

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES



عمادة شؤون المكتبات

الرقم : : التاريخ No. : : Date.

كتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم : ٥٧٤١ - ف ١١٨١ / ١

العنوان : المخطوطات

المؤلف : أبو الحسن علي بن أحمد

تاريخ النسخ : النسخة الأولى

اسم الناشر :

عدد الأوراق : ٢٢٥ - ١٩٨٦

ملاحظات :

٥٧٤١

(المذهب ، جزء منه) ، تأليف الشيرازي ،
 ابراهيم بن علي - ٤٨٦ هـ ، كتب في القرن
 الثامن الهجري تقديرا .

٢٢٥ق ٢٥س ١٩×٢٦ سم
 نسخة جيدة ، ناقصة الاول والاخر ، خطها
 نسخ قديم . طبع
 الاعلام ١ : ٤٤ الظاهرية (الفقه الشافعي)
 : ٢٨١

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب
 الاسلامية أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

يعرب الوطى عن بدل وان قلنا انه صحيح فان كان الغرض ينسب فخرحت اعلى منه
لم ينسب له الخيار وان خرجت دونه ولكنه مثل ينسب او اعلى منه لم ينسب للخيار وان كان
دون ينسب ففته وجرها ان احدهما لم ينسب له الخيار لانه لم يرخص ان تكون دونه
والثاني الخيار له لانه لا ينقص على الزوج بان يكون المراه دونه في الكفاه فان قلنا
له الخيار فاختار الفسخ والحكم فيه كالحكم فيه اذا قلنا انه باطل وان اختار المقام فهو كما لو
قلنا انه صحيح وقد بيناه **فصل** وان تخرج امراه من غير شرط بظنها جرم فوجد
امه فالنكاح صحيح والمنصوص انه لا خيار له وقال فمن تزوج امراه يظنها مسلمه
فخرجت كما بينه ان له الخيار ومن اصحبنا من نقل جوابه في كل واحد من المسائلتين الى
الآخرى وجعلهما على قولين لان الحرم الكتابيه احسن حال من الامه لان الولد منها حر
والاستمتاع بها تام فاذا جعل له الخيار فيها كان في الامه والولد منها رقيق والاستمتاع
بها ناقص اولى والقول الثاني لا خيار له لان العقد وقع مطلقا فهو كما لو ابتاع شيئا
يظنه على صفه فخرج خلافا فانها ليست له الخيار فذلك ما هنا فاذا لم يجعل له
الخيار في الامه ففي الكتابيه اولى ومنهم من حملها على ظاهر النص فقال له الخيار في الكتابيه
ولا خيار له في الامه لان في الكتابيه ليس من جهة الزوج فربط لان الظاهر من لا خيار
عليه انه ولي مسلمه وانما البفريط من جهة الولي في ترك الخيار وفي الامه البفريط من
جهة الزوج في ترك السؤال **فصل** اذا اعتقت الامه وزوجها جرم لم ينسب لها الخيار
لما روت عائشه رضي الله عنها قالت اعتقت برسم فخيرها رسول الله صلى الله عليه
وسلم في زوجها وكان عبدا فاختارت نفسها ولو كان حرا اما خيرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا نه لضرر عليها في كونها جرم تحت حر ولهذا المست به الخيار في
انتداء النكاح فلا يست به الخيار في استئدامته وان اعتقت تحت عبديت لها الخيار
لحديث عائشه رضي الله عنها ولان علمها عارا او ضررا في كونها جرم تحت عبديت وهذا
لو كان ذلك في انتداء النكاح يست لها الخيار فثبت لها الخيار في استئدامته ولها ان
تفسخ بنفسها لانه خيار ثابت بالنص فلم ينقل الى الحاكم وفي وقت الخيار قوله ان احدهما
انه على الفور لا نمحار لنقص كان على الفور كخيار العيب في البيع والثاني انه على التراخي
لانا لو جعلناه على الفور لم نؤمن ان يختار المقام اقا الفسخ ثم نندم فعلى هذا في وقته قوله ان

احد حال الخيار



احدهما بقدر سلته ايام كانه جعل جلا المعرفه الخط في الجنا في البيع والماني ان لها الخيار
الى ان تمكث من وطئها لانه روي ذلك عن ابن عمر وحفصه بنت عمر وهو قول الفقهاء
السبعة شعيب بن المسيب وعروة بن الربير والقاسم بن محمد وابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن
يسار وكان اعققت ولم تحترق الفسخ حتى وطئها ثم ادعت الحمل بالعقوق فان كان في موضع يجوز
ان تحفي عليها العتوق فالقول قولها مع مشيها لان الطاهر انما لم تعلم وان كان في موضع لا يجوز
ان تحفي عليها لم يقبل قولها لان ما يدعيه خلاف الظاهر وان علمت بالعقوق ولكن ادعت انما لم
تعلم بان لها الخيار ففقه قول ان احدهما الخيار لها كما لو استري سلعها فباعها عيب وادعى
انه لم يعلم ان له الخيار والماني ان لها الخيار لان الخيار بالعقوق لا يعرفه غير اهل العلم وان
اعققت وادعى صغير ثبت لها الخيار اذا بلغت وان كانت مجنونة ثبت لها الخيار اذا اعققت
وليس للمولي ان يختار لان هذا طريقه الشهوة فلا يثبت فيه الولي كالطلاق وان اعققت
فلم تحترق حتى اعتق الزوج ففقه قول ان احدهما لا يسقط خيارها لانه حوتيت بحال الرق
فلم يتغير بالعقوق كالموجب عليه حتم اعتق والماني يسقط لان الخيار ثبت بالنقض وقد
زال وان اعققت وهي في العبد من طلاق رجعي فلها ان تترك الفسخ لانظار البيوت
بالنقضاء العبد ولها ان تفسخ لانها اذا لم تفسخ رماز اجعها اذا قارب انقضاء العدة فاذا
فسخت احتاجت ان تستأنف العدة وان اختارت المقام في العدة لم يسقط خيارها
لانها حاربه الى بيوتها فلا يضر منها اختيار المقام مع ما ينافيها وان اعققت تحت عتوقها
قبل ان يختار الفسخ ففقه قول ان احدهما ان الطلاق ينفذ لانه صاد والماني لا
ينفذ لانه يسقط حقها من الفسخ فعلى هذا اذا فسخت لم يقع الطلاق وان لم تفسخ حكمنا
بوقوع الطلاق من حين طلق **فصل** وان اعققت وفسخت النكاح فان كان قبل
الدخول سقط المهر لان الفقة من جهتها وان كان بعد الدخول نظرت فان كان العتوق
بعد الدخول استقر المسمى وان كان قبله سقط المسمى ويجب مهر المثل لان العتوق وجد
قبل الدخول فصار كما لو وجد الفسخ قبل الدخول فوجب المهر للموالة لانه وجب بالعقد في ملكه
وان كانت مفوضة فاعققت فاخارت الزوج ووضعت لها مهر العتوق وفي المهر قولان ان
قلنا يجب بالعقد كان المولى لانه وجب قبل العتوق قلنا يجب بالعرض كان لها لانه وجب بعد

العتوق

فصل وان تزوج عبيد مشرك حرم مشركه ثم استلم افيده وحرمان احدهما لا
خيار لهما لانهما دخلتا في العقد مع العلم بركه والماني وهو ظاهر النص ان لها ان تفسخ النكاح
لان الرق ليس ينقص في الكفر وانما هو ينقص في الاسلام فبغيره كقصر حدث بالزوج فثبت
لها الخيار وان تزوج العبد المشرك امه ودخل بها ثم استلمت وتخلت بالعبد ثم اعققت لأمه
ثبتت لها الخيار لانهما عتقت تحت عتوق وان اسلم العبد وتخلت المراه ففقه وحرمان احدهما
وهو قول ابي الطيب من سلمه انه لا يثبت لها الخيار وهو ظاهر ما نقله المزي والفرق بينهما
ومن ما نقلها ان هناك الامر موقوف على اسلام الزوج فاذا لم يفسخ لم يضمن ان لا يسلم حتى
يقارب انقضاء العدة لم يسلم فيفسخ النكاح فنطول العدة وهاهنا الامر موقوف على
اسلامها فاي وقت شات استلمت وبت لها النكاح فلم يثبت لها الفسخ والماني وهو قول
ابي اسحق انه ثبت لها الخيار كالمسلمة قبلها وانكر ما نقله المزي **فصل** اذا ملك ما به
دينار وامه فتمتها ما به وزوجها من عتوقها ووضعت لعقوقها فاعققت قبل الدخول لم
تثبت لها الخيار لانها اذا فسخت سقط مهرها واذا سقط المهر عجز الملك عن عتوقها
فسقط خيارها فيؤدي ابات للخيار الى اسقاطه فسقط **فصل** وان اعتق عتوقا وتخته
امه ففقه وحرمان احدهما ثبت له الخيار كما ثبت للامه اذا كان زوجها عتوقا او الماني
لم يثبت لان رفقها لم يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا ثبت به الخيار في استبدامته

وبالله التوفيق

باب نكاح المشرك

اذا اسلم الزوجان المشركان على صفه لولم يكن بينهما نكاح جاز لهما عقبة النكاح اقرا
على النكاح وان عتق بعنرو لم لا يشهد لانه اسلم خلق كثير فاقرهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ان يتسلمهم ولم يسلهم عن شروطه وان اسلموا المراه بمن لم يخل له
كالام والمخت لم يقتر اعلى النكاح لانه لا يجوز ان يتبدى نكاحها فلا يجوز الاقرا على
نكاحها وان اسلم احد الزوجين او اثنين او المجوسيين او استلمت المراه والزوج يهودي
او نصراني فان كان قبل الدخول فبطلت الفقة وان كان بعد الدخول وقفت الفقة
على انقضاء العدة فان اسلم الاخر قبل انقضاء العدة فبطلت النكاح وان لم يسلم حتى انقضت

العدة حكم بالفرقة وقال ابو ثور ان اسلم الزوج قبل الروجه وقعت لفرقة وهذا خطأ لما روى عبد الله بن شبرمة ان الناس كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم الرجل قبل المراه والمراه قبل الرجل فابهما اسلم قبل بقضاء عدة المراه في امراته وان اسلم بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما والفرقة الواقعة باختلاف الدين فتشكك فيها
وفيه عيب عن لفظ الطلاق وبينه فكانت فتى اكسير الفسوخ **فصل** وان اسلم
الزوج فخنه اكثر من اربع نسوة فاسلمن معه لانه ان اختار اربعاً منهن لما روى ابن عمر رضي
الله عنه ان غيلان بن سلمة اسلم وتخته عشر نسوة فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذوا
منهن اربعاً ولا يمازدا على اربع الحوزا اقرار المسلم عليه فان اسلم اجبر عليه بالحبس والتعزير
لانه حق بوجهه عليه لا يدخله النيابة فاجبر عليه فان اغنى عليه بالحبس حتى ياتي ان يفيق
لانه خرج من ان يكون من اهل الاختيار فخل في حكمه من عليه دين اذا اعسره فان افاق
احيد الى الحبس والتعزير الى ان يختار ويؤخذ بنفقة جميعهن الى ان يختار لهن من محبوسات
عليه حكم النكاح والاختيار ان يقول اخترت نكاح هو المربع فنفسخ نكاح البواقي او
يقول اخترت ذاق هو لم يمت نكاح البواقي وان طلق واحد منهن كان ذلك اختياراً للنكاحها
لان الطلاق لا يكون الا في زوجة وان ظاهر منها او الم لم يكن ذلك اختياراً لانه قد خاطب
بغير الروجه وان وطئ واحد منهن ففنه وجمان احدها انه اختيار لان الوطئ الحوزا الى
في ملك قبل على الاختيار كوطئ البايع الحاربه المبيعه بشرط الخيار والماني وهو الصحيح
انه ليس باختيار لانه اختيار للنكاح فلم يجز الوطئ كالحججه فان قال كلما اسلمت واحد
منهن فقد اخترت نكاحها لم يصح لان الاختيار كالنكاح فلم يجز تعليقه على صفة ولا في
غيره عيب وان قال كلما اسلمت واحد منهن فقد اخترت فسح نكاحها لم يصح لان الفسخ
الحوزا لتعليقه على الصفة ولان الفسخ انما يستحق فيما زاد على اربع وودحوزان لا يستلم
اكثر من اربع فلا يستحق منهن الفسخ وان قال كلما اسلمت واحد من طالق ففنه وجمان
احدها يصح وهو ظاهر النص لانه قال وان قال كلما اسلمت واحد فقد اخترت فسح نكاحها
لم يكن شأناً لان ريد به الطلاق قبل على انه اذا اراد الطلاق صح ووجهه ان الطلاق
يصح لتعليقه على الصفات والماني وهو قول ابى علي بن ابي هريره انه لا يصح لان الطلاق هاهنا
يتضمن اختيار الزوجية والاختيار الحوزا لتعليقه على الصفة وحمل قول المشافعي رحمه الله على

من اسلم وله اربع نسوة في المشرى واراد بهذا القول الطلاق فانه يصح لانه طلاق لا يتضمن
اختياراً فجاز لتعليقه على الصفة وان اسلم ثم ارتد لم يصح لاختيار لان الاختيار كالنكاح
فلم يصح مع الرد وان اسلم واجرم فالمنصوح ان يصح لاختيار ومن اصحنا من جعلها
على قولين احدهما لا يصح كمال الصبح نكاحه والماني يصح كما تصح رجعتهم ومنهم من قال ان
اسلم واجرم ثم اسلمن لم يجز ان يختار قوله واحد لانه لا يجوز ان يتدي النكاح وهو محرم
فلا يجوز ان يختار وحمل النص عليه اذا اسلم واسلمن ثم اجرم فان له ان يختار لان الحرام
جزء العبد يشوب الخيار **فصل** وان مات قبل ان يختار لم يقر وارثه مقامه
لان الاختيار يتعلق بالشهر فلا يعوم فيه غيره مقامه ويجب على جميعهن العدة
لان كل واحد منهن يجوز ان يكون من الزوجات فمن كانت حاملاً اعتدت بوضع الحمل
ومن كانت من دوات الشهور اعتدت ما ربعه اشهر وعشر ومن كانت من دوات الاقتراب
اعتدت باقضى الجلين من ثلثه اقرا او اربعة اشهر وعشر لئلا يسقط الفرض بتقيد بوقوف
ميراث اربع نسوة الى ان يصطلمن لانه يعلم ان فمهن اربع زوجات فان كان عددهن ثلثاً لكانت
اربع بطلس الميراث لم يدفع لهن شيء لجواز ان يكون الزوجات غرض وان جاحس دفع لهن ربع
الموقوف لان فمهن روجه يتيقن ولم يدفع اليهن المشرط انه لم ينق لهن حق لانه لم يصر
الماني الى باقي الورثة وان جاست دفع لهن نصف الموقوف لان فمهن روجه يتيقن
وعلى هذه القياس وان كان فمهن اربع كنيات ففنه وجمان احدهما وهو قول ابى القاسم البازلي
انه لا يوقف لهن شيء لانه لا يوقف الا ما تحقق استحقاؤه وبجمل مستحقه وهما ههنا لا
يتحقق الاستحقاق لجواز ان يكون الزوجات الكنيات فلا يرثن والماني يوقف لانه
لجوزان يدفع الى باقي الورثة الا ما يتحقق انهم يستحقونه ويجوز ان يكون المستلمات زوجات
فلا يكون الجميع لما في الورثة **فصل** وان اسلم وتخته اختان او امراه وعمتها
او امراه وخالتها او اسلمنا معه لانه ان اختار احدهما لما روى ابن ابي شيبة ان اسلم وتخته
اختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر بينهما شئت وفارق الاخرى وان اسلم
وتخته ام وبنت واسلمنا معه لم يخل امثالاً ان يكون قد دخل بواحدة منهما او دخل بهما
او دخل بالأم دون البنت او بالبنت دون الأم فان لم يكن قد دخل بواحدة منهما ففنه قوله
احدهما يمسك البنت وتحرم الأم وهو اختيار المرئي لان النكاح في المشرى كالنكاح الصحيح

مدلول انه بقرع عليه والام حرم بالعقد على الميت وقد وجد العقد والنتى الحريم
 بالدخول بالام ولم يوجد الدخول بالام والقول الثاني وهو الصحيح انه يحار من
 شأمنها لان عقد الشكر انما يثبت له الصحة اذا انضم اليه المختار وادام انضم اليه
 المختار فهو كالمعذور وهذا اذا اسلم وعنده الختان فاختار احدهما جعل كانه
 عقد عليها ولم يعقد على الاخرى فاذا اختار الام صار كانه عقد عليها ولم يعقد على
 الميت واذا اختار الميت صار كانه عقد عليها ولم يعقد على الام وعلى هذا اذا اختار
 الميت حرمت الام على المأبد لانهما ام امراته وان اختار الام حرمت الميت بحرم
 جمع لانهما امه امراه لم يدخل بها وان دخل بها حرمت الميت بدخوله بالام واما
 الام فان قلنا انها حرم بالعقد على الميت حرمت لعليتن بالعقد على الميت وبالدخول
 بها وان قلنا الحريم بالعقد حرمت بعله وهي الدخول ان دخل بالام دون الميت فان
 قلنا ان الام حرم بالعقد على الميت حرمت الام بالعقد على الميت وحرمت الميت
 بالدخول بالام وثبتت نكاح الام وان دخل بالميت دون الام بت نكاح الميت وانفسخ
 نكاح الام وحرمت في احد القولين بالعقد والدخول وفي القولين الحريم بالدخول
فصل وان اسلم ولخته اربع اماء فاسلمن معه فان كان من محل له نكاح الامه
 اختاروا احده منهن لانه يجوز ان يتبدى نكاحها فحاز له اختيارها كالحريم وان
 كان ممن لم يحل له نكاح الامه لم يجز ان يمسك واحده منهن وقال ابو ثور يجوز لانه
 ليس بابتداء نكاح فلا يعتبر فيه عدم الطول وحول الغت كالرجعه وهذا خطأ لانه
 لا يجوز له ابتداء نكاحها فلا يجوز له اختيارها كالألم والمخت وخالف الرجعه لان الرجعه
 شذذت في النكاح والاختيار اثبات النكاح في امراه وصار كاشد العقد وان اسلم ولخته
 اماء وهو موثر فلم يسلمن حتى اعشر ثم اسلمن فله ان يختار واحده منهن لان وقت
 الاختيار عند اجتماع اسلامه واسلامهن وهو في هذا الحال ممن يجوز له نكاح الامه
 فحاز له اختيارها وان اسلم بعضهن وهو موثر واسلم بعضهن وهو محشر فله ان يختار من
 اجتمع اسلامه واسلامها وهو موثر ولا يختار من اجتمع اسلامه واسلامها وهو موثر
 اعتبار الوقت المختار **فصل** وان اسلم ولخته اربع اماء فاسلمت منهن واحده
 وهو ممن يجوز له نكاح الاما فله ان يختار المسلمه وله ان ينتظر اسلام البواقي لاختار من

شأ

وانظر ان الام لا تحرم بالعقد على الميت حرمت البنت بالدخول بالام

شأمنهن وان اختار فسبح نكاح المسلمه لم يكن له ذلك لان الفسخ انما يكون ومن فضل عن
 يلزمه نكاحها وليس لها هذا فضل فان خالف وفسخ ولم يسلم البواقي لزمه نكاح المسلمه
 وبطل الفسخ وان اسلمن فله ان يختار واحده فان اختار نكاح المسلمه التي اختار فسبح نكاحها
 ففيه وجهان احدهما انه ليس له ذلك لانه انما منعنا الفسخ فلهما لم تكن قاصله
 عن يلزمه فيها النكاح وباسلام عنهما صارت قاصله عن يلزم نكاحها فثبت فيها الفسخ
 والثاني وهو المذهب ان له ان يختار نكاحها لان اختيار الفسخ كان قبل وقته فكان وجود
 كعدمه كما لو اختار نكاح مشركه قبل اسلامها **فصل** وان اسلم وعنده حرم وامه
 واسلمت معه بنت نكاح الحريم وبطل نكاح الامه لانه لا يجوز ان يتبدى نكاح الامه
 مع وجود حرم فلا يجوز ان يختارها وان اسلمت الامه معه وتخلقت الحريم فان اسلمت
 قبل انقضائها العدة بنت نكاحها وبطل نكاح الامه كما لو اسلمت امها وان انقضت العدة
 ولم تسلم ماتت لا اختلاف لدين فان كان من محل له نكاح الامه فله ان يمسكها **فصل**
 وان اسلم عبدا ولخته اربع واسلمن معه لزمه ان يختار ابنتين فان عتيق بعد اسلامه لم
 تجز له الربان على الشكر لانه بنت له المختار وهو عبدا وان اسلم واعتيق ثم اسلمن واسلمن
 واعتيق ثم اسلم لزمه نكاح الاربع لانه جاز له المختار وهو من يجوز له ان يتكهن اربع اشوه
فصل وان تزوج امراه معتد من غير واسلمها فان كان قبل انقضائها العدة لم يقرأ
 على النكاح لانه لا يجوز ان يتبدى نكاحها فلا يجوز ان يقرأ على نكاحها وان كان بعد
 انقضائها العدة اقر عليه لانه يجوز ان يتبدى نكاحها فان اسلما وبنيهما نكاح متعه لم يقرأ
 عليه لانه ان كان بعد انقضائها المدة لم يبق نكاح وان كان قبله لم يعقد انا بيده والنكاح
 عقد موبد وان اسلما على نكاح شرط فيه الخيار لهما او لحد منهما متى شيا لم يقرأ عليه لانهما
 لم يعقدان لزمه والنكاح عقد لازم وان اسلما على نكاح شرط فيه خيار بلته ايام فان
 كان قبل انقضائها المدة لم يقرأ عليه لانهما لم يعقدان لزمه وان كان بعد انقضائها المدة
 اقر عليه لانهما لم يعقدان لزمه وان طلق المشرك امراته ثلثا ثم تزوجها قبل زوج
 ثم اسلم لم يقرأ عليه لانهما لم يحل له قبل زوج فلم يقرأ عليه كما لو اسلم وعنده ذات رحم حرم
 وان فتر حرم حريمه ثم اسلم فان اعتقد اذ كان نكاحا اقر عليه لانه نكاح لهم فمن يجوز ان يقرأ
 نكاحها فاقرا عليه كالنكاح بلا ولي ولا شهود وان لم يعقد اذ كان نكاحا لم يقرأ عليه لانه

ليس نكاح **فصل** اذا ارتد الزوجان واجدهما فان كان قبل الدخول وقعت الفرقة وان كان بعد الدخول وقعت الفرقة على ان يقضا العدة فان اجتمع على الاستلام قبل ان يقضا العدة فمما على النكاح وان لم يجتمعا وقعت الفرقة لانه انفال من الدين منع ابتداء النكاح فكان حكمه ما ذكرناه كما لو استلم احدا الوثنيين **فصل** وان استقل الكفاي للدين لم يقرأه عليه لم يقرأه عليه لانه لو كان على هذا الدين في المصل لم يقرأه عليه وكذلك اذا انفال اليه وما الذي يقبل منه فيه بل ما قال اجدهما فصل منه الاسلام او الدين الذي كان عليه او دين يقرأه عليه لان كل واحد من ذلك مما يجوز الاقرار عليه والماني لم يقبل منه الاسلام لانه دين حق والدين الذي كان عليه لانا اخرناه عليه والمالك لم يقبل منه الاسلام وهو الصحيح لانه اعترف ببطلان كل دين سوى دينه ثم ما انفال عنه اعترف ببطلانه فلم يبق الا الاسلام وان انفال الكفاي الى دين يقرأه عليه ففقه قوله ان اجدهما يقرأه عليه لانه دين يقرأه عليه فافقه عليه كالاسلام والماني لم يقرأه لفعله عروجه من دين غير الاسلام يستألف يقبل منه فعلى هذا فيما يقبل منه قوله ان اجدهما يقبل منه الاسلام او الدين الذي كان عليه والماني لم يقبل منه الاسلام لما ذكرناه وكل من انفال من الكفار الى دين يقرأه عليه فحكمه بطلان نكاحه حكم المسلم اذا ارتد **فصل** وان تزوج كفاي وثنيه ففقه وجهه اجدهما وهو قول الشافعي والضبطي انه لم يقرأه عليه لان كل نكاح لم يقرأه عليه المسلم لم يقرأه عليه الذي كنكاح المرتد والماني وهو المذهب انه يقرأه عليه لان كل نكاح او عليه بعد الاسلام او عليه قبله كنكاح الكفاي **فصل** اذا استلم الوثنيان قبل الدخول ثم اختلفا فقالت المراه اسلم اجدهما قبل صاحبه فانفسخ النكاح وقال الزوج بل استلمنا معا فالتكاح على حاله ففقه قوله ان اجدهما ان القول قول الزوج وهو اختيار الماني لان المصل بقا النكاح والماني ان القول قول المراه لان المظاهر معها فان اجتمعا استلماهما حتى لا يستبق اجدهما الاخر متعذر قال في المام اذا اقام الزوج بينه انما استلما حين طلعت الشمس او حين غربت لم ينفسخ النكاح لان اتفاق اسلامهما في وقت واحد وهو عند تكامل الطلوع او الغروب وان اقام بينه انما استلما حال طلوع الشمس او حال غروبها فانفسخ نكاحهما لان حال الطلوع والغروب من جنس يتبدى بالطلوع والغروب الى ان يتكامل وذلك

مجهول

مجهول

مجهول وان استلم الوثنيان بعد الدخول واختلفا فقال الزوج استلمت قبل ان يقضا عديتك فالتكاح باق وقالت المراه بل استلمت بعد ان يقضا عديتي فالتكاح ينشأ فقد نص على ان القول قول الزوج ونص في مسئلتين على ان القول قول الزوج اجدهما اذا قال الزوج للرجعية واجعتك قبل ان يقضا العدة ففقه على النكاح وقال في الزوج بل واجعتني بعد ان يقضا العدة فقال القول قول الزوج والماسه اذا ارتد الزوج بعد الدخول ثم اسلم فقال استلمت قبل ان يقضا العدة فالتكاح باق وقالت المراه بل استلمت بعد ان يقضا العدة فقال القول قول المراه فمن احببنا من يقول جواب بعضها الى بعض فمحل في المسائل كلها قولين احدهما ان القول قول الزوج لان المصل بقا النكاح والماني ان القول قول الزوج لان المصل عدم الاسلام والرجعية ومنهم من قال هي على اختلاف جالين فالذي قال القول قول الزوج اذا استبق بالدعوى والذي قال ان القول قول الزوج اذا استبق بالدعوى لان قول كل واحد منهما مقبول فيما سبق اليه فلا يجوز ابطاله بقول غيره ومنهم من قال هي على اختلاف جالين على وجه اخر قال الذي قال ان القول قول الزوج اذا اراد ان انفقا على صدقه في زمان ما ادعاه لنفسه بان قال استلمت او راجعت في رمضان فقالت المراه صدقت ولكن انقضت عديتي في شعبان فالقول قول الزوج لان اتفاقهما على الاسلام والرجعية في رمضان ما ادعاه لنفسه والذي قال القول قول المراه اذا انفقا على صدقتهما في زمان ما ادعاه لنفسه بان قال انقضت عديتي في رمضان فقال الزوج لكني راجعت فاستلمت في شعبان فالقول قول المراه لان اتفاقهما على ان يقضا العدة في رمضان واختلفا في الرجعية والاسلام وبالله التوفيق

كتاب الجزء ٥٢ من سنن

الصداف

المستحيت ان لا يعقد النكاح الا بصداق لما روي سهل بن شعبد رضى الله عنه ان امراه قالت قد وهبت نفسي لك يا رسول الله فاني في رأيك فقال رجل روجنهما فقال اطلب ولو خاتمنا من حديد فذهب ولم يحج بشي فقال صلى الله عليه وسلم هل تعدل من القرآن شي قال نعم فوجه ما معه من القرآن ولان ذلك اقطع الخصومة ويجوز من عن صدق لقوله عز وجل اجناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم يمسوهن او تفرضا لهن فريضه فابنت الطلاق مع عدم الفرض وروي علقمه بن عامر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم رجل انى ازوجك فلا تله فقال نعم قال للمراه ارضين انى ازوجك فلا تله
قالت نعم فزوج احداهما من صاحبه ودخل علمها ولم يفرض لها صداقا فلما حضرته الوفاة
قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلا تله ولم يفرض لها صداقا ولم اعطها
شيئا وانى قد اعطيتها عن صداقها ستم اخبير فاخذت ستم فباعته بمائة الف وانه
القصد بالنكاح الوصله والمستمتع دون الصداق فقص من عن صداق **فصل** ويجوز
ان يكون الصداق قليلا القول صلى الله عليه وسلم اطلب ولو خاتما من حديد لانه
بدل منفعتها فكان تقدير العوض اليها كاجر منافعها ويجوز ان يكون كثيرا القوله عز
وجل وانتم احدا من قطار اقال معاذ رضى الله عنه القطار الف ومايتا اوقفه وقال
ابو سعيد الخدرى رضى الله عنه بل عسك ثور ذهبا والمستحب ان تخفف لما روت
عائشه رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعظم النساء ركة ابشر منونه
ولانه اذا اكثر احجف واضر وديقا الى الموت والمستحب ان لا يزيد على خمسمائة درهم لما روت
عائشه رضى الله عنها قالت كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لزوجاته اثنا
عشر اوقيه ونشأ اندرون ما النش نصف اوقيه فذلك خمسمائة فالمستحب ان لا يتعداه
والتي تركت من ثمنه فان كره صداقا في السر وصداقا في العلانية فالواجب ما عقده النكاح
لان الصداق يجب بالعقد فوجب ما عقده وان قال زوجتك ابنتي بالف فقال الزوج
قبلت نكاحها بحس ما به سقط الجميع ووجب مهر المثل لان الزوج لم يقبل بالف والولي
لم يوجب خمسمائة فسقط الجميع ووجب مهر المثل **فصل** ويجوز ان يكون الصداق
دينا وعشرا وجاها ونحو ذلك لانه عقد على المنفعة فجاز ما ذكرناه كالمجان **فصل** ويجوز
ان يكون منفعة كالحلقة وتعليم القرآن وغيرهما من المنافع المباحة لقوله عز وجل انى
ازيدان انكحل احدى ابنتي هاتين على ان تاجرني ثمانى حج فجعل الزوج صداقا وروح النبي
صلى الله عليه وسلم الواهبه من الذى خطبها بما معه من القرآن ولا يجوز ان يكون محرما
كالخمر وتعليم التوراه وتعليم القرآن الذميه لانهما لا تتعلمه لرغبته في الاسلام ولا ما فيه غرر
كالعبدوم او المجهول ولا ما لم يتم ملكه عليه كالمبيع قبل القبض ولا ما لا يقدر على تسليمه
كالعبد المتيقن والطير الطائر لانه عوض عقد فلا يجوز ما ذكرناه كالعوض في البيع والمجان
وان تزوج على شئ من ذلك لم تبطل النكاح لان فساد ليس بالثمن عبده فاذا صح النكاح

مع عبده صح فساد ووجب مهر المثل لانهما لم يرض من غير بدل ولم يسلم لها البدل وتعد
رد المعوض فوجب رد بدله كما لو باع شبعه محرم وبلغت في يد المشتري **فصل** وان
تزوج كافر بكافره على محرم كالجزر والجزر ثم استلما او حاكم النافيل الاسلام نظرت فان كان
قبل القبض سقط المستحب ووجب مهر المثل لانه لا يمكن احبار على تسليم المحرم وان كان
بعد القبض ردت ذمته منه كما لو تبايعا بعبدا فاستلما او تقاضا فان قبض البعض ردت
ذمته من المقبوض ووجب نقض ما بقى من مهر المثل فان كان الصداق عشرة اوراق حمر
وقبضت منها خمسة ففيه وجهان احدهما يعتبر بالعقد فيبتر من النصف وحب لها نصف
مهر المثل لانه لاقمه لها فكان الجميع واجدا فصار نصف الصداق وحب نصف مهر المثل
والثاني يعتبر بالكيل لانه احضر وان صدقها عشرة من الخنازير وقبضت منها خمسة ففيه
وجهان احدهما يعتبر بالعقد فيبتر من النصف وحب لها نصف مهر المثل لانه لاقمه
لها فكان الجميع واحدا والثاني يعتبر بما له قيمه وهو العمد فقال لو كانت عيما لم كان مائة
قبضت منها فيبتر منه بقدره وحب لحصه ما بقى من مهر المثل لانه لم يكن له قيمه اعتبر بماله
قيمته كما يعتبر الحر بالعبد فما ليس له ارش مقدور من الحنايات **فصل** وان اعتق رجل
امته على ان تزوج به ويكون عتقا صداقها لم يكره ان تزوج به لانه سلف وعقد فلم
يلزم كما لو قال لمرأه خذي هذه الف على ان تزوجني وتعتق الامه لانه اعتقها على
شرط باطل فسقط الشرط وبت العتق كما لو قال لبعده ان ضمن لي حرا فان حرم ضمن
ويرجع علمها بقتلها لانه لم يرض عتقها الا بعوض فلم يسلم له وتعد الرجوع اليها
فوجب قيمتها كما لو باع عبدا العوض محرم وتلف العبد في يد المشتري وان زوجها بعد
العتق على قيمتها وهما ليعلمان قدرها قاله فاشد وقال ابو علي بن جبر ان يصح كما لو
تزوجها على عبده ليعلمان قيمته وهذا خطأ لان المهر هناك هو العبد وهو معلوم والمهر
ها هنا هو القيمة وهي مجهولة فلم يجز وان اراد حيله بفتحها العتق وتزوج به ففيه
وجهان احدهما وهو قول ابو علي بن خيران انه ممكنه ذلك بان يقول ان كان معلوم
الله انى اذا عتقتك تزوجت بي فانت حرم فاذا تزوجت به علمنا انه قد وجد شرط العتق
وان لم تزوج به علمنا انه لم يوجد شرط العتق والثاني وهو قول اكثر اصحابنا انه لا يصح ذلك
ولا يقع العتق ولا يصح النكاح لانه جال ما يزوج به يشك انها امه او حرم والنكاح مع الشك

لا يصح وإذا لم يصح النكاح لم يعق لأنه لم يوجد شرط العتق وإن اعتقت أمراه عبدًا على أن
يتزوج بها وقبل العبد عتق ولا يلزمه أن يتزوج بها لما ذكرناه في الممه ولا يلزمه فممنه لأن
النكاح حق للعبد فصبر كما لو اعتقته بشرط أن يعطيه مع العتق شيئًا آخر وكالف الممه
فإن كان جهاق للمولى فإذ لم يسلم له رجوع علمها بقمتها وإن قال رجل لآخر عتق عبدك عن
نفسك على أن تزوجك ابنتي فاعتقه لم يلزمه الزوج لما ذكرناه وهل يلزمه فممه العبد فيه
وجهاق من على القولين فمن قال نعم أعق عبدك عن نفسك وعلى الف واعتقه أحدهما
يلزمه كما لو قال عتق عبدك عنى وعلى الف والماني يلزمه لأنه بذل العوض على ما لم منفعه
له فيه **فصل** وبنت في الصداق جبار الرجاء كالعوض والعبد لأن إطلاق العقد
يقضي التسليم من العبد فثبت فيه خيار الرجاء كالعوض في البيع ولا يثبت فيه خيار
الشرط ولا خيار المجلس لأنه أحد عوض النكاح فلم يثبت فيه خيار الشرط ولا خيار المجلس
كالبيع ولأن خيار المجلس وخيار الشرط جعل للدفع الغبن في الصداق لم يثبت على المغابنة
وإن شرط منه خيار الشرط فقد قال الشافعي رحمه الله يبطل النكاح من أحسنهما من جعله
قوله آخر لأنه أحد عوض النكاح فبطل النكاح بشرط الخيار فيه كالبيع ومنهم من قال لا
يبطل وهو الصحيح كما لا يبطل إذا جعل المهر خمرًا أو خنزيرًا أو نافعًا في الشافعي رحمه الله محمول
عليه إذا شرط في المهر والنكاح وجب مهر المثل لأن شرط الخيار لا يكون له مردان جزء أو نقصان
جزء أو استقطاع الشرط وجب استقطاع ما في مقابلته فيصير الباقي محمولًا فوجب مهر المثل وإن
زوجها بالف على أن لا يشتري عليها أو لا يخرج عليها بطل الصداق لأنه شرط فاطل نصف
إلى الصداق فابطله وجب مهر المثل لما ذكرناه في شرط الخيار **فصل** وتلك المراه
المستترة بالعقد إن كان صحيحًا ومهر المثل إن كان فاسدًا لأنه عقد مملوك للعوض فيه بالعقد
كالبيع وإن كانت المنكوحه صغيرة أو عترة يشبه تسليم المهر إلى من ينظر ما لها وإن كانت
بالغة رشيدة وجب تسليمها لها ومن أحسنها من خرج في البكر البالغة قوله آخر أنه يجوز
أن يدفع إليها أو إلى اسمها أو جدها لأنه يجوز إجبارها على النكاح فجار للمولى فوض صداقها
بغير إذنها كالصغير وإن قال الزوج لا أسلم الصداق حتى تسلم نفسها وقالت الروحة لا أسلم
نفستي حتى أقبل الصداق ففقه قول أن أحدهما بالخبر وأحدهما بل يقال من سلم منكما
أخبرنا الآخر والماني يومز الزوج بتسليم الصداق إلى عبدك يومز المراه بتسليم نفسها فإذا

فذلك العوض منه بالعقد

سكنت

سكنت نفسها أمرا العبد يدفع الصداق إليها كقول من فمن باع سلعته ثمنين معتن وقد
بيننا وجه القولين في البيوع فإن قلنا ما قول الأول لم يجب لها النفقة في حال امتناعها
لأنها ممنوعة بغير حق وإن قلنا ما قول الثاني وجب لها النفقة لأنها ممنوعة بغير حق فإن
تبرعت وسكنت نفسها ووطيها الزوج أحسن دفع الصداق واستقط حقها من الممتنع
لأنه لو طي استنقر لها جميع البذل واستقط حق المنع كالبائع إذا سلم المبيع قبل قبض الممنوع
فصل وإن كان الصداق عينًا لم يملك المصروف منه قبل القبض كالمبيع وإن كان دينًا
فعلى القولين في الثمن وإن كان عينًا فملك قبل القبض هلك من ضمان الزوج كما يملك المبيع
قبل القبض من ضمان البائع وهل يرجع إلى مهر المثل أو إلى بدل العمن فيه قوله قال في
القديم يرجع إلى بدل العين لأنه عن حب تسلمها بالاستقط الحق فتعلمها فوجب الرجوع إلى بدلها
كالمنصوب فعلى هذا إن كان ماله مثل وجب مثله وإن لم يكن له مثل وجب قيمته الكثر ما
كانت من حسن العقد إلى أن تلف كالمعصوب ومن أصحنا من قال يجب قيمته يوم التلف
لأنه وقت الفوات والصحيح هو الأول لأن هذا يبطل بالمعصوب وقال في الجديد يرجع
إلى مهر المثل لأنه عوض معين تلف قبل القبض وتعد الرجوع إلى المعوض فوجب الرجوع
إلى بدل المعوض كما لو اشترى ثوبًا بعبد وقبض الثوب ولم يسلم العبد وبلغا عنده فإنه يجب
فيه الثوب وإن قبضت الصداق ووجدت به عيبًا فربته أو خرج مستحقًا رجعت في
قوله القديم إلى بدله وفي قوله الجديد إلى مهر المثل فإن كان الصداق تعلم ستون من
القرآن فتعلمتها من غيره أو لم تعلم استوفى حفظها فهو كالبكر إذا تلفت فرجع في قوله
القديم إلى جزء المثل وفي قوله الجديد إلى مهر المثل **فصل** واستنقر الصداق بالوطي
في الفرج لقوله عروج وكيف يأخذونه وقد افضى بعضكم إلى بعض وفسر المفضي
بالجماع وهل يستنقر بالوطي البدر فيه وجهان أحدهما يستنقر لأنه موضع حب بالميلاج
فيه أحدهما شبه الفرج والماني لا يستنقر لأن المهر في مقابلة ما ملك بالعقد والوطي
في البدر غير مملوك فلم يستنقر به المهر واستنقر بالموت قبل الدخول وقال أبو سعيد المصطفي
إن كانت أمه لم يستنقر بموتها لأنها كسلعة تباع وتنتاع والسلعة المبيعة إذا تلفت
قبل التسليم سقط الثمن وكذلك إذا ماتت الممه وجب أن يسقط المهر والمذهب أنه يستنقر
لأن النكاح إلى الموت فإذا مات انتهى النكاح فاستنقر البذل كما إذا جاء إذا قبضت بدنها

واختلف قوله في المعلوم فقال في القديم يقر المهر لانه عقد على المنفعة فكان المتمكن منه
كلا شتيقافا في تقدير البذل كالحاقه وقال في الجديد لا يقر لها مالم يقر المهر كالمعلوم وفي غير
النكاح **فصل** وان وقعت فرقة بعد الدخول لم يسقط من الصداق شيء لانه استقدر
فلم يسقط فان صدقها ستون من القران ثم طلقها بعد الدخول وقبل ان يعلمها فففيه
ولهما ان احدهما علمها من وراحياب كما يشهد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
والثاني لا يجوز ان يعلمها لانه لا يثبت الا في اثنان بها وتختلف الحديث فانه ليس له بديل فلو علمها
من سماعه منها ادى الى اضعافه وفي الصداق لا يورى الى ابطاله لان قوله الحديث
ارجع الى مهر المثل وفي قوله القديم يرجع الى اجماع التعليم وان وقعت الفرقة قبل الدخول
نظرت فان كانت بسبب من جهة المراه بان اسلمت او اردت او ارضعت من نفقة النكاح
برضاها سقط مهرها اليها البتة المعوض قبل التسليم فسقط البذل كالبائع اذا اكلف المبيع
قبل التسليم وان كانت بسبب من جهة نظرت فان كانت بطلاق سقط نصف المستحق لقوله
عرجل وان طلقته من من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته ففرضتم وان كان
باسلامه او بدونه سقط نصفه لانهما فرقة انفراد الزوج بسببها قبل الدخول فتصفها
المهر كالبطلان وان كان بسبب منهما نظرت فان كان طلع سقط نصفه لان المذهب في الطلع جميعه
الزوج بدليل انه يصح الطلع به دونهما وهو اذا خالع مع احصى فصار كما لو انفرد به وان كان رده
منهما ففنه وحيث احدهما سقط نصفه لان حال الزوج في النكاح اقوى فسقط نصفه كمالو
ارتد وحده والثاني يسقط الجميع لان المذهب في المهر جميعه المراه لان المهر لها فسقط جميعه
كما لو انفردت بالرد وان اشترت المراه زوجها قبل الدخول ففنه وحيث احدهما سقط
النصف ثم تاروجه والسبب هو قايمة مقام الزوج فصار كالفرقة الواقعة بالخلع والثاني
سقط جميع المهر لان البيع ثم بها دون الزوج فسقط جميع المهر كما لو ارضعت من نفقة النكاح
برضاها **فصل** وان فلت المراه نفسها والمنصوص انه لا يسقط مهرها وقال في
المه اذ اقلنت نفسها او قلنا ما هو لها انه يسقط نصف مهرها فنقل ابو العباس جوابه
في كل واحد من المستثنين الى الاخرى وجعلنا على قولين احدهما يسقط المهر لانهما فرقة
حصلت من جهة قبل الدخول فسقط مهر المراه كما لو ارتدت والثاني لا يسقط وهو احتار
المهرني وهو الصحيح لانهما فرقة حصلت بانقضاء اجل واستنها النكاح فلا يسقط مهر المراه

كما لو مات وقال ابو اسحق لا يسقط في المهر وسقط في المهر على ما نص عليه لان الختم كالمستله
نفسها بالعقد ولهذا املك منعها من الشفرو المهر لا يصير كالمستله نفسها بالعقد ولهذا
لا يملك منعها من الشفرو مع المولى وان قلنا الزوج استقر مهرها لان المهر كالنصف كما ان
انطلاق المشتري المبيع في يد البائع كالقبض في يده المثل **فصل** ومتى بنت الزوج في النصف
لمخل اما ان يكون الصداق تالفا او باقيا فان كان تالفا فان كان مما له مثل رجوع نصف
مثله وان لم يكن له مثل رجوع بقية نصفه اقل ما كانت من يوم العقد الى يوم القبض لانه
ان كانت قيمته يوم العقد اقل ثم زادت كانت الربان في ملكها فلم يرجع نصفها وان كانت
قيمتها يوم العقد اكثر من نقص كان النقصان مضموما عليه فلم يرجع مما هو مضوم
عليه وان كان باقيا لمخل اما ان يكون باقيا على حاله او زائدا او ناقصا او زائدا من
جميعه ناقصا من جميعه فان كان على حاله رجوع في نصفه ومتى ملك فنه وحيث احدهما
وهو قول ابو اسحق انه لا يملك الاحتار التملك لان الانسان لا يملك شيئا غير اختياره
الميراث فعلى هذا ان حدث منه زبانه قبل الاحتار كانت لها والماني وهو المنصوص انه
يملك بنفس الفرقة لقوله عرجل وان طلقته من من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن
فريضته فنصف ما فرضتم فعلق استحقاق النصف بالطلاق فعلى هذا ان حدث منه زبانه
كانت بينهما وان طلقها او الصداق زائد نظرت فان كانت زبانه متميزه كالنكاح والنتاج
واللبن رجوع نصف المصل وكانت الربان لها المهر بان متميزه حديث في ملكها فلم تتبع
المصلح الذي قلنا في رد المبيع بالعب وان كانت غير متميزه كالشتم وعلم صنعه فالمراه
بالخيار من ان يدفع النصف بزيادته ومن ان يدفع قيمه النصف فان وقعت النصف اجبر
الزوج على اخذ لانه نصف المفروض مع زيادته لا يتميز وان وقعت قيمه النصف اجبر الزوج
على اخذها لان حقه في نصف المفروض والرايد غير المفروض فوجب احدهما وان كانت
المراه مقلسته ففنه وحيث احدهما وهو قول ابو اسحق انه يجوز للزوج ان يرجع نصف
العين مع الربان لانه لم يصل الزوج الى حقه من البذل فرجع بالعين مع الربان كما يرجع
البائع في المبيع مع الزبانه عند افلاس المشتري والثاني وهو قول التراجيحنا انه لا يرجع لانه
ليس من جهة المراه فليطو فلما وجد منها ما زاد في ملكها بغرضها او خالف اذا افلس المشتري
فان المشتري يوطى في حبس الثمن الى ان افلس ورجع البائع في العين مع الربان وان كان الصداق

تخلو أو علمها بطلع غير موثوق فذلك المراه نصفها مع الطالع ففهمان أحدهما الخبر الروح
على أحدها لأنه شبه فلا خبر على قولها والماني خبر وهو المتصور لأنه مما غنم متميز فاحتر على
أحدها كالسمن وإن نزلت نصف النخل دون النثم لم يجز الروح على أحدها وقال الماني بمره
أن يرجع فيه وعليه ترك النثم إلى أن الجداد كما يلزم المشتري ترك النثم إلى أن الجداد وهذا
خطأ لأنه قد صار حقه في القيمة فلا خبر على أحد العين لأن عليه ضرر في ترك النثم على
نخله فلم يجز وخالف المشتري فإنه دخل في العقد عن راض فاقول على ما تراصنا وإن طلب
الروح الرجوع بنصف النخل وترك النثم إلى أن الجداد ففيه وجهان أحدهما الخبر المراه
لأنه صار حقه في القيمة والماني خبر عليه لأن الضرر زال عنها ورضي الروح مما دخل عليه
من الضرر وإن طلقها أو الصداق ناقص بأن كان عبداً فغنى أو مرض أو أوج بالخيار من أن يرجع
بنصفه ناقصاً ومن أن يأخذ قيمته النصف فإن رجع بالنصف اجرت المراه على دفعه لأنه
رضي بأخذ حقه ناقصاً وإن طلب القيمة اجرت على الدفع لأن الناقص من حقه وإن طلقها
والصداق زاد من وجه ناقص من وجه بأن كان عبداً أو فعل صنعه ومرض فإن راضاً على
أخذ نصفه جاز لأن الحق لها وإن امتنع الروح من أحد لم يجز عليه لقضائه وإن امتنع
المراه من دفعه لم يجز عليه لريادته وإن كان الصداق جارياً فحلت فهي كالعبد إذا تعلم
صنعه ومرض أن الحمل زبانه من وجهه ونقصان من وجهه لأنه خاف منه عليها وكان حكمها
حكم العبد وإن كانت ميممة فحلت ففيه وجهان أحدهما أن المراه بالخيار بين أن يسلم النصف
مع الحمل ومن أن يدفع القيمة لأنه زبانه من غير نقصان الحمل لأنه خاف منه على البهيمه
والثاني وهو ظاهر أنه كالحارثة لأنه زبانه من وجهه ونقصان من وجهه ولا أنه ينقص به
الحمل فماتوا كل ومنع من الحمل عليه فمات الحمل فكان كالحارثة وإن باعتته ثم رجع إليها ثم طلقها
الروح رجع نصفه لأنه مكنه الرجوع إلى عين ماله فلم يرجع إلى القيمة وإن وصت به أو
وهبته أو وهبته ولم يقبض ثم طلقها رجع نصفه لأنه باق على ملكها ونقصانها وإن كانت
أو وهبته وأقبضته ثم طلقها رجع قيمته النصف لأنه يعلق به حيل رزق غيرها وإن كان
عبداً فبذره ثم طلقها فقد روى الماني أنه يرجع من أحسن ما قال أنه يرجع لأنه باق على
ملكها ومنهم من قال لا يرجع لأنه لا ملك يقبض تصرفها ومنهم من قال فيه قولنا إن قلنا إن
النديب وصيه فله الرجوع وإن قلنا أنه عتق فحقه رجع بنصف قيمته **فصل** وإن

كانا

كان الصداق عينا فوهبته من الروح ثم طلقها قبل الدخول ففيه قولان أحدهما يرجع عليها
وهو احتيازي الماني لأن النصف محل له بالهبة والماني يرجع وهو الصحيح لأنه عاد الله لغير
الطلاق فلم يسقط حقه من النصف بالطلاق كما لو وهبته لأجنبي ثم وهبه لأجنبي
فإن كان دساقاً برأته منه ثم طلقها قبل الدخول فإن قلنا أنه لا يرجع في الهبة لم يرجع
في المراه وإن قلنا يرجع في الهبة ففي المراه وجهان أحدهما يرجع كما يرجع في الهبة والماني
يرجع لأن المراه استقطب لا ينفق إلى القبول والهبة تملك ينفق إلى القبول وإن صدقها باعت
فوهبتها منه ثم ارتدت قبل الدخول فهل يرجع في الجميع فنه قولان لأن الرجوع في الجميع لأن
كالرجوع بالنصف في الطلاق وإن استنرى سلعه بمن وسلم المن وهب البايع المن منه
ثم وجد السلعه عينا ففي ردّها والرجوع بالمن وجهان يشاعل القولين فإن وجدته عينا
وجدت به عنده عيب آخر فهل يرجع بالمارش فيه وجهان يشاعل القولين وإن اشترى سلعه
وهبها لمن البايع ثم أفلس المشتري فللبايع أن يضر بالمن مع الغرماء قول واحد لأن حقه
في الثمن ولم يرجع إليه الثمن **فصل** إذا طلعت المراه قبل الدخول وجب لها نصف المراه
جاز للذي سده عقده النكاح أن يعفو عن النصف لقوله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل
أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم لهن أن يعفون ويعفو الذي سده عقده
النكاح ومن سده عقده النكاح قولان قال في القديم هو الولي فيعفو عن النصف الذي
لها لأن الله تعالى خاطب له الزواج وقال وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم لهن أن يعفون
أو يعفو الذي سده عقده النكاح ولو كان هو الروح لقال لهن أن يعفون أو يعفو لأنه تقدم
ذكر الزواج وخاطبهم بخطاب الحاضر فلما عدل عن خطابهم دل على أن الذي سده عقده
النكاح غير الروح فوجب أن يكون هو الولي وقال في الحديث هو الروح فيعفو عن النصف الذي
وجب له بالطلاق فاما الولي فلا يملك العفو لأنه جاز لها ولا يملك الولي العفو عنه كسائر
ديونها وأما المراه فمحتمل أن يكون المراه الزواج فخاطبهم بخطاب الحاضر فخاطبهم بخطاب
الغائب كما قال الله عز وجل حتى إذا كنتم في الغلظ فخرج من هم فلذا قلنا أن الذي سده عقده
النكاح هو الولي لم يقع العفو منه إلا بحضه شرط أحدها أن يكون أباً أو جداً لهما
لأنهما من حظ الولد ومن سواهما ينفق والماني أن يكون المنكوحه بكراً فاما المنكوبة
فلا يجوز العفو عن مالها لأنه لا يملك الولي تزويجها أو المالك أن يكون العفو بعد الطلاق

فاما قبله فلا يجوز لانه لحظ لها في العفو قبل الطلاق لان البضع معرض للتلقي فاذا
فاذا اعتقد بما دخل بها فبطلت منفعة بضعها من غير بدل والرد اربع ان يكون قبل
الدخول فاما بعد الدخول فقد ايلق بضعها فلم يجز اشتراط بدله والخامس ان يكون
صغيرا او محنونا فاما المبالغه الرشيده فلا يملك العفو عن مهرها لانه لا ولاية
له عليها في المال **فصل** فان فوضت بضعها بان تزوجت وشكت عن المهر
او تزوجت على ان لا مهر لها فبطلت فوان احدثها المهر بالعقد وهو الصحيح
لانه لو وجب لها المهر لم يفسد بالطلاق والماني يجب لانه لو لم يجب لما استعير بالدخول
ولها ان يطالب بالفرص لان خلا العقد عن المهر حاص لسؤال الله صلى الله عليه وسلم
فان قلنا يجب بالعقد ومن لها مهر المثل لان البضع كالمتبرك فممن يعمته كالتلعه
المستهلكه في يد المشتري يبيع فاستدوان قلنا لا يجب لها المهر بالعقد ومن لها ما يتفق
عليه لانه استد الجاب فكان المهر كالعرض والعقد من فرضها مهر المثل او ما يتفقان
عليه كان ذلك كالمشتري المستقر بالمخول والموت والنصف بالطلاق لانه مهر
مهر وض ضرار كالمفروض والعقد ان لم يفرض لها حتى تلحقها لم يجب لها شيء من المهر لقوله
عز وجل وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم فدل
على انه اذا لم يفرض لم يجب النصف وان لم يفرض لها حتى وطمها اشتقر لها مهر المثل لان الوط
2 الفكاك من غير مهر حاص لسؤال الله صلى الله عليه وسلم وان ماتا او احدثها قبل الفرض
ففيه قولان احدثها المهر لهما المهر لانه مفوضه فارقت روحها قبل الفرض والمشتري
فلم يجب لها المهر كما لو طلعت والماني يجب لها المهر لما روى علقم قال اني عبد الله في
رجل تزوج امرأه فمات عنها ولم يكن وض لها شيئا ولم يدخل بها فقال اقول فماتت براءتي لها صدق
فبشاهدا وعليها العدة ولها المهرات فقال معقل بن شنان المشجعي رضي رسول الله صلى
الله عليه وسلم بروع بنت واشق مثل ما قضيت ففرج بذلك ولان الموت معنى يستقر
به المشتري فاستقر به مهر المفوضه كالوطي وان تزوجت على ان لا مهر لها في الحال ولا في الماني
ففيه وجهان احدثها ان النكاح باطل لان النكاح من غير مهر لم يكن الرسول الله صلى الله عليه
وسلم فيصير كما لو فخر نكاحا ليس له والماني يبيع لانه بلغ قولها المهر لها في الماني لانه شرط
باطل فيبطل البطلان ونفي العقد وعلى هذا يكون حكمه حكم القسم قبله **فصل** ويعتبر

مهر

مهر المثل مهر نسأ العصبان الحديث علقم عن عبد الله ويعتبر بالمهر فاما قرب منهن وقرب
الاخوات وبنات الاخوة والعات وبنات العمات فان لم يكن لها نسأ عصبان اعتبر بقرب
النسأ اليها من المهمات والمخالفات لهن اقرب اليها فان لم يكن لها اقارب اعتبر بشايلها
ثم باقرب النسأ شبيها بها واعتبر منهن من عاصفتها من الحسن والعقل والعفة والنسأ
لانه قيمة متلف فاعتبر فيها الصفات التي يحلف بها العوض والمهر يحلف به الصفات
ويجب من نقد البلد كقيمة المتلفات **فصل** اذا اعسر الرجل بالمهر ففيه طريقتان من
احتجنا من قال ان كان قبل الدخول بنت لها الخيار في فسخ النكاح لانه معاوضه لمحقها
الفسخ فجاز مسحها بالمفلس بالعرض كالمبيع وان كان بعد الدخول لم يجز الفسخ لان البضع
ضار كالمستهلك بالوطي فلم يفسخ بالمفلس كالمبيع بعد هلاك السلعة ومن احتجنا من
قال ان كان قبل الدخول بنت الفسخ وان كان بعد الدخول ففيه قولان احدثها لم يست لها
الفسخ لما ذكرناه والماني ثبت لها الفسخ وهو الصحيح لان البضع لا ييلف بوطي واحدا فجاز
الفسخ والرجوع اليه ولا يجوز الفسخ للمالك لانه مختلف فيه فوفق الى الحاكم لفسخ النكاح
بالعيب **فصل** اخ ازوج الرجل ابنته الصغيرة وهو عسر ففيه قولان قال لا يقدم حب
المهر على الاب لانه لما روجه مع العلم بحوب المهر واعتسان كان ذلك رضا بالبرائه وقال في
الحديث بل يجب على المهر وهو الصحيح لان البضع له فكان المهر عليه **فصل** وان تزوج
العبد باذن المولى فان كان ملكا شيئا وجب المهر والنفقة في كسبه لانه لا يمكن الحجاب
ذلك على المولى لانه لم يضمن ولا في رقبته العبد لانه وجب رضامن له الحق ولا يمكن ايجاره في رقبته
لانه في مقابلته الاستمتاع فلا يجوز تاجيره عنه فلم يسق الى الكسب معلق به ولا يعلق الخ
بالكسب الحادث بعد العقد فان كان المهر موقفا لعلق بالكسب الحادث بعد حلوله لان
ما كسبه قبله للمولى وللمولى ملكه من الكسب بالنهار ومن الاستمتاع بالليل لان ادنه
في النكاح يفرض ذلك وان لم يكن ملكا شيئا وكان ما ذونا له في النكاح فقد قال في الام معلق
بما في يده من احتجنا من حمله على ظاهره لانه من رقبته يعقد اذن فيه المولى وقضى مما في يده
كدين النكاح ومن احتجنا من قال يتعلق بما حصل من فضل المال لمن في يده المولى فلا
يتعلق به كما يتعلق بما في يده من الكسب المتقدم وانما يتعلق بما يحدث وحمل كلام الشافعي
لحمه الله على ذلك وان لم يكن ملكا شيئا ولا ما ذونا له في النكاح ففيه قولان احدثها يتعلق

المهر والمفقه بدمته يتبع به اذا علق لانه دين لغيره رضامن له الحق وعلق بدمته كدين
القرض فعلى هذا المراه ان تعسخ اذا ارادت والماني لحب في ذمه السيد لانه لما اذن له في النكاح
مع العلم بالحال صار رضامنا للمهر والمفقه وان روج تعذر اذن المولى ووطي فقد حال في
الحبد بل الحب في ذمته يتبع به اذا علق لانه حق وجب رضامن له الحق وعلق بدمته كدين
القرض وقال في القديم تتعلق بدمته لان لوطي كالحنايه وان اذن له في النكاح لم يملك كذا
فاسد او ووطي فففيه قلولات احدها ان الماذن بضمن الصحيح والفاشيد لان الفاشيد كالمصح
في المهر والعدم والنسب فعلى هذا حكمه حكم الصحيح وقد بيناه والماني وهو الصحيح انه لا
تضمن الفاشيد لان الماذن يقتضي عقدا يملك به فعلى هذا حكمه حكم المهور ووجع تعذر اذنه

باب اختلاف الزوجين في الصداق

اذا اختلفا الزوجان في قدر المهر او في اجله كالحالف لانه عقده معاوضه فجاز ان يست
التخالف في قدر عوضه واجله كالبيع واذا اختلفا لم يفسخ النكاح لان التخالف
يوجب الحمل لا العوض والنكاح لا يبطل لاجلها له العوض ويجب مهر المثل لان المشتري
وتعذر الرجوع الى العوض فوجب بذله كما لو اختلفا في المهر بعد المهر في يد المشتري
وقال ابو علي بن حنبل ان ادمه المثل على ما يدعيه المراه لم يحل الربا له لانها لم يدعها وقد
بيناه في قوله في البيع وان مات او احدى ما قام الوارث مقام الميت لما ذكرناه في البيع
وان اختلف الزوج وولي الصغير في قدر المهر فففيه وجهان احدهما حلف الزوج ويوقف
من المنكوحه الى ان تبلغ ولا تخلف الوالي لان الانسان لا يخلف له مات الحق لغريمه والماني انه
حلف وهو الصحيح لانه باشر العقد فحلف كالوكيل في البيع فان بلغت المنكوحه قبل
التخالف لم يحلف الوالي لانه لا يقبل الا ان عليها فلم يحلف وهذا فيه نظر لان الوكيل يحلف
وان لم يقبل الا ان عليها فان اذعت المراه انها تزوجت به يوم السبت بعشرين ويوم الاحد
ثلاثين وانكر الزوج احد العقد واقامت السينه على العقدين اذعت المهر من فضي لهما
لانه يجوز ان يكون تزوجها يوم السبت ثم خالعهما ثم تزوجها يوم الاحد فادعيه المهر ان
فصل وان اختلفا في قبض المهر فادعيه الزوج وانكرت المراه فالقول قولها لان المصل
عدم القبض ونقا المهر وان كان الصداق تعليم سنون وادعيه انه علمها وانكرت المراه فان

كانت

كانت الحفظ السنون فالقول قولها لان المصل عدم التعليم وان كانت تحفظها فففيه
وجهان احدهما ان القول قولها لان المصل ان لم يعلمها والماني ان القول قوله لان الطاهر
انه لم يعلمها غيرهم وان دفع المهر شيئا وادعيه دفعه عن الصداق وادعت المراه انه
هديه فان اتفقا انه لم يتلف شيئا فالقول قوله من غير بين لان الهديه لا يصح تعذر قول ان
اختلفا في اللفظ فادعي الزوج انه قال هذا عن صداقك وادعت المراه انه قال هو هديه
فالقول قول الزوج لان المالك اذا اختلفا في اتفقا له كان القول قوله في الانتقال كما لو
دفع الى رجل ثوبا وادعي انه باعه وادعي القايض انه وهبه له **فصل** وان اختلفا
في الوطي فادعيه المراه وانكر الزوج فالقول قوله لان المصل عدم الوطي وان انت يولد
بلمقه تشبه ففي المهر قولان احدهما يجب لان الحاق النسب يقتضي وجود الوطي والماني
لحب لان الولد يلحق بالممكن والمهر للحب الما لوطي والمصل عدم الوطي **فصل**
وان اسلم الزوجان قبل الدخول وادعت المراه انه سبقها بالاستلام فعليه نصف المهر
وادعي الزوج انها سبقته فلا مهر لها فالقول قول المراه لان المصل بقا المهر وان اتفقا
ان احدهما سبق ولم يعلم عن السابق منهما فان كان المهر في يد الزوج لم يحل للمراه ان ياخذ منه
شيئا لانهما اشك في الاستحقاق وان كان في يد الزوج رجوع الزوج نصفه لانه سبق استحقاق
ولا ياخذ من النصف الا حشا لانه شك في استحقاقه **فصل** وان اصدقها عتقا ثم طلقها
قبل الدخول وقد جرت بالصداق عيب فقال الزوج حدث بعد ما عتدا الى فعلك ارشه
وقالت المراه بل حدث قبل عودك اليك فلا يلزمي ارشه فالقول قول المراه لان الزوج يدعي
وقوع الطلاق قبل القبض والمصل عدم الطلاق والمراه يدعي حدوث القبض قبل الطلاق
والمصل عدم القبض ومقابل المتران فسقطا والمصل براء ذمها **فصل** اذا ووطي
امرأه بشبهة او في نكاح فاستبد لزمه المهر لحدث عايشه رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ايما امرأه فطحت بغير اذن وليها ففكاحها باطل ففكاحها باطل ففكاحها
باطل وان استمها فلها المهر بما استحل من فرجها وان اكرهها على الزنا وجب عليه مهر المثل
لانه ووطي يستقطبه المحدث عن الموطوع للشبهة والواطي من اهل الضمان فحقها فوجب عليه
المهر كما لو وطئها في نكاح فاستبد وان طأ وعنه على الزنا نظرت فان كانت حرة لم يجب لها المهر
لما روى ابو مسعود البديري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن من الكلب مهر البغي

وخلوان الكاهن وان كانت امه لم يجز لها المهر ما روي ابو مسعود البدر في رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلب من البع وخلوان الكاهن وان كانت امه لم يجز لها
 المهر على المنصوص للخبر ومن الصحيح ان حب لوان المهر من السيد فلم ينفذ فادها كاشا كناية
فصل وان وطى امراه وادعت المراه انه استكرها وادعى الواطي انها طاو عنه فعليه
 قولان احدهما القول قول الواطي لان الحاصل براه ذمته والثاني والماني ان القول قول الموطى
 لان الواطي متلف ويشبه ان يكون لقول مبنين على القولين في اختلاف رب الدابة وزايتها
 ورتب الارض وزايتها **فصل** وان وطى المراه الحارة المهر منه بادن السيد وهو جاهل
 بالخير ففقه قولان احدهما لم يجز المهر لان البضع للمهر وقد اذن في ادافه فشق بده له
 كما لو اذن في قطع عضو منها والثاني يجب له نه شق بدها الجبد للشبهة فوجب عليه المهر
 كما لو وطى في نكاح فاستد وان انت منه بولد فعليه طر بقان من الصحيح ان قال فيه قولان
 كالمهر انه متولد من ماذون فيه فاذا كان في بذر الماذون فيه قولان وجب ان يكون في بذر
 تولد منه قولان وقال ابو اسحق يجب قيمه الولد يوم شق بدها واحدا للمهر بالاحمال
 ولم يوجد الماذن بالاحمال والطريق الاول اظهر منه وان لم ياذن في الاحمال الى انه اذن

باب في شبهه وبالله التوفيق المنفعة

اذا طلقت المراه لم تغل اما ان يكون قبل الدخول او بعده فان كان قبل الدخول نظرت
 فان لم يفرض لها مهر وجب لها المنفعة لقول عروجل في الحناج عليكم ان تطلعت النساء
 ما لم يمتوهن او تفرضوا لهن ونصه ومنعه من ولده لحقها بالنكاح ابتداءا وقوله الرعه
 فنها بالطلاق فوجب لها المنفعة وان فرض لها المهر لم يجب لها المنفعة لانها لما اوجب
 بالابه لمن لم يفرض لها بدل على انها لم يجب لمن فرض لها ولانها حصلت لها في مقابلته ابتداءا
 نصف المشتري فقام ذلك مقام المنفعة فان كان بعد الدخول ففقه قولان قال في القديم
 لم يجب لها المنفعة لانها مطلقه من نكاح لم يخل من عوض فلم يجب لها المنفعة كالمشتري لها
 قبل الدخول وقال في الجديد يجب لقوله عروجل في الحناج ان متعلك واسترجك وكان
 ذلك في نكاح يخل به لان ما حصل لها من المهر بدل عن الوطى ونفي التبدل بعن بدل فوجب
 لها المنفعة كما لمفوضه قبل الدخول وان وقعت الفقه لغیر الطلاق نظرت فان كانت

بالموت

بالموت لم يجب لها المنفعة لان النكاح قد تم وبلغ منها فلم يجب لها المنفعة وان كانت سبب
 من جهة اجنبي كالرضاع فحكمه حكم الطلاق في الاقسام الثلاثة لانها بمنزلة الطلاق ونضيف
 المهر فكان كالطلاق في المنفعة وان كانت من جهة الزوج كالمسلم والرد واللعان فحكمه حكم
 الطلاق في الاقسام الثلاثة لانها فقه حصلت من جهته فاشبهت الطلاق وان كانت
 بسبب من جهة الزوج كالمسلم والرد والرضاع والفسخ والمعتار والغيب بالزوجين معا
 لم يجب لها المنفعة وجبت لها المهر من التبدل في العقد وقوله الرعه فنها بالطلاق وقد
 حصل ذلك بسبب من جهتها فلم يجب وان كانت بسبب من انظر فان كانت بخلع او جعل الطلاق
 اليها فطلعت نفسها كان حكمها حكم المطلقة في الاقسام الثلاثة لان المعلن فنها جهة الزوج
 لانه ممكنه ان يخلعها مع غيرها او يجعل الطلاق الي غيرها ففعل كالمنفردة وان كانت الزوج
 امه فاستراها الزوج فقد قال في موضع من متعه لها وقال في موضع لها المنفعة من الصحيح ان
 قال في قول من اجبرها بالمنفعة لها لان المعلن جهة السيد لانه ممكنه ان يبيعها من غير
 فكان حكمه في سقوط المنفعة حكم الزوج في الخلع في وجوب المنفعة ولانه مملوك يبيعها من غير
 الزوج فصارت احثان للزوج احثان الفقه والثاني ان لها المنفعة لانه لم يره احد من
 الآخر في العقد فشق بدها كما لو وقعت الفقه من جهة اجنبي وقال ابو اسحق ان
 كان مولاهما طلب البيع لم يجب له انه هو الذي اختار الفقه وان كان الزوج طلب وجبت له
 هو الذي اختار الفقه وحمل القولين على هذين الجالين **فصل** والمستحق ان يكون
 المنفعة خادما او موقنعه او يملش درهما ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال يستحق
 ان ينعها بخادم فان لم يفعل في ثياب عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال ينعها بملس درهم
 وروي عنه انه منعها بخادمه وفي الواجب وجهان احدهما ما يقع عليه اسم المالك
 والثاني وهو المذهب انه بقدرها الحاصل لقوله عروجل ومنعه من على الموضع قد روي
 وعلى المقر قد روي وهل يعتبر بالزوج او بالزوجه فيه وجهان احدهما يعتبر بحال الزوج للابه
 والثاني يعتبر بحالها لانه بدل عن المهر فاعتبر بها

باب الوليمة والنشر

الطعام الذي يبدع اليه الناس منته للغرض والخير المولى والمعدار للختان

والوكيع للبيتا والتقيعه لفدوم المسافر الغائب والماديه لغرض شيب وسنحت
ما سوى الوليه لما فيه من اطر بارئع الله تعالى والشكر عليها والكشاكب المجره المحبه
ولا يجب ان لا يجاب بالشرع ولم رد المسارع بلجابه واما ولهم العرش وقد اختلف اصحابنا
فيه فمنهم من قال هي واجبه وهو المنصوص لما روى الترمذي رضي الله عنه قال يزوج عبد
الرحمن بن عوف فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاه ومنهم من قال هي
مشحبه انه طعام لحادث شرور ولم يجب كسائر الولم وابكرهم النضر لان انقطاعه دناءه
وتخف انه بلذنه قوم دون قوم ولله من غير الحب اليه **فصل** ومن دعي الى
ولمه وحيت عليه المجابه لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذا دعي احدكم الى ولمه فليأمنها ومن احبنا من قال هي وض على الكفايه لان القصد اظهارها
وذلك حصل بحضور البعض فان دعي مسلم الى ولمه دعي فيه وجهان احدهما الحب المجابه
للخير والماني الحب لان الاحباب للتواصل والاختلاف الدين يمنع التواصل وان كانت الولمه
ملكه امام اجاب في اليوم الاول والماني بكره المجابه في اليوم الثالث لما روى ابن شعيب بن
المسيب رحمه الله دعي مرتين فاجاب ثم دعي اليه فحضر الرسول وعزل الحسن انه
قال كان يقال الدعوه اول يوم حسن والماني حسن الثالث ربا وسمعه وان دعاه انسان
ولم يمكنه الجمع بينهما اجاب استبقهما الحق السبق فان استوبا في السبق اجاب اقرهما رجما
فان استوبا في الرحم اجاب اقرهما دار الله من ابواب البر فكان التقديم فيه على ما ذكرناه
كصدقه التطوع فان استوبا في ذلك اقرع بينهما لانه لم يره احدهما على الاخر فقدم
بالفرعه **فصل** وان دعي الى موضع فيه ذف اجاب لان الذف يجوز في الولمه لما
روى محمد بن حاطب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل من الحلال والحرام الذف
وان دعي الى موضع فيه منكر من مزاجهم وان قدر على ان الله امره ان يحضر لوجوب المجابه
ولان المنكر وان لم يقدر على ان الله لم يحضر لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان
يجلس على مائه يدار فيها الخمر وروى نافع قال كنت اسير مع عبد الله بن عمر فسمع
نمارق زاع فوضع اصبعه في اذنيه ثم عدل عن الطريق فلم يزل يقول ما نافع السمع حتى
فلت لا يخرج اصبعه عن اذنيه ثم رجع الى الطريق ثم قال هكذا رأت رسول الله صلى
الله عليه وسلم صنع وان حضر في موضع فيه تماثيل فان كان كالشجر جلس وان كان على صورة

حيوان

حيوان فان كان على سباط او مخد يتكاعلها جالس وان كان على جانب او شتر معلق لم يجلس لما
روى ابو هريره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني جبريل فقال
انبتك البارجه فلم منعني ان اكون دخلت اليه كان على الباب تماثيل وكان في البيت
قوام شتر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر راس التمثال الذي في البيت ففقط فنبضت
كلهمه الشجر ومزبا الشتر فليقطع منه وشاد ثمان منبوز ثمان بوطان ومزبا لكل فخرج
ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان ما كان كالشجر فهو كالكتاب والمقوش وما كان
على صورة الحيوان على جانب او شتر فهو كالصنم وما يوطأ الشكر كالصنم انه غير عظم **فصل**
ومن حضر الطعام فان كان مفطرا ففقه وجهان احدهما يلزمه ان ياكل لما روى ابو هريره رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فلياكل
وان كان صائما فليصم والماني الحب لما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان شاطعه وان شاذك وان دعي وهو صائم
لم تنسقط عنه المجابه للخبر لان القصد منه التكرير والترك يحضرون وذلك لخصه مع الصوم
فان كان الصوم فرضا لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم وان كان صائما فليصم وان كان
منطوقا فالمستحب ان يفطر لانه يدخل السرور على من دعاه وان لم يفطر حازه لانه فربه فلم
يلزمه تركها المني فرع من الطعام ان يدعو لاضحاب الطعام لما روى عبد الله بن ابي رضى الله
عنه قال افطر رسول الله صلى الله عليه وسلم عند سعد بن معاذ وقال افطر عندكم الصائمون
وصلت عليكم المليكه واكل طعامكم المأزون

باب عشر النساء والقسم

اذا تزوج امرأه فان كانت ممن تجامع مثلها وحبت نسلمها با عقد لا اطلب وحبت
عليه نسلمها اذا عرضت عليه فان طالب بها الروح فستالت النظر انطرت فلتته
ايام لانه قريب ولا ينظر الكثر منه لانه كثير وان كانت ممن تجامع مثلها اضغرا ومرض زوج واليه
لم يجب التسليم اذا اطلب الروح ولا التسليم اذا عرضت عليه لانهما لا ينسجمان وان
كانت ممن تجامع مثلها لمعني لا يزوج زواله فان كانت بضو الخلق او بهما مرض لا يخرج زواله
وجب التسليم اذا اطلب التسليم اذا عرضت عليه لان المقصود من مثلها المشتماع بها

في غير الجماع **فصل** وان كانت الروح حرة وجبت تسليمها ليلها ونهارها له لا حق لغريم
 عليها والروح ان يتأخر بها الى النبي صلى الله عليه وسلم كان يتأخر بنسبائه ولا يجوز لها ان
 تتأخر بغير اذن الروح لان الاستمتاع مستحق له فلا يجوز نفوته عليه وان كان له
 وجبت تسليمها بالليل دون النهار ولها ملكها مملوكة عقده على احدى منفعتها فلم يحل التسليم
 في غير وقتها كما لو اجرها لخدمته النهار وقال انواستحق ان كان يدها صنعته كالغزل
 والنسج وجبت تسليمها بالليل والنهار له انه مملكتها العمل في بيت الروح والمذهب الاول
 انه قد احتاج اليها في خدمته غير الصنعة وحوز المولى بيعها الى النبي صلى الله عليه وسلم
 اذن لعائشه رضي الله عنها في شرا بئرهم وكان لها زوج وكوز له ان يتأخر بها لخدمته ملك
 بيعها فملك التسليمها كغير المروجه **فصل** وحوز للروح ان تحرم امراته على الغسل
 من الحيض والنفاس لان الوطى ينف عليه وفي غسل الجنابة فلو ان احدهما له ان يحرمها
 عليه لان كمال الاستمتاع ينف عليه لان النفس تعاف من وطى الجنب والماني ليس له ان يحرمها
 لان الوطى ينف عليه وفي التطييف والاستجداد وجهان احدهما ملك احبارها عليه
 لان كمال الاستمتاع ينف عليه والماني ملك احبارها عليه لان الوطى ينف عليه وقيل له
 ان يمنعها من اكل ما تاذى برأحه فنه وجهان احدهما له منعها لانه منع كمال
 الاستمتاع والماني ليس له منعها لانه لا يمنع الوطى وان كانت ذميته فله منعها من الشكر لانه
 منع كمال الاستمتاع لانها نصير كارق المنفوخ وله يوم من ان تحني عليه وهل له ان
 يمنعها من اكل لحم الخمر وشرب القليل من الخمر فيه بليته اوجه احدها يجوز له منعها
 لانه منع كمال الاستمتاع والماني ليس له منعها لانه لا يمنع الوطى والمالي وهو قول ابي علي
 ان هرير انه ليس له منعها من اكل لحم الخمر لانه لا يمنع الوطى وله منعها من قليل الخمر لان
 الشكر منع الاستمتاع ولا يمكن التمسك بما يشكر وما لا يشكر مع اختلاف الطبائع فمنع
 الجميع **فصل** وللروح منع الروح من الخروج الى المساجد وغيرها لما روى ابن عمر رضي
 الله عنه قالت انت امرأه الى النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله ما حق الروح على
 زوجها قال حقها ان لا يخرج من بيتها الا باذنه فان فعلت لعنها الله وماله
 الرجمه ومليكها الفضب حتى تنوب او ترجع قالت يا رسول الله وان كان لها ظالم ما قال وان
 كان لها ظالم ولا حق الروح واجب فلا يجوز تركه مما ليس بواجب وبكم منعها من عيان



ايها

ايها اذا ثقل وجضور موازاته اذامات لان منعها من ذلك يودي الى النفور ويغيرها
 بالعقوق **فصل** ويجب على الروح معاشرتها بالمعروف وكف الماذي لقوله عز
 وجل وعاشروهن بالمعروف ويجب عليه بذل ما يحب من حقها من غير مطلق لقوله عز وجل
 وعاشروهن بالمعروف ومن العشر بالمعروف بذل الحق وكف الماذي من غير مطلق لقوله
 صلى الله عليه وسلم مطلق الغني ظلم ولا يجب عليه الاستمتاع به حق له فحاز له تركه
 لتسكني الدار المستجاره ولان الداعي الى الاستمتاع الشهوة والمحبة فلا يمكن احبائه والمستحب
 ان يعطيها لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم اتصوم النهار قلت نعم قال ويقوم الليل قلت نعم قال لكني اصوم وافطر
 واصلي فانام ولا امس النساء من رغب عن سنتي فليس مني ولانه اذا عطلها لم يامن
 القسار ووقوع الشقاق ولا يجع من امراسه في مسكن واحد الا رضاهما لان ذلك ليس
 من العشر بالمعروف ولانه يودي الى الخضومه ولا يطا احدها يحضرم الاخرى لانه
 دناءه وشو عشم ولا يستمتع بها الا بالمعروف فان كانت نضو الخلق لم يحتل الوطى لم يحرم
 وطبها لما فيه من الاضرار **فصل** ولا يجوز وطبها في البدن لما روى خزيمة بن ثابت
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون من رآني امراه من دبرها وجور
 الاستمتاع بها فممن من المؤمنين لقوله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون الا على
 ازواجهم او ما ملكت ايمنهم فانهم غير ملومين وحوز وطبها في الفرج مبدوم لما روى جابر
 رضي الله عنه قال قالت اليهودي اذا جامع الرجل امراته من ورائها جاو ليدها اجول
 فانزل الله تعالى نساوكم حرث لكم فاتوا بركم اني شيعتم قال يقول فانها من حيث شامقها
 ومبدوم اذا كان ذلك في الفرج **فصل** وبكره العمل لما روت جزامه بنت وهب قالت
 حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الغزل قال ذلك الواد الخفي واذا
 المؤدبه سبيلت فان كان ذلك ووطى امته لم يحرم لان الاستمتاع به لا يوجب له طبع لها فيه
 وان كان ووطى زوجته فان كانت مملوكة لم يحرم لانه طبعه العاري بغير طلاق ولله منها
 وان كانت حرة فان ادنت فيه لم يحرم لان الحق لها وان لم يادن فنه وجهان احدهما لم يحرم
 لان حقها في الاستمتاع دون النزال والماني يحرم لانه يقطع النسل من غير ضرر بلحقه
فصل ويجب على المراه معاشرة الروح بالمعروف من كف الماذي كما يجب عليه

في معاشرتها ولجب عليها بذل ما لجب له من غير مطال لما روى ابوهريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا احدكم امراته الى فراشه فابت فبات وهو
عليها ساخط لغنتها المملكة حتى تصبح **فصل** او لوجب عليها ما خدمنته في الخبز والطبخ
والغسل وغيرها من الخدم كان المعقود عليه من جهتها هو الاستمتاع فلا يلزمها ما سواه
فصل وان كانت له امرأتان او اكثر فله ان يقسم لهن من النسي حتى الله عليه وسلم قسم لثيابه
ولا لجب عليه ذلك لان القسم لحقه فجاز له تركه فاذا اراد ان يقسم لم يجز له ان يبدأ بالاحد
منهن من غير رضاي البواقي الا بقوله لما روى ابوهريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من كانت له امرأتان فيميل الى احدهما دون الاخرى جاب يوم القيمة واجد
شقيقه ساقط ولان البدايه باحدهما من غير رعه يدعو الى النفور واذا قسم لواحد
بالفرقة او غير الفرقة لم يفسد القضاء للبواقي لانه اذا لم يقض مال ودخل في الوعيد **فصل**
ونقسم المرض والمحبوب لاني صلى الله عليه وسلم كان يقسم مرضه ولمان القسم يتراد
للانثى او ذلك يحصل مع المرض والحب فان كان محنونا لمخالف منه طوافه الولى على ثيابه
لانما حصل به الانثى ونقسم للحاض والنفسا والمرضى والمحرمة والمظالم منها والمولى منها
لان القصد من القسم الحيوان والانس وذلك يحصل مع هوة وان كانت محنونة لمخالف منها قسم
لها لانه حصل لها الانثى وان كان مخاف منها لم يقسم لها الاصلح للانثى **فصل**
وان سافرت المرأة فتراد من الزوج سقط حقها من النفقة والقسم لان القسم للانثى والنفقة
للتكس من الاستمتاع وقد منع ذلك بالسفر وان سافرت مادنه ففقه قولان احدهما لا
يسقط لانها سافرت باذنه فاشبهه اذا سافرت معه والماني يسقط لان القسم للانثى
والنفقة للتكس من الاستمتاع وقد عديم الجميع وسقط ما تعلق به كالتمس لما وجب في مقابله
المبيع سقط لعدم **فصل** وان اجتمع عند حرم وامه قسم الحرم ليلتين وللأمة
ليلة لما روى عن علي بن ابي حمزة انه قال من نكح حرم علي امه فالحرم ليلتان وللأمة
ليلة والخم قسم للأمه لها دون المولى لانه يراى حظها فلم يكن المولى فيه حق فان قسم للحرم ليلتين
ثم اعتقت الأمه فان كان بعد ان اقامها حقها استأنف القسم لها لانهما تشاويا بعد انقضاء
القسم وان كان قبل ان يوفرها حقها اقام عندها ليلتين لانه لم يوفرها حقها حتى صارن مساويه
للحرم فوجبت التسوية بينهما وان قسم للأمه ليلة لم اعتقت فان كان بعد ما اوفى للحرم حقها

شوا

شواستهما وان كان قبل ان يوفرها حقها لم يبر على ليلة لانهما تشاويا فوجب التسوية بينهما
فصل وعاد القسم الليل لقوله عز وجل وجعلنا الليل لباسا قل في النفسين
الى المساكين ولان النهار كله عيشة والليل للسكون ولهذا قال الله تعالى انا
جعلنا الليل لباسا ليكنوا فيه وان كان معيشته بالليل فعاد قسمه النهار كان زمانه كليل
غيره والمولى ان يقسم ليلة ليلة اقدار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان ذلك اقرب الى
التسوية في بقا الحقوق فان قسم ليلتين او ثلثا حازلته في جده القليل وان زاد على ذلك
لم يجز من غير رضاهن لان فيه تعدي الحقوق وان فعل ذلك لم يفسد القضاء للبواقي لانه اذا قضا
ما قسم بحق فلا يقضى ما قسم بغير حق اولى واذا قسم لها ليلة كان لها الليلة وما يليها من
النهار لما روى عائشة رضي عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لكل امراه
يومها وليلتها عنان يتودع وهبت ليلتها لعائشة رضي عنها تتبع بذلك رطاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم وروى عن عائشة رضي الله عنها قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بيتي وفي يومى او بين شجري وشجري وجمع الله من ربي ذيقه **فصل** والمولى ان يطوف
على نسيائه في منازلهن اقتبة برسول الله صلى الله عليه وسلم ولمان ذلك اجتناب العشر
واضون لهن وله ان يقسم في موضع ويستدعي واحد واحد لمان المراه تابعه للزوج في المكان
ولهذا الجوز ان ينقلها حيث شاوان كان محبوسا في موضع فان امكن حضورها فيه لم
يسقط جقتها من القسم لانه يصلح للقسم فصار كالمثل وان لم يمكن حضورها فيه سقط
القسم لانه تغذر الاجتماع فيه لعدوان كانت له امرأتان في بلدان فاقام في بلد احدهما
فان لم يقم معها في منزل لم يلزمه القضاء للمقام في بلد اخرى لان المقام في البلد معها القسم
وان اقام معها في منزلها لم يلزمه القضاء للاخرى لان القسم يسقط بالاختلاف في البلاد كما
يسقط باختلاف الحال **فصل** والمستحب ان يقسم بينهن من الاستمتاع
لانه اكمل في العدل فان لم يفعل جاز لان الباع الى الاستمتاع الشهوة والمصلحة ولم يمكن
التسوية بينهما في ذلك ولهذا قال الله عز وجل ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين
النساء ولو حرصتم قال ابن عباس يعني في الحب والجماع وقالت عائشة رضي الله عنها
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسيائه ويعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما
املك فلا تلمني فيما تملكه ولا املكه **فصل** ولا يجوز ان يخرج في ليلتها من عندها فان

مرض عنهما وخاف ان يموت او اكراهه السلطان جازان خرج لانه موضع ضروره وعليه
القضا كما يترك الصلوة اذا اكراه على تركها وعليه القضاء والاولى ان يقضيهما في الوقت الذي خرج
لانه اعدل فان خرج في اخر الليل وقضاها في اوله جازان الجميع مقتضود في القسم فان
دخل على عنهما في الليل فوطيها ثم عاد فقصه بثلاثه اوجه احدها يلزمه القضاء بليده
لان اجماع معظم المقتضود والثاني يدخل عليها في ليده الموطون فيطأها لانه اقرب الى النسوة
والثالث انه لا يقضيهما بشي لان الوطى غير مستحق في القسم وقدره من الزمان لا يضبط
فستقط وجوز ان يخرج في بنائها للعيشه ويدخل الى عنهما ليأخذ شيئا او ترك شيئا ولا
يطلب فان طال لزمه القضاء لانه ذكر الميوات المقتضود وان دخل الى عنهما الحاجة فقبلها
جاز لما روت عائشه رضي الله عنها قالت ما كان يوم اقول لا كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يطوف علينا جميعا فنقبل ونلمس فاذا جاء الى التي هي يومها اقام عندها واخبر
ان يطأها لانه معظم المقتضود فلا يجوز في قسم عنهما فان وطئها وانصرف فبينه وجهان
احدهما يلزمه ان يخرج في بنائها الموطون ويطأها لانه هو العبد والماني لا يلزمه شي لان الوطى
غير مستحق وقدره من الزمان لا يضبط فستقط وان كان عنده امرأتان فقسم لهما مبدء
ثم طلق الاخرى قبل ان يقضيهما ثم تزوجها لزمه قضا حقه لانه تاخر القضاء لعذر وقد
زال العذر فوجب كما لو كان عليه دائن فاعثر ثم ابصر **فصل** وان تزوج امرأه وعنده
امراتان او ملت قطع الدور الجديد فان كانت بكر اقام عندها سبعة لما روى ابو قتادة
عن انس رضي الله عنه انه قال من السنة ان نعقد البكر سبعا ومع الثيب ثلاثا قال
انس ولو شئت ان ارفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لرفعت وان كانت ثيبا اقام
عندها ثلثا او سبعا لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ام سلمة رضي الله
وعنها قال ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان سبعت ثلثت عندك ودرت فان
اقام عند البكر سبعا لم يقض للباقيات شيئا وان اقام عند الثيب ثلثا لم يقض وان اقام سبعا
فيه وجهان احدهما يقضي السبع لقول صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعت عندك
وسبعت عندهن والماني يقضي ما زاد على الثلث لان الثلث مستحق لها فلا يلزمه قضاؤها
وان تزوج العبد امراه حرة وقضى للجديد حق العقد وفي قدر وجهان قال ابو
علي بن ابي هريرة في النصف كما قلنا في القسم الدائم وقال انما سبعت في كالحرة لان قسم العقد

حق

حق الزوج فلم يخلف برقتها او جرت بها خلاف القسم الدائم فانه حق لها فاحلف برقتها
وحوتها وان تزوج رجل امرأتين وزفنا اليه في وقت واحد افرع منهما المقدم حق العقد
كما افرع للمقدم في القسم الدائم **فصل** وان راى السفر بالمرأة او المراسن او الملت افرع
بينهن فمن خرجت عليهما الفرعة سافر بها لما روت عائشه رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج افرع من نسائه فصارن القرعة الى عائشه وحفصة
فخرجنا معه جميعا ولا يجوز ان يسافر بواحدة من غير قرعة لان ذلك ميل وترك للعبد
وان سافر بامرأتين بالفرعة شوى بينهما بالقسم كما شوى بينهما في الحضران كان في سفر طويل
لم يلزمه القضاء للمقدمات لان عائشه رضي الله عنها لم تذكر القضاء لان المسافر اختصت
مشقة السفر فاحصت بالقسم وان كان في سفر قصير ففنه وجهان احدهما يلزمه القضاء
كما يلزمه في السفر الطويل والماني يلزمه لانه في حكم الحضر وان سافر فمعه من غير قرعة
لزمه القضاء للمقدمات لانه قسم غير قرعة فلم يمه القضاء كما لو قسم لها في الحضر وان سافر
بامرأة بفرعة الى بلد لم يلزمه سفر البعد منه لم يلزمه القضاء لانه سفر واحد وقد افرع له
وان سافر بامرأة بالفرعة وانقضى سفرهم اقام معها مبدء لزمه ان يقضى المدة التي اقام معها
بعد انقضاء السفر لان الفرعة انما سقطت القضا في قسم السفر وان كانت عند امرأتين ثم
تزوج بامرأتين وزفنا اليه في وقت واحد لزمه ان يقسم لهما حق العقد ولا يقدم احدهما
من غير قرعة فان راى السفر قبل ان يقسم لهما افرع من الجميع فان خرجت الفرعة لا حدى
العقدتين سافر بها فاذا قدم قضى حق العقد للجددتين وان خرجت الفرعة لا حدى
الجددتين سافر بها ويدخل حق العقد في قسم السفر لان القصد من قسم العقد المالفه
والاستمتاع وقد حصل ذلك وهل يلزمه ان يقضى الجديد الاخرى حق العقد منه وجهان
احدهما يلزمه كما يلزمه في القسم الدائم والماني يلزمه وهو قول ابى اسحق لانه سافر بها
بعد ما استحققت الاخرى حق العقد فلم يمه القضاء كما لو كان عنده اربع نسوة فقسم لثلاث
ثم سافر بغير الرابعة بالفرعة قبل قضا حق الرابعة **فصل** ويجوز للمرأة ان يبيع ليلتها
لبعض ضرابيها لما روت عائشه رضي الله عنها ان سورة وهبت يومها وليلتها لعائشه
فتبعي ذلك رضارسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ذلك لارضاء الزوج لان حقه
ثابت في استمتاعها فلا ملك نقله الى غيرها من غير رضاه ولا يجوز ذلك من غير رضاه الموهوب

لها لانه زيان في حقها ومتى يقسم لها اللبنة الموهوبه فيه وجهان احدهما ان يضمن اليها
لانه اخضع لها ليلان فلا يفرق بينهما والى الثاني يقسم لها في اللبنة التي كانت للواهي
لانه قام مقامها فقسما لها في ليلتها وحوزان تيب ليلتها الروح لان الحق بينهما فاذا زك
حقها صار للروح ثم جعلها الروح لمن شام من شايه وحوزان تيب ليلتها لجميع ضارها
فان كن اربعاضارا لقسما اثلاثا من اللبنة وان هبت ليلتها لم يبعثه لم يصب الروح فمات
لانه هبه انضالها القنطر ويصح في المستقبل لانه هبه لم تنصل بها القبض **فصل** وان
كان له اما لم يكن له حق في القسمة فان كان عند بعض من لم يلزمه ان يقضي للمساكين لانه لا حق
لهم في استماع السيد ولهذا يجوز لهم مطالبة بالقبض اذا خلفه لبطا لهم ولا خيار
لهم في حقه ونعنته والمستحب ان لا يعطوا لهم لانه اذا عطلهم لم يامن ان يفجر وان كانت
عنده زوجات واما فاقام عند المالم يلزمه القضا للزوجات لان القضا يجب لقسم مستحق
وقسم الما غير مستحق فلم يجب قضاوه كما لو بات عند صديق له وبالله التوفيق

باب النشور

اذ اظهر من المراه امارات النشور وعظمها لقوله عرجل واللاقي تخافون نشور
فعظوه ولا يضربها لانه يجوز ان يكون ما ظهر منها لضيق صدر من عجزه الروح فان
نكر منها النشور فله ان يضربها لقوله عرجل واضربوه من ان نشرت من فيه قوله
احدهما انه يحرقها ولا يضربها لان العقوبات تختلف باختلاف الجرائم ولهذا اما يستحق
بالنشور لا يستحق لحوق النشور وكذلك ما يستحق بتكرار النشور لا يستحق بالنشور من
والما في وهو الصحيح انه يحرقها ويضربها لانه يجوز ان يحرقها بالنشور فجاز ان يضربها
كما لو نكر منها فاما الوعظ فهو ان خوفها بالله عرجل وما لم يقرها من الضرر يستفوت
بفقرتها واما الهجران فهو ان يجرها في الفراش لما روى ابن عباس رضي الله عنه انه قال
في قوله عرجل واحرقوه من المضاجع قال لا تضاجعها في فراشك واما الهجران بالكلام
فلا يجوز الا من يملكه انما لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تجلس المسلم ان يجر اخاه فوق دلتة ايام واما الضرب فهو ان يضربها ضربا غير مبرح
وتجنب المواضع المخوفة والمواضع المستعصية لما روي جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله

عليه

عليه وسلم قال ان يقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بكباب الله واستحلتم فرجهن
بكلمة الله وان لكم عليهن ان يوطئن فرشكم احدكم مهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا
غير مبرح ولان القصد الثاني دون الما اختلاف النشور **فصل** وان ظهر من الرجل
امارات النشور لم يضربها او كبر من وزان تضامه بترك بعض حقوقها من قسم وعين
جاز لقوله عرجل وان امراه خافت من علمها نشورا او اعراضا فلا جناح عليهما ان
تضامهما مصلحا قالت عائشة رضي الله عنها انزل الله عرجل هذه الآية في امراه
اذا دخلت في السن فجعل يومها امراه اخرى فان ادعى كل واحد منهما النشور على الآخر
استكنهما الحاكم الى جنب نقه ليعرف الظالم منهما فممنع من الظلم وان بلغا الى المشم والصب
بعث الحاكم حكيم للاصلاح او التفريق لقوله عرجل وان جفتم شقاق بينهما فاعتوا
حكما من اهلهم وحكما من اهلها ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما واحلف قوله في
الحكمين فقال في احد القولين هما وكيلان فلا ملكا في التفرق المبادئهما لان الطلاق الى
الروح وبذل المال الى الروح فلا يجوز المبادئهما وقال في القول الاخرها كما كان فلما ان
يفعل اما يريان من الجمع والتفرق يعرض وعرض لقوله عرجل وان جفتم شقاق
بينهما فاعتوا حكما من اهلهم وحكما من اهلها فاستماها حكيم ولم يعتبر رضي الروح وروي
عبد الله بن علي اكرم الله وجهه بعث رجلين فقال لهما اتدريان ما عليكم ان رايتما ان
تخما جعتا وان رايتما ان تفرقا فمما فقال الرجل ما هذا اطلاقا كذبت كما والله لا
تخرج حتى رضي بكباب الله عرجل لك وعليك فقالت المراه رضيت بكباب الله لي وعلى سولانه
وقع الشقاق فاستنبيه الظالم منها فخار التفرق بينهما من غير رضاها كما لو قد فرها وبلاغا
والمستحب ان يكون حكما من اهلهم وحكما من اهلها للايه ولانه روي انه وقع من عقيل
انزل الى طالب وسر زوجته شقاق وكانت من بني امية فبعث عمر رضي الله عنه حكما من
اهله وهو ابن عباس وحكما من اهلها وهو دعويه ولان الحكيم من اهلها اعرف بالحال وان
كانا من غير اهلها جاز لانها في احد القولين وكيلان وفي الاخرها كما كان والجميع يجوز ان يكون
من غير اهلها فوجب ان يكونا ذكرين عدلين لانها في احد القولين كما كان وفي الاخر وكيلان الا
انه يحتاج فيه الى الراي والنظر في الجمع والتفرق ولا يكمل لذلك الا ذكران عدلان فان قلنا
انما كما كان لم يجز ان يكونا الفقيرين وان قلنا انهما وكيلان جاز ان يكونا من العامة وان

غاب الزوجان فان قلنا انهما وكيلان نفذت تصرفهما كما ينبغي تصرف الوكيل مع غيبه الموكل فان قلنا انهما كانا لم ينفذ حكمهما لان الحكم للغائب لا يجوز وان جئنا لم ينفذ حكم الحكمين لانهما في اجدا القولين وكيلان والوكاله تبطل بخون الموكل وفي القول الاخر جاز انهما كانا للشقاق وبالجور نال الشقاق

كتاب الخلع

اذا اكرهت المراه زوجها لغير منظر وشوع عشر وخاف ان لا تؤدّي حقه جاز ان تخلعه على عوض لقوله عز وجل فان خستم اليه فمأجدا وبالله فلا جناح عليهما فيما افدت به وزوي ان حيله بنت تمهل كانت ثابتة من قيس بن الشماس وكان يضربها قالت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت انا ولا ثابت وما اعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فاحذر منها ففعدت في دينها وان لم يدر منه شيئا وزاينها على الخلع من غير شريك حاز لقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ولانه رفع عقبة بالراضى جعل لرفع الضرر في حاز من غير ضرر كما قاله البيهقي وان ضربها او منعها جفها بطحا على ان تخلعه على شيء من مالها لم يجز لقوله عز وجل ولا تغضوبوه من لذه فهو ابغض ما يتيموهن الى ان ياتين بفاحشه مبينه فان طلقها في هذه الحال على عوض لم يستحق العوض لانه عقد معاوضه اكرهت عليه بغير حق فلم يستحق فيه العوض كالبيع فان كان ذلك بعد الدخول فله ان يرجعها لان الرجعه انما سقطت بالعوض وقد سقط العوض فثبت الرجعه وان ريت فمنعها جفها بطحا على شيء من مالها ففيه قولان احدهما يجوز ويستحق فيه العوض لقوله عز وجل الى ان ياتين بفاحشه مبينه فدل على انها اذا اتت بفاحشه جاز عضلها بالحد شيئا من مالها والماني انه لا يجوز ولا يستحق فيه العوض لانه خلعه اكرهت عليه لمنع جفها فاشته اذا منعها جفها لتخلعه من غير زنا فاما الميه فقد قيل انها منشوخه بابه المشاك في البيوت وهو قوله عز وجل فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت وتشيخ ذلك بالجبل والرجم ولانه زوي عن قتاده انه فسر الفاحشه بالنشوز فعلى هذا ان كان ذلك بعد الدخول فله ان يرجعها لما ذكرناه **فصل** ولا يجوز للاب ان يطلق امرأه الابن الصغير عوضا عن عوض لما زوي

عن

عن عمر رضي الله عنه انه قال انما الطلاق بيد الذي حل له الفرج ولان طريقه الشهود فلم يدخل في الولايه ولا يجوز ان تخلع البنت الصغيره من الزوج بشي من مالها لانه سقط بذلك جفها من المهر والفقه والمستماع فان خالها بشي من مالها لم يستحق ذلك فان كان بعد الدخول فله ان يرجعها لما ذكرناه ومن احتج بما من قال اذا قلنا ان الذي سببه عقد النكاح هو الولي فله ان تخلعها بالبر من نصف مهرها وهذا خطأ لانه انما يملك له بر اعلى هذا القول بعد الطلاق وهذا البر اقبل الطلاق **فصل** ولا يجوز للسفيه ان تخلع بشي من مالها لانه ليس من اهل التصرف في المال فان طلقها على شيء من مالها لم يستحق كما لا يستحق من ما باع منها وان كان بعد الدخول فله ان يرجعها لما ذكرناه ويجوز للامه ان تخلع زوجها على عوض في ذمتها ويجب دفع العوض من حيث يجب دفع المهر في نكاح العبد لان العوض في الخلع كالمهر في النكاح فوجب من حيث يجب المهر **فصل** ويصح الخلع مع غير الزوج وهو ان يقول رجل طلق امرأتك بالف على وقال ابو ثور لا يصح ان يدل العوض في مقابلته ما حصل لغيره سقوه ولذلك لا يجوز ان يقول العتير بع عبدك من فلان بالف على وهذا خطأ لانه قد يكون له عرض وهو ان يعلم انها على نكاح فاستدوا تخاضم دام فبذل العوض لخاصة ما طلبا للثواب كما سئل العوض لست نقاد استير او حرة يد من سقوه بغير حق وبخالق البيع فانه مملوك يفتقر الى تضي المشتري فلم يصح بالاجنبي والطلاق اسقاط حق لا ينقصر الى ارضى المراه فصح بالمالك والاجنبي كالعتيق ما لم قال طلق امرأتك على مهرها وانا ضامن فطلقها بآنت ورجع الزوج على الضامن مهر المثل وقوله الحد وسبدل مهرها في قوله القديم لانه ازال المالك عن البضع مال ولم يستلم له ونفذ الرجوع الى البضع فكان فيما يرجع المهر فقلت كما قلنا فيمن اصدى امراته مالا فلفل قبل القبض **فصل** ويجوز الخلع في الحيض لان المنع من الطلاق في الحيض للضرر الذي يلحقها بتطويل العدة والخلع جعل للضرر الذي يلحقها لسوء العشره والنقص في حق الزوج والضرر بذلك اعظم من الضرر بتطويل العدة فجاز دفع اعظم الضرر من باخفها ويجوز الخلع من غير حاكم لانه قطع عقد بالتراضي جعل لرفع الضرر فلم يفتقر الى الحاكم كما قاله في البيع **فصل** ويصح الخلع بلفظ الخلع والطلاق فان خالها بصرح الطلاق او بالكتابة مع النيه فهو طلاق لانه لا يحمل غير الطلاق وان خالها بصرح الخلع نظرت فان لم ينويه الطلاق ففيه

الزوج

بلنه اقوال احدها انه يقع به فرقه وهو قول في المم له كناية في الطلاق من غير
بينه فلم يصح به فرقه كما لو عرفت عن العوض والماني انه فسخ وهو قول في القديم له جعل
للفرقه فلا يجوز ان يكون طلاق لان الطلاق يقع بالبرح او كناية مع الله والخلع
ليس بصرح في الطلاق ولا معه فيه الطلاق فوجب ان يكون مستحدا والمالك انه طلاق
وهو قول في المملا وهو اختيار الماني لانها انما دلت العوض للفرقه والفرقه الى ملك
ابقاعها هي الطلاق دون الفسخ فوجب ان يكون طلاقا فان قلنا انه فسخ صح بصرحه
وصرحه المفاداه والخلع لان المفاداه ورد في القرآن والخلع ثبت له العرف فاذا حالها
بالجهد من اللفظين انفسخ النكاح من غيريه وهل يصح الفسخ بالكناية كالمباراه والنجزم
وشاير كبايات الطلاق منه وجهان احدهما لا يصح لان الفسخ لا يصح تعليقه على الصفات
فلم يصح بالكناية كالنكاح والماني يصح له انه لا يرد على الفرقة فانفسخ لفظها الى الصريح والكناية
كالطلاق فعلى هذا اذا حالها من شي من الكنايات لم ينفسخ النكاح كحتمى بنويا واحتمف
اصحنا في لفظ الفسخ فمنهم من قال هو كناية له لم يثبت له عرف في فرقه النكاح وسهم من
قال هو صريح له انه يقع في معنى الفسخ من لفظ الخلع فان خالع بصرح الخلع ونوى به الطلاق
فان قلنا بقوله في المملا فهو طلاق له انه اذا كان طلاقا من غيريه الطلاق دفع النية
اولى وان قلنا بقوله في المم فهو طلاق له كناية في الطلاق اقرت به نية الطلاق
وان قلنا بقوله القديم ففيه وجهان احدهما انه طلاق له لا يحتمل الطلاق وقد
اقرن به نية الطلاق والماني انه فسخ لانه على هذا القول صرح في فسخ النكاح فلا يجوز ان
يكون كناية في حكم اخر من النكاح كالطلاق لما كان خراجا في فرقه النكاح لم يحران يكون كناية
في الظاهر **فصل** ويصح للخلع منحر اذ لفظ المعاوضة لما فيه من المعاوضة ويصح معلقا
على شرط لما فيه من الطلاق واما المنحر بلفظ المعاوضة فهو ان يقع الفرقة بعوض وذلك
مثل ان يقول طلقك اذ انت طالق باللف ونقول المراه قبلت كما تقول في البيع بعثتك هذا باللف
وتقول المشتري قبلت او تقول المراه طلقني باللف فيقول الزوج طلقك كما تقول المشتري
يعني هذا باللف وتقول البائع بعثتك ولا يحتاج ان يعيد في الجواب ذكر اللف لان الطلاق
يرجع اليه كما يرجع في البيع ولا يصح الجواب في هذا المعنى الفور كما تقول في البيع ويجوز للمزوج
ان يرجع في المحاب قبل القول والمراه ان يرجع في المشتد عا قبل الطلاق كما يجوز في البيع

واما

واما غير المنحر فهو ان يعلق الطلاق على ضمان مال او دفع مال فان كان يحرف ان كان قال ان
ضمنت لي القافات طالق لم يصح الضمان الماعلى الفور له لفظ شرط يحتمل الفور والتراخي
له انه لما ذكر العوض من غير كناية بعوض واقضا الجواب على الفور كالمملك والمعاوضات
وان قال ان اعطيتني القافات طالق لم يصح العطيء الماعلى الفور بحيث يصح ان يكون
جوابا لكلامه لان العطيء ما هنا هي القبول وبكفي ان يحضر الما لوان في قبضه اخذ اولم
يلخذ لان اشم العطيء يقع عليه وان لم يخذ ولهذا يقال اعطيت فلانا ما لم يخذ وان
قالت طلقني باللف فقال انت طالق باللف ان شئت لم يقع الطلاق حتى توجد المشبهة
له اضافة الى ما التزمت المشبهة فلم يقع المراه ولا يصح المشبهة المبالقول وهو ان يقول
على الفور شئت ان كناية بالقلب المراه لا تعرف المبالقول فصار بقدره
انت طالق ان قلت شئت ويصح الرجوع قبل الضمان وقبل العطيء وقبل المشبهة كما يجوز فيما
عقد بلفظ المعاوضة وان كان يحرف متى واي وقت بان يقول متى ضمننت لي القافات او متى
ضمننت لي القافات طالق جاز ان يوجد الضمان على الفور والتراخي والفرق بينه وبين
قوله ان ضمننت لي القافات للفظ هناك عام في الزمانين ولهذا القول ان ضمننت لي الساعة
او ان ضمننت لي غدا جاز فلما اقرن به ذكر العوض جعلناه على الفور فاسا على المعاوضة
والعموم يجوز بحصيصته بالقياس وليس كذلك متى واي وقت له نص في كل واحد من الزمانين
صرح في المنع من التعيين في احدا الزمانين ولهذا القول ان وف اعطيتني الساعة كان محالا
وما يقتضيه الصريح لا يترك بالقياس وان رجع الزوج في هذا قبل القبول لم يصح ان حكمه
حكم الطلاق المعلق بالصفات دون المعاوضات وان كان يحرف اذا بان قال اذا ضمننت
لي القافات طالق فقد ذكر جماعة من اصحابنا ان حكمه حكم قوله ان ضمننت لي القافات
اقضا الجواب على الفور وفي جواز الرجوع فيه قبل القبول وعندى ان حكمه حكم متى واي
وقت لانه يفيد ما يفيد متى واي وقت ولهذا القول ان متى القافات جاز ان يقول له
اذا شئت كما يجوز ان يقول متى شئت واي وقت شئت بخلاف ان فانه لو قال متى القافات
لم يجز ان يقول ان شئت **فصل** ويجوز للخلع بالقليل والكثير والدين والعين والمال والمنفعة
له عقد على منفعة البضع فجاز ما ذكرناه كالنكاح وان حالها على ان تكفل ولرب عشر
سنتين ويترتب الرضاغ وقد رانفقه وضمنتها فامتنعوا ان يصح من اصحابنا من قال

فيه قولان منها تصفقه جمعت بيعا واجار ومنهم من قال يصح قوله واحد من الحاجه تدعو
الى الجمع بينهما انه اذا اورد احدهما لم يمكنه ان يخالع على الاخر وفي غير الخلع يمكنه ان يفرج
احدهما ثم يعقد على الاخر وان مات الولد بعد الرضاع ففي الفقه وجهان احدهما ان الخلع لا ينافي
انما تاجلت لجله وقدماته والماني لم يحل لان الماني لم يحل موت من عليه دوز من له **فصل**
وان خالعها خلعاً محرراً على عوض من ذلك العوض بالعقد ومنه بالقبض كالصدوق وان كان عساً
فهلكت قبل القبض او خرج مستحقاً او على عبد فخرج جزاً او على حل فخرج خيراً رجع الى مهر
المثل وقوله الجديد والى بدل المسمى وقوله القديم كما قلنا في الصدوق وان خالعها على
ان رضع ولده فمات فهو كالعين اذا هلك قبل القبض وان مات الولد ففقه قولان احدهما
يستقط الرضاع ولا يقوم غير الولد بمقامه لانه عقد على ايقاع منفعة في عين فاذا هلك
العين لم يقع غير مقامها كما لو اكره ظهراً للركوب فذلك الظاهر وعلى هذا يرجع الى مهر
المثل وقوله الجديد والى احره الرضاع في قوله القديم والقول الماني انه لا يستقط
الرضاع بل ياتيها تولداً اخر لرضعه لان المنفعة باقية وانما مات المستوفى فقام عنه
مقامه كما لو اكره ظهراً او مات فان الوارث يقوم مقامه فعلى هذا ان لم يات تولداً اخر
حتى مضت المدة ففقه وجهان احدهما يرجع عليها لانها لم تكن من الاستيفاء فاشبه
اذا اكرهه داراً او سلمتها اليه فلم يستكنها والماني يرجع عليها لان المعقود عليه تلفت تحت
يدها وتلف من ضمانها كما لو باعت منه شيئاً وتلف قبل ان يسلم فعلى هذا يرجع مهر المثل في
قوله الجديد وبالجملة الرضاع في قوله القديم وان خالعها على حياطة ثوب فلف الثوب
فهل يسقط الحياطة او ياتيها ثوب اخر لحياطه منه وجهان بناء على القولين في الرضاع
فصل ولحور ردا العوض فيه بالعيب لان اطلاق العقد يقتضي السلامة من العيوب
فتثبت فيه الرضا بالعيب كالبيع والصدوق وان كان العقد على عس فان طلقها على ثوب او
قال لها ان اعطيتني هذا الثوب فانت طالق فاعطته فوجد به عيباً فرده رجع الى مهر
المثل وقوله الجديد والى بدل العين تسليمها في قوله القديم كما ذكرناه في الصدوق
وان كان العوض في الذمة فاعطته فوجد به عيباً فرده طالب مثله تسليمها كما قلنا فمن
اسلم ثوب فقبضه فوجد به عيباً فرده وان قال ان دفعت الي عيدا من صفته كذا وكذا
فانت طالق قد دفعت اليه عيدا على تلك الصفة طلقت وان وجد به عيباً فرده رجع في
قوله

قوله الجديد والى مهر المثل والى بدل العبد في قوله القديم لانه تعين بالطلاق فصار
كما لو خالعها على عين فوجد بها عيباً وخالف اذا كان موضوعاً في الذمة وفي خلع منجز
فقبضه فوجد به عيباً فرده لانه لم يتعين بالعقد ولا بالطلاق فرجع الى ما في الذمة
وان خالعها على عين على انهما على صفته فخرج على دون ذلك الصفة ست له ارد كما قلنا في البيع
واذا رده رجع الى مهر المثل في احدا القولين في بدل المشروط في الاخر كما قلنا فيما رده بالعيب
فصل ولا يجوز الخلع على محرم ولا على ما فيه عرس كالجمبول ولا ما لم يتم ملكه عليه
ولا ما لا يقدر على تسليمه لانه عقد معاوضة فلم يحل على ما ذكرناه كالمبيع والنكاح
وان طلقها على شيء من ذلك وقع الطلاق لان الطلاق يصح مع عدم العوض فصح مع
فتاوه كالنكاح ويرجع عليها بمهر المثل لانه تعذر ردا البضع فوجب رد بده كما قلنا
فمن تزوج على خمر او خمر وان خالعها بشرط فاستبدان قالت طلقني بالفسخ بشرط ان يطلق
ضرتي فطلقها ووقع الطلاق ويرجع عليها بمهر المثل لان المشروط فاسد فاذا سقط وجب
استيفاء ما زبد في البذل لجله وهو جمبول فصار العوض مجزواً فوجب مهر المثل وان
قال اذا جازا من الشهر فانت طالق على الف ففيه وجهان احدهما يصح لانه تعلوق طلاق
بشرط والماني لا يصح لانه عقد معاوضة فلم يصح تعليقه على شرط كالمبيع فعلى هذا
اذا وجد المشروط وقع الطلاق ويرجع عليها بمهر المثل **فصل** واذا خالع امراته لم يلحقها
ما بقي من عيدا الطلاق لانه لم يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالمجنبه ولم يملك
رجعتها في العدة وقال الوثوران كان يلفظ الطلاق فله ان راجعها لان الرجعة من
مقتضى الطلاق فلم يسقط بالعوض كالولاية العتيق وهذا خطأ لانه يبطل به اذا ذهب
بعوض فان الرجوع من مقتضى الحبس وقد سقط بالعوض وخالف الوثوران باثباته
للملك ما اعتاض عليه من المرق باثبات الرجعة بملك ما اعتاض عليه من البضع
فصل وان طلقها بدنياً على ان له الرجعة سقط الدنار وست الرجعة وقال
المزني سقط الدنار والرجعة واجب من المثل كما قال الشافعي رحمه الله فمن خالع
امراته على عوض بشرط المراه انهما متى شئت استرجعت العوض وبنت الرجعة
ان العوض يسقط ولا بنت الرجعة وهذا خطأ لان الدنار والرجعة شرطان
متعارضان فسقطا وبقي الطلاق محرراً فتثبت معه الرجعة واما المثل الذي

ذكرها الشافعي رحمه الله فقد اختلفت فيها فمنهم من نقل جواب كل واحد منهما
 الى الاخرى وجعلها على قولين ومنهم من قال لا تثبت الرجعة هناك لانه قطع الرجعة في
 الحال وانما شرطت ان يعود فلم يعد وهذا لم يقطع الرجعة فثبت **فصل** وان وكلت المراه
 في الخلع ولم تقدر العوض فجاء الوكيل بالتمسك من المثل كما لو خالها العيا الزوج على عوض فاستبد وان قدرت
 بمقتضى الوكالة فسقط ولزمها من المثل كما لو خالها العيا الزوج على عوض فاستبد وان قدرت
 العوض ما به فخالع عنها على التمسك ففقدت قوله ان احدها يلزمها من المثل لما ذكرناه
 والماني يلزمها التمسك من من المثل او المايه فان كان مهر المثل التمسك وجب كان المسمى
 سقط لفساد وجب مهر المثل وان كانت المايه اكثر وحت لا يها رضى بها واما الوكيل
 فانه ان ضمن العوض في ذمته رجوع الزوج عليه بالزيادة لانه ضمنها بالعقد وان لم ضمن
 ما زاد الى مال الزوج لم يرجع عليه بشي فخالع على خيرا وخسر وجب مهر المثل لان
 المسمى سقط وجب مهر المثل وان وكل الزوج في الخلع ولم تقدر العوض فجاء الوكيل باقل
 من مهر المثل وقد نص فيه على قولين قال في الملائق الطلاق ورجع عليه مهر المثل
 وقال في المم الزوج بالخيار من ان رضى بهذا العوض ويكون الطلاق بائنا ومن ان رده
 ويكون الطلاق رجعيًا وقال ومن وكل وقدر العوض فخالع على اقل منه ان الطلاق لا
 يقع من احبنا من نقل القولين في الوكالة المطلقة الى الوكالة التي قدر فيها العوض والقول
 في الوكالة التي قدر فيها العوض الى الوكالة المطلقة وهو الصحيح عدى لان الوكالة
 المطلقة تقتضي المنع من النقصان عن مهر المثل كما يقتضي الوكالة التي قدر فيها العوض
 المنع من النقصان عن المقدرة فيكون في المسائلين طلبة اقوال احدها انه لا يقع
 الطلاق لانه طلاق او وقع على غير الوجه الماذون فيه فلم يقع كما لو وكل في الطلاق
 في يوم فوقعه في يوم اخر والماني انه يقع الطلاق بائنا ويجب مهر المثل لان الطلاق
 ماذون فيه فاذا وقع لم يرد والمسمى فاستبد فوجب مهر المثل كما لو خالها العيا الزوج على عوض
 فاستبد والماني ان الطلاق يقع لانه ماذون فيه وانما قصر في البذل فثبت له الخيار
 بين ان رضى بهذا العوض ويكون الطلاق بائنا ومن ان رده فيكون الطلاق رجعيًا لانه لا
 يمكن اجبار الزوج على المسمى لانه ماذون فيه ولا يمكن اجبارها على مهر المثل فيما
 اطلق ولا على الذي نص عليه من المقدرة لانه لم يرض به فخير من المم من لزول الضرر عنهما

ومن

ومن احبنا من قال فما قدر العوض فيه لا يقع الطلاق لخالع نفسه وفما اطلق يقع
 الطلاق لانه لم يخالع نفسه وانما خالفه من جهة الاجتهاد وهذا يبطل بالتوكيد في
 البيع فانه لا فرق بين ان يقدر له المثل فباع باقل منه وبين ان يطلق فباع بمادون من
 المثل فان خالها على خيرا وخسر لم يقع الطلاق لانه طلاق غير ماذون فيه وكالف
 وكل المراه فانه لا يقع الطلاق وانما يقبله فاذا كان العوض فاستبد اسقط ورجع الى
 مهر المثل **فصل** اذا خالع امراته في مرضه ومات لم يعتبر البذل من المثل سواء جازي
 او لم يجازي لانه لا حق للمورثه في نضع امراته ولهذا لو طلق من غير عوض لم يعتبر قيمه
 البضع من المثل وان خالعت المراه زوجها في مرضها وماتت فان لم يرد العوض على مهر
 المثل اعتبر من راس المال الذي بذلت بغيره ما ملكت فاشبه اذا اشترت متاعا من
 المثل وان زاد على مهر المثل اعتبر الراد من المثل لانه لا يقابلها بديل فاعتبرت من المثل
 كالهبة فان خالعت على عبد فتمت مائة ومهر مثلها خمسون فقد جابت نصفه فان
 لم يخرج النصف من المثل بان كان عليها ديون ستعرق قيمه العبد فان الزوج بالخيار
 من ان يقر العبد والعبد يستحق نصفه ومن ان يفسخ العقد فيه ويستحق مهر المثل
 ويضرب به مع الغرماء ان الصفقة تنقض عليه وان خرج النصف من المثل اخذ
 جميع العبد نصفه مهر المثل ونصفه بالمجاهاه ومن احبنا من قال هو بالخيار من ان
 يقر العبد في العبد ومن ان يفسخ العقد فيه لانه تنقضت عليه الصفقة من طريق
 الحكم لانه دخل على ان يكون جميع العبد له عوضا وقد صار نصفه عوضا ونصفه وصيه
 والمذهب الاول لان الخيار انما يثبت بتبعض الصفقة لما لحقه من الضرر يستو
 المشاركة ولا ضرر عليه ها هنا لانه صار جميع العبد له فلم يثبت له الخيار

باب تم الجزء ٣٧ يتلوه ٣٧ ان شاء الله تعالى جامع الخلع

اذا قالت المراه للزوج طلقني على الف فقال جالعتك او جرتك او ابتك
 على الف ونوى الطلاق فخلع وقال ابو علي بن حنبل ان يصح لانه طلاق
 بالصرح فاجاب بالكفايه والمذهب الاول لانه يستندعت الطلاق والكفايه
 مع اليه طلاق وان قالت طلقني بالف فقال جالعتك ولم تنو الطلاق وقلنا ان

رجعي على المثل

عبد افات طالق فاعطته عبد املكه طلقت سليما كان او معيبا قنا كان او مبدرا
لان اسم العبد يقع عليه وجب رده والرجوع منه المثل لانه عقد على مجهول ان دفعت
اليه مكاتبا او معصوبا لم تطلق لانها لا ملك للعبد عليه وان قال ان اعطيتني هذا
العبد فانت طالق فاعطته اياه وهو معصوب ففيه وجهان احدهما وهو قول
علي بن ابي مرزم انها لا تطلق كما لو خالها على عبد غير معين فاعطته عبد امعصوبا والماني
وهو المذهب انها تطلق لانها اعطته ما عينه وخالف اذا خالها على عبد غير معين كان
هناك اطلاق العقد فحمل على ما يقتضيه العقد والعقد يقتضي دفع عبد مملوك
فصل وان اختلف الزوجان فقال الزوج طلقك على مال وانكرت المراه بابت
باقراء ولم يلزمها المال لان المصل عدمه وان قال طلقك بعوض فقال طلقني بعوض بعد
مضي الخيار بابت باقراء والقول في العوض قولها لان المصل ردها فان اختلفا في قدر
العوض او في عينه او في قيمته او في تعجيله او في تأجيله تخالفا لانه عوض وعقد معاوضه
فتخالفا فيه على ما ذكرناه كالبيع فلا تخالفا لم يدفع الطلاق وسقط المستتي وجب
منه المثل كما لو اختلفا في من السله بعد ما تلفت في يد المشتري وان خالها على الف درهم
واختلفا فيما نوي اذ ادعى احدهما صنفه وايدى الاخر صنفه اخر تخالفا ومن اصحبنا من قال
لا يصح الاختلاف في البينه لان ضمائر القلوب لا تعلم والاول هو المذهب لانه لما جاز ان يكون
البينه كاللفظ في صحة العقد عند الاتفاق وجب ان يكون كاللفظ عند الاختلاف لانه
قد يكون بينهما امارات يعرف بها ما في القلوب ولهذا يصح الاختلاف في كليات القدي
والطلاق وان قال احدهما خالعت على الف درهم فقال الاخر بل خالعت على الف مطلقا تخالفا
لان احدهما يدعي الدراهم والاخر يدعي مهر المثل وان بقيت له طلقه فقالت طلقني بلثا
على الف وطلقها بلثا واقلنا انها ان علمت ما بقي اسحق الف فان لم تعلم لم يستحق المثل
الف فان اختلفا فقالت المراه لم اعلم وقال الزوج بل علمت تخالفا وراجع الزوج الى
مهر المثل لانه اختلاف في عوض الطلقه فهي تقول بذلت الف في مقابلتها وهو يقول
بذلت الف **فصل** وان قال خالعتك على الف وقالت بل خالعت عيبي بابت المراه
لاتفاقا على الخلع والقول في العوض قولها لانه يدعي علمها حقا والمصل عدمه وان قال
خالعتك على الف وقالت خالعتني على الف ضمنها عني ردها لهما الف لانه اوتت به ولا
شي

شي على رده لان يقره وان قال خالعتك على الف فذمتك فقالت بل خالعتني على الف فذمته
ردي خالعا لان الزوج يدعي عوضا في ذمتها وهي تدعي عوضا في ذمه غيرها فصار كما لو ادعى
احدهما ان العوض عبد وايدى الاخر انه عبد اخر

كتاب الطلاق

يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار فاما غير الزوج فلا يصح طلاقه فان قال
اذا تزوجت امراه فهي طالق لم يصح لما روى المشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا
طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك فاما الصبي فلا يصح طلاقه لقوله صلى الله عليه
وسلم رفع القلم عن بلثه عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المحنول حتى
يقين وان اما من لم يعقل فانه ان لم يعقل سبب يحد رده كالنائم والمحنول والمرضى
ومن شرب دوا اللذاي في ال عقله او اكرم على شرب الخمر حتى سكر لم يقع طلاقه لانه
نص في الخبر على النائم والمحنول وقسنا عليهما الباقي وان لم يعقل سبب لا يحد رده كمن
شرب الخمر لغير عذر وسكر او شرب دوا الغر حله في ال عقله فالمقصود في السكر ان
يقع طلاقه وروى المزي انه قال في القدم لا يصح طهاره والظهار والطلاق واحد من
اصحبنا من قال فيه قولن احدهما لا يصح وهو اختيار المزي والى ثورانه راييل العقل فاشبه
النائم او مفقود المراه فاشبه الملام والماني يصح وهو الصحيح لما روى ابو ذر الكلي
قال ارسلني خالدين الوليد الى عمر فابنته في المسجد ومعه عثن وعليه عبد احمر وطلحه
والبربر رضي الله عنهم فقلت ان جالدا يقول ان الناس انهم مكوا في الحرم وخافوا العقوبه
فقال عمر هو عندك فاستلم فقال علي نراه اذا سكر هذي واذا هذي اقترى وعلى المقر
ثمانون جلد فقال عمر ابلغ صلاحك بما قال فجعلوه كالصاحي ومنهم من قال يصح طلاقه
قولا واحدا او لعل ما رواه المزي جكاه الشافعي رحمه الله عن غيره وفي علقته او حبه
احدهما وقول الى العياش ان سكره لا يعلم المنيه وهو متهمة في دعوى السكر فشقته فعلى
هذا يقع الطلاق في الظاهر ويندب فيما بينه وبين الله تعالى والماني انه يقع طلاقه بعلظا
عليه المعصيه فعلى هذا يصح ما فيه تغليظ كالطلاق والقنوع الرده وما يوجب الحد
ولا يصح ما فيه خفيف كالنكاح والرجعه وقبول الهبات والثالث انه لما كان سكره معصيه

استقطط حكمه فجعل كالصاحي فعلى هذا يصح منه الجميع وهذا هو الصحيح من المشافعي رحمه الله
نصر على صحة رجعتة **فصل** واما المكرم فانه سطر فيه فان كان اكرهه بحق كالموتى اذا
اكرهه الحاكم على الطلاق وقع طلاقه لانه قول حمل عليه بحق فصح كالحرجي اذا اكرهه على الاسلام
وان كان غير الحق لم يصح لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطا والنسيان وما
استكرهوا عليه ولا نه قول حمل عليه بغير حق فلم يصح كالمسلم اذا اكرهه على كلبه الكفر ولا يصير
مكرها المثلثة شروطا ان يكون المكرم قاهرا لا يقدر على دفعه والماني ان يغلب
على ظنه ان الذي يخافه من حيمته يقع به والمالث ان يكون ما يتهدد به بلحقه ضرر
كالقتل والقطع والضرب المبرح والحبس الطويل والاستحقاق من بغض منه ذلك من ذوي
القدرة انه يصير مكرها بذلك واما الضرب القليل فحق من قبل به والاستحقاق من
البغض منه واخذ القليل من المال لمن يفتن عليه او الحبس القليل فليس باكره واما النفي
فانه ان كان فيه لفرق بينه وبين اهل اكرهه وان لم يكن فيه لفرق بينه وبين اهل اكرهه
وجهان احدهما انه اكرهه لانه جعل النفي عقوبة كالحج ولا نه بلحقه الوحشة مفارقة
الوطن والماني ليس باكره لتساوي البلاد في حقها واذا اكرهه على الطلاق فنوى المنقاع
فنه وجهان احدهما لا يقع لان اللفظ استقطط حكمه بالكره وبقيت البنية من غير لفظ
فلم يقع بها الطلاق والماني انه يقع لانه صار بالنية مختارا **فصل** وان قال العجبي امراته
انت طالق وهو لا يعرف معناه ولا نوى من حبه لم يقع الطلاق كما لو تكلم بكلمة الكفر وهو
لا يعرف معناها ولم يرمي موجبا وان اراد موجبه بالعربية فنه وجهان احدهما وهو قول
الماوردي البصري انه يقع لانه قصد موجبه فله حكمه والماني وهو قول الشيخ ابي حامد
المسفراني رحمه الله انه لا يقع كما لا يصير كافرا اذا تكلم بكلمة الكفر وارا موجبا بالعربية
فصل ومالك الحرام يثبت تطليقات لما روى ابو ثور عن ابن السدي قال جاء رجل الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال ارايت قول الله تعالى الطلاق مرتان فامسك معروف او
تشرح بلحسان فانس المالث قال تشرح بلحسان المالث ومنه ومنه العبد طلقته
لما روى الشافعي رضي الله عنه ان مكابا لم يسلم طلق امراته وهي حرة طلقته
واراد ان يراجعها فامر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان ياتي عن فيسأله فذهب اليه
فوجد اخذ ابدا يردد من ثابت فساها عن ذلك فابند راه لوقال اجزمت عليك حرمت عليك

فصل

فصل ويقع الطلاق على الربعة اوجه واجب ومحرم ومستحب ومكره فاما الواجب
فهو على حالين احدهما اذا وقع الشقاق وراى الحكمان الطلاق وقد بيناه في النشور
والماني اذا اكرهها ولم يبق اليها وذكركم في الميلا ان شاء الله واما المستحب فهو في حالين احدهما
ان يخاف نقصرا في حقها في الغشم او غيرها فالمستحب ان يطلقها لقوله عز وجل فامسكوهن
بمعروف او فارقوهن بمعروف ولا نه اذا لم يطلقها في هذه الحال لم يامن ان يقضى الى الشقاق
او الى الفساد والماني ان لا يكون المراه عفيفا والمستحب ان يطلقها لما روى ان رجلا اتى النبي صلى
الله عليه وسلم وقال ان امراتي لا تزني ولا تيس فقال النبي صلى الله عليه وسلم يطلقها ولا نه لا
يامن ان يفسد عليه الفرس وتلحق به نسيان منه **فصل** واما المحرم فهو طلاق
البدعة وهو انسان احدهما طلاق المدخول بها في حال الحيض من غير حمل والماني طلاق من
لحوز ان يجمل في الطهر الذي جامعها فيه قبل ان يستبين الحمل والدليل عليه ما روى عن ابن عمر
رضي الله عنه انه طلق امراته وهي حائض وامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يراجعها ثم مستكها
حتى تطهر ثم حصن عنده اخرى ثم مستكها حتى تطهر من حيضها فاذا اراد ان يطلقها فليطلقها
حين تطهر قبل ان يجمعها فذلك العبد التي امر الله تعالى ان يطلقها النساء ولا نه اذا اطلقها
في الحيض اضربها في تطويل العدة واما طلقها في الطهر الذي جامعها فيه قبل ان يستبين
الحمل لم يامن ان يكون حاملا فيندم على مفارقتها مع الولد ولا يعلم هل علفت بالوطي ويكون
عذرها محمل او لم يعلق فكون عذرها بالمرأاة طلاقا من المدخول بها في الحيض فليش طلاق
بدعة لانه لا يوجد تطويل العدة واما طلاقها في الحيض وهي حامل على القول الذي يقول ان
الحامل تحيض فليس بدعة وقال ابو اسحق هو بدعة لانه طلاق في الحيض والمذهب الاول
لما روى سالم ان ابن عمر رضي الله عنه طلق امراته وهي حائض فذكر عمر للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال من قليل اجمعها ثم يطلقها وهي حامل لان الحامل يعتد بالحمل ولا تور الحيض بطول
عذرها واما طلاق من لا يحمل في الطهر المجمع فنه وهي الصغيرة والمبسة وليس بدعة لمن حرم
الطلاق للندم على الولد او الربه بما احتديه من حمل او المراه فوجد في الحيض الصغيرة
والمبسة واما طلاقها بعد ما استبان حملها فليس بدعة لمن المنع للندم على الولد وقد علم
بالولد او الرتياب ما اعتديه وقدر ان لا يحمل وان طلقها في الحيض اذا طهر الذي جامعها
فيه وقع الطلاق لمن ابن عمر رضي الله عنه طلق امراته وهي حائض وامر النبي صلى الله عليه

وسلم ان رجعا فقبل على ان الطلاق وقع والمستحب ان رجعا بالحديث ابن عمر ولانه بالرجعه
يزول المعنى الذي له جملته حرم الطلاق فان لم رجعا باجاز لان رجعه اما ان يكون كابتدا
النكاح او كالبقاء على النكاح ولا يجب واجد منهما **فصل** واما المكره فهو الطلاق من غير
سبب ولا بدعه والدليل عليه ما روى مجارب بن ثار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله الخلال
الى الله الطلاق وروى ابو هريره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما المراه
خلقت من ضلع لن يستقيم لك على طريقته وان استمعت بها استمعت بها وبها العوج وان ذهبت
تقيمها كسرتها وكسرها طلاقا **فصل** فاذا اراد الطلاق والمستحب ان يطلق طلقه واحده
لانه يمكنه تلافيا وان اراد المثلث فزها في كل طهر طلقه لخرج من الخلاف فان عبد الله بن حنيفة
رحمه الله لا يجوز جمعها ولانه سلم من الندم وان جمعها في طهر واحد جاز لما روي ان عويمر
العملياني قال عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بع امراته كدنت عليها ان امسكتها
هي طالق ثلثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسيل لك علىها ولو كان جمع المثلث محرما
لا نكر عليه فان جمع المثلث بكلمه واحده وقع المثلث لما روي الشافعي رحمه الله ان زكاته بن عبد
يزيد طلق امراته شبيهة البتة ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلقته امراتي
شبيهة البتة والله ما اردت الا واحده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما اردت
الا واحده فقال زكاته والله ما اردت الا واحده وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو
لم يقع المثلث اذا ارادها بهذا اللفظ لم يكن شذوذا معني وروى ان رجلا قال لعنني ابي
الله عنه اني طلقته امراتي ما به طلقه قال ثلث تحرمها وتسهون عدوان وتسيل
ابن عباس رضي الله عنه عن رجل طلق امراته الفاق قال ثلث منهن تحرم عليه وما بقى فعليه
وزره **فصل** ويجوز ان يفوض الطلاق الى امراته لما روت عائشه رضي الله عنها قالت لما
امر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم تخيير نساياه بداني فقال الى محبرك خير او ما احب
ان تصنع شيئا حتى تستامري ابويك ثم قال ان الله تعالى قال قل لا رواجك ان كنتن تردن
تردن الحيض الدنيا ودينها فتعالين امتهكن واسترحكن ستر ارجا جميلا الى قوله تعالى
منكن اجرا عظيما فقلت في هذا استامري ابوي فاني اريد الله ورسوله والدار الآخرة ثم
فعل ارجا النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت واذا افوض الطلاق اليها والمنصوص ان لها ان
تطلق ما لم ينفذ قاعن المجلس او يحدث ما يقطع ذلك وهو قول ابن عباس بن القاص وقال

ابو اسحق تطلق المراه على الفور انه تملك ينفق الى القبول فكان القبول فيه على الفور كالبيع وحل
قول الشافعي رحمه الله على انه اذا مجلس الخبارة لمجلس القعود وله ان يرجع فيه قبل ان
يطلق وقال ابو علي بن حنبل ان ليس له ان يرجع لانه طلاق معلق بصفه فلم يجز الرجوع فيه كما لو
قال لها ان دخلت البدر فانت طالق وهذا خطأ لانه ليس بطلاق معلق بصفه وانما هو
تمليك ينفق الى القبول فصح الرجوع فيه قبل القبول كالبيع وان قال لها طلقني نفسك ثلثا فطلقت
واحدة وفتت طلقه فان من ملك انقاع ملك طلقات ملك انقاع طلقه كالزوج وان قال لها
طلقني نفسك طلقه فطلقت ثلثا وفتت طلقه فان ملك انقاع طلقه اذا وقع المثلث وفتت
الطلقه كالزوج اذا بقى له طلقه فطلق ثلثا وان قال لو كنتك طلق امراتي حاز ان يطلق
متى شاء لانه توكل مطلق فلم يقتضي التصرف على الفور كما لو وكل في بيع وان قال له طلق امراتي
ثلثا وطلقها طلقه او قال طلق طلقه فطلقها ثلثا ففقه وجهان احدهما انه كالوجه
المسالمين والماني لم يقع لانه فعل غير ما وكل فيه **فصل** ويصح اضافه الطلاق الى
جزء من المراه كالثلث والربع والدر والشعر لانه لا تتبع بعض فكانت اضافته الى الجزء كالماضيه
الى الجميع كالعقود عن الفضاخ وفي كيفية وقوعه وجهان احدهما يقع على الجميع
باللفظ لانه لما لم يتبع بعض كان تسميه البعض تسميه للجميع والماني انه يقع على الجزء المستحي
ثم يسري الى الذي سماه هو البعض ولا يجوز اضافته الى المرفق والحمل لانه ليس بجزء منها
واما ما يحاور لها فان قال بياضك طالق او سوادك طالق او لونك طالق ففيه وجهان
احدهما يقع لانه من جمله الذات التي لا يفصل عنها فهو كالعضو والماني لم يقع لانه اعراض
لجمل الذات **فصل** ويجوز اضافه الطلاق الى الزوج بان يقول انا منك طالق او جعل
الطلاق اليها فيقول انت طالق لانه احدا الزوجين فجاز اضافه الطلاق اليه كالوجه
واختلفت اصحابنا في اضافه العتق الى المولى فمنهم من قال يصح وهو قول علي بن ابي طالب انه اذا له
ملك يجوز بالصرح والكنايه فجاز اضافته الى المالك كالتطلاق وقال اكثر اصحابنا لا يصح
والفرق بينه وبين الطلاق ان الطلاق يخل بالنكاح وهو مشترك في النكاح والعتق
يخل الرق والرق يختص به العبد وبالله التوفيق

باب ما يقع به الطلاق وما لا يقع

لا يقع الطلاق الا بصرح او كتابه مع اليقين فان نوى الطلاق من غير صرح ولا كتابه لم يقع الطلاق لان التحريم في المشرع علق على الطلاق وبينه الطلاق ليست بطلاق ولا ان يقع الطلاق بالنية المستترة بالاصل او بالقياس على ما يستباضل وليس بها هنا اصل ولا قياس على ما يستباضل فلم يست **فصل** والصرح بثبوت الطلاق في الفراق والشرح لان الطلاق متى اذعن في الشرع واللغة والفراق في الشرع فانه ورد فيهما القرآن فاذا قال له امراته انت طالق او طلقك او انت مطلقة او سرحتك او انت مسرجه او فارقتك او انت مفارقة وقع الطلاق من غير نية وان خاطبها بلحده هذه الالفاظ ثم قال اردت غيرها فسبق كسائي اليها لم يقبل لانه يدعي خلاف الظاهر ويدعي فمابينه وبين الله تعالى لانه محتمل ما يدعيه وان قال انت طالق وقال اردت طلاقا من وثاق او قال سرحتك وقال اردت تسريحا من اليد او قال فارقتك وقال اردت فراقا بالجسم لم يقبل في الحكم لانه خلاف ما يقتضيه اللفظ في العرف ويدعي فمابينه وبين الله عز وجل لانه محتمل ما يدعيه فان علمت المرأة صدقة فيما بين هذه الالفاظ ان تقيم معه فان رآها الحاكم على الاجتماع ففيه وجهان احدهما يفرق بينهما بحكم الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم انما احكم بالظاهر والله تعالى يتولى الشراير والاني لا يفرق بينهما على اجتماع لحوار بالجمعة في الشرع وان قال انت طالق من وثاق او سرحتك من اليد او فارقتك بحسبي لم يطلاق لان ما يتصل بالكلام بصر في اللفظ عن حقيقة ولهذا اذا قال العلاء على عشر الحسم لم يلزمه عشره واذا قال لا اله الا الله لم يجعل كافرا بابتداء كلامه وان قال انت طالق ثم قال قلته هار لا وقع الطلاق ولم يدعي لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت لجده من جدوه هل من جد النكاح والطلاق والرجعة **فصل** قال في المملوك او قال له رجل طلقته امراتك فقال نعم طلقته عليه في الحال فان الجواب يرجع الى السؤال فنصير كما لو قال طلقته ولهذا لو كان جوابا عن دعوى لكان صريحا في الفراق وان قال اردت به في نكاح قبله فان كان لما قاله اصل قبل منه لان اللفظ محتمل وان لم يكن له اصل لم يقبل منه لانه مستقط حكم اللفظ وان قال له اطلقته امراتك فقال قد كان بعض ذلك وقال اردت اني كنت علقته طلاقا بصفة قبل منه لانه محتمل اللفظ وان قال له امراته انت طالق لولا ابوك لطلقك لم يطلاق لان قوله انت طالق ليس بانقاع

للطلاق

للطلاق وانما هو من الطلاق انه لو ابوها طلقها فنصير كما لو قال والله لو ابوك لطلقك **فصل** واما الكتابه في كثر وفي الالفاظ التي يشبه الطلاق وتدل على الفراق وذلك مثل قوله انت باين وخليه وديره وبنه وبنله ووجه وواحدة وبنني وابغدي واغري واذهبي واستغفر لي والحق يا هلك وجعلك على عار بك واستبيري وتقيعي واعندي وروحي وروفي وتخري وما اشبه ذلك فان خاطبها بشي من ذلك فنوى به الطلاق وقع وان لم ينو لم يقع لانه محتمل الطلاق وغيره فاذا نوى به الطلاق صار طلاقا واذا لم ينو به الطلاق لم يصح طلاقا كالامتناع عن الطعام والشراب لما احتمل الصوم وغيره اذا نوى به الصوم صار صوما واذا لم ينو به الصوم لم يصح صوما واذا قال انما منك طالق او جعل الطلاق اليها فطالت طلقك او انت طالق فهو كتابه يقع به الطلاق مع النية ولا تقع من غير نية لان استعمال هذا اللفظ في الراجح غير متعارف وانما يقع به الطلاق من جهة المعنى فلم يقع به من غير نية كسائر الكنايات فان قال له رجل لك زوجة فقال له فان لم ينو به الطلاق لم يطلاق لانه ليس بصرح وان نوى به الطلاق وقع لانه محتمل الطلاق **فصل** واحكامه اصحها في الوقت الذي يعتبر فيه النية في الكنايات فمنهم من قال اذا قارنت نية بعض اللفظ من اوله او من اخره وقع الطلاق كما ان في الصلوة اذا قارنت النية جزا منها صحت الصلوة وهم من قال لا يصح حتى تقارن النية جميعها وهو ان يروي ويطلق عقبتها وهو ظاهر النص لان بعض اللفظ يصلح للطلاق فلم تغفل النية معه واما الصلوة فلا يصح حتى تقارن النية جميعها بان ينوي الصلوة ويكبر عقبتها ومتى خلا جزا من التكبير من النية لم يصح صلاته **فصل** واما ما يشبه الطلاق ولا يدل على الفراق من الالفاظ لقوله تعالى واغدي واغري واظعيني واسقيني وما احسنك بازل الله فكذلك وما اشبه ذلك فانه لا تقع به الطلاق وان نوى لان اللفظ لا يحتمل الطلاق فلو وقعنا الطلاق به وقعناه بمجرد النية وقد بينا ان الطلاق لا يقع بمجرد النية **فصل** واختلف اصحابنا في قوله انت الطلاق فمنهم من قال هو كتابه فان نوى به الطلاق فهو طلاق لانه محتمل ان يكون معناه انت طالق واقام المصدر مقام الفاعل لقوله تعالى قل انتم ان اصبح ما وكم غورا وازاد غائرا وان لم ينو لم يقع لان قوله انت الطلاق لا يقتضي وقوع الطلاق ومنهم من قال هو صرح ويقع به الطلاق من غير نية لان لفظه الطلاق يستعمل بمعنى طالق بالليل

قال في تقييد
عليه قول الشاعر
انتهى بامني العالمين وافيت عري عالمنا فقامان
فانت الطلاق انت الطلاق انت الطلاق انتا تمامان
وقول الآخر
فانت طلاق الطلاق عريه بلنا ومن خرق اعق واظلم ان
فبينها ان كنت عن رفيقه مما لم يري بعد الله مقدم

فصل واختلفوا فيمن قال امراته كل واشري ونوى الطلاق فمنهم من قال لا يقع وهو قول
الى استحقاقه لا يبدل على الطلاق فلم يقع به الطلاق كما لو قال اطعميني واسقيني ومنهم
من قال يقع وهو الصحيح لانه محتمل معنى الطلاق وهو ان يهد كل الم الفراق واشري
كاسل الفراق فوقع به الطلاق مع اليه كقوله ذوفي وجرى **فصل** اذا قال امراته
اخاري او امرتك بيدك فقالت اخترت لم يقع الطلاق حتى ينوبها كتابه فحتمل
الطلاق وغيره فلم يقع به الطلاق حتى تنفقا عليه الطلاق فان قال اخاري ونوى
اختيار الطلاق او قال امرتك بيدك ونوى تمليك امر الطلاق فقالت اخترت الزوج لم يقع
الطلاق لما روى عائشه رضي الله عنها قالت خيرا رسول الله صلى الله عليه وسلم واخترناه
فلم يجعل ذلك طلاقا ولا ن اختيارا الزوج اختيار للنكاح المحتمل عنهم فلم يقع به الطلاق لمن غير
نيه وان قالت اخترت نفسي لم يقع الطلاق حتى تنوي الطلاق لانه محتمل ان يكون معناه
اخترت نفسي للنكاح وحتمل اخترت نفسي للطلاق وهذا الوجه لم يقع به الطلاق
من غير نيه وان قالت اخترت الزوج ونوت الطلاق ففيه وجهان احدهما وهو قول
استحقاقه لم يقع لان الزوج من المزاوج والماني يقع وهو المظهر عندي لانهما لم يخل الا بالزوج
المفارقة كما لو قال لها الزوج تروحي ونوى به الطلاق وان قالت اخترت ابوي ونوت
الطلاق ففيه وجهان احدهما لم يقع الطلاق لان اختيار المويين لا يقتضي فراق
الزوج والماني لانه يقع لانه ضمن العود اليهما بالطلاق فصار كقوله الحق يا هلك
وان قال لها امرتك بيدك ونوى به انقاع الطلاق ففيه وجهان احدهما لم يقع الطلاق
لانه صريح في تمليك الطلاق وتعليقه على قبولها فلم يجر صفة الى الميقاع والماني لانه يقع
لان اللفظ محتمل الى انقاع فهو كقوله جلدك على عاريك **فصل** اذا قال امراته انت على
حرام ونوى به الطلاق فهو طلاق لانه محتمل التحريم بالطلاق وان نوى به الظهار فهو
ظهار لانه محتمل التحريم بالظهار ولا يكون طلاقا ولا ظهارا من غير نيه لانه ليس بصرح

والجبر

واحد منهما وان نوى تحريم عينها لم يحرم لما روى سعيد بن جبير قال جازجل الى ابن عباس رضي
الله عنه فقال اني جعلت امراتي على حراما فقال كذبت ليس عليك حرام ثم نكحها النبي لم
يحرم ما احل الله لك يتبع مرضات ارجلك ويحب عليه بذلك كفارة من كان النبي صلى الله
عليه وسلم حرم ما ربه ام ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليما فانزل الله تعالى
بانها النبي تحريم ما احل الله لك يتبع مرضات ارجلك والله عفوور رحيم وقد فرض الله لكم
نكحها ايمانكم فوجبت الكفارة في الهمة بالويه وقسمنا الحرم على ما لها في نكحها في طهر البضع
وتحريمه وان قال انت على حرام ولم ينوشيا ففيه قولان احدهما لم يقع الكفارة وفعل
هذا يكون هذا اللفظ صرحا في احباب الكفارة لان كل كفارة وجبت بالكفاية مع النية
لوجوبها صرح ككفارة الظهار والماني لم يجب فعلى هذا يكون هذا اللفظ صرحا في شيء
لان ما كان كفاية في جنس لم يكون صرحا في ذلك الجنس ككتابات الطلاق فان قال لمتة انت
على حرام فان نوى به العتق كان عتقا لانه محتمل لانه اراد تحريمها بالعتق وان نوى به الظهار
لم يكن ظهارا لان الظهار لا يصح في الهمة وان نوى تحريمها لم يحرم ووجبت عليه كفارة من
لما ذكرناه وان لم يكن له نية وفيه طريقان من احصنا من قال يجب عليه الكفارة قوله
واحدة العموم الهية ومنهم من قال فيه قولان كالقولين في الوجه لما ذكرناه وان كان له
نستوى او اما فقال انت على حرام ففي الكفارة قولان احدهما لم يجب لكل واحد كفارة والماني
لم يجب كفارة واحدة كالقولين في ظاهر من يستوى وان قال امراته انت على كالمسته والدم
فان نوى به الطلاق فهو طلاق وان نوى به الظهار فهو ظهار وان نوى به تحريمها لم يحرم
وعليه كفارة من لما ذكرناه في لفظ التحريم وان لم ينوشيا فان قلنا ان لفظ التحريم صرح في
احباب الكفارة لانه كفارة لا في ذلك كفاية عنه وان قلنا انه كفاية لم يلزمه شيء لان الكفاية
لا يكون لها كفاية **فصل** اذا كتبت طلاق امراته بلفظ صرح ولم ينوشيا فوقع الطلاق لان
الكفاية محتمل الى انقاع الطلاق وحتمل امتحان الخط فوقع الطلاق بمجرد وان نوى به
الطلاق ففيه قولان قال في المملوك يقع به الطلاق لانه فعل من يقدر على القول ولم
يقع به الطلاق كما اشار وقال في المملوك هو طلاق وهو الصحيح لانه حروف تعميم منها
الطلاق فجاز ان يقع به الطلاق كالنطق فاذا قلنا بهذا فنزل يقع بها من الحاضر والغائب فيه
وجهان احدهما لم يقع بها الماني حق الغائب لانه جعل في العرف لانه الغائب كما جعلت

المشارة لفهام الآخر ثم لم يقع الطلاق بالاشارة الى حق الآخر فكذلك لم يقع الطلاق
بالكتابة الى حق الغائب والماني يقع بهما من الجميع كنهها كناية فاستوى فيها الحاضر والغائب
كسائر الكنايات **فصل** فان اشار الى الطلاق فان كان لم يقع على الكلام كآخره صح
طلاقه بل المشارة ويكون اشارته صريحة لانه لا طريق الى الطلاق الى المشارة وحاشته
الى الطلاق كحاجه غير فقامت المشارة مقام العيان وان كان قادر على الكلام لم يلحق طلاقه
بالمشارة لان المشارة الى الطلاق ليست بطلاق وانما قامت مقام العيان في حق الآخر
لموضع الضرورة ولا ضرورة هاهنا فلم يقع مقام العيان هـ وبالله التوفيق

باب علة الطلاق والاستتشافه

اذا خاطب امراته بلفظ من الفاظ الطلاق كقوله انت طالق او بغيره واما
اشبهها ونوى طلقين او ثلثا وقع لما روى ان زكاته من عبد زيد قال يا رسول الله اني
طلقت امراتي شهيمه البتة والله ما اردت الا واحد فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم والله ما اردت الا واحد فقال زكاته والله ما اردت الا واحد فزادها رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليه فدل على انه لو ازيد ما زاد على واحد لوقع ولان اللفظ يحمل العدد
بدليل انه يجوز ان يفسره وهو ان يقول انت طالق طلقين او ثلثا او بغيره فطلقين او
بثلث وما احتمله اللفظ اذا نواه وقع كالطلاق بالكتابة وان قال انت واحد ونوى طلقين
او ثلثا ففيه وجهان احدهما يقع كنهه محتمل ان يكون معناه انت طالق واحد مع واحد
ومع استثنى والماني لا يقع ما زاد على واحد كنهه صريح في واحد محتمل ما زاد فلو وقعنا
ما زاد لكان يقع طلاقا بالنيه من غير لفظ وذلك يجوز وان قال لها اختاري فقالت
المراه اخبرت فان انفقا على عدد ونوبا وقع ما نوبا وان اختلفا فنوى احدهما طلقه
ونوى الآخر ما زاد لم يقع ما زاد على طلقه لان الطلاق ينفق الى ملك الزوج وانفقا المراه
فاذا نوى احدهما طلقه ونوى الآخر ما زاد لم يوحده الماذن والي يقع الماني طلقه فلم يقع ما
زاد **فصل** وان قال انت واسارسلت اصابع ونوى الطلاق المثلث لم يقع شيء كان
قوله انت ليس من الفاظ الطلاق فلو وقعنا الطلاق لكان بالنيه من غير لفظ وان قال
انت طالق هكذا واسارسلت اصابع وقع المثلث لان المشارة بالمصابع مع قوله هكذا

منزله

منزله البتة في بيان العدد وان قال اردت بعدد المصباحين المقصودتين قبل ان يخطب
ما يدعيه وان قال انت طالق واسار بالمصباح ولم يقل هكذا وقال اردت واحد او لم ارد العدد
قبل ان يخطب ما يدعيه **فصل** وان قال انت طالق واحد في استثنى نظرت فان نوى
طلاقه واحد مع استثنى وقع المثلث لان استثنى مع معنى مع والدليل عليه قوله تعالى
فادخل عبادي وادخلني والمراد مع عبادي وان لم يكن له نية نظرت فان لم يعرف
الحساب ولا نوى مقتضاه في الحساب طلقت طلقه بقوله انت طالق ولا يقع بقوله
في استثنى شيء كنهه لا يعرف مقتضاه فلم يلزم حكمه كالعجي اذا طلق بالعرية وهو لا يعرف معناه
وان نوى مقتضاه في الحساب ففيه وجهان احدهما وهو قول الحنفية انه يقع طلقا
لانه اراد موجه في الحساب وموجه في الحساب طلقان والماني وهو المذهب انه لا
يقع المطلق لانه اذا لم يعلم مقتضاه لم يلزم حكمه كالعجي اذا طلق بالعرية وهو لا
يعلم وقال اردت مقتضاه في العرية وان كان عالما بالحساب نظرت فان نوى موجه
الحساب طلقت طلقين لان موجه في الحساب طلقان وان قال اردت واحد في استثنى
ماقتين طلقت واحد كنهه محتمل ما يدعيه كقوله له عندي ثوب في منديل واراد
منديلين وان لم يكن له نية فالمقتضى انها تطلق طلقه لان هذا اللفظ غير متعارف
عند الناس وحمل طلقه في طلقين باقتين فلا يجوز ان يوقع بالشك وقال ابو اسحق
يحمل ان تطلق طلقين كنهه عالم بالحساب ويعلم ان الواحد في استثنى طلقان في الحساب
فصل وان قال انت طالق طلقه ثلث طلقين ففيه وجهان احدهما يقع طلقان
كما اذا قال له على درهمين درهمان لانه بذهبان والماني يقع الطلاق والفرق بينه وبين المقرار
ان المقرار اخبار محتمل النكران فحازان يدخل الدرهم في الخبر والطلاق انقاع فلا يجوز ان
يوقع الطلاق الواحد من ثمن فحمل على طلاق مستأنف ولهذا الواو بدرهم في يوم ثم اقتر
بدرهم في يوم اخر لم يلزم الما درهم ولو طلقها في يوم ثم طلقها في يوم اخر كان طلقين **فصل**
وان قال الغنم المذخور بها انت طالق ثلثا وقع المثلث لان الجميع صادف الرجوع فوقع الجميع
كما لو قال اذ لك المذخور بها وان قال لها انت طالق انت طالق ولم يكن له نية
وفعت الاولى دون المانته والمالته وحكي عن الشافعي رحمه الله عليه في القديم انه
يقع المثلث من احتجنا من جعل ذلك قوله اخر وهو قول الحنفية لان الكلام اذا لم

والنقص من خبر طالق في طلقين

منقطع او شرط بعضه فصار كما لو قال انت طالق ثلثا فقال اكبر اصححنا ما يقع اكثر من
 طلقه وما حكم عن القديم انما هو كما به عن مالك رحمه الله وليس يذهب له لانه تقدم الاول
 فبانت به فلم يقع ما بعده **فصل** وان قال للمدخل بها انت طالق انت طالق
 نظرت فان ارادته التاكيد لم يقع اكثر من طلقه لان التكرار يحتمل التاكيد وان اراد الاستسنا
 وقع بكل لفظه طلقه لانه محتمل الاستسنا وان اراد التاكيد بالمالت الاستسنا
 وقع طلقان وان لم يكن له فيه فقه فقلت قال في المبدأ يقع طلقه لانه محتمل التكرار
 والاستسنا فلا يقع ما زاد على طلقه بالشك وقال في المبدأ يقع المثلث لان اللفظ المائي
 والمالت كاللفظ الاول فاذا وقع بلا واطلاق وحس ان يقع بالمائي والمالت مثله واما
 اذا غاب بينهما بالحروف فان قال انت طالق وطالق ثم طالق ولم يكن له فيه وقع بكل لفظه
 طلقه لان المغاير بينهما بالعطف يستقطب حكم التاكيد وان ادعى انه اراد التاكيد لم يقبل
 للحكم لانه مخالف الظاهر ويدل فيما بينه وبين الله تعالى لانه محتمل ما بدعيه فان قال انت
 طالق وطالق وطالق وقع بلا وله طلقه وبالمائية طلقه لتغاير اللفظين ورجع في
 المالتة انه لانه لم يغاير بينه وبين الثاني وان غاير بين اللفاظ ولم يغاير بالحروف فان قال
 انت طالق انت مسترحه انت مفارقة فقه وجهان احدهما ان حكمه حكم المغاير في
 الحروف لانه اذا تغير الحكم بالمغاير بالحروف فلان يتغير بالمغاير في لفظ الاطلاق او في
 المائي ان حكمه حكم اللفظ الواحد لان الحروف هي اعامله في اللفظ وهاهنا يعرف الاستسنا
 ولم توجد المغاير في الحروف **فصل** وان قال انت طالق بعض طلقه وقعت طلقه
 لان ما يتبع من الطلاق كان تسميه بعضه كتسميه جميعه كما لو قال بعضك طالق
 ولو قال انت طالق نصف طلقه وقعت طلقه لان نصف طلقه هي طلقه وان قال
 انت طالق ثلثه انصاف طلقه ففيه وجهان احدهما يقع طلقان لان ثلثه انصاف
 طلقه طلقه ونصف وكل النصف فصار طلقين والمائي يطلق طلقه لانه انصاف
 الانصاف الثلث الى طلقه واحد وليس للطلقه النصفان فالغاي النصف الثاني وان قال
 انت طالق نصف طلقين وقعت طلقان لانه يقع من كل طلقه نصفها ثم يصر
 طلقين وان قال انت طالق نصف طلقين ففيه وجهان احدهما يقع طلقه لان نصف
 الطلقين طلقه والمائي انه يقع طلقان لانه يقتضي النصف من كل واحد منهما

في كل النصفين فيصير الجميع طلقين وان قال انت طالق نصف طلقه قلت طلقه ست
 طلقه طلقت واحده لانه اجزا لطلقه وان قال انت طالق نصف طلقه وقلت طلقه
 وست طلقه وقع ثلث طلقات لان يدخل حرف العطف وقع بكل جز طلقه وسري
 الى الثاني وان قال انت نصف طالق طلقت كما لو قال نصفك طالق وان قال انت نصف طلقه
 فيه وجهان احدهما انه كناية فلا يقع به طلاق من غيريه والمائي انه صريح فيقع به
 طلقه يتأهل الوجهين فمن قال لزوجته انت الطلاق **فصل** وان كان له اربع نسوة فقال
 او قعت عليكن او بينكن طلقه طلقت كل واحد منهن طلقه لانه محض كل واحد ربع
 طلقه ويكمل بالسراره وان قال او قعت عليكن او بينكن طلقتن او بئنا او اربعنا وقع على
 كل واحد طلقه لانه اذا قسم بينهن لم يرد نصيب كل واحد على طلقه وان قال اردت ان
 يقع على كل واحد من المثلث وقع على كل واحد ثلث طلقات لانه مفر على نفسه
 بمافيه تغليظ واللفظ محتمل له وان قال او قعت عليكن خمسا وقعت على كل واحد
 طلقان لانه نصيب كل واحد طلقه وربع وكذلك اذا قال او قعت عليكن سبعا
 او مائتا وان قال او قعت عليكن تسعا طلقت كل واحد مائتا وان قال او قعت بينكن
 نصف طلقه وثلث طلقه وست طلقه طلقت كل واحد ثلثا لانه لما عطف وجب
 ان يقسم كل جز ومن ذلك بينهن ثم يكمل **فصل** وان قال انت طالق من الدنيا او انت
 طالق اطول الاطلاق او اعرضه وقعت طلقه لان شيئا من ذلك لا يقتضي العبد وقد
 يتصف الطلقه الواحد بذلك كله **فصل** وان قال انت طالق اسدا الطلاق
 واغلظه وقعت طلقه لانه قد يكون الطلقه اسدا واغلظ عليه لتعديها او لحيته
 لها ولغيرها لم يقع ما زاد بالشك وان قال انت طالق كل الطلاق واكثر وقع المثلث
 لانه كل الطلاق واكثره **فصل** وان قال للمدخل بها انت طالق طلقه بعد ما
 طلقه طلقت طلقتن لان الجميع تضارف الزوجية وان قال اردت بعد ما طلقه
 او قعها لم يقبل في الحكم لان الظاهر انه طلاق ناجز ويدل فيما بينه وبين الله عز
 وجل لانه محتمل ما بدعيه وان قال انت طالق طلقه قبلها طلقه وقعت طلقان
 وفي كيفية وقوع ما قبلها وجهان قال ابو علي بن ابي هريرة يقع مع التي او قعها لان
 ايقاعها فيما قبلها ايقاع طلاق في زمان ماض فلم يحرك كما لو قال انت طالق امس وقال

و ان در این احوال

طالقات

طلقنا ونصف ثم بشرى النصف الى الماني فصبر بلثا وان قال انت طالق بلثا الا
 طلقه وطلقه وقعت طلقه لان المعطوف على الاستثناء مضموم الى الاستثناء ولهذا
 قال له على ما به الخمسه وعشرين تحت الخمسه الى العشرين في الاستثناء اربعة ماني وان
 قال انت طالق طلقه وطلقه المطلقه ففيه وجهان احدهما بطلان طلقه لان الواو في
 المثنى المنفرد من كالتثنيه فصير كما لو قال انت طالق طلقن المطلقه والماني وهو
 المنصوص انها تطلق طلقن لان الاستثناء يرجع الى ما يليه وهو طلقه واشتتنا طلقه
 من طلقه باطل فسقط وبقيت الطلقان وان قديم الاستثناء من المستثنى منه بان قال
 انت له واحد طالق بلثا فقد قال بعض اصحابنا انه لا يصح الاستثناء فيقع المثلث لان
 الاستثناء جعل لاستبدال ما يقدم من كلامه ويحتمل عندي انه يصح الاستثناء فيقع طلقه
 لان التقديم والتأخر في ذلك لغة العرب قال الفرزدق مدح هشام بن ابراهيم الغنم
 خال هشام بن عبد الملك وما مثله في الناس الا ملكا ابوامه حي ابوه يقاربه في
 ويقدر وما مثله في الناس حي يقاربه الا ملكا ابوامه الوالم مدح **فصل** وصح الاستثناء
 من الاستثناء لقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم محرمين الا ال لوط انما اخوه اجمعين الامر
 فاستثنا ال لوط من المحرمين استثني من ال لوط امراته فاذا قال انت طالق المطلق من
 طلقه بطلت طلقن لان تقديم انت طالق بلثا المطلقين فلا يقع ان طلقه وقع وان
 قال انت طالق حمسا المثلثا ففيه وجهان احدهما انها تطلق بلثا انه لا يقع من المثلث الا
 بلث فصار كما لو قال انت طالق بلثا المثلثا والماني انها تطلق طلقن لانه لما وصل بالاستثناء
 علم انه قصد الحساب وان قال انت طالق حمسا المائتين طلقت على الوجه الاول
 طلقه وعلى الوجه الثاني تطلق بلثان وان قال انت طالق بلثا المائتين ففيه ثلثه
 اوجه احدها يقع الطلاق لان الاستثناء الاول ارفع المستثنى منه فبطل الاستثناء
 الثاني فرع عليه فسقط وبقي المثلث والماني تطلق طلقن لانه لما وصل بالاستثناء صار
 كانه اثبت بلثا ونفي بلثا ثم انت استثنى والمثلث دفع طلقه لان الاستثناء الاول لا يصح فسقط
 ونفي الاستثناء الثاني فصير كما لو قال انت طالق بلثا المائتين **فصل** وان قال انت طالق
 بلثا المائتين ابوك واحد فقال ابو هاشم واحد لم تطلق لان الاستثناء من المائتين
 نفي فصير بقدرم انت طالق بلثا المائتين ابوك واحد فلا يقع طلاق **فصل** وان قال

امرائي طالق او عيدي جزو الله على كذا او والله فعلي كذا ان شاء الله او مشيئة الله او
 ما لم يشا الله لم يصح شي من ذلك لما روي ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من جلف على عمن ثم قال ان شأ الله كان ذلك ثبناه وروي ابو هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلف وقال ان شأ الله لم يثبت وانه
 علق هذه المشيئة على مشيئة الله عز وجل ومشية الله لا تعلم فلم يلزمه شي بالشك
 وان قال انت طالق الى ان يشا الله ففيه وجهان احدهما ان يطلق اللفظ مقيد بمشيئة الله
 تعالى فاشبه اذا قال انت طالق ان شأ الله والماني وهو المذهب انها تطلق لانه اوقع
 الطلاق وعلق رفعه بمشيئة الله تعالى ومشية الله لا تعلم فسقط حكم رفعه وبقي حكم
 ثبوته وكالحالف اذا قال انت طالق ان شأ الله فانه علق الوقوع على مشيئته **فصل**
 ولا يصح الاستئناس في جميع ما ذكرناه الا ان يكون متصلا بالكلام فان انفصل عن الكلام من
 غير عذر لم يصح لان العرف في الاستئناس ان يتصل بالكلام فان انفصل اضيق النفس صح الاستئناس
 لانه كالتصديق في العرف ولا يصح الا ان يقصد اليه فاما اذا كانت عادته في كلامه ان يقول
 ان شأ الله فقال ان شأ الله على عادته لم يكن استئناسا لانه لم يقصد به واحتمل صحته في
 وقت نية الاستئناس فمنهم من قال لا يصح الا ان ينوي ذلك من ابتدا الكلام ومنهم من قال اذا
 نوى قبل الفراغ من الكلام جاز **فصل** اذا قال يا زينة انت طالق ان شأ الله او انت
 طالق يا زينة ان شأ الله رجح الاستئناس الى الطلاق ولا يرجع الى قوله يا زينة لان الطلاق
 ايقاع فحار تعليقه بالمشيئة وقوله يا زينة صفة فلا يصح تعليقها بالمشيئة ولهذا يصح
 ان يقول انت طالق ان شأ الله ولا يصح ان يقول انت يا زينة ان شأ الله وان كانت له امراتان
 حفصة وعمرة فقال حفصة وعمرة طالق ان شأ الله لم تطلق واحده منهما وان قال حفصة
 طالق وعمرة طالق ان شأ الله فقد قال بعض اصحابنا تطلق حفصة ولا تطلق عمرة لان
 الاستئناس يرجع الى ما يليه وهو طلاق عمرة ويحتمل عندى ان لا تطلق واحده منهما لان
 المجموع بالواو كالحكمة الواحدة **فصل** وان طلق بلسانه واستثنى بقلبه نظرت فان قال
 انت طالق ونوى بقلبه ان شأ الله لم يصح الاستئناس ولم يقبل في الحكم ولا بد من فيه لان
 اللفظ اقوى من النية لان اللفظ يقع به الطلاق من غير نية والنية لا يقع بها الطلاق
 من غير لفظ ولو اعلمنا النية لغنا القوي بالضعيف وذلك لا يجوز كنسخ الكتاب بالسنة

ونرى

ونرى بالنظر بالقياس فان قال قائل طالق واستئناس بالنية بعض من دين فيه لانه لا
 يستقط اللفظ بل يستعمله في بعض ما يقضيه لعمومه وذلك محتمل فليس فيه ولا يقبل في
 الحكم وقال ابو حفص الماني شاعى يقبل في الحكم لان اللفظ محتمل للعموم والخصوص وهذا غير
 صحيح لانه وان احتمل الخصوص الى ان ظاهر العموم فلم يقبل في الحكم دعوى للخصوص وان
 قال امرائي طالق بلسانه واستثنى بقلبه المطلق او بلسانه لم يقبل في الحكم لانه يدعي خلاف
 ما يقضيه اللفظ وهل يدعي فيه وجهان احدهما يدعي لانه لا يستقط حكم اللفظ واما
 خرج بعض ما يقضيه فدين فيه كما لو قال قائل طالق واستثنى بالنية بطعن في الماني
 لم يدعي وهو قول الشيخ الى حامد المستفاني رحمه الله لانه يستقط ما يقضيه اللفظ
 بصرحه ما رونه من النية وان قال اربع نسوة اربعك طالق واستثنى بعض من النية
 لم يقبل في الحكم وهل يدعي فيه وجهان احدهما يدعي والماني لم يدعي وجهه ما ذكرناه في
 المسئلة قبلها وبالله التوفيق

باب الشرط في الطلاق

اذا علق الطلاق بشرط الاستحصال كيدخل الدار ويحي السهر تعلق به فاذا وجد
 الشرط وقع فاذا لم يوجد لم يقع لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون عند
 شروطهم ولان الطلاق كالعتق فان لكل واحد منهما موقوعا وسرايه مع العلق اذا علق على شرط
 وقع بوجوه ولم يقع قبل وجوده فذلك الطلاق فان علق الطلاق على شرط ما
 كنت علقته على الشرط لم تطلق في الحال لانه تعلق بالشرط فلا يتغير واذا وجد الشرط
 طلعت وان قال انت طالق ثم قال اردت اذ دخلت الدار واذا جازا سحر الشهر لم يقبل في
 الحكم لانه يدعي خلاف ما يقضيه اللفظ بظاهره ويدعي فيما سبه ومن الله عز وجل لانه
 يدعي خرق الكلام الى وجه محتمل فدين فيه كما لو قال انت طالق وادعي انه اراد طلاقا
 من وثاق وان قال انت طالق ان دخلت الدار ثم قال اردت الطلاق في الحال ولكن سبق
 لسانى الى الشرط لانه الطلاق في الحال لانه اراد على نفسه مما يوجب التعليل من غير
 نية **فصل** واللفاظ التي تستعمل في الشرط في الطلاق من وان واذا ومتى اى وكلما
 وايين هذه اللفاظ ما يقتضى التكرار لقوله كلما فانه يقتضى التكرار فاذا قال من دخل

فهي طالق او قال امراته ان دخلت الدار فانت طالق واذا دخلت الدار او متى دخلت الدار
 او اي وقت دخلت الدار فانت طالق فوجد الدخول وقع الطلاق وان تكر الدخول لم
 تكرر الطلاق لان اللفظ يقتضي التكرار وان قال كلما دخلت الدار فانت طالق ودخلت
 الدار اطلقت وان تكر الدخول بكرر الطلاق لان اللفظ يقتضي التكرار **فصل** وان كانت له امراته
 له سنة في طلاقها ولا بدعه وهي الصغرة التي لم تحض او البكر التي ليست من الحيض والحامل
 او التي لم يدخل بها فقال لها انت طالق السنة ولا بدعه اطلقت بوجوب الصفة وان قال
 انت طالق السنة او للبدعه او انت طالق السنة والبدعه اطلقت كانه وصفها بصفة
 لا تتصف بها فالغيب الصفة وبقي الطلاق موقع وان قال للصغيرة او الحامل او التي لم يدخل بها
 انت طالق السنة او انت طالق للبدعه ثم قال اردت به اذا صار من اهل سنة الطلاق
 او بدعته اطلقت في الحال ولم يقبل ما بدعيه في الحكم لان اللفظ يقتضي طلاقا فجزا او بدع
 قما بينه وبين الله عز وجل انه محتمل ما بدعيه فلان كانت له امراته له سنة وبدعه
 في الطلاق وهي المبدخول بها اذا كانت من ذوات القران فقال لها انت طالق السنة فان
 كانت في طهر لم جامعها فيه اطلقت في الحال لوجود الصفة وان كانت في حيض او في طهر
 جامعها فيه لم تطلق في الحال لعدم الصفة فاذا اظهرت من غير جماع اطلقت لوجود الصفة
 فان قال لها انت طالق للبدعه فان كانت حائضا او في طهر جامعها فيه اطلقت في الحال لوجود
 الصفة وان كانت في طهر لم جامعها فيه لم تطلق في الحال لفقد الصفة فاذا جامعها او جازت
 اطلقت لوجود الصفة وان قال انت طالق السنة ان كنت في هذه الحال من يقع عليها طلاق
 السنة وان كانت في طهر لم جامعها فيه اطلقت لوجود الصفة وان كانت حائضا او في طهر
 جامعها فيه لم تطلق في الحال لعدم الصفة وان صارت في طهر لم جامعها فيه لم تطلق ايضا
 لانه شرط ان يكون للسنة وان يكون في تلك الحال وذلك لوجود بعد انقضاء الحال وان
 قال لها انت طالق السنة والبدعه او انت طالق طلقه سنة فيجبه اطلقت في الحال
 طلقه لانه لم يمكن ان يقع طلقه على هاتين الصفتين فسقط الصفتان وبقي الطلاق
 موقع وان قال لها انت طالق طلقين طلقه السنة وطلقه للبدعه اطلقت في الحال طلقه
 واذا صارت في الحال البينة اطلقت طلقه وان قال انت طالق طلقين السنة والبدعه ففيه
 وجهان احدهما يقع طلقه في حال السنة وطلقه في حال البدعه لانه يمكن ايقاعهما على

الصفين

الصفين فلم يحسبهما والماضي يقع في الحال طلقان لان الظاهر عود الصفين الى كل
 واحد من الطلقين وان يقع كل واحد منهما على الصفين كما يمكن في الغت الصفين وودعت
 الطلقين وان قال انت طالق طلقا للسنة وقع التلق في طهر لم جامعها فيه لان ذلك طلاق
 السنة وان قال انت طالق طلقا بعضهن للسنة وبعضهن للبدعه وقع في الحال طلقان لان
 اضافة الطلاق اليهما يقتضي التسوية فيقع في الحال طلقه ووصف بمكمل فصار طلقين
 ويقع الماضي في الحال الاخرى فان قال اردت بالبدع طلقه في هذه الحال وطلق في الحال
 الاخرى ففيه وجهان احدهما وهو قول اني عاين اني امر به انه لا يقبل قوله في الحكم وبدن فيما
 بينه وبين الله تعالى انه بدعي ما تخبر به الطلاق فصار كما لو قال انت طالق وادعي انه اراد
 اذا دخلت الدار والماضي وهو المذهب انه يقبل في الحكم وبدن فيما بينه وبين الله عز وجل
 لان البعض يقع على القليل والكثير حقيقة وخالف دعوى دخول الدار فان الظاهر احراز
 الطلاق فلم يقبل في الحكم دعوى التأخير **فصل** وان قال ان قديم فلان وانت طالق فقدم
 وهي في طهر لم جامعها فيه وقع طلاق سنة وان قديم وهي حائض او في طهر جامعها فيه وقع
 طلاق بدعه لانه كما ان لم يقصد كما اذا رعى صفة افاضت ادميا فقتله وان القتل
 ضايف محرم فالله لم ياتم لعدم القصد وان قال ان قديم فلان وانت طالق السنة فقدم
 وهي في حال السنة اطلقت وان قديم وهي في حال البدع لم تطلق حتى تنصير الى حال السنة لانه
 علقه بعد القدم بالسنة **فصل** وان قال انت طالق احسن الطلاق واعده واكمله وان قال
 وما اشبهها من الصفات الحمد اطلقت السنة لانه احسن الطلاق واعده واكمله فان قال
 اردت به طلاق البدعه واعتقدت ان المعدل والاكمل في حقها لسبعينها ان تطلق للبدعه
 نظرت فان كان ما بدعيه من ذلك اغلظ عليه وان يكون في الحال حائضا او في طهر جامعها فيه وقع
 طلاق بدعه لان ما ادعاه اغلظ عليه واللفظ محتمل فقبل منه وان كان خف عليه فان
 كانت في طهر لم جامعها فيه بدن فيما بينه وبين الله تعالى انه محتمل ما بدعيه ولا يقبل في الحكم
 لانه يخالف للظاهر وان قال انت طالق اقبح الطلاق واسمحه ومبا اسمها من صفات
 الذم اطلقت في حال البدعه لانه اقبح الطلاق واسمحه فان قال اردت به طلاق السنة
 واعتقدت ان طلاقها اقبح الطلاق واسمحه لحسن دهرها وعشرتها فان كان ذلك اغلظ
 عليه لما فيه من تعجيل الطلاق قبل منه لانه اغلظ عليه واللفظ محتمل ان كان خف

عليه لما فيه من اخير الطلاق من وما بينه وبين الله تعالى انه محتمل ولا تقبل الحكم له مخالف
للمظاهر وان قال انت طالق طلاق الحرج طلقت للبدعة الحرج فما خالف فما خالف السنة
وان قال لها وهي حايض اذ اظهرت فانت طالق طلقت بانقطع الدم لوجود
الصفه وان قال لها ذلك وهي طاهر لم يطلق حتى تحيض ثم تظهر لان اذا استمر زمان مستقبل
فاقضى فعلا مستأنفا ولهذا قال الرجل جلوسا اذ حينني فلما لم يسحق بهذا الحضور
حتى يغيب ثم يحيه وان قال لها وهي طاهر ان حست فانت طالق طلقت برويه الدم فان قال لها
ذلك وهي حايض لم يطلق حتى تظهر ثم تحيض لما ذكرناه في الطهر وان قال لها وهي حايض ان ظهرت
طهرا فانت طالق لم يطلق حتى تظهر ثم تحيض لانه لو وجد طهر كامل الى ان يطعن في الحيض الثاني
وان قال لها ذلك وهي طاهر لم يطلق حتى تحيض ثم تظهر ثم تحيض لان الطهر الكامل لا يوجد الا بما
ذكرناه وان قال لها ان حست حيضه فانت طالق فان كانت طاهر لم يطلق حتى تحيض ثم تظهر
وان كانت حايضا لم يطلق حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر لما ذكرناه في الطهر **فصل** وان قال
لها انت طالق ثلثا في كل فرقة طلقه فان كان لها سنة وبدعه في طلاقها نظرت فان كانت
طاهر اطلقت طلقه وان ما بقي من الطهر فرقة وان كانت حايضا لم يطلق حتى تظهر ثم يقع في كل
طهر طلقه وان لم يكن لها سنة ولا بدعه نظرت فان كانت حاملا اطلقت في الحال طلقه وان
الحمل فرقة معتد به وان كانت تحيض على الحمل لم يطلق في اطهارها لانه ليست باقرا ولهذا
يعتد بها وان راجعها قبل الوضع وطهرت من النفاس وقعت طلقه اخرى واذا حاضت
وطهرت وقعت المالة وان كانت غير مدخول بها وقعت بها طلقه وبانت بها وان كانت
صغيرا مدخولا بها طلقت في الحال طلقه فان لم يراجعها حتى مضت ثلثه اشهر بانت وان
راجعها لم يطلق في الطهر بعد ارجعه لانه هو الطهر الذي وقع فيه الطلاق **فصل**
وان قال ان حست فانت طالق ففالت حست فصدها طلقت وان كذبها فالقول قولها
مع مبنها لانه لا يعرف الحيض من حمتها فان قال لها قد حست فانكرت طلقت باقراره
وان قال لها ان حست ففترتك طالق ففالت حست فان صدقها طلقت ضررها وان كذبها لم يطلق
لان قولها تقبل على الروح وحقها ولا تقبل على غيرها المتصدق الروح كالمودع تقبل قوله في رد
الوديعه على المودع ولا تقبل قوله في الرد على غيره وان قال لها اذ حست فانت وضرك طالقان
فقال انت حست فان صدقها طلقت وان كذبها طلقت هي ولم يطلق ضررها فان صدقها الضم
على

على

على حيضها لم يوثر تصديقها ولكن لها ان تخلف الروح على كذبها وان قال اذ حست فانت طالق
فان قالنا حست فصدها طلقت وان كذبها لم يطلق وان كذبها لم يطلق وان كذبها لم يطلق
معلق على شرطين حيضها وحض صاحبها ولا تقبل قول كل واحد منهما في حقها دون
صاحبها ولم يوجد الشيطان فان صدق احداهما وكذب الاخرى طلقت المكذبة لانه مقبول
القول في حيضها في حق نفسها وقد صدق الروح صاحبها فوجد الشيطان في طلاقها طلقت
والمصدق مقبوله القول في حيضها في حق نفسها وقد صدقها الروح وقول صاحبها غير
مقبول في حيضها في طلاقها فلم يوجد الشيطان في حقها فلم يطلق **فصل** وان قال المزين
ان حست فانت حاضه فانت طالقان فففيه وجهان احدهما ان هذه الصفه لا تنفك عنه استحليل
اشراكها في حيضه فبطل الماني انما اذا حاضتا وقع الطلاق لان الذي يستحيل وهو
قوله حيضه فالغى استحلالها وبقي قوله ان حست ففصيرها لوقال ان حست فانت
طالقان وقد بينا حكمها **فصل** وان قال المربع نسوة ان حست فانت طالق فقد
علق طلاق كل واحد منهن بربع شرائط وهي حيض المربع فان كان حضا وصدق من
طلق لانه وجد حصص المربع وان كذب من لم يطلق واحده منهن لانه لم يثبت حيض المربع لان
قول كل واحد منهن لا يقبل في حقها فان صدق واحد او اسن لم يطلق واحده منهن لانه
لم يوجد الشيطان فان صدق ثلثا وكذب واحد طلقت المكذبة لان قولها مقبول في حيضها في
حق نفسها وقد صدق الروح صواحبها فوجد حيض المربع في حقها طلقت ولا تطلق المصدق
لان قول كل واحد منهن مقبول في حيضها في حق صواحبها وقد صدقت واحده
مكذبه فلم يطلقن كجهلها **فصل** وان قال لمن كلما حاضت واحده منكن فصواحبها بطالق
فقد جعل حيض كل واحد منهن صفه لطلاق الواقي فان كان حضا فصدق من طلقت
كل واحد منهن ثلثا لان لكل واحد منهن ثلث صواحب يطلق حيض كل صاحبه طلقه
كل واحد منهن ثلثا وان كذب من لم يطلق واحده منهن لان كل واحد منهن وان قبل قولها في
حقها لانه لا يقبل في حق غيرها وان صدق واحد منهن وقع على كل واحد منهن طلقه
لان لكل واحد منهن صاحبه ثبت حيضها ولا يقع على المصدق طلاق لانه ليس لها صاحبه
ثبت حيضها وان صدق ابيتن وقع على كل واحد منهن طلقه لان لكل واحد منهن صاحبه
ثبت حيضها ووقع على كل واحد منهن طلقا لان لكل واحد منهن صاحبه ثبت

حيضهما وان صدق ذلك اوقع على كل واحد منهما من طلقين لان لكل واحد منهما حاجتين
بت حيضهما ووقع على المدة ثلث طلقات لانها كانت متواجبة بت حيضهن
وان قال لامرأته ان لم تكوني حاملا فانت طالق لم يحرم وطهرها قبل المستبرأ لان المصالح عدم الحمل
ووقوع الطلاق فان لم يكن لها حمل طلق وان وضعت حملا قبل من ستة اشهر من وقت عقد
الطلاق لم تطلق لاننا بقينا انها كانت حاملا عند العقد وان وضعت ما بين ستة اشهر من اربع سنين
طلقت لاننا بقينا انها لم تكن حاملا عند العقد وان وضعت ما بين ستة اشهر من اربع سنين
نظرت فان لم يطهاها الزوج في هذه المدة لم يقع الطلاق لاننا حكمنا بانها كانت حاملا عند
العقد وان وطهرها نظرت فان وضعت ما قبل من ستة اشهر من وقت الوطء لاكثر من ستة اشهر
من وقت العقد لم يقع الطلاق لاننا حكمنا انها كانت حاملا وقت العقد وان وضعت ما اكثر
من ستة اشهر من وقت العقد والوطء جميعا ففيه وجهان احدهما وهو قولنا انما يطلق
لانه يجوز ان يكون حدث قبل الوطء ويجوز ان يكون حدث من الوطء والظاهر انه حدث من الوطء
لان المصالح فاما قبل الوطء العدم والماني وهو قولنا انما يطلق لاننا لم نعلم ان
يكون موجودا عند العقد ويحتمل ان يكون حادثا من الوطء بعده والمصالح بقا النكاح فان قال
لها ان كنت حاملا فانت طالق فهل حرم وطهرها قبل المستبرأ فيه وجهان احدهما المحرم لان
المصالح عدم الحمل وثبوت الاباحه والماني حرم لانه يجوز ان يكون حاملا لا يحرم وطهرها ويجوز ان
لا تكون حاملا فاحل وطهرها فقلت الحرم وان استبرأها ولم يظهر الحمل في ذلك الوقت فان ظهر
الحمل نظرت فان وضعت ما قبل من ستة اشهر من وقت عقد الطلاق حكم بوقوع الطلاق لاننا
بقينا انها كانت حاملا وقت العقد وان وضعت ما اكثر من اربع سنين من وقت العقد لم يطلق
لاننا علمنا انها لم تكن حاملا وان وضعت ما اكثر من ستة اشهر دون اربع سنين نظرت فان كان الزوج
لم يطهاها طلق لاننا حكمنا بانها كانت حاملا وقت العقد وان وطهرها نظرت فان وضعت ما
سنة اشهر من وقت الوطء وقع الطلاق لاننا حكمنا انها كانت حاملا وقت العقد وان وضعت ما
بعد ستة اشهر من وطهرها لم يقع الطلاق وجهنا واحدا لانه يجوز ان يكون موجودا حال العقد
وجوز ان يكون حدث بعده فلا يجوز ان يقع الطلاق بالشك واختلفنا في صفته
المستبرأ وقدره ووقته فذكر الشيخ ابو حامد المشغري رحمه الله في المستبرأ في المسائلتين
ثلاثة اوجه احدها ثلثه اقراره بطهارته استبرأه فكان ثلثه اطهارا والثاني

بظهر

بظهر لان القصد براه الرحم فلا يراى على فروع واستبرأ الحرم الحوز الما بظهر فوجب ان يكون طهرا
والثالث انه يحضه لان القصد من هذا المستبرأ براه الرحم الذي يعرف به براه الرحم الحيض
وهل يغتد بالمستبرأ قبل عقد الطلاق فيه وجهان احدهما لا يعتد به لان المستبرأ الحوز ان
يتقدم على سببه والماني يعتد به لان القصد معرفه براه الرحم وذلك يحصل وان تقدم ومن احصنا
من قال في المسئلة المانية المستبرأ على ما ذكرناه لان المستبرأ المستباحه الوطء اما في المسئلة
الاولى فلا يجوز المستبرأ ما دون ثلثه اطهارا ولا يعتد بما وجد منه قبل الطلاق لانه استبرأ
حق للطلاق فلا حوز يدون ثلثه اطهارا ولا ما تقدم قبل الطلاق كالمستبرأ في سائر
المطلقات **فصل** اذا قال للمرأة ان ولدت ولدت افاقت طالق فولدت ولدت اطلقت حيا
كان وميتا لان اسم الولد يقع على الجميع وان ولدت اخر لم تطلق لان اللفظ يقتضي التكرار
وان قال كلما ولدت ولدت افاقت طالق فولدت ولدت من حمل واحد بعدوا طلق بل اول ولم
يطلق بالماني وان ولدت ثلثه اولاد واحد بعدوا طلق بالموا طلقه والماني طلقه
ولا يقع بالمالك شي وحكي ابو علي بن خيران عن الملاقاة اخر انه يقع بالمالك طلقه اخرى
والصحيح هو الاول لان العدة انقضت بالولاد الاخير فحدث الصفه وهي بان لم يقع بها طلاق
كما لو قال اذا مت فانت طالق وان ولدت ثلثه دفعه واحده طلق ثلثه الصفه المثلث
قد وجدت وهي زوجة فوقه كما لو قال ان كنت ربك افاقت طالق وان كنت عمة افاقت طالق وان
كنت بكر افاقت طالق وكلهم دفعه واحده وان قال ان ولدت ذكر افاقت طالق وان
ولدت انثى فانت طالق طلقين فوضعت ذكرا وانثى دفعه واحده طلق ثلثا وان وضعت
احدهما بعد الآخر وقع بالموا معلق عليه ولم يقع بالماني للبينونة بانقضاء العدة وان لم تعلم
كيف وضعت ما طلق طلقه لانه يقين والورع ان يلزم المثلث وان قال بلحضته ان كان
اولا تلدين ذكر او غم طالق وان كان انثى فانت طالق فولدت ذكرا وانثى دفعه واحده لم يطلق
واحد منهما لانه ليس فيهما اول وان قال ان كان في بطنك ذكر فانت طالق طلقه وان كان انثى
فانت طالق طلقين فوضعت ذكرا وانثى طلق ثلثا لاجتماع الصفتين وان قال ان كان
حملك او ماني بطنك ذكر فانت طالق فوضعت ذكرا وانثى لم تطلق لان الصفه ان يكون جميع ما
في البطن ذكرا ولم يوجد ذلك **فصل** اذا قال للمدخل بها اذا طلقك فانت طالق ثم قال
لها انت طالق وقعت طلقان احدهما بقوله انت طالق والاخرى بوجود الصفه وان قال لم

ارد يقول اذا اطلقك فانت طالق عقدا اطلاق بالصفة وانما اردت اني اذا اطلقك تطلقين
 بما اوقع عليك من الطلاق لم يقبل قوله في الحكم لان الظاهر انه عقد طلاق على صفة وبدن
 فمابينه وبين الله عز وجل لم يخل ما يدعيه وان قال ان طلقك فانت طالق ثم قال لها ان
 دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار وقعت طلقان احدهما بدخول الدار والاخر بوجود
 الصفة لان الصفة ان يطلقها واذا علق طلاقها بدخول الدار فدخلت ففقد طلقها وان قال
 لها مبتدئا ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال اذا اطلقك فانت طالق ثم دخلت الدار وقعت
 طلقه بدخول الدار ولا يطلق بقوله اذا اطلقك فانت طالق لان هذا يقتضي ابتداء ايقاع
 بعقد الصفة وما وقع بدخول الدار ليس بابتداء ايقاع بعقد الصفة وانما هو وقوع
 بصفة سابقة لعقد الطلاق وان قال ان اطلقك فانت طالق ثم وكل من يطلقها فطلقها
 وقعت الطلق التي اوقعها الوكيل وليقع ما عقده على الصفة لان الصفة ان يطلقها
 بنفسه وان قال اذا وقعت عليك الطلاق فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
 فدخلت الدار فقد قال بعض اصحابنا انها تطلق طلقه بدخول الدار ولا تطلق بقوله اذا وقعت
 عليك لان قوله اوقعت يقتضي طلاقا مباشرا ايقاعه وما يقع بدخول الدار يقع حكما وعندك
 انه يقع طلقان احدهما بدخول الدار والاخر بالصفة كما قلنا فمن قال اذا اطلقك فانت طالق
 ثم قال اذا دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار وان قال كلما اطلقك فانت طالق ثم قال
 لها انت طالق طلقت طلقين احدهما بقوله انت طالق والاخر بوجود الصفة ولا يقع
 المآلثه بوقوع المآلثه لان الصفة ايقاع الطلاق والصفة لم تنكر فلم تنكرا الطلاق
فصل وان قال اذا وقع عليك طلاق فانت طالق ثم قال لها انت طالق وقعت طلقان
 طلقه بقوله انت طالق وطلقه بوجود الصفة وان قال بعدي هذا العقد او قبله ان
 دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار طلقت طلقين طلقه بوجود الصفة وطلقه
 بدخول الدار وان وكل كيد لا ينعده هذا العقد في طلاقها فطلقها ففقدت وجهان احدهما
 يقع ما اوقعه الوكيل ولا يقع ما عقده بالصفة كما قلنا فمن قال اذا اطلقك فانت طالق
 ثم وكل من يطلق والمآلثه انه يقع طلقان طلقه بايقاع الوكيل وطلقه بالصفة لان الصفة
 وقوع طلاق الزوج وما اوقع ما يقع الوكيل هو طلاق الزوج وان قال اذا اطلقك فانت طالق
 واذا وقع عليك طلاق فانت طالق ثم قال لها انت طالق وقع المآلثه طلقه بقوله انت

طالق

طالق وطلقان بالصفة وان قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم اوقع عليه بالطلقه
 بالمباشرة او بصفة عقدها قبل هذا العقد او بعدها وقع المآلثه واحده بعد واحد لان الطلقه
 الاولى بوجود صفة الطلقه المآلثه وبالمآلثه بوجود صفة الطلقه المآلثه **فصل**
 وان قال بعدي هذا العقد او قبله ان اطلقك فانت طالق واذا وقع عليك طلاق فانت طالق
 طلاق فانت طالق فوقع عليها طلقه بالمباشرة او بالصفة لم يقع غيرها المآلثه سببها
 فلم يلحقها ما بعدها **فصل** اذا قال مني اطلقك اوي وقت لم اطلقك فانت طالق فهو
 على الفور فاذا مضى زمان ممكنه ان يطلق فيه فلم يطلق وقع الطلاق وان قال ان لم اطلقك
 فانت طالق فالمقصود انه على التراخي وليقع به الطلاق المآلثه فوات الطلاق وهو عند
 موت احدهما وان قال اذا لم اطلقك فانت طالق فالمقصود انه على الفور فاذا مضى زمان
 يمكنه ان يطلق فلم يطلق وقع الطلاق فمن اصحابنا من نقل جواب كل واحد منهما الى الاخرى
 وجعلهما على قولين ومنهم من جعلهما على ظاهرهما فجعل قوله ان لم اطلقك على التراخي وجعل
 قوله اذا لم اطلقك على الفور وهو الصحيح لان قوله اذا اسم زمان مستقبل ومعناه اي
 وقت ولهذا اجاب به عن السؤال عن الوقت فقوله متى القال فيقول اذا شئت كما يقال
 اي وقت شئت فكان على الفور كما لو قال اي وقت لم اطلقك فانت طالق وليس كذلك ان فانه
 لم يستعمل الزمان ولهذا يجوز ان يقال متى القال فيقول ان شئت وانما يستعمل الفعل
 وجاب به عن السؤال عن الفعل فقال هل القال فيقول ان شئت فيصير معناه ان فانت ان
 اطلقك فانت طالق والفوات يكون في اخر العمر وان قال كلما اطلقك فانت طالق ومضى
 مآلثه اوقات لم يطلق ففقد طلقان احدهما بعد واحد لان معناه كلما استكت
 عن طلاقك فانت طالق وقد استكت بك سكناً **فصل** وان قال ان اطلقك بطلاقك فانت
 طالق ثم قال لها ان خرجت او لم اخرج او ان لم يكن هذا كما قلت فانت طالق طلقت منه حلف
 بطلاقها وان قال ان طلعت الشمس وان جال الحاج فانت طالق لم يقع الطلاق حتى تطلع
 الشمس ويحج الحاج لان المنع ما قصدها المنع من فعل او لخت على فعل او التصديق وليس طلوع
 الشمس ويحج الحاج منع ولا حث ولا تصديق وانما هو وصفه للطلاق فاذا وجد وقوع الطلاق
 بوجود الصفة وان قال اذا طلقت بطلاقك فانت طالق ثم اعاد هذا القول ووقعت
 طلقه فانه حلف بطلاقها فان اعاد المآلثه وقعت طلقه ثانية وان اعاد رابعا وقعت طلقه

ما لثمة لمن كل من موجد نصفه طلاق وينعقد بصفه اخرى وان اعادها خامسا لم يقع طلاق
لانه لم يبق له طلاق ولا انعقد به ممن في طلاق غيرهما لان من بطلاق من لم يملكه لا انعقد
وان كانت له امراتان احدهما مدخول بها والاخرى غير مدخول بها فقال اذا طلقت بطلاقا
فانما طالقان ثم اعاد هذا القول طلقت المدخول بها طلقه رجعيه وطلعت غير المدخول
بها طلقه بآيينه فان اعاد لم تطلق واحده منهما لان غير المدخول بها طلقه بآيينه فان اعاد لم
يطلق واحده منهما لان غير المدخول بها باين والمدخول بها لا يوجد شرط طلاقها لان شرط طلاقها
ان تحلف بطلاقها ولم تحلف بطلاقها لان غير المدخول بها لا يقع الحلف بطلاقها **فصل**
اذا كان له اربع نسوة وعبيد فقال كلما طلقت امرأه من نسائي فعبد من عبيدي حر وكما
طلعت امرأتي فعبدان حران وكما طلقت ثلثا فثلثه اعبد احرار وكما طلقت اربعاً
فاربعة اعبد احرار ثم طلقهن فالذهب انه يعنى خمسة عشر عبداً لان بطلاق الاوله يعنى
عبد لوجود نصفه الواحد وطلاق الثانية يعنى ثلثه اعبد لانه اجتمع صفتان طلاق
الواحدة وطلاق اثنتين وطلاق المائته يعنى اربعة لانه اجتمع صفتان طلاق الواحدة
وطلاق المائته وطلاق الرابعه يعنى سبعة اعبد لانه اجتمع ثلاث صفات طلاق
الواحدة وطلاق اثنتين وطلاق اربع ومن احتجنا من قال يعنى سبعة عشر عبداً لان بطلاق
المائته تلك صفات طلاق واحدة وطلاق اثنتين بعد الواحد وطلاق الثلث ومنهم من قال
يعنى عشرون عبداً فجعل في الثلث تلك صفات وجعل في الرابع اربع صفات طلاق واحدة
وطلاق اثنتين وطلاق تلك بعد الواحد وطلاق اربع ولم يجمع خطا منهم عبداً والمائته
مع ما قبلها في المائتين وعبداً والمائته مع ما قبلها من الثلث ثم عبداً وما بعد ما في المائتين
والثلث وهذا يجوز لان ما عدا من في عبداً لا يعبر في ذلك العبد من اخرى والدليل عليه
انه لو قال كلما اكلت نصف زمانه فعبد من عبيدي حر ثم اكل زمانه عتق عبداً لان زمانه
نصفان ثم لم يقل انه يعنى ثلثه لانه اذا اكل نصف زمانه عتق عبداً اذا اكل الربع المائت
عتق عبداً لان مع الربع المائت نصف واذا اكل الربع عتق عبداً لانه مع الربع المائت نصف
فكذلك ها هنا وقال ابو الحسن بن القطان يعنى عشرون لان الواحد والمائتين والثلث
والاربعة عشر وهذا انما خطا من قوله كلما طلقت نفقتي التكرار وقد وجد طلاق
الواحدة اربع مرات وطلاق المائتين مرتان وطلاق الثلث من وطلاق الرابع من فاستف

ابن

ابن القطان اعتبار ما يقتضيه اللفظ من التكرار المراه والمراتين وهذا يجوز **فصل** اذا
كان له اربع نسوة فقال ليتكن وقع علمها بطلاق فوضاها بطالق ثم طلق واحده منهن طلقن
ثلثا لثمة لان طلاق الواحد يقع على كل واحد منهن طلقه واحدة ووقع هذه الطلقه
على كل واحد منهن بوقع الطلاق على صواحبه ومن ثلث فطلعت كل واحدة منهن ثلثا
فصل وان كان له امراتان فقال لاجداهما انت طالق طلقه بآيينه ثلثا ووقع على الاولى
طلقه وعلى الثانية ثلث لانه اوقع على الاولى طلقه ثم اذا رجعها فلم يرتفع واوقع على الثانية
ثلثا فوقع وان قال للمدخول بها انت طالق واحده لم يبل ثلثا ان دخلت الدار فقد احتلف
اصحنا فيه فقال ابو بكر بن الحداد المصري تطلق في الحال واحده وتقع بدخول الدار تمام الثلث
لانه خرج واحده فوقعته وعلق بآيينه على الشرط فوقع ما بقي منها عند وجود الشرط ومن احتجنا
من قال يرجع الشرط الى الجميع ولا يطلق حتى يدخل الدار لان الشرط تعقب الميقاعين فرجع
اليهما **فصل** وان قال لها انت طالق الى شهر فلم يكن له نية وقع الطلاق بعد الشهر
لان النية تستعمل في انتها الفعل كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وتستعمل في ابتداء
الفعل كقوله فلان خارج الى شهر فلا يقع الطلاق به في الحال مع الاحتمال كما يقع الكفاية
من غير نية **فصل** وان قال انت طالق في شهر رمضان طلقت بآيينه المأكل في
اول الشهر وقال ابو ثور تطلق في اخر الشهر ليستوعب الضعة التي علق الطلاق عليها
وهذا خطأ لان الطلاق اذا علق على شيء وقع باول حيز منه كما لو قال ان دخلت الدار فانت
طالق فانها تطلق بالدخول الى اول حيز من الدار وان قال اردت في اخر الشهر دين فيه لانه
محملا ما بدعيه ولا تقبل في الحكم لانه يخرج الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه وان قال انت
طالق في اول الشهر وقع الطلاق في اول ليلة فراها الهلال وان قال انت طالق في اخر الشهر طلقت
في اوله وان قال اردت اليوم الثاني او الثالث دين في الثلث من اول الشهر متى عر او لا تقبل في
الحكم لانه يخرج الطلاق عن اول وقت يقتضيه وان قال انت طالق في اخر الشهر طلقت في اخر
يوم منه تاما كان الشهر ناقضا وان قال انت طالق في اول رمضان فنته وحمل احدهما
وهو قول ابو العباس انها تطلق في اول ليلة السادس عشر والثاني انها تطلق في اول اليوم الاخير
من اخر الشهر لان اخر الشهر هو اليوم الاخير فوجب ان يطلق في اوله وان قال انت طالق في اول
الشهر طلقت على الوجه الاول في اخر الخامس عشر وعلى الوجه الثاني تطلق في اخر اليوم الاول

وان قال انت طالق في اخر اول اخر رمضان طلقت في الوجه الاول عند طلوع الفجر من اليوم
 السادس عشر من اول الشهر ليله السادس عشر واخره عند طلوع الفجر من يومه وعلى الوجه
 الثاني تطلق بعروب الشمس من اخر يوم منه كان اول اخره اذ طلوع الفجر من اخر يوم منه فكان اخر
 عند عروب الشمس وان قال انت طالق في اول اخر اول الشهر طلقت على الوجه الاول بطلوع الفجر
 من اليوم الخامس عشر من اخر اوله عند عروب الشمس من اليوم الخامس عشر فكان اوله بطلوع فجر
 وعلى الوجه الاخر بطلوع الفجر من اول يوم من الشهر كان اخر اول الشهر بعروب الشمس من
 اول يوم فكان اوله بطلوع الفجر **فصل** وان قال انت طالق في اليوم طلقت في الحال لا في
 اليوم وان قال انت طالق في غد طلقت بطلوع فجر وان قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا بطلن
 لانه لا يجوز ان يطلق اليوم لانه لم يوجبه شرطه وهو محي الغد ولا يجوز ان يطلق اذا جاء غدا لانه
 انقضاء طلاق في يوم قبله وان قال انت طالق اليوم غدا طلقت اليوم طلقة ولا تطلق غدا
 طلقة اخرى لان طلاق اليوم يقين وقوله غدا لا يخلو ان يكون طالق باطلا او انها اليوم فلا يقع
 رباؤه بالشك وان قال اردت طلقة اليوم وطلقة في غد طلقت طلقتين لان اللفظ محتمل
 ما بدعيه وهو غير متهم فيه لما علمه من الغليظ وان قال اردت نصف طلقة اليوم ونصف
 طلقة غدا اطلقت طلقتين طلقة بالبقاء وطلقة بالسرايه فان قال اردت نصف طلقة
 اليوم والنصف الباقي في غد فنه وجهان احدهما تطلق اليوم طلقة ولا تطلق غدا لان
 النصف الباقي قد وقع في اليوم فلم يبق ما يقع غدا او الثاني انه يقع في اليوم الثاني طلقة اخرى
 لان الذي وقع في اليوم بالسرايه وبقي النصف الثاني فوقع في غد وسري فان قال انت طالق
 اليوم او غد فنه وجهان احدهما انها تطلق غدا لانه يقين والثاني انها تطلق اليوم لانه
 جعل كل واحد منهما محلا للطلاق فتعلق باولهما **فصل** اذا قال اذ انت هلال رمضان
 فانت طالق واه غيره طلقت لان ربه الهلال في عرف الشرع ربه الناس والدليل عليه
 قوله صلى الله عليه وسلم صوموا ربه وافطروا ربه ووجب الصوم والافطار ربه
 غيره وان قال اردت زوتي لم تقبل في الحكم لانه خلاف الظاهر وبدن فيه لانه محتمل ما بدعيه
 فان اياه بالنهار لم يطلاق لان ربه هلال الشهر ما داه في الشهر وهو بعد الغروب ولهذا
 لم يعلق الصوم والافطار بما داه بعد الغروب وان غم عليهم الهلال فعدوا استعيان تليثين
 يوما طلقت لانه قد ثبت الرية بالشرع فصار كما لو ثبت بالشهاد وان اراد ربه بنفسه
 فلم

فلم يره حتى صار في الم نطلق لانه ليس بهذا الحقيقة واختلف الناس فيما نصير به فمراقا قال
 بعضهم نصير فمراقا اذا استدروا وقال بعضهم اذا بهر ضوم **فصل** اذا قال اذ مضت سنة فانت
 طالق اعتبر مضي السنة بالهلال لانه في السنة المعهود في المشرع فان كان العقد في اول الشهر
 فمضي اثنا عشر شهرا بالهلال طلقت وان كان في اثناس الشهر حسب ما بقي من الشهر الهلال الى
 فان بقي خمسة ايام غدا بعدها احد عشر شهرا بالهلال ثم غدا خمسة وعشرين يوما من الشهر
 الثاني عشر لانه تعدد اعتبار الهلال في شهر وغدا شهر بالعدد كما نقول في الشهر الذي غم عليهم
 الهلال في الصوم فان قال اردت سنة بالعدد وهي ثمانية وستون يوما او سنة شمسية
 وهي ثمانية وخمسة وستون يوما لم تقبل في الحكم لانه بدعي ما تخرجه الطلاق عن الوقت
 الذي يقتضيه لان السنة الهلالية ثمانية واربع وخمسون يوما وخمسة يوم وسبعة يوم
 وبدن فيما بينه وبين الله عز وجل لانه محتمل ما بدعيه وان قال اذ مضت السنة فانت طالق
 طلقت اذ مضت ثمانية سنه اثناس وهو انشأ خذي الحجة قلت البقية او كرت لان التعريف
 بالهلاله اللام يقتضي ذلك ان قال اردت سنة كاملة بدن لانه محتمل ما بدعيه ولا تقبل في الحكم
 لانه بدعي ما تخرجه الطلاق عن الوقت الذي يقتضيه وان قال انت طالق في كل سنة
 طلقة حسنت السنة من حين العقد كما اذا طلق في كل سنة جعل ابتداء السنة من
 حين الحبس وكما اذا باع ثمن موجد اعتبر ابتداء الحبل من حين العقد فاذا مضى من السنة بعد
 العقد اذ ناجر وطلقت طلقة لانه جعل السنة محلا للطلاق وقد دخل فيها فوقع كما لو
 قال انت طالق في شهر رمضان فدخل الشهر **فصل** وان قال انت طالق في الشهر الماضي فالمصون
 انها تطلق في الحال وقال الربيع فنه قول اخر انها تطلق وقال فممن قال امراته ان طرت اوان
 صعدت السماء فانت طالق انها تطلق واختلف اصحابنا فنه فنقل ابو علي عن حمران رحمه
 الله جوابه في كل واحد من المسائلين الى اخرى وجعلها على قولين احدهما بطلن لانه
 علق الطلاق على صفة مستحيلة فالغيت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال لبي سنة
 ولا بدعيه في طلاقها انت طالق للسنة او للبديعة والثاني لانه تطلق لانه علق الطلاق على
 شرط ولم يوجد فلم يقع وقال اكثر اصحابنا اذا قال انت طالق في الشهر الماضي طلقت وان قال
 ان طرت او ان صعدت السماء فانت طالق لم يطلاق قوله لانه اوصافه الربيع من جهة الوقت
 منها ان الطير ان وصعود السماء مستحيل في قدره الله تعالى وقد جعل الجعفر في الطير

كرم الله وجهه جناحان بطيرهما و قد اشري بالنبي صلى الله عليه وسلم وانقاع الطلاق في
زمان مضي مستحيل **فصل** وان قال ان قدم زيدا فانت طالق قبله اشهر فقدم زيد بعد
شهر طلقت قبل قدومه شهر كنه ابقاء طلاق بعد عقده وان قدم قبل شهر ففيه وجهان
احدهما انه كالمسئله قبلها وهو اذا قال انت طالق في الشهر الماضي كنه ابقاء طلاق قبل عقده
والثاني وهو قول اكثر اصحابنا انه يقع الطلاق ما هنا فوله واحد منه علو الطلاق على صفه
قد كان وجودها ممكنا فوجب اعتباره وانقاع الطلاق في زمان ماض غير ممكن فسقط اعتباره
فصل وان قال انت طالق قبل موتي شهر فانت طالق قبل مضي شهر لم تطلق لم يقدم الشرط على
العقد وان مضي شهر ثم مات عقبيه لم تطلق لان وقوع الطلاق مع اللفظ وان مضي شهر وجز
ثم مات طلقت في ذلك الحيز وان قال انت طالق بلنا قبل قدوم زيد بشهر ثم خالها بعد يومين او
ثلاثة وقدم زيد بعد هذا القول بالتر من شهر لم يقع الخلع لانها باتت بالطلاق فلم يصح الخلع
بعده وان قدم بعد الخلع باقل من شهر صح الخلع لانه ضايف للملك ثم لم يقع الطلاق بالصفه
فصل وان قال انت طالق في اليوم الذي يقدم فيه زيد فقدم ليلا لم تطلق لانه لم يوجد
الشرط فان قال اردت باليوم الوقت قبل لانه قد يستعمل اليوم في الوقت كما قال الله تعالى ومن
يوهم يومين زوجه وهو غير متهم فنه فقبل وان مات المراه في اول اليوم الذي قدم زيد في اخره فقد
احلقت احسنا فيه فقال ابو بكر الجدار المصري يقع الطلاق لانه اذا قال انت طالق
في يوم السبت طلقت بطلوع الفجر فاذا قال انت طالق في اليوم الذي يقدم فيه زيد فقدم
وجب ان يقع بعد طلوع الفجر في اليوم الذي يقدم فيه زيد وقد كانت بافيه بعد طلوع الفجر
فوجب ان يقع الطلاق ومن احسنا من قال لا يقع لانه جعل الشرط في وقوع الطلاق قدوم
زيد وقدوم زيد بعد موت المراه فلا يجوز ان يقع الطلاق بخالف قوله انت طالق يوم
السبت فانه علق الطلاق على شرط واحد وهو اليوم وما هنا علق على شرطين اليوم وقدوم
زيد وقدوم زيد وجب وقد مات المراه فلم يلحقها الطلاق **فصل** وان قال ان لم اطلقك
اليوم فانت طالق اليوم فمضي اليوم ولم يطلقها ففيه وجهان احدهما لا يطلق لان مضي
اليوم شرط في وقوع الطلاق في اليوم ولا يوجد شرط الطلاق لانه مضي محل الطلاق فلم يقع
والثاني يقع وهو قول الشيخ ابي حامد المستفاني رحمه الله لان قوله ان لم اطلقك اليوم
معناه ان قاتني طلاقك اليوم فاذا انقضى من اليوم ما لم يمكنه ان يقول فيه انت طالق فقد فاته
وقوع

وقوع الطلاق في نفسه وان قال العبد ان لم ابعك اليوم فامرتي طالق فاعقده طلقت لان
معناه ان قاتني ببعك وقد فاته بيعه بالعق **فصل** اذا تزوج بجارية ابيه ثم قال اذا
مات ابي فانت طالق فمات ابو ففيه وجهان احدهما وهو قول ابي العباس بن سريج انه لا
تطلق لانه اذا مات الاب ملكها وانفسخ نكاحها وبكون الفسخ في زمان الطلاق موقع الفسخ
وارفع الطلاق كما لو قال الرجل لزوجته اني فانت طالق ثم مات والماني وهو قول الشيخ
ابي حامد المستفاني رحمه الله انها تطلق ولا يقع الفسخ لان صفه الطلاق توجد عقب
الموت وهو زمان الملك والفسخ يقع بعد الملك فيكون زمان الطلاق سابقا لزمان الفسخ
فوقع الطلاق ولم يقع الفسخ وان قال الاب لحارثه انت حرم بعد موتي وقال ابن انت
طالق بعد موت ابي فمات الاب وقع العقد والطلاق لان العقد منع من الدخول في ملك ابن
فوقع العقد والطلاق معا **فصل** اذا كتبت اذا اناك كتابي هذا فانت طالق ونوي
الطلاق فضاء الكتاب لم يقع الطلاق لانه لم يات بها الكتاب وان وصل وقد ذهبت
الجواشي ونقي موضع الكتاب وقع الطلاق لان الكتاب هو المكتوب وان اناها وقد امتحا
الكتاب لم يقع لانه لم يات بها الكتاب وان تطلبت حتى لم يفهم منه شيء لم يطلق لانه ليس بكتاب
فهو كما لو جاهد طاس فيه صور وان جاهد وقد امحى بعضه فان كان الذي امحى موضع الطلاق
لان المقصود لم يات بها وان بقي موضع الطلاق وذهب الباقي فقد اختلف اصحابنا فيه فقال
ابو اسحق يقع لان المقصود من الكتاب قد اناها ومن احسنا من قال لا يقع لانه قال اذا اناك كتابي
هذا وذلك يقتضي جميعه وان قال ان اناك كتابي فانت طالق وان اناها الكتاب وقد امتحا
الجميع الموضع الطلاق وقع الطلاق لانه اناها كتابه وان قال ان اناك طلاق وان طالق
ولتب اذا اناك كتابي فانت طالق ونوي الطلاق وان اناها الكتاب طلقت طلقت طلقت
بجميع الطلاق وطلقة بجميع الكتاب **فصل** وان قال ان قدم فلان فانت طالق فقدم به
ميتا او حمل مكرها لم تطلق لانه ما قدمه وان اكره حتى قدم نفسه ففيه
قولان كالقولين فمن اكره حتى اكل في الصوم وان قدم مختارا وهو غير عالم باليمين فان كان
من لا يقصد اروج منعه من التقدم بميتة كالسلطان طلقت لانه طلاق معلق على
صفه وقد وجدت الصفه وان كان من يقصد اروج منعه من التقدم بميتة وعلى القولين
فمن حلف لا يفعل شيئا ففعله فاشيا **فصل** وان قال ان خرجت ابادي فانت طالق

فخرجت بالاذن الخلت الميمى وان خرجت بعد ذلك بغير الاذن لم تطلق لان قوله ان خرجت لا يقتضى
النكرار والدليل عليه انه لو قال ان خرجت فانت طالق لم خرجت من طلق ولو خرجت من
اخرى لم يطلق فصار كما لو قال ان خرجت من المبادى فانت طالق وان قال كلما خرجت الم
باذنى فانت طالق ثم خرجت بغير الاذن طلقت بطلقة فان خرجت من مائة بغير الاذن
وقعت بطلقة اخرى وان خرجت من مائة بالثمة وقعت بطلقة اخرى لان اللفظ يقتضى النكرار
وان قال ان خرجت الى غير الحمام بغير اذنى فانت طالق لم خرجت الى الحمام ثم عدت الى غير الحمام لم
تحتسب من المروج كان الى الحمام وان خرجت الى غير الحمام ثم عدت الى الحمام تحت حرجها الى غير
الحمام بغير الاذن وان خرجت الى الحمام والى غيره وجمعت بينهما فى القصد عند المروج ففيه
وجهاان احدهما المحت لان الحث علقه على المروج الى غير الحمام وهذا المروج مشترك
بين الحمام وغيره والثاني محت لانه وجد المروج الى غير الحمام بغير الاذن وانضم اليه غيره فوجب
ان تحتسب كما لو قال ان كنت زيدا فانت طالق ثم كملت زيدا وعمرأوان قال ان خرجت المبادى
فانت طالق وادى لها ولم تعلم بالاذن ثم خرجت لم تطلق لانه علق الخلاء من الحث معنى من
جمته مختص به وهو الاذن وقد وجد الاذن والدليل عليه انه يجوز لمن عرفه ان يخبره المراه
فلم يعتبر علمها فيه كما لو قال ان خرجت قبل ان اقوم فانت طالق ثم قام ولم يعلم به **فصل**
وان قال لها ان خالفت امرى فانت طالق ثم قال لها لا تكلمى انا وكلمته لم تطلق لانها لم تحالف
امرء وانما خالفت نهييه وان قال ان بداتك بالكلام فانت طالق وقالت المراه ان بداتك
بالكلام فعبدى جركمها لم تطلق المراه ولم يعق العبد لان ميمته اخلت بميمتها بالعتق
وميمتها اخلت بكلامه وان قال لها انت طالق ان كلمتك وانت طالق ان دخلت الدار طلعت
لانه كلمها باليمين الماشية وان قال انت طالق ان كلمتك ثم اعيد ذلك طلقت لانه كلمها بالاعادة
وان قال ان كلمتك طالق فاعلى ذلك طلقت لانه كلمها بقوله فاعلى ذلك ومن احسن من
قال ان حصل باليمن لم تطلق لانه من صلات الاول **فصل** وان قال لمراته ان كلمت رجلا
فانت طالق وان كلمت فقها فانت طالق وان كلمت طويلا فانت طالق فكلمت رجلا
فقها طويلا طلقت ثلثا لانه اجتمع صفات الثلثة فوقع بكل صفته بطلقة **فصل**
وان رأت قدانا فانت طالق فراه مينا او نائما طلعت لانه رآه وان رآه في مزاج او راي
ظله في الميا لم تطلق لانه مراه وانما راي مثاله وان رآه من وراء حجاب شفاق طلقت
لانه

لانه رآه حقيقة **فصل** وان كانت في مباح او فقال لها ان خرجت منه فانت طالق وان
وقفت فيه فانت طالق لم تطلق خرجت او وقفت لان الذي كانت فيه من المباح مباحا
فلم يخرج منه ولم يقف فيه وان كان في مباح ثم فقال ان كلمتها فانت طالق وان رويتها فانت طالق
وان امسكتها فانت طالق فاكلت نصفها لم تطلق لانها ما اكلتها ولا رويتها ولا امسكتها وان
كان معه ثم فقال ان كلمتها فانت طالق في مباحها الى مكرهتها فاكل جمعه ونفى من لم يعلم
انها المحلوف عليها او غيرها لم تطلق لحوار ان يكون هي المحلوف عليها فلم يطلق بالمشك وان
اكل تمر المشراق قال لها ان لم تخبرني بعدد ما اكلت فانت طالق فعادت لمن واجد الى عبد
يعلم ان الماكول دخل فيه لم تطلق لانها اخرته بعدد ما اكل وان اكل تمر او احتلط النوى
فقال لها ان لم يميزى نوى ما اكلت من نوى ما اكلت فانت طالق فافردت كل نواه لم تطلق
لانها ميزت وان انعمها سرقه شي فقال لها انت طالق ان لم تصدقني انك سرقته ام لا فقلت
سرقته وما سرق لم تطلق لانها صدقت في احد الخبرين وان قال لها ان سرقته مني شيئا
فانت طالق وسلم اليها كيسا فخذت منه شيئا لم تطلق لان ذلك ليس بسرقه وانما هو خيانة
فصل وان قال من بشرني بقدر زبد في طالق فخيرته امراته بقدر زبد وهي
صادقة طلقت لانها شرته وان كانت كاذبة لم تطلق لان البشانه ماسرة ولا سرور في
الكذب وان اخبرته بقدر ومه واحد بعد واحد وهما صادقان طلقت المولى دون المايته
لان المبشر هو المولى وان اخبرته معا طلقتا لانهما في البشانه وان قال من اخبرني بقدر
زبد في طالق فخيرته امراته بقدر زبد طلقت صادقة كانت او كاذبة لان الخبر واحد مع
الصدق والكذب وان اخبرته اجداهما بعد الاخرى او اخبرته معا طلقتا لان الخبر واحد
منهما **فصل** وان قال انت طالق ان شئت فقلت في الحال شئت طلقت وان قالت
شئت ان شئت فقال شئت لم تطلق لانه علق الطلاق على مشيئتها ولم يوجد منها مشيئة
الطلاق وانما وجد منها تعلق مشيئتها بمشيئته فلم يقع الطلاق كما لو قالت شئت
اذ طلعت الشمس وان قال انت طالق ان شئت فقلت ان شئت طلقت وان لم يشأ لم تطلق
وان شأ وهو مجنون لم تطلق لانه لم يشأ وهو سكران فعلى ما ذكرناه من طلاقه
وان شأ وهو صبي ففيه وجهان احدهما انطلق لان له مشيئة ولهذا يرجع الى مشيئته في
اختيار احد البوين الحضانة والثاني لم تطلق لانه لم يشأ في التصرف وان كان

اخرى فاشارة الى المشيه وقع الطلاق كما يقع طلاقه اذا اشار الى الطلاق وان كان ناطقا
فخرش فاشارة فنه وجهان احدهما يقع وهو اختيار الشيخ ابو حامد المستفاد من رحمه الله
لان مشيته عند الطلاق كانت بالنطق والماني انه يقع وهو الصحيح لانه في حال بيان المشيه
من اهل المشاهير والمعتبرين في البيان لما تقدم ولهذا لو كان عند الطلاق اخرش ثم صار
ناطقا كانت مشيته بالنطق وان قال انت طالق ان شا الحمار فهو كما لو قال انت طالق ان
طرت او صعدت السماء وقديناه وان قال انت طالق لفلان او لرضي فلان طلقت في الحال
لان معناه انت طالق لرضي فلان كما يقول العبد انت حر لله او لرضي الله وان قال انت طالق لرضي
فلان ثم قال اردت ان رضى فلان على سبيل الشرط من فمابينه وبين الله تعالى لانه محتمل ما يدعيه
وهل يقبل في الحكم وجهان احدهما لا يقبل لان ظاهر اللفظ يقتضي انجاز الطلاق فلم يقبل
قوله في بلخير كما لو قال انت طالق وادعي انه اراد ان يدخل الدار والماني يقبل لان اللفظ
يصلح للتعليل والشرط يقبل قوله في الجميع **فصل** اذا قال ان كنتك ودخلت دارك فانت
طالق طلقت بكل واحد من الصفتين وان قال ان كنتك ودخلت دارك فانت طالق لم يطلق
الا بوجودها سواء قدم الكلام او الدخول لان الواو يقتضي الجمع دون الترتيب وان قال ان كنتك
فدخلت دارك فانت طالق لم يطلق الا بوجود الكلام والدخول وتقديم الكلام على الدخول
لان القافي اعطى للترتيب فيصير كما لو قال ان كنتك ثم دخلت دارك فانت طالق وان قال ان
كنتك وان دخلت دارك فانت طالق طلقت بكل واحد منهما طلقة لانه كر حرف الشرط
فوجب بكل واحد منهما جزا وان قال ان رضى فلان ودخلت الدار او رضى فلان ودخلت الدار
لجداها اجري الدارين ودخلت الدار الاخرى فنه وجهان احدهما يطلقان لان
دخول الدارين واحد منهما والماني لا يطلقان وهو الصحيح لانه علق طلاقهما بدخول الدارين
فلا يطلق احدهما بدخول احد الدارين كما لو علق طلاق كل واحد منهما بدخول الدارين
بلفظ مفرد وان قال ان كلمتهما من العقبين فانتما طالقان فكلت كل واحد منهما رعا فاعلى
الوجهين **فصل** وان قال انت طالق ان كنتك لم تطلق الا باللبس والركوب
وتقديم اللبس على الركوب وتسميه اهل النجوة اعراض الشرط على الشرط فان لبست ثم ركبت
طلقت وان ركبت ثم لبست لم تطلق لانه جعل اللبس شرطا في الركوب فوجب تقديمه وان قال
انت طالق اذا كنتك لم تطلق حتى يوجدا القيام والقعود وتقدم القعود على

القيام

القيام لانه جعل القعود شرطا في القيام وان قال ان اعطيتك ان وعدتك ان سالي شي فانت
طالق لم تطلق حتى يوجدا السؤال ثم الوعد ثم العطي لانه شرط في العطي الوعد وشرط في
الوعد السؤال وكان معناه ان سالي شي فوعدتك فاعطيتك فانت طالق وان قال ان سالي شي
ان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق لم تطلق حتى تسال ثم يعدها ثم يعطيها لان معناه ان سالي شي
فاعطيتك ان وعدتك فانت طالق **فصل** وان قال انت طالق ان دخلت الدار او انت طالق
ان شئت الله بفتح الميم وهو ممن يعرف النجوة طلقت في الحال لان معناه انت طالق لدخولك
الدار او لمشيته الله تعالى طلاقك وان قال انت طالق ان دخلت الدار وهو يعرف النجوة طلقت
في الحال لان المامضى **فصل** وان قال ان دخلت الدار انت طالق عد في القام نطلق
حتى يدخل الدار لان الشرط ثبت بقوله ان دخلت الدار ولهذا لو قال انت طالق ان دخلت
الدار ثبت الشرط وان لم يأت بالقول وان قال ان دخلت الدار وانت طالق وقال اردت
انقاع الطلاق في الحال قبل من غير من لانه اقر على نفسه وان قال اردت ان اجعل لدخول
الدار وطلاقها شرطين لعق او طلاق اخرى لم تسكت عن الحراقيل قوله مع الميم لانه
محتمل ما يدعيه وان قال اردت الشرط والجزا وقت الواو مقام القافيل قوله مع الميم لانه
محتمل ما يدعيه وان قال ان دخلت الدار فانت طالق وقال اردت به الطلاق في الحال
قبل قوله من غير من لانه اقر بالطلاق وان قال اردت تعليق الطلاق بدخول الدار قبل قوله
مع ميم لانه محتمل ما يدعيه **فصل** وان قال ان رضى فلان ودخلت الدار او رضى فلان ودخلت الدار
ازدت به المجنبه قبل قوله مع الميم وان كنت له زوجة اسمها زينب وجاء اسمها زينب
فقال زينب طالق وقال اردت بها الحان لم يقبل والفرق بينهما ان قوله احدا كما طالق
صرح فيها وانما حمل على زوجته بدليل وهو انه طلق غير زوجته فاذا اضر
الى المجنبه فقد صرح به الى ما يقتضيه صريحه فقبل منه وليس كذلك قوله رضى فلان
لانه ليس بصرح في واحد منهما وانما تناوولها من جهة الدليل وهو الاشتراك في الاسم ثم يقابل
هذا الدليل دليل اخر وهو انه طلق غير زوجته فصار اللفظ في زوجته اظهر فلم يقبل
خلافه **فصل** وان كنت له زوجتان اسم احدهما حفصة واسم الاخرى عمه فقال احفصة
فاجنبته عمه فقال لها انت طالق ثم قال اردت طلاق حفصة وقع الطلاق على عمه
بالمخاطبه وعلى حفصة باعترافه انه اراد طلاقها وان قال طنتها لحفصة فقلت انت

طالق طلقت عزم ولم تطلق حفصة لانه لم يخاطبها ولم يعرف بطلاقها فان رأى امراه اسمها
 حفصة وله زوجه اسمها حفصة فقال حفصة طالق ولم يشر الى التي راها وقع الطلاق على
 زوجته حفصة ولا يقبل قوله لم اردها لان الظاهر انه اذا رزقته ولم يعارض هذا الظاهر غير
فصل اذا قال امراه اذا وقع عليها طلاق وانت طالق قبله ثلثا قال لها انت طالق
 فقد اختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال يقع عليه بطلقه بقوله انت طالق ولا يقع من المثلث
 قبلها شي كما اذا قال لها اذا انفسخ نكاحي فانت طالق قبله ثلثا ثم اردت انفسخ النكاح
 ولم يقع من المثلث شي ومنهم من قال يقع بقوله انت طالق طالق طلقه وطلقتان من المثلث وهو
 قول ابي عبد الله الحسن لانه يقع بقوله انت طالق طلقه وتقع ما بقي بالشرط وهو طلقنتان ومنهم
 من قال يقع عليها بعد هذا القول طلاق وهو قول ابي عباس من شرح والى بكر بن الحسداد
 المصري والشعبي جامدا المشفراني والقاضي الحلي الطبري وهو الصحيح عدي الدليل
 عليه ان يقع الطلاق يودي الى اسقاطه فاذا اوقعنا عليه طلقه لم يثن ان يقع قبلها
 ثلثا لحكم الشرط واذا وقع قبلها الثلث لم يقع الطلقه وما ادى ثبوتها الى ثبوتها سقط ولذا
 قال المشافعي رحمه الله فمن زوج عبده لحرم فالف درهم وضمن صداقها ثم باع العبد منها
 بتلك الف قبل الدخول ان البيع صحيح وان صحته تودي الى ابطاله فانه اذا صح البيع انفسخ
 النكاح بمثل المهر واذا انفسخ سقط المهر لان الفسخ من جهتها واذا سقط المهر سقط النكاح
 لان النكاح هو المهر واذا سقط المهر بطل البيع فابطل البيع حين ادى صحته الى ابطاله وكذلك
 هاهنا بخلاف الفسخ بالرد وان الفسخ يقع بالقباعه وانما يقع بالرد والفسخ من وجوبها
 والطلاق المثلث يبين في الرده فصحت الرده وثبتت موجهها وهو الفسخ والطلاق يقع بانقائه
 والمثلث قبله بواقفه فمنع صحته فعلى هذا ان حلف على امراته بالطلاق المثلث انه يفعل
 شيئا واراد ان يفعله ولا تحت فقال اذا وقع على امراتي طلاقا فمضى طالق قبله ثلثا ففيه
 وجهان احدهما تحت اذا فعل المحلوف عليه لم يقع البين صح فلا يملك رفعه والماني لا
 تحت لانه يجوز ان يعلق الطلاق على صفة ثم يسقط حكمه بصفة اخرى والدليل عليه انه
 اذا قال اذا جازاس الشرف فانت طالق ثلثا صححت هذه الصفة ثم ملك اسقاطها بان يقول
 انت طالق قبل انقضائها الشهر يوم **فصل** اذا علق طلاق امراته على صفة في من او غيرها
 ثم بانت منه ثم تزوجها قبل وجود الصفة ففقه ثلثه اقوال احدها لم يعد حكم الصفة

في النكاح الثاني وهو اختيار الماني لانه صفة علق عليها الطلاق قبل النكاح ولم يقع بها
 الطلاق كما لو قال لجنبيه ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار والماني
 انها يعود ويقع بها الطلاق وهو الصحيح لان العقد والصفة وجهان في عقد النكاح فاشبه اذا
 لم يتخللها بينوته والماني انها ان بانت مما دون المثلث عاد حكم الصفة وان بانت بالمثلث
 لم يعد لان المثلث انقطع علائق الملك ومما دون المثلث لم يسقط علائق الملك ولهذا بينا
 احدا العقد من على المخرجه عيود الطلاق فمما دون المثلث ولا يثنى بعد المثلث وان علق عن عبده
 على صفة ثم باعه لم استراه قبل وجود الصفة ففقه وجهان احدهما ان حكمه حكم الزوج
 اذا بانت مما دون المثلث لانه ممكن ان يستريه بعد البيع كما يمكن ان يتزوج الياس مما دون
 المثلث والماني انه كما يابن بالمثلث لان علائق الملك قد زالت بالبيع كما زالت في الماني بالمثلث
فصل اذا علق الطلاق على صفة ثم ابانها ووجدت الصفة في حال البينونة انحلت الصفة
 فان تزوجها لم يعد حكم الصفة وكذلك اذا علق عن عبده على صفة ثم باعه ووجدت الصفة
 قبل ان يشريه انحلت الصفة فان استراه لم يعد حكم الصفة وقال ابو سعيد المصطفي
 رحمه الله لا يحل الصفة لان قوله ان دخلت الدار فانت طالق بمقدور اوجبه وقوله
 ان دخلت الدار فانت حرم مقدور الملك لان الطلاق لا يقع في غير روجيه والعقود لا يصح في
 غير ملك فتصير كما لو قال ان دخلت الدار فانت روجي فانت طالق وان دخلت الدار فانت
 مملوكي فانت حرم والمول والمذهب لان المثلث اذا علق على من يعلقها ولا تقدر روجيها
 الملك الدليل عليه انه لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق والدار في ملكه فباعها
 لم دخلتها وقع الطلاق ولا يجعل كما لو قال ان دخلت هذه الدار وهي في ملكي فانت طالق

باب الشك في الطلاق واختلاف الزوجين

اذا شك الرجل هل طلق امراته ام لم يطلق لان النكاح يقين واليقين لا يبرأ بالشك
 والدليل عليه ما روي عن ابي عبد الله من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل
 عن رجل جمل اليه انه جمل شي في الصلوة لا يصرف حتى يسمع صوتا او يجد زكيا
 والورع ان يلزم الطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يكره اليك مما يكره اليك فان
 كان بعد الدخول زاجعها وان كان قبل الدخول جرد نكاحها وان لم يكن فيها زوجه طلقها

لنخل الغنم بيقين وان شكك بعدد بني الامر على المقل لما روي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اجدتم فلم يدروا واحد صلى ام امتن فلم يبق على واحد
 وان لم يدروا اثنين صلى ام ثلثا فلم يبق على اثنين فان لم يدروا ثلثا صلى ام اربعا فلم يبق على اربع
 سجدة من قبل ان يسلموا الى الله قل ولا تملكونها ولا تملكونها ولا تملكونها ولا تملكونها ولا تملكونها
 والوزع ان يلزم المالك فان كان الشك في الثلث وما دونها فطلعت ثلثا النخل الغنم بيقين **فصل**
 وان كانت له امرتان فطلق احدهما بعينها لم ينسبها او خفيت عليه عينها فان طلعت في ظلمه
 او من وراء حجاب رجع اليه في تعيينها لانه هو المطلق ولا تملك له واحد منها قبل ان يعين ويوجد
 بنفقتها الى ان يعين لهما ما يحتو شان عليه وان عمن اطلاق احدهما فذكرنا خلافه للاخري
 لان المعينة رجع في طلاقها لم يقبل فان قال طلعت هذه قبل هذه طلعت في الحكم لانه اقر بطلاق
 الاولى ثم رجع الى الثانية وقبلنا اقران الثانية ولم يقبل رجوعه في الاولى وان كان ثلثا فقال
 طلعت هذه قبل هذه قبل هذه طلعت جميعا وان قال طلعت هذه او هذه قبل هذه طلعت
 الثالثة وواحدة من الاولتين والآخر بتعيينها لانه اقرانه بطلاق احدهما وليين ثم رجع الى ان المطلقة
 هي الثالثة فلم يرد ما رجع اليه ولم يقبل رجوعه عما اقر به وان قال طلعت هذه او هذه قبل هذه
 او هذه طلعت الاولى وواحدة من الاخرين وان قال طلعت هذه او هذه وهذه احديسان الطلاق
 في الاولى والاخرين فان عمن في الاولى فقلت الاخران على النكاح وان قال لم اطلق الاولى طلعت
 الاخران لان الشك في الاولى والاخرين فهو كما لو قال طلعت هذه او هاتين ولا يجوز ان يعين بالوطي
 فان وطى احدهما لم يكن ذلك تعيينا للطلاق الاخرى وبطالب بالتعيين بالقول فان عمن الطلاق
 في الموطوع لانه من المثل واذا عمن وجبت العدة من حين الطلاق **فصل** وان طلق احدا
 المراتن بغير عينها اخذ بتعيينها ويؤخذ بنفقتها الى ان يعين وله ان يعين الطلاق فمن شانهما
 وان قال هذه قبل هذه طلعت الاولى ولم يطلق الاخرى لم يعين الطلاق الى اختياره وليس له ان
 يختار له واحد فاذا اختار احدهما لم ينسب له اختياره وهل له ان يعين الطلاق بالوطي منه وجهان
 احدهما لا يتعين بالوطي وهو قول الجعفي لان احدهما محرمه بالطلاق ولم يعين بالوطي كما لو
 طلق احدهما بعينها لم اشكك في هذا بخلافه بعد الوطي بالتعيين بالقول فان عمن الطلاق في
 الموطوع لانه المهر والماني تعيين وهو قول الجعفي واختار المذني وهو الصحيح لانه اختيار شهوة
 والوطي قد دل على الشهوة وفي وقت العدة وجهان احدهما من حين بلفظ الطلاق لانه وقت

وقوع

وقوع الطلاق والماني من حين التعيين وهو قول الجعفي رضي الله عنه انه
 وقت تعيين الطلاق **فصل** وان مات الزوجان قبل التعيين وبقي الزوج وقف من مال
 كل واحد منهما نصيب الزوج فان كان قد طلق احدهما بعينها فعين الطلاق في احدهما اخذ
 من تركه الاخرى ما يخصه وان كذبته ورثتها بالقول قوله مع سببه فان كان قد طلق احدهما
 بغير عينها فعين الطلاق في احدهما اذ دفع اليه من مال الاخرى ما يخصه فان كذبته ورثتها بالقول
 قوله من غير عينه لان هذا اختيار شهوة وقد اختار ما استهماه فان مات الزوج وقتت الزوجات
 وقف لهما من ماله نصيب روجه الى ان يضطجما لانه قد ثبت ان احدهما سقن وليس احدهما
 باول من الاخرى فوجب ان يوقف الى ان يضطجما وان قال وارث الزوج انا وفي روجه منها
 ففقه قولان احدهما رجع اليه لانه لما قام مقامه في استحقاق النسب فام مقامه في
 تعيين الزوج والماني لم يرجع اليه لان كل واحد منهما روجه في الظاهر وفي الرجوع الى
 بيانه استقطاء وارث مشترك والوارث كملك استقطاء من شاركه في الميراث والخصم
 اصحبا في موضع القولين وقال ابو اسحق الفولاني فمن عمن طلاقها لم اشكك في عمن طلق
 احدهما من غير عينه ومنهم من قال الفولاني فمن عمن طلاقها لم اشكك في لانه احار حار ان
 لهما الوارث عن الموزوت واما اذا طلق احدهما من غير عينه فانه لم يرجع الى الوارث
 قول واحد لانه اختيار شهوة فلم يبق الوارث مقام الموزوت كما لو اسلم بخته اكثر من اربع
 نسوة ومات قبل ان يختار اربعاً منهن **فصل** وان طلق احدا بعينها ثم ماتت
 احدها ثم ماتت الزوج قبل ان يرضى من روجه الميتة قبله ميراث روجه لجواز ان يكون
 في الزوج وبعدها من تركه الزوج ميراث روجه لجواز ان يكون الماتة في الزوج فان
 قال وارث الزوج الميتة قبله مطلقه فلا ميراث لي منها والماتة روجه فلها الميراث
 مع قبل لانه اقر على نفسه بما يرضى وان قال الميتة هي الزوج في الميراث من تركتها
 والماتة هي المطلقة فلا ميراث لها مع فان خذف على ذلك جمل الامر على ما قال وان كذب
 بان قال وارث الميتة انها هي المطلقة فلا ميراث لك منها وقالت الماتة انا الزوج في ميراث
 الميراث ففقه قولان احدهما يرجع الى ان الوارث فحلف لورثته الميتة انه لا يعلم انه
 طلقها ويستحق من تركها ميراث الزوج ويحلف للماتة انه طلقها ويستحق ميراثها من
 الزوج والماني لم يرجع الى ان الوارث فيجعل ما يرثه من ميراث الميتة موقوفاً حتى يضطج

فان طلق احدهما بعينها لم يشك في هذا بخلافه بعد الوطي بالتعيين بالقول فان عمن الطلاق في الموطوع لانه المهر والماني تعيين وهو قول الجعفي واختار المذني وهو الصحيح لانه اختيار شهوة والوطي قد دل على الشهوة وفي وقت العدة وجهان احدهما من حين بلفظ الطلاق لانه وقت

عليه الباقية ووارث الروح **فصل** وان كان له زوجتان حفصه وعم فقال بل حفصه
ان كان اول ما قبل من ذكر افرعهم طالق وان كان اثني فالت طالق فولدت ذكرا وانثى واحدا بعد
واحدا واشكل المتقدم منها ما طلفت احدها بعينها فحكم ما حكم من طلق احدي المراتين
بعينها ثم اشكلت عليه وقد بيناه **فصل** اذا راي طائرا فقال ان كان هذا غرابا ففساي
طوالق وان كان حماما فاماي حراير ولم يعرف لم يطلق النساء ولم يعق للمأجور ان يكون الطائر
غيرهما والمصل ايضا الملك والروح فلا يزال بالشد وان قال ان كان هذا الطائر غرابا ففساي
طوالق وان كان غرابا فاماي حراير ولم يعرف منع من النصف في المأجور والنساء منه حق
زوال الملك واحدها فصار كما لو طلق احدي المراتين ثم اشكلت ويؤخذ بنفقة الجميع الى ان
يعين كان الجميع في حبسه ويرجع في البيان اليه لانه يرجع اليه في اصل الطلاق والعق فذلك
في نفقه من ان منع من المعين مع العلم حبس حتى يعين وان لم يعلم لم يجبر ووقف الامر الى
ان يتبين وان مات قبل البيان فهل يرجع الى الورثة منه وحيث احدهما انه يرجع اليهم لانه
قامون مقامه والماني لا يرجع اليهم لانه لم يكون الطلاق فلا يرجع اليهم في البيان فمثل تقدير
البيان افرع من النساء والمأجور خرجت الفرعة على الماعنق ونفقت النساء على الزوجية
وان خرجت على النصارى المأجور لم يطلق النساء وقال ابو ثور يطلق النساء الفرعة كما يعق
المأجور وهذا خطأ لان الفرعة لها مدخل في العنق دون الطلاق ولهذا لو طلق احدي نسائه
لم يطلق بالفرعة ولو اعنق احد عبده عتق بالفرعة ودخلت الفرعة للعنق دون الطلاق كما
يدخل الشاهد والمرأتان في الشفعة لثبات المال دون القسط ويثبت للنساء الميراث لانه لم
يثبت بالفرعة ما سقط الميراث **فصل** واذا طار طائر فقال رجل ان كان هذا غرابا فعبدي
جر وقال المأجور ان لم يكن غرابا فعبدي جر ولم يعرف الطائر لم يعنق واحدا من العبدان لانه اشك
في عتق كل واحد منهما فلا يزال بعض الملك بالشك وان استرى احد الرجلين عبدا لم يرجع عليه
لان امساكه لعبده اقرارا بحرته عند المأجور فاذا ملكه عتق عليه كما لو شهد بعنق عبده ثم استراه
اذا اختلف الزوجان فادعت المراه على الزوج انه طلقها فانكر الزوج فالقول قوله
مع ميمنه لان المصل ايضا النكاح وعدم الطلاق وان اختلفا في عدده فادعت المراه انه طلقها
ثلثا وقال الزوج طلقها بثلثه فالقول قول الزوج مع ميمنه لان المصل عدم ما راد على طلقه
فصل وان حبرها ثم اختلفا فقالت المراه اخرت وقال الزوج ما اخرت فالقول قول الزوج
لان

كتاب الرجعة

في المهر

طلقة فله ان يرجعها قبل انقضائه لغيره لغيره تعالى واذا اطلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن معروف والمراد به اذا قاضى اجلهن وروى ابن عباس رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة وراجعها وروى ان ابن عمر رضي الله عنه طلق امراته وهي حايض فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر مراتك فليراجعها وان انقضت العدة لم يملك مراجعتها لقوله عرجوا واذا اطلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا يعضلوهن ان ينكحن اولاهن ولو ملك رجعهن لما نهى الاوليا عن عضائهن عن النكاح وان طلقها قبل الدخول لم يملك الرجعة لقوله تعالى فاذا طلعن اجلهن فامسكوهن معروف او فارقوهن معروف وعلق الرجعة على الحمل قبل ان يهاجور من غير اجل والمطلقة قبل الدخول لا عده عليها لقوله تعالى فان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عده تعبدوا بها **فصل** ويجوز ان يطلق الرجعية ويلاعنها ويولي منها ويظلم منها لان الرجعية باقية وهل له ان يحالها فيه قوله ان الام الحرة لبقا النكاح وقال في الام الحرة يجوز ان الخلع للحرمة وهي محرمة عليه وان مات بعدها ورثته الاخر لبقا الرجعية الى الموت ولا يجوز ان يستمتع بها لما يعتد به ولا يجوز وطئها كالختم فمات وطئها ولم يراجعها حتى انقضت عدها لزمه المهر لانه وطئ في ملك وقد تشعت فصار كوطئ الشبهة وان راجعها بعد الوطئ فقد قال في الرجعة عليه المهر وقال في المرتبان وطئ امراته في العدة ثم اسلم انه لمهر عليه واختلف اصحابنا فيه فنقل ابو سعيد المصطفي في الجواب في كل مسئلة منهما الى الاخرى وجعلها على قول من اوجب المهر لانه وطئ في نكاح قد تشعت والماني لا يجب لانه بالرجعة والمسلم قد زال التشعث فصار كما لو لم يطلق ولم يرتد وحمل ابو العباس وابو اسحق المسالمتين على ظاهرهما فقال في الرجعة يجب المهر في المرتد لا يجب لان المسلم صار كان لم يرتد وبالرجعة لا يصير كان لم يطلق لان ما وقع من الطلاق لم يرتفع ولان امر الميراث اذا رجع الى الاسلام سنان النكاح بحاله وهذا الوطئ وقف طلاقه فان اسلم حكم بوقوعه وان لم يسلم لم يحكم بوقوعه فاحتمل امرها في الميراث ان رجع الى الاسلام ومن ان المراجع وامر الرجعية غير امرها ولهذا اذا طلق لم يقف طلاقه على الرجعة فلم يحلف امرها في الميراث ان رجع ومن ان لا يرجع اذا وطئها وجب عليها العدة لانه كوطئ الشبهة ويدخل فيها بقية العدة الاولى لانه من واحد **فصل** ونصح الرجعة من غير رضاها لقوله تعالى ويعولتهن احق بردهن ولا تصح الا بالقول

فان

فان وطئها لم يكن ذلك رجعة لانه استباحه بضع مقصود بضع بالقول فلم يصح بالفعل مع القدرة على القول كالنكاح فان قال راجعتك او رجعتك صح لانه ورد به السنة وهو قول صلى الله عليه وسلم مراتك فليراجعها فان قال ردتك صح لانه ورد به القرآن وهو قوله تعالى ويعولتهن احق بردهن ذلك وان قال مسكتك فصح لانه ورد به القرآن وهو قول ابو سعيد المصطفي انه يصح لانه ورد به القرآن وهو قوله تعالى فامسكوهن معروف والماني انه لا يصح لان الرجعة رد والمساكن يستعمل في البقا والمستد لانه دون الرد وان قال تروجتك او نكحتك فصح وجهان احدهما يصح لانه اذا صح به النكاح وهو انما هو الجاه فلا يصح به الرجعة وهو اضلاع لما تشعث منه اولي الماني لا يصح لانه صرح في النكاح فلا يجوز ان يكون صرحا في حكم اخر من النكاح كالطلاق لما كان صرحا في الطلاق لم يحرج ان يكون صرحا في الظهار وان قال راجعتك للحيثه وقال اردت به راجعتك لحيثه لك صح وان قال راجعتك لحوالك قال اردت راجعتك لحيثه بالرجعة صح لانه اني بلفظ الرجعة من سب الرجعة وان قال لم ارد الرجعة وانما اردت ان كنت احبك قبل النكاح او كنت اهيئك قبل النكاح فرددتك بالرجعة الى الحيثه التي كانت قبل النكاح او الى الامانة التي كانت قبل النكاح قبل قوله لانه محتمل ما يدعيه **فصل** وهل يجب المهر لغيرها فانه قول من اوجبها لحيث لقوله تعالى فامسكوهن معروف او فارقوهن معروف واشهدوا ذوي عدل منكم ولانه استباحه بضع مقصود بضع من غير اشهاد كالنكاح والماني انه مستحب لانه لا يفقر الى الولي فلم يفتقر الى اشهاد كالمسكوع **فصل** ولا يجوز تعليقها على شرط فان قال راجعتك ان شئت فقالت شئت لم يصح لانه استباحه بضع فلم يصح تعليقها على شرط كالنكاح ولا يصح فقال الرد وقال الميراث هو موقوف فان اشئت صحت كما نقف النكاح الطلاق على الاسلام وهذا خطأ لانه استباحه بضع فلم يصح مع الرد كالنكاح وعالف الطلاق فانه يجوز تعليقها على الشرط والرجعة لا يصح تعليقها على الشرط واما النكاح فاما نقف على الاسلام فاما عقد ولا نقف والرجعة كالعقد يجب ان لا نقف على الاسلام **فصل** وان اختلف الزوجان فقال الزوج راجعتك وانكرت المراه فان كان ذلك قبل انقضائه العدة قال قول الزوج لانه ملك الرجعة فقبل اقرارها كما قبل اقراره في طلاقها حين ملك الطلاق وان كان بعد انقضائه العدة قال قول المراه لانه اطاره عدم الرجعة ودفعه اليهن وان اختلفا

في المصايب فقال الزوج أصبتك في الرجعة وانكرت المراه فالقول قولها من المصلح عدم المصايب
ووقوع الفرج **فصل** وان طلقها بطلقة رجعتة وغاب الزوج وانقضت العدة وتزوجت
ثم قدم الزوج وادعى انه راجعها قبل انقضاء العدة فله ان يخاصم الزوج الماني وله ان يخاصم الزوج
فان بدا بالزوج تطرف فان صدقه سقط حقه من النكاح ولا تسلم المراه اليه من اقراره بقبل على
نفسه دونها وان كذبه فالقول قوله مع ميمته من المصلح عدم الرجعة فان حلف سقطت
دعوى الماول وان نكل ردت عليه اليمين فان حلف فان قلنا ان ميمته مع نكول المبدع عليه
كاليمنه حكما بانه لم يكن بينهما نكاح فان كان قبل الدخول لم يلزمه شيء وان كان بعد الدخول
لزمه مهر المثل وان قلنا انه كالمأقار لم يقبل اقراره في اسقاط حقه فان حلف بها لزمه المسمى وان
لم يدخل بها لزمه نصف المسمى لا تسلم المراه الى الزوج الماول على القولين لان جعلناه كاليمنه
او كما في اقراره في حقه دون حقه وان بد الخصومه الزوجه فصدفته لم تسلم اليه لانه لم يقبل اقرارها
على الماني فما لم يقبل اقراره عليها ولم يلزمها المهر لم يثبت اقرارها حاله بدينه ومن يضعها فان
زال حق الماني بطلاق او فسخ او وفاة ردت الى الماول لان المنع لحق الماني وقد زال وان
كذبه فالقول قولها وهل خلف على ذلك منه قولان احدهما الخلف لان اليمين بعرض الخفاف
فتقر ولو اقرت لم يقبل اقرارها فلم يكن في تخليفها فادع وهو انها ربما اقرت فلم يلزمها المهر وان حلفت
سقط دعواه فان نكلت ردت اليمين عليه واذ اخلف حكم له بالمهر **فصل** اذا تزوجت
الرجعتة في عتبتها وحلفت من المزوج وقضت وشرعت في اتمام العدة من الماول وراجعها
صحت الرجعة لانه راجعها في عتبتها وان راجعها قبل الوضع ففيه وجهان احدهما لا يصح
لانها في عده من غير فلم يملك رجعتها والماني يصح لما في عدها من عتبتها لان حكم الرجعية
باق وانما حرمت لغرض فصار كما لو اخرجت **فصل** اذا طلق المراه امراته ثلثا حرمت عليه
او طلق العبد امراته بطلقت من عتبه ولا يحل له نكاحها حتى ينكح زوجا غير وبطائها
والدليل عليه قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وروى غاشيه
رضي الله عنها ان رفاعه القرظي طلق امراته وبنت طلاقها فزوجها عبد الرحمن بن الزبير
فجات النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا نبي الله اني كنت عند رفاعه فطلقني بثلث بطلقات
فزوجني عبد الرحمن بن الزبير والله والله ما معه ما رسول الله الممثل هذه الحديثه فتبسم النبي
صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الرحمن ان ترجع الى رفاعه لا حتى تدرك عتيلته ويدرك

عتيلته

عتيلته لا يحل له الماول في الفرج فان وطئها فمادون الفرج او وطئها في الموضع المذكور لم يحل
لان النبي صلى الله عليه وسلم علق على دوق العتيلة وذلك المصلح الماول في الفرج وادعى
الموطي ان يعيب الحشفه في الفرج لان احكام الموطي تتعلق به ولا تتعلق بمادونه وان ارجح
الحشفه من غير انتشار لم يحل له النبي صلى الله عليه وسلم علق الحكم بدوق العتيلة وذلك
المحصل من غير انتشار فان كان بعض الذكر مقطوعا فعلى ما ذكرناه في الرد بالعيب في النكاح ان كان
مستورا لم يحل بوطيه لانه في الموطي كالفيل اقوى منه ولم يفقد الماول وهو غير معتبر
في الملال وان كان مراهقا حل له كالبالغ الموطي وان وطئت وهي ثامه او محنونه واسند
في ذكر الزوج وهو ثام او محنون او وحدها في فراشه وطئها غير فوطئها حلت لانه وطئها في
النكاح **فصل** وان راها رجل اجني فوطئها زوجته فوطئها او كانت امه فوطئها موكلا
لم يحل لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وان وطئها الزوج في نكاح فاسيد النكاح بلاولي
ولا شهودا وفي نكاح شرط فله انه اذا حلما للزوج الماول فلا نكاح بينهما فله ان يزوجها
انه لا حلما لانه وطئ نكاح غير صحيح فلم يحل كوطي الشبهة والماني انه حلما لما روى عبد الله
ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن المحلل والمحل له فمها محلا ولا لانه وطئ نكاح فاسيد فاشبه
الموطي في النكاح الصحيح **فصل** وان كانت المطلقة امه فمدها الزوج قبل ان تنكح زوجا
غيره فالمذهب انها لا يحل لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولان الفرج
المحوز ان يكون محرما عليه من وجه مباها من وجه آخر ومن احتسب من قال حل له وطئها
لان الطلاق يختص بالرجعية فانه في التزم في الرجعية **فصل** وان طلق امراته ثلثا ونفقا
ثم ادعت المراه انها تزوجت بزوج والجلها حازله ان تزوجها لانه موثقه مما تدعيه
من الماحقه فان وقع في نفسه انها كاذبه فالماول ان لا يزوجها احتياطيا **فصل** وان
تزوجت المطلقة ثلثا بزوج وادعت عليه انه اصابها وانكر الزوج لم يقبل قولها على
الزوج الماني في المصايب ويقبل قولها في الماحقه للزوج الماول لانها تدعي على الزوج الماني
حقا وهو استقرار المهر ولا تدعي على الماول شيئا وانما يخبر عن امره في موثقه فصل وان
كذبها الزوج الماول فمادعيه على الماني من المصايب ثم رجعت وصدفها حازله ان تزوجها
لانه قد لا يعلم انه اصابها ثم يعلم بعد ذلك ان ادعت على الماني انه طلقها وانكر الماني لم يحل له
نكاحها لانه المثلث الطلاق في يافيه على نكاح الماني ولا يحل للماول نكاحها وحالف اذا

اختلف في المصائب بعد الطلاق لانه ليس له جرح في بضعها وقبل قولها **فصل** اذا عادت
المطلقة المثلث الى الزوج الاول بشرط المباحه ملك علمها بثلث بطلانيات لانه قد استوفى ما كان
يملك من الطلاق المثلث فوجب ان يستأنف المثلث وان طلقها بطلقة او بطلقتين ورجعت زوج
اخر فوطبها ثم ابانها رجعت الى الاول بما بقي من عدد الطلاق لانه عادت قبل استيفاء العدد
فوجب ما بقي كما لو رجعت قبل ان تنكح رجعا غير من

كتاب الانبلاء

يصح الميلا من كل زوج بالغ عاقل قادر على الوطى لقوله تعالى للذين يولون من نسائهم
ترجع اربعة اشهر فاما الصبي والمجنون فلا يصح ايلاوهما لقوله صلى الله عليه وسلم
رفع القلم عن ثلثه عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفق
ولانه قول المختص بالزوجيه فلم يصح من الصبي والمجنون كالطلاق واما من لا يقدر على الوطى
فان كان بسبب رول كالمريض والمجنون صح ايلاوه وان كان بسبب له رول كالمجنون والممثل
ففيه قولان احدهما يصح ايلاوه لان من صح ايلاوه اذا كان قادرا على الوطى صح ايلاوه اذا لم
يقدر كالمريض والمجنون والماني قاله في المم انه لا يصح ايلاوه منه من غير ترك المانقد
عليه مجال فلم يصح كما لو طلقه لا يصعد السماء لان القصد بالميلا ان يمنع نفسه من الجماع
بالممن وذلك لا يصح من لا يقدر عليه لانه ممنوع منه من غير ممن وكما لم يصح للمجنون
لانها تقدر ان عليه اذا زال المرض والحبس فصحت منه المنع باليمن والمجنون والممثل لا
تقدر ان حال **فصل** ويصح الميلا بالله تعالى وهل يصح بالطلاق والعناق الصوم
والصلوة وصديقه الما لانه قولان قال في القديم لا يصح لانه ممنوع من غير الله تعالى
فلم يصح به الميلا كما ممنوع بالنبي والكعبة وقال في الحديث لا يصح وهو الصحيح لانه ممنوع من يلمه
بالخلف فيها حق فصحه الميلا كما ممنوع بالله تعالى فاذا فكت هذا فقال ان وطبتك تعبدى
جره فهو مول فان قال ان وطبتك فله على ان اعتق رقبته فهو مول وان قال ان وطبتك فانت
طالب او امرأتى اخرى طالق فهو مول وان قال ان وطبتك فعلى ان يطلقك او يطلق امرأتى
اخرى لم يكن موليا لانه يلمه بالوطى سي وان قال ان وطبتك فانت راسه لم يكن موليا لانه
لا يلمه بالوطى حق لانه لا يصير بوطيها فاذا قلنا ان القذف لا يتعلق بالشروط لانه يجوز ان
يصير

قصير زانيد بوطى الزوج كما لا يصير رايته وطلوع الشمس واذا انصرف اذ لم يلمه بالوطى حق
لانه لا يصير بوطيها فاذا قلنا ان القذف لا يتعلق بالشروط فلم يكن موليا وان قال ان
وطبتك فله على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لان المولى هو الذى يلمه بالوطى بعد اربعة
اشهر حق او لحقه ضرر وهذا التقدير على وطبها بعد اربعة اشهر من غير حق يلمه لان صوم
شهر مضى يلمه كما لو قال ان وطبتك فعلى صوم امس ولو قال ان وطبتك فستالم جرح
عن طهارى وهو مظاهر فهو مول وقال المرنى لا يصير موليا من ما وجب عليه لا تتعبد بالنذر
كما لو قال ان وطبتك فعلى ان اصوم اليوم الذى على من فضا رمضان في يوم الامس وهذا
خطا لانه يلمه بالوطى حق وهو اعتاق هذا العبد واما الصوم فقد على الوطى من غير
رضى الله عنه فيه وجهان اخرانه تتعبد بالنذر كالعتق والذى عليه اكثر اصححناه وهو المنص
في المم انه لا تتعبد الفرق بينهما ان الصوم الواجب لا يتفاضل فيه الايام والرفا يتفاضل
اثمها وان قال ان وطبتك فعبدى جرحه عن طهارى ان تظاهرت لم يكن موليا حتى يحال لانه
ملكه ان يطاها ولا يلمه شي لانه ينفق العتق بعد الوطى على شرط اخر فهو كما لو قال ان
وطبتك ودخلت الدار فعبدى جرحه وان تظاهرت قبل الوطى صار موليا لانه لا يمكنه ان يطاها
في هذه الميلا الحق يلمه فصار كما لو قال ان وطبتك فعبدى جرحه **فصل** ولا يصح الميلا
المعلى ترك الوطى في الفرج فان قال والله وطبتك الذي لم يكن موليا لان الميلا هو المنع
التي منع بانفسه من الجماع والوطى الذي يمنع منه من غير ممن ولان الميلا هو المنع
التي تقصد بها المضار بترك الوطى والوطى الذي يلحق الضرر بتركه هو الوطى في الفرج وان
قال والله وطبتك فمادون الفرج لم يكن موليا لانه لا ضرر في ترك الوطى فمادون الفرج
فصل وان قال والله اني نكحت الفرج او اغيب ذكرى في فرك او افضلك بذكرى
وهي بكر فهو مول في الظاهر والباطن لانه صرح في الوطى في الفرج وان قال والله اجامعتك
او لا وطبتك فهو مول في الحكم لان الطلاق في العرف يقتضي الوطى في الفرج وان قال اردت
بالوطى وطى القديم وطلب الجماع بالجماع من فيه لانه محتمل ما يدعيه وان قال والله افضلك
ولم يقل بذكرى ففيه وجهان احدهما انه صرح كالقسم الاول الماني انه صرح في الحكم كالقسم
الماني لانه محتمل الافتراض بغير ذكر وان قال والله دخلت عليك او اجتمع راسي وراسك
او اجمعتي وابل اكل بيت فهو كايه ان يوي به الوطى في الفرج فهو مول وان لم يكن منه فليس

ممول له نه بختل الجاع وغيره فلم يحمل على الجاع من غزبه كالكنيات في الطلاق وان قال الله
 لا بأس برك او لم تستك او ما افضى اليك فنيه فقول ان في القدم هو ممول له نه ورد القرآن
 بهذه اللفاظ والمراد به الوطى فان نوى به غير الوطى من له نه محتمل ما يدعيه وقال في الحديث
 يكون موليا للمالكين له نه مشترك من الوطى وغيره فلم يحمل على الوطى من غزبه لقوله لا اجتماع
 راسي وراسك واختلف اصحابنا في قوله لا استك ولا عشتك ولا ناضعتك
 فمنهم من قال هو لقوله لا بأس برك ولا مستك فكون على قولين ومنهم من قال هو لقوله لا
 اجتماع راسي وراسك ان نوى به الوطى في الفرج فهو ممول وان لم يكن له نية فليس ممول وان قال
 والله لا غيبيت الحشفه في الفرج فهو ممول لان كعب ما دون الحشفه ليس بجماع ولا يتعلق
 احكام الجماع كما لو قال والله لا وطيتك وان قال والله لا جامعتك الجماع شعور فان اباد
 به لا جامعتك الحافى ابد وفما دون الفرج فهو ممول له نه منع نفسه من الجماع في الفرج في مبد
 الميلا وان راد جامعتك الجماعا ضعيفا لم يكن موليا لان الجماع الضعيف كالقوى في
 الحكم فكذلك في الميلا **فصل** ولا يصح الميلا في مبد زندي على اربعة اشهر حر اكان الفرج
 او عبدا اكرم كلفت الوجه او امه وان اعل ما دون اربعة اشهر لم يكن موليا لقوله تعالى
 للذين يولون من نسايم ترض اربعة اشهر فدل على انه لا يصير ما دونه موليا ولان الضرر
 يتحقق بترك الوطى فيما ادون اربعة اشهر والدليل عليه ما روى ان عمر رضي الله عنه كان
 يطوف لله بالمدنه فسمع امراه تقول

اطبال هذا الليل واروجانيه وليس لي جنبى جليل المعينه
 فوالله لو الله لا شى غيري لرعدع من هذا السير برجوانيه
 مخافه ربي والحياء كفى واكرم بعلي ان تنال مزاكبه
 فسأل عمر رضي الله عنه عن النسايم ترض المراه عن الفرج فقلن شهرين وفي الثالث نقل الضر
 وفي الرابع بنفد الضر فكتب الى امراة الاجناد ان لا تحبشوا رجلا عن امراه اكثر من اربعة
 اشهر فان اعل اربعة اشهر لم يكن موليا لان المطالبه بالفيه والطلاق بعد اربعة اشهر
 فاذا اعل اربعة اشهر لم يبق بعدها ايلا ولا تصح المطالبه من غير ايلا **فصل** وان قال
 والله لا وطيتك فهو ممول له نه يقتضى الميلا وان قال والله لا وطيتك مبد او والله لا يطول
 عميدك بجماع فان ارا مبد ترض على اربعة اشهر فهو ممول وان لم يكن له نية لم يكن موليا له نه
 يقع

يقع على القليل لا الكثير فلا يجعل موليا من غزبه وان قال والله لا وطيتك خمسة اشهر فاذا
 مضت فوالله لا وطيتك ستة فاما ان كان في زمانين لم يدخل احدهما في الاخر فيكون موليا في كل
 واحد منهما لا يتعلق احدهما بالآخر في حكم من احكام الميلا فاذا انقضت حكم احدهما انقضى حكم الاخر له نه
 اورد كل واحد منهما في زمان فانفرد كل واحد منهما عن الآخر في الحكم وان قال والله لا وطيتك خمسة
 اشهر قال والله لا وطيتك ستة دخلت المبد الميلا في المايه كما اذا قال له على ما به ثم قال
 اعل الف دخلت المايه في الف فكون ايلا او احدا الى ستة يمينين فضر لها مبد واحد
 ويوقف لها وقتا واحدا فان وطى بعد الخمسة اشهر حلت في من واحد فحب عليه كفارة
 وان وطى في الخمسة اشهر حلت في مئتين فحب في احد القولين كفارة وفي المائتين كفارتان
 وان قال والله لا وطيتك اربعة اشهر فنيه وجهان احدهما وهو الصحيح انه ليس ممول لان كل
 واحد من الراس اقل من مبد الميلا والمائتين انه ممول له نه منع نفسه من وطئها ثمانية اشهر
 فصار كما لو جمعها في من واحد **فصل** وان قال ان وطيتك فوالله لا وطيتك فنيه وكان
 قال في القدم يكون موليا في الحال لان المولى هو الذي يمنع من الوطى خوف الضر وهذا يمنع
 من الوطى خوفا ان يطاها فيصير موليا وذلك ضرر وقال في الحديث لا يكون موليا في
 الحال له نه يمكنه ان يطاها من غير ضر بلحقه في الحال ولم يكن موليا فقل هذا اذا وطئها صار
 موليا له نه يبقى مبن منع الوطى على التابيد وان قال والله لا وطيتك ستة المزم ضرر
 موليا في قوله القديم ولا يكون موليا في الحال في قوله الجديد فان وطئها نظرت فان
 لم يبق من السنة اكثر من اربعة اشهر لم يكن موليا وان بقي اكثر من اربعة اشهر صار موليا
فصل وان علق الميلا على شرط مستحيل وحده بان يقول والله لا وطيتك حتى يصعدى
 الى السماء او تصاخي الثريا فهو ممول لان معناه لا وطيتك ابدا وان علق على ما سبق انه
 لا يوجد له بعد اربعة اشهر مثل ان يقول والله لا وطيتك الى يوم الفقه او الى ان اخرج
 من بعد ادا الى الصين واعود فهو ممول لان الفقه لا يقوم الا في مبد ترض على اربعة اشهر
 لان لها اشراطا سقما وتنفق انه لا يقدر ان يخرج من بعد ادا الى الصين ويعود الا في مبد
 ترض على اربعة اشهر وان علق على شرط الغالب على الظن انه لا يوجد له زيادة على اربعة
 اشهر مثل ان يقول والله لا وطيتك حتى يخرج الرجال او حتى يخرج من خراسان ومن عاده
 زيد ان لم يجمع الحاج وقد بقي الى وقت عادته زباده على اربعة اشهر فهو ممول لان الظاهر انه

فانما يستحق الله له لا وطيتك اربعة اشهر

لا يوجد شيء من ذلك في مبدئ ربه على أربعة أشهر وان علقه على امر يتيقن وجوده قبل أربعة
اشهر مثل ان يقول والله لو طينتك حتى يذبل هذا البفل او تحت هذا النوت فليس مولد له
يتيقن ان ذلك يوجد قبل أربعة اشهر وان علقه على امر الغالب على الظن انه يوجد قبل
اربعة اشهر مثل ان يقول والله لو طينتك حتى يرد من القرية وعادته ان يحكي كل جمعة
لصلاة الجمعة او لجل الخطب لم يكن مولدا لان الظاهر انه يوجد قبل مبدئ الميلاد وان جاز ان
يتأخر لعارض فان قال والله لو طينتك حتى اموت او تموت في مولد له ان الظاهر يقاومها وان
قال والله لو طينتك حتى يموت فلان فهو مولد ومن احسن ما قال ليس مولد والصحيح هو الاول
لان الظاهر يقاوم ولانه لو قال ان طينتك فعدي جركا مولدا على قوله الحد يد وان جاز ان
يموت العبد قبل أربعة اشهر **فصل** وان قال والله لو طينتك في هذا البيت لم يكن مولدا
لانه ممكنه ان يطاها من غير حث ولانه لا ضرر عليها في ترك الوطى بيت بعينه وان قال
والله لو طينتك الموضع لم يكن مولدا لما ذكرناه من التعليلين وان قال والله لو طينتك ان
شيت فقالت في الحال سبت كان مولدا وان اخرجت الجواب لم يكن مولدا على ما ذكرناه في
الطلاق **فصل** وان قال لاربعة شهور والله لو طينتك لم يصير مولدا حتى يطاها من
لانه ممكنه ان يطاها من غير حث فلم يكن مولدا فان وطى بلباس من صار مولدا من الاربعة لانه
لا ممكنه وطىها المحدث ويكون ابتداء المدة من الوقت الذي بعث عليه فيها الميلاد فان طلق
بلباس من كان الميلا موقوفا في الاربعة لم تعين فيها لانه بقدر على وطىها من غير حث
ولا سقط منها لانه قد يطا المطلقات سكا او سفاح فيتعين الميلاد الاربعة
لانه حث بوطىها والوطى المحظور كالمباح في الحث ولهذا قال في الامم ولو قال والله لو طينتك
وفلان المحدث لم يكن مولدا من امراته حتى يطا المحدثه فان مات من المربع واحد سقط
الميلاد في المافات لانه قد فات الحث في المافات لان الوطى في الميتة قد فات ولان الميلاد على
الوطى والطلاق الوطى لم يدخل فيه وطى الميتة وبداخل فيه الوطى المحرم وان قال لاربعة شهور والله
لو طينتك واحد منكم وهو يرد كل من صار مولدا في الحال لانه حث بوطى كل واحد منهن
ويكون ابتداء المدة من حين الممن فابتدأ المدة وقف لها فان طلقها وجأت الثانية وقف
لها فان طلقها وجأت الثالثة وقف لها فان طلقها وجأت الاربعة وقف لها فان طلقها
فوطىها حث وسقط الميلاد فمن بقي لانه لا حث بوطىها بعد حثه بوطى الاول وان طلق

الاول

طلب الامر الى العائنه

الاولى وطى المائنه سقط الميلاد في المائنه والاربعة وان وطى المائنه سقط الميلاد في الاربعة
وحدها وان قال والله لو طينتك واحد منكم وادوا احد بعينه العين الميلا فلان دون من شواها
ورجع في المعين الميلا لانه لا يعرف الامن حثه فان عثر في واحد وصديقه الباقيات تعين
فيها وان كذبها الباقيات حلف لمن ان كل حلف في وقت فمن حكم الميلا بسكوله وانما تعين وان
قال والله لو طينتك واحد منكم وهو يرد واحد بعينه فله ان يعين من شائمه من ووطى
بالتعين اذا طلب ذلك فان عثر في واحد لم يكن الباقيات مطالبه وفي ابتداء المدة وجهان
احدهما من وقت الممن والاخر من وقت التعين كما قلنا في العدة في المطلق اذا وقع في احد من
لبعينه لم يعينه في واحد منهن وان قال والله لو طينتك كل واحد منكم فهو مولد من كل واحد
منهن وابتداء المدة من حين الممن فان وطى واحد منهن حث ولم يسقط الميلاد في الباقيات
لانه حث بوطى كل واحد منهن **فصل** وان كانت له امراتان فعلى احدهما والله لو طينتك
ثم قال للاخرى اشركتكم معها لم يكن مولدا من المائنه لان الممن بالله تعالى لا يسقط الميلاد
صريح من اسم وصفه والتشريك بينهما كناية فلم يصح به الممن بالله تعالى وان قال لاجلها
ان وطينتك فانت طالق ثم قال للاخرى اشركتكم معها ونوى صا مولدا لان الطلاق يصح
بالكناية **فصل** واذا طلق الميلا لم يطالب بشي قبل اربعة اشهر لقوله تعالى للذين
نولون من نسايم برضا الاربعة اشهر وابتداء المدة من حين الممن لانه سبت بالنقض والجماع
فلم ينفذ الى الحاكم كمد العدة فان الامنها هناك عذر يمنع الوطى نظرت فان كان لمعنى
في الروحه فان كانت صغيرة او مريضة او ناشرم او محنونه او حرمه او ضامه عن فرض او معتقه
عن فرض لم تحسب المدة فان طرأ شي من هذه الاعذار في اثناء المدة انقطع المدة لان المدة
انما ضربت لامتناع الزوج من الوطى وليس في هذه الاحوال من حثه امتناع وان الت هذه
الاعذار استوفت المدة لان من شأن هذه المدة ان يكون متوا اليه فاذا انقطع استوفت
كصوم الشهر من المتابعين وان كانت جايضا حثت المدة وان طرأ الحيض في اثناءها
لم يسقط لان الحيض عذر معتاد لا ينفك منه فلو قلنا انه يمنع الاحتساب الفصل الضرر
وسقط حكم الميلا ولهذا لا يقطع المتابع في صوم الشهر من المتابعين وان كانت نفسا
ففيه وجهان احدهما انه تحسب المدة لانه كالحيض في الاحكام فكذلك الميلاد الثاني لا
لحسب فاذا طرأ قطع لانه عذر نادى فهو كسائر الاعذار وان كان العذر متعني في الزوج

بأن كان مريضاً أو مجنوناً أو غائباً أو مجبوراً أو حراً أو صائماً عن فرض أو معتكفاً عن فرض
جسبت المدة فان طرأ شي من هذه الأعذار في أثناء المدة لم ينقطع كان الاستناع من جهته والرجوع
بأقربه فحسبت المدة عليه وان طرأ في حال الإده أو في عدة الرجعية لم تحسب المدة وان طرأت
الردة أو الطلاق الرجعي في أثناء المدة انقطع كان النكاح قد شتعت بالطلاق والردة فلم
يكن للاستناع حكم وان أسلم بعد الردة أو رجع بعد الطلاق وبقيت مدة التريض استوفيت
المدة لما ذكرناه **فصل** في إطلاقها في مدة التريض انقضت المدة فلم يسقط الميلا فان
راجعها وودعت مبدء التريض استوفيت المدة وان وطئها جئت في الميلا وسقط الميلا لانه
أزال الضرر وان وطئها وهي نائمة أو مجنونة جئت في مئته وسقط الميلا فان استدخلت ذكراً
وهو نائم لم يجت في مئته لارتفاع القلم عنه وهل يسقط به حقها فيه وجهان أحدهما
يسقط الميلا وصلت إلى حقها والماني لا يسقط لان حقها في فعله في فعلها فان وطئها وهو
مجنون لم يجت لارتفاع القلم عنه وهل يسقط به حقها فيه وجهان أحدهما يسقط وهو
الظاهر من المذهب لانه وصلت منه إلى حقها ولم يقصد فسقط حقها كما لو وطئها وهو نائم
انها امرأه أخرى والماني وهو قول المني انه لا يسقط حقها لانه لم يجت فلم يسقط به
الميلا **فصل** وان وطئها وهناك مانع من احوام أو صوم أو حيض يسقط به حقها من
الميلا لانه وصلت منه إلى حقها وان كان محرم **فصل** وان لم يطلقها ولم يطأها حتى انقضت
المدة نظرت فان لم يكن عذر يمنع الوطئ ببت لها المطالبة بالقيئه أو الطلاق لقوله تعالى
للذين يولون من نسائهم تريضاً ربعه اشهر فان فاوا فان الله غفور رحيم وان عمو الطلاق
فان الله سميع عليم فان كانت الرجعة له لم يجز للمولى المطالبة بالقيئه وان كانت مخونه
لم يكن لوليها المطالبة لان المطالبة بالطلاق والقيئه طريقها الشهوة فلا يقوم الولي فيه
مقامها والمستحب ان يقول له ولي المجنونة اتق الله في حقها فاما ان يقع اليها او يطلقها
وان نمت لها المطالبة فعقت عنها جازها ان يرجع ويطلب لانه انما يبت لها المطالبة
لرفع الضرر بترك الوطئ وذلك يتجدد مع الأحوال فجاز لها الرجوع كما لو اعسر بالفقته فعقت
عن المطالبة بالفسخ وان طول بالقيئه فقال الميلا في ففته فوكان أحدهما مهمل بلثة ايام
لانه قريب والدليل عليه قوله تعالى ولا تمسوها بسوء فباخذكم عذاب قريب فقروها
فقال متعوا في داركم بلثة ايام ذلك وعد غير مكذوب ولهذا قيل للخسار به في البيع والماني
مهمل

مهمل قد زما لاحتاج اليه للنكاح للوطئ فان كان فاعسا امهلا الى ان ينال وان كان جاعا امهلا الى
ان ياكل وان كان شبعانا امهلا الى ان يحف وان كان صائما امهلا الى ان يفطر لانه حق جيل
عليه وهو قادر على ادايه فلم يمهل اكثر من قدر الحاجة كالدين الحال **فصل** وان وطئها في
الفرج فقد اوفىها حقها وسقط الميلا وادناه ان يغيب الحشفة في الفرج فان احكام الوطئ
تتعلق به وان وطئها في الموضع المذكور او وطئها فمادون الفرج لم يعتد به لان الضرر لا يدرول
الي الوطئ في الفرج وان وطئها في الفرج فان كانت المني بالله تعالى فهل يلزمه الكفارة فيه
قولان قال في القدم لانه لم يفرقه لقوله تعالى فان فاوا فان الله غفور رحيم فعلق المعصية
باليه فدل على انه قد استغنى عن الكفارة وقال في الجديد يلزمه الكفارة وهو الصحيح
لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على ميم فمأى عنهما خرا من فليات الذي هو حجر
وليل عن مئته ولا نه حلف بالله تعالى وحت فلزمته الكفارة كما لو حلف على ترك صلاة
فصلاها واختلف اصحابنا في موضع القول من منهم من قال القول من جامع وفي المطالبة
فاما اذا وطئ مبدء التريض فانه يجب عليه الكفارة اقولا واحدا لان بعد المطالبة الفية
واجبه فلا يجب بها كفارة كالحلق عند التحلل ومنهم من قال القول في الحالين ويخالف
كفارة الحلق فانها يجب بالمحذور والحلق المحذور وهو الحلق في حال الاحرام واما الحلق
عند التحلل فهو نسيك وليس كذلك كفارة المني فانها يجب بالحلت والحلت بالواجب
كالحلت بالمحذور في الحلق الكفارة وان كان الميلا على علق وقع بنفس الوطئ لانه علق
معلق على شرط فوقع بوجوده وان كان على يد رعين او بد رصوم او صلاة او الصدق مال
فهو بالخيار من ان يفي بما يدرسون ان يكفر كفارة ميم لانه نذر على وجه الحاج والغصب
فختر فيه من الكفارة وبين الوفا ما نذر وان كان الميلا على الطلاق البتة طلقت بل لانه
طلاق معلق على شرط فوقع بوجوده وهل يمنع من الوطئ ام لا فيه وجهان أحدهما هو قول
ابي علي بن حجر ان انه يمنع من وطئها لانه تطلق قبل ان يزرع فمنع منه كما منع في شهر رمضان
ان جامع وهو محشون ان يطلق الفجر قبل ان يزرع والماني وهو المذهب انه لا يمنع من الميلاج
بصادف النكاح والذي يصادف غير النكاح هو الزرع وذلك ترك للوطئ وما يتعلق بالتحرر
بفعله لا يتعلق بتركه ولهذا لو قال رجل ادخل داري ولا تقربها حاز ان يدخل ثم يخرج وان
كان الخروج في حال الخطر واما المسألة في الصوم فقد ذكر بعض اصحابنا انه على وجهين أحدهما

انه لا يمنع ولا فرق بينهما ومن سألنا فعلى هذا لا يرد على غيب الحشفه ثم يبرح فان زاد
على ذلك واستبدام لم يجب عليه الجدة نه وطى اجتمع فيه التحليل والتخريم فلم يجب به الجدة
وهل يجب به المهر فيه وجهان احدهما يجب كالحب الكفار على الصائم اذا اوجح قبل الفجر
واستبدام بعد طلوعه والماني لا يجب لان استبدام الوطى يتعلق به المهر الواجب بالنكاح لان
المهر مقابلته كل وطى يوجد في النكاح وقد تكون مفوضه بحب عليه المهر يغيب الحشفه فلو
اوجبت بالاستبدام مهرانى الى احباب مهرانى بايلاج واجد وليس كذلك الكفار لانه فانها لا
تتعلق باستبدام الجماع ولا يورى اجابها بالاستبدام الى احباب كفارتين بايلاج واحد وان
نعم اوجح نظرت فان كانا جاهلتن بالتخريم فان اعتقد امان الطلاق يقع الاستبدام الى الوطى لم
يجب عليهما الجدة للشبهة فعلى هذا الجدة المهر وان كانا عالمين بالتخريم ففي الجدة وجهان احدهما
يجب لانه ايلاج مستأنف مخرم من غير شبهة فوجب به الجدة كما لا ييلاج في الحنفية فعلى هذا
لحب المهر لانهما زانية والماني لا يجب الجدة لان الجدة لا تجوز وطى واحد اذا الم حب في اوله
لم يجب في اتمامه فعلى هذا الحب لها المهر وان علم الزوج بالتخريم وجهلت الزوجه او علمت ولم
تقدر على دفعه لم يجب عليها الجدة ويجب لها المهر وفي حوب الجدة على الزوج وجهان وان
كان الزوج جاهلا بالتخريم وفي عالمه ففي حوب الجدة عليها وجهان احدهما يجب فعلى هذا
يجب لها المهر والماني لا يجب فعلى هذا الحب لها المهر **فصل** وان طلق فقد سقط حكم الميلا
وقعت الممن وان امتنع ولم يفي ولم يطلق فففيه قولان قال في القديم لا يطلق عليه الحاكم
لقوله صلى الله عليه وسلم الطلاق لمن اخذ بالساق ولان ما خيره فيه الزوج بين امرين
لم يبق الحاكم فيه مقامه في الاختيار كما لو اسلم وحبته اختان فعلى هذا الحبس حتى يطلق او
يغى كما الحبس اذا امتنع من اختيار احد المحتل وقال في الجديد لا يطلق الحاكم عليه لان ما
دخلته النكاحه وبعض مستحقه وامتنع من عليه فام الحاكم فيه مقامه كقضا الدين فعلى
هذا يطلق عليه الحاكم طلقه وتكون رجعية وقال ابو ثور يقع طلقه بآينه لانهما فرقه
لدفع الضرر فقد الوطى وكانت بآينه كفره العتس وهذا خطأ لانه طلاق صاير
مدخولها من غير عوض ولا استنفا عدي فكان رجعيًا كالطلاق من غير ايلاج وخالف فرقه
العتس فان تلك الفرقة فتخ وهذا طلاق فاذا وقع الطلاق ولم يرجع حتى باتت زوجهما
والمدى باقية فهل يعود الميلا على ما ذكرناه في عود الممن في النكاح الماني فان قلنا يعود فان
كانت

كانت المدى باقية استوفت مدى الميلا ثم طوب بعد انقضائها بالغيه او الطلاق وان راجعها
والمدى باقية استوفت المدى وطوب بالغيه او الطلاق وعلى هذا الى ان يستوفى المثلث
فان عادت المدى بعد المثلث والمدى باقية فهل يعود حكم الميلا على قولين **فصل** وان انقضت
المدى وهناك عذر يمنع الوطى نظرت فان كان لعني فيها كالمريض او الجنون الذي يخاف منه
او الماعا الذي لا يميز معه او الحبس موضع لا يصل اليه او المحرم او الصوم الواجب او
الحض او النفاس لم يطالب لان المطالبة مع الاستحقاق وهي لا تستحق الوطى في هذه الاحوال
فلم تجر المطالبة به وان كان العذر من جهته نظرت فان كان معلوما على عقله لم يطالب لانه
يضل الخطاب ولا يصح منه جواب وان كان مرضا يمنع الوطى او حبسا العتس حتى يمنع الوصول
اليه طوب ان بقي فيه معذرة بلشانه وهو ان يقول لست اقدر على الوطى ولو قدرت
لفعلت واذا قدرت فعلت وقال ابو ثور لا يلزمه الفيه باللسان لان الضرر ترك
الوطى يزول بالفيه باللسان وهذا خطأ لان العتس بالفيه ترك ما قصد منه من
الاضرار وقد ترك القصد الى الاضرار مما انى تعذر الاعتذار ولان القول مع العذر يقوم مقام
الفعل عند القدر ولهذا يقول ان اشهاد الشفيع على طلب الشفيعه في حال الغيبه
يقوم مقام الطلب في حال الحضور في اثبات الشفيعه واذا قال باللسان ثم قدر طوب
بالوطى لانه فاجر بعد اذا اراد العذر طوب به **فصل** واذا انقضت المدى وهو غائب
فان كان الطريق امنًا فلما ان توكل من يطالبه بالمسير اليها او يحملها اليه او بالطلاق
وان كان الطريق عنرا من خافه معذرة الى ان تقدر فان لم يفعل احد بالطلاق
فصل وان انقضت المدى وهو مخرم قيل له ان وطيت فستد احرامل وان لم تقط احرزت
بالطلاق فان طلقها سقط حكم الميلا وان وطى ما فقد او فاجعها فستدستكه وان لم
يطا ولم يطلق فففيه وجهان احدهما يقنع منه بغيه معذرة الى ان يتحلل لانه غير قادر
على الوطى فاشبه المريض المجبوس والماني لا يقنع منه وهو ظاهر النص لانه امتنع من
الوطى مستبب من جهته **فصل** وان انقضت المدى وهو مظاهر فلان وطيت قيل
التفكير امت للظهار وان لم تطا احرزت بالطلاق ان قال الميلا حتى يشترى رقبته
الفرها ام يل بشه ايام فان قال الميلا حتى اكر بالصيام لم يهل لان مدته تطول فان زاد
ان يطاها قيل ان يكره وقالت المراه لا امك من الوطى حتى يحرمه عليك وقد ذكر الشيخ ابو

حامد المستغفرين رحمه الله انه ليس لها ان يمنع فلذا امتنع سقط حقها من المطالبة كما نقول
فمن له دين على رجل واحضر ما لم يمنع صاحب الحق من اخذه وقال لا اخذه لانه مفضوب
انه يلزمه ان ياحذه او يبره من الدين ويحدي ان لها ان يمنع كانه وطى محرم فجاز لها ان تمتنع
منه كوطى الرجعية وحالف صاحب الدين فانه يدعي انه معصوب والذي عليه الدين
يدعي انه ماله والظاهر معه وان اليد تدل على الملك وليس كذلك وطى المظالم منها فانها
متفقان على حرمة فظير من المال ان يتفق على انه معصوب فلا يجبر صاحب الدين على اخذه
فصل وان انقضت المدة فادعا انه عاجز ولم يكن قد عرف حاله انه عيب او قادر فنه
وجها ان احدهما وهو ظاهر النص انه يقبل قوله لان التعيين من العيوب التي لا تعرف عليها
غيره فقبل قوله مع الممين فاذا حلف طول بغيه معدور او يطلق الوجه الثاني انه
لا يقبل قوله كونه منهم فعلى هذا الوجه بالطلاق **فصل** وان الماحب وقلنا انه
يصح ايلاده او الموهو صحيح الذكر وانقضت المدة وهو محبوب فافيه معدور وهو ان
نقول لو قدرت لفعلت فان لم ينفى اخذ بالطلاق **فصل** وان احلف الروحاني في
انقضاء المدة فادعت المراه انقضائها وانكر الزوج والقول قول الزوج لان المصل انهما لم
ينقض لان هذا اختلاف في وقت الميلاف كان القول فنه قوله وان احلف في المضايقة
وادعى الزوج انه اقصاها وانكرت المراه فعلى ما ذكرناه في العين والله التوفيق

تم المثلث الثاني من المهدى محمد الله وحسن يوفيه

تتبع في المثلث الثالث كتاب الظهار

ان شاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الظهار

الظهار محرم لقوله تعالى الذين يظهرون منكم من نسائهم ما هم امهاتكم ان امهاتكم هم
اللاي ولدانهم وانهم ليقولون منكم من القول وادورا ونخل من كل زوج مكلف
لقوله تعالى الذين يظهرون من نسائهم م يعودون لما قالوا فتحرروا به ولانه
قول مختص بالنكاح فصح من كل زوج مكلف كالطلاق ولا يصح من الشبهة امته
لقوله

لقوله تعالى الذين يظهرون منكم من نسائهم فحق الزوج ولان الظهار كان طلاقا في النساء
فما اهل به فقبل حله ونفي حله **فصل** وان قال انت على كظهر امي وهو طهار وان قال
انت على كظهر جدتي فهو طهار لان الحجة من الامهات ولا انها كالم في التحريم وان قال انت
على كظهر امي لم يكن طهارا لانه ليس بحل للاشتمتاع فلم يصير بالشبهة به مظاهرا
كالهيمه وان قال انت على كظهر اختي او عمتي ففيه قولان قال في القديم ليس بظهار
لان الله تعالى نص على الامهات وهن المصل في التحريم وعنه من فرغ من دونهن فلا يلحقن
بهن في الظهار وقال في الجديد هو طهار وهو الصحيح لانها محرمه بالقرايه على التاميد
فاشبهت الام وان شبهها محرمه من عذر ذوات المحارم نظرت فان كانت امراه حلت له
بحرمت عليه كالملا عنه والام من الرضاع وحليله الحب بعد ولادته ومحرمه لحل له
في الثاني كاخت زوجته وخالتهما وعنه لم يكن طهارا لانه من دون الام في التحريم وان لم يحل
له فظا ولا حل له في الثاني كحليله الحب قبل ولادته فعلى القولين ذوات المحارم **فصل**

وان قال انت عدي او انت مني او انت معي كظهر امي فهو طهارا لانه تفيد ما تفيد قوله
انت على كظهر امي **فصل** وان شبهها بعض من اعضا الام غير الظهار وان قال انت على كفرج
امى او كبدى او كراستها فالمنصوص انه طهار ومن اصحبنا من جعلها على قولين قياسا
على من شبه زوجته بذات رحم محرم غير الام والصحيح انه طهار لقوله لا حد لغير الظهار
كالظهار في التحريم وغير الام دون الام وان قال انت على كبدى امى فهو طهارا لانه يدخل
الظهار فيه وان قال انت على كروح امى ففيه طهه وجه اخرها انه طهارا لانه يفترقه
عن الحمله والثاني انه كناية لانه لا يحمل انه اراد كزوج في الكراهه فلم يكن طهارا من غير
نيه والمات وهو قول الحسن بن ابي هريره انه ليس بصرح ولا كناية لان الزوج ليس من الاعيان
التي يقع بها التشبيه وان شبهه عضو من روجه بظهر امه ما قال راسك على او يدك
على كظهر امى فهو طهارا لانه قول بوجوب تحريم الوجه فحار تغليقه على يدها ورأسها

كالطلاق وعلى قول ذلك لقابل يجب ان يكون في هذا قول اخر انه ليس بظهار **فصل**
وان قال انت على كأمى او مثل امى لم يكن طهارا الا بالنية لانه محتمل انها كالم في التحريم
او في الكراهه فلم يجعل طهارا من غير نية كالكتابات في الطلاق **فصل** وان قال انت طاهر
دونى بها الظهار لم يكن طهارا وان قال انت على كظهر امى ودوى به الطلاق لم يكن طلاقا

لان كل واحد منهما صريح في موجهه في الوجه فلا ينصرف عن موجهه بالبينه وان قال انت طالق كظهر امي ولم يتوشى بوضع الطلاق بقوله انت طالق ويلغو قوله كظهر امي لانه ليس معه ما يصير به ظهرا او هو قوله انت على اومني او معي او عندي فيصير كما لو ابتدأ كظهر امي وان قال اردت انت طالق طلاقا حراما كما حرم الظهار ووقع الطلاق فكان قوله كظهر امي تأكيد وان قال اردت انت طالق وانت على كظهر امي فان كان الطلاق رجعيا صار مطلقا ومظاهرا وان كان بائنا ووقع الطلاق ولم يقع الظهار لان الظهار يلحق الرجعية ولا يلحق البائن وان قال انت على حرام كظهر امي ولم يتوشى فهو ظهار لانه انما يصريحه والكه بلفظ التحريم وان نوى به الطلاق فقد روي الربيع انه طلاق وروي في بعض نسخ المزني انه ظهار وابه قال بعض اصحابنا لان ذكر الظهار في قوله طاهر ونبه الطلاق في قوله حقيقه وفقدت القرينه الظاهر على القرينه الحقيقه والصحيح انه طلاق واما الظهار فهو غلط ووقع في بعض النسخ لان التحريم كبايه في الطلاق والكبايه مع البينه كالصريح فصار كما لو قال انت طالق كظهر امي وان قال اردت الطلاق والظهار فان كان الطلاق رجعيا صار مطلقا ومظاهرا وان كان الطلاق بائنا صحح الطلاق ولم يصح الظهار لما ذكرناه فاما تقدم وعلى مذهب ذلك القائل هو مظاهر لان القرينه الظاهر مقدمه وان قال اردت تحريم عينها وحت كفاه مبنين وعلى قول ذلك القائل هو مظاهر **فصل** ويصح الظهار موقتا وهو ان تقول انت على كظهر امي يوما او شهرا نص عليه في الهم والاختلاف للعراقين لا يصير مظاهرا لانه لو شبهها من حرم الوقت لم يصح مظاهرا وكذلك اذا شبهها بامه الى وقت والصحيح هو الاول لما روي سلمه من صحاح النصارى قال كنت امرأ اصاب من النشاما لم يصيب غبري فلما دخل شهر رمضان حقت ان اصيب من امرأ يتتابع لي حتى اصبح فظاهرت منها حتى ينسلخ رمضان فيبنيها لي تحديتي ذات ليلة اذا انكشف لي منها شيء فلم البت ان تزوت عليها فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال جررت رقبه ولان الحكم انما يتعلق بالظهار لقول المنكر والزوج ذلك موجود في الوقت **فصل** ولحور تعليقه بشرط كيدخل البدار ومشييه زيدا فانه قول بوجوب تحريم الزوجه فحاز تعليقه بالشرط كالطلاق فان قال ان تظاهرت من فلانه وانت على كظهر امي وترج فلانه ونظاهرها صام مظاهرا من الزوجه لانه وجد بشرط ظاهرها وان قال ان تظاهرت من

ما لم يحسب واصل الى السلا

من فلانه الاجنبية فانت على كظهر امي ثم تروجهما فظاهر منها فنيه وجهان احدهما ان يصير مظاهرا من الزوجه لانه شرط ان يظاهر الاجنبية والشرط لم يوجد فصار كما لو قال انت تظاهرت من فلانه وهي اجنبية فانت على كظهر امي ثم تروجهما وظاهرها والماني بصر مظاهرا منها لانه علق ظاهرها بعينها ووصفها بصفه والحكم اذا انعلق بعين على صفه كانت الصفه تعريفا للشرط كما لو قال والله دخلت دار زيد هذه افعاءها زيد ثم دخلها فانه تحت ان لم يكن ملك زيد **فصل** وان قالت المراه لزوجها انت على كظهر امي وانا عليك كظهر امك لم يلزمها شيء لانه قول بوجوب حرمان الزوجه بملك الزوج رفعه فاحقق به الرجل الطلاق **فصل** واذا صح الظهار ووجد العود وجبت الكفارة لقوله تعالى والذين يظفرون بحكم من يشاءهم ثم يعودون لما قالوا فتصرون رقبته والعود هو ان تمسكها بعد الظهار زمانا يمكنه ان يطلو فيه فلا يطلق فان مات المراه عقب الظهار او طلقها عقب الظهار لم يجب الكفارة والدليل على ان العود ما ذكرناه هو ان تشبهها بالام بقتلها فيتمسكها فاذا امسكها فقد عاد فاما قال واذا ماتت او طلقها عقب الظهار لم يوجد العود فيما قال **فصل** وان ظاهرها من رجعية لم يصح عايدا قبل الرجعه لانه لا يوجد المساك في تحري الى البيوتيه وان ارجعها قبل ان يكون الرجعه عودا استفتها ام طافه قولن قال في الهم لا يكون عودا حتى تمسكها بعد الرجعه لان العود استبدامه بالمسك والرجعه ابتداء استباحه فلم يكن عودا وقال في الهم هو عود بان العود هو المسك وقد سمي الله تعالى الرجعه امساكا فقال فامساك يعرف او شرع بلحسان وله انه اذا حصل العود باستدامه المسك فلان حصل العود باستدامه الاستباحه اذ لم يكن انت منه ثم تروجهما قبل العود والظهار على الحقوال التي مضت في الطلاق اذا قلنا انه يعود قبل ان يكون النكاح عودا فانه وجهان بناء على القولين في الرجعه وان ظاهرها الكاف من امراته فاشملت المراه عقب الظهار فان كان قبل الدخول لم يجب الكفارة لانه لم يوجد العود وان كان بعد الدخول لم يصح عايدا اما دامت في العده لم يجرى الى البيوتيه فان استلم الزوج قبل الفضا العده فضه وجهان احدهما لا يصير عايدا لان العود هو المسك على النكاح وذلك لوجوب العده للمسك والماني بصير عايدا لان قطع البيوتيه بالمسك ابلغ من المسك فكان العود به اولى **فصل** وان كانت الزوجه امه واستراها الزوج عقب الظهار فنيه وجهان احدهما ان المولى يعود لان العود

ان مستكبا على الاستنجاه وذلك قد وجدوا الثاني وهو قول الحاشي ان يستحب عودا ان العود
هو المستاك على الروحيه والمشرع في المشرى سبب لفتح النكاح فلم يجز ان يكون عودا وان
قد فرها وان من اللعان بلفظ الشبهان وبلفظ اللعن فظا لم منها م التي بلفظ اللعن عقب
الظهار لم يكن ذلك عودا انه يقع به الفرقه فلم يكن عودا كما لو طلقها وان قد فرها م ظاهرها م التي
فالفاظ اللعان نفسه وجهان احدهما انه يصير عابدا لانه استغفر بما يوجب الفرقه فصار كما
فيه فلم يطلق الثاني وهو قول الحاشي ان يكون عابدا لانه استغفر بما يوجب الفرقه فصار كما
لو طاهر منها م طلق فاطال لفظ الطلاق **فصل** وان كان الظاهر موقفا في عودها وجهان
احدهما وهو قول الحاشي ان العود فيه ان مستكبا بعد الطهاره مانا يمكنه ان يطلق فيه كما قلنا
في الظاهر المطلق الثاني وهو المنص من انه لا يحصل العود فيه الا بالوطي لان امساكه لمحوزان
يكون لوقت الظاهر ومحوزان يكون لما بعد مبدء الظاهر ولا يتحقق العود الا بالوطي لان امساكه
محوزان يكون لوقت الظاهر ومحوزان يكون لما بعد مبدء الظاهر ولا يتحقق العود الا بالوطي
فان لم يظاها حتى مضت المده سقط الظاهر ولم يجب الكفار لانه لم يوجد العود **فصل**
وان ظاهرا من اربع نكته بارب كلمات واستكبر وفيه قولان قال في القدام بلمه كفارة
واحد لما روى ابن عباس وسعيد بن المسيب ان عمر رضي الله عنه سئل عن رجل طاهر
من اربع نكته فقال تجزيه كفارة واحد وقال في الجديد بلمه اربع كفارات لانه وجد الظاهر
والعود في حق كل واحد منهم فلم يدر اربع كفارات كما لو افرد من كلمات وان طاهر من امرائه ثم
ظاها منها فسل ان يكفر عن الاول نظرت فان قصد النكاح لم يدر كفارة واحد وان قصد الاستنجاه
ففيه قولان قال في القدام بلمه كفارة واحد لانه الثاني لم يوترج التحريم وقال في الجديد
بلمه كفارتان لانه قول يوترج التحريم الوجه كثر على وجه الاستنفاف ولعلو بكل من
حكم كالطلاق وان اطلق ولم ينو شيئا فصدق البعض استحسانا حكمه حكم ما لو قصد النكاح
ومنهم من قال حكمه حكم ما لو قصد الاستنجاف كما قلنا فمن كثر لفظ الطلاق وان كانت
له امرأتان فقال لا احدهما ان تظاهرت منك فالحري على كظها اي م ظاهرها من الاولى
وامستكبا لانه كفارتان قول واحد لانه افرد كل واحد منهما بظهار **فصل** واذا وجبت
الكفارة جرم وطهرها الى ان يكفر لقوله تعالى والذين يظفرون من نسايتهم لم يعودون
لما قالوا افتر رقبه من قبل ان تماشوا من لم يجد فصيام شهر من متابعين من قبل ان تماشوا



للملك واحد كفارة فان تظاهرت منه من كل طاهر بان طاهر من كل طاهر

من

فمن لم يستطع فاطعام سنتين مستكنا فشرط في العتق والصوم ان يكونا قبل المستيس وقسنا
الطعام عليهما وروى غيره ان رجلا طاهر من امرائه م واقعها قبل ان يكفر فاني النبي صلى
الله عليه وسلم فاجرم فقال ما حملك على ما صنعت قال رأت سباحا مشافها في القفر فقال
فاعتر لها حتى تكفر عندك اختلف قوله في المباشرة فيما دون الفرج فقال في القدام لم يجرم
لانه قول يوترج التحريم الوطي لم يجرم ما دونه من المباشرة كالطلاق وقال في الجديد لم يجرم
لانه وطي لم يتعلق بخبره مال فلم يحاون التحريم كوطي الحائض وبالله التوفيق

باب كفارة الظهار

وكفارة عتق رقبه من واحد وصيام شهر من متابعين لمن لم يجد الرقبه
واطعام سنتين مستكنا من لحد الرقبه ولا يطبق الصوم والدليل عليه قوله
تعالى والذين يظفرون من نسايتهم لم يعودون لما قالوا افتر رقبه من قبل ان تماشوا
فمن لم يجد فصيام شهر من متابعين من قبل ان تماشوا من لم يستطع فاطعام سنتين
مستكنا وروى حوله بيت ما لك من عليه قالت ظاها مني رفق اوس من الصامت
فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكوا اليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم الجاني
فيه ويقول اني الله فانه ابن عمك فما ارجحت حتى نزل القرآن فسمع الله قول النبي
تجادلك في زوجها فقال العتق رقبه قلت لا تجد قال فيصوم شهر من متابعين قلت
يا رسول الله شيع كثير ما به صيام قال فليطعم سنتين مستكنا قلت ما عذر سي
يتصدق به فاني لعرف من قوتك يا رسول الله وانا اعينه يعق اخا قال قد
احسنت فاذهي فاطعمي بها عنه سنتين مستكنا وارجع الى ابن عمك وان كان له مال
يشترى به رقبه فاضلا على احتاج اليه لقوته ومستكنا وضاعه لم يدر منها يجب
عليه العتق ان كان له رقبه لا يستغني عن خدمتها فان كان كبيرا او مريضا او
ممن لم يخدم نفسه لم يلزمه منهن في الكفارة لان ما تشعق جاحته كالمعدوم في حوز
المنفك الى البذل كما يقول فمن معه من احتاج اليه للعطش وان كان ممن يخدم نفسه
ففيه وجهان احدهما يلزمه العتق لانه مشتبه عنه والثاني لا يلزمه لانه ما
من احدهما واحتاج الى الرقبه للخبره وان وجدت عليه كفارة له مال عاب فان كان

من

كان اخرج نظرت فان كان عرجا قليلا اجزاه لانه يضرب بالعمل ضررا بينا وان كان كثيرا لم يحرم لانه يضرب بالعمل ضررا بينا ويجري المضم من الضم يضرب بالعمل بل يضرب بالعمل لانه لا يستمع ما يشغله ولما احسب وقد قال في موضع مجريه وقال في موضع مجريه فمن احسبنا من قال ان كان مع الحرس ضم لم يحرم لانه يضرب بالعمل ضررا بينا وان لم تكن معه ضم اجزاء لانه يضرب بالعمل ضررا بينا وحمل القولين على هذين الحالتين ومنهم من قال ان كان العقل بالمشار اجزاء لانه سابع بالمشايخ ما سابع بالنطق وان كان لا يعقل لم يحرم لانه يضرب بالعمل ضررا بينا وحمل القولين على هذين الحالتين وان كان يحسنوا حنونا مطبقا منع العمل لم يحرم لانه لا يضرب بالعمل وان كان يحسن ويقتض نظر فان كان زمان الجنون اكثر لم يحرم لانه يضرب ضررا بينا وان كان زمان الجنون اكثر اجزاء لانه لا يضرب ضررا بينا ويجري المضم وهو الذي يفعل الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه **فصل** ويجري المجمع لانه لا يعبر في العمل ويجري مقطوع الماذن لان قطع الماذن لا يؤثر في العمل وغيره اولى منه ليخرج من الخلاف فان عندما لك رحمه الله لا يحرم ويجري ولا الزنا لانه كغيره في العمل وغيره اولى منه لان الزنا لا يحرم ولا يجرى المحرم في المحرم لان الحب والمخفى يضربان بالعمل ضررا بينا ويجري الصغرة لانه رخص من منافعها ونصرة اكثر مما رخص من الكثرة ولا يجري عقوبة الحمل لانه لم يثبت له حكم الاحياء ولهذا الحب عنه زكاه الفطر ويجري المريض الذي يرجى دونه ولا يجري من لم يرجى دونه ولانه لا يعمل فيه ويجري يضرب المطلق اذا لم يعجز عن العمل ولا يجري اذا عجز عن العمل وان اعتق موهونا او جانيا وجوزنا عقوبة اجزاه لانه كغيره في العمل **فصل** ولا يجري عقوبة معصوب لانه ممنوع من التصرف في نفسه فهو كالمنع وان اعتق عابثا لا يعرف خبره فظالم ما قاله فاهنا انه لا يحرم وقال في زكاه الفطر ان عليه فطرته من احسننا من يقل جواب كل واحد منهما الى الاخرى وجعلنا على قولين احدهما يحرمه عن المكفان ويجب زكاه الفطر عنه لانه على نفس من حياته وعلى شك من موته والنفس لا يزال بالشك والمالي لا يحرمه في المكفان ولا يجب زكاه الفطر لانه لا يصل في المكفان وجوبها فلا يستقطب بالشك والمصل في زكاه الفطر براه ذمته منها فلا يجب بالشك ومنهم من قال لا يحرمه في المكفان ويجب زكاه الفطر لان المصل انما يان ذمته في المكفان في الظاهر والمتحقق ان ربهاتها بالركوة في الملك

كان

كان اخرج نظرت فان كان عرجا قليلا اجزاه لانه يضرب بالعمل ضررا بينا وان كان كثيرا لم يحرم لانه يضرب بالعمل ضررا بينا ويجري المضم من الضم يضرب بالعمل بل يضرب بالعمل لانه لا يستمع ما يشغله ولما احسب وقد قال في موضع مجريه وقال في موضع مجريه فمن احسبنا من قال ان كان مع الحرس ضم لم يحرم لانه يضرب بالعمل ضررا بينا وان لم تكن معه ضم اجزاء لانه يضرب بالعمل ضررا بينا وحمل القولين على هذين الحالتين ومنهم من قال ان كان العقل بالمشار اجزاء لانه سابع بالمشايخ ما سابع بالنطق وان كان لا يعقل لم يحرم لانه يضرب بالعمل ضررا بينا وحمل القولين على هذين الحالتين وان كان يحسنوا حنونا مطبقا منع العمل لم يحرم لانه لا يضرب بالعمل وان كان يحسن ويقتض نظر فان كان زمان الجنون اكثر لم يحرم لانه يضرب ضررا بينا وان كان زمان الجنون اكثر اجزاء لانه لا يضرب ضررا بينا ويجري المضم وهو الذي يفعل الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه **فصل** ويجري المجمع لانه لا يعبر في العمل ويجري مقطوع الماذن لان قطع الماذن لا يؤثر في العمل وغيره اولى منه ليخرج من الخلاف فان عندما لك رحمه الله لا يحرم ويجري ولا الزنا لانه كغيره في العمل وغيره اولى منه لان الزنا لا يحرم ولا يجرى المحرم في المحرم لان الحب والمخفى يضربان بالعمل ضررا بينا ويجري الصغرة لانه رخص من منافعها ونصرة اكثر مما رخص من الكثرة ولا يجري عقوبة الحمل لانه لم يثبت له حكم الاحياء ولهذا الحب عنه زكاه الفطر ويجري المريض الذي يرجى دونه ولا يجري من لم يرجى دونه ولانه لا يعمل فيه ويجري يضرب المطلق اذا لم يعجز عن العمل ولا يجري اذا عجز عن العمل وان اعتق موهونا او جانيا وجوزنا عقوبة اجزاه لانه كغيره في العمل **فصل** ولا يجري عقوبة معصوب لانه ممنوع من التصرف في نفسه فهو كالمنع وان اعتق عابثا لا يعرف خبره فظالم ما قاله فاهنا انه لا يحرم وقال في زكاه الفطر ان عليه فطرته من احسننا من يقل جواب كل واحد منهما الى الاخرى وجعلنا على قولين احدهما يحرمه عن المكفان ويجب زكاه الفطر عنه لانه على نفس من حياته وعلى شك من موته والنفس لا يزال بالشك والمالي لا يحرمه في المكفان ولا يجب زكاه الفطر لانه لا يصل في المكفان وجوبها فلا يستقطب بالشك والمصل في زكاه الفطر براه ذمته منها فلا يجب بالشك ومنهم من قال لا يحرمه في المكفان ويجب زكاه الفطر لان المصل انما يان ذمته في المكفان في الظاهر والمتحقق ان ربهاتها بالركوة في الملك

فصل وان

المتحقق فلم تستقطب الكفارة بالجبهة المشكوك فيها ولا الركوة بالموت المشكوك فيه
فصل ولا يجري عتق ام الولد ولا المكاتب لهما يستحقان العتق بغير الكفارة بدليل انه
لا يجوز ابطاله بالبيع فلا يستقطب بعتقها ورض الكفارة كما لو باع من فقير طعنا ثم دفعه
اليه عن الكفارة ويجري المبدور والمعق بصفته لان عتقها غير متحقق بدليل انه يجوز
ابطاله بالبيع **فصل** وان استرى من يعق عليه من المقارب ونوى عتقه عن الكفارة
لم يحرم له عتقه مستحقا لقرابه فلا يجوز ان يصره الى الكفارة كما لو استحق عليه الطعام
في النفقة بالقرابة فدفعه اليه عن الكفارة وان استرى عبدا بشرط ان يعتقه فاعتقه عن
الكفارة لم يحرم له انه مستحق العتق بغير الكفارة فلا يجوز صرته الى الكفارة وان كان مظاهرا
وله عبدا فقال له امراته ان وطئتك فعلى ان اعق عبدي عن كفارة الظهار فوطئها ثم اعق
العبد عن الظهار رفقه وجهان احدهما وهو قول ابي على البطري انه لا يحرمه لان عتقه
مستحق بالحش في المبدأ والمآل وهو قول الشافعي انه يحرمه وهو المذهب لكنه لا يتعين عليه
عتقه لانه مخير بين ان يعتقه ومن ان يكفر كفارة ميسر **فصل** وان كان بينه وبين آخر
عبد وهو ميسر فاعتق نصيبه ونوى عتق الجميع عن الكفارة اجزاه لانه اعتق العبد
بالمباشرة والشرابة وحكم الشرابة حكم المباشرة ولهذا اذا جرحه وسرى الى نفسه جعل
كما لو باشر قتله وان كان ام عشر اعتق نصيبه فان لم يكن نصيب الاخر واعتقه عن الكفارة
اجزاه لانه اعتق جميعه عن الكفارة وان كان في وقتن اجزاه كما لو اطعم المساكين في وقتين
وان اعتق نصف عبدين عن كفارة ففقه بلشه واجه احدهما لا يحرمه لان المأمورة غشقت
رقبه ولم يعق رقبته والماني يحرمه لان بعض الحمله كالحمله في زكاة الفطر وزكاة المال
فكذلك في الكفارة والمالك انه ان كان باقية ما جاز اجزاه لانه يحصل تكميل الاحكام والتكليف
من النصف في منفعته على التمام وان كان مملوكا لم يحرمه لانه يحصل تكميل الاحكام والتمكين
التام **فصل** اذا قال العتق عتق عبدا عنى فاعتقه عنه بطل العتق في ملكه وعلى عليه
شوا كان يعوض او بغير عوض واختلفنا في الوقت الذي يعق عليه فقال ابو اسحق
يقع الملك والعق في حاله واجبه ومن اصحابنا من قال يدخل في ملكه ثم يعق عليه وهو
الصحيح لان العتق لا يقع عنه وهو في ملك غيره فوجب ان يقدم الملك ثم يقع العتق فان
قال العتق عتق عن كفارة فاعتقه عن كفارته اجزاه لانه وقع العتق عنه فصار كما

لو اشتراه ثم اعتقه **فصل** وان لم يجد رقبته وقدر على الصوم لزمه ان يصوم شهر من
متابعين لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهر من متابعين فان دخل فيه في اول الشهر صام
شهرين بالامهله لان الشهر في الشرع فالامهله والدليل عليه قوله تعالى يسألونك عن الامهله
قل هي موافقة للناس والحج فان دخل فيه وقدم من الشهر خمسة ايام صام ما بقى منه وصام
الشهر الذي بعده ثم يصوم من الشهر الثالث تمام ثلثين يوما لانه تغذر اعتبار الهلال في الشهر
فاعتبر بالعدد كما اعتبر العدد في الشهر الذي غم عليهم الهلال في صوم رمضان وان افطر
في يوم منه من غير عذر لزمه ان يستأنف وان جامع بالليل ثم انه جامع قبل الكفارة ولا
يبطل التتابع لان جماعه لم يؤثر في الصوم فلم ينقطع التتابع كما لا يكل بالليل وان كان بعد نطرت
فان كانت امرأه فحاضت في صوم كفارة القتل او الوطى في رمضان لم ينقطع التتابع لانه لا
صنع لها في الفطر ولانه لم يكن حفظ الشهر من من الحيض الى التاخير الى ان تباش من الحيض
وفي ذلك تغذر الكفارة لانه ما مات قبل الحيض وفوت وان كان الفطر من من ففقه قوله ان
احدهما يبطل التتابع لانه افطر باختياره فيبطل التتابع كما لو جده الصوم فافطر والماني لا يبطل
لان الفطر سبب من عجزه ففقه بلشه واجه احدهما انه على قولين لانه فطر بعذر وهو كما افطر بالمرض
من التحسين فان افتره قوله ان كالفطر بالمرض لان السفر كالمرض في اباجه الفطر فكان كالمرض
قطع التتابع والماني انه ينقطع التتابع قوله واجه الامن يتببه من حرمته وان افطر الصوم
بالعامة فهو كما لو افطر بالمرض ولو افطر الحامل او المرضع في كفارة القتل او الوطى في رمضان
خوفا على ولدهما ففقه وجهان احدهما انه على قولين لانه فطر بعذر وهو كما افطر بالمرض
والماني انه ينقطع التتابع قوله واجه الامن فطرها بعذر وعجزها فلم يلحقها بالمرض ولهذا حب
عليها القديرة مع القضاء في صوم رمضان ولا يجب على المرضع ان تبطل في الصوم فقطعه
يصوم رمضان او يوم اخر لزمه ان يستأنف لانه ترك التتابع لسبب لم يعذر فيه
فصل فان دخل في الصوم ثم وجد رقبته لم يبطل صومه وقال المزني يبطل كما قال في
المستقيم اذا راي الماني المملوك وقد جلتا عليه في الظهار والمستحب ان يخرج من الصوم ويعق
لان العتق افضل من الصوم لما فيه نفع المادي ولانه يخرج من الخلاف **فصل** وان لم يقدر
على الصوم لزمه ان يطيق معه الصوم او مرضه حتى يروه منه لزمه ان يطعم ستين مسكينا
لقوله عز وجل فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا الملية والواجب ان يدفع الى كل

مستكن من الطعام لما روي ابو هريرة رضي الله عنه في حديث الجامع في شهر رمضان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال له اطعم ستين مسكينا قال لا اقدر قال النبي صلى الله عليه وسلم يعزق من
 طرفه خمسة عشر طاعافا قال اجزه ونصه في به واذا ثبت هذا في الجامع بالخبر ثبت في
 المظاهر بالقياس عليه **فصل** ولجب ذلك في الجيوب والثمار التي يجب فيها الركوة في البلد
 بها يقوم ولجب من غلب قوت بلده وقال القاضي ابو عبيد بن جابر بن عتيق في غلب قوته
 لان في الركوة الاعتبار بما له فلهذا كان الاول لقوله تعالى فاطعموا عشر مستاكين من
 اوسط ما نطعمون اهليلج والموسط المعدل واعل ما يطعم اهله قوت البلد ومخالفة الركوة
 فانها تلحق في المال والكفارة لوجب في الذمة فان عدل الى قوت ابلد اخر فان كان اجود من غالب
 قوت بلده جاز له ان لا يكون اجود فففيه وجهان احدهما جريه لانه قوت محب
 فيه الركوة فاشبهه قوت البلد والماني لجريه وهو الصحيح لانه دون قوت البلد وان
 كان موضع قوتهما لا يقط فففيه قولان احدهما جريه لانه مكمل مقتات فاشبهه قوت
 البلد والماني لجريه لانه لوجب فيه الركوة فلم يجز ان كان الحما او سمكا او جرا اذا
 فيه طريقان من احبنا من قال فيه قولان كالمقسط او من قال في جريه قوله واحد
 ومخالفة المقط لانه يدخله الصاع وان كان في موضع لا قوت فيه وجب من غالب قوت اقرب
 البلاد اليه **فصل** ولا يجري البدق والتوق والخبر ومن احبنا من قال بجريه لانه
 مهيا للاقتيات مستغن عن المونة وهذا فاسد لانه ان كان قد هتاه لمنفعة فقد قوت فيه
 وجوهها من المنافع ولا يجوز اخراج القيمة لانه احدهما يكفر به فلم تحرقه القيمة كالعتق **فصل**
 ولا يجوز ان يدفع الواجب الى اقل من ستين مسكينا للاديه والخبر فان جمع ستين مسكينا
 وغداهم او عشاءهم ما عليه من الطعام لم يجز لان ما وجب للفقرا بالشرع وجب فيه التملك
 كالركوة ولا يتم اختلافون في الكل فلا يتحقق ان كل واحد منهم يتناول قدر حقه وان
 قال لهم ملككم هذا بينكم بالتبويه فففيه وجهان احدهما لا جريه وهو قول ابو سعيد
 الخطابي لانه يلزم من كونه في قسمة فلم يجز كما لو اسلم اليهم الطعام في السبيل والماني
 انه جريه وهو المظهر لانه سلم الى كل واحد منهم قدر حقه والموونه في قسمة قليلة
 فلا منع الاجزا **فصل** ولا يجوز ان يدفع الى مكاتب لانها يجب لاهل الحاجة
 والمكاتب مستغن عن ذلك فكسبه ان كان له كسب او بان يفسخ الكفاية ويرجع الى موكة

ان لم يكن له كسب ولا يجوز ان يدفع الى كافر لانها كفارة فلا يجوز صرفها الى كافر كالعتق
 ولا يجوز صرفها الى من تدرمه نفقته من زوجه او ولد او ولد له مستغن بالنفقة وان
 دفع بعض ما عليه من الطعام ثم قدر على الصيام لم يلزمه الانتقال الى الصوم كما يلزمه
 الانتقال الى العتق اذا وجد الرقبة في اثناء الصوم فالفضل ان ينقل له لانه اصل
فصل ولا يجوز ان يكفر عن الظهار قبل ان يظاهر لانه حق يتعلق بتسبين فلا يجوز
 تقديمه عليه ما كان الركوة قبل ان يملك النصاب ويجوز ان يكفر بالمال بعد الظهار وقبل
 العود لانه حق مال يتعلق بتسبين فلا يجوز اجدها حاز تقديمه على الاخر كالركوة قبل
 اجول وكفارة السن قبل الحنث **فصل** ولا يجوز شي من الكفارات الى بالية لقوله
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ولانه حق يجب على سبيل
 الظاهر فافترى الى النية كالركوة ولا يلزمه في النية تعيين سبب الكفارة كما يلزمه
 في الركوة تعين المال الذي يركيه وان كفر بالصوم لزمه ان ينوي كل ليلة انه صام غدا عن
 الكفارة وهل يلزمه منه التسابع فيه ثلثه او جبه احدها انه يلزمه ان ينوي كل ليلة ان
 التسابع ولجب طهره بينه كالصوم والماني يلزمه ان ينوي ذلك في اوله لانه يتميز بذلك عن
 غيره والمالي وهو الصحيح انه لا يلزمه بينه التسابع لان العباد في الصوم والتسابع شرط
 في العباد فلم يلزم بينه في العباد كالطهارة وستر العورة كما يلزمه فيهما في الصلوة
فصل وان كان المظاهر كذا اكفر بالعتق او المظهر لانه يفسخ منه العتق والطعام
 وعز الكفارة ففسخ منه في الكفارة ولا يكفر بالصوم لانه لا يفسخ منه الصوم وعز الكفارة
 ولا يفسخ منه في الكفارة وان كان المظاهر عبدا فقد ذكرناه في باب الماذون واعني
 عن المعاد وبالله التوفيق

كتاب اللعان

اذا علم الزوج ان امراته زنت بان زناها بعينه وهي توفى ولم يكن سبب لحقه فله
 ان يقدحها وله ان يستك لما روي علقمة عن عبد الله ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ان رجلا وجد مع امراته رجلا فامسك جلدته فموت او قتل فماتت او سكتت
 على غبط فقال اللهم افزع وجعل يدعوفرت ايما اللعان والذين يرمون ارحمهم ولم يكن
 لهم شهداء الا انفسهم فشهروا ايدىهم اليه وذكر انه شكك او استكك فلم ينكر النبي صلى الله عليه

وسلم كلامه ولا تكونه وان اقرت عنده بالزنا ووقع في نفسه صدقها او اخبر ثقه واستفاض
 ان رجلا من بني هاشم راي الرجل يخرج من عندها في اوقات الرب فله ان يقذفها وله ان يسكن
 لمن الظاهر انما رنت فجاز له القذف والسكوت فلما اذ اراي رجلا يخرج من عندها ولم
 يستفيض انه يزني بها لم يجز ان يقذفها لانه يجوز ان يكون دخل اليها هاربا او سارقا او دخل
 ليترادها عن نفسها ولم يمكنه فلم يقذفها بالشك وان استفاض ان رجلا يزني بها ولم يجد
 عندها فنه وجها ان احدهما يجوز قذفها لانه محتمل ان يكون عدو قد اشاع ذلك عليهما
 والماني يجوز لمن المستفاضه اقوى من خبر الثقة ولان الاستفاضة نلت القسامة في
 القتل فثبت بها جواز القذف **فصل** ومن قذف امراته يزني بوجوب الجدا والتعريض بالقذف
 فطوبى بالجدوا والتعريض لانه يسقط ذلك بالبينة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 لم ياتوا باربعة شهداء فاحلوهن ثم انهم لم ياتوا بشهداء فاحلوهن ثم انهم لم ياتوا بشهداء فاحلوهن
 جلدية وجوز ان يسقط باللعان لما روي ابن عباس رضي الله عنه ان هلال بن امية
 قذف امراته بشريك بن نجاشي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة او حلف في ظهرك
 قال يا رسول الله اذ اراي احدا رجلا فليكن امراته يكتسب البينة فحلف النبي صلى الله عليه وسلم
 بقول البينة والاحد في ظهرك فقال هلال الذي لعنتك بالحي نبييا اني لصادق ولينزل الله
 في امري ما يبري ظهري من الجذبة والذين يرمون ارواحهم ولان الروح وديتلا بقذف
 امراته لنفي الجوار والنسب الفاسد وتعذر عليه البينة فجعل اللعان بینه له ولهذا
 لما نزلت اية اللعان قال النبي صلى الله عليه وسلم ابشر يا هلال قد جعل الله لك فرجا
 ومخرجا قال هلال قد كنت ارجو ذلك من ربي تعالى وان اقدر على البينة ولا عن جازلها
 بينتان في اثبات حق فخارا قامه كل واحد منهما مع القدرة على الاخرى كالرجلين والرجل
 والمراس في المال وان كان هناك نسب يحتاج اليه لم يثبت بالبينة ولا ينفى الا باللعان
 لان الشهود لا يسبيل لهم الى العلم بنفي النسب فان اراد ان يثبت الزنا بالبينة لم يلاعن لنفي
 النسب جاز وان اراد ان يلاعن ونفى الزنا ونفى النسب باللعان جاز **فصل** وان
 عفت الوجة عن الجدا والتعريض لم يكن نسب لم يلاعن ومن احسنا من قال له ان يلاعن لقطع
 الفرائش والمذهب الاول ان المقصود باللعان ذرا العقوبة الواجبة بالقذف ونفي
 النسب لما لحقه من الضرر بكل واحد منهما وليس هاهنا واحد منهما واما قطع الفرائش فانه
 غير

غير مقصود وحصل له ذلك بالطلاق فلا يلاعن لاجله وان لم تعف الوجة عن الجدا
 التعريض ولم يطلب فقد روي المزي انه ليس عليه ان يلاعن حتى يطلب المقذوف فمجرد
 وزوي فمن قذف امراته سمحت انه اذا النعن سقط الجدا فمن احسنا من قال لا يلاعن
 لانه لا حاجة به الى اللعان قبل الطلب وقال ابو اسحق له ان يلاعن لان الجدا قد
 وجب عليه في الظاهر فجاز ان يسقطه من غير طلب كما يجوز ان يقضي الدين الموجل
 قبل الطلب وقوله ليس عليه ان يلاعن لا يمنع الجواز وانما منع الوجوب **فصل**
 وان كانت الوجة امه او ذميمة او صغيره بوطئتها فقد فها عرو وله ان يلاعن
 ليدرا التعريض لانه تعريض قذف وان كانت صغيره بوطئتها فقد فها عرو ولا يلاعن
 ليدرا التعريض لانه ليس تعريض قذف وانما هو تعريض على الكذب لحق الله تعالى وان قذف
 زوجته ولم يلاعن محرم في قذفها ثم قذفها بالزنا الذي زناها به عرو ولا يلاعن ليدرا التعريض
 لانه تعريض دفع الجدا فانه بالزنا بالزنا الذي زناها به عرو ولا يلاعن ليدرا التعريض
 ثم قذفها فقد روي المزي انه لا يلاعن ليدرا التعريض وروي الربيع انه يلاعن ليدرا التعريض
 واختلف احسنا فنه على طريقين فقال ابو اسحق المذهب ما رواه المزي وما رواه الربيع
 من كسبه لان اللعان جعل للحق الزنا وقد حقق زناها بالما قرارا وبالسنة ولان
 القصد باللعان استقاط ملجبالقذف والتعريض هاهنا على الشتم لحق الله تعالى
 على القذف لانه بالقذف لم يلحقها معرو وقال ابو الحسن بن الفطان وانا القسم
 الداركي هي على قولين احدهما لا يلاعن لما ذكرناه والماني يلاعن لانه اذا جاز ان يلاعن
 ليدرا التعريض فمن لم يثبت زناها فلان يلاعن فمن ثبت زناها او لا

باب ما يلحق بالنسب وما لا يلحق

وما يلحق بغير اللعان وما لا يلحق

اذا تزوج امرأه وهو ممن تولد مثله وامكن اجتماعهما على الوطئ وانت بولد لمده الحمل
 لحقه في الظاهر لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر ولان مع وجود
 هذه الشروط يمكن ان يكون الولد منه وليس هاهنا ما يعارضه لانه لا يسقطه فوجب
 ان يلحق به **فصل** وان كان المزوج صغيرا لم يولد مثله لم لحقه لانه لا يمكن ان يكون منه

وينتفي عنه من غير لعان لان اللعان ممن واليمين جعلت لتحقيق ما يجوز ان يكون ويجوز ان
 لا يكون فيتحقق باليمين احدى الجانبين وهاهنا يجوز ان يكون الولد له المحتاج وفيه الى
 اللعان واختلف اصحابنا في السن التي يجوز ان يولد له فيها فمنهم من قال يجوز ان يولد له
 بعد عشر سنين ولا يجوز ان يولد قبل ذلك وهو ظاهر النص والردايل عليه قوله صلى الله
 عليه وسلم مروه بالصلوة وهم ابنا سبع واضربوهم عليها وهم ابنا عشر وفروا منهم ثم المضاجع
 ومنهم من قال يجوز ان يولد له لتسع سنين ولا يجوز ان يولد له قبله لان امره يخص لتسع
 سنين فجاز ان يجبل العلام لتسع وما قاله الشافعي رحمه الله ارايد على سبيل التقريب انه
 لا بد ان يمضي بعد التسع اسكان الوطى واقل ابداء الحمل وهو ستة اشهر وذلك قريب من العشر
 وان كان الزوج محبوبا فقد روي المزمعي ان له ان يدا عن فروع الاربعة انه ينتفي من غير لعان
 واختلف اصحابنا فيه فقال ابو اسحق ان كان مقطوع الذكر والنكاح ينتفي من غير لعان لانه
 يستحيل ان ينزل مع قطعهما فان قطع احدهما الحققة ولا ينتفي باللعان لانه اذا بقي الذكر
 اولج وانزل وان بقي النكاح ساقط وانزل وحمل الرايتين على هذين الجانبين وقال القاضي
 ابو حامد اصل الذنبتين احدهما للبول والاخرى للمني فان اشتدت بقية المني اسقى
 الولد من غير لعان لانه يستحيل المنزال وان لم تستدل بنبذ اللعان لانه ممكن المنزال
 وحمل الرايتين على هذين الجانبين **فصل** وان لم يمكن اجتماعهما على الوطى بان تزوجها
 وطلقها عقبت العقد وكان بينهما مسافة لم يمكن معها الاجتماع انتفى الولد من غير
 لعان لانه ممكن ان يكون منه **فصل** وان انت بولد لدون ستة اشهر من وقت
 العقد انتفى عنه من غير لعان لانا علم انها علفت به قبل حدوث الفراش وان دخل بها
 ثم طلقها وهي حامل وضعت الحمل ثم انت بولد لستة اشهر لم يلقه وانتفى عنه من غير
 لعان لانا قطعنا براه رجمها وان هذا الولد علفت به بعد زوال الفراش وان طلقها وهي
 عن حامل فاعتدت بالافراش وضعت ولدا قبل ان تزوج بغير ولدون ستة اشهر لحقه
 لانا يتقنا ان عدتها لم تنقض وان انت بولد لستة اشهر او اربع سنين وما بينهما الحققة وقال
 ابو العباس بن شريح الحققة لانا حكمنا بانقضاء العدة وابطاحتها للدارواج وما حكم به الحوز
 لقضه بامر محتمل وهذا خطأ لانه ممكن ان يكون منه والنسب اذا امكن اثباته لم يجر نفيه
 ولهذا اذا انت بولد بعد العقد لستة اشهر لحقه وان كان الاصل عدم الوطى وراه رجمها منه

وان

27
 في بيان ما لا يثبت به النسب

وان وضعته اكثر من اربع سنين نظرت فان كان لطلاق بابنا انتفى عنه بغير لعان لان
 العلوق حادث بعد زوال الفراش وان كان يتبعها فيه قوله ان احدهما انتفى عنه من غير
 لعان لانه جازمت عليه بالطلاق حرم المبتوتة فضاوت كما لو طلقها طلاقا بايضا
 والقول الثاني لحقه لانه في حكم الزوجات في السكنى والنفقة والطلاق والظهار والملا
 فاذا قلنا بهذا اقل متى لحقه ولها فيه وجهان قال ابو اسحق لحقه ابدان العدة
 يجوز ان يتبدل لان اكثر الطهر اجدله ومن اصحابنا من قال لحقه الى اربع سنين من وقت العدة
 وهو الصحيح لان العدة اذا انقضت بابت وضارت كالمبتوتة **فصل** وان كانت له
 زوجة لحقه ولها ووطيها رجل يشبهه فادعى الزوج ان الولد من الواطي عرض معها
 على القافة ولا يلاعن لفيه لانه ممكن لفيه بغير اللعان وهو القافة فلا يجوز نفيه
 باللعان وان لم يكن قافة او كانت فاشكل عليها ذلك حتى يبلغ السن التي ينسب فيها الى
 احدهما فان بلغ وانسب الى الواطي يشبهه انتفى عن الزوج بغير اللعان وان انسب الى
 الزوج لم ينتف عنه باللعان لانه ممكن نفيه بغير اللعان فجاز نفيه باللعان وان
 قال زنى بك فلان وانت مكرهه والولد منه ففقه قوله ان احدهما يلاعن لفيه لان
 احدهما ليس بزاني فلم يلاعن انتفى الولد كما لو وطىها رجل يشبهه وفي رايته والماني له ان
 يلاعن وهو الصحيح لانه نسب لحقه من غير رضاه لم يمكن نفيه بغير اللعان فجاز له نفيه
 باللعان كما لو كانتا رايتين **فصل** وان انت امراه فادعى الزوج انه من زوج قبله
 وكان لها زوج قبله نظرت فان وضعته اربع سنين فادعوا من طلاق الاول
 ولدون ستة اشهر من عقد الزوج الثاني انتفى عنها لانه ممكن ان يكون من واحد منهما وان
 وضعته اربع سنين فادعوا من طلاق الاول فليستة اشهر فضاوت من عقد الزوج عرض
 على القافة لانه ممكن ان يكون من كل واحد منهما فان الحققة بالاول الحققة بالزوج
 بغير لعان وان الحققة بالزوج الحققة ولا ينتفي عنه باللعان وان لم يكن قافة او كانت
 فاشكل عليها ترك الى ان يبلغ وقت النكاح فان انسب الى الاول انتفى عن الزوج بغير
 لعان وان انسب الى الزوج لم ينتف عنه باللعان وان لم يعرف وقت طلاق الاول
 ووقت نكاح الزوج فالقول قول الزوج مع مبيته انه لا يعلم انها ولدت له على ما يشهد بان اصل
 عدم الولد وانتفى النسب فان حلف سقطت دعواها وانتفى النسب بغير لعان لانه

في بيان ما لا يثبت به النسب

لم تثبت ولادته على فراشه فان نكل ردنا المين عليها فان حلفت بحق النسب الزوج
ولا ينفى الحيا لللعان انه ثبت ولادته على فراشه فان نكلت فهل يوقف المين الى ان
يبلغ الصبي فجلف و ثبت نسبه فيه و جهان بن علي القول في رد المين على الجارية
المهونه اذا احلها الراهن فادعى ان المين اذن له في وطئها وانكر المين ونكلا جميعا عن
المين اجدها المبردين المين حق للزوج و قد اسقطتها بالنكول فلم يست لغرها والمالي
تدونه نعلق بمينها جفها وحق الولد اذا استقطت جفها لم يسقط حق الولد
فصل وان جات امراه ومعها ولد فادعت انه ولدها منه وقال الروح ليس هذا
مني ولا هو منك بل هو لغيري او مستعارة لم يقبل قولها انه منها من غير بينه لان الولد
يمكن اقامه البينه عليها والحاصل عدمها فلم يقبل قولها انه منها من غير بينه فان
قلنا ان الولد يعرض مع المم على القافه واحدا الوجهين عرض على القافه وان الحقنه
بالم لحقها و ثبت نسبه من الروح لانها انت به على فراشه ولا ينفى عنه الحيا لللعان وان
قلنا ان الولد يعرض مع المم على القافه ولم يكن قافه او كانت قافه فاشكل عليها
فالقول قول الروح مع كونه انه لا يعلم انها ولده فاذ حلف انتفى النسب من غير لعان
لانه لم يست ولادته على فراشه وان نكل ردنا المين عليها فان حلفت لحقه نسبه
ولا ينفى عنه الحيا لللعان وان نكلت فهل يوقف المين على بلوغ الصبي لحلف على ما ذكرناه
من الوجهين **فصل** قبله اذا تزوج امراه وهو ممن بولد له ووطئها ولم
يشاركه احد في وطئها بشبهه ولا غيرها وانت بولد لسته اشهر فصاعدا الحقنه نسبه
ولا يحل له نفيه لما روى ابوهريرم رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احسن نلت
ايها الملا عنه انما رجل خجل وولد وهو ينظر اليه احتجب الله عنه وفضحه على روض
المؤمنين والآخرين وان انت امراه بولد لحقه في الظاهر حكم الممكان وهو يعلم انه لم يصبرها
وجب عليه نفيه باللعان لما روى ابوهريرم رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ايما امراه ادخلت على قوم من لست منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته
فلما اجترم النبي صلى الله عليه وسلم على الما ان يدخل على قوم من لست منهم دل على الرجل مثلها
وكنه اذا لم ينفه جعل الحنبي مناسكنا له ومحرماته ولا ولاده ومن اجما الم لا حقوقهم وهذا
المحور ولا يجوز ان يقدمها لانه يجوز ان يكون من وطئ شبهه او من زوج قبله **فصل**

وان

وان وطئ زوجته ثم استنبرها الحبيضة وظهرت ولم يطأها و انت وانت بولد لسته
اشهر فصاعدا من وقت الرنا لانه قد نفى النسب لما ذكرناه وان وطئها في الظاهر الذي
رنت فيه وانت بولد وعلب على طئه انه ليس منه فان علم انه كان يعمل منها او راي فيه
شبهه الزاني لانه نفيه باللعان ان لم يغلب على طئه انه ليس منه لم نفيه لقوله صلى الله
عليه وسلم الولد للفراش وللعالم الحجر **فصل** وان انت امراه بولد اسود و هو اسنان
او بولد ابيض و هو اسودان ففنه و جهان احدهما له ان ينفيه لما روى ابن عباس رضي
الله عنه في حديث هذا ان اميه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جات به اورك
جعدا جاعا لا تأخذ من الساقين سابع الما ليس مني بولد الذي رمت به فجات به اورك جعدا
جاعا لا تأخذ من الساقين سابع الما ليس مني بولد الذي رمت به فجات به اورك جعدا
ولها شان جعل الشبه دليلا على انه ليس منه والمالي لا يجوز نفيه لما روى ابوهريرم
رضي الله عنه قال جازل الى النبي صلى الله عليه وسلم من نكح فزاع وقال ان امراة الى
جات بولد اسود وقال هل لك من ايل قال نعم قال ما الوانها قال حم قال هل فيها من اورك
قال ان فيها لورقا قال وانما نرا ذلك قال عسى ان يكون نزع عرق قال وهذا عسى ان يكون
نزع عرق **فصل** وان انت امراه بولد وكان يعمل عنها اذا وطئها لم يجر نفيه لما
روى ابو سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال يا رسول الله انما نصيب الشيايا وجب
الممان افنعل عنهم فقال ان الله تعالى اذا قضى خلق شمه خلقها ولانه قد يستحق
الماما لا يحسن به فيعلوبه فان انت بولد وكان لجامعها فمادون الفرج ففنه و جهان
احدهما المحور له النفي لانه قد سبق الما الى الفرج فبعلق به والمالي له ان ينفيه
لان لولد من احكام الوطئ ولا يتعلق بمادونه كسائر الاحكام وان انت بولد وكان
يطأها في البر ففنه و جهان احدهما المحور ففنه لانه قد سبق من الما الى الفرج
ما يتعلق به والمالي له ان ينفيه لانه موضع لم يتبع منها الولد **فصل** اذا دف
زوجته انتفى عن الولد فان كان جملا فله ان يدعي ونفي الولد لان هذا من امته
لمعن عن الحمل وله ان يوزع الى ان تضع لانه يجوز ان يكون رجعا او غلطا فصح لانه
على نفيه وان كان الولد منفضلا ففي وقت نفيه فمادون الفرج ففنه الى الله
ايام لانه قد يحتاج الى التفكر والنظر فيما يقدم عليه من النفي جعل المثل جديا لانه

وان وطئ زوجته ثم استنبرها الحبيضة وظهرت ولم يطأها و انت وانت بولد لسته اشهر فصاعدا من وقت الرنا لانه قد نفى النسب لما ذكرناه وان وطئها في الظاهر الذي رنت فيه وانت بولد وعلب على طئه انه ليس منه فان علم انه كان يعمل منها او راي فيه شبهه الزاني لانه نفيه باللعان ان لم يغلب على طئه انه ليس منه لم نفيه لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعالم الحجر فصل وان انت امراه بولد اسود و هو اسنان او بولد ابيض و هو اسودان ففنه و جهان احدهما له ان ينفيه لما روى ابن عباس رضي الله عنه في حديث هذا ان اميه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جات به اورك جعدا جاعا لا تأخذ من الساقين سابع الما ليس مني بولد الذي رمت به فجات به اورك جعدا جاعا لا تأخذ من الساقين سابع الما ليس مني بولد الذي رمت به فجات به اورك جعدا ولها شان جعل الشبه دليلا على انه ليس منه والمالي لا يجوز نفيه لما روى ابوهريرم رضي الله عنه قال جازل الى النبي صلى الله عليه وسلم من نكح فزاع وقال ان امراة الى جات بولد اسود وقال هل لك من ايل قال نعم قال ما الوانها قال حم قال هل فيها من اورك قال ان فيها لورقا قال وانما نرا ذلك قال عسى ان يكون نزع عرق قال وهذا عسى ان يكون نزع عرق فصل وان انت امراه بولد وكان يعمل عنها اذا وطئها لم يجر نفيه لما روى ابو سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال يا رسول الله انما نصيب الشيايا وجب الممان افنعل عنهم فقال ان الله تعالى اذا قضى خلق شمه خلقها ولانه قد يستحق الماما لا يحسن به فيعلوبه فان انت بولد وكان لجامعها فمادون الفرج ففنه و جهان احدهما المحور له النفي لانه قد سبق الما الى الفرج فبعلق به والمالي له ان ينفيه لان لولد من احكام الوطئ ولا يتعلق بمادونه كسائر الاحكام وان انت بولد وكان يطأها في البر ففنه و جهان احدهما المحور ففنه لانه قد سبق من الما الى الفرج ما يتعلق به والمالي له ان ينفيه لانه موضع لم يتبع منها الولد فصل اذا دف زوجته انتفى عن الولد فان كان جملا فله ان يدعي ونفي الولد لان هذا من امته لمعن عن الحمل وله ان يوزع الى ان تضع لانه يجوز ان يكون رجعا او غلطا فصح لانه على نفيه وان كان الولد منفضلا ففي وقت نفيه فمادون الفرج ففنه الى الله ايام لانه قد يحتاج الى التفكر والنظر فيما يقدم عليه من النفي جعل المثل جديا لانه

قريب ولهذا قال الله تعالى ويا قوم هذه ناقة الله عليكم فذروها تأكل في ارض الله ولا
تمسوها بشئ فخذكم عذاب قريب ثم فسر القريب بالثلث فقال امتعوا في داركم
ملكه ايام ذلك وعذبه كعذاب والماني وهو المنصوص في عامه الكلب انه على الفور
لانه خيار عن مويد دفع الضر فكان على الفور كخيارا اذ بالعيب فان حضرت الصلوة
فدأبها او كان جابعا فبدأ بالكل او ماله غير محرز فاشتغل باجزائه او عادته الركوب
فاشتغل باسراج المروكب فهو على حقه من النفي لانه تاخر لعذر وان كان محبوسا
او مريضاً او قوما على مرض او غايبا لا يقدر على المشي واستهدى على النفي وهو على حقه
وان لم يشهد مع القدر على المشي استهدى على النفي لانه لم يتعدز عليه الحضور للنفي اقيم
المشهدا بمقامه الى ان يقدر كما اقيمت الفقه باللسان مقام الوطى في حق المولى اذا
عجز عن الوطى الى ان يقدر **فصل** وان ادعى انه لم يعلم بالولد ده فان كان موضع كاحور
ان يحفي عليه ذلك من طريق العادة فان كان معها في دار او محله صغرم لم يقبل لانه بدعي
خلاف الظاهر وان كان في موضع خوزان يحفي عليه كالبكيد الكبير فالقول قوله مع مبيته
لان ما يدعيه ظاهر وان قال علمت بالولد ده الماني لم اعلم ان النفي فان كان ممن يحاط
اهل العلم لم يقبل قوله لانه بدعي خلاف الظاهر وان كان قريب العبد بالاستلام
او نشأ في موضع بعيد من اهل العلم قبل قوله لان الظاهر انه ضايق فيما دعيه
وان كان قبل قوله اهل العلم الماني من العامة ففته وجهان احدهما يقبل قوله
كما يقبل قوله اذا ادعى الحمل رد المبيع بالعيب والماني يقبل لان هذا يعرفه الا
للخاوض من الناس خلاف رد المبيع بالعيب فان ذلك يعرفه الخاص والعام **فصل**
وان هناء رجل بالولد فقال بارك الله لك فمولودك او جعله الله خلفا مباركا
فامس على دعائه او قال استجاب الله دعائي سقط حقه من النفي لان ذلك يتضمن الامور
به وان قال احسن الله جزا او بارك الله عليك او رزقك الله مثله لم يسقط حقه من
النفي لانه محتمل انه قال له ذلك لتقابل الخيبة بالحيه **فصل** وان كان الولد حملا
فقال اخرت النفي حتى يفتصل ثم اعن على نفس فالقول قوله مع مبيته لانه تاخير
لعذر ختمه الحال وان قال اخرت لاني قلت لعله موت فلا احياج الى اللعان سقط
حقه من النفي لانه ترك النفي من غير عذر **فصل** اذا انت امراته تولد من توأمين واستفي

من احدهما واقر بالآخر او ترك نفيه من غير عذر لحقه الولدان لانه حمل واحد ولا يجوز ان
لحقه احدهما دون الآخر وجعلنا ما استفي عنه تابعا لما اقر به ولم يجعل ما اقر به تابعا
لما استفي عنه لان النسب يحتاج الى ثبانه ولا يحتاج للنفيه ولهذا اذا انت تولد من
ان يكون منه ويمكن ان لا يكون منه للحقناه به احتياطاً لثبانه ولم نفيه احتياطاً للنفيه
وان انت تولد فقناه باللعان ثم انت تولد اخره قل من شته اشهر من ولاده الاول لم ينف
الماني من غير لعان لكن اللعان يتناول الاول فان بقاه باللعان استفي وان اقر به او ترك
نفيه من غير عذر لحقه الولدان لانهما حمل واحد وجعلنا ما نقاه تابعا لما لحقه
ولم يجعل للحقه ما نقاه لانهما في التوأمين فان انت بالولد الماني لشته اشهر
من ولاده الاول استفي من غير لعان لانهما علق به بعد زوال الفراق **فصل** وان
لحقها على حمل فوضعت ولدين بينهما دون شته اشهر لم لحقه واحد منهما لانهما
كانا موجودين عند اللعان فانفيا به وان كان منهما الكرم من شته اشهر استفي الاول
باللعان واستفي الماني بغير اللعان لانهما سقنا موضع الاول براه وجهها منه وانما علق
بالماني بعد زوال الفراق **فصل** وان قدف امراته بالزنا وضافه الى ما قبل النكاح
فان لم يكن سبب لم يلاعن بسقاط الحد لانه قدف غير محتاج اليه فلم يخرج حقه باللعان
كقدف الحنبيه وان كان هناك سبب لحقه ففته وجهان احدهما وهو قول ابي اسحق
انه لا يلاعن لانه قدف غير محتاج اليه لانه كان ملكه ان يطلق فلم يلاعن فكم يضيقه الى
ما قبل العقد والماني وهو قول ابي اسحق لانهم ان لم يلاعن لانه سبب لحقه بغير
رضاه ولا استفي بغير لعان فحاز له نفيه باللعان **فصل** وان اباها قدفها بالزنا
اضافه الى حال النكاح فان لم يكن سبب لم يلاعن لانه قدف غير محتاج اليه
وان كان هناك سبب فان كان ولداً مفضلاً فله ان يلاعن لنفيه لانه محتاج الى نفيه
باللعان وان كان حملاً فقد روي المزي في المختصر ان له ان نفيه وروي في الجامع انه
لا يلاعن حتى يفتصل واختلف اصحابنا فيه فقال ابو اسحق لا يلاعن قوله واحد او مراه
المزي في المختصر اذ اذا انفصل وقدس في الام فانه قال لا يلاعن حتى يفتصل وجهه
ان العمل غير متحقق لحوار ان يكون رجلاً فتنفس بحال اذ قدفها في حال الزوجية لان
هناك يلاعن لانه لا يلاعن في الجملة وانما يلاعن باللعان فلم يجر قبل ان يتحقق

ومن احبنا من قال فيه قولان احدهما لا يلاعن حتى ينفضل ما ذكرناه والماني بلاعن وهو
الصحيح لان الحمل موجود في الظاهر محكوم بوجوده ولهذا امر باخذ الحامل في الديات ومنع
من اخذها في الركوع ومنعت الحامل اذا اطلقت ان يزوج حتى تضع وهذه الطريقة هي الصحيحة
لان الشافعي رحمه الله نص في مثلها على قولين وهي نفقة المطلقه الحامل فقال فيها قولان
احدهما الحب لها النفقة يوما سوما والماني بالحب حتى ينفضل **فصل** وان قد و امراته
وانتفى عن حملها واقام على الرنا بينه سقط عنه الحب بالبينه وهله ان يلاعن لتفي الحمل
قبل ان ينفضل على ما ذكرناه في الطريقين الفصل قبله وان قد و امراته في
نكاح فاسد فان لم يكن نسب لم يلاعن لرد الحبل منه قدف غير محتاج اليه فان كان هناك
نسب فان كان ولداً منفضلاً فله ان يلاعن لنفيه عنه ولد لمحقه بغير رضاه لا ينتفى عنه
بغير اللعان فحار نفيه باللعان كالولد في النكاح الصحيح وان كان حلاً فعلى ما ذكرناه من الطريقين
فصل وان ملك امه لم تنصر واساً بنفس الملك انه قد تنصبت ملكها الوطى وقد قصد
به التول وللمدحه والتخيل فلم تنصر واساً وان وطمها صارت فراشاً له وان ات بولده له الحمل
من يوم الوطى لحقه كان سعد اذاع عبداً من رنجه في ابن ولده رنجه فقال عبداً هو احي
واين ولده ابي ولده ابي واشه وقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبداً الولد للفراس
وللعاهر الحجر وروى ابن عمر رضي الله عنه ان عمر رضي الله عنه ما قال رجال يطوفون ولهم يدهم
ثم يعزلون من قاتليني ولدهم يعترف سبدها انه الم بها الى الحق به ولدها فاعزلوا
بعد ذلك وانزلوا فان قدفها وانتفى عن ولدها فقد قال احمد اما يعجبون من عبد الله
نقول بنفي ولد امه باللعان فجعل ابو العباس هذا قولاً وجهه انه كالنكاح في الحرف
النسب فكان كالنكاح في النفي باللعان ومن احبنا من قال لا يلاعن لنفيه قولاً واحداً انه
يمكنه نفيه بغير اللعان وهو بان يدعي الاستبراء ويحلف عليه فلم يجز نفيه باللعان بخلاف
النكاح فانه لم يمكنه نفي الولد منه بغير اللعان واعل احمد اراد بان عبد الله غير الشافعي
فصل اذا قدف امراته بزنا من حار اللعان كفاه لها لعان واحد له في احد
القولين يجب به جدد واحد فكفاه في استقاطه لعان واحد وفي القول الثاني يجب جددان هما
حقان لواحد فاكفي فيهما بلعان واحد كما كنفي في حقن لواحد بهمن واحد وان قدف اربع نسوة
اخذ كل واحد منهن بلعاناً لم يمان فلم يتدخل فيها حقوق الجماعة كالميمان في المال وان
قدفهن

قدفهن بكلمات بدا بلعان من بدا بقذفها لان حقها سبق فقيدم وان قدفهن بكلمة واحد
وتشاحن في البدايه افرع منهن من خرجت لها القرعة بدا بلعانهما فان بدا بلعان
احدهما من غير قرعة حار لان لماقات يصلن الى حقوقهن من اللعان من غير نقصان

باب من يصح لعانه وكيف للعان

يصح اللعان من كل زوج بالغ عاقل مستلي كان او كافراً حراً كان وعبد القوله
تعالى والذين يرمون ارجهم ولم يكن لهم شهيد الا انفسهم فشبهوا احداهم اربع شهادت
بالله انه لمن الصادقين لان اللعان لذرا العقوبة الواجبه كما القذف ونفي النسب
والكافر المسلم والعبد كالحرة في ذلك واما الصبي والمجنون فلا يصح لعانهما لانه قول يوجب
الفقه فلم يصح من الصبي والمجنون كالطلاق واما الاخرى فانه ان لم يكن له اشاره
معقوله او كتابه مفهومة لم يصح لعانه لانه في معنى المجنون ان كانت له اشاره
معقوله او كتابه مفهومة صح لعانه لانه كالناطق في نكاحه وطلاقه وكان كالناطق في
لعانه واما من اعتقل لسانه فان كان ما يوسا منه صح لعانه بالمشارة كما اخبرني وان
لم يكن ما يوسا منه ففنه وجهان احدهما لا يصح لعانه لانه غير ماوس من نطقه
فلم يصح لعانه بالمشارة كالمسكت والثاني يصح لان امامه بنت الى العاص رضي الله عنها
اصممت فقيل لها القلان كذا و القلان كذا اشارت اي نعم و رفع ذلك و ثبت انها وصيه
ولانه عاجز عن النطق فصح لعانه بالمشارة كما اخبرني **فصل** وان كان عجباً فان كان
يحسن بالعريه ففنه وجهان احدهما يصح لعانه بلسانه لانه من معصية العجبت
مع القدر على العريه كسائر الميمان والماني لا يصح لان الشرع ورد فيه بالعريه فلم يصح
بغيرها مع القدر كذا كذا الصلوة وان لم يحسن بالعريه لم يصح بلسانه لانه ليس بالكثير
من اذكار الصلوة واذكار الصلوة يجوز بلسانه اذ لم يحسن بالعريه فكذلك اللعان وان
كان الحالم لم يعرف لسانه اجضر من ترجم عنه وفي عدي وجهان مبتدأ على القولين في
الشهادة على المقر بالزنا احدهما يحتاج الى اربعة والماني بكفنه اثنان **فصل** ولا
يصح اللعان الا بامر الحالم لانه من دعوي فلم يصح الا بامر الحالم كاليمن في شارة الرعاوي

فان كان الراجح مملوكين جاز للمسيدين بلا عن بينهما لانه يجوز ان يقيم عليهما الحد فجاز ان
 يدا عن بينهما كالحاكم **فصل** واللغة ان يكون الراجح اربع مرات اشهد بالله اني
 لمن اصادقني ثم تقول وعلى اعنه الله ان كنت من الكاذبين وتقول المراه اربع مرات اشهد
 بالله انه لمن الكاذبين ثم تقول وعلى غضب الله ان كان من الصادقين والدليل عليه قوله
 تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهيد الا انفسهم فشهادتهم اربع **فصل** اذ ات
 بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنه الله عليه ان كان من الكاذبين وبدر اعنها
 العذاب ان شهيد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها
 ان كان من الصادقين فان اخل احدهما ببعض هذه الالفاظ الخمسة لم يعتد به لان الله تعالى
 علق الحكم على هذه الالفاظ فدل على انه لا يتعلق بما دونها ولانه يبينه تحقق بها الزنا
 فلم يجر المقصود عن غيرها كالشهادة وان ابدل لفظ الشهادة بلفظ من الالفاظ اليمينية بان
 قال اخلص او اقسم او اوفي وفيه وجهان احدهما يجوز ان اللعان مبني فجاز باللفظ المن
 والماني لا يجوز لانه اخل باللفظ المنصوص عليه وان ابدل لفظ اللعنه بالعباد او لفظ
 الغضب بالسخط ففيه وجهان احدهما يجوز لان معنى الجميع واحد والماني لا يجوز لانه ترك
 المنصوص عليه وان ابدلت المراه لفظ الغضب بلفظ اللعنه لم يجر لان الغضب اغلظ وهذا
 خصت المراه به لان المعجم رباها افصح وانما بفعل الزنا اعظم من اثمه بالقذف وان ابدل
 الرجل لفظ اللعنه بالغضب ففيه وجهان احدهما يجوز لان الغضب اغلظ والماني لا
 يجوز لانه ترك المنصوص عليه وان قدم الرجل لفظ اللعنه على لفظ الشهادة او قدمت المراه
 لفظ الغضب على لفظ الشهادة ففيه وجهان احدهما يجوز لان المقصود منه التغليب وذلك
 لحصول مع التقديم والماني لا يجوز لانه ترك المنصوص عليه **فصل** والمستحب ان يكون
 اللعان بحضور جماعة لان ابن عباس وابن عمر وسهل بن شعير رضي الله عنهم حضروا اللعان
 بحضور النبي صلى الله عليه وسلم على جده ابيه بنهم والصبيان والحضور من الخاسر المتابعين
 للرجال فدل على انه قد حضر جماعة من الرجال فتنعم الصبيان ولان اللعان بني على التغليب
 للرجوع والخبر وفعله في الجماعة ابلغ في الرجوع والمستحب ان يكونوا اربعة لان اللعان سبب
 للحد ولما ثبت الحد بالربعة فاستحب ان يحضر ذلك لعدد ويستحب ان يكون بعد العصر
 لان المن فيه اغلظ والدليل عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلوة فيقسمان بالله

قبل

قبل هو بعد العصر وزوي ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بلته لا يحل
 الله ولا ينظر اليهم يوم القيمة ولهم عذابا لم يحلف حلفا على مال مشتم فاقطعه ورجل
 حلف على من بعد صلاة العصر لقد اعطى بسلعة اكثر مما اعطى وهو كاذب ورجل منع فضل
 ما فان الله تعالى يقول اليوم امتنعك فضلي كما منعت فضل ما لم تعلمه يدك والمستحب ان
 يتلأعن من قيام لما روي ابن عباس رضي الله عنه في حديثه لال من امية فارسل اليهما
 فجا اقام هلالا فشهدتم قامت فشهدت ولان فعله من قيام ابلغ في الردع واختلاف
 قوله في التغليب بالمكان وقال في القول الاخر يستحب كالتغليب بالجماعة والركن
 والتغليب بالمكان ان يدا عن بينهما في اشرف موضع من البلاد الذي فيه اللعان فان كان
 مكة او عن من الركن والمقام لان الممين فيه اغلظ والدليل عليه ما روي ان عبد الرحمن
 ابن عوف رضي الله عنه راي قوما يحلفون من الركن والمقام فقال اعلى دم فقالوا لا قال
 افعل اعظم من المال قالوا لا قال لقد خشيت ان يثبنا الناس بهذا المقام فان كان في البلد
 لا عن في المسجد لانه اشرف البقاع بها وهل يكون على المنبر او عند المنبر لحلفت الرواة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وزوي ابو هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول من حلف عند منبري هذا اعلى مني اثمه ولو استواك من رطب وجبت له النار
 وزوي جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا ممين اثمه
 تنبوا مقعده من النار فقالوا لا حتى ان كان الخلق كثير لما عن على المنبر لان ذلك علو وشرف
 والملا عن ليس في موضع العلو والشرف وحمل قوله على منبري على معنى عند منبري لان حلف
 الصفات يقوم بعضها بمقام بعض وان كان بيت المقدس لا عن عند الضخم لانها
 اشرف البقاع بها وان كان في غيرها من البلاد لا عن في الجامع وان كانت المراه حاضرا
 لمعت على باب المسجد لانه اقرب الى الموضع الشريف وان كان يهوديا لا عن في الكنيسة
 وان كان نصرانيا لا عن في البيعة وان كان مجوسيا لا عن في بيت النار لان هذه المواضع
 عندهم كالمنابر عندنا **فصل** واذا اراد اللعان في المستحب للحاكم ان يعظم لما روي
 ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكرهما احترهما ان عذاب الاخرة
 اشد من عذاب الدنيا فقال هلالا الله لعنه فاعلمها فقلت كذبت فقال

الحد المذكور في اللعان على الاصح عند الجمهور والحد المذكور في اللعان

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنوا بينهما وان كانت المراه غير رزق بعث اليها الحاكم من
سنتوني عليها اللعان المستحب ان يبعث معه اربعة **فصل** وسدا بالروح ويا من
ان تشهد بان الله تعالى بداره ويدا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعان هلال بن اميه
ولان لعانه بينه اثبات الحق ولعان المراه بينه لانكار قد تمت بينه الاثبات فان
يدا بلعان المراه لم يعتد به لان لعانه لم يسقط الحد والحد يجب بالبلعان الروح فلم يصح
لعانها قبله والمستحب اذا بلغ الروح الى كفه اللعنه والمراه الى كفه العصب ان يعظما
لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال لما كانت الخامسة قيل يا هلال اتق الله فان عذاب
الدنيا اهن من عذاب الاخره وان هذه الموجه التي توجب عليك العذاب فقال والله
لم يعتدني الله عليها كما لم يعتدني عليها فشهد الخامسة فلما كانت الخامسة قيل لها اتق
الله فان عذاب الدنيا اهن من عذاب الاخره وان هذه الموجه التي توجب عليك
العذاب فلما كانت ساعه م قالت والله ما افصح قومي فشهدت الخامسة ان غضب الله عليها
ان كان من الصادقين ويستحب ان يامر من يضع يده على فيه في الخامسة لما روى ابن عباس
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر رجلا ان يضع يده على فيه عند الخامسة
يقول انها طويجه **فصل** وان لا عن وهي غايه لحض الموت قال اسهد بالله اني
لمن الصادقين فماتت به روحه فلانه وبرع في نسبها حتى يتم وان كانت حاضره
ففيه وجهان احدهما يجمع بين المشارة والاسم لان معنى اللعان على التاكيد ولهذا اكرر
فيه لفظ الشهاده وان حصل المقصود بمنز والمانى انه يكفيه المشارة لانها تتميز بالمشارة
كالتيميز بالنكاح والطلاق **فصل** وان كان القذف بالزنا كرهه بالالفاظ الخمسة
فان قدورها تناسل كرها بالالفاظ الخمسة لانه قد يكون صادقا في احدها دون الاخر وان شئ
الرائي بها ذم في اللعان في كل من لانه الحق به المعمر في افساد الفرائض فكره في اللعان
كالمره وان قدورها بالزنا وانتهى من الولد قال في كل من وان هذا الولد من زنا وليس مني وان
قال هذا الولد ليس مني ولم يقل من زنا لم ينفى عنه لانه لا ينفى مني في الخلق او
الخلق وان قال هذا الولد من زنا ولم يقل ليس مني ففيه وجهان احدهما وهو قول القاضي
الحاج احمد المروزي انه ينفى عنه لان ولد الزنا لا ينفى عنه والمانى وهو قول الشيخ احمد
الاشقراني رحمه الله انه لا ينفى عنه فبدل في النكاح بل لا ينفى عنه في قول

المر

فصل في لعن الزوجين

الى ذكر الضمير في فوجب ان يذكر انه ليس مني اسفي الاجتهال **فصل** واذا لعن الروح
سقط عنه ما وجب بقذفه من الحد او النكاح والدليل عليه ما روى عبد الله بن عباس
ان هلال بن اميه قد قذف امراته فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينه او جلد في ظهره فقال
هلال الذي بعثك بالحق اني اضارق ولينزل الله في امري امانتي ظهر من الحد فقلت
والذين يرمون ازواجهم فشري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال البشر يا هلال قد جعل
الله لك فرجا ومخرجا فقال هذا الذي كنت ارجو ذلك من ربي تعالى وان قدورها بجل فسماه
باللعان فسقط عنه جرم لانه سماه باللعان فسقط جرمه كالمراه وان لم يسمه في اللعان
ففيه قولان احدهما مستقط جرم لانه احدا الرايين فسقط جرمه باللعان كالوجه
والمانى لم يستقط جرم لانه لم يسمه باللعان فلم يستقط جرمه كالوجه اذا لم يسمها فعمل هذا
اذا اراد اسقاط جرمه استأنف اللعان وذكره واعاد ذكر الوجه **فصل** وان نفى
باللعان نسب الولد انتفى عنه لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان رجلا لعن امراته في زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها فرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها
والحق الولد بالمراه وان لم يذكر النسب في اللعان اعاد اللعان لانه لم ينفى باللعان الاول
فصل ولجب على المراه جدا الزنا لانه بينه محقق بها الزنا عليها فلم يجرها الحد كالشهادة
ولا يجب على الرجل الذي زناها به جدا الزنا لانه لم يجره الحد باللعان فلم يجر عليه
الحد باللعان **فصل** وان كان اللعان في نكاح صحيح وقعت الفرقة لحدت ان غير
وحرمت عليه على المايه لما روى سهل بن شعيب الساعدي رضي الله عنه قال مضى الشئ
في المتلاعنين ان يفرق بينهما لم يجتمع ابدا وان كان اللعان في نكاح فاسدا وكان اللعان
بعد البيئته في زنا اضاف الى حال الوجبه فحل محرم به المراه على التام فيه وجهان
احدهما المحرم وهو الصحيح لان ما اوجب تحريمها سوي اذا كان في نكاح او غيره وان لم يكن في
نكاح كالزنا والمانى المحرم لان التحريم تابع للفرقة ولم يقع بهذا اللعان وفرقة لم تست
به **فصل** والمراه ان تذكر احدا راها باللعان لقول تعالى وسدا عليها
العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ولا يترك المراه النسب في
اللعان لانه لا يدخل في هذه اثبات النسب ولا في نفيه **فصل** واذا لعن الروح
الذب نفسه وجب عليه جدا القذف ان كانت المراه محصنه او النكاح لم ينفى عنه

ولحقه النسب لان ذلك حق عليه فعاد يتكذبه ولا يعود الفرائض ولا يرفع الحرم لانه
 حق له فلا يعود يتكذبه وان اعنت المراه ثم اذنت نفسها وجب عليها جدا انما لانه لا يتعلق
 بلعنها اكثر من سقوط جدارنا وهو حق عليها فجاردا كما بها **فصل** وان مات الروح
 قبل اللعان وقعت الفرقة بالموت وورثته الروح له من الروجيه بقيت الى الموت فان
 كان هناك ولد ورثه لانه مات قبل نفية وما وجب عليه من الجدا والتعدي بقدرها سقط
 بموته لانه اخضر بدينه وقدرات وان مات المراه قبل لعان الروح وقعت الفرقة بالموت
 وورثها الروح لان الروجيه بقيت الى الموت وان كان هناك ولد فله ان يلعن لنفيه
 لان الحاجة داعية الى نفيه وان طال له ورثتها لحد القذف لا عن لا سقطا ولا سقطا من
 الجدي شي لحقه من المارث كما سقطا لها عليه من القضاض لان القضاض ثبت مشترك
 بين الورثة فاذا سقطا محصه بالمارث سقطا الباقي جدا القذف ثبت جميعه لكل واحد
 من الورثة ولهذا الوعد في بعضهم عن حقه كان الباقي ان يستوفوا الجميع وان مات الولد قبل
 ان نفيه باللعان جاز له نفيه باللعان انه لم يكن ابنه **فصل** اذا ذوق امراته
 وامتنع من اللعان فضر بعض الحدم قال انا الاعمى سمع اللعان وسقط ما في من الجدا
 وكذلك اذا اكلت المراه عن اللعان وضرت بعض الحدم قالت انا الاعمى سمع اللعان وسقط
 ما في من الجدا لان ما سقط جميع الحد سقط بعضه كالبينه **فصل** اذا قدروها وتلاعنا
 لم قدروها نظرت فان كان بالنا الذي تلاعنا عليه لم يجب عليه جدا لان اللعان وحقه
 كالبينه ولو اقام البينه على القذف لم اعاد القذف لم يجب الجدا وكذلك اذا اعن وان قدروها
 برنا اخر ففقه وجهان احدهما انه لا يجب الجدا لان اللعان في حقه كالبينه ثم بالبينه
 بطل احصائها فكذا في اللعان الما يجب عليه الجدا لان اللعان لا يسقط الما يجب
 بالقذف في الروح حقه لحاجته الى قذف الروح وقد زالت الروجيه باللعان فزالته الحاجة
 الى القذف فلم يدره الجدا وان تلاعنا ثم قدروها اجنبى جدا لان اللعان حجه مختص بها الروح فلا
 يسقطها الجدا عن الاجنبى وان قدروها ولاعنها ونكلت عن اللعان في حقه فقد اختلف
 المحققون فقالوا انوا العباس لم يرتفع احصائها الى حق الروح فان قدروها اجنبى وجب
 عليه الجدا لان اللعان حجه مختص بها الروح ولا يبطل به احصائها الى حق حقه وقالوا لا يمتنع
 ارتفاع احصائها الى حق الروح والاجنبى فلا يجب على واحد منهما الجدا بقدرها لانهما يجذرون



لا يمتنع من اللعان جاز له نفيه باللعان انه لم يكن ابنه

في الرنا فلم يجد قاذفها كما لو جئت بالافرازا والبينه والله الموفقون

كتاب الايمان

باب من نصح ميمنه وما يصح به اليمين

نصح اليمين من كل مكلف مختار قاصدا الى اليمين لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان واشاعه المكلف كالصبي والمجنون
 والنائم فلا نصح ميمنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن يده عن الصبي حتى يسلم
 وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يقنط ولانه قول يتعلق به وجوب حق
 فلا يصح من غير مكلف كالبيع وفمن زال عقله باستكراه فان على ما ذكرناه في الطلاق
 واما المكرم فلا نصح ميمنه لما روي وانله من الاستسقاء والوامانه رضي الله عنهما ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ليس على منقرض ميمنه ولا نصح قول حمل عليه بغير حق ولم يصح كما لو
 اكرم على كلف الكفر والامانة من نصح اليمين وهو الذي سبق لسانه الى اليمين او اراد اليمين
 على شي سبق لسانه الى غير ذلك فلا نصح ميمنه لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم
 وروي عن ابن عمر وابن عباس وعائشه رضي الله عنهم انه قالوا هو قول الرجل لا والله وبلى
 والله ولان ما سبق اليه اللسان من غير قصد لا يؤاخذكم كما لو سبق لسانه **فصل** ونصح
 اليمين على الماضي والمستقبل فان حلف على ما مضى وهو صادق فلا شيء عليه لان النبي صلى الله
 عليه وسلم جعل اليمين على المدي عليه ولا يجوز ان جعل اليمين عليه الا وهو صادق قبل
 على انه يجوز ان حلف على ما هو صادق فيه وروي محمد بن عيسى القزويني ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قال وهو على المنبر وفي يده عصا ما بها الناس لم تمنعكم اليمين من حقوقكم
 فوالذي نفسي بيده ان في يدي عصا وان كان كان كاذبا وهو ان حلف على امراته كان ولم
 يكن او على امراته لم يكن وكان ثم بذلك اليمين وهي اليمين للعوس والدليل عليه ما روي
 الشعبي عن عبد الله بن عمر قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله
 ما الكبار قال الاشرار بالله قال ثم ماذا قال عقوب الوالدين قال لم ماذا قال من العيش
 قيل للشعبي ما اليمين الغموية قال الذي يقطع بها مال المرء وهو فيها كاذب وروي عبد الله
 ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على منعه وهو كاذب

الى على الشر

وان كان في القسم انه لم يكن ميثا له مستحق به المال فلم يجعل ميثا وان قال الله لا فعلن
 كذا فان اراد به الميث فهو ميثا له فخر حذف حرف القسم ولهذا روى ابن عبد الله من مشعور
 رضي الله عنه اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه قتل ابا جهل فقال الله انك قتلته قال الله اني
 قتلته وان لم يكن له بينه لم يكن ميثا له لم يات بلفظ القسم وان قال لا هاله ونوي بها الميث
 فهو ميثا لما روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال في سلب قتلته انا قتله لا هاله
 اذ لا تعد الى اسدي من اسدي الله يقابل عن الله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صدق وان لم ينو الميث لم يكن ميثا له غير متعارف في الميث فلا يجعل ميثا من غير
 بينه وان قال او اعم الله والميث الله ونوي الميث فهو ميثا له ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 استامه من ربه وام الله انه لخلق بالامان وان لم تكن به لم يكن ميثا له لم يقترن به عرف لا بينه
فصل وان قال لعمر الله ونوي به الميث فهو ميثا له انه قد قيل معناه بقا الله وقيل حق الله
 وقيل علم الله والجميع من الصفات التي تعتقد بها الميث وان لم يكن له بينه وفيه وجهان
 احدهما انه ميثا من الشرع ورده في الميث وهو قول تعالى لعمر الله فليستكم نعمون
 والاني انه ليس بيني وهو طاهر النص لا نه غير متعارف في الميث **فصل** وان قال اقيمت
 بالله او اقيم بالله لا فعلن كذا ولم ينو شيئا فهو ميثا له ثبت له عرف الشرع وعرف العان
 فعرف الشرع قوله تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما وقوله تعالى واقسموا
 بالله حذانا ما نهم وعرف العادة ان الناس يحلفون بالكثير وان قال اردت بقولي اقيمت بالله
 الخبر عن ميثا مذكورة ويقول اقيم بالله الخبر عن ميثا من ميثا فله قبل قوله فيما بينه وبين الله
 تعالى ان ما بدعيه محمله اللفظ واما في الحكم فالمستوفى في الامان انه يقبل وقال في الامان
 اذا قال ارجته اقيمت بالله لا وطنتك وقال اردت به في زمان متقدم انه لا يقبل من احبنا
 من قال لا يقبل وكذا واحد الامان ما بدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف الشرع وعرف العان
 وقوله في الامان انه يقبل اراد به فهم الله وسئل الله تعالى ومنهم من قال لا يقبل في الامان
 ويقبل عن غير من الامان لان الامان لا يتعلق به حق المراه فلم يقبل منه خلاف الظاهر والحق
 في سائر الامان بالله تعالى ويقبل قوله ومنهم من نقل جوابه في كل واحد من المشايخين الى
 الاخرى وجعلها على قول من احدهما يقبل لان ما بدعيه خلاف ما يقتضيه اللفظ في عرف
 الشرع وعرف العان وان قال شهدت بالله او اشهد بالله لا فعلن كذا فان نوي به الميث

لا يعمل الا ما يرد به

فهم

فهو ميثا لا نه فخر اراد بالشهاد الميث وان نوي بالشهادة بالله الامان به فليس ميثا له نه
 قد تراد به ذلك وان لم يكن له فيه وجهان احدهما انه ميثا له ورده القرآن والماد
 بها الميث وهو قوله تعالى وشهادته احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والماني
 انه ليس ميثا له ليس في الميث ما عرف من جهة العان واما في الشرع فقده ورده المراد به
 الميث وورده المراد به الشهادة فلم يجعل ميثا من غير بينه وان قال اعزم بالله لا فعلن كذا
 فان اراد به الميث فهو ميثا له لا محتمل ان يقول اعزم ثم يتدي الميث بقول بالله لا فعلن
 كذا وان اراد اني اعزم بالله اي معيونه وقدرته لم يكن ميثا وان لم ينو شيئا لم يكن ميثا له
 محتمل الميث ومحتمل العزم على الفعل معونه الله فلم يجعل ميثا من غير بينه ولا عرف وان قال
 اقيم او اشهد او اعزم ولم يذكر اسم الله تعالى لم يكن ميثا نوي الميث او لم ينو ان الميث لا يعقد
 الا باسم معظم او صفه معظمه تتحقق به المحلوف عليه وذلك لم يوجد **فصل** وان قال
 اسألك بالله او اقيمت عليك بالله لا فعلن كذا فان اراد بذلك الشفاعة بالله تعالى في
 الفعل لم يكن ميثا وان اراد ان يحلف عليه لا فعلن ذلك صار حائلا لانه محتمل الميث وهو
 ان يتدي بقوله بالله لا فعلن كذا وان اراد ان يعقد للمستول بذلك ميثا لم يعقد لواجب
 منها ميثا لان الشايل صرف الميث عن نفسه والمستول لم يحلف **فصل** اذا قال والله لا فعلن
 كذا ان شارب ان افعله فقال ربه قد شئت ان تفعله ان يعقد ميثا له نه علق عقده
 الميث على مشيئه وقد وجدت ثم نقف الى البحث على فعل الشئ وتركه وان قال اني لست اشأ
 ان تفعله لم يعقد الميث لانه لم يوجد شرط عقدها وان فقدت مشيئه بالحق او القصد
 او الموت لم يعقد الميث لانه لم تحقق شرط الانعقاد فلا ينعقد وبالله التوفيق

باب جامع الايمان

اذا حلف لا يسكن دارا او هو فيه فخرج في الحال يتيه العول وترك بجله
 فيها لم يحث لان الميث على سكنه وقد ترك السكنى فلم يحث ترك الرجل كما لو حلف لا
 يسكن في بلد فخرج وترك بجله فيه وان تردد الى الدار لقتل الرجل لم يحث لان ذلك ليس
 بسكنى وان حلف لا يسكنها وهو فيها او لا يسكن هذا الثوب وهو ليس او لا يركب هذه
 الدابة وهو راكب فاستدام حيث كان الميث يطلق على حال الاستدامه ولهذا يقول

سكنت الدار شهر أو لبست الثوب شهر أو ركب الدار شهر أو ان حلف لا يتزوج وهو متزوج
 أو لا يتظاهر وهو منظر أو لا يتطيب وهو منظر فاستدام لم يحث له أنه لا يطلق الاسم
 عليه في حال الاستدامة ولهذا يقال بروجت من شهر ونظمت من شهر وتطبت من شهر
 ولا يقول بوجت شهر أو قطعت شهر أو بطبت شهر أو ان حلف لا يدخل الدار وهو فيها
 فاستدام ففقه قولان قال في الامم بحث ان استدامة الدخول كما تنادي في الحرم
 ملكا لغفر فلهذا في البحث في الميزان للشيخ والركوب وقال في حرمه لم يحث وهو
 الصحيح ان الدخول يستعمل الاستدامة ولهذا القول دخلت الدار من شهر ولا نقول
 دخلتها شهر فلم يحث بالاستدامة كما لو حلف لا يتظاهر أو لا يتزوج فاستدام وان حلف لا
 يتزوج وهو في السفر فاحذر في العود لم يحث له أنه اخذ في ترك السفر وان استدامة السفر حث
 له مستأوف **فصل** وان حلف لا يسكن فلانها في مسكن واحد ففارق احدها الآخر
 في الحال وبقي الآخر لم يحث له أنه زالت المساكن وان سكن كل واحد منهما في بيت من خان أو دار
 كبير وانفرد كل واحد منهما ببيت وعلق لم يحث له أنه ما ساكنه وان حلف لا يخرج من
 دار فخرج احدي الرجلين أو اخرج راسه منها لم يحث وان حلف لا يدخل دارا فدخل احدي
 الرجلين أو دخل راسه اليها لم يحث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفا وكان يدخل
 راسه الى عابثه لترجله وكان كمال الدخول والخروج لا يحصل بذلك **فصل** وان
 حلف لا يدخل دارا فحصل على سطحها وهو غير محرم لم يحث وقال ابو ثور حث ان السطح
 من الدار وهذا خطأ لأنه جاز من داخل الدار وخارجها فلم يصح حصوله فيها اذ لا
 كما لو حصل على جائط الدار وان كان محرقا فقه وجهان احدهما الحث له أنه محيط به شور
 الدار والماني لم يحث وهو ظاهر البصحة لم يحصل داخل الدار وان كان في الدار شجر منتشر
 الأغصان فتعلق بعض منها وزل فها حتى اجابته جائط الدار حث وان زل فيه حتى
 جازي السطح وان كان غير محرم لم يحث وان كان محرقا فعلى الوجهين **فصل** وان حلف لا
 يدخل دارا فدخلها فباعها لم يحث ان الميزان على عن مضافه الى ما ذكر فلم يسقط
 الحث فيه والملك كما لو حلف لا يكلم زوجة فلان هذه مطلقا ثم كلفها وان حلف لا يدخل
 دارا فدخل دارا فباعها لم يحث لان الميزان معقود على ارجاعها لربها وان حلف لا يدخل
 دارا فدخل دارا فباعها لم يحث لان الميزان معقود على ارجاعها لربها وان حلف لا يدخل

الدار فان كان في الدار شجر منتشر

الملاحى حمله الى الدار حث له

حتمل

فحتمل ما نواه وان لم يكن له فيه لم يحث وقال ابو ثور حث ان الدار تضاف الى الساكن
 والدليل عليه قول تعالى لم يخرجوه من بيوتهم فاضاف بيوت ارجاسهم اليهم الساكنين
 وهذا خطأ لان حقيقة المضافه تقتضي ملك العين ولهذا لو قال هذه الدار لربك جعل
 ذلك قرارا له بملكها **فصل** وان حلف لا يدخل هذه الدار فاعيدت وصارت غصته
 او جعلت جانبا او نبشتا فدخلها لم يحث له أنه زال عنها اسم الدار وان عيدت لغرض ذلك
 الى له لم يحث بدخولها اليها غير تلك الدار وان عيدت لتلك الدار ففقه وجهان احدهما
 لم يحث وهو قول ابي علي بن الحريرم لانها غير تلك الدار والماني انه لم يحث لانها عادت كما كانت
فصل وان حلف لا يدخل هذه الدار من هذا الباب ففعل الباب ونصبه في مكان اخر وبقي
 الممر الذي كان الباب عليه فدخلها من الممر حث وان دخلها من الموضع الذي نصب فيه الباب
 لم يحث له أنه لم يدخل من ذلك الباب فمن احبها من قال ان دخل من الممر الذي فيه الباب لم يحث
 له أنه لم يدخل من ذلك الباب لان الباب نقل وهذا خطأ لان الباب هو الممر الذي يدخل فيه
 ويخرج منه دون المضاع المنسوب والممر الاول باق فتعلق الحث به وان حلف لا يدخل هذه
 الدار من بابها او لا يدخل من باب هذه الدار فسد الباب وجعل الباب من مكان اخر فدخلها
 منه ففقه وجهان احدهما انه لم يحث وهو قول ابي علي بن الحريرم وهو المنصوص في الامم لان
 الميزان العقيدت على باب موجود مضاف الى الدار وذلك هو الباب الاول فلا حث بالماني
 كما لو حلف لا يدخل دارا فباع زبدان ثم دخلها والماني وهو قول ابي اسحق انه لم يحث
 وهو المظهر لان الميزان معقود على بابها وبابها الماني فتعلق الحث به كما لو حلف
 لا يدخل دارا فباع زبدان واسترى اخرى فان الحث يتعلق بالدار لا بالشهد دون
 الاول **فصل** وان حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجد او بيتا في الحمام لم يحث لان المسجد
 وبيت الحمام لا يدخلان في اطلاق اسم البيت ولا في التسمية اسم لما جعل للآباء والسكنى
 والمسجد وبيت الحمام لم يجعل لذلك وان دخل بيتا من شعرا وادم نظرت فان كان الخائف
 ممل يسكن بيوت الشعر والادم حث وان كان ممل يسكنها فقه وجهان احدهما وهو
 قول ابي العباس بن سريج انه لم يحث لان الميزان على العرف ولهذا لو حلف لا ياكل الروش
 حمل على ما سعارف اكله منفردا وبيت الشعر والادم غير متعارف للمعروف فلم يحث به بالماني
 وهو قول ابي اسحق وعنه انه لم يحث لان بيت جعل للآباء والسكنى فاشبه بيوت المدبر وقوله

انه غير متعارف في حق اهل القرى بطلان البيت من المذرفانه غير متعارف في حق اهل الماديه
مبحث به وخبر المذرفانه غير متعارف في حق غير الطبري لم بحث باكله اذا حلف باكل الخبز
فصل وان حلف باكل هذه الخبثه فجعلها لا تقا او باكل هذه الدقيق فجعله
عجيناً او باكل هذه العجين فجعله خبزاً المبحث باكله وقال ابو العباس بحث لان المبحث
يعينه فتعلق البحث بها وان زال اسم كما لو حلف باكل هذا الخبز فذبحه واكله والمذهب الاول
انه يعلق المبحث على العين والاسم في المبحث بغير العين فكذا في المبحث بغير الاسم ومخالف لكل
فانه لم يكل اكله جاً والخبثه مكل اكلها جاً ولان لكل ممنوع من اكله في حال الحيوان من غير ممنوع
فلم يدخل في الممنوع والخبثه غير ممنوع من اكلها فتعلق بها المبحث وان حلف باكل هذا الرطب
فاكله وهو تمر او باكل الخبز فاكله وهو كبش او اكله هذا الصبي فكله وهو شيخ ففيه وجهان
احدهما وهو قول ابي علي بن ابي هريره انه لم يثبت في المبحث في الخبثه اذا صار رقيقاً فاكله الثاني
ان يثبت لان الانتقال حدث فيه من غير صفة وفي الخبثه الانتقال حدث فيها عن صفة
وهذا لا يصح لانه يبطل به اذا حلف باكل هذا البيض فصار فرخاً او باكل هذا الخبز فصار
زرعاً فانه لا يثبت وان كان الانتقال حدث فيه من غير صفة وان حلف لا يشرب هذا العصير
فصار خمر او لا يشرب هذا الخمر فصار خلافاً فشربه لم يثبت كما قلنا في الخبثه اذا صار رقيقاً
وان حلف لا يلبس هذا العزل فستر منه ثوباً بحث بلبسه لان العزل لا يلبس المستوجب
فصار كما لو حلف باكل هذا الحيوان فذبحه واكله **فصل** وان حلف لا يشرب هذا السويق
فاستفهم او باكل هذا الخبز فذبحه وشربه او ابتلعه من غير وضع لم يثبت لان اللفظ
اجناس كالمعبان لم لو حلف على جنس من المعبان لم يثبت بجنس آخر فكذا في الحلف على جنس
من الافعال لم يثبت بجنس آخر وان حلف لا يذوق هذا الطعام فذاقته ولفظه ففيه وجهان
احدهما المبحث لانه لا يوجد حقيقة الذوق ما لم يذوقه ولهذا يبطل به الصوم والثاني
انه بحث لان معرفه الطعم وذلك حصل من غير اذ ذر او ان حلف لا يذوقه فاكله او شربه
بحث لانه قد ذاق وزاد وان حلف لا ياكل ولا يشرب ولا يذوق فادجروه في حلقه حتى وصل
الى حوفه لم يثبت لانه لم ياكل ولم يشرب ولم يذوق وان قال والله لا طعمت هذا الطعام فادجرو
في حلقه بحث لان معناه جعلته في طعاماً وقد جعله طعاماً له **فصل** وان حلف
ياكل اللحم بحث باكل لحم ما يؤكل لحمه من النعم والوحش والطيور لان اسم اللحم يطلق على الجميع

الذوق

ولا

ولا بحث باكل السمك لانه لا يطلق عليه اسم اللحم وهل بحث باكل لحم ما يؤكل لحمه منه وجهان
احدهما بحث لانه يطلق عليه اسم اللحم وان لم ياكل كما يطلق على اللحم المغصوب وان لم ياكل
والثاني لم يثبت لان المقصد من الممنوع ان يمنع نفسه مما يستباحه ولحم ما يؤكل من نوع من اكله
من غير ممنوع فلم يدخل في الممنوع وان حلف باكل اللحم فاكل السمك لم يثبت وان حلف باكل السمك
فاكل اللحم لم يثبت لانهما مختلفان في الاسم والصفة وان حلف على اللحم فاكل سمك
الظهر والجنب وما عدا ذلك من السمك لم يثبت لانه لم يسم سمكاً وان حلف على السمك فاكل
ذلك لم يثبت لانه ليس سمكاً وان حلف على اللحم او السمك او الكبد او الطحال او الرية او الكرش او
المخ لم يثبت لانه مخالفاً للحم والسمك في الاسم والصفة وان حلف على اللحم فاكل لحم الخنزير او الراس
او اللسان ففيه وجهان احدهما المبحث لانه لم يسم سمكاً والثاني لم يثبت لان اللحم يطلق على اللحم البدن
فقط واختلف اصطفاً في المبحث منهم من قال هو سمك بحث به في المبحث على السمك ولا بحث به
في المبحث على اللحم لانه يشبه السمك في بياضه ويذوب كما يذوب السمك ومنهم من قال هو لحم فبحث
به في المبحث على اللحم ولا بحث به في المبحث على السمك لانه ثابت في اللحم ويشبهه في الصفة
ومنهم من قال ليس بسمك ولا سمك ولا بحث به في المبحث على احد منهما لانه مخالفاً للحم والسمك
والصفة فكان حكم الكبد او الطحال وان حلف على اللحم فاكل سمكاً لم يثبت لانه مخالفاً
للحم والسمك والصفة وان حلف على السمك فاكله ففيه وجهان احدهما بحث به لانه حوله
اسم السمك والثاني لم يثبت به لانه لم يدخل في اطلاق اسمه كما لا يدخل في لحم السمك في المطلق
على اللحم ولا اللحم المسمى في المبحث على السمك **فصل** وان حلف باكل الاروس ولم يكن له فيه
حشر او ريش او بيل والبق والغنم لانهما يتباع منفرداً وتوكل منفرداً عن البلدان لا بحث في ريش
الطيور لانهما يتباع منفرداً ولا توكل منفرداً وان كان في بلد يتباع فيه ريش الصياد وروش
السمك منفرداً بحث باكلهما لانهما يتباع منفرداً فهو ريش البيل والبق والغنم وهل بحث
باكلها في شياير البلاد فيه وجهان احدهما المبحث لانه يطلق عليها اسم الاروس والثاني
البلد الذي يتباع فيه ويتباع اكله والثاني لم يثبت به لان ما است له العرف في مكان وقع البحث
في كل مكان حشر المازر **فصل** وان حلف باكل البيض بحث باكل كل بيض برائل باصه
في الحصى كبيض الدجاجة والحمامة والنعام لانه توكل منفرداً او يتباع منفرداً ولا يدخل في سيطرة
الممنوع ولا بحث باكله برائل باصه كبيض السمك والجراد لانه يتباع منفرداً ولا توكل منفرداً ولم

في الحزب الخامس والعشرون في قوله اللبون ما الله تعالى

في الحزب الخامس والعشرون في قوله اللبون ما الله تعالى

يدخل في مطلق المين **فصل** وان حلف لما كحل اللبن حثت باكل لبن الانعام ولبن الصبي لان
اسم اللبن يطلق على الجميع وان كان فيه ما يقل اكله لتغذيه وحثت بالحليب او الراب وما جدد
منه لان الجميع لبن ولا حثت باكل اللبن واللوز واللبن واليدين والشمس والمصل والمقط وقال ابو علي
ان في هرهم اذا حلف على اللبن حثت بكل ما اتخذ منه من اللبن والمذهب الاول انه لا يطلق
عليه اسم اللبن فلم يحث به وان كان منه كما لو حلف باكل الرطب فاكل التمر او لما كحل التمس فاكل
الشيخ فانه لم يحث وان كان التمر من الرطب والشيخ من التمس **فصل** وان حلف لما كحل
الشمس فاكله مع الخبز او اكله في عصيده وهو ظاهر في حثه وان حلف لما كحل اللبن فاكله في
طبيع وهو ظاهر فيه او حلف لما كحل الخل فاكله في طبيخ وهو ظاهر فيه حثه وقال ابو سعيد
الاصطخري اذا اكله مع غير لم يحث به لم يفرق بالاكل فلم يحث كما لو حلف لما كحل طعاما اشتراه
زيد فاكل طعاما اشتراه زيد وعرو والمذهب الاول انه لا يفعل المحلوف عليه واصلح اليه
غيره فحثت كما لو حلف ما يدخل على رجل ويدخل على جماعة وهو فهم **فصل** وان حلف لما كحل
ادما فاكل اللحم حث لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شيد الدام اللحم ولانه يودم
به في العاك وانما يوكل قوتا او حلاوه والماني حثت به لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى سائلا
خبزا او تمر او قال هذا ادم هذا **فصل** وان حلف لما كحل الفاكهة فاكل الرطب والعنب
او الرمان او الخبز او البوت او اللبوق حثت به لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
وان اكل البطيخ والموز حثت به كما تنفكه ثمار الاشجار وان اكل الخبز او القشام حثت
به لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان حلف لما كحل البسرة او الارطيا فاكل منقفا حثت في
البمين انه اكل البسرة والرطب وان حلف لما كحل البسرة فاكل منقفا حثت به لم
ياكل بسره ولا رطبه **فصل** وان حلف لما كحل قوتا فاكل التمر او الراب او اللحم وهو ممن
نقيات ذلك حثت وهل حثت به غير على ما ذكرناه من الوجهين في بيوت الشعر وروس الصبيد
فصل وان حلف لما كحل طعاما حثت بكل ما يطعم من قوت وادم وفاكهة وحلاوه
لان اسم الطعام يقع على الجميع والدليل عليه قوله تعالى اكل الطعام كان جلا لبي اسرائيل
الما حرم اسرائيل على نفسه وهل حثت باكل الدوافه وجهان احدهما لم يحث به لانه لا
يدخل في اطلاق اسم الطعام والماني حثت به لانه يطعم في حال الاحتياط ولهذا الحزم فيه الثريا
فصل وان حلف ما يشرب الماء فاشرب ما البحر الحتمل عندي وجهين احدهما لم يحث به لانه يدخل

لانه لا يودم به في العاك

في اسم الماء المطلق ولهذا يجوز اطهارة به والماني لم يحث به لانه لا يشرب وان حلف انه لا يشرب
ثم انا فشر ما يدخله او غير من المياه العذبة حثت لان الفرقان هو الماء العذب والدليل
عليه قوله عز وجل واسقيناكم ماء فانا واذا ربه العذب وان حلف ما يشرب من الفرقان
فشر من ما يدخله لم يحث لان الفرقان اذا عرف بالماء واللام فهو النهر الذي بين الشام
والعراق **فصل** وان حلف لا يشرب الرمان فشر الضمير ان وهو الرمان الفارسي حثت وان
شم ما سواه كالورد والبنفسج والياسمين والزعفران لم يحث به لانه لا يطلق اسم الرمان الا على
الضمير وما سواه لا يسمى بالياسمين وان حلف لا يشرب المشموم حثت بالجميع لان الجميع مشموم
وان شرب الكافور والمسك والعود والصندل لم يحث به لانه لا يطلق عليه اسم المشموم وان
حلف لا يشرب الورد والبنفسج فشره في وجهان احدهما لم يحث كما لم يحث اذا حلف
لما كحل الرطب فاكل التمر الثاني لم يحث لبقا اسم الورد والبنفسج **فصل** وان حلف لا
يلبس شيا فلبس درعا او خوشتا او خفا او نعلا فلبس وجهان احدهما لم يحث به لانه ليس
شيا والماني لم يحث لان اطلاق اللبس لا يقتصر على غير الثياب **فصل** وان كان معه
زدا فقال والله لم يلبس هذه او هوردا فارتداه او نعيمه او انزربه حثت به لانه لبيته
وهوردا وان جعله قميصا او سراويل لم يحث وان قال والله لم يلبس هذا الثوب ولم يقل
وهوردا فارتداه او نعيمه او انزربه او جعله قميصا او سراويل ولم يلبس حثت ومن احبنا
من قال لم يحث به حلف على لبيته وهو على صفة فلم يحث بلبسته على غير ذلك الصفة
والصحيح هو الاول لان من حثت على لبيته ثوبا فحلف على العموم كما لو قال والله لم يلبس ثوبا
فصل وان حلف لا يلبس حليا فلبس خاتما من ذهب او فضة او حنيفة من لؤلؤ او غير
من الجواهر حثت لان الجميع حلي والدليل عليه قوله تعالى فكلون فيها من استاور من ذهب
ولؤلؤ او ان لبس شيئا من الخبز او السمك فان كان ممن عادته الخلق به كاهل السواد حثت
لانهم يسمونه حليا وهل حثت به غير على ما ذكرناه من الوجهين في بيوت الشعر وروس الصبيد
وان قلنا شيئا مما لا يحث لان السيف ليس حليا وان لبس منطقة محلاة فضة وجهان
احدهما لم يحث به من حلي الجبال والماني لم يحث به من حلي الجبال المحلاة فلم يحث به كالسيف
وان حلف لا يلبس خاتما فلبس في غير المختصر او طيف لا يلبس فارتداه او لم يلبس قلنسوة
فلبسها في رجله لم يحث لان المين يقتضي لبس خاتما وهذا غير متعارف **فصل** وان

في الحزب الخامس والعشرون في قوله اللبون ما الله تعالى

من عليه رجل فحلف لا يشرب له ما من عطش فاكل له خبزاً او لبس له ثوباً او شرب له ما من غير
عطش لم يحث له ان الحث لا يقع الا على ما عقد عليه اليمين والذي عقد عليه اليمين شرب الماء
من عطش فلو حثناه على ما سواه لحنثناه على ما نوي له على ما حلف عليه وان حلف لا يلبس له
ثوباً فوجب له ثوباً فلبسته لم يحث له انه لم يلبس ثوبه **فصل** وان حلف لا يضرب امراته
فضربها ضرباً عزر مؤلماً حث له انه يقع عليه اسم الضرب فان عصمتها او خففها او نفق سعرها لم
يحث له ان ذلك ليس بضرب ان لم يكن او لطيفاً او رقيقاً ففيه وجهان احدهما الحث له انه
ضربها والماني الحث له ان الضرب المتعارف ما كان باله وان حلف لبضرب عبده مائة سوط
فشده مائة سوط فضربه بها ضربته فان يفرق انه اصابه بالمائة في مائة مائة مائة مائة
سوط وان يفرقه انه لم يضربه بالمائة لم يتر له انه ضرب به دون المائة وان شك هل اصابه بالجميع
او لم يضربه والمنصوص انه يتر وقال المرنى كذا قال الشافعي رحمه الله فمن حلف ليفعلن
كذا في وقت الحان يشافلان ففعل فلان حث له فاذا لم يجعله باراً للشك في المشية وجب ان
يجعله باراً للشك في الاصابة والمذهب الاول ان يكون صلى الله عليه وسلم حلف لبضرب
امراته عبداً فقال الله تعالى وحذرك ضعفاً فاضرب به ولا تحث ولا تحالف ما قاله الشافعي
رحمه الله في المشية انه ليس الظاهر وجود المشية فاذا لم يكن مشية حث بالمخالفة الظاهر
اصابته بالجميع فتر وان حلف لبضرب مائة من فضربه بالمائة المشدود دفعه واحداً
فاصابه بالجميع ففيه وجهان احدهما انه لا يتر له انه مضربه الاضربه ولهذا الورى تتبع
حسينات دفعه واحداً الى الحرم لم يحسب له سبباً الباني انه يتر له انه حصل بكل سوط ضربه
ولهذا الوجه به في الرنا حث له بكل سوط جلده **فصل** وان حلف لا يهيب له قائم
او ارقبه او يصدق عليه حث له ان الهبة تملك العين بعرض عوض وان كان لكل نوع منها اسم
وان وقف عليه وقلنا ان الملك ينتقل اليه حث له انه ملكه العين بعرض عوض وان باعه
وجابه لم يحث له انه ملكه بعرض وان وصي له لم يحث له ان التملك بعد الموت والتمت الحث
فصل وان حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحث له ان الكلام لا يطلق في العرف الى كلام
الاجمى وان حلف لا يكلم فلاناً فسلم عليه حث له ان السلام من كلام الاجمى ولهذا يبطل به
الصلوة فان كلمه وهو نام او ميت او في موضع لا يسمع كلامه لم يحث له ان يقال في العرف كلمه
وان كلمه في موضع يسمع الا انه لم يسمع استغاله بغيره حث له انه كلمه ولهذا يقال كلمه فلم
يسمع

لم يسمع له في قوله لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحث له ان الكلام لا يطلق في العرف الى كلام الاجمى ولهذا يبطل به الصلوة فان كلمه وهو نام او ميت او في موضع لا يسمع كلامه لم يحث له ان يقال في العرف كلمه وان كلمه في موضع يسمع الا انه لم يسمع استغاله بغيره حث له انه كلمه ولهذا يقال كلمه فلم يسمع

يسمع وان كلمه وهو اصر فلم يسمع للصم ففيه وجهان احدهما الحث له انه كلمه وان لم يسمع حث
كما لو كلمه فلم يسمع استغاله بغيره والماني الحث له وهو الصحيح انه كلمه وهو لا يسمع فاستبده
اذ كلمه وهو غائب فان كاتبه او راسله ففيه قولان قال القدر حث وقال الخليل لا
يحث واصلق الله احسنا اذا اشار اليه فجعلوا الجميع على قولين احدهما الحث والدليل عليه
قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحياً او مستمراً او من وراء حجاب وهو الراسل من الكلام
فدل على انها منه وقوله عز وجل قال ايتك المتكلم الناس بلثه ايام المرء اذا استتمنى
المرء وهو المشار من الكلام فدل على انها منه ولائه وضع لفهام الاجمى فاشبه الكلام
والقول للماني انه لم يحث لقوله تعالى فاما من من البشر احداً او قولاً الى يدرك للمرجس
صوماً فلن اكلم اليوم استينام قال يا اخي هرون ما كان ابوك امراً شوي وما كانت امك بغياً
فاشارت اليه ولو كانت المشار كلاماً لم يفعله وقد نذرت المتكلم ولا حثفه الكلام
ما كان المشار له لهذا يصح نفيه عما سواه بان يقول ما كلمته واما كاتبه او راسله او
اشترت اليه وحرم على المسلم ان يخرج اخاه فوق بلثه ايام لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجل
لمسلم ان يخرج اخاه فوق بلثه ايام والسابق استيقهما الى الجنة وان كتب اليه او راسله ففيه
وجهان احدهما المخرج من مائة الحرجان لمن الحرجان ذكر الكلام ولا يرفل الى الكلام والماني وهو
قولنا على بن ابي هريرة انه خرج من مائة الحرجان من الفضل بالكلام ازاله ما بينهما من الوجهة
وذلك يزول بالمكاتبه والمراسله **فصل** وان حلف لا يستلم على فلان فسلم على قوم وهو منهم
ونوى السلام على جميعهم حث له انه سلم عليه استثنائه بقلبه لم يحث له ان اللفظ وان كان
عاماً لما انه محتمل التحصيل فجار خصيصته بالنية وان اطلق السلام من غير نية ففيه قولان
احدهما انه حث له انه سلم عليه فدخل كل واحد منهم فيه والماني انه لم يحث له ان اليمين على عمل
المتعارف ولا يقال في العرف لمن سلم على جماعة وفهم فلان انه كلف فلان وان حلف لا يدخل
على فلان في بيت فدخل على جماعة في بيت فهو منهم ولم يستثنه بقلبه حث بدخوله عليه
وان استثناه بقلبه ففيه وجهان احدهما انه لم يحث له ان حلف انه لم يستلم عليه وسلم عليهم
واستثناه بقلبه والماني انه لم يحث له ان الدخول فعل لا يميز ولا يفرق بخصيصته بالنية
والسلام قول فجار خصيصته بالنية لهذا القول السلام عليه الماني فلان جمع ولو قال
حظت عليكم الماني فلان لم يقع **فصل** وان حلف لا يصوم او لا يفطر او لا يطعم او لا يعطي او لا يمسك او لا يمسك

الدخول فيها بغير رضاها ومصلحتها وان حلف بالبيع ولا يزوج او لم يزوج لم يحث المبالا بحجاب
والقبول من اخيهما من قال الحث في الهبة بالمجان من غير قبول له انه يقال وهب له فلم يقبل
والصحيح هو الاول انه عقيدته لم يحث فيه من غير الحجاب قبول كالباع والتكاح ولا
يحث المبالا بالصحة واما اذا باع بغير رضاها او نكحها فاسدا او وهب هبة فاسدة لم
يحث من هذه العقود ان يطلو في العرف والشرع المأكل الصحيح **فصل** وان قال والله لا
تسرق ففته ثلثه او حله احدها انه يحث بوطي الجارية له انه قد قيل ان التسري مشق
من الشراء وهو الظاهر فيصير كانه حلف لا يتخذها ظهرا او الجارية لا يتخذها ظهرا بالوطي وقد
قيل انه مشق من التسري وهو الموطي فيصير كما لو حلف لا يطاها والباقي لا يحث المبالا بالتحصن عن
العون والوطي له انه مشق من التسري فيصير كانه حلف لا يتخذها تسري للحواري وهذا
حصل المبالا بالتحصين والوطي والاذن ان التسري في العرف اتخاذ الجارية لا يتبعها الولد والحصل
ذلك لما ذكرناه **فصل** وان حلف انه لا مال له وله دين حال حيث كان الدين الحال ما لا يدل
انه يجب فيه المالك ومالك اخذ اذا شافهوكا عين في المودع وان كان له دين مودع ففيه
وجهاان احدهما الحث انه لا يستحق قبضه والباقي انه يحث انه ملك الحوالة به والامر
عنه وان كان له مال معتوب حيث انه على ملكه وتصرفه وان كان له مال اضرار ففيه وجهان
احدهما الحث ان اصل بقائه والباقي الحث انه لا يعلم بقائه فلا يحث بالشك **فصل**
وان حلف له ملك عبدا وله مكاتب فالمنصوص انه لا يحث وقال في المم ولود هب ذاهب
الي انه عبدا فبقي عليه درهم فاما يعني انه عبدا فحال دون حال له لو كان عبدا كان
مسلطا على سبعة واخذ كسبه من اخيهما من جعل ذلك قوله وقال ابو علي الطبري
رحمة الله انه لا يحث قوله واحد او انا ارحم الشافعي رحمة الله نفسه شيئا وافضل عنه
فلا يجعل ذلك قوله **فصل** وان حلف لا دفع منكر الى فلان القاضي او الى هذا القاضي
ولم يوافق اليه وهو قاض وقعه اليه بعد العزل ففته وجهان احدهما انه لا يحث
لانه شرط ان يكون قاضيا فلم يحث بعد العزل كما لو حلف لا ياكل هذه الخنطة فاكلها
بعد ما صار قاضيا والباقي الحث انه علق الممين على عينه وكان ذكر القضا عريفا
شرطا كما لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فدخلها بعد ما باعها زيد وان حلف لا يرفع منكر الى
قاض حيث قاله الى كل قاض لعموم اللفظ وان حلف لا يرفع منكر الى القاضي لم يحث المبالا
بالرفع

بالرفع الى القاضي بالبلد في التعريف بالالف واللام رجح اليه فان كان في البلد قاض عند
اليمين فعزل وولي غيره ورفع اليه حث **فصل** وان حلف له كلف فلانا حينا او دهر
او حقبنا او زمانا بآدي زمان له انه اتم للوقت يقع على القليل او الكثير وان حلف له
بكله مده ففته او مده بعينه بآدي مده لانه ما من مده الا وهي ففته بالمضافة الى
مالها او بعينها بعينه فالمضافة الى مالها اقرب منها **فصل** وان حلف له استخدام
ولانا فخدمه وهو ساكت لم يحث انه حلف على فعله وهو طلب الخدمة ولم يوجد
ذلك منه وان حلف له بزوج او له بطلاق وامر غيره حتى يزوج له او يطلو عنه لم يحث
لانه حلف على فعله ولم يفعل وان حلف بالبيع او له بضرب فامر غيره ففعل فان كان
ممن يولي ذلك بنفسه لم يحث لما ذكرناه وان كان ممن يتولى ذلك بنفسه كالسلطان
فالمنصوص انه لا يحث وقال الربيع فته قول اخر انه يحث ووجهه ان العرف في حقه ان يفعل
ذلك عنه بامر واليمين يحمل على العرف ولهذا لو حلف له باكل الراس حلت على راسه العلم
والصحيح هو الاول لان الممين على فعله والحقيقة لا تنقل بعينه الحالف ولهذا لو حلف
السلطان انه لا ياكل الخنزير لم يلبس الثوب فاكل خنزير الذم او لبس عباءة حث وان لم يكن
ذلك عارنه وان حلف له بالخلق راسه وامر من حلقه ففته طريقان احدهما انه على القولين
كالبيع والضرب في حق من يتولى نفسه والباقي انه لا يحث قوله واحد لان العرف
في الخلق في كل احد ان يفعل غيره فامر من يضاف الفعل الى المخلوق **فصل** وان
حلف لا يدخل دارن فدخل احدها او لم ياكل بعينه فاكل احدها او لم ياكل راسه
فاكله الملقمة او لم ياكل زمانه فاكلها الملقمة ولا يشرب ما حث فشربه المجرعه لم يحث
لانه لم يفعل المخلوق عليه وان حلف لا يشرب ما هذا النهر او ما هذا البئر ففته وجهان
احدهما وهو قول المعباش انه لا يحث بشرب بعضه لانه يستحيل شرب جمعه فافعدت
اليمين على ما يستحيل وهو شرب البعض والباقي وهو قول الربيع انه لا يحث بشرب بعضه
لانه حلف على شرب جمعه فلم يحث بشرب بعضه كما لو حلف على ما في الحب **فصل**
وان حلف له باكل طعاما اشتراه زيد فاكل طعاما اشتراه زيد وعمر لم يحث لانه ليس
فيه شيء يمكن ان يشار اليه انه اشتراه زيد فلم يحث وان استري كل واحد منهما طعاما
وظطاه واكل منه ففته ثلثه او حله احدهما انه لا يحث لانه ليس فيه شيء يمكن ان

بقال انه طعام استراه ونذر دون عمر وفلم يحث كما لو اشتراه في صفة واحدة والمانى
انه ان كل النصف فما دونه لم يحث وان اكل اكثر من النصف حث لان النصف وما
دونه ممكن ان يكون مما اشتراه عمر وفلم يحث بالشك واما ان يصدق انه اكل مما اشتراه
نذر والثالث وهو قول ابي اسحق انه ان اكل الحبة والعشرين الحبة لم يحث لحوار ان يكون مما
استراه عمر وان اكل الكف والكفن حث لانه يستحيل فيما لم يخلط ان يمتزج في الكف والكفن
ما استراه وما اشتراه عمر **فصل** وان حلف لا يدخل دارا زيدا فحمله غيره باختياره ودخل
به حث لان الدخول ينسب اليه كما ينسب اذا دخلها رابعا اليه او دخلها رابعا له وان
دخلها ناسيا لليمين او جاهلا للدار او اكرم حتى دخلها فقه قوله ان احدها حث
لانه فعل ما حلف عليه فحث والماني لم يحث وهو الصحيح لما روي ابن عباس رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه
ولان حال النسيان والجهل والامكان لا يدخل في اليمين كما لا يدخل في الامر والنهي فخطاب
الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم واذا لم يدخل في اليمين لم يحث به وان حله
غيره ما حث حتى يدخل به فقهه طريقان من احبنا من قال فقه قوله ان كما لو اكرم حتى دخلها
نفسه لانه لما كان في حال الاختيار دخوله بنفسه ودخوله محمولا واحدا واجب ان يكون
في حال الامكان دخوله بنفسه ودخوله محمولا واحدا او منهم من قال لم يحث قوله واحد لان الفعل
انما ينسب اليه اتما بفعله حقيقة او بفعل غيره باسمه مجازا او هاهنا لم يوجد واحد
منهما فلم يحث **فصل** وان حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فاكله من الغد بغيره فمسته
لانه فعل ما حلف على فعله وان ترك اكله في الغد حتى انقضى حث لانه فوت المحلوف عليه
باختياره وان اكل نصفه في الغد حث لانه قدر على اكل الجميع فلم يفعل وان اكله في يومه حث
لانه فوت المحلوف عليه باختياره فحث كما لو ترك اكله حتى انقضى الغد وان تلف الرغيف
في يومه او في الغد قبل ان يتمكن من اكله فقه قوله ان المكرم وان تلف في الغد بعد ما يمكن
من اكله فقهه طريقان من احبنا من قال لم يحث قوله واحد لانه فوته باختياره ومنهم من
قال فقه قوله ان جميع الغد وقت الاكل فلم يكن تفويته بفعله وان حلف لم يقضين
حقه عند راس الشهر او مع راس الشهر فقضاه قبل روي الهلال حث لانه فوت القضا
باختياره وان راي الهلال ومضى زمان امكنه فيه القضا فلم يقضه حث لانه فوت القضا
باختياره

ما اختياره وان احذر روي الهلال في كماله وتأخر الفاع منه لكثرة الحث لانه لم ينزل القضا
وان اخبر عن اول ليلة الشك ثم بان انه كان من الشهر فقه قوله ان كالماتى والجاهل وان
قال والله لم يقضين حقه الى رمضان فلم يقضه حتى دخل الشهر حث لانه ترك ما حلف على
فعله من غير عذر وان قال والله لم يقضين حقه الى اول الشهر فقد اختلف احنافيه منهم
من قال حكمها حكم ما لو قال والله لم يقضين حقه الى رمضان كان لفظة الى الجهد والمغايبة
فان اخرا القضا حتى دخل الشهر حث وقال ابو اسحق حكمها حكم ما لو قال والله لم يقضين حقه
عند راس الشهر وهو ظاهر النص فان قضاه قبل روي الهلال حث وان راي الهلال ومضى
وقت ممكن فيه القضا فحث لانه الى وقد يكون للمغايبة كقوله تعالى ام هو الصيام
الى الليل وقد يكون معنى مع كفول متعالي من انضاري الى الله والمراد مع الله وكقوله
تعالى فايد بكم الى المرافق والمراد به مع المرافق فلما حمل ان يكون للمغايبة واحتمل ان يكون للمقارنة
لم يجز ان يثبت بالشك بخالف قوله والله لم يقضين حقه الى رمضان لانه لم يحتمل ان
يكون للمقارنة لانه لم يمكن ان يقارن القضا جميع شهر فحله للمغايبة **فصل** وان
كان له على رجل حق فقال والله لفارقك حتى استوفي حقي ففهمه الغرم لم يحث الخالف وقال
ابو علي بن ابي حمزة فقه قوله ان كالمقوس في المكرم وهذا خطأ لما حلف على فعل نفسه
ولم يوجد ذلك منه ولو قال والله لفارقتي حتى استوفي حقي منك ففارقته الغرم محثا واذا
ذكر اللبس حث الخالف وان فارقته مكرها او ناسيا فقهه طريقان من احبنا من قال
على المقوس في المكرم والناسي منهم من قال لم يحث الخالف قوله واحد لان الاختيار والقصد
يعتبر في فعل الخالف وفي فعل غيره والقصد هو الاول فانه يعتبر في فعل من حلف على فعله
فان كانت اليمين على فعل الخالف اعتبر الاختيار والقصد في فعله وان كانت على فعل غيره
اعتبر الاختيار والقصد في فعله وان فارقته الخالف لم يحث لان اليمين على فعل الغرم ولم
يوجد منه فعل وان حلف لفارق عرمة حتى يستوفي حقه منه فافترق وقارقه لما
يعلم من وجوب انظار المعتسر حث لانه فعل المحلوف عليه محثا واذا ذكر اللبس حث
وان وجب الفعل بالشرع كما لو حلف لا تدب عليك المغضوب فزده حث وان وجب
الرجاء بالشرع وان ارمه الحاكم فافترقه فعل المقوس **فصل** وان حلف لفارقه حتى
يستوفي حقه فاحاله على غيره او اراه من الراس او دفع اليه عوضا من حقه حث في اليمين

لم يستوف حقه وان كان حقه دنائير فدفع اليه شيئا على انه دنائير فخرج فحاشا فاعلى
القول في الحامل وان قال من عليه الحق والله كفارتك حتى ادفع اليك ما لك وكان الحق
عينا فهو بهامنه وفيها خنت له فوفت الدفع لقبوله وان كان دنائيرا فبذره منه وقلنا انه
للاحتجاج المأثور الى القول على الصحيح من المذهب على الطريقين فمن حلف لم يدخل الدار فحمل
الهما مكرها وبالله التوفيق

باب كفارة اليمين

اذا حلف بالله تعالى وحث وجبت عليه الكفارة لما روى عبد الرحمن بن شعيب
قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عبد الرحمن بن شعيب قال يا رسول الله فأنك
ان اعطيت بها عن مسئلة وكنت اليها وان اعطيت بها عن غير مسئلة اغنت عنها واذا حلفت
على يمين فرائت غير ما خيرتها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك وان حلفت على فعل من
بان قال والله دخلت الدار والله دخلت الدار فظرت فان نوى بالي التاكيد لم يلزمه
الكفارة واحدة وان نوى الاستسفاف ففقه قولان احدهما يلزمه كفارة وان كان
بالله تعالى فغلق بالحنث ففقه قولان كما لو كانتا على فعلين والماني يجب كفارة واحدة
وهو الصحيح ان اليمين لا يفيد الا ما افادت الاولى فلم يجب اكثر من كفارة كما لو قصد بها
التاكيد وان لم يكن له يمينه فان قلنا انه اذا نوى الاستسفاف لم يلزمه كفارة واحدة فهاهنا
اولى وان قلنا ههنا يجب كفارة وان ههنا قولان بناء على القولين فمن كرر لفظ الطلاق
ولم ينو **فصل** والكفارة اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة وهو خير من الثلاثة
والدليل عليه قوله تعالى ولكن لو اذكم بما عقدم اليما فلكفارة اطعام عشرة مساكين
من او شط ما تطعمون اهليلكم او كسوتهم او تحرير رقبة فان لم يقدر على الثلاثة لم يلزمه صيام
ثلثة ايام لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام فان كان يكفر بالمال والمستحب ان يكفر
قبل الحنث بخير من الخلاف فان ابا حنيفة لا يخير بتقديم الكفارة على الحنث وان اراد ان
يكفر بالمال قبل الحنث فان كان الحنث بغير معصية جاز تقديم الكفارة لانه حق مال
يتعلق بسببين يختصانه فاذا وجد احدهما جاز تقديمه على الآخر كما ان كونه قبل الجواز ان كان
الحنث بمعصية ففيه وجهان احدهما يجوز لما ذكرناه والثاني لا يجوز لانه يتوصل به الى المعصية

والحلف

واختلف احناف في كفارة الظهار وقبل العود وكفارة القتل بعد الجرح وقبل الموت فمنهم من
قال فيه وجهان كما قلنا في اليمين على معصية ومنهم من قال يجوز له ان يكفر بالمال
الى معصية وان كان يكفر بالصوم لم يجر قبل الحنث لانه عياده متعلق بالبدن لا بالوجه
الى تقديمها فلم يجر بتقديمها قبل الجواب كصوم رمضان **فصل** وان اراد ان يكفر
بالعتق لم يجر له بالخوز في الظهار وقد بيناه وان اراد ان يكفر بالطعام اطعم كل مسكين
مدا كما اطعم في الظهار وقد بيناه **فصل** وان اراد ان يكفر بالكسوة كسائه كل مسكين
ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص او سراويل او زار او رداء او مقنعة او خمار وان الشرع
ورد به مطلقا ولم يقدر رجل على ما يسمى كسوة في العرف وهل يجري فيه القلنسوة فيه وجهان
احدهما لا يجري لانه لا يطلق عليها اسم الكسوة والماني يجريه وهو قول ابي اسحق المروزي
لما روي ان رجلا سأل عمران بن الحصين عن قوله تعالى او كسوتهم قال لوان وقد اقدموا
على اميركم هذا فاستأفوا كسوتهم قلنسوة قلنسوة فلهن قد كسوا ولا يجري الحلف والمفعول والمنطقة
والتيك لانه لا يقع عليها اسم الكسوة ويجري الكسوة والطيلسان لانه من الكسوة ويجري
ما اتخذ من القطن لانه من الكسوة ويجوز ما اتخذ من القطن والكتان والشعر والصوف
والحرير اما الحر فانه ان اعطى المرأة اجزاه وهل يجوز ان يعطى رجلا فيه وجهان احدهما لا يجري
لانه محرم عليه لبيسته والماني يجري وهو الصحيح لانه يجوز ان يعطى الرجال كسوة النساء
والنساء كسوة الرجال ويجوز فيه الخام والمقصورة والياض والمصنوع واما اللبيش فانه
ان ذهبت قوته لم يجر وان لم تذهب قوته اجزاه كما جرى الرقبة اذا لم يسل منفعته ولا
جره اذا بطلت منفعته **فصل** وان اراد ان يكفر بالصيام ففقه قولان احدهما
لا يجوز لانه متابع لانه كفارة جعل الصوم فيها بدلا عن العتق فشرط في صومها المتابع
ككفارة الظهار والقتل والماني انه يجوز منه فقاومتها لانه صوم نزل به القرآن
مطلقا فجاز منه فقاومتها كالصوم في فدية المدا **فصل** وان كان المحالف عبدا
فكفارة الصوم فان كان الصوم بضربه لشدة الحر وطول النهار نظرت فان حلف باذن
المولى وحث بآذنه حاز ان يصوم بغير آذنه لانه لم يمه بآذنه وان حلف بغير آذنه وحث
بغير آذنه لم يجر ان يصوم بالآذنه لانه لم يمه بغير آذنه وان حلف بغير آذنه وحث بآذنه
جاز ان يصوم بغير آذنه لانه لم يمه بآذنه وان حلف بآذنه وحث بغير آذنه ففيه وجهان

احدهما يجوز ان يصوم بغير اذنه لانه وجد احدا السبب فيضا كما لو خلف بغير اذنه وجئت
بأذنه والماني لا يجوز ان يصوم بغير اذنه وهو الصحيح لانه اذا لم يجز ان يصوم ولم يمنع
من الخت باليمين فلا يجوز وقد منعه من الخت باليمين اولى ان كان الصوم لم يضرب
كالصوم في المشافهة وجمان احدهما انه يجوز ان يصوم بغير اذنه لانه لا ضرر فيه
والماني انه كالصوم الذي يضرب على ما ذكرناه لانه ينقص من نشاطه في حرمته فان صام
في المواضع الذي منعناه من الصوم فيها اجراه لانه من اهل الصيام وانما منع منه لحق
المولى فاذا فعل بغير اذنه صح كصلاة الجمعة وان كان نصفه حرا ونصفه عبدا وله
مال لم يكفر بالعق لانه ليس من اهل الولا ولا يراه ان يكفر بالطعام او الكسوة ومن احسنا
من قال فضله الصوم وهو قول المزني لانه ناقض بالرقي فهو كالعبء والمذهب الاول انه
ملك المال بنصفه الحر ملكا تاما فاشبه الحر

كتاب العدة

اذ اطلق امراته قبل الدخول والخلو لم تحب العدة لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اذا كنتم المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن في الاكتم منهن من عذر ولا ان العدة
تجب لبراه الرحم وقد بقنا براه رحمها وان طلقها بعد الدخول وجبت العدة لانه لما اسقط
العدة في الآية قبل الدخول دل على وجوبها بعد الدخول ولان بعد الدخول استعمل الرحم بالما
فوجب العدة لبراه الرحم وان طلقها بعد الخلو وقبل الدخول ففقه فقول احدهما لم
تجب العدة لما ذكرناه من الآية والمعنى والماني يجب لان التمكن من استيفاء المنفعة جعل
كالاستيفاء ولهذا استنفذ في الاجرة كما استنفذ في الاستيفاء فحعل كالمستيفاء في
الحجاب العدة **فصل** وان وجبت العدة على المطلقة لم تخل اما ان يكون حرة او امه
فان كانت حرة نظرت فان كانت حاملا من الزوج اعادت بالحمل لقوله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضعن حملهن لان براه الرحم لا يحصل في الحامل الا بوضع الحمل فان كان الحمل ولدا
واحد لم ينقص العدة حتى ينقص جميعه وان كان ولد من او اكثر لم ينقص حتى ينقص
الجميع لان الحمل هو الجميع ولان براه الرحم لا يحصل الا بوضع الجميع وان وضعت ما بان فيه
خلق ادمي انقضت العدة وان وضعت مضغه لم يطهر فيها خلق ادمي وشهدا ربيع نسوة من
اهل

اهل المعرفة انه خلق ادمي فبيده طريقان من احسنهما من ان ينقض به العدة قوله ولجدا
ومنهم من قال فقه قوله وقد بيناه في عني ام الولد واولاده الحمل سنة اشهر لما روى انه
اثنى عشر رضى الله عنه بامراه ولدت لسته اشهر فشاورة القوم في زجرها فقال ابن عباس
انزل الله تعالى وحمله وفضاله فلتون شهرا وانزل الله وفضاله في عامين والفضل في عامين
والحمل سنة اشهر وذكر الفتي في المعارف ان عبد الملك مروان قد ولد لسته اشهر واكثر
اربع سنين لما روى الوليد بن مسلم قال قلت لما لك من انش حديث جميله كنت تتحدث عن
عائشة رضي الله عنها لم تر يد المرأة اعلى السنين في الحمل قال ما لك سبحان الله من يقول هذا
هذه جارتنا امراة محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
الحامل ان تضع بعد الثمانين يوما بعد ان كان الوطئ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
احدكم لم يخلو في بطن امه نطفه اربعين يوما ثم يكون علقه اربعين يوما ثم يكون مضغه
اربعين يوما فلا ينقض العدة مما دون المضغه فوجب ان يكون بعد الثمانين **فصل**
وان كانت المعتدة غير حامل فان كانت ممن لم يحض اعادت سلتها اقر لقوله تعالى والمطلقات
نزيضن بالنفس من بلسه وروى القراهي المطهر او الدليل عليه قوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن والمراد به في وقت عدتهن كما قال تعالى ونضع المواريث القسط اليوم القمه والمراد
به في يوم القمه والطلاق المأمور به في الظاهر قبل على انه وقت العدة وان كان الطلاق
في وقت الحيض كان اول الطهر الذي بعده وان كان في حال الطهر نظرت وان بقيت في الطهر
بعد الطلاق لحظه ثم جازت احتسب تلك الحظه وان كان الطلاق اما جعل في
الطهر ولم يجعل في الحيض حتى يؤدي الى الاضرار بها في تطويل العدة فلو لم يحتسب بقية
الطهر فاما ان الطلاق في الطهر اضربها من الطلاق في الحيض لانه اطول للعدة وان لم
يقرب بعد الطلاق خزن الطهر بان اقر اللفظه بالطلاق اخر الطهر او قال لها انت
طالق في اخر جرم من طهر كان اول الاخر الطهر الذي بعد الحيض وخرج ابو العباس وجمعا اخر
انه جعل الزمان الذي ضافه الطلاق في الطهر في او هذا يصح لان العدة لا يكون
المعدة وموع الطلاق فلم يجر المعتدة ادما قبله واما اخر العدة فقيد روى المرفي والربيع
انها اذا رأت الدم بعد الطهر لما انقضت العدة بروية الدم وروى التوبط في حمله
انما لا ينقض حتى يمضي من الحيض يوم وليله من احسنهما من قولهما فان احدهما ينقض

العدة برؤية الدم لان الظاهر ان ذلك حيض والماني لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة لجواز
ان يكون دم فساد فلا يحكم بانقضاء العدة ومنه من قال هي على اختلاف جالين والذي
رواه المروزي والربيع فمن رأى الدم لعانة فاعلم بالعانة ان ذلك حيض والذي رواه ابو بطة
وحرملة فمن رأى الدم لعانة فاعلم بانها لا تعلم انه حيض قبل يوم وليلة وهل يكون ما
رأته من الحيض من العدة فيه وجهان احدهما انه من العدة لانه لا بد من اعتباره فعلى
هذا اذا راجعها صحت الرجعة وان تزوجت فيه لم يصح النكاح والماني انه ليس من العدة
لانه لو جعلناه من العدة لكانت العدة على ثلثة افراف على هذا اذا راجعها فيه لم يصح الرجعة
فان تزوجت فيه صح النكاح **فصل** واقل ما يمكن ان يعتد فيه للحرم بالقرآن اثنان يكون
يوما وساعة وذلك بان تطيقها في الظهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قروا
ثم تحيض يوما ثم تظهر خمسة عشر يوما وهو القروا الماني ثم تحيض يوما ثم تظهر خمسة عشر يوما
وهو القروا الماني فاذا طغت في الحيضة المالثة انقضت عدتها **فصل** وان كانت
من ذوات الاقرا فان رفع حيضها فان كان لعارض معروف كالمرض والاضاع ترضعت الى ان
يعود الدم معتد بالدم لان ارتفاع الدم سبب يزول فانظر زواله وان ارتفع لغير سبب
معروف ففنه قوله ان قال في القديم ملكت الى ان تعلم براه رجها ثم تعتد عدتها المباشرة لان
العدة زاول براه الرحم وقال في الحديث ملكت الى ان يتبين من الحيض ثم تعتد عدتها المباشرة لان
المعتد بالاشهر وجعل بعد المباشرة فلم يحجر قبله فان قلنا بالقول القديم ففي القدر الذي
ملكته قوله ان احدها تسعة اشهر لانه غالب عاده الحمل ويعلم به براه الرحم في الظاهر
والماني ملكت اربع سنين لانه لو جاز الاقتصار على براه الرحم في الظاهر لجاز الاقتصار على حيضه
ولمجد لانه يعلم براه الرحم في الظاهر فوجب ان يعتبر اكثر من ذلك ليعلم براه الرحم بيقين فاذا
علمت براه الرحم التسعة اشهر او اربع سنين اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر لما روى عن سعيد
ابن المسيب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في المرأة اذا طلقت فانقضت حيضها
ان عدتها تسعة اشهر لحملها وثلاثة اشهر لعدتها ولان زبنيها فيما تقدم ليس بعدة وانما اعتبر
ليعلم انها ليست من ذوات الاقرا واذا علمت اعتدت بعدة المباشرة فان حاضت قبل
العلم براه رجها او قبل انقضاء العدة بالشهور راجعها المعتد بالاقرا فان تبين انها من ذوات
الاقرا وان اعتدت ثم تزوجت ثم حاضت لم تؤثر ذلك في العدة لانها انقضت العدة وتعلق بها

وتنقضي الطهر

حق المروج فلم يسطر وان حاضت بعد العدة وقبل النكاح ففيه وجهان احدهما ان يعلم بها
المعتد بالاقرا لما حكينا بانقضاء العدة فلم يسطر ما حدث بعده والماني يعلم بها لما صارت
من ذوات الاقرا قبل تعلق حق المروج بها فلم يسطر المعتد بالاقرا وان قلنا بقوله للحديث انها
تعد الى المباشرة ففي المباشرة قولان احدهما يعتبر بان قاربها المني اقرب اليه من الثاني
يعتبر بان قاربها المني اقرب اليه من الثاني **فصل** وان كانت من الحيض مثلهما كالضعيف والكبير
فاذا اترهقت قدر المباشرة اعتدت بعد ذلك بالاشهر لان قاربها المني اقرب اليه من الثاني وانما اعتبر ليعلم انها
ليست من ذوات الاقرا **فصل** وان كانت من الحيض مثلهما كالضعيف والكبير
المباشرة اعتدت بثلاثة اشهر لقوله تعالى في الذي يبعث من الحيض من ضايف ان ارتدت
فعدت من ثلثة اشهر والذي لم يحضر وان كان الطلاق في اول الهلال اعتدت بثلاثة
اشهر بالهلال لان الشهر في الشرع بالهلال والدليل عليه قوله تعالى يسألونك عن الهلال
قل هي موافق للناس والحج وان كان الطلاق في انسا الشهر اعتدت ببقية الشهر ثم اعتدت
شهرين بالهلال ثم منظر عدتها اعتدت من الشهر الاول في تضيف اليه من الشهر الرابع ما تم
به ثلثين يوما وقال ابو محمد عبد الرحمن بن بنت المشافعي اذا طلقت في انسا الشهر اعتدت
بثلاثة اشهر بالعدد كامله لانه اذا قاربها الهلال في الشهر الاول فانها في كل شهر فاعتد العدد
في الجميع وهذا خطأ لانه لم يتعد اعتبار الهلال في الشهر الاول فلم يسقط اعتبار ما سواه
فصل وان كانت من الحيض ولكنها في سن حيض فيه النساء اعتدت بالشهور لقوله
تعالى في الذي يبعث من الحيض من ضايف ان ارتدت فعدت من ثلثة اشهر والذي لم يحضر وان
المعتد بحال المعتد بعاده النساء والدليل عليه انها لو بلغت سن الحيض فيه النساء في
حيض كانت عدتها بالاقرا اعتبارا بحالها فذلك اذا لم يحضر في سن حيض فيه النساء وجب ان
تعد بالاشهر اعتبارا بحالها فان ولدت لم ترجعها قبله ولا نفاسا بعده ففي عدتها وجهان
احدهما وهو قول الشيخ ابو حامد الشافعي رحمه الله انها تعتد بالشهور للماني لانها
تعد بالشهور بل يكون كمن ساعد حيضها من ذوات الاقرا لانه يجوز ان يكون من ذوات الاقرا
ولا يكون من ذوات الاقرا **فصل** اذا سترعت الضعيف في العدة بالشهور ثم حاضت
لغيرها يقال في الموطأ ان الشهر يدور عن الاقرا فلا يجوز المعتد بالهلال وجود اضلالها وهل
يجتنب ما مضى من الشهر فافه وجهان احدهما اجتنب وهو قول ابو العباس لانه يظهر

بعد حيض فاعتد به كما لو تقدمه حيض والماني وهو قول الشيخ انه لا يحتسب به كما اذا
اعتدت بقرين ثم ابنت لهما استيناف ثلثة اشهر ولم يحتسب ما مضى من زمان الاقرا شهرًا
وان انقضت عدتها بالشهور ثم حاضت لم يلزمها استيناف لعدتها بالاقرا لانهما معني حديث
بعد انقضاء العدة وان شرعت في العدة بالاقرا ثم ظهر حمل من الزوج سقط حكم الاقرا وان
قلنا ان الحامل الحيض لا يفراد ليل على ثراه الرحم من جهة الظاهر والحمل دليل على ثراه الرحم من
جهة القطع والظاهر اذا عارضه قطع سقطت دلالة كالفياض اذا عارضه نص وان اعتدت
بالاقرا ثم ظهر حمل من الزوج لم يلزمها الاعتداد بالحمل والمخالف اذا اعتدت بالشهور ثم حاضت
لان ما رآته من الحيض لم يكن موجودا في حال العدة وانما حدث بعدها والحمل من الزوج كان
موجودا في حال العدة بالاقرا فسقط معه حكم الاقرا **فصل** وان كانت المطلقة امه
نظرت وان كانت حاملا اعتدت بالحمل لما ذكرناه في الحرج وان كانت من دوات الاقرا اعتدت
بقرين لما روى جابر عن عمر رضي الله عنهما ان جعل عبد الامه حيضتين وان القياس يقتضي ان
يكون قروا ونصفا كما كان حدها على النصف الى ان لقى بغيره فكل وصارت قروا من
ولهذا روى عن عمر رضي الله عنه انه قال لو استطيع ان جعل عبد الامه حيضه ونصفا لفعلت
وان كانت من دوات الشهر فقبه بثلثة اشهر او اقل احدها انها تعتد بشهرين لان الشهرين بذلك
عن الاقرا فكانت عدتها كالشهور في عده الحرج والماني انها تعتد بثلثة اشهر لان ثراه الرحم لا يحصل
المسلته اشهر لان الحمل مكث اربعين يوما فعلقه ثم اربعين يوما مضغه ثم يتحرك ويعلو جوف المراه
فيظهر الحمل والثالث انها تعتد بشهر ونصف لان القياس ان يكون على النصف من الحرج كما قلنا في
الحديث لان القروا يتبع بعض فبعض كما نقول في الحرج اذا وجب عليه نصف
مدي في حرا الصيد وان اراد ان يكفر بالصوم صام يوما لانه لا يتبع بعض وان اراد ان يكفر بالطعام اخرج
نصف مدي **فصل** واذا اعتقت الامه قبل الطلاق اعتدت بثلثة اشهر لانه وجب عليها العدة
وهي حرم وان انقضت عدتها بقرين ثم اعتقت لم يلزمها زيادة لانها اعتدت من الحيض بالشهور
ثم حاضت او اعتدت ذوات الاقرا ثم صارت ابنته وان اعتقت في ابنا العدة فقبه بثلثة
اقوال احدها ثم عده امه لانه عدي محصور بخلاف الباقي والحريم فاعتبر فيه حال الزوج
كالجدة والماني انها ان كانت رجعية اتمت عده حرم وان كانت باينة اتمت عده امه كما نقول فمن
مات عنها زوجها انها ان كانت رجعية انقلبت الى عده الوفاه وان كانت باينة لم ينقل والثالث
وهو

نصفه ثم اربعين يوما

على حالها ولا يزدادها

كما لو اعتدت حرة

وهو الصحيح انه يلزمها ان يتم عده حرم لان الاعتبار في العدة بالمتن واليهذا الوشيعت في
الاعتداد بالشهور ثم حاضت انقلبت الى الاقرا **فصل** وان وطئت امرأه بشبهة
وجبت عليها العدة لان وطئ الشبهة كالوطئ النكاح في النسيب فكان كالوطئ النكاح
في احباب العدة وان زنا بامرأه لم يجب عليها العدة لان العدة لحفظ النسب والمرأى لا
لحفظه نسب **فصل** ومن مات عنها زوجها وجبت عليها العدة بدخلها او لم يدخل
لقوله تعالى والذين يتوفون منهم ويزنون ارجوا نبرصا ينفسمون اربعة اشهر وعشرا
فان كانت حاملا فهي حرة اعتدت اربعة اشهر وعشرا وان كانت امه اعتدت بشهرين وخمسين
ليال لا نأد للمنا على ان عدتها بالاقرا على النصف لانه لم يتبع بعض جعلنا قروا والشهور
تتبع فوجب عليها نصف ملجب على الحرج وان كانت حاملا بولد ملحق بالزوج اعتدت بوضعه
لما روت ام سلمة رضي الله عنها قالت ولدت سبيعه المستلبه بعد وفاه زوجها بليال
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ودخلت فانكحي فان كانت حاملا بولد لا
ملحق بالزوج كما مره الطفل لم يعتد بالحمل منه لانه لا يمكن ان يكون منه ولم يعبده منه كما مره
الكبير اذا اطلقها فانت بولد دون ستة اشهر من حن العقد فان كان الحمل حقا رجلا بوطئ
بشبهة اعتدت به منه فاذا وضعت اعتدت عن الطفل بالشهور لانه لا يجوز ان يعبد به
عن شخصين وقت واحد وان كان عن زنا احتسب ما مضى من الشهر في حال الحمل عن عده وفاه
الطفل لان الحمل عن الزنا الحكم له فلا يمنع من الاعتداد بالشهور وان طلق امرأته طلاقا
تحييا ثم مات عنها وفي العدة اعتدت بعده الوفاه لانه توفي عنها وهي زوجته **فصل**
وان طلق اجري امرأته بعينها بثلثة اومات قبل ان يبين نظرت فان لم يدخل بها اعتدت
كل واحد منهما اربعة اشهر وعشرا من كل واحد منهما يجوز ان يكون في الروضة فوجب العدة
عليهما ليسقط الفرض يقين كمن نسي صلاه من صلاتين لا يعرف عنهما وان دخل بها فان
كانت حاملا لم ينقض الفرض بوضع الحمل لان عده الطلاق والوفاه في الحمل واحد وان كانت من دوات
الشهور اعتدت اربعة اشهر وعشرا لانهما جمع عده الطلاق والوفاه وان كانت من دوات الاقرا
اعتدت اربعة اشهر وعشرا بولد او ابنا امه من موت الزوج وانما
الاقرا من وقت الطلاق ليسقط الفرض يقين وان اختلفت صفتهما في العدة كان حكم كل
واحد منهما على الافراد حكمهما اذا اتفقت صفتهما وقد بيناه ان وان طلق احداهما لم يعتد بها

٧٢

ومات قبل ان يعين بالحكم فيه على ما ذكرناه اذا كانت المطلقة معينة ومات قبل ان يعين بالموت
شيء واحد وهو انما يتقرر بانها بالاعتداد بالشهر ولها اقراران ابتداء الشهر من حين الموت واما
المقرا فان قلنا على احد الوجهين ان ابتداء العدة من حين بلفظ بالطلاق كان ابتداء المقرا من
حين الطلاق وان قلنا بالوجه الاخر ان ابتداء العدة من حين التعيين كان ابتداء المقرا من حين
الموت لان الموت وقع الايات من ميانته وقبل الموت لم يوسس من ميانته **فصل** اذا فقدت
المراه زوجها وانقطع عنها خيم فنفقه قولان احدهما وهو قوله القديم ان لها ان تفسخ
النكاح ثم تزوج لما روي عن عمر بن دينار عن عيسى بن الجعد ان رجلا استمته لجن فغاب
عن امراته فانت عمر رضي الله عنه فامرها ان تمكث اربع سنين ثم امرها ان تعتد ثم تزوج
ولانه اذا حاز الفسخ لتعذر الوطى بالنعين وتعذر النفقة بالاعتسار فلان يجوزها هنا وقد
تعذر الجميع اولى والثاني وهو قوله الجديد وهو الصحيح انه ليس لها الفسخ لانه اذا لم يجد الحكم
بموته في قسمه ماله لم يجد الحكم بموته في نكاح زوجته وقول عمر يعارضه قول علي رضي الله عنه
وخالف فرقة النعنين والاعتسار بالنفقة لان هناك سبب الفرقة وهما هنا لم يثبت
بسبب الفرقة وهو الموت فان قلنا بقوله القديم فعدت اربع سنين ثم تعتد عنه عدة الوفاة
ثم تزوج لما روي عنه عن عمر رضي الله عنه ولا يخفى اربع سنين بحقوق نكاح زوجها ثم تعتد بان
الظاهر انه مات فوجب عليها عدة الوفاة قال التواضع واعتبر ابتداء المدة من حين امرها
للحالم بالترخص ومن احسننا من قال اعتبر من حين انقطع خبره والاول اظهر لان هذه المدة ثبتت
بالمجهاد فامرت الى حكم الحالم كده النعنين وهل ينقض بعد انقضاء العدة الى الحكم بالفرقة
فيه وجهان احدهما انه لا ينقض لان الحكم بقدر المدة حكم بالموت بعد انقضائها والثاني
انه ينقض الى الحكم لانها فرقة معتد بها فامرت الى الحكم كفرقة النعنين وهل يقع الفرقة ظاهرا
وباطنا فيه وجهان احدهما يقع ظاهرا وباطنا فان قديم الزوج وقد تزوجت لم يجز ان يزعمها
من الزوج لانه فسخ يختلف فيه فقد الحكم فيه ظاهرا وباطنا لفرقة النعنين والثاني يفقد الظاهر
دون الباطن لان عمر رضي الله عنه جعل المفقود لما جرح ان اخذ زوجته فان قلنا بالقول الجديد
انها باقية على نكاح الزوج فان تزوجت بعد مده الترخيص انقضاء العدة والنكاح باطل فان قضى
لها حالم بالفرقة فهل يجوز نقضه على قوله الجديد فيه وجهان احدهما يجوز لانه حكم فاسخ
فيه المجهاد والثاني انه يجوز لانه حكم مخالف للنكاح الجلي وهو انه يجوز ان يكون جيا في

ماله

ماله ميتا في حق زوجته **فصل** وان رجع المفقود فان قلنا بقوله الجديد سلمت
الزوجة اليه وان قلنا بقوله القديم وقلنا ان حكم الحالم بغيره المياطين سلمت اليه وان
قلنا انه ينفذ ظاهرا وباطنا لم يستلم اليه وان فرق الحاكم بينهما وتزوجت ثم بان ان المفقود
قد مات وقت الحكم بالفرقة فان قلنا بقوله القديم صح النكاح سواء قلنا ان الحكم ينفذ في الظاهر
دون الباطن او قلنا انه ينفذ ظاهرا وباطنا لان الحكم اباح له النكاح وقد بان ان الباطن
كالظاهر وان قلنا بقوله الجديد ففي صحة النكاح الثاني وجهان بناء على القولين
وصي بمكانته ثم تبين ان الكتابه كانت فاسدة والله التوفيق

باب مقام المعتدة والمكان الذي تعتد فيه

اذا طلقت المراه فان كان الطلاق رجعيا كان سكنها حيث يختار الزوج من
المواضع التي تصلح لسكنى مثلها المأوى لحي الحق الزوجية وان كان الطلاق بائنا نظرت
فان كانت في بيت مملوك الزوج سكنها مملوك او احار او اعان فان كان الموضع يصلح لسكنى
لها ان تعتد فيه لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم فوجب ان يسكن في
الموضع الذي كان يسكن الزوج فان كان الموضع يضيق عليها انتقل الزوج وترك المسكن
عليها ان تسكنها الخضر بالموضع الذي طلقها فيه وان اتسع الموضع لها واراد ان يسكن
معها نظرت فان كان في الموضع منفردا يصلح لسكنى مثلها كالحجر او علوا للدار او سفلا
وبينهما باب معلق سكنت فيه وسكن الزوج في الثاني جاز لها كالدائر المتجاوزين فان
لم يكن بينهما باب معلق فان كان لها موضع يستتر فيه ومعها محرم لها تحفظ به كمنه
لو تيسر النظر ولا محرم لان مع المحرم توطن القسار وان لم يكن محرم لم يجز لقوله صلى الله عليه
وسلم لا تخلون رجل بامرأه فان بالتمها الشيطان **فصل** وان اراد الزوج بيع الدار
التي تعتد فيها نظرت فان كانت مده العدة غير معلومة كالعدة بالحي او الطلاق والبيع باطل
لان المنافع في مده العدة مستتتاه فنصرت كما لو باع الدار واستثنى منفعه مجهوله وان كانت
مده العدة معلومة كالعدة بالشهر او فية طريقتان احدهما انها على قولين جميع الدار
المستاجر والثاني انه يبطل قول واحد او الفرق بينهما ان منفعه الدار يسقط الى المستاجر
ولهذا اذا مات انتقلت الى ورثته فلا يكون بيع الدار واستثنى بعض المنفعة

والمرأه لا تنقل المنفعة اليها في بدء العدة ولهذا اذا مات رجعت منافع الدار الى
 الزوج فيكون ومعنى من باع الدار فاستثنى منفعتها لنفسه **فصل** وان حرق الزوج
 بعد الطلاق لم يزوج عليه لم يبيع المسكن حتى ينقضي العدة لان حرقها مختص بالعين قدمت
 كما تقدم المرء على سائر الغرماء وان حرق عليه لم يطلق صارت المرأه الغرماء حتى وان بيعت
 الدار استخرج لها حرقها مسكن تسكن فيه لان حرقها وان ثبت بعد حقوق الغرماء اليها استند
 الى سبب مقدم وهو الوطى في النكاح فان كان لها عاده فيما تنقضي به عدها صارت بالسكنى
 في ذلك المدة فان انقضت العدة فما دون ذلك ردت الفاضل على الغرماء وان رادت من
 العدة على العاده فنصفه اليه او جدها اجدها انما يرجع على الغرماء ما بقي لها كما ردت الفاضل
 اذا انقضت عدها عن العاده والماني لا يرجع عليهم لان الذي استحققت الضرب به قدر
 عاداتها والماني ان كانت عاداتها بالاقراء لم ترجع لان ذلك يعلم من حيثها وهي متممة
 وان كانت بوضع الحمل اقامت اليه على وقت وضع الحمل وتجب عليهم لانه لا يحرقها فيه
 وان لم يكن لها عاده فما ينقض به عدها صارت معهم باجره اقل مدة ينقض به العدة ولا ينقض
 ولا يحب ما زاد بالشك وان رادت العدة على اقل ما ينقض به العدة كان الحكم في الرجوع
 بالزيادة على ما ذكرناه اذا رادت على العاده **فصل** وان طلفت وهي مسكن لها الرها
 ارتفعت فيه لانه مسكن وحيث فيه العدة ولها ان يطالب الزوج بالمسكن لان سكنها
 عليه في العدة **فصل** وان مات الزوج وهي في العدة قدمت على الورثة في السكنى لانها
 استحققتها في حال الحيوة فلم يسقط بالموت كما لو اجره ان ثم مات وان اراد الورثة قسمة
 الدار لم يكن لهم ذلك لان فيها الضرر اربها في المضيق عليها وان ارادوا التمييز بان يعلموا عليها
 خطوط من غير نقض ولا بنا فان قلنا ان القسمة تميز الحقيقين جاز لانه لا ضرر عليها وان
 قلنا انها يبيع فعلى ما بيناه **فصل** وان توفي عنها زوجها وقلنا انها استحق السكنى
 فان كانت في مسكن للزوج لم يزوجها ان اعتد فيه لما روت في ربيعة بنت مالك ان زوجها قتل
 فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم امكثي حتى يبيع الكتاب اجله وان لم تكن في مسكن الزوج
 وجب في تركته اجره مسكنها مقدمه على الميراث والوصية لانه مستحق وقدم وان اجرها
 الغرماء صارتهم بقدر حرقها وان لم يكن له مسكن فعلى السلطان سكنها لما في عدها من حق
 الله تعالى وان قلنا لا يحب لها السكنى اعتدت حيث شئت فان تطوع الورثة بالسكنى من مالهم
 وجد

وجب عليها الاعتداد فيه **فصل** وان امر الزوج امراته بالانتقال الى دار اخرى فخرجت
 بنيتها للانتقال بمات او طلقها وهي من الدار من نفسه وجهان احدهما انها مخبر من الدار من
 الاعتداد لان الاولى خرجت عن ان يكون مسكنها لها بالخروج منها والمات لم تضر مسكنها لها
 والماني وهو الصحيح انه يلزمها الاعتداد في المات لانهما مأمور بالمقام فيها ممنوعه عن الاولى
فصل وان اذن لها في السفر فخرجت من البيت بنيتها السفر وحبت العدة قبل ان يفارق
 البنيان فنصف وجهان احدهما وهو قول سعيد المصطفي ان لها ان تعود ولها ان
 تنقض في سفرها لان العدة وحيث بعد الانتقال من موضع العدة وصارت كما لو فارق البنيان
 والماني وهو قول ابي اسحق انه يلزمها ان تعود ويعتد لانه لم يثبت لها حكم السفر وان وحيث
 العدة وقد فارق البنيان فان كان في سفر ثقله فنصف وجهان كما قلنا فمن طلقت
 وهي من الدار التي كانت فيها ومن الدار التي امرت بالانتقال اليها وان كانت في سفر حاحه
 فلها ان تنقض في سفرها ولها ان تعود لان قطعها عن السفر مشقة وان وحيث العدة وقد
 وصلت الى المقصد وان كان للنقله لهما ان يقيم ويعتد لانه صار كالوطن الذي وحيث فيه
 العدة وان كان لفضل حاحه فلها ان يقيم الى ان ينقض الحاحه فان كان لهما او زوجه فلها ان
 يقيم مقام مسافر وهو ثلثه ايام لان ذلك ليس باقامة وان قدر لها اقامه مدة من شهر او
 شهرين ففيه قولان احدهما ان لها ان يقيم المدة وهو اختيار المزي في لانه مادون فيه
 والماني انها لا يقيم الا ثلث ايام مسافر وهو ثلثه ايام لانه لم ياذن في المقام على الدوام
 فلم يزد على ثلثه ايام وان انقضت ما جعل لها من المقام نظرت فان علمت انها اذا عادت الى
 البلد امكن ان ينقض شيئا من عدها ولم يمنعها خوف الطريق لهما العود ينقض العدة في
 مكانها وان علمت انها اذا عادت لم يسق منها شي فنصف وجهان احدهما ان يلزمها ان يقدّر
 على العدة في مكانها والماني يلزمها لكون اقرب الى الموضع الذي وحيث فيه العدة **فصل**
 اذا اخرجت بالحرث وحيث عليها العدة وان لم تحس قوت الحج اذا قدمت للعدة لزمها ان يقدّر
 للعدة ثم حرث لانه يمكن الجمع من الحقس فلم يترسقاط احدهما وان حشيت قوت الحج وحيث
 عليها المحس في الحج لانهما استويا في الجوب ونصق الوقت في الحج استحق مقدم وان وحيث العدة
 ثم اخرجت بالحرث لزمها العدة لانه لا يمكن الجمع بينهما العدة استحق فقدمات
فصل والحوز لليتونه ولا للموتى عنها زوجها الخروج من موضع العدة من غير عذر

لقوله تعالى لا يخرج من سوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشه مبينه وروى ربيب بنت
كعب بن عجر عن عروة بنت مالك قالت قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني
دال وجهه افاستغل الخ اراهم فاعتد عندهم فقال اجنبي في البيت الذي اياك فيه وفاه
زوجك حتى يبلغ الكمان احله اربعة اشهر وعشرا **فصل** وان بدت على اهل زوجها
تقلت لقوله تعالى ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشه مبينه قال ابن عباس رضي الله عنه
الفاحشه المبينه ان يندوا على اهل زوجها فاذا بدت جل اخرجها فاما اذا بدت على
اهل زوجها فقلوا عنها ولم تنقل لان الضرر منهن دونها وان جافت في الموضع ضررا من هدم
او غير اسفلت لهما اذا انتقلت للمبدا على اهل الزوج فلان ينقل من الخوف من الهدم
اولي ولان القعود للعدو لرفع الضرر عن الزوج في حفظ نسب ولله الضرر لمرال بالضرر
وان كانت العدة في موضع بالاحكام فرفع المعبر او بالاحكام فانقضت المدة وامتنع الموجر
من المحار او طلب اكثر من اجرة المثل انتقلت الى موضع اخر لانه جال عذر ولا تنقل فهدن
الموضع الى اقرب موضع من الموضع الذي وجبت فيه العدة لانه اقرب الى موضع الوجوب
كما قلنا فمن وجبت عليه الزكوة في موضع لا تجد فيه اهل الشئمان انه ينقل الزكوة الى اقرب
موضع منه وان وجبت عليها حق لا يمكن الاستيفاء لهما كالبهي في دعوى او جوار كانت
ذات خبر رعت اليها السلطان من يستوفي الحق منها وان كانت بررة جاز اجسادها لانه
موضع حاجه فاذا قضت ما عليها رجعت الى مكانها وان احتاجت الى الخروج لحاجه كسرا
القطن او بيع الغرل لم يخرج لذلك الليل لما روي مجاهد قال استشهد رجال يوم اجد
فقام نسأوم فجن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن يا رسول الله اننا نتزوجك
بالليل فنبيت عند اجدا ناحت اذا اصبحنا باذنا الى بيوتنا فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم تجدن عند اجدا كن ما بدا لكم حتى اذا اردتن النوم فلتنوب كل واحدة الى بيتها
ولان الليل مظنة للفساد فلا يجوز لها الخروج من غرضه وان ارادت الخروج لذلك
فانهما ينظرت فان كان الخروج في عهده الوفاة جاز الحديث مجاهد وان كانت في عهده المتوثة
ففيه قولان قال في القديم لجوز لقوله تعالى لا يخرجن الا ان ياتين بفاحشه مبينه
وقال في الحديث لجوز وهو الصحيح لما روي جابر رضي الله عنه قال طلقت خالتي ثلثا فخرجت
تجد خالا فلقينها راجل فنهاها قالت النبي صلى الله عليه وسلم وذكرته ذلك فقال اخري

خري

خري خلك لعلك ان تصدق في منها وفعلي خير اولانها معتد بان فجاز لها ان تخرج بالتمهار
لقضا الحاجة كالمتوفى عنها زوجها

باب الاحداد

الاحداد ترك الرينة وما يدعوا الى المباشرة ولحب ذلك في عهده الوفاة لما روى ام سلمة
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لم يمس المعصفر
من الساب ولا الممشق ولا الحلي ولا الخضب ولا المكحل ولا حب ذلك على المعتد الرجعية
لانهما فاته على الرجعية ولا حب على ام الولد اذ توفي عنها من كرها ولا على الموطوء مشهده
لما روى ام حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لمراهة تومن بالله واليوم الآخر
ان تحيد على ميت فوق ثلث الاعلى زوج اربعة اشهر وعشرا واختلف قوله في المعتد
المتوثة فقال في القديم حب عليها الاحداد لانهما معتد بان فلم يمسها الاحداد كالمتوفى
عنها زوجها وقال في الحديث لانهما معتد بان طلاق فلم يمسها الاحداد كالرجعية **فصل**
ومن لم يمسها الاحداد حرم عليها ان تكحل بالمدد والصبر وقال ابو الحسن
الماسر حسي ان كانت سودا الحرم عليها والمذهب انه حرم لما ذكرناه من حديث ام
سلمة ولا نه تحسن الوجه والحوز ان تكحل بالمدد والصبر في الحيض بل يزيد
العين مرها فان احتاجت الى المكحل بالصبر او الممدد الكحل بالليل وغسلته بالتمهار
لما روى ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي ابو سلمة وقد
جعلت على عيني صبرا فقال له هذا انا ام سلمة قلت انما هو صبر اليس فيه طيب فقال انه
يسب الوجه كالحلية الى بالليل وتزعيه بالتمهار **فصل** والحرم عليها ان تحنط
لحديث ام سلمة ولا نه بدعوا الى المباشرة وحرم عليها ان تحنط بها بالتمام وهو الكلكون
وان تبيضه باستبيداج العرايش لان ذلك يقع في الرينة من الخضاب وهو الصبر اولى
وحرم عليها ان تحنط الشعر لانه حشنها ويدعوا الى المباشرة **فصل** والحرم عليها ان تنظف
لما روى ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحيد المراهة فوق ثلثه ايام الا
على زوج فانها تحيد اربعة اشهر وعشرا لا تكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الى ثوب عصب
ولا تمشطها الا عند طهرها من حيضها بغيره من قسط او اطار واما الطيب فحرم المشهي
ويدعوا الى المباشرة ولا تاكل شيئا فيه طيب ظاهر ولا تستعمل الادوية المطهرة كالمان ومن

عليها الاحداد

الورد ودهن البنفسج نه طيب ولا يستعمل في البيت ولا الشجر في الرأس نه رجل الشعر وحور
لها استنعاله في البدن وحوزان يغسل راسها بالسدر طاروت ام سله ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لها امسح بي فقلت باني شئ متشطبا رسول الله قال بالسدر تغلفين به راسك
ولان ذلك ينظف الاربعين فيه فلم يمنع منه وحوزان تغسل اطراف وحلق العانة لانه يراى للسطف
للبريه **فصل** وحرم عليها لبس الخالي الحديث ام سله ولا ليه يربد في حشنها ولهذا قال الشاعر

وما الخالي ازينه لتقبضه بنم من حشني اذا الحشني قصيرا
واما اذا كان الخالي موقرا الحشني لم ينجح الى ان يبروراه

فصل وحرم عليها ما صبغ من الثياب لانه كالاحمر والمصفر والزرقي المصاوي والخضر
الصافي الحديث ام عطيه ولا تلبس ثوبا مصبوغا المايون عصب واما ما صبغ غزله ثم نسج
فقد قال ابو اسحق انه لا حرم الحديث ام عطيه ولا تلبس ثوبا مصبوغا المايون عصب العصب
ما صبغ غزله ثم نسج والمذهب انه لا حرم لانه الشافعي رحمه الله نص على حرم الوشي والدياج
وهذا كله صبغ غزله ثم نسج ولا يصنع غزله ثم نسج ورفع واحش من مصبوغ بعد النسج واما
ما صبغ لغير الرنه كالثوب المصبوغ بالسواد المصبوغ بالاحمر واما ما صبغ للوشى كالزرقي
المصبوغ فانه لا حرم لانه لا رنه فيه ولا حرم ما عمل من غزله من غير صبغ كالعمول من القطن والكتان
والبرسيم والصوف والوبر لانه وان كانت حشنها ان حشنها من اصل الخلقه لا رنه
ادخلت عليها وان عمل على البياض طرز فان كانت كبارا حرم عليها لبسه لانه رنه ظاهر
ادخلت عليها وان كانت صفرا افنيه وجهان احدهما حرم كما حرم قليل الخالي وكثره الماني
لحرم لقلتها وخفائها وبالله التوفيق

باب اجتماع العديتين

اذا طلق الرجل امراته بعد الدخول وتزوجت في عديتها باخرو وطهرها حائلا
تتزوجها وحرم عليها اتمام عده الاول واستئناف عده الماني ولا يدخل عده
احدهما في عده الاخر لما روى سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ان ظلمحه كانت تحت
رسيد الثقفي فطلقها وتحت في عديتها فضر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضرب وجهها
محققه ضربا بان ثم قال انما امراه نكحت في عديتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل

في الاخصر الشبه

بها فرق بينهما ما اعتدت بقبه عديتها من زوجها الاول وكان حائطا من الخطايا وان
كان دخل بها فرق بينهما ما اعتدت بقبه عديتها من زوجها الاول ثم اعتدت من الاخر
ولم تنكحها ابدا ولا نكحها حقان مقصود ان لا يمس في عدها خلا كما لا يمس فان كانت
حائلا انقضت عده الاول بوطي الماني الى ان يفرق بينهما لا يصادف واما الماني
فاذا فرق بينهما امت ما بقي من عده الاول ثم استأنفت العده من الماني لانهما عدتان
من جنس واحد قدمت السابقة منهما وان كانت حاملا انظر فان كان الحمل من الاول
انقضت عديتها منه بوضعه ثم استأنفت العده من الماني بالفرق العدا لظهر من التفات
فان كان الحمل من الماني انقضت عديتها منه بوضعه ثم امت عده الاول وبقي عده
الماني هاهنا على عده الاول لانه لا يجوز ان يكون الحمل من الماني ويعتد به من الاول وان
امكن ان يكون من كل واحد منهما عرض على القافه فان الحقه بالاول انقضت به عده وان
الحقه بالماني انقضت به عده وان الحقه بهما او بقبه عنها او لم تعلم او لم يكن قافه
لزمها ان تعيد بعد الوضع شله اقر لانه ان كان من الاول لزمها الماني بلثه اقرا
وان كان من الماني لزمها اكمال عده الاول ولم يرها ان بعد ثلثه اقر بالسقط العرس بقين
وان لم يكن ان يكون من كل واحد منهما فقه وجهان احدهما لا يعتد به عن احدهما لانه
غير صحيح لو احدهما فعلى هذا اذا وضعت اكلت عده الاول ثم بعد من الماني بلثه
اقرا الماني يعتد به عن احدهما لانه يمكن ان يكون من احدهما ولهذا الواقف به
لحقه وانقضت به العده كالمنفى باللعان فعلى هذا ابلزمها ان يعتد بثلثه اقر بعد
الطهر من النفاس **فصل** اذا تزوج رجل امراه في عده وطهرها فقبه فلو كان

قال في القديم حرم عليه على التاسيد لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال لم تنكحها
ابدا وقال في الحديث لا حرم عليه على التاسيد فاذا انقضت عديتها من الاول حازله ان
تزوجها لانه وطى شبهه فلا يوجب حرم الموطوع على الواطي على التاسيد كالموطي النكاح
ملاوي وما روى عن عمر رضي الله عنه فقد روى عن عمر رضي الله عنه انه قال اذا انقضت
عديتها من الخطا فخطب عمر فقال زدوا للجهلات الى المسته ورجع الى قول علي

فصل اذا طلق زوجته طلاقا رجعيًا وطهرها في العده وحرم عليها عده بالوطي
لانه وطى في نكاح شعت فهو كوطي الشبهه فان كانت من ذوات الاقرا او من ذوات الشهور لزمها

ان تستأنف العدة وتدخل البقيّة في عده الطلاق لهما من واحد وله ان راجعها في البقيّة لهما من عده الطلاق فاذا مضت البقيّة لم يحزن راجعها لهما في عده وطى شبهه وان حملت من الوطى ضارت في عده الوطى حتى تضع وهل يدخل فيها بقية عده الطلاق فيه وجرمان احدهما يدخل لهما الواحد فدخلت احدهما في الاخرى كما لو كانتا المأقرا والماني لم يدخل لهما جنسان فلم يدخل احدهما في الاخرى فان قلنا بتدخلان كانت في العدة من الماني ان تضع الحمل لا يتبع طهره وله ان راجعها الى ان تضع لهما في عده الطلاق وان قلنا بتدخلان فان لم ترد ماء على الحمل اورات وقلنا انه ليس بحيض في معتدته ما حمل عوطى الشبهة الى ان تضع فاذا وضعت اتمت عده الطلاق وله ان راجعها في هذه البقيّة لهما في عده الطلاق وهل ان راجعها قبل الوضع فيه وجرمان احدهما ليس له ان راجعها لهما في عده وطى الشبهة والماني له ان راجعها لهما لم تكمل عده الطلاق فان ذات الدم على الحمل وقلنا انه حيض كانت عدها من الوطى بالحمل وعدها من الطلاق بالمأقرا التي على الحمل لان عليها عدتين احدهما بالمأقرا والاخرى بالحمل فجاز ان يجمعها فاذا مضت ثلثه اقبل وضع الحمل فقد انقضت عده الطلاق وان وضعت قبل ان ينقض المأقرا فقد انقضت عده الوطى وعليها اتمام عده الطلاق واذا راجعها في بقية عده الطلاق صحّت الرجعة وان راجعها قبل الوضع ففي صحّة الرجعة وجرمان فاما اذا كانت قد حملت من الوطى قبل الطلاق كانت عده الطلاق بالحمل وعده الوطى بالمأقرا فان قلنا ان عده المأقرا يدخل في عده الحمل كانت عدها من الطلاق والوطى بالحمل فاذا وضعت انقضت العدتان جميعا وان قلنا لم يدخل عده المأقرا في الحمل فان كانت لم تزل الدم على الحمل او تراه وقلنا انه ليس بحيض فان عدها من الطلاق تنقضي بوضع الحمل وعليها استئناف عده الوطى بالمأقرا فان كانت تزل الدم وقلنا انه حيض فان سبق الوضع انقضت العدة الاولى عليها اتمام العدة المانية وان سبق انقضاء المأقرا انقضت عده الوطى ولا ينقض العدة الاولى المأقرا الوضع **فصل** اذا خالع امرأته بعد الدخول وله ان تزوجها في العدة وقال المرنى لا يجوز كما لا يجوز لغيره وهذا خطأ لان نكاح غيره يؤدي الى اختلاط المشتاب ولم يوجد ذلك في نكاحه واذا تزوجها انقضت العدة وقال ابو العباس لا ينقطع قتل ان يطاها كما لا ينقطع اذا تزوجها احبني قبل ان يطاها وهذا خطأ لان المراه تقضي فراشا لا يفقد فلا يجوز ان يبقى مع الفراش عده ولانه لا يجوز ان يكون زوجته ويعتد منه ويخالف

المأجني

المأجني وان نكاحه في العدة فاستبدل قهر فراشا المأقرا الوطى وان وطىها لم يطلقها لهما عدها في نفسه ويدخل فيها بقية الاولى وان طلقها قبل ان يطاها لم يلزمها استئناف عدها لم يطلقها في نكاح قبل المسبب فلم يلزمها عدها كما لو تزوج امرأته وطلقها قبل الدخول وعليها ان تنضم ما في عليها من العدة الاولى لانا لو اسقطنا البقيّة ادى ذلك الى اختلاط المياه وفساد المشتاب لانه تزوج امرأته ووطىها لم يخلعها لم يترجها ولم يطلقها ثم تزوجها اخر فوطىها لم يخلعها ثم تزوجها لم يطلقها ثم فعل ذلك اخر فوطىها لم يخلعها لم يترجها لم يطلقها ثم فعل ذلك الى ان يجمع على وطىها في يوم واحد عشرون ويختلط المياه ويفسد المشتاب **فصل** اذا طلق امرأته بعد الدخول طلقته ثم راجعها نظرت فان وطىها بعد الرجعة ثم طلقها لهما ان تستأنف العدة ويدخل فيها بقية العدة الاولى وان راجعها ثم طلقها قبل ان يطاها ففيه قولان احدهما انها ترجع الى العدة الاولى فيبني عليها كما لو خالعها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل ان يطاها والماني انها تستأنف العدة وهو اختيار المرنى وهو الصحيح لانه طلاق في نكاح وطى فيه فوجب عده كامله كما لو لم يتقدم طلاق ولا رجعة ويخالف المختلعه لان هناك عادت اليه بنكاح جديد ثم طلقها من غير وطى وها هنا عادت الى النكاح الذي طلقها فيه فاذا اطلقها استأنفت العدة كما لو اذنت بعد الدخول ثم اسلمت ثم طلقها وان طلقها ثم مضى عليها فزواجان ثم طلقها من غير رجعة ففيه قولان قال ابو سعيد الاصطخري والوعلى بن خيران هي كالمسئلة قبلها فيكون على قولين والمسأقي رحمه الله ما يدل عليه فانه قال في تلك المسئلة وتكرّم ان يقول الرجوع او لم يرجع سواء الدليل عليه ان الطلاق معنى لو طرأ على الرجعية او حب عده فاذا طرأ على الرجعية او حب عده كالوفاء في احباب عده الوفاء وقال ابو اسحق بن عدي عدها قوة واحد لهما طلاقان لم يخلعهما وطى ولا رجعة فصارت كما لو طلقها طلقين وقت واحد **فصل** وان تزوج عدها مرة ودخل بها لم يطلقها طلاقا رجعيّا ثم اعتقت الامه ونكحت النكاح فعدت طلاقا احدهما انها على قولين احدهما تستأنف العدة من حين الفسخ والماني لا تستأنف والطريق الماني انها تستأنف العدة من حين الفسخ قوة واحد لان الجدي العدة من طلاق والاخرى من فسح فلا يبنى احدهما على الاخرى **فصل** اذا خلا الرجل امرأته ثم احتلها في المصاهرة فادعا احدهما وانكر الاخر ففيه قولان قال في الحديث قول المنكر ان المصاهرة عدها والمصاهرة وقال في القديم القول قول

هذا الخبر المذكور في قوله في النكاح والطلاق

المدة من المصالح عدم المصانعة وقال في القديم القول قول المدعي لان الخلق نزل على المصانعة
فصل واذا اختلفا في انقضاء العدة لما اذا دعت المرأة انقضاءها الزمان يمكن
انقضاء العدة فيه فانكر الزوج القول قولها وان اختلفا في وضع ما ينقض به العدة فادعت
المرأة انها وضعت ما ينقض به العدة وانكر الزوج القول قولها لقوله تعالى ولا تحل لهن
ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن من فجح النساء على كتمان ما في الارحام كما حرج اليهود على
كتمان الشهادة فقال ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه ثم يجب قبول قول
الشهادة فوجب قبول قول النساء لان ذلك لا يعلم الا من جنتها فوجب قبول قولها فيه كما يجب
على التابع قبول ما يخبر به الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لم يكن سبيل الى
معرفة الامر من حيثته وان ادعت المرأة انقضاء العدة بالشهر وانكر الزوج القول قوله لان
ذلك اختلف في وقت الطلاق فكان القول منه قوله **فصل** وان طلقها وقالت
المرأة طلقني وقد نفيت من الطهر ما يعنده قرا وقال الزوج طلقتك ولم يبق شيء من الطهر
فالقول قول المرأة لان ذلك اختلف في وقت الحيض وقد بينا ان القول في الحيض قولها
فصل وان طلقها ولدت وانفقا على وقت الولادة واختلفا في وقت الطلاق فقال
الزوج طلقتك بعد الولادة في الرجعة وقالت المرأة بل طلقني قبل الولادة فلا رجعة لك
فالقول قول الزوج لانها لو اختلفا في اصل الطلاق كان القول قوله فكذلك اذا اختلفا في وقته
ولان هذا اختلف في قوله وهو اعلم به فجع اليه وان انفقا في وقت الطلاق واختلفا في
وقت الولادة فقال الزوج ولدت قبل الطلاق في الرجعة وقالت المرأة بل ولدت بعد الطلاق
فلا رجعة لك فالقول قولها لانها لو اختلفا في اصل الولادة كان القول قولها فكذلك اذا اختلفا
في وقتها وان جهلا وقت الطلاق ووقت الولادة وتدابيرا السبق فقال الزوج تاخر الطلاق
وقالت المرأة تاخرت الولادة فالقول قول الزوج لان المصالح وجوب العدة وبقا الرجعة فان
جهلا وقتها وجهلا السابق منهما لم يحكم بينهما لانها بدعيان حقا وان ادعت المرأة
السبق فقال الزوج لا اعرف السابق قال له الحاكم ليس هذا بجواب فلما ان حجت جوابا
صححا او جعلك ناكلا فان استفتي اقيناه بما ذكرناه في المسئلة قبلها وان للزوج الرجعة
لان المصالح وجوب العدة وبقا الرجعة والورع ان لا يرجعها **فصل** وان اذن لها في الرجوع
الى بلد اخر ثم طلقها واختلفا فقالت المرأة نقلتني الى البلد الاخر فعنده عند وقال الزوج بل

اذنت

اذنت لك فالزوج لاجل حاجته فعلمك ان ترجعي فالقول قول الزوج لانها اعلم بقصدته وان مات
واختلفت الروضة والوارث فالقول قولها لانها استوفيت في الحمل بقصد الزوج ومنع الزوج
ظاهر فان الامر بالخروج بفتن حرة وخامن غير عودك

باب استنتر الامه وام الولد

من ملك امه ببيع او هبة او ارث او شئ او غيرها من الاسباب اربعة ان يستنترها
لما روى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عام او طائش ان يوطأ حاملا
حتى ينضع ولا يجابل حتى يحيض حيضه فان كانت حاملا استنترها بوضع الحمل لحدث
الى متعبه وان كانت حاملا لم يوطأ فان كانت من حيض استنترها برفعها في الفرج وقوله ان
احدهما انه طهر لانه استنتر ا فكان لفرقة الطهر كالعدة والماني ان الفرج حيض وهو الصحيح
لحدث الى متعبه ولا يوطأه الرحم لا يحصل الحيض فان قلنا ان الفرج هو الطهر فان
كانت عند وجوب الاستنتر اطاهرا كانت بقية الطهر فرفا اذا اطعنت في الحيض لم تحل
حتى يحيض حيضه كاملا ليعلم بانها اراه الرحم فاذا اطعنت في الطهر الماني حلت وان كانت
حايضا لم تشرع في الفرج حتى تطهر فاذا اطعنت في الحيض الماني حلت وان قلنا ان الفرج
هو الحيض فان كانت جال وجوب الاستنتر اطاهرا المشرع في الفرج حتى يحيض فاذا اطعنت
في الطهر الماني حلت وان كانت حايضا المشرع في الفرج الى الحيض السابقة لبقية الحيض
لم يعذر فرفا اذا اطعنت في الطهر الماني حلت وان وجب الاستنتر او هي من حيض فارتفع حيضها
كان حكمها في المتظار حكم المطلقة اذا ارتفع حيضها وان وجب الاستنتر او هي من الحيض
لصغرها وكبر فقها قولان احدهما تستنتر شهرين كل شهر في مقابلته فرفا الماني يستنتر اسبوعه
اشهر وهو الصحيح لان ما دونها لم يجعل دليلا على براه الرحم **فصل** وان ملكها وهي

مجنونة او مريضة او معتقة او ذات روح لم يصح استنترها في هذه الاحوال لان الاستنتر
يراد بالاستباجه ولا توجد الاستباجه في هذه الاحوال وان استنترها فوضععت وجازت
فمده الحيات فان قلنا انها ملك قبل انقضاء الخمار لم يعتد بذلك عن الاستنتر لانه استنتر
قبل الملك وان قلنا انها ملك ففنه وجهان احدهما لم يعتد به لان الملك غير تام لانه معرض
للفسخ والماني يعتد به لان الاستنتر بعد الملك وجواز الفسخ لا يمنع الاستنتر الا لو استنترها

وهما عيب لم يعلم به وان ملكها بالبيع او الوضيه فوضعت او حاضرت قبل القبض ففقه وحما
احدهما المعتد به لان الملك غير تام والثاني معتد به لانه استنبر ابعده الملك وللشافعي رحمه الله
ما يدل على كل واحد من الوجهين وان ملكها بالارث صح الاستنبر وان لم يقبض كان الموروث قبل
القبض كالقبوض في تمام الملك وحوازا التصرف **فصل** وان ملك امه وهي زوجته لم يحب
الاستنبر لان الاستنبر البراه الرحم من ماعهر والمستنبر ان يستنبرها لان الولد من النكاح
مملوك ومن ملك العبد جازا استنبرها **فصل** وان كانت امته ثم رجعت اليه
ما لفسخ او باعها ثم رجعت اليه بالطلاق فله ان يستنبرها لانه زال ملكه عن استمناعها
بالعقد وعاد بالفسخ فصارت كما لو باعها ثم اشتراها وان رهنها ثم فكاها لم يحب الاستنبر لان
بالرهن لم زال ملكه عن استمناعها لان ان يقبلها ويظهر اليها بشهر وانما منع من وطئها
لجل المهرين وقد زال حقه بالفسخ فحلت له وان ارتد المولى ثم اسلم او ارتدت امته ثم اسلمت
وجب استنبرها لانه زال ملكه عن استمناعها بالرد وعاد بالفسخ فان زوجها ثم طلقت
فان كان قبل الدخول لم تجل له حتى يستنبرها لانه زال ملكه عن استمناعها بالنكاح وعاد بالطلاق
وان كان بعد الدخول وانقضا العبد فحما ان احدهما لم تجل له حتى يستنبرها لانه لم يحد
له الملك على استمناعها فوجب استنبرها كما لو باعها ثم اشتراها والثاني لم تجل له وهو قول ابو علي
ابو هريرة لان الاستنبر البراه الرحم وقد حصل ذلك بالعبد **فصل** ومن وجب استنبرها لاجرم
وطئها وهل حرم النكاح بها بالنظر والقبلة ينظر فيه فان ملكها ممن له حرمه لم تجل له لانه لو
ان يكون ام ولد لمن ملكها من حرمته وان ملكها ممن له حرمه له كالمستنبه ففقهها وجهان احدهما
تجل لمن حرم وطئها بحكم الاستنبر احرمت النكاح بها كما لو ملكها ممن له حرمه والثاني انها تجل
لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال خرجت في شهري يوم خلوة جاربه كان عنقها ابريق فضه
فما ملكت نفسي ان قمت اليها فقبلتها والناس ينظرون ولان المستنبه مملوكها جابلا كانت او
جاملأ فلا يكون النكاح في ملكه وانما منع من وطئها حتى لا يختلط ماوه مما مشرك ولا نجس
هذا في النكاح بالنظر والقبلة وان وطئت زوجته شبهه لم تجل له وطئها قبل انقضاء العبد
لانه يودي الى اختلاط المياه وافساد النسب وهل له النكاح بها في غير الوطئ على ما ذكرناه من
الوجهين في المستنبه لانه زوجته جابلا كانت او جاملأ **فصل** ومن ملك امه جاز له ان
يبيعها قبل الاستنبر لانه قد دللنا على انه يجب على المشتري الاستنبر اقل لم يحب على البائع ان

براه

براه الرحم يحصل بالاستنبر المشتري وان اراد تزويجها نظرت فان لم يكن وطئها جاز له تزويجها
من غير استنبر لانها لم تنظر فراساله وان وطئها لم يخرجه عنها قبل الاستنبر لانها صارت بالوطئ
فراساله **فصل** وان اعترق ام ولد في حياته او عنقت موته لزمها الاستنبر لانها صارت
بالوطئ فراساله وتستنبر اكلها المستنبه لانه استنبر الحكم ملك البمين فصار كاستنبر
المستنبه وان اعترقها او مات عنها وهي من وجه او معتد لم يلزمها الاستنبر لانه زال فراسه عنها
قبل وجوب الاستنبر اقل يلزمها الاستنبر اكلها لو طلق امراته قبل الدخول ثم ماتت ولانها صارت
فراسا لعنه فلا يلزمها المأجله استنبر وان زوجها ثم مات ومات الزوج ولم تعلم المساقق منها
لم تجل اما ان يكون من موتها شهران وحشمه ايام فمادون او اكثر ولا يعلم مقدار ما بينهما فان
كان منها شهران وحشمه ايام فمادون لم يلزمها الاستنبر اعلى المولى لانه ان كان المولى مات
او لا فقد مات وهي زوجة فلا يحب عليها الاستنبر وان مات الزوج او لا فقد مات المولى بعده
وهي معتد من الزوج فلا يلزمها استنبر او عليها ان تعتد بربعه اشهر وعشر من بعد موت
اخرها لانه يجوز ان يكون مات المولى او لا فعنقت ثم مات الزوج قبلها بعد حرم وان كان من موتها
اكثر من شهرين وحشمه ليل لزمها ان يعتد من بعد اخرها موتا باكثر من شهرين من اربعه اشهر وعشر
او حيضه لانه ان مات الزوج او لا فقد اعتدت عنه شهرين وحشمه ايام وعادت وراشا
المولى فاذا مات لزمها ان تستنبر بحضه وان مات المولى او لم يلزمها استنبر فاذا مات
الزوج لزمها بعد حرم فوجب الجمع بينهما لستسقط الفرض يقين وان لم يعلم قدر ما بين الموتين
من الزمان وجب ان يؤخذ باعلاهما لانه هو ان يكون بينهما اكثر من شهرين وحشمه ايام فعند
اربعة اشهر وعشر او حيضه لستسقط الفرض يقين كما يلزم من سني صلاه من خلاصه صلاه الضلالت
لستسقط الفرض يقين ولا يوقف لها شيء من تركه الزوج لان المصل فيها الرق فلم يورث مع الشك
فصل وان كان من بطين جاز به فوطئها ففقه وجهان احدهما يجب استنبر ان لا يحب
لحقها فلم يدخل احد في الاخر كما اعتد من الثاني يجب استنبر او احدهما ان قصد من الاستنبر
معرفه براه الرحم لهذه المحب الاستنبر بالتر من حيضه وراه الرحم من يحصل بالاستنبر واحد
اذا استنبر امه فظهر ما حمل فقال البائع هو مبيع فصدقه المشتري لحقه الولد
فصل والحاربه ام ولد له والبيع باطل وان كدنه المشتري بطلت فان لم يكن او بالوطئ حال البيع لم
يقبل قوله لان الملك انتقل الى المشتري في الظاهر ولم يقبل اقراره فمابطل حقه كما لو باع

عبدًا ثم أقر أنه كان غصبه أو اعتقه وهل يلحقه نسب الولد فيه قولان قال في العدم والملا
يلحقه أنه يجوز أن يكون ابنًا للواحد ومملوكًا للآخر وقال في البوطي يلحقه أن فيه إضرارًا بالمشرى
لأنه قد يعتقه فيثبت له عليه الولد فإذا كان ابنًا للغير لم يرثه وإن كان قد أقر بوطيها عند
البيع فإن كان وقد استبرأها ثم باعها فظرت فإن أنت بولدت دون سنته أشهر لحقه نسبته
وكانت الحاربه أم ولد له وكان البيع باطلاً وإن ولدت له سنته أشهر فصاعداً لم يلحقه الولد
لأنه لو استبرأها ثم أنت بولدت وهي مملوكة لم يلحقه فلان يلحقه وهي مملوكة غير أولى وإن لم يكن
المشرى قد وطئها كانت الحاربه والولد مملوكين له فإن كان قد وطئها فإن أنت بولدت دون سنته
أشهر من جنس الوطئ فهو كما لو لم يطأها لأنه لا يجوز أن يكون منه ويكون الحاربه والولد مملوكين
له وإن أنت بولدت سنته أشهر فصاعداً لحقه الولد وصارت الحاربه أم ولد له لأن الظاهر أنه منه
وإن لم يكن استبرأها البايع فظرت فإن ولدت دون سنته أشهر من وقت البيع لحق البايع وكانت
الحاربه أم ولد له وكان البيع باطلاً وإن ولدت له سنته أشهر فظرت وإن لم يكن قد وطئها المشرى
فهو كالغصب قبله لأنها لم تصر إرثاً له وإن وطئها وولدت سنته أشهر من وطئها عرض على
القافة فإن لحقته بالبايع لحق به وإن لحقته بالمشرى لحقه وقد يناجك الجميع والله الموفق

كتاب الرضاع

إذا تار المرأة لبن على ولد فارتضع منها طفل له دون حولين خمس رضعات مسرفاً
صارا للطفل ولداً لها في حكمين في تحريم النكاح وفي جواز الخلوة وأولاده وصارت
المرأة أمه وأمهاتها جداتها وأبوابها أحادهم وأولادها أخواته وأخواتها
وأخواتها أخواته وخالاته وإن كان الولد ثابت النسب من رجل صار للطفل ولداً له وأولاد
أولادها وصاروا لرجل أباه وأبوابه جداته وأبوابه جداته وأولادها أخواته وأخواتها
وأخواتها أعمامه وعماته والدليل عليه قول الله تعالى وإمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم
من الرضاعة فنص على إمهات والأخوات فدل على ما سواهما ورأى ابن عباس رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم أريد على بنت جهم بن عبد المطلب فقال إنها بنت أخي من الرضاعة
وأنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولد وروى عائشة رضي الله عنها أن أبا خالي الفقيش

استاذن

استاذن عليها فابت أن تاذن له فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تقل
أذنت لعمرك فقالت ما رسول الله إنما أرضعتني المرأة ولم أرضعني الرجل قال وأذنتي له وأنه عنك
وكان أبو الفقيش زوج المرأة التي أرضعت عائشة رضي الله عنها ولأن اللبن حدث للولد والولد
لها فكان المنزاع باللبن ولدها **فصل** وتنبش حريم الرضاع من الولد إلى أولاده وأولاد
أولاده ذكورا كانوا أو إناثا ولا ينشر إلى إمهاته وأبوابه وأخواته ولا يحرم على
المرضعة أن تزوج باب الطفل ولا بأخيه ولا يحرم على زوج المرضعة الذي تار اللبن على
ولده أن تزوج تام الطفل ولا ماخنة لقوله صلى الله عليه وسلم تحرم من الرضاعة ما يحرم
من النسب وحريم النسب في الولد ينشر إلى أولاده ولا ينشر إلى إمهاته وأبوابه ولا
أخواته وأخواته فذلك الرضاع **فصل** ولا ينشر حريم الرضاع فيما يرضع بعد الحولين لقوله
تعالى والوالدان رضيعان وأولاده من حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاع في
الحولين فدل على أنه الحكم للرضاع بعد الحولين وروى يحيى بن سعيدان رجلاً قال لما سمع
المشعري أني بصفت من ثدي أمي أني لبنا قد غيب في بطني فقال أبو موسى أراها لم يقدح حرم
عليك قال عبد الله أنظر ما تفتي به الرجل فقال أبو موسى فيما تقول أنت فقال عبد الله لا
رضاع لها ما كان في الحولين قال أبو موسى لم تنسأ بولي عن ما إذا أهدى الجرحين أظهره وعن ابن عباس
رضي الله عنه الرضاع لها ما كان في الحولين **فصل** ولا ينشر حريم الرضاع ما دون حرس
رضعات وقال أبو ثور ثبت سلت رضعات لما روت أم الفضل رضي الله عنها أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال المحرم للمملوكة والمملوكة لربها أن ترضع من لبنه أو لبنه
أنه لا يحرم ما دون الحولين ما روت عائشة رضي الله عنها قال إنما أنزل الله من القرآن عشر رضعات
معلومات لحريم من نسخ بحسن معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مما يقر به
القرآن وحديث أم الفضل يدل على أن الملتح من حريم دليل الخطاب والنص بعدم على
دليل الخطاب وهو ما روتناه ولا ينشر الحرس رضعات متفرقات من الشرح وردها مطلقاً
فحمل على العرف والعرف في الرضعات أن يرضع ثم يقطعها باختيار من غير عار ثم يعود إليه
بعد زمان ويرضع ثم يقطعها وعلى هذا إيد إلى أن يسوفي العدد كما أن العار لا المأكلات
أن يكون متفرقة أو فاق وأما إذا قطع الرضاع لصيق نفس وليس يليه ثم رجع إليه أو أسقل
من ثدي إلى ثدي كان الجميع رضعة كما أن المأكلات إذا قطعها لصيق النفس أو لشرب الماء أو المنقال

بني

من لون الى لون كان للجمع الكله وان قطعت الموضع عليه فقيه وجهان احدهما انه لا يمس
 برضعة كانه قطع عليه بغير اختيار والثاني انه رضعة لان الرضاع يصح بكل واحد منهما
 ولهذا الواو حرمته وهو ثابت التحريم كما ثبتت اذا ارتضعت منها وهي نائمة فادامت الرضعة
 تقطع وجب ان يتم تقطعها وان ارتضعت امراه اربع رضعات ثم ارتضعت امراه اخرى
 اربع رضعات ثم عاد الى الاولى فارتضعت منها وقطع وعاد الى الاخرى في الحال فارتضعت منها
 فقيه وجهان احدهما انتم العدد الخمس من واحد منهما لانه استقل من ندي الى ندي والثاني
 قيل تمام الرضعة فلم تكن كل واحد منها رضعة كما لو استقل من ندي الى ندي والثاني
 يتم العدد من كل واحد منهما لان الرضعة ان رضع القليل والكثير تقطع ولا يعود الى
 بعد زمان طويل وقد وجد ذلك **فصل** وان شكت الموضع هل ارتضعت ام لا وهل
 ارتضعت خمس رضعات او اربع رضعات لم يثبت التحريم كما لو شك الزوج هل طلق ام لا وهل طلق
 ثلثا او بطلق **فصل** وسيتاخر الحرم بالوجور لانه اتصال اللبن الى حيث يصل بالارضاع
 وحصل به من اتيان اللحم وانتشار العظم ما حصل بالارضاع وسيتاخر السعوط لانه سبيل
 لغير الضائم فكان سبيل التحريم الرضاع كالفم وهل يثبت بالحقنه فيه قولان احدهما يست
 لما ذكرناه في السعوط والماني يست لانه الرضاع جمل اتيان اللحم وانتشار العظم والحقنه جعلت
 للاستهال فان ارتضعت مرتين واوجرت من واحد وسعوط من واحد وقلنا ان الحقنه حرم يثبت
 التحريم لانه جعلنا الجميع كالارضاع في التحريم فذلك انما هو العدد **فصل** وان حلبت
 لبنا كثيرا في دفعه وسقته في خمسة اوقات والمنصوص انه رضعة وقال الربيع فيه قول آخر
 انه خمس رضعات فمن احتجنا من قال هو من خرج الربيع ومعه من قال فيه قولان احدهما انه خمس
 رضعات لانه حصل به ما حصل بحسب رضعات والماني انه رضعة وهو الصحيح لان الوجور
 فرع للارضاع فم العدد في الرضاع ما حصل له مما ينقص خمس مرات فذلك لان الوجور وان
 حلبت خمس رضعات وسقته دفعه واحد فقيه طريقتان من احتجنا من قال هي على قولين
 كالمسئلة فليها ومعه من قال هو رضعة قوله واحد لانه لم يشرب الامم وفي المسئلة قبلها شرب
 خمس رضعات وان حلبت خمس مرات وجعلتها في ايام فقيه وسقته خمس مرات فقيه
 طريقتان من احتجنا من قال هو رضعة قوله واحد لانه يفرق في الحلب والسقي ومنهم من
 قال هو على قولين لان الفرق الذي حصل من جهة الرضعة قد بطل حكمه بالجمع في المكان

فصل

فصل وان حبت اللبن واطعم الصبي حرم لانه حصل به ما حصل من اللبن من اتيان اللحم
 وانتشار العظم **فصل** فان خلط اللبن بما يباع او جامد واطعم حرم وجلي عن المني انه قال
 ان كان اللبن على الباجر حرم وان كان مغلوبا لم يحرم لان مع عليه الحالب وول الاسم والمعنى
 الذي يراد به وهذا خطأ لان ما تعلق به التحريم اذا كان غالبا تعلق به اذا كان مغلوبا
 كالخاشنة في الماء **فصل** وان شرب لبن امراه مسته لم يحرم لانه معنى يوجب حرم
 موبدا فيبطل بالموت كالوطي **فصل** وسيتاخر التحريم بلبن السهميه وان شرب طفلان
 من لبن شاة لم يثبت بينهما حرمة الرضاع لان التحريم بالشرع ولم يرد الشرع الى لبن الامميه
 والسهميه دون الامميه في الحرمة ولينها دون لبن الامميه في اصلاح البدن فلم يعلق به في
 التحريم ولان الاخوة فرع للائمه فاذا لم يثبت هذا الرضاع امومه فلان لم يثبت الاخوة
 اولى ولم يثبت التحريم بلبن الرجل وقال الكراسي يثبت كما يثبت بلبن امراه وهذا خطأ لان
 لبنه لم يجعل غذا للولد فلم يثبت به التحريم كلن السهميه وان ثار للنسب لبن وان علم انه امراه
 حرم وان علم انه رجل لم يحرم وان اشكل فقد قال ابو اسحق ان قال النسبان هذا اللبن لم يثبت
 على غزارته الا لانه امراه حكم بانه امراه وان لبنه حرم ومن احتجنا من قال لا يجعل اللبن ليلدا
 لانه قد شرب اللبن للرجال او على هذا توقف امر من يرضع لبنه كما توقف امر **فصل** وان
 ثار للبكر لبن او لبن لزوج لها فارتضعت به طفلا يثبت بينهما حرمة الرضاع لان لبن النسبان
 غذا للاطفال وان ثار للمرأة لبن على ولد من الرضا فارتضعت به طفلا يثبت بينهما حرمة الرضاع
 ولا يثبت بينه ومن الرائي لان الرضاع تابع للنسب ثم السبب بنت سبه وبنتها ولا يثبت سبه
 ومن الرائي فذلك لانه حرمة الرضاع **فصل** اذا ثار لها لبن على ولد من زوجها وطلقها وزوجت
 باخر فاللبن الاول الى ان يخل من الثاني وينتهي الى ان يزل اللبن على الحمل فان ارتضعت طفلا
 كان اشا للاول لان اللبن او لم يرد بان قطع ثم عاد او لم يقطع لانه لم يوجد سبب وجب حدوث
 اللبن غير الاول وان بلغ الحمل من الثاني الى ان يزل به اللبن نظرت فان لم يزل اللبن فهو الاول
 فان ارتضعت به طفلا كان ولدا للاول لانه لم يتغير اللبن وان زاد فارتضعت به طفلا فقيه
 قولان قال في القدم هو ابنها وقال في الحديث هو ابن الاول لان اللبن الاول يفسد ويجوز
 ان يكون الزيادة بفضل الغذاء ويجوز ان يكون للحمل فلا يدرى اليقين بالشك ان يقطع اللبن ثم
 عاد في الوقت الذي سزل اللبن على الحمل وارتضعت به طفلا فقيه قوله احدهما

على انما هو من لبن امراه او من لبن نسبان او من لبن سبه او من لبن سبه

انه ابن الاول لان اللبن خلق للمولود دون الحمل والولد الاول فكان الموضع به ابنه والماني ابنه
الماني كان لبن الاول انقطع فالظاهر انه حديث الحمل والحمل الثاني فكان الموضع باللبن ابنه والمالك
انه ابنهما لان كل واحد منهما امانه تدل على ان اللبن له فعمل الموضع باللبن ابنهما فان وصفت الحمل
وارضعت به طفلا كان ابنا للماني في الأحوال كلها زاد اللبن ولم يرد اتصال وانقطع ثم عاد لمكان
حلبه المولود الى اللبن منع ان يكون اللبن لغريم **فصل** وان وطئ رجلان امراه وظلما لم يتحقق به
النسب فانت بولدها وارضعت بلبنه طفلا كان الطفل ابنا لمن يلقه نسب الولد لان
اللبن تابع للولد فان مات الولد ولم ينسب نسبته باللقا فله بالانتساب الى اجدها وان كان
له ولد قام مقامه بالانتساب فاذا انتسب الى اجدها صار الموضع ولدا لمن انتسب اليه
وان لم يكن له ولد ففي الموضع بلبنه قولان اجدها انه ابنهما لان اللبن قد يكون من الوطئ وقد يكون
من الولد والقول الثاني انه لا يكون ابنهما لان الموضع تابع للمناسيب ولا يجوز ان يكون المناسيب ابنا
لنفسه فذلك الموضع فعلي هذا هل تجزى الموضع في الانتساب الى اجدها فانه قولان اجدها بالخبر
لانه لا تعرض على القافة فلا تجزى في الانتساب والماني تجزى لان الولد باحد الشبه بالارضاع في
المخلاق ويميل طبعه الى من ارضع بلبنه ولهذا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا
افصح العرب ولا خير بيني وبين من يشاء في بني سعد وارضعت في بني زهرة ولهذا يقال
لحسن خلق الولد اذا احتس خلق الموضع ويستحقه اذا سا خلقها فاذا قلنا انه تجزى
فانتسب الى اجدها كان ابنه من الارضاع واذا قلنا لا تجزى فهل له ان يتزوج بينتيمها فانه ملته
او جده اجدها وهو الصحيح انه لا محل له نكاح بنت واحد منهما لانا وان حملنا عن الزوج منها
الانا نتحقق ان بنت اجدها اخته وبنت الاخر اجنبية فلم يحل له نكاح واحد منهما كما لو اخلطت
اخته باجنبيه والثاني انه يجوز ان يتزوج بنت من شامنها فاذا تزوجها حرمت عليه الاخرى
لان الأصل في بنت كل واحد منهما الا باحة وهو يشك في تحريمها بالنسبة لا بزايا الشك فاذا تزوج
احدهما تبعت الاخرى في حرم نكاحها على الثاني بدكم لو اشتبه ما طاهر وما تجزى فتوضي
باجدهما بالاجتهاد فان الخامسة تتعين في الاخر فلا يجوز ان يتوضي به والمالك انه يجوز ان يتزوج
ببنت كل واحد منهما ثم يطلقها ثم يتزوج الاخرى لان الخط لا يتعين في واحد منهما كما يجوز ان يصلي
بالاجتهاد الى جهة ثم يصلي بالاجتهاد الثاني الى جهة اخرى ويحرم ان يجمع بينهما لان الخط يتعين
في الجمع وصار رجلين رايا طائر افعال اجدها ان كان هذا الطائر عرا انا فعبدى جرو قال الاخران

لم يكن عرا انا فعبدى جرو طار ولم يعلم انه عرا او غريم فانه لا يعنى على واحد منهما عبده كما تفرق ملك
مشتوك فيه فان اجتمع العبدان لولدهما عتوا اجدها لاجتماعهما في ملكه **فصل** وان انت
امراه بولده ونفاه كاللعان وارضعت بلبنه طفلا كان لطفل ابنا للمراه ولا يكون ابنا
لزوج لان الطفل تابع للمولود والولد ثابت بالنسب من المراه دون الزوج فذلك الطفل فان
اقر بالولد صار الطفل ابنا له لانه تابع للمولود **فصل** وان كان رجل خمس امهات او اجد
لهن منه لبن فارتضع صبي من كل واحد منهن رضعه ففنه وجهان احدهما وهو قول الفقهاء
ان من سرح والى القسم المناط والى ذكر من الحداد المصري انه لا يصير المولى ابنا للصبى بل يباع
لم تشتت به الامومه فلم يست به المايه والماني وهو قول الشافعي والى العباس بن القاسم
انه يصير المولى ابنا للصبى وهو الصحيح لانه ارضع من لبنه خمس رضعات غضا را با له وان
كان رجل خمس اخوات فارتضع طفلا من كل واحد منهن رضعه فهل يصير خاله على
الوجهين **فصل** وان كان رجل زوجة صغيم فشرت من لبن امه خمس رضعات انفسخ
النكاح لانها صارت اخته وان كانت له زوجة صغيم وزوجه كبيره فارضعت الكبير
الصغيم خمس رضعات انفسخ نكاحها لانه لا يجوز ان يكون عبده امراه وبنتها وان كانت
له زوجتان صغيرتان فحاج امراه فارضعت احدهما خمس رضعات ثم ارضعت الاخرى
خمس رضعات ففنه قولان اجدها ينفسخ نكاحها وهو اختيار الماني لانها صارت باختين
فانفسخ نكاحها كما لو ارضعتها في وقت واحد والماني ينفسخ نكاح المايه لان سبب النسخ
حصول المايه فاحتض نكاحها بالطلاق كما لو تزوج احدى الاحنتين بعد الاخرى
فصل ومن اقصد نكاح امراه بارضاع فالمنصوص انه يلزمه نصف مهر المثل ونصف الماشقين
في الطلاق اذا رجعا على قولين اجدها يلزمها مهر المثل والماني يلزمها نصف مهر المثل واختلف
اقتنا فيه فنقل ابو سعيد الاصطفي جوابه في كل واحد من المسائلين الى الاخرى وجعلها
على قولين اجدها يجب مهر المثل انه اختلف البضع فوجب ضمان جمعه والماني يجب نصف مهر المثل
لانه لم يغرم للصغيم الا نصف بدل البضع فلم يجب له اكثر من نصف بدله وقال ابو اسحق يجب
في الارضاع نصف المهر وفي الشهادة يجب الجميع والفرق بينهما ان في الارضاع وقعت الفرق طاهرا
وباطنا وبلف البضع عليه وقد رجع اليه بدل النصف فوجب له بدل النصف وفي الشهادة
لم يتلف البضع في الحقيقة وانما جيل بينه ومن ملكه فوجب ضمان جمعه والصحيح طريقه ابي

بالصحيح

استحق وعليه النفقة وان كان رجل زوجة صغيرة فحاشيته انفسه فارضع كل واحد منهم الصغير من
لبن ام الزوج او اخيه رضعه وحب على كل واحد منهم حش نصف المهر لتساوهم في الملافا
وان كانوا ملكه فارضعها احدهم رضعه وارضعها كل واحد من الاخرين رضعتن افضله وجهها
احدها انما يحب على كل واحد منهم ثلث النصف فان كل واحد منهم وحده سبب الملاقاة فتساووا
في الضمان كما لو طرح رجل في خلقة رذائق من الخاشية واخر قد اردهم والماني يقسط على عدد
الرضعات فحب على من ارضع رضعة الحش من نصف المهر المثل على كل واحد من الاخرين
الحش ان كان الفسخ قبل بعد ارضعات فقسط الضمان عليه **فصل** اذا ارضعت الصغيم
من لبن ام زوجها حش رضعات والم نام به سقط مهرها لان الفرقه حصلت بفعلها فسقط
مهرها ولا يرجع الزوج عليها مهر مثلها ولا نصفه لان الملاقاة من جهة المهر قبل التسليم
لا يوجب غير المسمى فان ارضعت من ام الزوج رضعتين والم نام به وارضعتها الم نام للمهر
ففيه وجهان احدهما يسقط من نصف المسمى نصفه وهو الربع وحسب الربع والماني يقسط على عدد
الرضعات فسقط من نصف المسمى حشيان ويجب ثلثه اخماسه ووجهها ما ذكرناه في المسئلة قبلها

كتاب النفقة والتوفيق

فصل في نفقة الزوجات
اذا استلقت الزوجه نفسها الى زوجها وتمكن من الاستمتاع بها ونقلها الى حيث يريد وهما
من اهل الاستمتاع في نكاح صحيح وحت نفقتها لما روى جابر رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال اتقوا الله في النساء فانكم اخذموهن بامانه
الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وان امتعت من
تسلم نفسها او ما كنته من استمتاع دون استمتاع او في منزل دون منزل او في بلد دون بلد
لم يجب النفقة لانه لم يوجد التمكين التام فلم يجب النفقة كما يجب من المبيع اذا امتنع
المابع من تسليم المبيع او سلم في موضع دون موضع وان عرضت عليه وبذلت له التمكين التام
والنقل الى حيث يريد وهو حاضر وحت عليه النفقة لانه وجد التمكين التام وان عرضت عليه
وهو غائب لم يجب حتى يقدم هو او وكيله او مضي زمان لو اراد المسمى ان كان يقدر على اخذها
لانه لم يوجد التمكين التام الا بذلك وان لم تسلم اليه نفسها ولم تعرض عليه حتى مضى على ذلك زمان

والزوجه النعم

لم يجب النفقة لان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عاتقته رضي الله عنها ودخلت عليه بعد
سنتين ولم ينفق الم من حين دخلت عليه ولم اقلتم نفقتها لما مضى لانه لم يوجد التمكين التام
فما مضى ولم يجب بدله كما لا يجب بدله ما تلف من المبيع في يد المابع قبل التسليم **فصل** وان استلقت
الى الزوج او عرضت عليه وفي صغيره الم جامع مسلها فنفقه قولان احدهما يجب النفقة لانها
سكنت من غير منع والماني لم يجب وهو الصحيح لان التمكين التام من الاستمتاع وان كانت
كبيره والزوج صغير افضله قولان احدهما لم يجب لانه لم يوجد التمكين من الاستمتاع والماني
يجب وهو الصحيح لان التمكين وجد من جهتها وانما العذر الاستمتاع من جهته فوجب النفقة
كما لو سلمت الى الزوج وهو كبير فزهرت بها وان سلمت وهي مريضة او رتقا او خيفة لم يمكن وطئها
او الزوج مريض او مجنون او حشيم لا يقدر على الوطئ وحت النفقة لانه وجد التمكين من الاستمتاع
وما عذر فهو سبب كسب فيه الى التفريط **فصل** وان سلمت اليه وتمكن من الاستمتاع
بها في نكاح فاستدل بحجب النفقة لان التمكين لا يصح مع فساد النكاح فلا استحق ما في مقابلته
فصل وان انقلبت المراه من منزل الزوج الى منزل اخر بغرا ذنه او ساوت بغرا ذنه سقطت
نفقتها جازا كان الزوج او غائبا لانهما خرجت عن قبضته وطاعته فسقطت نفقتها
كالناشره وان ساوت فاذنه فنفقه قولان ذكرناهما في القسم **فصل** وان اخرجت بالغرا
اذنه سقطت نفقتها لانهما ان كان بطوعا فقد منعت حق الزوج وهو واجب مما ليس بواجب
وان كان واجبا فقد منعت حق الزوج وهو على الفور مما هو على التراخي وان اخرجت فاذنه
فان خرجت معه لم تسقط نفقتها لانها لم تخرج عن قبضته وطاعته فان خرجت وحدها
فعلى القولين في سفرها باذنه **فصل** وان منعت نفسها باعتكاف تطوع او نذر
الذمه سقطت نفقتها لما ذكرناه في الحج وان كان عن نذر من اذن فيه الزوج لم تسقط
نفقتها لان الزوج اذن فيه واستقطا حقه فلا تسقط حقا وان كان عن نذر لم ياذن فيه فان
كان بعد عقدا النكاح سقطت نفقتها لانها منعت حق الزوج بعد وجوبه وان كان بعد قبل
النكاح لم تسقط لان ما استحق قبل النكاح لاحق للزوج في زمانه كما لو اخرجت نفسها ثم تزوجت
وان اعتكفت باذنه وهو معها لم تسقط نفقتها لانها في قبضته وطاعته وان لم يكن معها فعلى
القولين في الحج **فصل** وان كسعت نفسها بالصوم وان كان بطوعا فنفقه وجهان احدهما تسقط
نفقتها لانها في قبضته والماني تسقط وهو الصحيح لانها منعت التمكين التام مما ليس بواجب

انما

فصل في نفقة الزوجات

فَسَقَطَتْ نَفَقَتُهَا كَالنَّاشِرِ وَأَنْ مَنَعَتْ بِصَوْمِ رَمَضَانَ أَوْ نَفَاضِهِ وَقَدْ صَافَى وَفَتْهُ لَمْ يَسْقُطْ
 نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْتَحِقْ بِالشَّرْعِ لَدُخُولِ الرَّوْحِ فِي زَمَانِهِ وَأَنْ مَنَعَتْ بِصَوْمِ الْقَضَائِقِلْ أَنْ يَصْنُقَ
 وَفَتْهُ أَوْ بِصَوْمِ كَفَّارَةٍ أَوْ نَذْرٍ أَلْزَمَهُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ
 لَيْسَ عَلَى الْفَوْرِ وَأَنْ كَانَ يَنْذِرُ مَعِينَ فَإِنْ كَانَ الْمَنْذَرُ بَادِنَ الرَّوْحِ لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ
 وَأَنْ كَانَ يَنْتَرِادُهُ فَإِنْ كَانَ الْمَنْذَرُ بَعْدَ النِّكَاحِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا وَأَنْ كَانَ يَنْذِرُ قَبْلَ النِّكَاحِ
 لَمْ يَسْقُطْ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَعْتَكَا **فصل** وَأَنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا بِالصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ بِالصَّلَاةِ
 الْحَمْسَةِ أَوْ السَّنَةِ أَلْزَمَتْهُ لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ
 فَوَائِدُ فَإِنْ قَلْنَا أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا وَأَنْ قَلْنَا أَنَّهُ عَلَى الْبَرَاخِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا كَمَا قَلْنَا
 فِي قَضَائِ رَمَضَانَ وَأَنْ كُنْتَ بِالصَّلَاةِ الْمَنْذُورَةِ وَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَعْتَكَا **فصل** وَأَنْ مَنَعَتْ
 وَأَنْ كَانَ الرَّوْحَانُ كَافِرًا فَاسْلَمْتَ الْمَرْأَةَ بَعْدَ الدُّخُولِ وَلَمْ يَسْلَمْ الرَّوْحُ لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ
 الْمُسْتَمْتَاعُ لَعَنِي مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْتَهِيَ فَلَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا كَالْمُسْلِمِ إِذَا غَلَبَ عَنْ رُوحِهِ
 وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ حَمْرَانَ فِيهِ قَوْلُ آخَرٍ أَنَّهَا سَقَطَتْ لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَعَنِي مِنْ جِهَتِهَا فَسَقَطَتْ
 نَفَقَتُهَا كَمَا لَوْ أَجْرَمَتْ الْمُسْلِمَةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ الرَّوْحَ وَالصَّحْبَ هُوَ الْأَوَّلُ وَأَنْ كَانَ الْحَجَّ فَرَضَ مَوْسِعَ الْوَقْتِ
 وَالْمُسْلِمَةُ وَحَصْرَ مَضْنَقٍ فَلَا يَسْقُطُ النِّفَقَةُ كَصَوْمِ رَمَضَانَ وَأَنْ سَلِمَ الرَّوْحُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَهُوَ مَحْجُوسٌ
 أَوْ ثَنِيَّةٌ وَخَلَفَتْ فِي الشَّرْكِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ
 كَالنَّاشِرِ وَأَنْ اسْلَمْتَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَخَلَفَتْ فِي الشَّرْكِ فِيهِ
 قَوْلُ آخَرٍ أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ لَنْ بِالْمُسْلِمَةِ إِذَا مَا تَشَعَّتْ مِنَ النِّكَاحِ قَضَائِكُمْ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَالْقَوْلُ الْآخَرُ
 لَا يَسْتَحِقُّ لَنْ وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنَ الْمُسْتَمْتَاعِ فَمَا مَضَى فَلَمْ يَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ كَالنَّاشِرِ إِذَا رَحَعَتْ إِلَى
 الطَّاعَةِ وَأَنْ رَتَدَ الرَّوْحُ بَعْدَ الدُّخُولِ لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَنْ اِسْتِمَاعُ الْوَطْئِ سَبَبٌ مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ
 قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْتَهِيَ فَلَمْ يَسْقُطْ النِّفَقَةُ وَأَنْ رَتَدَتْ الْمَرْأَةُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ نَفَقَتُهَا لَمْ يَسْقُطْ
 بِمَقْصُودِهِ فَسَقَطَتْ نَفَقَتُهَا كَالنَّاشِرِ وَأَنْ عَادَتْ إِلَى الْمُسْلِمَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَهَلْ يَحِبُّ نَفَقَتَهُ
 مَا مَضَى فِي الرَّدِّ فَهِيَ طَرِيقَانِ مِنْ أَحَبِّمَا مَنْ قَالَ فِيهِ قَوْلُ الْكَافِرِ إِذَا خَلَفَتْ فِي الشَّرْكِ لَمْ يَسْقُطْ
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَحِبُّ قَوْلُهُ وَاحِدٌ أَوْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْكَافِرِ أَنْ الْكَافِرَ لَمْ يَحْدَثْ مِنْ جِهَتِهَا مَنَعَ
 بِالْقِلَّةِ عَلَى دِينِهَا وَالْمَرْءُ أَجْدَنُّ مَنَعًا بِأَرْدِهِ فَعَلَّاهُ وَأَنْ رَتَدَتْ الرَّوْحَةُ وَعَادَتْ
 إِلَى الْمُسْلِمَةِ وَالرَّوْحُ غَائِبٌ اسْتَحَقَّتْ النِّفَقَةَ مِنْ جِهَتِ عَادَتِهَا إِلَى الْمُسْلِمَةِ وَأَنْ نَشَرَتْ الرَّوْحَةُ عَادَتْ
 إِلَى

إِلَى الطَّاعَةِ وَالرَّوْحُ غَائِبٌ لَمْ يَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ حَتَّى يَمُضِيَ زَمَانٌ لَوْ سَلَفَ فِيهِ لَقَدَّرَ عَلَى اسْتِمَاعِهَا
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنْ الْمَرْءَ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا بِأَرْدِهِ وَقَدْ رَأَتْ بِالْمُسْلِمَةِ وَالنَّاشِرِ سَقَطَتْ
 نَفَقَتُهَا بِالْمَنَعِ مِنَ التَّمَكُّنِ وَذَلِكَ بِأَرْدِهِ وَالْعَوْدِ إِلَى الْعِلَاقِ **فصل** وَأَنْ كُنْتَ الرَّوْحَةُ مَقْتُلَةً
 الْمَوْتِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَحَبَّتْ لَهَا النِّفَقَةُ لَوْ جُودًا تَمَكَّنَ النَّامُ وَأَنْ سَلِمَ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ
 فِيهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ فِيهِ أَنَّهَا لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا
 وَالْآخَرُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي شَيْخٍ وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا
 مِنَ النِّفَقَةِ كَالْحَرَمِ إِذَا دَلَّتْ نَفْسُهَا بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ أَوْ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ أَوْ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ

بَابُ قَدْرِ النِّفَقَةِ

إِذَا كَانَ الرَّوْحُ مُوسِرًا أَوْ هُوَ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى النِّفَقَةِ بِمَالِهِ أَوْ كَسْبِهِ لِمَهْ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَدْرَكَ
 وَأَنْ كَانَ مُعْسِرًا أَوْ هُوَ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى النِّفَقَةِ بِمَالِهِ أَوْ كَسْبِهِ لِمَهْ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَدْرَكَ
 تَعَالَى لِيَنْفِقَ دُونَ شَعْنِهِ مِنْ شَعْنِهِ وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رَزَقَهُ فَلْيَنْفِقْ مَا آتَاهُ اللَّهُ فَرَقَ مِنَ الْمَوْسَرِ
 وَالْمُعْسِرِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَرَجَاتِهِ وَلَمْ يَشِينِ الْمَقْدَارُ فَوْجَ تَقْدِيرِهِ بِالْمُجْتَهِدِ
 وَأَشْبَهَ مَا يَنْفِقُ عَلَيْهِ النِّفَقَةُ الْمَطْعَامُ فِي الْكِفَانِ لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا
 وَكَثُرَ الْحَبُّ فِي الْكِفَانِ لِلْمُسْكِنِ مَدْرَكَ فِيهِ الْمَذَاوِقُ وَالْحَبُّ مَدْرَكَ فِيهِ الْكِفَانُ الْحَجَّاجُ
 فِي رَمَضَانَ وَأَنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا أَرْمَهُ مَدْرَكَ وَنَصْفَ مَدْرَكَ مَكْنُ الْحَاقَةِ بِالْمَوْسَرِ وَهُوَ دُونَهُ وَهُوَ بِالْمُعْسِرِ
 وَهُوَ فَوْقَهُ فَحَبُّ عَلَيْهِ مَدْرَكَ وَنَصْفَ مَدْرَكَ وَأَنْ كَانَ الرَّوْحُ عَبْدًا أَوْ مَكْنًا وَاجِبٌ عَلَيْهِ مَدْرَكَ لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا
 جَالِئًا مِنَ الْمُعْسِرِ وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهِ الْكُثْرُ مِنْ مَدْرَكَ وَأَنْ كَانَ نَصْفَهُ جَرًا أَوْ نَصْفَهُ عَبْدًا وَاجِبٌ عَلَيْهِ
 نَفَقَتُهُ الْمُعْسِرُ وَقَالَ الْمَرْءُ أَنْ كَانَ مُوسِرًا أَوْ مَدْرَكَ مِنْ الْجَزِيرَةِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ مَدْرَكَ وَنَصْفَ مَدْرَكَ مِنَ الْجَزِيرَةِ
 لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا فِيهِ الرِّقُّ وَالْحَرِيَّةُ فَجَبُّ عَلَيْهِ نَصْفَ نَفَقَتِهِ الْمَوْسَرُ وَهُوَ نَصْفَ مَدْرَكَ وَنَصْفَ نَفَقَتِهِ
 الْمُعْسِرُ وَهُوَ مَدْرَكَ أَهْوَ لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا نَاقِصٌ بِالرِّقِّ فَلَمْ يَحِبُّ نَفَقَتُهُ الْمُعْسِرُ كَالْعَبْدِ **فصل** وَاجِبٌ
 النِّفَقَةُ مِنْ قَوْتِ الْبَلَدِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِقَوْلِهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَهُنَّ عِلْمٌ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَالْمَعْرُوفُ مَا يَفْقَاهُ النَّاسُ فِي الْبَلَدِ
 لَهَا الْحَبُّ فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهَا شَيْئًا أَوْ دَقِيقًا أَوْ خَبْرًا أَوْ بِلْمٍ أَوْ قَوْلًا لَمْ يَحِبُّ لَهَا نَفَقَتُهَا وَاجِبٌ بِالْمَشْرِعِ وَكَانَ
 الْوَاجِبُ فِيهِ هُوَ الْحَبُّ كَالطَّعَامِ فِي الْكِفَانِ وَأَنْ يَفْقَاهُ عَلَى دَفْعِ الْعَوْنِ فِيهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا

لا يجوز له طعام وجب في الدنء بالشرع فلم يجز اخذ العوض فيه كالطعام في الكفارة والماني
 يجوز وهو الصحيح انه طعام مستقر في الدنء للادى فجاز اخذ العوض فيه كالطعام في المرض
 وكالف الطعام في الكفارة فان ذلك يجب لغير الله تعالى ولم ياذن في اخذ العوض والنفقة يجب
 لغيرها وقد رويت باخذ العوض **فصل** ويجب لها المأوى بقدر ما يحتاج اليه من ادم البلد
 من الرتب والشيخ والشيخ والمعلم والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ
 قطع من اهلكم الخير والرب وعن ابن عمر رضي الله عنه الخير والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ
 ومن فضل ما ينظره الخير والمعلم لان ذلك من النفقة بالمعروف **فصل** ويجب لها ما يحتاج
 اليه من المشط والسدر والدر والدر والدر والدر والدر والدر والدر والدر والدر والدر
 فوجب عليه كما يجب على المستاجر كستر الدار ونظفها واما الخضايب فانه ان لم يطلب الزوج
 لم يلزمه وان طلبه منها لزمته لانه لزمته واما سائر الادوية واجرم الطبيب فلا يجب عليه لانه
 ليس من النفقة الرتبة واما المحتاج اليه لعرض لانه راد اصطلاح الجسم فلا يلزمه كما لا يلزم
 المستاجر اصطلاح ما يهدم من الدار واما الطبيب فانه ان كان يراى لقطع الشبهة لزمه لانه
 يراى للتنظيف وان كان يراى للتدبير والمستماع لم يلزمه لان المستماع جوف فلا يجب عليه
فصل ويجب لها الكسوة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولحدث
 جابر رضي الله عنه ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولا يحتاج اليه لحفظ البدن
 على الدوام فلم يرد كالتفقه ولحق الامراه الموشى من مرتفع ما تلبس شيئا البكر من القطن والكتان
 والخز والبرسم ولا امرأه المعشيرة من غلب القطن والكتان ولا امرأه المتوسط ما بينهما واقل ما يجب
 قميص شراويل ومقنعة ومداش للرجل وان كان في الشتاء اضافة اليه جبة لان ذلك من
 الكسوة بالمعروف **فصل** ويجب لها الحنفية او كساء وسان ومضربه محشوة للنوم وزليه
 او لبدا وجصير للنهار ويكون ذلك لامراه الموشى من المرتفع ولا امرأه المعشيرة من المرتفع ولا امرأه
 المتوسط ما بينهما لان ذلك من المعروف **فصل** ويجب لها مسكن لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف
 ومن المعروف ان مسكنها في مسكن ولا يراها المستغنى عن المستكن للاشتغال عن العيون والنظر
 والمستماع ويكون المسكن على قدر رتبة واعشانه وتوسطه كما قلنا في النفقة **فصل** وان
 كانت المرأة ممن لا يخدم نفسها بان تكون من ذوات المقدار او مرضية وجب لها خادم لقوله تعالى
 وعاشروهن بالمعروف ومن العشرة بالمعروف ان تقوم لها من خدمها ولا يجب لها الثمن خادم واحد
 لان

لان المستغنى عن نفسها وذلك حصل الخادم واحد ولا يجوز ان يكون الخادم امراة او ذراة محرم
 وهل يجوز ان يكون من اليهود والنصارى فيه وجهان احدهما يجوز لانهم يصلحون للخدمة والثاني
 لا يجوز لان النفس تغاف من استخدامهم وان قالت المرأة انا اخدم نفسي واجد الجرة الخادم لم يجز الزوج
 عليه لان المقصد بالخدمة ترفيقها وتوفيقها على حقها وذلك يحصل بخدمة وان قال الزوج انا
 اخدمها بنفسي ففيه وجهان احدهما وهو قول الشيخ انه يلزمها الرضى به لانه دفع الكفاية
 بخدمة والماني لم يلزمها الرضى به لانها بخشيتها فلا يستوفى حقها من الخدمة **فصل** وان كان
 الخادم مملوكا لها وانفق على خدمته لزمه نفقته فان كان موثرا لزمه الخادم مبدولت من قوت
 البلد وان كان معشرا او متوسطا لزمه مبدولت من دفع الكفاية مادونه وفي ادمه وجهان احدهما
 انه يجب من خسر ادمها كالحب الطعام من خسر طعامها والماني انه يجب من دون ادمها وهو المنقصر
 لان العرف في ادم ان يكون من دون ادمها وفي الطعام العرف بان يكون من خسر طعامها ويجب لخادم
 كل روجه من المشوى والفرش والدرادون ما يجب للوجه ولا يجب له الشراويل ولا يجب له المشط
 والسدر والدر والدر والدر لان ذلك راد لزمته وان كانت خادمة خرج للحاجات وجب لها حنفية
 الى الخروج **فصل** ويجب ان يدفع اليها نفقة كل يوم اذا طلعت الشمس لانه اول وقت الحاجة ويجب
 ان يدفع اليها الكسوة في كل سنة اشهر لان العرف في هذه الكسوة ان تبدل في هذه المد فان دفع
 اليها الكسوة وليت في اقل من هذا القدر لم يجب عليه بدلها كما يجب عليه بدل طعام اليوم اذا
 نفد قبل انقضاء اليوم وان انقضت المد والكسوة باقية ففقه وجهان احدهما لا يلزمه بخير
 لان الكسوة مقدرة بالكفاية وهي مكفية والماني يلزمه بخير بدوا وهو الصحيح كما يلزمه بخير بد
 الطعام في كل يوم وان بقي عند طعام اليوم قبله لان الاعتبار بالمد لانه كفاية بدليل انها
 لو نفدت قبل انقضاء المد لم يلزمه بخير بدوا والمد قد انقضت فوجب التحديد واما ما بقي شئ
 او اكثر فالمشط والفرش وجبة للخز والدرسيم فلا يجب تحديدها في كل فصل لان اعاده ان الحد
 في كل فصل **فصل** وان دفع اليها قوت يوم ومات قبل انقضاء اليوم لم يرجع ما بقي لانه دفع
 ما يستحق دفعه وان سلفها نفقة ايام ومات قبل انقضاءها فله ان يرجع في نفقة ما بعد
 اليوم الذي مات فيه لانه غير مستحق وان دفع اليها كسوة الشتاء والصيف فمات قبل
 انقضاءه ففيه وجهان احدهما انه ان رجح لانه دفع لزمان مستقبل فاذا طرأ ما يمنع المستحق
 ثبت له الرجوع كالوسلغها نفقة ايام فمات قبل انقضاءها والماني ان رجح لانه دفع ما يستحق

والخادم لا يراى للخدمة

عليه دفعه فلم يرجع كما لو دفع اليها نفقة يوم قبالت قبل انقضائه **فصل** وان قضت
 كسوة فصل وان اردت بيعها لم يمنع منه وقال ابو بكر بن الجداد المصري يجوز وقال ابو الحسن
 الماوردي البصري ان اردت بيعها بما دونها في الحال لم يجز لان الزوج خطا في حالها وعليه
 ضرر في بقضان حالها والمول اظهر انه عوض مستحق فلم يمنع من التصرف فيه كالمهر وان قضت
 النفقة و اردت ان يبيعها او يتخذها غيرها لم يمنع منه ومن اصحبنا من قال ان ابدلها بما استنصر
 باكله كان المزوج منعها لما عليه من الضرر في الاستمتاع بمهرها والمذهب الاول لما ذكرناه في الكسوة
 والضرر بالكل لا يتحقق فلا يجوز المنع منه

باب الاغسار بالنفقة واختلاف الزوجين فيها

اذا اعرس الزوج بنفقة المعسر فلها ان تفسخ النكاح لما روي ابو هريرة رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل له امرأته قال يفرق بينهما ولما اذا ثبت
 لها الفسخ بالجرع من النفقة والضرر فيه اكثر او اقل وان اعسر بعض نفقة المعسر ثبت لها الخيار
 لان البذل لا يقوم بما يقوم بمادون المدون اعسر بما زاد على نفقة المعسر لم يثبت لها الفسخ
 لان البذل لا يقوم بالطعام من اعزاد وان اعسر بالكسوة ثبت لها الفسخ لان البذل لا يقوم بغير
 الكسوة كما لا تغمر القوت وان اعسر بنفقة الخادم لم يثبت لها الفسخ لان النفس تقوم بغير خادم
 وان اعسر بالمسكن فنفقه وجهان احدهما ثبت لها الفسخ لانه يلحقها الضرر بعدم المسكن
 والماني لا يثبت لها لانها لا تقدم موضعاً تستكن فيه **فصل** وان لم يجد المنفقة يوم يوم لم يثبت
 لها الفسخ لانه لا يلزمه في كل يوم نفقة اكثر من نفقة يوم وان وجد في اول النهار ما يغذيها او في
 اخر النهار ما يغشها ففيه وجهان احدهما لها الفسخ لان نفقة اليوم لا تنبعض والماني لا يثبت لها
 الفسخ لانها تصل الى كفايتها وان كان يجد يوماً قدر الكفاية ولا يجد يوماً ثبت لها الفسخ لانه
 لا يحصل لها في كل يوم الا بعض النفقة وان كان تسليحاً يفسخ في كل اسبوع ثوباً بكفيه ما جرت به الى
 لاسبوع او ضاً يعامل في كل ليلة ايام تلكه تكفيه منها ليلة ايام لم يثبت لها الفسخ لانه
 تقديره ان يستقرض هذه المدة ما ينفقه من نفقته فلا يقطع بها النفقة وان كانت نفقته من
 عمل فخرج عن العمل لم يضر فان كان مريضاً خرج زواله في اليومين والمدة لم يثبت لها الفسخ لانه يمكنه
 ان يستقرض ما ينفقه من نفقته وان كان مما يطول زمانه ثبت لها الفسخ لانه يلحقها الضرر

لغيره

الزوج اذا اراد ان يفسخ النكاح

ما اذا اراد ان يفسخ النكاح

لعدم النفقة وان كان له مال غائب فان كان في مسافه لا يقصر فيها الصلوة لم يجر لها الفسخ وان
 كان في مسافه يقصر فيها الصلوة ثبت لها الفسخ لما ذكرناه من الضرر في المرض وان كان له
 دين على موته لم يثبت لها الفسخ وان كان على عشرة من مال الفسخ من سائر العزم كيسان واعسان
 كاعسان في تسيير النفقة وتسييرها **فصل** وان كان الزوج موصراً فافترق من الاتفاق لم
 يثبت لها الفسخ لانه يمكن الاستغناء بالحكم وان عاب انقطع جرم لم يثبت لها الفسخ لان الفسخ
 ثبت بالعبث لا بعسار ولم يثبت الاستغناء من اصحبنا من ذكره وجهان اخرانه ثبت لها الفسخ
 لان تعذرا النفقة بانقطاع جرم كعذرهما بالاعسار **فصل** اذا ثبت لها الفسخ بالاعسار
 واختارت المقام ثبت لها في ذمتها ما يجب على المعسر من الطعام والدم والكسوة ونفقة
 الخادم فاذا ايسر طوالب بها لانهما حقوق واجبه عمن اداها فلا اقدر طوالب بها كستائر
 الديون ولا يثبت في الذمة ما لا يجب على المعسر من الزيادة على نفقة المعسر لانه غير مستحق
فصل وان اختارت المقام بعد الاعسار لم يلزمها التمكن من الاستمتاع ولها ان يخرج من
 منزلها لان التمكن في مقابلة النفقة فلا يجب مع عدمها وان اختارت المقام معه على
 الاعسار ثم عن لها ان تفسخ فلها ان تفسخ لان النفقة تجدد وجوبها في كل يوم فجدد حق
 الفسخ وان تزوجت بغيره مع العلم بحالها لم اعسر بالنفقة فلها الفسخ لان الفسخ تجدد
 بالاعسار تجدد بالنفقة **فصل** وان اختارت الفسخ لم يجر الفسخ الا بالحكم لانه فسخ
 مختلف فيه فلم يصح بغير الحكم كالفسخ بالتعسين وفي وقت الفسخ قولان احدهما ان لها الفسخ في
 الحال لانه فسخ تعذرا العوض فثبت في الحال كفسخ البيع بافلاس المشتري باليمن واليكاني
 انه عمل ليلة ايام لانه قد لا يجد اليوم ويقدر ولا يمكن ان ياله ابد لانه يودي الى المضار
 بالمرأه والثلث في جوارقها فوجب ان ياله فعلى هذا لها ان تخرج في هذه الايام من منزل الزوج
 لانه لا يلزمها التمكن من غير نفقة **فصل** اذا وجد التمكن الموجب للنفقة ولم يسق حتى
 مضت مدة ضارت النفقة دينا في ذمته ولا يسقط معنى الزمان كالمن لانه ما لا يجب على
 سبيل البدل في عقد معاوضه ولا يسقط معنى الزمان كالمن والمهر ويصح ضمان ما استقر
 منها معنى الزمان كما يصح ضمان سائر الديون وهل يصح ضمانها قبل استقرارها معنى الزمان فيه
 قولان سأل على القول في النفقة هل يجب بالعقد او بالتكليف في الحد يجب بالتكليف
 وهو الصحيح لانه لو وجبت بالعقد لم تكن المطالبة بجميع كالمهر والمهر على هذا الموضع

فما بينهما من صمان من الحب وقال في القديم يجب بالعقد لها في مقابلته الاستمتاع والاستمتاع
بحب بالعقد فكذا كل النفقة فعلى هذا أيضا ان يحسن منها نفقة موصوفة بملك معلومة
اذا اختلف الزوجان في قبض النفقة فادعى الزوج انها مضت وانكرت الزوجة فالقول قولها
مع مبنها لقوله صلى الله عليه وسلم المدين على المدعي عليه وان الاصل عدم القبض وان
مضت مده لم يفتقر فيها فادعت الزوجة انه كان موثرا او ادعى الزوج انه كان معسرا
فلا يلزمه الا نفقة المعسر نظرا فان عرف له مال فالقول قولها لان الاصل ثبته وان لم يعرف
له مال فالقول قولها لان الاصل عدم المال وان اختلفا في المكن فادعت المرأة انها مملته
وانكر الزوج فالقول قوله لان الاصل عدم التمكن وراه الدنه من النفقة وان طلق زوجته طلقة
رجعية وهي حامل فوضعت فقال الزوج طلقتك قبل الوضع فانقضت العدة فلا رجعة عليك
ولا نفقة لك على واثت المرأة طلقتني بعد الوضع فلدي الرجعة ويلي عليك النفقة فالقول قول
الزوج انه لم رجعه لعلها لانه حق له قبل او ان فيه والقول قول المرأة في وجوب العدة
لانه حق عليها قبل قولها فيه والقول قولها مع مبنها في وجوب النفقة لان الاصل ثبته وان

ملزمه عدم التمكن

باب نفقة المعتدة

اذا طلق امراته بعد الدخول طلاقا رجعيا وجب لها السكنى والنفقة في العدة
لان الرجعية باقية والتمكن من الاستمتاع موجود وان طلقها طلاقا بائنا وجب لها السكنى
في العدة حاملا كانت او حاملا لقوله تعالى استكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا
تضاروهن فيضيقوا عليهن واما النفقة فانها ان كانت حاملا لم يجب وان كانت حاملا
وجبت لقوله تعالى وان كن اولان حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فوجب النفقة
مع الحمل فدل على انها لم يجب مع عدم الحمل وهل يجب النفقة للحمل او للحامل بسبب الحمل فانه قولان
قال في القديم يجب للحمل لا للحامل بوجوبه وسقط بعده وقال في المم يجب للحامل بسبب
الحمل وهو الصحيح لانها لو وجبت للحمل ليقدرت كفايته وذلك محتمل لما دون المدة فان قلنا
يجب للحمل لا للحامل لا على من يجب عليه نفقة الولد فان كانت الزوجة امه والزوج جرحه وجبت نفقتها
على مولاها لان الحمل مملوك له وان قلنا ان النفقة للحامل بسبب الحمل وجبت على الزوج لان نفقتها عليه
وان كان الزوج عبدا فان قلنا ان النفقة للحامل وجبت عليه وان قلنا يجب للحمل لا للحامل لان العبد

لا يلزمه نفقة ولده **فصل** واذا وجبت النفقة للحمل او للحامل بسبب الحمل ففي وجوب الدفع
قولان احدهما يجب الدفع حتى تضع الحوازان يكونان كما ينقش فلا يجب الدفع مع الشك
والثاني يجب الدفع يوما بيوم لان الظاهر وجود الحمل لانه جعل كالمحقق في منع النكاح
وفسخ البيع في الحائض المبيعة والمنع من الاحتاد في الركوة ووجوب الدفع في الدية جعل كالمحقق
في دفع النفقة فان دفع المهر بان انه لم يكن حمل فان قلنا يجب يوما بيوم فله ان يرجع عليها
لانه دفعها على انها واجبه وقديان انها لم يجب فثبت له الرجوع وان قلنا انها لم يجب الا بالوضع
فان دفع المهر ما امر الحاكم فله ان يرجع لانه اذا امر الحاكم لزمه الدفع فثبت له الرجوع فان
دفع من غير امره فان شرط ان ذلك عن نفقتها ان كانت حاملا فله ان يرجع لانه دفع على وجه قديان
انه لم يجب وان لم يشترط لم يرجع لان الظاهر انه متبرع **فصل** وان تزوج امرأه ودخل بها
ثم انقضى النكاح برضا او عيب وجب لها السكنى والعدة واما النفقة فانها ان كانت
حاملة لم يجب وان كانت حاملا وجبت لانه معتد عن نفسه في حال الحيض فكان حكمها في السكنى
والنفقة ما ذكرناه كالمطلقة وان اعنها بعد الدخول فان لم يفسد الحمل وجبت النفقة وان
نفي الحمل لم يجب النفقة لان النفقة يجب في احدا القولين للحمل والثاني يجب لها بسبب الحمل والحمل
استغنى عنه فلم يجب بسببه نفقة فاما السكنى ففيها وجهان احدهما يجب لمعتد عن نفسه
في حال الحيض فوجب لها السكنى كالمطلقة والثاني لم يجب لما روي ابن عباس رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يبت لها من اجل انها نفرتان من غير طلاق ولا تنوي غيرها زوجها
ولا نهى لم يرض ما فله ان يملكه سكنها **فصل** وان نكح امرأه نكاحا فاستبداد دخل بها ووفى
بينهما لم يجب لها السكنى لانه اذا لم يجب مع قيام الفراش واجتماعهما على النكاح فلان لم يجب
مع زوال الفراش والافتراق او لى واما النفقة فانها ان كانت حاملا لم يجب لها اذا لم يجب
في العدة عن نكاح صحيح فلان لم يجب في العدة عن النكاح الفاسد او لى وان كانت حاملا فعلى
القولين ان قلنا ان النفقة للحامل لم يجب لان حرمتها في النكاح الفاسد غير كاملة وان قلنا
انها لم يجب للحمل وجبت لان الحمل في النكاح الفاسد كالحمل في النكاح الصحيح **فصل** وان كانت الزوجة
معتدة عن الوفاه لم يجب لها النفقة لان النفقة للمحب للممكن من الاستمتاع ودرزال الممكن
بالموت او بسبب الحمل والميت لا يستحق عليه حق اجل الولد ولجب لها السكنى فيه فلو ان
احدهما لم يجب وهو اختيار الرني لانه حق يجب يوما بيوم فلم يجب عده الوفاه كالتفقه والماني

تجب طاروت فربعت بيت مال الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العتدي في البيت الذي انا فيه
وفاه زوجك حتى تبلغ الكتاب اجملة اربعة اشهر وعشرا والى ما يعتد به عن نكاح صحيح فوجب
لها السكنى كالمطلقة **فصل** اذا جليست زوجها المفقود اربع سنين قلنا النفقة لها
محبوسه عليه في سنته وان طلعت الفرقة بعد اربع سنين ففرق الحاكم بينهما فان قلنا نقول
القديم ان المفقود صحيح فهي كالميت في غيرها زوجها ما يعتد به عن وفاه فلا يحب لها النفقة
وفي السكنى قولان فان رجع الروح فان قلنا يستلم اليه عادت الى نفقته في المستقبل فان
قلنا لا تستلم لم يكن لها عليه نفقة وان قلنا بقوله الجريد وان المفقود باطل فلها النفقة
في مدة الترابض ومدة العدة لانها محبوسه عليه في سنته وان تزوجت سقطت نفقتها لانها
صارت كالناشئة فان لم يرجع الروح ورجعت الى بيتها وقعدت فيه فان قلنا نقول القدم
لم بعد النفقة وان قلنا نقول الجريد فهل يعود نفقتها بعودها الى البيت فيه وجهان
احدهما تعود لانها سقطت بنشورها وعادت لعودها والى الثاني لا تعود لان التسليم الاول
قد بطل فلا يعود التسليم مستأنفا كما ان الوديعه اذا تعدي فيها ثم ردها الى المكان لم تعد
الامانة ومن احتجنا من قال ان كان الحاكم فرق بينهما وامرها بالمعتد او اعتدت وفارق البيت
ثم عادت اليه لم تعد نفقتها لان التسليم الاول بطل بحكم الحاكم وان كانت رخصت
ثم فارق البيت ثم عادت اليه عادت النفقة لان التسليم الاول لم يبطل من غير حكم حاكم
وبالله التوفيق

باب نفقة المقارب والفقير واليهام

القرابة التي تستحقها النفقة قرابة الوالد والابن وان علوا وقرابة الاولاد وان سفلوا
فحب على الولد نفقة الاب والام والدليل عليه قوله تعالى ورضي ربك بالتعبيد والاماماه
وبالوالدين احسانا ومن احسان ان ينفق عليهما وروى عابشه رضي الله عنها ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال ان اطلب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وحب عليه نفقة الاجداد
والجدات لان اسم الوالد يقع على الجميع والدليل عليه قوله تعالى اياكم ابراهيم فشي ابراهيم
ابا وهو جد ولان الجد كالب والجد كالم 2 احكام الوالد كجد الشبان وغيره فان ذلك في
الحاجب النفقة على الولد ويجب على الوالد نفقة الولد لما روى ابو هريره رضي الله عنه ان

اجلا

رجلا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار فقال نفقه على
نفسك قال عندي اخر قال نفقه على ولدك قال عندي اخر قال نفقه على اهلي قال عندي اخر
قال اخر قال نفقه على خادمك قال عندي اخر قال انت اعلم بهك ويجب عليه نفقه ولدا الولد
وان سفلوا لان اسم الولد يقع عليه والدليل عليه قوله تعالى يا بني ادم ويجب على الام نفقة الولد
انقول نفقه على ابنته وانما روى ابو الدها ولانته اذا وجبت على الاب وولادته من جهة الظاهر
فلان يجب على الام وكذا بينهما من جهة القطع اولى ويجب عليها نفقه ولدا الولد لانها في الاب
ولا يجب نفقه من عدا الوالد من المولود من من المقارب كالاخوة والعمام وغيرهم لان الشرع ورد
بالحاجب نفقه الوالد من المولود ومن سواهم لا يلحق بهم 2 الوالد واحكام الولداه ولم يلحق بهم
وجوب النفقة **فصل** ولا يجب نفقة القريب الاعلى موثرا ومكتسب بفضل عن حاجته
ما ينفق على قرابته فاما من لا يفضل عن نفقته شيء ولا يجب عليه لما روى جابر رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان احدكم فقرا فليبد بنفسه فان فضل فعلى عياله فان فضل فعلى
قرابته فان فضل ما ينفق على زوجته لم يلزمه نفقة القريب ليدرك جابر لان نفقة القريب موثرا
ونفقة الزوجه عوض فقدمت على المواساة ولان نفقة الزوجه حب لحاجته فقدمت على
نفقة القريب كنفقة نفسه **فصل** ولا يستحق القريب النفقة على قرابته من غير حاجه
فان كان موثرا لم يستحق لانها يجب على شبل المواساة والموثر يستحق عن المواساة وان كان معسر
عجزا عن الكسب لعدم البلوغ او الكبر او الجنون او الزمانه استحق النفقة على قرابته لانه محتاج
لعدم المال وعدم الكسب وان كان قادرا على الكسب الصحة والقوة فان كان من الوالد من نفقه
فولدت احدها استحق لانه محتاج واستحق النفقة على القريب كالزمن والى الثاني لا يستحق لان
القوة كالاستنار ولهذا استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما في تحريم الزكوة فقال
تحل الصدقة لعني ولا لذي من عني وان كان من المولود من فقه طريقان من احتجنا من قال فيه
قولان كالوالدين ومنهم من قال لا يستحق قوله واجدا من جهة الوالد اكد فاستحق بها مع القوة
وجرمه الولد اضعف فلم يستحق بها مع القوة **فصل** وان كان الذي يستحق عليه
النفقة ابنا واجدا او ابنا جديا موثرا من كانت النفقة على المورث منها لانه احب للمواساة
من البعد وان كان له اب وابن موثرين فقه وجهان احدهما ان النفقة على الاب لان وجوب
النفقة عليه منصوص عليها وهو قوله تعالى وعلى المولود له من رزقهن وكسوتهن وجوبها

على الولد بيت بالمجهنم والماني انهما سوا النشأ وبهما في القرب والذكورية وان كان له ايام
موسرين كانت نفقته على الاب لقوله تعالى فان ارصدنكم فأتوهن احورهن فجعل
اجرم الرضا عنه على الاب وروى عايشة رضي الله عنها ان هذا ام معاوية جات الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان باسقين رجل شحيح وانه يعطيني ما يكفيني
وولدي اما احزنك منه شر او هو يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه
وسلم خذي ما يكفينك وولديك بالمعروف والمان الاب يساوي الام في الولادة وينفرد بالتعصيب
فقدم فان كان له ام وجد ابو الاب وهما موسرين في النفقة على الجد له ولأده وتعصبا
فقدم على الام كالأب وان كانت له بنت وابن بنت ففيه قولان احدهما ان النفقة على البنت
لانها اقرب والماني انهما على ابن البنت لانه اقرب واقدرا على النفقة بالذكورية فان كان له
بنت وابن ابن فالنفقة على ابن الابن لانه ولأده وتعصبا فقدم كما قدم الجد على الام وان
كانت له ام وبنت كانت النفقة على البنت لان البنت تعصبا وليس للام تعصبا وان كانت
له ام وابو ام فهما سوا النشأ وبهما في القرب وعدم التعصبا وان كان له ام وام اب
ففيه وجهان احدهما انهما سوا النشأ وبهما في الدرجة والماني ان النفقة على ام الاب لانها تدلى
بعضه **فصل** وان كان الذي يجب عليه النفقة بقدر على نفقة قريب واجد وله اب
وام يستحقان النفقة ففيه ثلثة اوجه احدها ان الام احق لما روي ان رجلا قال يا رسول
الله من ارى الى امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال ابك ولا يهاشوا
الاب في الولادة وينفرد بالتعصيب ولهما لو كانا موسرين والمان ان الاب احق لانه يشاويها
في الولادة وينفرد بالتعصيب ولهما لو كانا موسرين والمان معشرا قدم الاب في وجوب النفقة
عليه فقدم في النفقة له والماني انهما سوا النشأ لان النفقة بالقرباهما بالتعصبا وبهما في القرب
سوا فان كان له ابن واب ففيه وجهان احدهما ان الابن احق لان نفقته ثبت بنقض الكتاب والماني
ان الاب احق لان حرمة الكد ولهذا لا يقاد بالمان وبغاديه المان وان كان له ابن وابن اب واب
وجد ففيه وجهان احدهما ان الابن احق من ابن المان والاب احق من الجد لهما اقرب ولهما لو كانا
موسرين وهو معشرا كانت نفقته على اقربهما فذلك في نفقته عليهما والماني انهما سوا النشأ
النفقة بالقرباهما ولهذا لا يستقط احدهما الاخر اذا قدر على نفقتهما **فصل** ومن وجبت
نفقته بالقرباه ووجبت نفقته على قدر الكفاية لانه يجب للحاجة فقيدت بالكفاية فان
احتج

احتج الى من جديته ووجبت نفقة خادمه وان كانت له زوجة ووجبت نفقة زوجته وان كان ذلك من
تمام الكفاية وان مضت مدة ولم تنفق على من يلزمه نفقته من المقاتل لم يضر دينها عليه لانها وجبت
لترجييه الوقت ورفع الحاجة وقدرت الحاجة لما مضى فستقط **فصل** وان كان الاب
فقيرا محنونا او فقيرا زمتا واحتج الى العفاف وجب على الولد اعفافه على المنتصف خرج
ابو علي بن خنيزان قوله اخراجه لانه يجب لانه قريب يستحق النفقة فلا يستحق الاعفاف كالابن
والمذهب الاول لانه معنى احتج الاب اليه وبالحق الضرر بقدره فوجب كالتفقه وان كان
مصححا قولنا وقلنا يجب نفقته وحب اعفافه وان قلنا لا يجب نفقته فحب اعفافه وجهان
احدهما لا يجب لانه لا يجب نفقته ولا يجب اعفافه والماني وهو قولنا انما يجب اعفافه
لان نفقته ان لم يجب على القربى انفق عليه من بيت المال والمعفاف لم يجب في بيت المال فوجب
على القرب ومن وجب عليه الاعفاف فهو بالخيار من ان يرضه بجرم ومن ان يشتره بخاربه ولا
يجوز ان يرضه بامه لانه لا يعفاف يستغنى عن تكاح الامه ولا يعفه يجوز ولا يعصيه
لان القصد بالاعفاف هو الاستمتاع ولا يحصل ذلك بالجور والقيح فان روجه بجرم
او سراه بخاربه لم يستغنى لم يلزمه مفارقة الجرم ولا رد الجارية لان ما استحق للحاجة لم يجب
رده بزيوال الحاجة كما لو قبض نفقه يوم ثم استرا ان اعفقه بجرم ثم طلقها او سراه بخاربه واعفها
لم يجب عليه بدلها لان ذلك مواساة لرفع الضرر فلو اوجبتا البذل خرج عن جد المواساة
وادى الى الضرر والضرر لا يزال بالضرر وان مات عند نفقه وجهان احدهما لا يجب البذل
لانما خرج عن جد المواساة والماني يجب لانه زال ملكه عنها من غير بوط فوجب بدلها كما لو دفع
اليه نفقه يوم فسقط منه **فصل** وان احتج الولد الى الرضا عنه وجب على القرب
ارضاعه لان الرضا عنه في حق الصغير كالنفقة في حق الكبير ولا يجب الا في جولين كاملين لقوله
تعالى والوالدان برضعن او لم يدرن كاملين لمن اذا دان ثم الرضا عنه وان كان الولد من زوجته
وامنعت من الرضا عنه لم يجز وقال ابو ثور بخبر لقوله تعالى والوالدان برضعن او لم يدرن
جولين كاملين وهذا الخطا لهما لما لم يجز على نفقة الولد مع وجود الاب لم يجز على الرضا عنه وان
ارادت الرضا عنه كم للزوج منعها لانها اقرب له وان اراد منعها كان له ذلك لانه مستحق الاستمتاع
بها في كل وقت والى وقت العيادة فلا يجوز لها تقويتها عليه بالرضاع فان رضيا بالرضاع قبل بلوغه
زياده على نفقتها فيه وجهان احدهما يلزمه وهو قولنا انما يستحق لانه يحتاج في حال الرضا عنه

الى اكثر مما يحتاج في غنم والماني لم يرد في الرأيه في النفقه لان نفقتها مقدره فلا يجب الرأيه
لحاجتها كما يجب الرأيه في نفقه الكوله لحاجتها فان اذابت ارضاعه باجره ففيه
وجهاان احدهما الحوز وهو قول الشيخ الى حامد المستفاني رحمه الله لان اوقات الرضاع
مستحقه لا يستمتع الزوج ببذل وهو النفقه فلا يجوز ان ياحذ بدله الاخر والماني انه يجوز لانه
عمل الحوز اخذ الاجرم عليه بعد التينونه فحاز اخذ الاجرم عليها قبل التينونه كالشيخ وان بأت
لم ملك اجارها على ارضاعه كما لا ملك قبل التينونه فان طلبت اجره المثل على الرضاع ولم يكن
للأب من وضع بدون الاجرم كانت الام اجق لقوله تعالى فان ارضعن لكم فاموهن حوزهن
فان طلبت اكثر من اجره المثل حازت ارضاعه منها ونسليمه الى غيرها لقوله تعالى وان يعاشرتم
فسترضع له اخرى ولان ما يوجب اكثر من من المثل كالمعدوم ولهذا لو وجد الما بالثمن من
المثل جعل كالمعدوم في الانتقال الى التيم فكذلك ما هنا وان طلبت اجره المثل للأب من
رضعه بغير عوض او بدون اجره المثل ففيه فلو كان احدهما ان الام اجق باجره المثل لان
الرضاع لحق الولد وليس الام اصل له وانفع وقد رضعت بعوض المثل فكانت اجق والماني
ان الأب اجق لان الرضاع في حق الصغره كالنفقه في حق الكبير ولو وجد الكبير من يتبرع بنفقه
لم يستحق على الأب النفقه وكذلك اذا وجد من يتبرع بارضاعه لم يستحق على الأب اجره
الرضاع فان ادعت المراه ان الأب لم يرضعها فالقول قول الأب لانها بدعي استحقاق اجره
الاصل عدها **فصل** وجب على المولى نفقه عبده وامته وكسوتهما لما روى ابوهريره
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل
الا ما يطيق ويجب عليه نفقته من قوت البلد لانه هو المتعارف فان تولى طعامه
استحب ان يطعمه منه لما روى ابوهريره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احادكم
غلامه بطعامه فان لم يجلسه معه فلينا وله اكله او اكلتس فانه ولي عياله وجره فان كانت
له جاريه للتشري استحب ان يكون كسوتهما اعلى من كسوته جاريه الخدمه لان العرف ان
تكون كسوتهما اعلى من كسوته جاريه الخدمه **فصل** ولا يكلف عبده وامته
من الخدمه ما لا يطيق لقوله صلى الله عليه وسلم ولا يكلفه من العمل الا ما يطيق
ولا يشترع الحاربه الا ما فضل عن ولدها لان ذلك اطراا ولولدها فان كانت لعبده روجه
اذن له في الاستمتاع بالليل لان دونه في النكاح يتضمن الاذن في الاستمتاع بالليل وان مرض العبد

او الهامه او عبا او زمنا لانه نفقتهما لان نفقتهما مالم ملك ولهذا يجب مع الصغره فوجب مع العما
والامانه ولا يجوز ان يجزئ عنه على الخارجه كانهما معا وضه فلم يملك اجازة عليها كالكتابيه
وان طلب العبد ذلك لم يجز المولى كما لا يجزئ اذا طلب الكتابيه وان الفقه اعلمها وله كسب حار لما روى
ان النبي صلى الله عليه وسلم رحمه ابو طيبه واعطاه اجره وشال مواليه ان يحفوا من خارج
وان لم يكن كسب لم يجز لانه لا يقدر على ان يدفع اليه من حرمه محل ولم يجز **فصل** ومن ملك
بهمه لربه القتام بغيرها لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عذبت
امراه في هرق جيسنها حتى ماتت حوفا وحدث فيها النار فقتل لها فقتل لها والله اعلم لا
انت اطعننها ولا استقيها حتى جيسنتها ولا انت ارسلتها حتى قاتل من جيسنتها الارض
حتى ماتت حوفا ولا يجوز ان يحمل عليها ما لا يطيق لان النبي صلى الله عليه وسلم منع ان يكلف العبد
ما لا يطيق فوجب ان يكون الهيمه مثله ولا تجلب من لهنها الا ما فضل عن ولدها لانه عدا
للولد فلا يجوز منعه **فصل** وان امتنع من النفاق على نفقه او هيمته اجره عليه
كما يجزئ على نفقه زوجته وان لم يكن له مال اكرى عليه ان امكن كراهه وان لم يكن مع عليه كما
يرى الملك عن امرائه اذا اعترى بنفقتهم

باب الحضانة

في المهر والمأكل والملبس
في المهر والمأكل والملبس

اذا افرق الزوجان ولها ولد بالغ رشيد فله ان يتفرغ عن الويه لانه مستغن عن الحضا
والكفاله والمستحب ان لا يتفرغ عنها ولا يقطع رتم عنها وان كانت جاريه كرم ان يتفرغ
لها اذا انفردت لم يومن ان يدخل عليها من نفقتهها وان كان لها ولد محنون او صغير
لم يمز وكونه الذي له دون سبع سنين وجبت حضانه لانه اذا ركت حضانه ضاع
وهلك **فصل** ولا تثبت الحضانة لرفق لانه لا يقدر على القيام بالحضانه مع حرمه
المولى ولا تثبت له حضانه لانه لا يملك الحضانة ولا يستلها فاسق لانه لا يولى الحضانة حقه
ولان الحضانه انما جعلت لحظ الولد ولا حظ له في حضانه الفاسق لانه يشوق على ايقته
ولا تثبت لكافره على مسلم وقال ابو سعيد المصطفي ثبت لكافره على المسلم لما روى عبد
الحديد بن مسلم عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكافره على المسلم لما روى عبد
فقال يا علام اذهب الى امها شيك ان سبت الى ابيك وان سبت الى امك فوجهت الى ابي

اهل الحضانه نظرت فان اجتمع الاب مع الام كانت الحضانه للام لانها متحققه وولده
الاب مظنونه ولان لها فضلا بالحمل والوضع ولها معرفه بالحضانه فقدمت على الاب وان اجتمع
مع ام الام وان علت كانت الحضانه لام الام لانها كالم في الحق والولادة وفي المرات ومعرفه
الحضانه وان اجتمع مع ام نفسه او مع الاخت من الاب او مع الامه فقدم عليهم من غير دليلين
به فقدم عليهم وان اجتمع مع الاخت من الام او الحال ففقه وجهان احدهما ان الاب حق
وهو ظاهر النص لان الاب له ولده وارث فقدم على الاخت والحاله كالم والماني وهو قول
ابي سعيد انه تقدم الاخت والحاله على الاب لانها من اهل الحضانه والترتيب يدلان بالام
فقد متا على الاب كاهل من الام وان اجتمع الاب وام الاب والاخت من الام او الحال فبنينا
على القولين في الاخت من الام والحاله اذا اجتمعا مع ام الاب فان قلنا بقوله القديم ان
الاخت والحاله تقدمان على ام الاب قدمت الاخت والحاله على الاب وان قلنا بقوله الجديد
ان الاب يقدم على الاخت والحاله بنينا على الوجهين في الاب اذا اجتمع مع الاخت من الام
والحاله وان قلنا بظاهر النص ان الاب يقدم عليهما كانت الحضانه للاب لانه يسقط الاخت
وام نفسه فانفرد بالحضانه وان قلنا بالوجه الاخر ان الحضانه للاخت والحاله ففي هذه
المسئله وجهان احدهما ان الحضانه للاخت والحاله لان ام الاب تسقط بالاب والاخت يسقط
بالاخت والحاله والماني ان الحضانه للاب وهو قول ابي سعيد المصطفي لان الاخت والحاله
مستقطبان بام الاب ثم تسقط ام الاب بالاب فقصر الحضانه للاب ونحو ان يمنع الشخص
غير من حق ثم لا يحصل له ما منع منه غيره كالاخوين مع الابوين فانهما محبان بالام من المثلث الى
السبب ثم لا يحصل لهما ما منعاه بل يصير الجميع للاب وان اجتمع الجد ابو الاب مع الام او مع
ام الام وان علت قدمت عليه كما تقدم على الاب وان اجتمع مع ام الاب قدمت عليه لانها
تساويه في الدرجة ونفرد معرفه الحضانه فقدمت عليه كما قدمت الام على الاب وان اجتمع
الاخت من الام والحاله ففقه وجهان كما لو اجتمعا مع الاب وان اجتمع مع الاخت للاب
ففيه وجهان احدهما ان الجد احق لانه كالم في الولاه والنصيب وكذلك التقديم على الاخت
والماني ان الاخت احق لانها تساويه في الدرجة ونفرد معرفه الحضانه **فصل** وان عدت
الاهتمام والافقه بلثه اوجه احدها ان النساء احق بالحضانه من العصباء فيكون للاحوان
والخالات ومن ادلى من من البنات احق من الاخوة وبينهم والعمام اختصاص من معرفه الحضانه
والترتيب

والترتيب والماني ان العصباء احق من الاحوان والخالات والعمام ومن ادلى من اختصاصهم
بالنسب والقيام بتاديب الولد والماليثانه ان كان العصباء اقرب قدروا وان كان النساء اقرب
قدروا وان استولوا القرب قدم النساء اختصاصهم بالترتيب وان استولى اثنتان في القرب
والجد لا كالاخوين واختن واختن او عمتين ارفع بينهما لانه لا يمكن اجتماعهما على الحضانه
ولا مرتبه لاحدهما على الاخر فوجب التقديم بالقرعة وان عدم اهل الحضانه من العصباء
والنساء وله اقارب من رجال ذوي الارحام ومن يدلى بهم ففيه وجهان احدهما انهم احق من
السلطان لانهم رحماف كانوا احق من السلطان كالعصباء والماني ان السلطان احق منهم
لحق لهم مع وجود غيرهم فكان السلطان احق منهم كما قلنا في الميراث وان كان للبطل ابوان
نقلت الحضانه للام وان امتعت منها فقد ذكر ابو سعيد المصطفي فيه وجهين احدهما
ان الحضانه تنقل الى ام الام كما تنقل اليها بموت الام او جنتها او فسقها او كفرها والكا
انها تكون للاب لان الام لم يطل حقها من الحضانه لانها لو طالت بها لكانت احق فلم تنقل
الى من يدلى بها **فصل** وان افرق الزوجان ولها ولد له سبع سنين او مائتي سنين
وهو مبرور وتارعا في كفالتة خير بينهما لما روى ابو هريره رضي الله عنه قال جئت امراه
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما رسول الله ان زوجي تزهد ان تذهب بابني وقد سقاني
من نراي عني وقد نفعتني فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه امك فخذ بيد
اهما شئت فخذ بيد امه فانطلقت به فان اختارها ارفع ابيتهما لانه لا يمكن اجتماعهما في
كفالتة ولا مرتبه لاحدهما على الاخر فوجب التقديم بالقرعة وان لم يخترا احدا منهما ارفع بينهما
لانه لا يمكن تركه وحده ما لم يبلغ لانه يصنع ولا مرتبه لاحدهما على الاخر فوجب القرعة فان
اختار احدهما نظرت وان كان لغيره اختار الام كان عندها بالليل والنهار وسلمه
في ملتب او صنعه لان القصد حفظ الولد وحظه وما ذكرناه وان اختار الاب كان عنده بالليل
والنهار ولا يمنع من ربا امه لان المنع من ذلك اغرا بالحق وقطع الرحم وان مرض
كانت الام احق بتمريضه لانه بالمرض صار كالصغير الحاجة الى من يقوم بامرهم وكانت
الام احق به وان كانت حاربه واختارت احدهما كانت عنده بالليل والنهار ولا يمنع الاخر من
ربايتها من غراطاله وتبسط لانه لفرقه من الرخص منع تبسط احدهما في دار الاخر وان
مرضت كانت الام احق بتمريضها في بيتها وان مرض احدا الابوين والولد عند الاخر لم يمنع من

ثم استلم الجراح او جرح عبيد عبد الله اعنى الجراح اقض منه لانهما متكافيان حال الوجوب
والاعتبار حال الوجوب لان القصاص كالحرد والحرد يعتبر بحال الوجوب بدليل انه اذا زنا وهو
مكرم احضن اقيم عليه حد البكر ولو زنا وهو عبد لم اعنى اقيم عليه حد العبد فوجب ان يعتبر
القصاص ايضا بحال الوجوب وان قطع مسلم بدعي ثم استلم ثم مات او قطع حر بد عبد
ثم اعنى ثم مات لم يجب القصاص لان التكافؤ معدوم عند وجود الجناية وان جرح مسلم
مسلم ثم ارتد المجرع ثم استلم ثم مات وان اقام في الردة زمانا يسرى المجرع في مثله لم يجب
القصاص لان الجناية في الاسلام توجب القصاص والمترية في الردة تسقط القصاص فغلب
المسقط كما لو جرح جرحا عمدا او جرحا خطأ وان لم يبق في الردة زمانا يسرى فيه المجرع ففيه
قوله ان احدهما المحب القصاص لانه اتي عليه زمان لو مات فيه لم يجب القصاص مسقط
والمانى لمحبة القصاص وهو الصحيح لان الجناية والموت وحدان في حال الاسلام وزمان
الردة لم يسرفه المجرع فكان وجوده كعدمه وان قطع بدعي ثم ارتد ومات ففيه قوله ان
احدهما تسقط القصاص في الطرف لانه تابع للنفس فادام المحب القصاص في النفس المحب
الطرف والماني وهو الصحيح انه يجب لان القصاص في الطرف يجب مستقرا ولا تسقط بسقوط
في النفس والدليل عليه انه لو قطع طرف انسان عم قتلته من القصاص عليه لم تسقط القصاص
في الطرف وان سقط في النفس **فصل** وان قتل مريضا فقتله بالذم فان جرح مسلما
تجب القصاص وهو احتار للمزني رحمه الله لانهما كافران في القصاص بينهما كالذمين
والمانى انه لا يجب لان حرمة الاسلام باقية في المرتد بدليل انه لا يجب عليه قضا العبادات
وحرمة استرقاقه وان كانت امراه لم يحرم المذمى كاحد من الجوز فقتله بالذم فان جرح مسلما
ثم ارتد الماني ثم مات المجنى عليه لم يجب القصاص فقتله بالذم لان التكافؤ في حال الجناية
فلم يجب وان وجد التكافؤ بعد ذلك كما لو جرح حر عبيدا ثم اعنى العبد وان قتل بدعي مرتدا فقد
اختلفت الجنايتان فمنهم من قال يجب عليه القصاص ان كان المقتل عمدا والديه ان كان خطأ
لان الذم في القتل المرتد لثبوت الجناية وانما يقتله عتادا او قتلته مسلما او قال لو استحوط بغيره
قصاص ولا يديه وهو الصحيح لانه مباح الدم فلم يضمن بالقتل كما لو قتلته مسلما وقال ابو شعيب
المصطفي ان قتل عتادا واجب القصاص لانه قتلته عتادا وان قتلته خطأ لم تملك له الدية لانه
لجزمه له **فصل** وان حبس السلطان مرتدا فاسلم وخلاه فقتله مسلما لم يعلم باسلامه
فقتله

ففيه قوله ان احدهما القصاص عليه لانه لم يقصد قتل من تكافؤه والماني لمحبة القصاص
لان المرتد لم يخل الى بعد الاسلام فالظاهر انه مسلم فوجب القصاص بقتله وان قتل المسلم الذي
المحضن ففيه وجهان احدهما محبة القصاص لان قتلته لغيره فوجب عليه القصاص بقتله
كما لو قتل رجل رجلا فقتله غير ولي الدم والماني لمحبة وهو المنصوص لانه مباح الدم فلم يجب
القصاص بقتله كما لم يرد **فصل** والمحبة القصاص على المحب بقتل ولده وعلى المأم
بقتل ولدها المازوي عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقاد المحب بانيه
فاذا ثبت هذا في المحب ثبت في المأم بها كما ثبت في الولادة ولا يجب اهل الجدة وان علا على
الجدة وان علت لولد الولد وان سقط لم يشاركه المحب والمأم في الولادة واحكامها وان ادعى
رجلان نسب اللقيط ثم قتل قبل ان يلحق نسبهما لاحدهما المحب القصاص لان كل واحد
منهما يجوز ان يكون هو المحب وان رجعا في الدعوى لم يقبل رجوعهما فيه بعد المقرار
وان رجعا لاحدهما وجب عليه القصاص لانه ثبتت البرية للآخر وانقطع نسبته من الرجوع
وان اشترك رجلان في وطئ امراه فانت بولدهما ان يكون من كل واحد منهما فقتله قبل ان
يلحق باحدهما المحب القصاص وان انكر احدهما النسب لم يقبل انكاره ولم يجب عليه القصاص
لان انكاره لم يقطع النسب عنه ولا يلحق بالآخر بخلاف المسئلة قلنا فان هناك يلحق
النسب بالآخر وانقطع عن الرجوع وان قتل زوجته وله منها ولد لم يجب عليه القصاص
لانه اذا لم يجب بجنايته عليه لم يجب عليه بجنايته على امه وان كان لها ابن احدهما منه
والآخر من غيره لم يجب عليه القصاص لان القصاص لا يتبع نسبها فاذا سقطت نسبته سقط
نصيب الآخر كما لو وجب لرجل قتل فقتل غيره عن جفته وان اشترى المكاتب
اباه وعنده عبد فقتل ابوه العبد لم يجر المكاتب ان يقتض منه لانه اذا لم يجب له القصاص
بجنايته عليه لم يجب بجنايته على عبده **فصل** ويقبل المومن بالاب لانه اذا قتل من
يساويه فلان لقتل من هو افضل منه اولى وان حن المكاتب على ابنه وهو في ملكه وفيه
وجهان احدهما لا يقتض منه لان المولى لا يقتض منه لغيره والماني يقتض منه واليه
اوى الشافعي رحمه الله في بعض كتبه لان المكاتب ثبت له حق الحرية بالكتابة واثبت
له حق الحرية بالامس ولهذا الملك بعد فضاء كالمومن المان على ابنه المان **فصل** وان
قتل مسلما ميا او قتل حر عبيدا او قتل المحب لانه في المحاربة فقتله فقتله المحب عليه

القصاص لما ذكرناه من الخيارات ولأن من قتل بغيره إذا قتله في غير المجازة لم يقبل به إذا قتله في المجازة كالخطي والماني أنه يجب لمن القتل في المجازة تأكيد الحق لله تعالى حتى حتى لا يجوز فيه عفو الولي فلم يعتبر فيه التكافؤ لحد الرضا **فصل** في قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتله وهو أن يخن كل واحد منهم جنايته لو انفرد بها ومات أضيف إليه القتل ووجب القصاص عليه والدليل عليه ما روي عن عبد بن مسعود أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل سبعه من أهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو تمنا له عليه أهل صنعاء قتلناهم ولأننا لو لم نوجب القصاص عليهم جعلنا لشراركم طريقا إلى استقطاء القصاص وسفك الدماء وان اشترك جماعة في القتل وجنابيه بعضهم عدا أو جنابيه البعض خطا لم يلزم القصاص على واحد منهم لأنه لم يتمحض قتل العبد فلم يلزم القصاص وان اشترك الأب والأم في قتل ابن قتل الأب وجب القصاص على الأم حتى وإن شاركه الأب لم يغير صفته العبد في القتل فلم يسقط القود عن شريكه كشأنه عن الأب وان اشترك في قتل بالغ في القتل وان قلنا ان عدا الصبي خطا لم يلزم القصاص على البالغ لأن شريكه مخطي وان قلنا ان عدا عدا وجب عليه أن يشترك عامدا فهو كشريك الأب وان جرح رجل نفسه وجرحه آخر وجرحه سبع وجرحه آخر ومات ففيه قولان أحدهما يجب القصاص على الجراح لأنه شارك في القتل عامدا فوجب عليه القصاص كشريك الأب والماني لا يجب لأنه إذا لم يلزم على شريك المخطي وجنابيته مضمونه فلا يلزم الجرح على شريك المجرور والسبع وجنابيتهما غير مضمونه والي وان جرحه رجل جرحه وجرحه آخر ما به جرحه وجب القصاص عليه ما كان الجرح له سرايه في البدن وقد يموت من جرحه واحد وقد لا يموت من جراحات فلم يمكن إضافه القتل إلى أحد بعينه ولا يمكن استقطاء القصاص فوجب على الجميع وان قطع أحدهما يده وجرح الآخر رقبته أو قطع خلقومه ومترية أو شق بطنه وأخرج جشونه والول فاطع لحب عليه ما يجب على القاطع والماني قابل لأن الماني قطع سرايه القطع فصارت كما لو أتى بمل القطع ثم قتله الآخر وان قطع أحدهما خلقومه ومترية أو شق بطنه فأخرج جشونه ثم جرح الآخر رقبته فالقابل هو الأول لأنه لا يبقى بعد جنايته حياة مستقرة وإنما يخرج حره مذبح ولهذا استسقط حكم كلامه في القرار والوصية والاستلام والتوبة وان جافه جانيه يحقق الموت منها أنه ان الحيوة فيه مستقرة ثم قتله الآخر كان القابل هو الثاني لأن حكم الحيوة باقي ولهذا اوضحه رضي الله عنه بعد ما سقى اللبن وخرج من الجرح

وقد

ووقع المياش منه فحمل بوضيئته فخرى المراض لما يوش منه إذا قتل وان جرحه رجل فندأوى بشتم غير موجح المانه لقتل في الغالب أو خاط جرحه في لحم حتى أوخاف الماكل فقطعه فمات ففي وجوب القتل على الجاني طريقان من أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما يجب عليه القتل والماني لا يجب لأنه شارك في القتل من إصمان عليه فكان في قتله قولان كل الجراح إذا شارك المجرور أو السبع في الجرح ومنهم من قال لا يجب عليه القتل قوله واحد المخرج ما هنا لم يقصد الجنايه وإنما قصد المداواه فكان فعله عذرا فخطا فلم يلزم القتل على شريكه والجرح ما هنا والسبع قصد القتل به فوجب القتل على شريكهما وإن كان على رأس يدي عليه سبعة فقطعهما وليه أو جرحه مداواه الولي بشتم غير موجح أو خاط جرحه في لحم حتى ومات ففيه قولان أحدهما يجب على الولي القصاص لأنه جرح جرحا مخطيا فوجب عليه القصاص كما لو فعله غير الولي والماني لا قصاص عليه لأنه لم يقصد الجنايه وإنما قصد المداواه وله نظر فمداواه فلم يجب عليه القصاص فإن قلنا يجب عليه القصاص وجب على الجراح كونهما شريكان في القتل وان قلنا لا فصول عليه لم يجب على الجراح لأنه شارك في فعله عذرا خطا وبالله التوفيق

بَابُ مَا لَجِبَ بِهِ الْقَصَاصُ فِي الْجَنَابَاتِ

أذا جرحه ما يقطع الجلد والحم كالسيف والسكين والشنان وملحد من الخشب أو الجرا أو الجرح وغيرها أو ماله مؤازر أو بعد عور كالسبلة والنشاب وملحد من الخشب والقضب ومات منه وجب عليه القود لأنه قتله بما يقتل عاليا وان عر فيه أرم فإن كان في مقتل كضرب أو الحاضر والعين أو ضل الأذن فمات منه وجب عليه القود لأن الإصابه بها في المقتل كالإصابه بالسكين أو السبلة في الخوف عليه وان كان في غير مقتل كالماله والفخذ نظرت فإن بقي منه ضميمة متما إلى أن مات وجب عليه القود لأن الظاهر أنه مات منه وان مات في الحال فمات وجهان أحدهما وقول أبي إسحق أنه يجب عليه القود لأن عور أو سرايه في البدن وفي البدن مقابل خفيه والماني وهو قول أبي العباس وأبي سعيد المصطفي أنه لا يجب لأنه لا يقبل في الغالب فلا يجب به القود كما لو ضربه مثقل صغيرا وإن المشغل في قاس الصغير والكبير فكذلك في المجدد **فصل** وان ضربه مثقل نظرت

فان كان كيترا من جديد او خشب او حجر فان وجب عليه القود لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
قتل جاريه على اوضاع لها حجر فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بن حجر من ولده فقتل
غالباً فلم يوجب فيه القود جعل طريقاً الى اسقاط القصاص وسفك الدماء وان قتله بمنقل
صغير لا يقبل مثله كالحصاة والقلم فان لم يوجب القود ولا الدية لم ناعلم انه لم تمت من ذلك
وان كان مثل قدم موت منه وقدره لموت كالعصا فان كان مقتلاً او في كسر رص او في صغير او في
حجر شديد او برح شديد او او الحية الضرب فمات وجب القود لان ذلك يقتل في الغالب وجب
القود فيه وان رماه من شاهق او رما عليه جابطاً فمات وجب القود لان ذلك يقتل في الغالب
وان خنقه خنقاً شديداً او عصر خصيه عصاراً شديداً او غمغمه او وضع يده على فيه
ومنعه النفس الى ان مات وجب القود لان ذلك يقتل في الغالب فان خنقه م خلاه وبقي منه
مثلاً الى ان مات وجب القود لانه مات من اثره جانيته فهو كما لو جرحه وبقي منه مثلاً
الى ان مات فان مقتضى صحت ما مات لم يوجب القود لان الظاهر انه لم تمت منه فلم يوجب القود كما لو
جرحه وان بدمل الجرح ثم مات **فصل** وان طرجه في ما او ناره لا يمكنه التخلص للكرم الما او
النار او لعجم عن التخلص بالضعف او بان كثره والقاه فيه فمات وجب القود لانه يقتل
عالمياً وان لقاه في ما يمكنه التخلص منه فالنقمة حوت لم يوجب القود لان الذي فعله لا يقتل
غالباً وان كان في حله لا يتخلص منها فالنقمة حوت قبل ان يصل الى الما فقتله فمات وجب القود لانه
القود لانه القاه في ملكه فملك والماني لا يجب ان يهلكه لم يكن بفعله **فصل** وان حبسه
ومنعه الطعام والشراب مده لا تبقى فيها من غير طعام ولا شراب فمات وجب القود لانه
يقتل عالمياً وان المسك على رجل يقتله وقتله وجب القود على القاتل دون المسك لما روي
ابو شريح الخراعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من اغتى الناس على الله عز وجل من قتل عرقا له
او طلب بدم الحاهليه في الاسلام او بصر عينيه في النوم مالم تبصره وروي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال لا يقتل القاتل وضرب الضارب لانه سبب غير ملحق ضاعفة مباشرة فعلق الضمان
بالمباشرة دون السبب كما لو جفرت ايدفع فيها اخر رجلا فمات **فصل** وان كف رجلاً
وطرجه في ارض سبعة او من يدي سبعه قتله لم يوجب القود لانه سبب غير ملحق فصار كما لو
اسلكه على من يقتله وقتله وان جمع بينه وبين السبع في ربه او بين ضيق وقتله وجب
القود لان السبع يقتل اذا اجتمع مع المادي في موضع ضيق وان كفه وتركه في موضع فيه حيا

فمنشته

فمنشته فمات لم يوجب القود ضيقاً كان او واسعاً لان الحية تهرب من المادي فلم يكن تركه
معها ملحاً الى قتله وان منشته سبعة او حية يقتل مثلاً عالمياً فان وجب عليه القود
لانه الحياه الى قتله وان كانت حية لا يقتل مثلاً عالمياً فقتله فمات وجب القود لان
حسرت الحيات يقتل عالمياً والماني لا يجب ان يهلكه الذي السبعة لا يقتل عالمياً **فصل** وان
سقاء شياً منكرها فمات وجب عليه القود لانه سبب يقتل عالمياً فهو كما لو جرحه حراً
يقتل عالمياً وان خلطه بطعام وتركه في سبته ودخل رجل فاكله ومات لم يوجب عليه القود
كما لو كان يرا فدخل رجل فغير ادنه ووقع فيها ومات وان قذمه اليه او خلطه بطعام
لرجل فاكله ومات ففيه قولان اجهل اوجب القود لانه اكله باختياره فصار كما لو قتل
نفسه بالمسكين والماني لا يجب لما روي ابو هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقتل الهديته ولا ياكل الصدقة فاهتدت اليه يهودية فخبز شاة فمضيه
فاكل منها ثم استول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه ثم قال ارفعوا ايديكم فانها قد احترقني
انها مسمومة فارسل الى اليهودية فقال اما حملك على ما صنعت قالت قلت ان كنت نسياناً
لم يضركم الذي صنعت وان كنت ملكاً ارجت منك الناس فاكل منها بشر من التران معجوز
فمات فارسل اليها فقتلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زلت اجد من اكله التي
اكلت خبيث فمذا او ان يقطع امره ولانه سبب يقتل الى القتل عالمياً فصار كما لو قتل
بالسلاح وان سقاء شياً وادعى انه لم يعلم انه قاتل ففيه قولان اجهل ان عليه القود
لان السبب يقتل عالمياً والماني لا يجب لانه لم يجر ان يخفي عليه انه قاتل وذلك شبهة فسقط
بها القود **فصل** وان قتله بغير يقتل عالمياً وجب عليه القود لانه قتله ما يقتل عالمياً
فاشبهه اذا قتله بغيره وان كان مما يقتل ولا يقتل لم يوجب القود لانه غير خطا فهو كما لو ضربه
بعضي فمات **فصل** وان اكرم رجل على قتل رجل بغير حق وقتله وجب القود على المكرم
لانه لانه تشبب الى قتله معني يقتل الى القتل فاشبهه اذا رماه بسهم وقتله واما المكرم
ففيه قولان اجهل اوجب عليه القود لانه قتله بالرفع عن نفسه والماني لا يجب القود
وهو الصحيح لانه قتله ظملاً المستيقاض فاشبهه اذا اضطر الى اكل وقتله لياكله
وان اكره المكرم يقتل رجل بغير حق وان كان الما مورداً يعلم ان قتله بغير حق وجب ضمان القتل
من الكفار والقصاص والدية على الما لان الما مورداً في قتله لان الظاهر ان الما

فمنشته

فمنشته

لما امر بالحق وان كان يعلم انه يقتله بغير حق وجب ضمان القتل من الكفار والقصاص
والدبيه على المأمورة له الجوار طاعته فيما لم يحل والدليل عليه ما روى ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال طاعه لخلق في معصية الخالق وزوي الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من امركم من الولا بغير طاعه الله فلا تطيعوه وصار كما لو قتله بغير امر
وان امر بعض الرعية بالقتل فقتل وجب على المأمور القود علم انه يقتله بغير حق او لم يعلم
لانه لم يلزمه طاعته وليس الظاهر انه بامر بحق فلم يكن له عذر في قتله فوجب عليه القود
وان امر بالقتل صبيًا لم يمتز او عجميًا لم يعلم ان طاعته لا يجوز في القتل بغير حق وقتل وجب
القصاص على الامر لان المأمور بها هنا كالا له الامر ولو امر بشرقه ما لم يشرقه لم يجب الجحد
على الامر لان الجحد لا يجب الا بالمباشر والقصاص لا يجب بالسبب والمباشر **فصل** وان
شهد شاهدان على رجل ما يوجب القتل فقتل بشهادتهما بغير حق وجب القتل على السوء
لما روى القاسم بن عبد الرحمن ان رجلين شهدا عند علي كرم الله وجهه على رجل انه سرق
فقطعهما رجلا عن شهادتهما فقال لواء علم انكما تقدمتما لقطعتهما ايديكم او قروهما ايديهم بدوكنهما
توصلنا الى قتله بسبب يقتل غالبًا فوجب عليهما القود كما لو جراه فمات

باب القصاص في الجروح والاعضاء

يجب القصاص فيما دون النفس من الجروح والاعضاء والدليل عليه قوله تعالى
ولكننا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والمنف بالمنف والمذن بالمذن والسن
بالسن والجروح اقصاص وروى انس ان الربيع بنت القيس من انس كسرت ثنية جارية فعضوا
عليهم الارش فابوا فطلبوا العفو فابوا فانوا النبي صلى الله عليه وسلم فامر بالقصاص فحيا
اخوانه انس بن النضر فقال يا رسول الله تكسر ثنية الربيع والذى لك منك بالحق نيكًا فكسر
ثنيتهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص قال فحفي القوم فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسيم على الله لم يتره ولا يما دون النفس كالنفس
في الحاجة الى حفظه ابا القصاص فكان كالمقتل وجوب القصاص **فصل**
ومن نقاد بغيره في النفس نقاد به فيما دون النفس ومن اقبده في النفس
اقبده فيما دون النفس لانه لما كان فيما دون النفس كالمقتل وجوب القصاص
كان

كان كالنفس فيما ذكرناه **فصل** وان استترك جماعة في اياه عضو دفعه واحد وجب
عليهم القصاص لانه احد نوع القصاص فجاز ان يجب على الجماعة للجناية ما يجب على واحد
كالقصاص في النفس وان يرفق جنايا تهم بان قطع واحد منهم بعض العضو وانيه اخر لم يجب
القصاص على واحد منهما لان جنايته كل واحد منهما في بعض العضو ولا يجوز ان يقتص منه في جميع
العضو **فصل** والقصاص فيما دون النفس في شئ من الجروح وفي المطراف واما الجروح
فينظر فيها فان كانت لا تنهي الى عظم كالجافية وما دون الموضحة من الشجاج او كانت الجناية
على عظم ككسر العظم والساعد والهاشمة والمنقلة لم يجب فيها القصاص لانه لا يمكن المماثلة
فيه ولا تؤمن ان يستوفي الثمن حقه فسقط وان كانت الجناية تنهي الى عظم فان كانت موضحة
في الراس والوجه وجب فيها القصاص لانه يمكن المماثلة فيه ويؤمن ان يستوفي الثمن حقه
وان كانت الجناية فيما سوى الراس والوجه كالساعد والعضد والساق والفخذ وجب فيها
القصاص ومن احصا من القصاص لانه لما حالف موضحة الراس والوجه في تقدير الارش خالفها
في وجوب القصاص المنصوص هو الاول لانه يمكن استيفا القصاص فيها من غير حلف لتمامها
الى العظم فوجب فيها القصاص كالموضحة في الراس والوجه **فصل** وان كانت
الجناية موضحة وجب القصاص بقدرها طول وعرض والقول تعالى والجروح قصاص القصاص
لها المماثلة ولا يمكن المماثلة في الموضحة لها المساحة بالطول والعرض وان كان في الراس جرح
موضعها من الراس الجاني وعلم على القدر المستحق بسواد او غمر ولفظ منها وان كانت موضحة
في مقدم الراس او مخرم او في رقبته فامكن يستوفي قدرها في موضعها من الراس الجاني لم يستوف
في غيرها وان كان قدرها من يد على مثل موضعها من الراس الجاني استوفي بقدرها وان جاوز الموضع
الذي شجعه في مثله لان الجميع راس وان كان قدرها من يد على الراس الجاني لم يجز ان ينزل الى الوجه
والقفال لانه قصاص في غير العضو الذي جنى عليه ويجب فيما بقي من الراس لانه تعدد رقبته
القصاص فوجب فيه البدل وان اوضح جميع راسه ورأس الجاني كسرت فلهما على ان يستوفي
بالقصاص من اي جانب شام من جوانب راس الجاني لان الجميع محل الجناية وان ادا ان يستوفي بعض
حقه من مقدم الراس وبعضه من مخرم فقد قال بعض اصحابنا انه لا يجوز لانه لا يجوز وجوب
موضحة وحمل غدي انه يجوز لانه لا يجوز موضع الجناية ولا قدرها لان القول اهل الجرح
ان ذلك زيادة ضرر او زيادة شين فمنع من ذلك فان كانت الموضحة في غير الراس والوجه وقبلنا

بالمقتضى انه يجب فيها القضاة اقتضى فيها على ما ذكرناه في الراس وان كانت في الساعه واد
قد رها على ساعه الحاني لم ينزل الى الكف ولم يصعد الى العبد وان كانت في الساق فزادت
على قدر ساق الحاني لم ينزل الى القدم ولم الى الفخذ كما انزل في موضعه الراس الى الوجه والقفا
فصل وان كانت الجنايه هاشمه او متقله او مامومه فله ان يقتض في الموضع لها
داخله في الجنايه يمكن القضاة فيها واخذ الارش في الماني لانه تعذر فيها القضاة فانقل
الى البدل **فصل** واما المظراف فيجب القضاة في كل ما ينتمي منها الى مفضل فوجد
العين بالعين لقوله تعالى وكبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين
والانف بالانف الماذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص ولانه يمكن القضاة فيها
لانها بها الى مفضل فوجب فيها القضاة ولا يجوز ان توجد صححه بقاءه لانه باخذ اكثر من
حقه ولا يجوز ان باخذ القامه بالصحه لانه باخذ دون حقه وان اوضح راسه فذهب ضوء
عينه فالمقتضى انه يجب فيها القضاة وقال فمن قطع اصبع رجل فتاكل كفه انه لا يصلح
في الكف فنقل الواجب قوله في الكف الى العين ولم ينقل قوله في العين الى الكف وقال في ضوء
العين قوله ان اجد بها الحب فيه القضاة لانه شرابه فيما دون النفس فلم يجب فيها القضاة
كما لو قطع اصبعه فاكل الكف والماني يجب لانه لا يمكن ابتلاؤه بالمباشه فوجب القضاة فيه
بالشرابه كالنفس ومن احبنا من حمل المستلزم على ظاهرهما فقال يجب القضاة في الضوء قوله
واحد او لا يجب في الكف لان الكف يمكن ابتلاؤه بالمباشه فلم يجب القضاة فيه بالشرابه
بخلاف الضوء **فصل** وتوجد الجفن بالحسن لقوله تعالى والجروح قصاص ولانه يمكن
القضاة فيه لانها به الى مفضل فوجب فيها القضاة وتوجد جفن البصير جفن الضمير وجفن
الضمر جفن البصير لانهما متساويان في السلامه من التقص وعدم البصر نقص في غير **فصل**
وتوجد الانف بالانف لقوله تعالى والانف بالانف ولا يجب القضاة فيه الما ان
لانه ينتمي الى مفضل وتوجد الشام بالاشم والاشم بالشام لانهما متساويان في السلامه
من التقص وعدم الشم نقص في غير **فصل** وتوجد البعض بالبعض وهو ان يقدرا ما قطعته
بالجرح كالنصف والنصف ثم نقص النصف والثلث من مازن الحاني ولا توجد قدره في المشاحه
لانه قد يكون نصف الحاني صغيرا وانف المحي عليه كثيرا فاذا اعتبرت المماثله فالمشاحه قطعتا
جميع المازن البعض وهذا الجوز وتوجد المخز بالمخز والمخز بالمخز من المخز من المخز من
يمكن

يمكن القضاة فيه لانها به الى مفضل ولا توجد مازن صحيح مازن سقط بعضه خدام او
الحرام لانه يلحق اكثر من حقه وان قطع من سقط بعض مازن ما رزنا صحيحا فالحسن عليه ان
باخذ الموجود وينقل الماني الى البدل لانه وجد بعض حقه وعدم البعض واحد الموجود وينقل
في المعلوم الى البدل وان قطع المنفق من اصله اقتضى من المازن لانه داخل في الجنايه يمكن القضاة
فيه وينقل الماني الى المعلوم لانه يمكن القضاة فيه فانقل الى البدل **فصل** وتوجد
الاذن بالاذن لقوله تعالى والاذن بالاذن ولانه يمكن القضاة فيه لانها به الى مفضل
وتوجد اذن السميع باذن الحصر واذن الحصر باذن السميع لانهما متساويان في السلامه من
التقص وعدم السمع نقص في غير وتوجد الضحك بالضحك والمنقوب بالضحك لان الضحك ليس
بنقص وانما ينقب لانه وتوجد البعض بالبعض على ما ذكرناه في الانف ولا توجد صحه بخوم لانه
باخذ اكثر من حقه وتوجد المخز بالمخز بالصحه وتوجد معه من البصير بقدر ما سقط منه لما ذكرناه
في الانف وهل يوجد غير المستحق بالمتحق فيه قوله ان اجد بها انه لا يوجد كما لا يوجد
اليدين الصحيحه بالشلا والماني يوجد لانهما متساويان في المنفعه بخلاف اليدين الشلا فانها لا
تساوي اليدين الصحيحه في المنفعه فان قطع بعض اذنه فالضيقه المقطوع والنقص لم يجب
القضاة لانه لا يمكن المماثله فما قطع منه وان قطع اذنه حتى جعلها معلقه على جرحه وجب
القضاة لان المماثله فيه ممكنه بان يقطع اذنه حتى تصير معلقه على جرحه وان اثار اذنه
فاخذ المقطوع فالضيقه والنقص لم يسقط القضاة لان القضاة وجب بالمانه وما حصل من
المضايق الحكم لانه يجب ان التمه لالتص الصلوه معه وان قطع اذنه فانقص منه واحد الحاني
اذنه والضيقه والنقص لم يكن المحي عليه ان يطالبه بقطعه لانه اقتضى منه بالمانه وما
فعله من المضايق الحكم لانه يستحق ان التمه للصلوه وذلك الى السلطان وان قطع اذنه فقطع
المحي عليه بعض اذن الحاني والضيقه الحاني والنقص المحي عليه ان يعود بقطعه لانه يستحق الممانه
ولم يوجد ذلك ان حتى على اسمه وذهب عقله او على انفه وذهب شمه او على اذنه وذهب سمعه لم يجب
القضاة في العقل والسمع لان هذه المعاني في غير محل الجنايه فلم يمكن القضاة فيها **فصل**
وتوجد الشقه بالشقه وهو ما جاز وحل الذن والحسن علوا وسفلا ومن احبنا من قال لا
يجب فيه القضاة لانه قطع الجرح لا ينتمي الى عظم فلم يجب فيه القضاة كالبصير والمسلحه
والصحيح هو الاول لقوله تعالى والجروح قصاص او لانه ينتمي الى جرح معلوم يمكن القضاة فيه

فوجب القصاص فيه **فصل** ونوخد السن بالسن لقوله تعالى والسن بالسن وما
 ووفناه في اول الباب في حديث الربيع بنت النضر بن النضر ولا نه محذور في نفسه مكر الفصل
 فيه وجب القصاص فيه ولا نوخذ سن صحيح بسن مكسور لانه باخذ اكثر من حقه ونوخد
 المكسور بالصحيح ونوخد معه من اليد بقدر ما انكسر منه لما ذكرناه في الهنف والاذن
 ونوخد الزايد بكار ايد اذا انفق بجلتها لهما متساويتان وان قلع سنًا زائدًا وليس للجاني
 مثلها وجب عليه الحكومة لانه تعذر المثل فوجب البدل وان كان له في موضع المقلوع
 لم نوخذ كما لو نوخذ سن أصلي بسن آخر وان كثر نصف سنه وامكن ان يقض من نصف سنه اقض
 وان لم يمكن وجب بقدره من جبه السن وان وجب له القصاص في السن فاقض ثم ثبت له مكانه
 سن فيه قوله ان احدهما ان الثابت هو المقلوع من جهة الحكم لانه مثله في محله فصار كالو
 قلع سن صغير ثم ثبت فعل هذا الجنب على المحني عليه بيه سن الجاني لانه قلع سنه بغير سن
 والقول الثاني ان الثابت هبه محذور لان الغالب انه لا يشتغل فعلى هذا وقع الفصل
 موقعه ولا حب عليه شي للجاني وان قلع سن رجل فاقض منه ثم ثبت للجاني سن في مكان
 السن الذي اقض منه فان قلنا ان الثابت هبه محذور لم يكن المحني عليه قلع لانه استوفى
 ما كان له وان قلنا ان الثابت هو المقلوع من جهة الحكم فهل يجوز للمحني عليه قلع هبه وحبها
 احدهما ان له ان يقلعه ولو ثبت الف من لانه اعيد له السن فاستحق ان يعيد سنه والماني
 انه ليس له قلع لانه يجوز ان يكون هبه محذور ويجوز ان يكون هو المقلوع فلم يجز قلعه مع
 الشك **فصل** ونوخد اللسان باللسان لقوله تعالى والجروح قصاص ولان له
 حدًا يمتد اليه وافتقر منه ولا نوخذ لسان الناطق بلسان الاخرش لانه باخذ اكثر من حقه
 ونوخد لسان الاخرش بلسان الناطق لانه ياخذ بعض حقه وان قطع نصف لسانه او ثلثه
 اقض من لسان الجاني نصفه او ثلثه وقال ابو اسحق لم يقض منه لانه لا يؤمن ان تجاوز
 القدر المستحق والمذهب انه يقض منه للاديه ولانه اذا امكن القصاص جميعه امكن في
 بعضه **فصل** ونوخد اليد باليد والرجل بالرجل والمصابع بالمصابع والنايل بالنايل
 لقوله تعالى والجروح قصاص ولان لها مفاصل يمكن القصاص فيها من غير حيف فوجب فيها
 القصاص وان قطع يد من الكوع اقض منه لانه مفصل وان قطع من نصف الساعد فله ان
 يقض من الكوع لانه داخل في اجنابه يمكن القصاص فيها وباخذ الحكومة في الباقي لانه



كسر عظم لا يمكن للماله فيه فاستقل فيه الى البدل وان قطع من المرفق فله ان يقض من الكوع
 وباخذ الحكومة في الباقي لم يكن له ذلك لانه يمكنه ان يستوفي جميع حقه بالقصاص في محل الجنايه
 فلا يجوز ان ياخذ القصاص في غير وان قطع يد من نصف العضد فله ان يقض من المرفق وباخذ
 الحكومة في الباقي وله ان يقض من الكوع وباخذ الحكومة في الباقي لان الجميع مفصل داخل في الجنايه
 وتخالف اذا قطعها من المرفق اراد ان يقض من الكوع لان هناك يمكنه ان يقض الجميع في محل
 الجنايه وهاهنا يمكنه ان يقض في موضع الجنايه وان قطع يد من الكف وقال اهل الحزم
 انه يمكن ان يقض منه من غير جايقه اقض منه لانه مفصل يمكن القصاص فيه من غير حيف
 وان اراد ان يقض من المرفق او الكوع لم يكن له لانه يمكنه ان يقض في محل الجنايه فلا يجوز ان
 يقض في غير وان قال اهل الحزم انه خلاف ان يحصل جايقه لم يجز ان يقض منه لانه لا يثبت
 ان ياخذ زباده على حقه وله ان يقض من المرفق وباخذ الحكومة في الباقي وله ان يقض من
 الكوع وباخذ الحكومة في الباقي لما ذكرناه وحكم الرجل في القصاص من مفاصلها من القدم
 والركبه والورك وما يجب فيما بينهما من الحكومات حكم اليد وقديناه **فصل** ولا نوخذ
 يد صحيحه بيد شلاء ولا رجل صحيحه بجل شلاء لانه باخذ فوق حقه وان اراد المحني عليه
 ان ياخذ الشلاء بالصحيحه نظرت فان قال اهل الحزم انه ان قطع لم ينسد العروق ويدخل
 الهواء الى اليد وحيف عليه لم يجز ان يقض منه لانه اخذ نفس بطرف ان قالوا الخاق عليه
 فله ان يقض لانه باخذ دون حقه فان طلب مع القصاص المارش ليقض الشلل لم يكن له لانه لا يملك
 كالصحيحه في الحلقه وانما تنقص عنها في الضعه فلم نوخذ المارش للقص مع القصاص كما لا
 ياخذ ولي المسلم من الذي مع القصاص ارشال القص الكفر وفي اخذ المارش بالمثل وجهان احدهما
 انه يجوز لهما متساويان والماني المحذور وهو قول الراي شح لان الشلل عليه والعلل المختلف تأثيرها
 في البدن فلا تحقق الماله بينهما **فصل** ولا نوخذ يد كامله الاصابع بيد ناقصه الاصابع
 وان قطع من له خمس اصابع كف من له اربع اصابع او قطع من له ست اصابع كف من له خمس اصابع
 لم يكن للمحني عليه ان يقض لانه ياخذ اكثر من حقه وله ان يقض من اصابع الجاني مثل اصابعه
 لانه داخل في الجنايه يمكن استيفا القصاص فيها وهل يدخل ارشال تحت الاصابع من الكف
 في القصاص فيه وجهان احدهما يدخل كما يدخل في يدها والماني وهو قول الراي شح انه لا يدخل
 بل ياخذ مع القصاص الحكومة لما تحتها والفرق بين القصاص والديه ان الكف يتبع الاصابع

كسر

في الذبيح ولا تتبعها في القصاص ولهذا الوقطع اصابعه وتاكل منها الكف واختار الذبيح لم يلزمه
الكثير من ذبيح الاصابع ولو طلب القصاص قطع الاصابع واحدا للحكومة في الكف وتوخذ بذبا قصته
الاصابع بيد كامله الاصابع فان قطع من له اربع اصابع كف من له خمس اصابع او قطع من له خمس
اصابع كف من له ست اصابع فليجئ عليه ان يقتصر من الكف ويأخذ ذبيح الاصابع الخامسة والحكومة
في الاصابع السادسة انه وجب بعض حقه وعدم البعض فاخذ الموجود واستقل بالمعذورم الى اليد
كما لو قطع **فصل** وجب احدى اهما **فصل** ولا توخذ اصل زائد فان قطع من له خمس اصابع اصله
كف من له اربع اصابع اصله واصبع زائد لم يكن للجنى عليه ان يقتصر من الكف لانه يأخذ اكثر
من حقه ويجوز ان يقتصر من الاصابع اصله لانه داخل في الحنايه ويأخذ الحكومة في الاصابع
الرابعة وما تحت الاصبع الرابع من الكف يدخل في حكمه وهل يدخل ما تحت الاصابع التي اقتصر
منها في قضاها على الوجهين ويجوز ان يأخذ الرابدين الاصابع فان قطع من له اربع اصابع اصله
واصبع زائد كف من له خمس اصابع اصله فليجئ عليه ان يقتصر في الكف لانه دون حقه
ولاشي له لقصاص الاصبع الرابع من الرابدين كالاصلية في الخلقة وان كان لكل واحد منها اصبع
زائد نظرت فان لم تختلف محلهما اخذ احدهما بالآخرى لانهما متساويان في اصل الخلقة وان
اختلف محلهما لم يوخذ احدهما بالآخرى لانهما مختلفان في اصل الخلقة **فصل** وان قطع من
له بد صحيحه كف رجل له اصبعان مثلا وان لم يقتصر منه في الكف لانه اخذ كامل ناقص ويجوز
ان يقتصر في الاصابع الثلاث الصحيحة لانهما متساويه واصابعه ويأخذ الحكومة في المثالين لانه
لا يجد ما يأخذه ويدخل في حكمه المثالين من ارش ملحقتهما من الكف وهل يدخل ارش ملحق الثلاث
في قضاها على الوجهين **فصل** ولا توخذ بذات اظفار سبط اظفار لها من اليد بلا
اظفار باقصته فلا توخذ بها بد كامله وتوخذ بذات اظفار لها سبط اظفار لانه يأخذ بعض
حقه **فصل** وان قطع اصبع رجل وتاكل منه الكف وجب القصاص في الاصبع لانه انظرها
بجنايته عمدا او لاجب في الكف لانه لم يتلفه بجنايه العمد بل ان العمد فيه ان يباشره بالمال
ولم يوجد ذلك ولجب عليه ذبيح الاصابع لانهما تلفت بسبب جنايته ويدخل في ذبيح كل اصبع
ارش ملحقتهما من الكف لان الكف تابع للاصابع في الذبيح وهل يدخل ملحق الاصابع التي اقتصر
منها في قضاها على الوجهين **فصل** وتوخذ المائتان بالمائتين وهما المائتان من
الظهر والفخذ وقال بعض اصحابنا لو توخذ وهو قول المرنى لانه لم يمتصل لحم فاشبهه لم الفخذ

والذهب

والذهب الاول لقوله تعالى والروح قصاص ولا تنهيا ان الى حد فاضل فوجب فيها
القصاص كما للدين **فصل** ونقطع الذكر بالذكر لقوله تعالى والروح قصاص لانه ينهى
الى حد فاضل يمكن القصاص فيه من غير حيف فوجب فيه القصاص ويوخذ بعضه ببعض وقال
ابو اسحق لا يوخذ بعضه ببعض كما قال في المائتان والمذهب الاول لانه اذا امكن القصاص
جميعه امكن في بعضه ويوخذ ذكر الفخذ بذكر الخصى لانه ذكر الفخذ في الجماع وعدم المنزال المعنى
في غيره ونقطع الماعاف بالمختون لانه يزيد على المختون بجلده يستحق ازالتها بالمختون ولا توخذ
صحيح بالمثل لان المثل ناقض للمثل فلا توخذ به كامل **فصل** ويوخذ المائتان بالمائتين
لقوله تعالى والروح قصاص ولا تنهيا ان الى حد فاضل يمكن القصاص فيه فوجب فيه القصاص
فان قطع احدي المائتين وقال اهل الجرم انه يمكن اخذها من غير ايلاف الاخرى اقتصر منه وان قالوا
انه يوردي قطعها الى ايلاف الاخرى لم يقتصر منه لانه يقتصر من اثنين لواحد **فصل**
واختلف اصحابنا في الشفرين فمنهم من قال ان القصاص فيهما وهو قول الشافعي في جامد الشفرتين
رحمة الله لانهما ليسا بمفضلين بل هما في الحب فيه القصاص كغيرهما من الشفرين من قال لجب فيه
القصاص وهو المنصوص في المأمور لانهما لجان محيطان بالفرج من الجانبين يعرفانتهما وهما
فوجب فيهما القصاص **فصل** وان قطع رجل ذكر حنثي مشكلا وانثيه وشفرته وطلب
حقه قيل ان ينسب حاله انه ذكر او اني نظرت فان طلب القصاص لم يكن له لجوز ان يكون امراه
فلا لجب لها عليه في شيء من ذلك فاضا فان طلب المال نظرت فان عفي عن القصاص اعطى اقل
حقه وهو حق امراه ويعطى ذبيح الشفرين وحكومة عن الذكر والمائتين فان بان انه امراه
فقد استنوت حقه وان بان انه رجل ثم له الباقي من الذكر والمائتين وحكومة عن الشفرين
وان لم يعرف عن القصاص وقف القصاص الى ان ينسب حاله لانه يجوز ان يكون امراه فلا لجب
عليه القصاص واما المال ففيه وجهان احدهما وهو قول ابى علي بن ابي هريرة انه يعطى لانه
دفع المال لاجب مع القود وهو مطالب بالقود فسقطت المطالبة بالمال والوجه الثاني
وهو قول اكثر اصحابنا انه يعطى او لا يستحق مع القود لانه يستحق القود في عضو المال في غير
فلم يكن دفع المال عفوا عن القود فيعطى حكومه عن الشفرين ويوقف القود في الذكر والمائتين
وقال القاضي ابو حامد المروزي في جامع يعطى ذبيح الشفرين وهذا خطأ لانه ربما
بان انه رجل فوجب القود في الذكر والمائتين والحكومة في الشفرين **فصل** وما وجب فيه

القصاص من العضو وجب فيه القصاص وان اختلف العضوان في الضرع والكبر والطول والقصر
والصحة والمرض لانا لواعترضا المساواة في هذه المعاني سقط القصاص في العضو لانه لا يكاد
ان ينفق العضوان في هذه الصفات فسقط اعتبارها **فصل** وما انقسم من العضو الى
يمين ويسار كالعين واليد وغيرهما لم يوجب المميز فيه باليسار ولا باليمين وما انقسم
الى اعلی واستفل كالشفة والحفن لم يوجب المميز بالاعلى ولا الاستفل بالاعلى ولا توحد شئ
سنت غيرهما ولا اصبع باصبع غيرهما ولا اظفارها باظفارها ولا اظفارها باظفارها ولا اظفارها
بما لا يوجبها بعض كالعين باللف واليد بالرجل وما لا يوجبها بعض مما ذكرناه لم يوجب
وان رضى الحاني والمجني عليه وكذلك ما لا يوجبها العضو الكاملة بالعضو الناقصة كالعين
الصحيحة بالقائمة واليد الصحيحة بالشلاخ وان رضى الحاني والمجني عليه باخذها من الدماء
لانه شئ واحد **فصل** وان جنى على رجل جناحه لم يوجب فيها القصاص ثم قلنا وحده القصاص
فما لانهما حييتان لوجب القصاص في كل واحد منهما فوجب القصاص فيهما عند الاجتماع
كقطع اليد والرجل **فصل** وان قتل واحدا جماعة او قطع عضوا من جماعة لم يتداخل
حقوقهم لانهما حقوق مقصورة لا ميسرة فلم يتداخل كالديون وان قتل او قطع واحدا بعد
واحد اقتصر منه للاول لانه مزبنة بالسبق وان سقط حق الاول بالعفو اقتصر منه للثاني
وان سقط حق الثاني اقتصر للثالث وعلى هذا اذا اقتصر منه لواحد بعينه لعين حق الباقي في
الدية لانه فاته القود بعتر رضاهم فانسحق حقهم الى الدية كما لو مات القاتل او اطلقه
وان قتلهم او قطعهم دفعه واحدا واشكل الحال ارفع ايديهم من خرجت له القرعة اقتصر له لانه
مزبنة لبعضهم على بعض فقدم بالقرعة كما قلنا فتم ايراد السبق ببعض نسائه وان خرجت القرعة
لواحد فعفى عن حقه اعيدت القرعة للباقيين لئلا يشاؤهم فان ثبت القصاص لواحد منهم بالسبق
او بالقرعة فدرهم غيرهم فاقصر صار مستوفيا لحقه وان استل في التقديم على من هو احق منه كما قلنا
فبين قتل مزبنا اغترأ ذن الإمام انه يصير مستوفيا لقتل الارب وان استل في الفتيا على الإمام
وان قتل رجل جماعة في المحاربة فقبله وجهان احدهما ان حكمه حكم ما لو قتلهم في غير المحاربة الثاني
انه يقتل بالجميع لان قتل المحاربة لحق الله تعالى ولهذا لم يسقط بالعفو ولا دخل كحق الله
تعالى **فصل** وان قطع يد رجل وقيل اخر قطع المقطوع ثم قتل للمقتول بقديم القطع او تأخر
لانا اذا قبلنا القتل سقط حق المقطوع واذا قبلنا القطع لم يسقط حق المقتول واذا امكن

الجمع

الجمع بين الحقين من غير نقص لم يحسب قاطبا احدهما وخالف اذا قبل القصاص منه لم يمكن ايضا الحقين
فقديم السابق منهما وان قطع اصبعان من يمين ثم قطع يمين اخر قطع المصبع للاول ثم قطع اليد
للثاني ويدفع اليه ارش اصبع وخالف اذا قطع ثم قتل حيث قلنا نقطع للاول ونقتل للثاني
ولا يلزمه نقصان اليد شي لان النفس تنقص بنقصان اليد لهذا القتل صحيح اليد مقطوع
اليدين المبتنقص بنقصان المصبع ولهذا لم يقطع اليد الصحيحة سدا فاقصه المصابع وان قطع
يمين رجل لم يقطع اصبعان من يمينه لانه لا يقطع يمينه لاول ولا يقطع يمينه سابق وخالف اذا
قتل رجلا لم يقطع يمينه من يمينه لانه لا يقطع يمينه لاول ولا يقطع يمينه سابق وخالف اذا
غير ينقص يد رجل على ولي المقتول يقطع اليد وما هنا يدخل النقص على صاحب اليد سقطان
المصبع **فصل** وان قتل رجلا وارثا او قطع يمين رجل وسرق قديم حق الجدي من
القتل والقطع وسقط حق الله تعالى عن حق الجدي منى على الشديد فقدم على حق الله تعالى
وبالله التوفيق

باب استيفاء القصاص

من ورث المال ورث الدية لما روى الزهري عن سعد بن المسيب قال كان عمر رضي الله
عنه يقول لا تترك المرأة من دية زوجها حتى قال له الضحاك بن قيس كنت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ورث امرأته شيئا من الدية من دية زوجها رجوع عمر رضي الله عنه ونقض
من الدية دينه وشهد منها وصيته وقال ابو ثور لا يقضي منها الدين ولا ينفذ منها الوصية
لانهما يجب بعد الموت والمذهب الاول انه مال ملكه الوارث من حقه فقص منه دينه ونفذ
منه وصيته كسائر امواله ومن ورث المال ورث القصاص والليل عليه ما روى ابو شريح
الكعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم انتم باخراجه قد قتلتم هذا القتل من هذيل وانا
والله عاقله فمن قتل عبدا فبئس ما فعله من خير من ان اجوا قتلوا وان اجوا القتل من هذيل وانا
وان قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد ومات في الردة وقلنا في احوال القول ان يوجب القصاص طرفه
فقد نقل المروزي عن الشافعي انه يقتضيه عليه المسلم وقال المزني لا يقتضيه غير الإمام من المسلم
يرثه من اجنبيا من قال لا يقتضيه غير الإمام كما قال الذي نقل قول الشافعي رحمه الله على الإمام
وقال عليه اصحنا يقتضيه المناسب ان القصاص من القصاص الشفوي ودل العيظ الذي شفي
هو المناسب ولو ان ثبت القصاص لمن ارتد ما لو قتل من له وارث عليه دين محط بالتركه

من الدية

فان القصاص للوارث وان لم يرث شيئا وان كان الوارث صغيرا او مجنون لم يستوف له الولي
 لان القصد من القصاص التشفي وذكر الغطاء وذلك ليحصل الاستيفاء الولي فيجوز للقاتل
 ان يبلغ الصبي او يعقل المجنون ان فيه خطا للقاتل بان لا يقتل وفيه خطا للولي عليه
 ليحصل له التشفي فان اقام القاتل كفلا لا يخلو المجر تخليته لان فيه تعديا للحق المولى عليه
 بان يهرب فيضيع الحق وان وثب الصبي او المجنون على القاتل فقتله ففيه وجهان احدهما انه يصير
 مستوفيا لحقه كما لو كان له وديعه عند رجل فالتف بها والى الثاني لا يصير مستوفيا وهو الصحيح
 لانه ليس من اهل الاستيفاء المحقق وخالف الوديعه فانها لو تلفت من غير فعل ربي منها
 المودع ولو هلك الخاني من غير فعل لم يبرأ من القصاص من صغير وكبير لم يجز للكبير ان يستوفي وان
 كان شرعا قتل ومجنون لم يجز للعاقل ان يستوفي لانه مشترك بينهما فلا يجوز لاحدهما ان ينفرد
 به فان قتل من ارث له كان القصاص للمسلمين واستيفاه الى السلطان فان كان له ميراث
 منه بعض القصاص كان استيفاه الى الوارث والسلطان ولا يجوز لاحدهما ان ينفرد به لما
 ذكرناه **فصل** وان قتل رجل وله ابنان من اهل الاستيفاء فبادر احدهما فقتل القاتل من
 غير اذن اخيه ففيه قولان احدهما الجب عليه القصاص وهو الصحيح لان له في قتله حقا
 فلا يجب عليه القصاص بقتله كما لا يجب المجر على احد الشريكين وطى الحاربه المستزكه والى الثاني
 جب عليه القصاص بقتله لانه اقصر في اكثر من حقه وجب عليه القصاص كما لو وجب له القصاص
 في طرفه فقتله ولان القصاص يجب بقتل بعض النفس اذ اعزى عن المشبهه وهذا الجب على كل واحد
 من الشريكين في القتل وان كان قاتلا بعض النفس والنصف الذي يجب لاجنه شبهه له فيه وجب
 القصاص عليه بقتله وان عفى احدهما عن حقه من القصاص لم يملكه الاخر بعد العلم بالعفو نظرت
 فان كان بعد حكم الحاكم بسقوط القود عنه وجب عليه القصاص كما لو لم يتوكل بشبهه وان كان قتل ان
 حكم الحاكم بسقوط القود عنه فان قلنا يجب عليه القود اذا قتله قبل العفو فلان يجب عليه اذا
 قتله بعد العفو او اولى وان قلنا لا يجب عليه قتل العفو ففي ما بعد العفو قولان احدهما الجب
 عليه لانه لا يجوز له في قتله فصار كما لو عفا بم قتله احدهما والى الثاني لا يجب له على مذهب مالك
 رحمه الله يجب له القود بعد عفو الشريك فيصير ذلك شبهه في سقوط القود فاذا قلنا انه
 جب القصاص على الميراث القاتل وجب له في تركه فانه نصفا للآخر الذي لم يقتل ونصفا
 للآخر القاتل ولو رثته بعده واذا قلنا لا يجب القصاص على الميراث القاتل وجب عليه نصف دية

الدية والارواح

المقتول

المقتول لانه قتله وهو يستحق نصف نفسه والمخ الذي لم يقتل نصف الدية وفمن لم يقتل عليه
 قوله احدهما على الميراث القاتل لان نفس القاتل كانت مستحقه لها فاذا اقلعها احدهما لم يمتد
 حق الميراث كما لو كانت لها وديعه عند رجل فالتف بها احدهما فعلى هذا ان الميراث الذي لم يقتل
 ورثته قاتل ابيه من نصفه لم يصح ابراه لانه انما من اخوته عليه وان اراد اخاه ص ابراه لانه اراد من
 عليه الحق والقول الآخر انه يجب ذلك في تركه قاتل ابيه لانه قد سقط الى ما له فيجب في تركه القاتل
 كما لو قتله احبني وخالف الوديعه فانه لو اقلعها احبني وجب حقه عليه والقاتل لو قتله احبني
 لم يجب حقه عليه فعلى هذا ان ابراه لم يصح ابراه وان ارثته قاتل ابيه ص ابراه ولو رثته
 قاتل الميراث مطالبه الميراث القاتل بنصف الدية لان ذلك حق لم عليه فلا يسقط بغيره من دين
 الميراث **فصل** ولا يجوز استيفاء القصاص من الخضر السلطان لانه ينفذ الى الاحتياط
 ولا يؤمن فيه الخيف مع قصد التشفي وان استوفاه من غير اذن السلطان عرر على ذلك ومن
 اصبنا من قال لا يراد به استوفى حقه والمنصوص انه لا يراد به اقباط على السلطان والمستحب
 ان يكون خضر شاهدين حتى لا ينكر المحني عليه الاستيفاء وعلى السلطان ان يتفقوا على ان
 يسوي بها القصاص فان كانت كاله منع من الاستيفاء بالماروي شدا من او شرا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى كتب الاحسان على كل شيء فاذا سلمتم فاحسنوا اليه واذا
 دجتم فاحسنوا اليه والوجه والحد اجدكم شفرته وليخرج دميته وان كانت مشومته منع من الاستيفاء
 بها لانه يفسد البدن ومنع من غسله وان عجل واستوفى باله كاله او باله مشومته عرر وان طلب
 من له القصاص ان يستوفي نفسه نظرت فان كان في الطرف لم يمكن منه لانه لا يؤمن مع قصد التشفي
 ان يخطي عليه مما يمكن فلا يفته وان كانت في النفس فان كان يكمل الاستيفاء بالقوة والمعرفة يمكن منه
 لقوله تعالى ومن قبل بظلموا فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان مضورا
 ولقوله عليه السلام من قتل بعد قتيلا فاهله بين خيرين ان احتوا فقتلوا وان اجموا اخذوا
 الدية ولان القصد من القصاص التشفي وذكر الغطاء فممكن منه وان لم يكمل الاستيفاء امر بالموكل
 فان لم يكن من يستوفي فيعوض استوجر من جسد الميراث من يستوفي من ذلك من المصلح وان لم يكن
 حش او كان ولكنه يحتاج اليه الى ما هو اهم منه وجبت المجر على الخاني لان الحق عليه فكان اجره
 الميراث عليه كالبائع في كل الطعام المبيع وان قال الخاني انما افترض لك تشفي لم يرد المجر الجب
 فمكنه منه لان القصاص ان يوحده مثل ما اخذ من ابيه اياها فحقه لم يخلل ان يكون المستوفى

كالبايع وان كان القصاص لجماعه وهم من اهل الاستيفاء ونشأوا افرع بينهم لانه لا يجوز اجتماعهم
على القصاص لان ذلك لغدب الجاني ولا يميزه لبعضهم على بعض فوجب التفرع بالفرع **فصل**
وان كان القصاص على امراه جامل لم يقتض منها حتى تضع القول تعالى ومن قبل مظلوما وقد
جعلنا لوليها سلطانا فلا يشرف القتل وفي قتل الجامل اسراف القتل لانه يقتل من قبل ومن لم
يقتل وروى عمران بن الحصين رضي الله عنه ان امراه من حمينه انت الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقالت انها زنت وفي جاني فبعها النبي صلى الله عليه وسلم وابيها وقال له اجسني اليها فاذا وضعت
فجنتي بها فلما ان وضعت جانيها فامر النبي صلى الله عليه وسلم بها فزمت ثم امرهم فصلوا عليها
فاذا وضعت لم تقتل حتى تستفي الولد اليها لانه لا يحسن الولد الا به وان لم يكن له من رضعه لم يجر
قتلها حتى يرضعه حولين كاملين لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغامد به اذ هي حتى يرضعه
ولانه اما آخر القتل لحفظه وهو حمل فلان لو حرر لحفظه وهو مولود او وان وجد له مرضعه
رايته جاز ان يقتض لانه يستعني بها عن الام وان وجد مرضعات غير زوانت او وحدت ممة
يستفي من لبنها فالمستحب لولي الدم ان يقتض حتى يرضعه لان اختلاف اللبن عليه والرضع يلبس
يفسد طبعه فان لم يرضع من لبنها لم يولد يعيش باللبان المختلفه ولبس البهيمه وان ادعت
الحمل فقد قال الشافعي رحمه الله حبس حتى يتبين امراهها واختلف اصحابنا فيه فقال ابو سعيد
الاضطري الحبس حتى يشهد اربع نسوة بالحمل لان القصاص وجب فلا يؤخر بقولها وقال
الكثير اصحبنا حبس بقولها لان الحمل وما يد له من الدم وغيره تعدد اقامه السنه عليه
فقبل قولها فيه **فصل** وان كان القصاص في الطرف والمستحب ان يستوفي البعد
استقرار الجنايه بالاندمال او بالسرايه الى النفس لما روى عمرو بن دينار عن محمد بن طلحه
قال طعن رجل رجلا ثقيفا في رجله فحاج النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقدني فقال ادعه
حتى يبري فاعادها عليه مرتين او ثلاثا والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ادعه حتى يبري
منهم مخرج المستفيد فحاج النبي صلى الله عليه وسلم اي حاجي وعرجك رجل فقال النبي صلى الله
عليه وسلم الحق لك وذلك حينئذ ان يستفيد احد من جرح حتى يبرأ صاحبه فان استوفى
قبل الاندمال جرحا للرجل وجوز اخذ الارش قبل الاندمال فيه فلو ان احدهما يجوز كما يجوز
استيفاء القصاص قبل الاندمال والناسي لا يجوز لان الارش يستوفى قبل الاندمال لانه قد
يسري الى النفس فدخل فيه النفس وقد شاركه غيره في الجنايه فيقتضه خلاف القصاص
فانه

فانه لا يستقط في السرايه ولا يوتر فيه المشاركه فاذا قلنا يجوز ففي القدر الذي يجوز اخذه
وحدهما احدهما يجوز اخذه بالغامد بلغ لانه قد وجب في الظاهر جازا اخذه والماني وهو قول
ابي اسحق انه باخذ اقل الامر من امرس الجنايه او ديه النفس لان ما زاد على ديه النفس يستحق
استقراره لانه مما يستقط فعلى هذا ان قطع يديه ورجليه وجب في الظاهر ديتان وربما
سرت الجنايه الى النفس فترجع الى ديه فيأخذ ديه فان سرت الجنايه الى النفس فقد اخذ
حقيقه وان اندملت اخذ ديه الاخرى **فصل** وان قلع سن صغير لم ينتغر او سن كبير
وقال اهل الحزم انه يخرج ان ثبتت الى مد لم يقتض منه قبل الا يات من نيانه لانه لا يحق
المتلاف فيه قبل الماتر كما لا يتحقق انلاف الشعر قبل الماتس من نيانه وان مات قبل الماتس
لم يجب القصاص لانه لم يتحقق المتلاف فلم يقتض مع الشك **فصل** اذا قتل بالسيف
لم يقتض منه الا بالسيف لقوله تعالى فمن اعتدى عليك فاعند واعليه مثل ما اعتدى
عليك ولان السيف اوج الاموات فاذا قتل به فاقض بغيره اخذ فوق حقيقه لان حقيقه
في القتل وقد قتل وعذب فان جرحه او غرقه او زماه الحجر او زماه من شاة او ضربه خشبه
او حبسه ومنعه من الطعام والشراب فمات فللولي ان يقتض بذلك لقوله تعالى وان عاقبتهم
فعاقتوا مثل ما عوقبتهم ولما روى البراء بن عازب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من جرح جرحا فمات من غرقه او عرقه او كان لقصاص موضع على الماتله والماتله مملكه في
هذه الاشياء فجاز ان يسوفي بها القصاص وله ان يقتض منه بالسيف لانه قد وجب له القتل
والعذب فاذا عدل الى السيف فقد ترك بعض حقيقه فجاز ان قتله بالسيف قبل بالسيف لان
عمل السيف محرم فسقط وبقي القتل فقتل بالسيف وان قتله بالسيف قبل بالسيف لان
احدهما وهو قول ابي اسحق انه ان قتل بسيف الجرح قبل مقتل الماوان قتله باللواط او بسيف الجرح فقتله
فعله خشبه لانه بعدد مثله حقيقه ففعله به ما هو اسبيه بفعله والماني انه يقتل
بالسيف لان مثله محرم فاقض بالسيف كما لو قتله بالسيف وان ضرب رجلا بالسيف فمات
فضرب بالسيف فلم تمت كرضع الضرب بالسيف لان قتله مستحق وليس علينا اوج من
السيف فقتله وان قتله مشقلا او زماه من شاة او منعه من الطعام والشراب مده ففعله
به مثل ذلك فلم تمت فقتله فلو ان احدهما يكره عليه ذلك الى ان موت كما قلنا بالسيف
والماني انه يقتل بالسيف لانه فعل به ما فعل وفي اذهاق الروح فوجب بالسيف ان جني

والجاء السارق فاعلموا انهم لو لم يروا السارق لكانوا

عليه جنايه ليجب فيها القصاص بان قطع كفه او وضع رأسه فمات فاللوا ان يستوفي القصاص
مثلا ما جنى فمقطع كفه ويوضع رأسه لقوله تعالى والبروج قصاص فان مات منه فقد استوفى
حقه وان لم تمت قتل بالسيف لانه لا يمكن ان يقطع منه عصب اخر ولا ان يوضع في موضع اخر
لانه يصير قطع عضوين عضو واحد ويصح تنبيهه وان جنى عليه جنايه ليجب فيها القصاص
كل الجائفة وقطع اليد من الساعد فمات منه ففنه فمات احداهما تقبل بالسيف ولا تقص منه
في الجائفة ولا في قطع اليد من الساعد لانه جنايه ليجب فيها القصاص فلا يستوفي بها القصاص
كاللواط والماني نقص في الجائفة وقطع اليد من الساعد لانه جنايه ليجب فيها القصاص
فجاز القتل بها في القصاص كالقطع من المفصل وجز الرقبه وان اقتص الجائفة وقطع اليد من الساعد
فلم تمت قتل بالسيف لانه لا يمكن ان يحاف جايته اخرى ولا ان يقطع منه عصب اخر فيصير
جائفتين بجائفة وقطع عضوين لعضو **فصل** وان اوضح رأسه بالسيف اقتص منه
جديد من ناصيته كالنوشة ويحرم ولا تقص منه بالسيف لانه لا يكون منه ان يشتم العظم
فصل وان جنى عليه جنايه ذهب بها صوته عينه نظرت فان كانت جنايه ليجب فيها
القصاص كالهاشمة عولج مما يربل الضوء من كافور بطرح في العين او حديد حامية تقرب
منها لانه تعدد استنفا القصاص فيه بالهاشمة ولا يقطع الحرقه لانه قصاص في غير محل
الجنايه فعدل الى السهل ما يمكن كما قلنا في القتل باللواط فان كانت جنايه ممكن فيها القصاص
كالنوشة اقتص منها فان ذهب الضوء فقد استوفى حقه وان لم يذهب عولج مما يربل الضوء على
ما ذكرناه في الهاشمة وان لطمه فذهب الضوء فقد قال بعض اصحابنا انه يقطع كما لطم فان ذهب الضوء
فقد استوفى حقه وان لم يذهب عولج على ما ذكرناه ويحتمل عندنا انه لا تقص منه بالبط بل
يعالج ما يذهب الضوء على ما ذكرناه في الهاشمة والبرليل عليه ما روى يحيى بن جعفر ان اعرابيا
قدم بخلوته الى المدينة فساومه فنهاه مولى العيمن بن عفان رضي الله عنه فزارعه فليطه
ففقاع عينه فقال له عيمن هل لك ان تضعف لك اليد وتغفو عنه فالي وقد عزم الى على بن ابي
طالب كرم الله وجهه فباعا على رضي الله عنه بمراه فاجماها م وضع القطن على عيه الاخرى
ثم اخذ المراه بكلتين فادناها من عيه حتى سال انسان عيه وكان اللطم لا يمكن اعتبار
المماثلة فيه ولهذا لو انفرد عن اذهاب الضوء ليجب فيه القصاص ولا يستوفي به القصاص
في الضوء كالهاشمة وان وقع عين رجل بالاصبع فاراد الحق عليه ان يقص بالاصبع ففنه وجهان
احدهما

احدهما انه يجوز لانه باقى على ما باقى عليه الجدي يد مع المماثلة والماني لا يجوز لان الجدي يد
فلا يجوز بعينه **فصل** وان وجب له القصاص بالسيف فضره فاضاى غير الموضع فادعي
انه اخطا فان كان يجوز مثله لخطا القول فوله مع مبيته كان ما يدعيه محتمل وان كان
لا يجوز في مثله الخطا لم يقبل قوله ولا يسمع فيه مبيته لانه لا يحتمل ما يدعيه وان اراد ان
يعود ولا يقص فقد قال في موضع لا يمكن وقال في موضع ممكن فمن اصحبنا من قال هما قولان
احدهما لا يمكن لانه لا يومن مثله في الماني والقول للماني انه يمكن لان الحق له والظاهر انه
لا يعود الى مثله ومن اصحبنا من قال ان كان محتمل يمكن لان الظاهر انه لا يعود الى مثله وان لم
يحتسب لم يمكن لانه لا يومن ان يعود الى مثله وحمل القولين على هذين الجاهين وان وجب له
القصاص في الموضع فاستوفي اكثر من حقه او وجب له القصاص في امته فقطع المثلين
فان كان عامدا او وجب عليه القود في الزيادة وان كان خطا وجب عليه المارش كما لو فعل
ذلك في غير القصاص وان استوفي اكثر من حقه باضطراب الجاني لم يلزمه شي لانه حصل
تفعله فهدر **فصل** وان اقتص من الطرف حديد مستموية فمات ليجب عليه القصاص
لانه يلف من جازر وغيره جازر وجب نصف الدية لانه هلك من مضمون وغير مضمون فسقط
النصف ووجب النصف **فصل** واذا وجب له القصاص فمبيته فقال اخرج مبيته
فاخرج اليسار من كم اليمين وقطعه فان قال فهدت اخراج اليسار وعلمت انه لا يجوز
قطعه عن اليمين لم يجب على القاطع ضمان لانه قطعه بيده ورضاه وان قال طنتت
اليمين او طنتت انه لا يجوز قطعه عن اليمين نظرت في المستوفي فان حمل اليها اليسار لم
يجب عليه القصاص لانه موضع شبهة وهل يجب عليه الدية فيه وجهان احدهما لا
يجب عليه لانه قطعهما بيد صاحبه والماني يجب وهو المذهب لانه بدل على ان يكون عوضا
عن اليمين فاذا لم يصح العوض ولف المعوض وحاشا له كما لو استزى سلعة بعوض فاستبد
وتلف عندنا وان علم انها اليسار وجب ضمانه وفما يضمن وجهان احدهما وهو قول ابي
جعفر بن الوكيل انه يضمن بالقود لانه تعدد قطع يد محرمه والماني وهو المذهب انه لا يجب
القود لانه قطعهما بيد الجاني ورضاه ويلايه الدية لانه قطع يد المستحقين مع العلم
به وان وجب له القصاص في اليمين فصاحبه على اليسار لم يصح الصلح لان الدية لا تستباح بالقول
وهل يسقط القصاص في اليمين فيه وجهان احدهما يسقط لان عدوله الى اليسار رضا

بترك القصاص في الممنوع الثاني انه لا يسقط عنه اخذ المني عن الممنوع ولم
يسلم المبدل ففي حقه في المبدل فاذا قلنا لا يسقط القصاص وله على المقتضيه المني
وللمقتض عليه القصاص في الممنوع ان قلنا يسقط القصاص وله منه المني وعليه
المني وان كان القصاص على محنون فقال له المجني عليه اخرج منك فخرج نسان فقطعها
وجب عليه القصاص ان كان عالما والديه ان كان جاهلا لم يذلل المحنون لا يصح فصار
كما لو بدلت قطعها **فصل** اذا اقتصر في الطرف فشري الى نفس الحاني فمات المني ضمان
الشرايه لما روي ان عمر وعليا رضي الله عنهما قالا في الذي مونت من القصاص لاديه له
وان حتى على طرف رجل واقتض منه ثم شرت الجنابه الى نفس المجني عليه ثم شري القصاص الى
نفس الحاني كانت شرايه القصاص الى نفس الحاني فضا صاعا من شرايه الجنابه الى نفس المجني
عليه لانه لما كانت الشرايه كالمباشره في احاب القصاص كانت كالمباشره في استغنا
القصاص وان شري القصاص الى نفس الحاني ثم شرت الجنابه الى نفس المجني عليه ففيه
وجها ان احدها ان الشرايه قضا صاعا من شرايه قضا صاعا فوقع عن القصاص كما لو شرت
الجنابه ثم شري القصاص فالثاني هو الصحيح ان الشرايه هدر ولا يكون قضا صاعا لها
سبقت وجوب القصاص والخو ان يكون قضا صاعا وجب بعدها فعلى هذا الحب
تركه الحاني نصف لاديه لانه قد احسنه بقدر نصف الدية ونفي النصف **فصل** ومن
وجب عليه قتل بكر او زنا او قضا صاع او زده قاتل الى الحرم قتل ولم يمنع الحرم من قتله
والدليل عليه قوله تعالى واقتلوه حيث وجدتموه ولا تله قتل لا وجب الحرم ضمانه
فلم يمنع منه كقتل الحبيه والعقرب **فصل** ومن وجب عليه قضا صاع في النفس فمات
عن مال او وجب عليه قضا صاع في الطرف فالطرف وله ما اثبت حق المجني عليه في الدية
لان ما ضمن يضمن على سبيل المبدل اذا اعتذر احداهما ثبت الاخر كذوات الامثال

باب العفو عن القصاص

من وجب له القصاص وهو جازي البصر فله ان يقتضيه وله ان يعفو على المالك
روي ابو شريح الكعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس ما حرامه قتل فلان هذا
القتل من هدرل وانا والله عاقله من قتل بعبد فقتلناه فله بين خيرتين ان

احصوا قتلوا وان احبوا الدية وان عفا مطلقا يثبت على ما يجب بقتل العمد فيه
قوله ان احدهما ان يوجب قتل العمد القصاص وحده فلا تجب الدية الى الما خستان
والدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم العصاص في القتل الحر الحر والعبد والعبد ولان ما
ضمن بالمبدل في حق المذموم من بدل لمعنى كالمال في القول الثاني ان يوجب احدهما من
من القصاص او الدية والدليل عليه ان له ان يختار ما شاء منها فكان الواجب احدهما
كالهدى والطعام في جزا الصدية واذا قلنا ان الواجب هو القصاص وحده فعفى عن القصاص
مطلقا يسقط القصاص ولم تجب الدية لانه لم يجب له غير القصاص وقد اسقطه بالعفو
وان قلنا انه يجب احدهما من فعفى عن القصاص وجب الدية لان الواجب احدهما فاذا ترك
احدهما وجب الاخر فان اختار الدية سقط القصاص وبنت المال ولم يكن له ان يرجع الى
القصاص وان قال اخترت القصاص فهل له ان يرجع الى الدية فيه وجهان احدهما
له ان يرجع لان القصاص على مجاز ان ينتقل عنه الى المذموم والمالي ليس له ان يرجع الى الدية
لانه تركها فلم يرجع اليها كالقصاص وان حتى عبد على حر جنابه لوجب القصاص واستراه
بارش الجنابه سقط القصاص كزعموه له الى المني الحصار للمال وهل يصح الشرا ينظر
فيه فان كان يعرفان عبد المبل واستياهما لم يصح الشرا لانه بيع محمول وان كانا يعرفان
العبد والمشتري فيه قولا ان احدهما لم يصح الشرا لان المحمل ما لصفه كالحمل والعبد
والشرا كما قلنا في السؤال الثاني انه يصح لانه ما يستتفر في الدية بصفه المطالبة به فجار السبع
به كالعوض في القرض **فصل** وان كان القصاص لصغير لم يجز للمولى ان يعفو عنه
على غير مال لانه تصرف لخطا للصغير فله فلا يملكه المولى كهبه ماله وان اراد ان يعفو
على مال فان كان له مال اوله من يتفق عليه لم يجز العفو لانه يفتق عليه القصاص من غير
حاجه وان لم يكن له مال ولا من يتفق عليه ففيه وجهان احدهما يجوز العفو على ما لخاصه
الى المال لحفظ به حياته والثاني يجوز وهو المتخصص لانه سقطت النفقة في بيت المال
فلا حاجه به الى العفو عن القصاص وان كان المقتول وارثا لمعنى المسلمين كان الامر الى
السلطان فان راي القصاص اقتصر فان راي العفو على ما لعتفى كان الحق للمسلمين فوجب
على المام ان يفعل ما اراد من المصلحة فان اراد ان يعفو على غير مال لم حر له لانه تصرف لخطا
فيه للمسلمين فلا يملكه **فصل** وان كان القصاص لجماعه فعفى بعضهم سقط حق الباقيين

من القصاص لما روي زيد بن وهب ان عرضي اليه عنه ان رجل قتل فتى لا تحاورته المقتول
 ليقتلوه وقالت اخت المقتول وهي امراه القاتل قد عفوت عن حفي فقال عرضي الله
 عنه عتق من القتل وروي قتاده ان عرضي اليه رجل قتل رجلا فجاء اولاد المقتول وقد عفا
 احدهم فقال عرضي مستغود وهو الى جنبه ما تقول فقال اراه انه قد اجرز من القتل فضرب
 على رقبته وقال كتيبت على علمي اولاد القصاص مشترك بينهم وهو مما لا يتنعص ومنه
 على الاستقاط فاذا استقط بعض حقه سر الى الباقي كالعقوب نصيب احد الشريكين
 وينقل حق الباقي الى المدينه لما روي زيد بن وهب قال دخل رجل على امراته فوجد عبد لها
 تجالا فقتلها فاستعدي اخوتها فقال بعض اخوتها قد صدقت لحقني فعصى لسائرهم
 بالدينه ولانه سقط حق من لم يعف عن القصاص بعينه رضاه فثبت له البدل مع وجود المال
 كما سقط حق من لم يعف من الشريكين الى القتمه **فصل** فان كل من اهل القصاص من
 استوفى له عفي وقيل الوكيل ولم يعلم بالعفو ففقه قوله ان احدهما لا يصح العفو لانه عفي
 حال لا يقدر الوكيل على تلافي ما وكل فيه فلم يصح العفو كما لو عفي بعد رمي الجرمه الى الخاف
 والماني يصح لانه حق له فلم ينفق عفو عنه الى علم غيره كما لا يراد من الدين والحب القصاص
 على الوكيل لانه قتله وهو جاهل بخبر القتل واما الله ففعل القولين ان قلنا ان العفو
 لا يصح لوجب الله على الوكيل كما لا يخفى اذ عفي عنه بعد القتل وان قلنا يصح العفو وجبت
 الدينه على الوكيل لانه قتل مجنون الدم ولا يرجع ما عفا من الدينه على الوكيل وخرج ابو
 العباس قوله اخر انه يرجع لانه غرم حين لم يعلم بالعفو كما قلنا فممن وطئ امه غرمه ما في
 النكاح وقلنا ان النكاح باطل انه يلزمه المهر ويرجع به على من غرم في احد القولين وهذا خطأ
 لمن الذي غرم في النكاح مستي مفرط ورجع عليه والموكل بها هنا محسن في العفو غير مفرط
فصل وان جنى على رجل جنابه فعفى المجني عليه عن القصاص فيها ثم سرت الجنابه
 الى النفس فان كانت الجنابه مما يجب فيها القصاص كقطع الكف والقدم لم يجب القصاص
 في النفس كون القصاص لا يتبع بعض فاذا سقط في البعض سقط في الجميع وان كانت الجنابه مما
 لا قصاص فيها كالحايضه ونحوها وجب القصاص في النفس لانه عفي عن القصاص فيما لا قصاص
 فيه فلم يعمل فيه العفو **فصل** وان قطع اصبع رجل عدا فعفى المجني عليه عن القصاص
 والدينه ثم اندملت سقط القصاص والدينه وقال المزني رحمه الله سقط القصاص ولا

سقط

سقط الدين لانه عفي عن القصاص بعد وجوبه فسقط وعفى عن الدين قبل وجوبها
 لان الدين لا يجب الا بالدينه ما لا العفو وجب قبله فلم يسقط وهذا خطأ لان الدين لا يجب
 بالجنابه والدليل عليه انه لو جنى على طرف عبده ثم باعه لم يندمل كان ارش الطرف له
 دون المشتري قبل على انه وجب بالجنابه واما ما خرت المطالبه الى ما بعد لاندما القصاص
 كما لو عفا عن دين مومل وان سرت الجنابه الى الكف اندملت سقط القصاص في الاصبع
 ما العفو والحب في الكف لانه تلف السرايه والقصاص فيما دون النفس لا يجب بالسرايه
 فسقطت دينه الاصبع ولانه عفي عنها بعد الوجوب ولا سقط ارش ما سرت اليه لانه
 عفي عنه قبل الوجوب وان سرت الجنابه الى النفس نظرت فان قال عفوت عن الجنابه فودها
 ودينها وما حدث منها سقط القصاص في الاصبع والنفس لانه سقط في الاصبع بالعفو
 بعد الوجوب فسقط في النفس لانه لا يتنعص واما الدين فانه ان كان لهفو بلفظ
 الوضيه فهو وضيه للقاتل وفيما قولنا فان قلنا لا يصح وجبت دينه النفس وان قلنا
 يصح وخرجت من المثلت سقطت وان خرج بعضها سقط ما خرج منها من المثلت وجب
 الباقي وان كان بغير لفظ الوضيه فبالله هو وضيه في الحكم ام لا فقه قوله ان احدهما انه وضيه
 لانه يعتبر من المثلت والماني انه ليس بوضيه لان الوضيه ما يكون بعد الموت وهذا استقاط
 في حال الحيوة فلم يكن له حكم وان قلنا انه وضيه فعلى ما ذكرناه من القولين في الوضيه للقاتل
 وان قلنا انه ليس بوضيه صح العفو عن دينه الاصبع لانه عفي عنها بعد الوجوب ولا يصح عما زاد
 لانه عفا قبل الوجوب فوجب عليه دينه نفس الارش اصبع واما اذا قال عفوت عن هذه الجنابه
 فودها وعقلها ولم يقل وما حدث منها سقط القصاص في الجميع لما ذكرناه ولا سقط دينه النفس
 لانه ابرامها قبل الوجوب واما دينه الاصبع فانه ان عفي عنها بلفظ الوضيه او بلفظ العفو
 وقلنا انه وضيه فهو وضيه للقاتل وفيما قولنا وان كانت بلفظ العفو وقلنا انه ليس
 بوضيه فان خرج من المثلت سقطت وان خرج بعضها سقط منه ما خرج ووجب الباقي لانه ابر
 عما وجب **فصل** وان جنى جنابه فوجب فيها القصاص كقطع الكف والقدم لم يجب القصاص
 نصف الدينه ثم عاد فقتله فقد اختلف اخبا فيه فذهب الاصطفي الى انه ملزمه القصاص
 في النفس والدينه الكامله ان عفي عن القصاص لان القتل منفرد عن الجنابه فلم يدخل حكمه في حكمها
 فوجب لحله القصاص والدينه من اصحبنا من قال لا يجب القصاص وجب نصف الدينه لان الجنابه

والقتل والجناية الواحدة فاذا سقطت القصاص في بعضها سقطت في جميعها ولجب نصف الدية
 لانه وجب كمال الدية وقد اخذ نصفها وبقي له النصف ومنه من قال لجب له القصاص في النفس
 وهو الصحيح لان القتل انفراد عن الجناية فعفوه عن الجناية لا يوجب سقوط ما ارده بالقتل
 ولجب له نصف الدية لان القتل اذا تعقب الجناية قبل المذبذبة ما لو شرت الى النفس
 ولو شرت وجب فيها الدية وقد اخذ النصف وبقي له النصف **فصل** اذا قطع يد رجل
 فشري القطع الى النفس فاقص عليه في اليد عفي عن النفس على غير ما لم يضمن الدية لانه
 قطعها في حال الاضمنه فاشبه اذا قطع يد مرتد مسلم وكان العفو يرجع الى ما بقي دون
 ما استوفى كما لو قص من دية بعضه ثم اراه وان عفي على ما لوجب له نصف الدية لانه بالعفو
 حقه في الدية وقد اخذ ما يساوي نصف الدية فوجب له النصف وان قطع يد رجل فشري الى
 نفسه فقطع الولي يد الجاني ثم عفا عن النفس لجب له مال لانه لم يضمن الدية وقد
 اخذ ما يساوي دية فلم يوجب له شيء وان قطع فشري في يد مسلم فاقص منه في الطرف ثم شري القطع
 الى نفس المسلم فللولي ان يقتله لانه صارت الجناية نفسا وان حثارا ان يعفو على الدية نفسه
 وجهان الجدهما انه لجب له عشرة آلاف درهم لان دية المسلم اثنى عشر الفا وقد اخذ ما
 يساوي الف درهم فوجب الباقي والماني انه لجب له نصف دية او هو ستة آلاف لانه رضي
 ان ياخذ دية انا فقطته يد كامله ديتها ستة آلاف فوجب الباقي وان قطع يد دية واقص منه ثم
 شري القطع الى نفس المسلم فللولي ان يقتله لان الجناية صارت نفسا وان عفي على الدية
 اخذ على الوجه الاول مائة الف لانه اخذ ما يساوي اربعة آلاف درهم وبقي له مائة الف
 درهم وعلى الوجه الثاني شيء لانه رضي بان ياخذ نفسه بنفسه فخصه كما لو استوفى دية
 وان قطعت امرأه يد رجل فاقص منها ثم شري القطع الى نفس الرجل فلوله ان يعفوها لما ذكرناه
 وان عفي على ما لوجب على الوجه الاول تسعة آلاف درهم لان الذي اخذ يساوي دية الف
 درهم وبقي له تسعة آلاف درهم وعلى الوجه الثاني لجب ستة آلاف لانه رضي ان ياخذ يديها يديه
 وذلك بقدر نصف دية وبقي النصف

كتاب الدييات

باب من لجب الدية لقتله وما لجب به الدية من الجنايات

لجب الدية بقتل المسلم لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فعمر رقبته مومنه ودية

119

مسلمه الى اهله ولجب بقتل الذمي والمستمن ومن سنا وبينه مدينه لقوله تعالى فان
 كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدينه مسلمه الى اهله ولجب بقتل من لم يبلغه الدعوه لانه
 محقون الدم مع كونه من اهل القتال فكان مضمونا بالقتل كالذمي **فصل** وان قطع
 طرف مسلم ثم ارتد ومات على الرده وقتلنا انه لجب القصاص في طرفه او قلنا لجب فقفي
 عن القصاص على ما لفضه فوات احداهما لجب دية الطرف لانه تابع للنفس في الدية
 فاذا لم يصب دية النفس لجب دية الطرف والماني انها لجب وهو الصحيح لان الجناية اوحت
 دية الطرف والرده قطعت شرايه الجرح فلا تسقط ما تقدم وجوبه كما لو قطع يد رجل ثم
 قتل الرجل نفسه وان جرح مسلما ثم ارتد مسلم ومات فان قام في الرده زمانا شري فيه
 الجناية فضمه فوات احداهما لجب دية كامله لان الاعتبار في الدية حال استقرار الجناية
 والدليل عليه انه لو قطع يديه ورجليه واندمت وجب له ديتان ولو شرت الى النفس
 وجب له دية وهذا مسلم حال استقرار الجناية فوجب فيه دية مسلم والماني لجب نصف
 الدية لان الشرايه في حال الاسلام توجب والشرايه في حال الرده تسقط فوجب النصف كما لو
 جرحه رجل وجرح نفسه ومات فان لم يقرب الرده زمانا شري فيه الجناية وجب دية مسلم
 لانه مسلم في حال الجناية وفي حال استقرار الجناية وما تقرر لما مضى في حال الرده فلم يكن له حكم
فصل وان قطع يد مرتد مسلم ومات لم يضمن ومن احبنا من قال فيه دية مسلم لانه
 مسلم في حال استقرار الجناية فوجب دية والمذهب الاول انه يضمنه قطع غير مضمون
 فلم يضمن كشرائه القصاص وقطع الشرقه **فصل** وان ارسل شهما على حربي فاضابه وهو
 مسلم ومات وجبت دية مسلم وقال ابو جعفر الترمذي لا يلزمه شيء لانه وجد السبب من
 جهته في حال قومه مور بقتله ولا يمكنه فلا في فعله عند الاسلام فلا لجب ضمانه كما لو جرحه
 ثم اسلم ومات والمذهب الاول ان الاعتبار في حال الاضابه دون حال الارسال لان الارسال
 سبب والاضابه جنابه والمعتبار في حال الجناية لحال السبب والدليل عليه انه لو جرحه
 في الطريق وهناك حربي فاسلم ووقع قهرا ومات ضمنه وان كان عند السبب حريبا ومالفا اذا
 جرحه ثم اسلم ومات لان الجناية هناك حصلت وهو غير مضمون وان ارسل شهما على مسلم فوقع
 به وهو مرتد ومات لم يضمن لان الجناية حصلت وهو غير مضمون فلم يضمنه كما لو ارسله
 على حربي فوقع به وهو ميت **فصل** وان قتل مسلما تترس به الكفار لم يوجب القصاص لانه

له جواز ان يحب القضاة مع جواز الرمي اما الله فقد قال في موضع يجب وقال في موضع
 ان علمه مسلما ووجبت من احبنا من قال هو على قولين احدهما انها يجب لانه ليس من حرمته
 لفريط في اقامه بين الكفار فلم يسقط ضمانه والماني لا يجب ان القاتل مضطر الى تبيته ومن
 من قال ان علم انه مسلم انه ضمانه وان لم يعلم لم يلزمه ضمانه لان مع العلم باسلامه يلزمه ان
 يتوكله وحمل القولين على هذا من الجالين او قال ابو اسحق ان عينه بالدمى صمنه وان لم عينه
 لم تضمنه وحمل القولين على هذا من الجالين **فصل** ويجب الدية بقتل الخطا لقوله تعالى
 ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبته مومنه ودية مسلمة الى اهله ويجب في قتل العمد احدى
 القولين وبالعفو على الدية في القول الآخر وقد بيناه في الحنايات ويجب بشبه العمد لما روى
 عنه الله من عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما ان دية الخطا شبه العمد
 ما كان بالسقوط والعصا ما به من الجبل منها اربعون خلفة في بطونها او لدها فان عراهم
 في غير مقتل مات وقتلنا انه لا يجب القضاة في الدية وجهان احدهما انها يجب لانه قد
 نقض الى القتل والماني لا يجب لانه لما لم يجب باقل المتقل وهو الضرب والقلم والرمي بالحجارة
 لم يجب باقل المجدد **فصل** ويجب على الجماعة اذا اشتركوا في القتل وقسم بينهم على عددهم
 لانه يدلف بتخالف فيقسم من الجماعة على عددهم كغرامة المال وان اشترك في القتل انسان وهما من
 اهل القود فلم يولي ان يقتل من احدهما وياخذ من الآخر نصف الدية وان كان احدهما من اهل القود
 والآخر من اهل الدية فله ان يقتل من علمه القود وياخذ من الآخر نصف الدية **فصل**
 ويجب الدية بالاشتباق فان شهد انسان على رجل بالقتل فقتل بغير حق ثم رجعا كان حكمه ماني
 الدية حكم الشريكين لما روى ان شاهدين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل انه شق فقطعه
 ورجعا عن شهادتهما فقال لو اعلم انكما تعبدانما لقطعت ايديكما وغرهما دية **فصل**
 وان اكرم رجل على قتل رجل فقتله فان قلنا انه لا يجب القود علمهما فلم يولي ان يقتل من شامهما
 وياخذ نصف الدية من الآخر لانهما كالشريكين في القتل اذا كانا من اهل القود وان قلنا لا يجب
 القود لهما على المكرم دون المكرم فلم يولي ان يقتل المكرم وياخذ من الآخر نصف الدية لانهما كالشريكين
 غير ان القضاة يسقط بالشبهة فسقط عنه والدية لا يسقط بالشبهة فوجب عليه
 نصفها **فصل** وان طاح رجلا في نار ممكنة الخروج منها فلم يخرج حتى مات ففيه
 قولان احدهما انه لا يجب الدية لان ترك التخليص من الهلاك لا يسقط به ضمان الحناية كما

في الجمل لا يرد له الا في قوله

في قوله

لو جرحه جراحه وقدر المجر وح على ما بداوا انها فترك المداواة حتى مات والقول الثاني انه لا
 يجب دية الصبي لان طرحة في النار لا يحصل له التلف اما حصل بمقايه فيها باحسان فسقط
 ضمانه كما لو جرحه جرحا بشر الخاف منه فوشعه حتى مات وان طرحة في نار ممكنة الخروج
 منه فلم يخرج حتى مات ففيه طرقتان من اصحابنا من قال فيه قولان كالتا ومنهم من قال
 لا يجب اخوة واحد لان الطرح في النار ليس بسبب الهلاك لان الناس يطرحون انفسهم في الماء
 للسياحة وغيرها واما حصل الهلاك بمقايه فيه فسقط ضمانه بخلاف النار **فصل**
 وان شرب دية ورجله وطرحة في ساجل او ادا الماء وملك فيه نظرت فان كانت الرابح معلومة
 الوجود كالماء بالضم فهو عمد محض ويجب به القضاة لانه قد صدق بقتله وان كان قد ردد
 وقد لا يزد وهو عمد خطا ويجب فيه الدية المغلظة وان كان في موضع كارب فيه الماء فزاد
 وهل فيه فهو خطا محض ويجب فيه دية محققة وان شرب دية ورجله وطرحة في ارض
 مشبعة فقتله التسع فهو عمد خطا ويجب فيه دية مغلظة وان كان في ارض غير مشبعة فقتله
 التسع فهو خطا محض ويجب فيه دية محققة **فصل** وان سلم صبيا الى ساجل ليعلمه
 السياحة فغرق ضمن الساجل لانه سلم اليه ليعتبط في حفظه فاذا هلك في العلة نسبت
 الى التفریط ضمنه كالعقل اذا ضرب الصبي فمات وان سلم البالغ نفسه الى الساجل فغرق
 لم تضمنه لانه في بد نفسه بالنسبة التفریط فله ان يغرر ولا يجب ضمانه **فصل**
 وان كان صبي على طرف سبط فضاح رجل فغرق الصبي فوقع من السطح ومات ضمنه ان الصباح
 سبب لوقوعه وان كان صياحه عليه فهو عمد خطا وان لم يكن صياحه عليه فهو خطا وان
 كان بالغ على طرف سبط فضاح فسمع الصيحة في حال غفلته فخر ميتا ففيه وجهان احدهما انه
 كالصبي لان البالغ في حال الغفلة يفرغ من الصيحة كما يفرغ الصبي والماني انه لا تضمن لان معه من
 الصبيط ما يقع مع الغفلة **فصل** وان نعت السلطان الى امرأه ذكرت تشوفت
 فالت حينئذ ميتا ويجب ضمانه لما روى ان عمر رضي الله عنه ارسل الى امرأه معجبه كان
 تدخل عليها فقالت يا ويلها ما لها ولع فبينما في الطريق اذ فرغت فصرها الطلق فالت
 ولذا افصح الصبي صبيحتن ثم مات فاستشار عمر رضي الله عنه اصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم فاستشار بعضهم ان ليس عليه شي امانت وال ومودت وضمت على عليه السلام فاقبل
 عليه فقال ما تقول يا ابا الحسن فقال ان الوأبر ايمهم فقد اخطا رايمهم وان كانوا لا وافي هو اك

حجج الطائفة
العلم على الناس في هذه المسئلة
العلم على الناس في هذه المسئلة
العلم على الناس في هذه المسئلة

فلم يصفوا ذلك ان دنته عليك فذلك انت او غلبها فالقتل وان دنته المراه فمات لم يضمن لان
ذلك ليس بسبب لهلاكها في العاده **فصل** وان طلب رجل نصيرا بالسيف فوقع
في بئر او في نفسي نفسه من شاطئ فمات لم يضمن لان السبب هو القاتل مباشرة فاذا اجتمع
سقط حكم السبب ونفى المباشرة وان الطالب لم يظن به الى الوقوع لانه لو اذله جاز ان
لا يضمن عليه فصار كما لو جرحه رجل فخرج المجرم نفسه وان طلب ضربه او فوقع في بئر
او من شاطئ فمات فان كان عالما بالشاهق او البئر لم يضمن لانه كالنصير وان لم يعلم وقت صماته
لانه الجاه اليه فتعلق به الضمان كالمشهور اذا شهدوا بالقتل ثم رجعوا وان كان المطلوب
صبيبا او مجنونا فغلبه وجهان بنا على القولين في عدمها هل هو عدا او خطا فان قلنا ان عداها
عدم لم يضمن الطالب اليه وان قلنا انه خطا ضمن وان طلب رجل رجلا فاقترسه شبهه
طريقه نظرت فان الجاه الطالب اليه الى موضع السبع صمته كما لو القاه عليه وان لم يلجيه
اليه لم يضمنه لانه لم يلجيه اليه وان الخسف من تحته سقط ومات فففيه وجهان
احدهما لم يضمن كما لم يضمن اذا اقترسته سبع والثاني يضمن لانه الجاه الى ما لم يكن الاحتراز
منه **فصل** وان رماه من شاطئ فاستقبله رجل بسيف فقتله بنصفين نظرت
فان كان من شاطئ جواز ان يسلم الواقع منه وجب الضمان على القاطع لان الرمي كالحاج
والقاطع كالذاح وان كان من شاطئ لا يسلم الواقع منه ففيه وجهان احدهما يجب
الضمان عليهما لان كل واحد منهما سبب للذلاح فصار كما لو جرحاه والثاني ان الضمان على
القاطع لان الرمي انما يكون سببا للشك اذا وقع المرمى على الارض وهما هنا لم يقع على الارض
فصار الرامي صاحب سبب والقاطع مباشر فوجب الضمان على القاطع **فصل** اذا
رنا بامراه وهي مكرهه واجبلها وماتت من الوكده فغلبه قولنا احدهما يجب عليه ديتها
لانه تلفت بسبب من جهته بعد اياه فضمنها والثاني لا يجب لان السبب انقطع حكمه
بنفي السبب عنه **فصل** وان جفرت في طريق الناس ووضع فيه حرا او طرح فيه
ما او قشر بطيخ فهلك به انسان وجب الضمان عليه لانه تعدي به فضمن من هلكه كالحجر
عليه وان جفرت في الطريق ووضع اخر حجر فقتل رجل بالحجر ووقع في البئر ومات وجب
الضمان على واضع الحجر لانه هو الذي القاه في البئر فصار كما لو القاه فيها بيده وان وضع رجل
حجر في الطريق ووضع اخر حديد بقره فقتل رجل بالحجر ووقع على الحديد فمات وجب الضمان
على

على واضع الحجر وقال ابو القياض البصري ان كانت الحديدة سكتا قاطعا وجب الضمان على
واضع السكين دون واضع الحجر وان كانت عنفا طع وجب الضمان على واضع الحجر لان السكين
القاطع موج والماول هو الصحيح لان الواضع هو المباشرة وان جفرت في طريق لا يستصبر به
الناس فان جفرتها لنفسه كان حكمه حكم الطريق الذي يستصبر به الناس بحفر البئر فيه
لانه الجوزان يختص بشئ من طريق المسلمين وان جفرتها لمصلحة الناس فان كان يادن الامام فملك
به انسان لم يضمن لان ما فعله يادن الامام المصلحة جارية فلا تعلق به الضمان وان كان بغير
اذنه فعنه وجهان احدهما انه لم يضمن لانه جفرتها لمصلحة المسلمين من غير اضرار فصار كما
لو جفرتها يادن الامام والثاني انه يضمن لان ما تعلق بمصلحة المسلمين يخص به الامام
من اوقات عليه فانه كان متعديا فضمن ما هلك به وان بني مسجد في موضع لا ضرر فيه او على
قيد بئر مسجد او فرش فيه حصيرا من غير اذن الامام فملك به انسان فهو كالنصير التي
حفرها للمسلمين وان جفرت في موات لبيتملكها او لتسفع بها الناس لم يضمن من تقع بها
لانه غير متعدي جفرتها وان كان يادن بئر قد غطي زائرها او كلب عفور ودخل رجل داره
بغير اذنه فوقع في البئر فمات او عقرم الكلب فمات لم يضمنه لانه لم يوجد من جهته
تقرير في هلاكه وان دخلها باذنه فوقع في البئر فمات او عقرم الكلب فمات ففي صماته قولنا
فمن قدم طعاما مستوما الى رجل فاكله فمات وان قدم صبيبا الى هدف فاضابه شه فمات
ضمنه لان الرمي كالحا والمسير الذي قدمه كالملقى فيها فكان الضمان عليه وان ترك على
حائطه جرم ما دنتها الرمي على انسان فمات لم يضمنه لانه وضعها في ملكه ووقع من غير
فعله وان بني حائط في ملكه فالرمي الى الطريق ووقع على انسان فقتله فعنه وجهان احدهما
وهو قولنا ان السبب ان يضمن لانه لما مال الى الطريق لزمه ازاله فادام بقره صار متعديا
بتركه فضمن من هلك به كما لو وضع حائطه في الطريق وتركه نقصه حتى هلك به انسان
والثاني وهو قولنا ان متعديا لا يضمن لانه لم يضمن وهو المذهب لانه بناء في ملكه ووقع
من غير فعله فاشبه اذا وقع من غير ميل **فصل** وان خرج جناحا الى الطريق فوقع
على انسان فمات ضمن نصف دينه لان بعضه في ملكه وبعضه خارج من ملكه فسقط
نصف الدينه لما في ملكه وضمن نصفها الخارج من ملكه وان انكسرت حشيه من الخارج فوقع
على انسان فمات ضمن جميع الدينه لانه هلك بالخارج من ملكه وان نصب ميزانا فوقع على

انسان فملك نفسه قوله ان قال في القدم لم يضمن له مضطرا اليه ولا يجزيه منه خلاف
الجناح وقال في الجذب يضمن لانه غير مضطرا اليه لانه كان يمكنه ان يحفر في ملكه بئر الحري الما
اليها فكان للجناح **فصل** وان كان معه دابة فانلفت انسانا او ماله بيدها او رجلا
او ناهيا او بالتي في الطريق فرتق بتولها انسان ووقع ومات ضمنه له في يده ونصره
فكانت جنايتها جنايته **فصل** وان اضطدم قارسان او رجلان وماتا وحسب على
كل واحد منهما نصف دية الآخر وقال المرنى ان استلقيا احدهما وانكبا الآخر على وجهه
وجب على المنكب دية المستلقي وهدر دية لان الظاهر ان المنكب هو القاتل والمستلقي
هو المقتول وهذا خطأ لان كل واحد منهما هلك بفعله وفعل صاحبه فهدر النصف بفعله
وجوب النصف بفعل صاحبه كما لو جرح كل واحد منهما نفسه وجرحه صاحبه ووجه
قول المرنى لا يصح لانه يجوز ان يكون المستلقي ضديم ضديمه شديده فوقع مستلقيا من
شده ضديمه وان ركب صتيبان او اركبهما وليهما واضطدما وماتا فمات كل واحد منهما
اركبهما من لولا به له عليهما فاضطدما وماتا وجب على الذي اركبهما دية كل واحد منهما
النصف بسبب ما جنى كل واحد من الصبيين على نفسه والنصف بسبب جنايته الآخر
وان اضطدما امرأتان جامدان فماتا وماتت جنيتهما كان حكمهما في ضمانهما حكم الرجلين
واما الرجل فانه يجب على كل واحد منهما نصف دية جنيتهما ونصف دية جنيته الاخرى
لجنايتهما عليه **فصل** وان وقف رجل في ملكه او في طريق واسع فصدمه رجل فماتا هدر
دم الضاد منه لانه هلك بفعله هو مفرط فيه فشق ضمانه كما لو دخل دار رجل فيها بئر فوقع
فيها وجب دية المصدوم على عاقله الضاد منه لانه قتله بضدمه هو متعدي فيها وان وقف
في طريق ضيق فصدمه رجل وماتا وجب على عاقله كل واحد منهما دية الاخر لان الضاد منه
الواقف بضدمه هو مفرط فيها والمصدوم قبل الضاد بسبب هو مفرط فيه وهو قوفه
في طريق ضيق وان وقع في طريق فغتر به رجل فماتا كان الحكم فيه كالحكم في الضاد والمصدوم
وقد بيناه **فصل** وان اضطدما شفتين وهلكتا وماتا فماتا فان كان يتفرط من
القيمين بان قصرا في التما او قدرا على ضبطهما فلم يضبطا او شتر في ربح شديده لا تشتر
السفن في مثلها فان كانت السفينتان وما فيهما لهما وجب على كل واحد منهما نصف قيمته
شفتيه صاحبه ونصف قيمته ما فيها وهدر النصف وان كانتا لغرا وجب على كل واحد

منها نصف قيمته شفتيه ونصف قيمته ما فيها ونصف قيمته شفتيه صاحبه ونصف قيمته
ما فيها لما بيناه في الفارسين وان كان في السفن رجال فملكوا ضمن عاقله كل واحد منهما
نصف ديات ركبان شفتيته وركبان شفتيه صاحبه وان قصد المصطدما وشهد اهل
الخبر ان مثل هذا الوجوب التالف وجب على كل واحد منهما القصاص لركاب شفتيته
وركاب شفتيه الاخر وان لم يفرط افعي الضمان قوله ان احدهما لجب كما يجب في اضطدام
الفارسين اذا عجز عن ضبط الفرس والماني ليجب لهما مطلقا من غير تفرط منهما فاشبه
اذا لفت بضاعقه واختلفا صحنيا في موضع القولين فمنهم من قال القولان اذا لم يكن من
جهتهما فعمل بان كانت السفن واقعه تحت الريح ففعلتهما فاما اذا شتر الحيات الريح ففعلتهما
حتى اضطدما وجب الضمان قوله واحد لان شتر السفينتين كان منهما فلهما الضمان كالفارسين
وقال ابو اسحق وابو سعيد القولان في الحالتين وقرنا بينهما ومن الفارسين ان الفارسين مكنه
ضبط الفرس بالحمام والقيمه مكنه ضبط السفينة فان قلنا انه يجب الضمان كان الحكم
فيه كالحكم اذا فرط الا في القطا ص فانه ليجب مع عدم التفرط وان قلنا انه ليجب الضمان
نظرت فان كانت السفن وما فيهما لهما ليجب على كل واحد منهما ضمان وان كانت السفن
مستناجره والمناع الذي فيها امانه كالوديعه وما لا المضاربة لم يضمن لان الجميع امانه فلا
يضمن مع عدم التفرط وان كانت السفن مستناجره والمناع الذي فيها ليجب لهما الضمان
السفن لهما امانه واما المال فهو كمال في يد احير مشترك فان كان معه صاحبه لم يضمن وان
لم يكن معه صاحبه فعلى القولين في الاحير المشترك وان كان احدهما مفرطا والاخر غير مفرط
كان الحكم في المفرط ما ذكرناه اذا كانا مفرطين والحكم في غير المفرط ما ذكرناه اذا كانا غير مفرطين

فصل اذا كان في السفينة متاع لرجل فنقلت السفينة فقال رجل لصاحب المتاع
الوق متاعك في البحر وعلى ضمانه فالقاه وجب الضمان وقال ابو ثور ليجب لانه ضمان ما ليجب
وهذا خطأ لان ذلك ليس بضمان لان الضمان يفقر الى مضمون عنه وليس هاهنا مضمون
عنه واما هو استبعادا اتلاف يعرض عرض صحيح فان قال الوق متاعك وعلى ركبان السفينة
الف فالقاه لانه يخصته فان كانوا عشر لزمه ما به وان كانوا خمسة لزمه ما تان لانه جعل
الالف على الجميع فلم يلزمه اكثر من الحصة وان قال انا القيه على ابي وهم ضمنا فالقاه وفيه
وجهان احدهما انه يجب عليه الحصة لما ذكرناه والماني يجب عليه ضمان الجميع لانه باشر

فصل

فصل وان تسمى عشرة أنفس محرراً بالمخيق فرجع المحرور قبل ابدانهم
 شق طم من دمه العشرة وجب تسعة اعشار الديه على الماتين لانه مات من فعله وفعله
 فهدر بفعله العشرة وجب على الماتين تسعة اعشار الديه **فصل** اذا وقع رجل في نهر
 ووقع خلفه اخر من غير جذب ولا دفع وان مات الاول وجبت الديه على الثاني لما روى عن
 زجاج المكي ان بصيرا كان يفر في نهر ووقع في نهر ووقع الاعشى فوق البصير فقتله فقتل عيسى
 الله عنه لعقل البصير على الاعشى وكان الاعشى يشده الموت **فصل**
 تأبها الناس لقتل منكر هل الاعشى الصحيح المبرأ حر ام عا كلاهما تكسر ان
 لان الاول مات توفى الثاني عليه فوجبت دينه عليه وان مات الثاني هدرت دينه لانه لا
 صنع لغيره في هلاكه وان مات جميعا وجبت دينه الاول على الثاني وهدرت دينه الثاني لما ذكرناه
 وان جذب الاول الثاني ومات الاول هدرت دينه لانه مات بفعله نفسه وان مات الثاني وجبت
 دينه على الاول لانه مات بحذبه وان دفع الاول ثم وقع الثاني ثم وقع الثالث فان كان وقوعهم
 من غير جذب ولا دفع وجبت دينه الاول على الثاني والثالث لانه مات بوقوعهم عليه وجبت دينه
 الثاني على الثالث لانه انفرق بالوقوع عليه وانفرق دينه وتهدر دينه الثالث لانه مات من
 وقوعه فان جذب بعضهم بعضا مان وقوع الاول وجذب الثاني وجذب الثاني الثالث وماتوا
 وجب الاول نصف الديه على الثاني لانه مات من فعله جذب الثاني ومن فعل الثاني جذب الثالث
 فهدر النصف لفعله وجب النصف من حب الثاني نصف الديه على الاول لانه حذبه وشقط
 نصفها لانه جذب الثالث وجب الثالث الديه لانه فعله في هلاك نفسه وعلى من حب
 فيه وجهان احدهما انها الحب على الثاني لانه هو الذي جذبها والوجه الثاني انها الحب على
 الاول والثاني نصفين من الثاني جذب الاول وجذب الثاني واضطر الى جذب الثالث وكان
 كل واحد منهما سببا لهلاكه فوجبت الديه عليهما **فصل** وان تجارح رجلان وادعى
 كل واحد منهما على صاحبه انه قصده قتله فخرجه دفعاً عن نفسه والقول قول كل واحد منهما
 مع مبيته انه ما قصد قتله فاذ اختلفا وجب على كل واحد منهما ضمان وجهه لان الجرح
 قد وجد وما يدعيه من قصده دفع عن نفسه لم يستوجب الضمان

باب الديات
 دينه المحر المستلم ما به من ابل لما روى ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله
 صلى

^{اهل} صلى الله عليه وسلم كنت الى اليمن بكتاب فيه الفريض والسنن والديات وقرى على اهل
 اليمن ان في النفس ما به من ابل فان كانت الديه في عدا وشبهه عدا وحت ما به معلظه
 ابلاناً ملثون حقه وملتون جذعه واربعون خلفه في بطنها اولادها وقال ابو ثور ديه
 شبه العبد اثناس عشر وبنيت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون
 حقه وعشرون جذعه لانه لما كانت كديه الخطا في المناجل والحمل على العاقله كانت كديه
 الخطا في التخمير وهذا خطأ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
 خطب يوم فتح مكة فقال لانه الخطا شبه العبد ما كان بالسوط والعضا ديه معلظه
 ما به من ابل منها اربعون خلفه في بطنها اولادها وروى مجاهد عن عمر رضي الله عنه في شبه
 العبد لبون جذعه وملتون حقه واربعون خلفه وكالف الخطا فان لم يقصد القتل ولا
 الحياه فحقت من كل وجه وفي شبه العبد لم يقصد القتل فجعل كخطا في المناجل والحمل
 على العاقله وقصد الحياه فجعل كالعبد في التغليظ باللسان وهل يعتبر الخلفات
 السنن مع الحمل فيه قولان احدهما لا يعتبر لقوله عليه السلام منها اربعون خلفه
 بطنها اولادها ولم يفرق والثاني يعتبر ان تكون نيات ما فوقها لانه احدى اقسام اعداد
 ابل الديه فاحص سنن كلسن وان كانت في قتل الخطا والقتل في غير الحرم او في غير شهر الحرم
 والمقتول غزوى رجم محرم للقاتل وجبت ديه محقه اثناس عشر وبنيت مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقه وعشرون جذعه لما روى ابو عبد الله عن
 ابن مسعود انه قال في الخطا عشرون جذعه وعشرون حقه وعشرون بنت لبون وعشرون
 ابن لبون وعشرون بنت مخاض وعن سلم بن يساف انهم كانوا يقولون ديه الخطا ما به من
 ابل عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقه وعشرون
 جذعه وان كان القتل في الحرم او في شهر الحرم وفي ذوالقعدة وذوالحجة والحرم ورجل كان
 المقتول ذارح محرم للقاتل ذارح محرم وحت ديه معلظه لما روى مجاهد رضي الله عنه
 ان عمر رضي الله عنه قضى في قتل في الحرم او في شهر الحرم او في ذوالقعدة والديه وروى
 ابو القحح عن عمر رضي الله عنه انه قضى في ذارح قتل في الحرم فحقت الديه ثمانية الف
 سنه المات الديه والقتل في الحرم وروى نافع بن جبير ان رجلاً قتل في البلد الحرام في شهر حرام
 فقال ابن عباس رضي الله عنه ديه اثناس عشر الف واللسن الحرام اربعة الف والبلد الحرام

اربعة الموف فكلها عشر من الفادان كان الفضل في المدينة فقيه وجهان احدهما انها تغلظ
لا انها كالحرم في تحريم الصيد فلهذا تعلق في الدية والثاني في تعلقها لانه لا منزه لها على غيرها
في حرمة القتل بخلاف الحرم واختلف قول في عبد الصبي والمجنون فقال في احدا القولين عدها
خطا لانه لو كان عدها الواجب القصاص فعلى هذا يجب لعدها دية بحقه والثاني ان عدها
عدها لانه يجوز تاديبهما على القتل فكان عدهما عدا كالبالغ العاقل فعلى هذا يجب لعدهما دية
مغلظة وما يجب فيه الدية من الجوارف فهو كالنفس في الدية المغلظة والدية المخففة لانه
كالنفس وجوب القصاص فكان كالنفس في الدية المغلظة والدية المخففة **فصل**
وجب الدية من الصنف الذي مملوك من عليه الدية من القاتل او العاقل كما يجب الركون
من الصنف الذي مملوك من يجب عليه الركون وان كان عند بعض العاقل من الثاني وعند
البعض من الغراب اخذ من كل واحد منهم من الصنف الذي عنده وان اجمع في ملك واحد منهم
صنفان ففيه وجهان احدهما انه لو اخذ من الصنف الاكثر وان استويا دفع مما شانهما
والثاني يوجب من كل صنف بقسطه يتعلق القولين فمن وجبه عليه الركون وما له
اصناف وان لم يكن عنده من يجب عليه الدية ابل وجب من غالب ابل البلدة وان لم يكن في البلدة
ابل وجب من غالب ارباب البلدة الدية كما قلنا في زكاة الفطر وان كانت ابل من يجب عليه
مراضا او عفا فكل ان يشترى ابل اصحاحا من الصنف الذي عنده لانه يدل متلف من
غير حشته فلا يؤخذ فيه معيب كقمة الثوب المتلف وان اراد الثاني دفع العوض عن ابل
مع وجودها لم يجبر الوالي على قبوله وان اراد الوالي اخذ العوض عن ابل مع وجودها لم يجبر
لثاني على دفعه لان ما ضمن الحق لا يبيد بل لم يجز الجواز فيه على دفع العوض ولا يمكن اخذ
العوض مع وجوده كذوات الماشي وان تراصيا على العوض جاز لانه يدل متلف فجاز اخذ
العوض فيه بالنزاع كالبدل في سائر المتلفات **فصل** وان اغتورق ابل او وجدت
بالثر من من المثل ففيه قولان قال في القديم يجب الف دينار او اثناعشر الف درهم لما روى
عمر بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن في النفس مائة من ابل او على
اهل الذهب الف مثقال وروى ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا قتل على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم جعل النبي صلى الله عليه وسلم دية ابي عشرين الف درهم فعلى هذا ان كان في
قبل بوجوب المغلظة اغلظت الدية لما رويناه عن عمر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم

الدية

الدية في الحرم وقال في الحديث يجب قيمه ابل بالغه ما بلغت لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده قال كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة دينار او
ثمانية الف درهم وكان كذلك حتى استخلف عمر رضي الله عنه فقام خطيبا فقال ان ابل قد
غلت قال فتقوم على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثنى عشر الف وعلى اهل البقر
ما بين بقرة وعلى اهل الشاة الف دينار وعلى اهل الجمل ما بين جمل ولا يضمن نوع من المال الا بعد
وجبت قيمته كذوات الماشي **فصل** ودية اليهودي والنصراني بثلث دية المسلم
ودية المجوسي بثلث عشر دية المسلم لما روى سعيد بن المسيب ان عمر رضي الله عنه جعل دية اليهودي
والنصراني اربعة الف ودية المجوسي مائة درهم واما الكوفي اذا دخل يمان او عذرة
فدنته ثلثا عشر دية المسلم لانه كافر لم يحل للمسلم من اكله اهل دية فكان دية ثلثي عشر دية
المسلم كالمجوسي واما من لم يتلغها الدعوى فانه ان عرف الدين الذي كان متمسكا به وجب
دية اهل دينه وان لم يعرف وجبت فيه دية المجوسي لانه متحقق وما زاد مشكوك فيه فلم يجب
وقال ابو اسحق ان كان متمسكا بدين مبدل وجب فيه دية اهل ذلك الدين وان كان متمسكا
بدين لم يبدل وجبت فيه دية مسلم لانه مولود على الفطرم ولم يظهر منه عناد فمكنت دية كالمسلم
والذهب الاول لانه كافر فلم تكمل دية كالمسلم وان قطع يدي يمينه استلم ومات وجبت فيه دية
مسلم لان الاعتناء في الدية بحال استقرار الجناية وهو حال الاستقرار مسلم وان خرج مسلم
مرتدا فاستلم ومات من الحرب لم يضمن وقال الربيع فيه قول اخر انه يضمن من الحرب المستقر وهو مسلم
قال اصحبه من كمين الربيع والمذهب الاول ان الحرب وجب فيها استحقاق الدية فلم
يضمن سرائيره كما لو قطع الامام يد السارق فمات منه **فصل** ودية المرأة نصف
دية الرجل لانه روى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس ومن روى ذلك روى الله عنهم
فصل ودية الجنين الحرة عتيدة او امه لما روى ابو هريرة قال اقتل امرأتان من هذا بل
وميت احداهما الاخرى محرقة فقتلها واما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية
جنينها عتيدة او امه فقال حمل من الباطن الهدى فكيف اعز من شرب ولا اكل ولا يطق ولا
استعمل ومثل ذلك بطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما هذا من احوال الكهان من اجل سحرهم
وان ضرب بطن امرأة متفحمة البطن قال ابن عباس في رجل جرحه في بطنها فسلكت
الحركة لم يجب عليه شيء لانه يجوز ان يكون رجلا فالقتل فلم يجب الضمان مع الشك ان ضرب بطن

امراه فالقت مضغته لم نظهر فيها صور المادى فشهدا ربع نستوم ان فيها صور المادى
وحبت فيها الغرم كانه زكن من ذلك ما يدرك عنهن وان القت مضغته لم تنصور فشهد
اربع نستوم انه خلق ادمى ولو بقي لتصور فعلى ما بيناه فى كتاب علق امهات الاولاد وان
ضرب بطن امراه فالقت بدا او رجلا او عرها من اجزاء المادى وحبت عليه الغرم لانا بقينا
انه من جنس واحد لانه يلف من جناته فوجب ضمانه وان القت راسين او اربع ايدى لم يجب
الكثير من غرم لانه يجوز ان يكون جسدا راسين او اربع ايدى ولا يجب ما زاد على جنس بالشك وان
ضرب بطنها فالقت حينئذ فاستهل او تنفس او شرب اللبن فمات في الحال او بقي متامنا الى ان
مات وجب دية كاملة وقال المرنى ان القته لدون سته اشهر ومات صممه بالغرم ولا تراه
ديه كاملة لانه لم يتم له حياه وهذا خطأ لانا بقينا حياهه فالظاهر انه يلف من جناتيه
فوجب عليه دية كاملة فان القته حيا وجاهر فقتله فان كان فيه حياه مستقره كان المانى
لها القابل في وجوب الفصا ص والديه الكامله والاول ضارب في وجوب التعزير وان قتله وليس
فيه حياه مستقره والقابل هو الاول ونظمه والده والمانى ضارب وليس بقابل من جناتيه
لم تضاد في حياه مستقره وان ضرب بطن امراه والقى حينئذ بقي زمانا سالما غير متالم ثم
مات لم يضمنه لان الظاهر انه لم تمت من الضرب فلا يراه ضمانه وان ضربها والقى حينئذ اخلت
ثم سكن وجبت فيه الغرم دون الدية لانه يجوز ان يكون اختلاجه للحيوم وخوران يكون له وجه
من مصيق لان اللحم الطرى اذا حصل في مصيق يقبض واذ اخرج اخلت ولا يجب له دية كاملة
بالشك **فصل** ولا تقبل في الغرم ماله دون سبع سنين لان الغرم هو الجوار ومن له دون
سبع سنين فليس من الجوار لانه يحتاج الى من يكفله ولا يقبل الاغلام بعد خمس عشر سنه
لانه لا يدخل على النشاء ولا الجارية بعد عشرين سنه لانها تغيث ونقص قيمتها فلم تكن من الجوار
ومن احبها من قال تقبل ماله بطعن في السن عمدا كان او اومه ولا تقبل اذا طعن في السن لانه
سنته في نفسه قبل ان يطعن ولا يستغنى بنفسه اذا طعن في السن ولا تقبل منه خصي وان
كثرت قيمته ولا معيب ان قل عيبه لانه ليس من الجوار ولا يقبل المايشاوى نصف عشر الدية
لانه روي ذلك عن زيد رضى الله عنه ولانه لا يمكن الجواب ديه كامله لانه لم يكمل بالحياه ولا يمكن
استقاطضه لانه خلق بشرا فخصه باقل ما قدر به الارش وهو نصف عشر الدية لانه قدر به
ارش الموصحه وديه السن ولا يخبر على قبول غم الغرم مع وجودها كما لا يقبل دية النفس غير المابل

مع وجودها فان اعوزت الغرم وجب خمس من المابل لان المابل هو المضغ والديه فان اعوزت
وحبت قيمتها في احد القولين او حسنون دينار او ست مائه درهم في القول الآخر وان كانت
الحنايه خطا وجب ديه مخففة وان كانت عمدا او عمد خطا وجب ديه معلقه كما قلنا في الدية
الكامله وان كان احدا يوبه نصرا يبا والآخر بجوع يبا وجب فيه نصف عشر ديه النصرا في
لان في الضمان اذا جحد في احد ابويه ما يوجب وفي الاخر ما يستقطب المالكات ولهذا القول المحرم
صبيد امتولدا من مأكول وغرم مأكول وجب عليه الجراوان ضرب بطن نضارينه حامل بنضرا في
م اسلمت ثم القى حينئذ يبا وجب فيه نصف عشر ديه مثل لان الضمان بعينه حال استقزار
الحنايه والحسن مسلم عند استقزار الحنايه فوجب فيه نصف عشر ديه مسلم وما يجب للحسين
في الحسن برته ورثته لانه مدبر حر فوثر عنه كديه غير م

باب ارش الحنايات

الحنايات التي توجب الارش ضربان جروح واعضا فاما الجروح فضربان شجاج
في الوجه والراس وجرح فمساويا من البدن فاما الشجاج فهي عشر اجزاء وهي التي
تكشط الجلد والدايمه وهي التي يخرج منها الدم والياضعه وهي التي تشق اللحم والملاحمه
وهي التي يزل اللحم والسمحاق وتسمى باهل اللادن المملطاط وهي التي تستوجب اللحم الى
ان يبقى عشاو رقيقه فوق العظم والموضعه وهي التي توضع العظم والمهاشمه وهي التي يكسح
العظم والمقله وتسمى ايضا المقله وهي التي ينقل العظم من مكان الى مكان والمامومه تسمى
ايضا المامومه وهي التي تصل الى ام الراس وفي طوله رقيقه محيط بالدماع والدامعه وهي التي
تصل الى الدماغ **فصل** والذي يجب فيه ارش مقداره في الشجاج اربع الموصحه
والهاشمه والمقله والمامومه فاما الموضعه فالواجب فيها خمس من المابل لما روي ابو بكر
ابن محمد بن عمرو بن حرم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن
بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وفي الموصحه خمس من المابل ولجب ذلك في الضعيف والكبير
والمارز والمستور بالشعر لان اسم الموصحه يقع على الجميع فان اوصح موصحتين بينهما جرح وجب
عليه ارش موصحتين لانهما موصحتان فان ازال الحاجر بينهما وجب ارش موصحه لانه صار الجميع
بفعله موصحه واحده فصارت كالواو اوصح الجميع من غير جرح وان قاتل باسنيهما وجب ارش موصحه

واحد كان ستره فعله كفعله وان اذا المحنى عليه الخارج وجب على الثاني ارش موصفتين
لان ما وجب بحايته لا يستفاد بفعل غيره وان الخارج وانما الخارج وجب على الاول ارش موصفتين
وعلى الثاني ارش موصفة كان فعل احدهما لا بدنى على فعل الآخر فانفرد كل واحد منهما بحال
حايته وان اوصح موصفتين قطع اللحم الذي بينهما في الباطن وذكر الجلب الذي فوقهما ففيه وجهان
احدهما يلزمه ارش موصفتين لا نفصا لما في الظاهر والماني يلزمه ارش موصفة لا نفصا لما في
الباطن فان شج راسه شجرة واحده بعضها موصفة وبعضها باضعة لم يلزمه اكثر من ارش موصفة
لانه لو اوصح الجميع لم يلزمه اكثر من ارش موصفة فلان لم يلزمه الايضاح في البعض اولى وان اوصح
جميع راسه وقدره عشرون اصبعاً وراش المشاج خمسة عشر اصبعاً فاقصص جميع راسه اخذ
عن الرابع الباقي ربع ارش موصفة وخارج الوصل الى هريم وجهها اخر انه فاعده عن الثاني ارش موصفة
لان هذا القدر لو انفرد لوجب فيه ارش موصفة وهذا خطأ لانه اذا انفرد كانت موصفة فوجب
ارشها وهما فبعض موصفة فلم يجب فيها الا ما يخصه **فصل** ويجب في الهاشمة عشر من الجبل
لما روى في نسخة من روي عن زيد بن ثابت انه قال في الهاشمة عشر من الجبل وان ضرب راسه
ممثل فبش العظم من غير ايضاح ففيه وجهان احدهما وهو قول علي بن ابي هريرة انه لم يمت فيه
حكومه لانه كسر عظم من غير ايضاح فوجب الحكومه ككسر عظم الساق والماني وهو قول
اسحق انه لم يمت فيه حمل من الجبل وهو الصحيح لانه لو اوصح وهشمة وجب عليه عشر من الجبل
فدل على ان الخمس الاربعة لاجل الهاشمة وقد وجدت الهاشمة فوجب فيها الخمس وان هشمة هاشمتين
بينهما جرح وجب ارشها شمتين كما قلنا في الموصفتين **فصل** ويجب في المنقلة خمسة عشر
من الجبل لما روى عن حماد بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان في المنقلة
خمس عشر من الجبل وان اوصح راسه موصفة وزل فيها الى الوجه ففيه وجهان احدهما انه يجب
عليه ارش موصفتين لانه اوصح في حضور فوجب ارش موصفتين كما لو فصل بينهما والماني يجب
ارش موصفة لانه موصفة واحدة فاشبه اذا اوصح في الهامة موصفة ثم زل فيها الى الناصية وان
اوصح في الراس موصفة وزل فيها الى القفا وجب عليها ارش الموصفة في الراس وجب عليه حكومه
الخارجة في القفا لانه ليس محل للموصفة فانفرد الجرح فيه بالضم **فصل** ويجب في المامومة
ثلث الدية لما روى عن حماد بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في المامومة بثلث الدية
واما الدية فقد قال بعض اصحابنا يجب فيها ما يجب في المامومة وقال افضى القضاء ابو الحسن

المادري

المادري البصري يجب عليه ارش المامومة وحكومه لان خرق الجلد جنايه بعد المامومة فوجب
لها حكومه **فصل** وان شج راسه دخل موصفة فجاخ فجلها هاشمة وجاخر فجلها مثقلة
وجاخر فجلها مامومة وجب على الاول خمس من الجبل وعلى الثاني خمس وعلى الثالث خمس وعلى الرابع
مماينه عشر بغير اوبلت لان ذلك قدر جنايه كل واحد منهم **فصل** واما الشجاج القفا
فيل الموصفة وهي خمس الجازئة والدامية والماضعة والمثلا حمة والشمحاق فستلها وان
امكن معرفة قدرها من الموصفة بان كانت في الراس موصفة فستلها باضعة او مثلا حمة وعرف
قدر عرقها ومقدارها من الموصفة من نصف او ثلث او ربع وجب عليه قدر ذلك من ارش الموصفة
لانه يمكن تقدير ارشها بسفستها فلم تقدر بغيرها فان لم يمكن معرفة قدرها من الموصفة وجب فيها
حكومه لان تقدير المارش بالشرع او لم يرد الشرع بالتقدير فيما دون الموصفة ويقدر معرفة قدرها
من الموصفة فوجب فيها الحكومه **فصل** واما الجروح فما سوى الوجه والرأس فضر
حايته وغر حايته فاما غر الحايته في اجراجات التي تصل الى الجوف فالواجب فيها الحكومه
وان اوصح عظم من غير الرأس والوجه او هشمة وجب فيه الحكومه لانها لا تشارك نظائرها
من الشجاج التي في الرأس والوجه في الحسم ولا تنساو بها في المشنق والخوف عليه منها فلا تساوها
في تقدير المارش واما الحايته وهي التي تصل الى الجوف من البطن والظهر والورك او الصدر
او ثغر النحر فالواجب فيها ثلث الدية لما روى عن حماد بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كتب الى اهل اليمن في الحايته ثلث الدية وان اجاف جابقتين بينهما جرح وجب
في كل احدهما ثلث الدية وان اجاف حايته في اخر فوشعها في الظاهر والبطن وجب على
الماني ثلث الدية لان هذا القدر لو انفرد لكان حايته فوجب فيه ارش الحايته وان وشعها
في الظاهر دون الباطن او في الباطن دون الظاهر وجب عليه حكومه لان جنايته لم يبلغ
الحايته وان جرح فخذ وجرح السكين حتى بلغ الورك واجاف فيه او جرح الكف وجرح السكين
حتى بلغت الصدر واجاف فيه وجب عليه ارش الحايته وحكومه في الجرح لان الجرح اوجه
وعرف موضع الحايته فانفردت بالضم كما قلنا فمن زل في موصفة الراس الى القفا وان
طعن بطنه تسنان فاخرجه من ظهره او طعنه من ظهره فاخرجه من بطنه وجب عليه
الداخل الى الجوف لارش الحايته لانها حايته وفي الخارج منه الى الظهر وجهان احدهما وهو النص
انه حايته ويجب فيها ارش حايته اخرى لما روى عن حماد بن زيد عن رسول الله

قضى في الحايقة اذا فقدت من الخوف ما يقين ولا نهما حراجه نافر في الخوف فوجب فيها ارش
 حايقة كالدخول الى الجوف والماني ليس بحايقة ولجب فيها حكومة كالحايقة ما وصل من
 ظاهرا الى جوف هذه خرجت من الجوف الى الظاهر فوجب فيها حكومة **فصل** وان
 طعن وجنته فشم العظم وصل الى الفم ففيه قولان احدهما انها حايقة ويجب فيها ذلك الذي
 لها حراجه من الظاهر الى الجوف فاشبهت الحراجه الواصلة الى البطن والماني انه ليس بحايقة
 لانها لا تشارك الحايقة في اطلاق الاسم ولا تشاوبها بالخوف عليه منها فلم تشاوبها في ارشها
 فعلى هذا الجب عليه دية هاشمة كانه فشم العظم وجب عليه حكومة لها ارش على الهاشمة ك
فصل وان خاب الحايقة فجاخر ففقد الخياطة نظرت فان كان قبل الختام لم يلزمه
 ارش كانه لم يوجد منه جنايه وبلزمه قيمة الخيط واجره المثل للخياطة وان كان بعد الختام لم يلزمه
 ارش حايقة كانه بالاختام عاد الى ما كان قبل الجنايه وبلزمه قيمة الخيط ولا يلزمه احر
 الخياطة لانها دخلت في ارش الحايقة وان كان بعد الختام بعضها ارشته للحكومة بحايته على ما التزم
 وبلزمه قيمة الخيط ولا يلزمه اجره الخياطة لانها دخلت في حكمه **فصل** وان دخل في
 دبر انسان خشية او جديده فخرق جازا في الباطن ففيه وجهان بناء على الوجهين فمن حرق
 الحاجر من الموصحتين في الباطن احدهم يلزمه ارش حايقة كانه حرق حاجر الى الجوف والماني
 يلزمه حكومة لبقا الحاجر الظاهر **فصل** وان اذهب بكان امرأه خشية او لحوها ربه
 حكومة كانه اذلف ما ليس فيه ارش مقدار فوجب فيه حكومة وان اذهبها بالوطي لم يلزمه
 ارش لانها انطا وعنه فقد ادنت فيه وان اكرهها فقد دخل ارشها في المهر لانها نال وجب عليه
 مهر **فصل** واما الاعضا فوجب الارش في اطلاق كل عضو فيه منفعة او جمال فوجب في
 اطلاق العينين اليه وفي احدهما نصفها لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب
 كتبه لعمر بن حزم هذا كتاب الجروح في النفس ما به من الابل وفي العين حسنون من الابل فوجب
 كل عين حسنين من الابل فدل على انه لجب في العينين ما به ولا نهما من اعظم الجوارح جمالا ومنفعة
 ووجب في عن العور نصف الدية للخبر ولان ما ضمن بنصف الدية مع بقا نظيره ضمن به مع فقد
 نظيره كاليد وان جنى على عينه او راسه او غيرها فوجب ضو العين وحب الدية كانه اذلف المنفعة
 المقصود بالعضو فوجب دية كما لو جنى على يده فشلت وان ذهب العضو من احدهما وحب نصف
 الدية لان ما اوجب الدية في اطلاقها فوجب نصف الدية في احدهما كاليد فان نال الصوف فخرت

منه

انكلاف

منه الدية ثم عاد وورد الدية كانه لما عاد علمنا انه لم يذهب كان للصوف اذا ذهب لم يعد فان نال
 الصوف شهد عدلان من اهل الحرم انه يرجع عوده فان لم يقدر للعود مبدع لم ينتظر ان ينتظر
 الى غير مبدع معلومه لودى الى استفاضة موجب للجنايه وان قد راى مبدع معلومه انتظر ان عاد
 الصوف لم يجب شي وان لم يعد اخذ الجاني موجب للجنايه من المقصاص او الدية وان مات قبل انقضا
 المبدع لم يجب المقصاص كانه موضع شبهة كانه يجوز ان يكون بطل الصوف ولعله لو عاش لعاد
 والقصاص يستقطب بالشبهة واما الدية ففيه قولان فمن قلع شتا وقال اهل الحرم انه يرجع
 عودها الى مبدع مات قبل انقضائها ان في الدية قولين احدهما لجب كانه اذلف ولم يعد والماني
 لجب كانه لم يحقق التلافى لعله لو بقي لعاد من احصان من جعل دية الصوفين ومنهم من
 قال لجب دية الصوفين واحدا لان عود الصوفين معهود بخلافه المشن فان عود معهود
فصل وان جنى على عينيه ففقد الصوفين فان عرف مقدار المقصان فان كان يرى
 الشخص من مشافهة فصار له ابراه الامن نصف تلك المشافهة وجب من الدية بقسطها كانه عرف
 مقدار ما نقص فوجب من الدية بقسطه وان لم يعرف قدر المقصان بانما ادراكه وحب
 الحكومة كانه تعذر التقدير فوجب الحكومة وان نقص الصوف احدا العينين غصبت العليكة اطلقت
 الصحبة ووقف له شخص في موضع راهم كانه زال بعد الشخص ونسأل الى ان يقول كانه اذاه
 قدر المشافهة ثم بطلت العليكة وبغصب الصحبة فلا يزال يقرب الشخص الى ان يراه ثم يبط ما بين
 المشافهة فوجب من الدية بقسطها **فصل** وان جنى على عن صبي او مجنون فذهب صوغه
 وقال اهل الحرم قد زال الصوف ولا يعود ففيه قولان احدهما انه لجب عليه في الحال شي حتى
 يبلغ الصبي ونفق المجنون ويدعي زوال الصوف وان لم يكون الصوف رايدا او القول للماني انه لجب
 المقصاص او الدية لان الجنايه قد وجدت فتعلق بها موجهان **فصل** وان جنى على عين
 شخص او اجولت وحب عليه حكومة كانه نقصان جمال من غير منفعة فمن الحكومة
 وان اذلف عشاقا وحب عليه حكومة كانه اذلف جمال من غير منفعة فوجب فيها الحكومة
فصل ووجب في الجفون الدية لان فيها جمالا كاملا ومنفعة كاملة لانها تقي العين من كل
 ما يوذ بها ووجب في كل واحد منهما ربع الدية كانه ذو عدد لجب الدية في جميعه فوجب في كل واحد
 منها ما يخصها من الدية كالاصابع وان قلع الجفان والعينين وجب عليه دستان لهما لخصت
 لجب ما تلافى كل واحد منهما الدية فوجب ما تلافى دستان كاليد من الرجلين وان اذلف الجفان

وجبت عليه الحكومة كانه اذ لا في حال من غير منفعة فضمن بالحكومة وان قلع الحفون وعليها
 الهذاب فبينه وجهان احدهما لاجب للاهذاب حكومه كانه شعر ثابت في العضو المختلف فلا
 يفرج بالضماني كشيء الذراع والماني لاجب للاهذاب حكومه لان فيها جملة اظاهر افاد عن
 العضو بالضماني **فصل** ولجب في الماذنين اليه وفي احدها نصفها لما روي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كتب في كتاب عرو من حزم في الماذن خمسون من المابل فوجب في اذن جنتين
 من المابل قبل على انه يجب في الماذنين ما به وان فيها جملة ظاهر او منفعة مقصوده وهو انه جمع
 الصوت ويوصله الى الدماغ فوجبت فيها اليه كالعينين وان قطع بعضهما من نصف او ثلث وجب
 فيها من اليه لقسطها لان ما وجبت اليه فيه وجب في بعضه لقسطه كالصانع وان ضرب
 اذنه فاستخشفت ففقه قولان احدهما لاجب عليه اليه كما لو ضرب يده فشلت والماني لاجب عليه
 للحكومة لان منفعة الماذن جمع الصوت وذلك لا يزول بالاستخشاف بخلاف اليد فان منفعتها
 البطش وذلك يزول بالشلل وان قطع اذنا مستخشفه فان قلنا انه اذا ضربها فاستخشف
 وجبت عليه اليه وجب في المستخشفه للحكومة كما لو قطع يدا شللا وان قلنا انه لاجب عليه
 للحكومة وجب في المستخشفه اليه كما لو قطع يدا مخروجه وان قطع اذن اضم وجبت عليه اليه
 لان عدم السمع نقص في غير الماذن فلا يؤثر فيه الماذن **فصل** ولجب في السمع اليه لما روي
 ابوالمطلب عم ابي قلابه ان رجلا رمى رجلا بحجر في راسه فذهب سمعه وعقله ولسانه وبكاؤه
 ففقد فيه عمر رضي الله عنه باربع ديات والرجل حي ولا يله جاسه تختص منفعة فاشبهت حاشه
 البصر وان ذهب السمع من احدي المئين وجب نصف اليه لان كل شئ من وجبت اليه فيها وجب
 نصفها في احدها كالماذن وان قطع الماذنين فذهب السمع وجب عليه دنان لان السمع في غير الماذن
 فلا يدخل اليه احدهما في الآخر وان حن عليه في السمع فاحذرت منه اليه ثم عاد السمع وجب
 رد اليه كانه لم يذهب السمع كانه لو ذهب لما عاد ولو ذهب السمع فشهد شاهدان من اهل الحرم
 يرجي عوده الى مده فالجمله كالجمله العين اذا ذهب ضوها فشهد شاهدان انه يرجي عوده الى
 مده وفديناه فان نقص السمع وجب ارش ما نقص فان عرف القدر الذي نقص لان كان سميع
 الصوت من مسافه فصار لا يسمع الا من بعضها وجب فيه من اليه لقسطه وان لم يعرف القدر
 فان ثقلت اذنه وشا سمعه وجبت الحكومة وان نقص السمع من احدي الماذنين سدت العليلة
 واطلقت الصحيحه ولو مر رجل بصبح من موضع سميجه ثم انزل الى بعد ويصبح الى ان يقول لا
 سمع

اسمع ثم سميجه ثم تطلق العليلة وتشهد الصحة ويصيح الرجل ثم لا يزال يفرق ويصيح
 الى ان سميجه وينظر ما بين المشافين فوجب من اليه بقدر قسطه **فصل** ولجب في ما رن
 الحنف اليه لما روي طابوت قال كان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الماذن اذا اوتي
 ما رنه حرقا اليه ولانه عضو منه جمال ظاهر ومنفعة كاملة ولانه جمع السمع او يمنع من وصول
 التراب الى الدماغ والحشم كالشام في وجوب اليه لان عدم السمع نقص في غير الماذن فلا يؤثر
 فيه الماذن بخلاف العينين اللاميه فان عدم البصر نقص في العين فمنع من وجوب اليه في العين
 وان قطع جزء من الماذن كالنصف والثلث وجب فيه من اليه بقدره لان ما ضمن باليه ضمن
 بعضه بقدره من اليه كالمصانع وان قطع احدي المخزن فبينه وجهان احدهما وهو المنصور
 ان عليه نصف اليه كانه اذهب نصف الجمال ونصف المنفعة والماني لاجب عليه بثلث اليه
 لان المازن مشتمل على ثلثه اشياء المخزن والحاجر فوجب في كل واحد من المخزن بثلث اليه وان
 قطع احدي المخزن والحاجر وجب على الوجه الاول نصف اليه للمخر وحكومته للحاجر وعلى الوجه
 الثاني لاجب عليه بثلث اليه بثلث للمخر وثلث للحاجر وان شق الحاجر وجب عليه حكومه وان قطع
 المازن وقصبه الماذن وجب عليه اليه في المازن والحكومة في القصبة لان القصبة باعده فوجب
 في الحكومة كالماذن مع الكف وان حن على الماذن فاستخشف ففقه قولان كالقولين فمن
 حن على الماذن حتى استخشف احدهما لاجب عليه اليه والماني لاجب عليه للحكومة وقد مضى وجهها
 في الماذن **فصل** ولجب في اذلاف الشم اليه لانها حاشه تختص منفعة مقصوده فوجب
 بان لا يها اليه كالسمع والبصر وان اذهب الشم من احدي المخزن وجب فيه نصف اليه كالمخر
 في اذهاب البصر من احدي العينين والسمع من احدي الماذنين وان حن عليه فنقص الشم وجب عليه
 ارش ما نقص فان لم يكن يعرف قدر ما نقص وجب فيه من اليه بقدره فان لم يكن يعرف قدره
 وجبت فيه الحكومة لما بيناه في نقصان السمع وان ذهب الشم واحذرت منه اليه ثم عاد وجب رد
 اليه فان بينا انه لم يذهب وانما حاله وانه جليل كانه لو اذهب لم يعد **فصل** وان حن
 على رجل حيايه ارش لها فان لبطه او ضرب راسه بحجر فزال عقله وجبت عليه اليه لما روي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب عرو من حزم وفي العقل اليه ولان العقل
 اشرف الجواهر لان به يتميز من اليه به يعرف حقائق المعلومات ويدخل في التكليف فكان
 كالحا اليه احق فان نقص عقله فان كان يعرف قدر ما نقص كان يحسن يوما ويقيم يوما

وجب عليه من الديره بقدره لانها وجب الديره فيه وجب بعضها في بعضه كالاصابع
وان لم يعرف قدره فان صار اذا سمع صبحه زال عقله لم يعود وحيث منه الحكومه لانه
تعدو الحجاب جزء مقدر من الديره فعدو الى الحكومه وان كانت الخبايه لها ارش مقدر نظرت
فان بلغ الارش قدر الديره او اكثر لم يدخل فيه العقل ولم يدخل فيه الديره العقل لما روى
ابوالمطلب عم ابي قلابه ان رجلا رعى راسه فذهب عقله وسمعته ولسانه ونكاحه
فقضى فيه عمر رضى الله عنه باربع ديات وهو حي وان كان الارش دون الديره كان ارش الموضعه وهو
ففيه قولان قال في القديم يدخل فيه العقل لانه معنى يزول المكلف يزواله فدخل
ارش الطرف في دينه كالنفس وقال في الحديث لا يدخل وهو الصحيح لانه لو دخل دسه ما
دور الديره لدخلت فيها الديره كالنفس لان العقل في محل الخبايه في محل اخر فلا يدخل
ارشها في دينه كما لو اوضح راسه فذهب بصره وان شرب شيفا على صبي او بالغ مضغوف اوضح
عليه صبحه عظيمه فالعقله وحيث عليه الديره لان ذلك سبب لزوال عقله وان شرب
الشيف على بالغ ميقظ اوضح عليه فالعقله لم يحب عليه الديره لان ذلك ليس بسبب
لزال عقله **فصل** وجب في الشفتين الديره لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كنت في كتاب
عمر بن حزم وفي الشفتين الديره ولان فيهما جملة ظاهر او منافع كثيره لهما بقيا ان العنبر
كل ما يوزنه ويردان الريق وينفخ بهما ويتم له بها الكلام وجب في احدهما نصف الديره لان كل
شيين وجب فيهما الديره وجب في احدهما نصف الديره كالعين والاذنين وان قطع بعضها وجب
فيه من الديره بقدره كما قلنا في الاذن والمأذن وان حنطت فاشلتا وحيث عليه الديره لانه
انكف منافعهما فوجب عليه الديره كما لو حنطت على يديه فاشلتا وان تقلصتا وجب عليه الحكومه
لان منافعهما لم يبطا وانما حنطتا فاشلتا وجب في اللسان الديره لما روى ان النبي
صلى الله عليه وسلم كنت في كتاب عمر بن حزم وفي اللسان الديره ولان فيه جملة ظاهر او منافع
كثيره فاما الجمال فانه من احسن ما يتخل به الانسان والليل عليه ما روى محمد بن علي بن الحسين
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس اعجبني جمالك يا عم قال يا رسول الله وما
الجمالك قال الرجل قال اللسان ونقا اللسان ما يغلبه قلبه ولسانه ونقا اما الانسان لو لم يكن اللسان
لما صور مثله او سمع مسمله واما المنافع فانه يبلغ به المعارض ويقضي به الحاجات وبه
تم العبادات في القراءة والذكر وبه يعرف دوق الطعام والشراب ويستعين به في وضع الطعام
وان

وان حنط عليه فحس وجب عليه الديره لانه انكف عليه المنفعة المقصوده فاشبه اذا حنط على
اليدين فاشلتا او على العين فحس وجب من الديره بقدره لان منافع جميعه
بالديره من بعضه ببعضها كالاصابع وينقسم على حروف كلامه فان حروف اللغات مختلفه
فان بعض اللغات ما عد حروف كلامها احدى وعشرون حرفا ومنها ما عد كلامها ستة وعشرون
حرفا وحروف لغة العرب ثمانه وعشرون حرفا فان كان المحن عليه يتكلم بالعربية قسمت
على ثمانه وعشرين حرفا وقال ابو سعيد الاصطخري ينقسم على حروف اللسان وهي ثمانه
عشر حرفا وتسقط حروف الحلق وهي ستة الهمز والها والحاء والواو والعين والغين وتسقط حروف
الشفه وهي اربعه الباء والميم والمفا والواو والمدهب الاول لان هذه الحروف وان كانت
خارجها الحلق والشفه لان الذي ينطق بها هو اللسان ولهذا ينطق بها الاخرى
وان ذهب حرف من كلامه وعجز به عن كلمته وجب عليه ارش الحرف لان الضمان يجب مما يلفظ وان
حنط على لسانه فصار النقص وجب عليه دية الحرف اذا ذهب لان ما ابدى به لا يقوم مقام الحرف
الذاهب وان حنط عليه فحصل في لسانه ثقل لم يكن او عجز لم يكن او عجز لم يكن وجب عليه دية
لان المنفعة باقته وجب عليه حكومه لما حصل من النقص **فصل** وان قطع
ربع لسانه فذهب ربع كلامه وحيث عليه ربع الديره ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف
كلامه وجب عليه نصف الديره لان الذي فات من العضو والكلام سواء في القدر فوجب من الديره
قدر ذلك وان قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام وجب عليه نصف الديره وان قطع نصف
اللسان فذهب ربع الكلام وجب عليه نصف الديره واختلف اصحابنا في علمته فمنهم من قال العلم
فيه ان ياتلف من اللسان مضمون وما ذهب من الكلام مضمون وقد اجمعوا فوجب اكرها وقال
ابو اسحق المجتهد باللسان اذا قطع ربع اللسان وذهب نصف الكلام دل ذهاب نصف
الكلام على شلل ربع اخر من اللسان فوجب عليه نصف الديره ربعا بالقطع وربعها بالشلل
وان قطع ربع اللسان وذهب نصف الكلام وقطع اخر ما بقي من اللسان وجب عليه على تعليل
الاول بطله ارباع الديره اعتبارا بما بقي من اللسان وجب عليه على تعليل الى استحق نصف الديره
وحكومه لانه قطع من اللسان نصفه صححا وربعه اشل وان قطع واحد نصف لسانه وذهب
ربع الكلام وجب الثاني وقطع الباقي وجب عليه على تعليل الاول بطله ارباع الديره اعتبارا بالماضي
من الكلام وجب على تعليل الى استحق نصف الديره اعتبارا بما قطع من اللسان وان قطع نصف لسانه

في الجواهر

وذهب نصف كلامه فاقض منه فذهب نصف كلامه فقد استوفى المحنى حقه وان ذهب ربع
كلامه اخذ المحنى عليه مع القضاة ربع الدين لتمام حقه وان ذهب بالقضاة بلسه اربع
كلامه لم يضمن الربان لانه ذهب بقوى مستحق **فصل** وان كان لرجل لسان له طرفان
فقطح رجل احد الطرفين فذهب كلامه وحببت عليه الدين وان ذهب نصفه وحببت عليه
نصف الدين وان ذهب ربعه وحببت عليه ربع الدين وان لم يذهب من الكلام شي نظرت فان
كان امتساوسا في الخلقه فاما كاللسان المشقوق فحببت قطعهما الدين وبقطعهما نصف
الدين وان كان احدهما تام للخلقه والاخر باقضى للخلقه فالنام هو اللسان الاصل والاخر
خلقته زائده فان قطعهما وحببت عليه دينه وحكومته فان قطع اللسان وحببت عليه دينه وان قطع
الناقض وحببت عليه حكومه **فصل** وان جنى على لسانه فذهب ذوقه فلا تحس شي من
المذاق وفي حشيه الخلاقه والمرارة والجوده والملوحه والعذوبه وحببت عليه الدين لانه
انله عليه حاشه منفعة مقصوده فوجب عليه الدين كما لو انله السمع والبصر وان نقص
الذوق نظرت فان كان نقصا لا تنقد ربان تحس المذاق للتحس لانه لا يدركها على كمالها وحببت
عليه الحكومه لانه نقصا يمكن تقدير الارش فيه فوجب فيه الحكومه وان كان نقصا لا يقدر
فان لا يدرك احد المذاق للتحس ويدرك المادي وحببت عليه حشيه الدين وان لم يدرك انشئ وحببت
عليه حشيه لانه تقدير المليف تقدير الارش **فصل** وان قطع لسان اخرش وان لم يذهب
القطع ذوقه وحببت عليه الحكومه لانه عضو بطلت منفعة فضمن بالحكومه كالعين
الفائمه واليد الشلوا وان ذهب ذوقه بالقطع وحببت فيه دينه كاملا لانه لا تلاف حاشه
الذوق وان قطع لسان طفل فان كان قد تحرك باليك او بما يعبر عنه اللسان لقوله بابا وما
وحببت عليه الدين لانه لسان فاطق وان لم يكن تحرك باليك ولا بما يعبر عنه اللسان فان كان قد
بلغ حد التحرك فيه اللسان باليك والكلام وحببت فيه الحكومه لان الظاهر انه لم يكن باطقا لانه لو
كان باطقا لتحرك ما يدرك عليه فان قطعه قبل ان يعض عليه زمان تحرك فيه اللسان وحببت الدين
لان الظاهر السلامه فضمن كما يضمن اطرافه وان لم يظهر فيها بطش **فصل** وان قطع لسان
رجل وقضى عليه بالدين من نبت لسانه فقد قال فمن قلع سن من الثغر نبت سنه انه على قولين
احدهما رد الدين والثاني لا رد فمن اصحبنا من جعل اللسان ايضا على قولين وهو قول الى اسحق
لانه اذا قال في السن التي لا نبت في العان اذا نبت قولان وحب ان يكون في اللسان ايضا
قولان

في حشيه اللسان

قولان ومنهم من قال لا رد الدين في اللسان قوله واحد او هو قول الى بن ابي هريره والفرق
بينه وبين السن ان حشيه السن ما يعود فوجب ان يكون ما عاد منه مجازا ولم يسقط به بدل
ما ابلغ عليه وان جنى على لسانه فذهب كلامه وقضى عليه بالدين عاك الكلام وحببت الدين
قولا واحدا لان الكلام اذا ذهب لم يعد فلما عاد علمنا انه لم يذهب وانما امتنع لعارضه
فصل وحببت في كل سن حشيه من الجبل المازوي عمرو بن حزن ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كتب الى اهل اليمن وفي السن حشيه من الجبل والهياب المضراس والنبات والارباغيات
في ذلك سوا الخير ولا منها حشيه ذو عذوبه فاحلف دنتها باختلاف منافعها كالمصابع وان قطع
ما ظهر وخرج من لحم اللسان ونبت السن لانه دينه السن لان المنفعة والحال فما ظهر فكمالت
دينه كما لو قطع المصابع دون الكف فان عاد هو واوغره وفضل السن المعجب وحببت عليه
الحكومه لانه بايع لما ظهر فوجب فيه الحكومه كما لو قطع الكف بعدما قطع المصابع وان
قلع السن من اصلها مع السن لم يلزمه للمختم من السن حكومه لان السن بايع لما ظهر فدخل
في دنته كاللص اذا قطع مع المصابع وان كسر بعض السن طوله او عرضا وحببت عليه من دينه
السن بقدر ما كسر منها من النصف او الثلث او الربع لان ما وحببت في جميعه الدين وحببت
في بعضه من الدين بقدره كالمصابع وبغيره القدر من الظاهر دون السن المعجب لان الدين
تكمل بقطع الظاهر فاعتبر المكسور منه وان ظهر السن المعجب بعاده اعتبر القدر المكسور
ما كان ظاهرا قبل العلة لانه بايع لما ظهر من العلة لان الدين بحسب ما كان ظاهرا فاعتبر القدر
المكسور منه **فصل** وان قلع سنكافه ياشق او اكله فان لم يذهب من اجراها شي وحببت
فيها دينه السن كاليد المربصه وان ذهب من اجراها شي سقط من دينها تقدير الذاهب وحببت
الباقى وان كانت احدى ثنيتين العليين او السفليين اقصر من الاخرى فقطع القصير نقص
من دينها تقدير ما نقص منها لانهما مختلفان في العان فلا اختلاف كانت القصير ناقصه
فلم يكمل دنتها وان قلع سنكافه ياشق او اكله فان لم يذهب من اجراها شي وحببت
وحفظ الطعام والريق وحببت فيه الدين لبقا المنفعة والحال فان ذهبت منافعها وحببت
فيها الحكومه لانه لم يبق غير الحال فلم يبق فيه غير الحكومه كاليد الشلوا وان نقصت
منافعها فذهب بعضها وبقي البعض فذهب قولان احدهما وحببت فيه الدين لان الحال تام
والمنفعة باقية وان كانت ضعيفه فكمالت دينها كما لو كانت ضعيفه من اصل الخلقه

والمانى بحب فيها الحكومة لان المنفعة قد نقصت وجعل قدر الناقص موجب فيها الحكومة
وان ضرب سنه فاصفرت او اجرت وحتت فيه الحكومة لان منافعها باقية وانما نقص
جمالها فوجب فيها الحكومة فان ضربها فاستودت فقد قال في موضع حب الحكومة وقال
في موضع حبت الدية ولم يستد على قولين وانما هي على اختلاف حالين فالذى قال بحب فيه
الدية اذا ذهبت المنفعة والذى قال بحب فيه الحكومة اذا لم تذهب المنفعة وذكر المرنى
انها على قولين واختار انه بحب فيها الحكومة والصحيح هو الطريق الاول **فصل** اذا
قلع اسنان رجل كلها نظرت فان قلعت واحدا بعد واحد وجب لكل سن خمس من الجبل بحب
في اسنانه وفي اثنان وثلثون مائة وستون بغير اذان قلعتا دفعة واحدة وفيه وجهان
احدهما انه لا يحب عليه اكثر من دية واحدة حشش وعبد فلم يضمن باكثر من دية كاصابع اليد
والمانى انه لا يحب في كل سن خمس من الجبل وهو المذهب لمحمد بن عمرو بن حزم ولان باصبع دية
بالجناية اذا لم يفرط لم ينقص دية بالتضام غرم اليه كالموضحة **فصل** اذا قلعت سن صغير
لم يثغر لم يلزمه شيء في الحال لان العادة في سنه ان تعود وتثبت فلم يلزمه في الحال شيء كالموتف
شعره فان ثبت له مثله في مكانها لم يلزمه ديتها وهل يلزمه حكومه فيه وجهان احدهما
لا يلزمه كالموتف شعره ثبت له مثله والمانى يلزمه حكومه للرجح الذي حصل بالقلع ان
لم يثبت له ووقع المباش من يثاها وحتت ديتها لاننا تحققنا اتفاق السن وان مات قبل
المباش من يثاها ففيه قولان احدهما لا يحب عليه دية السن لانه قلعت سنه لم يثاها
لا يحب لان الظاهر انها تعود وانما فات موته وان ثبت له سن خارجة عن صفات الاسنان
فان كانت تحتها لم يثبت بها وحتت ديتها وان كانت تحتها فوجب الحكومه للسن الحاصل
خروجها عن سمت الاسنان وان ثبتت اقصر من نظيرتها ووجب عليه من ديتها بقدر ما نقص
لانه نقص لحناته فصار كما لو كثر بعض سن وان ثبت اطول منها فقد قال بعض اصحابنا لا يلزمه
شيء وان حصل بها شين لان الربا لا يكون من الجناية ومحملة على انه يلزمه الحكومة للشين
الحاصل بطولها كما يلزمه للشين الحاصل بقصرها لان الظاهر ان الجميع حصل بسبب قلع السن
وان ثبت له سن صغير او سن خضر وحتت عليه الحكومة لنقصان الحال وان قلعت سن من
تفر وحتت ديتها في الحال لان الظاهر انه لا يثبت له مثله وان احدا لدية ثم ثبت له مثله في
مكانها ففيه قولان احدهما لا يحب رد الدية لانه عاد له مثله فلم يسحق بدلها كالذى لم

تثغر

199
تثغر والمانى لا يحب رد الدية لان العادة في سن من ثغرها ان تعود واذا عادت كان ذلك
فيه محذور ولا سقط بها ضمان ما انفق عليه **فصل** ولا يحب في الحيتين الدية لان فيها
جلا ومنفعة كاملة فوجب فيها الدية كالشفقتين وان قلعت احدهما وتماثلت الاخر وجب
عليه نصف الدية لانها عضوان لحب الدية فيها فوجب نصف الدية في احدهما كالشفقتين
واليد من ان قلعت الحيتين مع الاسنان وحتت عليه دية الحصين ودية الاسنان ولا يدخل
فيه احدهما في دية الاخر لانها حششان مختلفان لحب في كل واحد منهما دية مقدرة فلم يدخل
فيه احدهما في دية الاخر كالشفقتين مع الاسنان وبخالف الكف مع الاصابع فان الكف تابع
للاصابع في المنفعة والحيان اصلان في الحال والمنفعة فيها كالشفقتين مع الاسنان
فصل ولا يحب في اليد من الدية لما روي معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في اليد من الدية ولا يحب في احدها نصف الدية لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب
لعمر بن حزم حرم حنق على حزان في اليد حششون من الجبل واليد التي قربت الدية هي الكف او ان قطع
الكف وحتت الدية وان قطع من نصف الذراع او من المرفق او من العضد او من المصبع وحتت
الدية في الكف وحب فمما زاد احكومه وقال ابو عبد بن حزم الذي لا يحب فيه الدية هي اليد
من المصبع لان اليد اسم للجميع والمذهب الاول لان اسم اليد يطلق على الكف والدليل عليه
قوله تعالى والشارق والشارقة فاقطعوا ايديهما والمراد به الكف لان المنفعة
المقصودة في اليد هو البطش والخذ والدفع فالكف وما زاد تابع للكف فوجب الدية في
الكف والحكومة فمما زاد وحب في كل اصبع عشر الدية لما روي ابو عبد بن حزم عن
اسمه عن حماد ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن وفي كل اصبع من الاصابع من
اليد والرجل عشر من الجبل ولا يفضل اصبع على اصبع لما ذكرناه من الخبر ولما روي عن سبع
عن اسد عن حماد مشيدا المصابع كما استوا عشر عشر من الجبل ولا يثغر دية دية في الدية
فالمختلف ديتها باختلاف منافعها كاليد من وحب في كل امله غير الابهام ثبتت دية المصبع
ولا كل امله من الابهام نصف دية المصبع لانها لما ثبتت دية اليد على عدد الاصابع
وجب ان تقسم دية المصبع على عدد الاصابع **فصل** وان حشي على يد فثبتت او على اصبع
فثبتت او على امله فثبتت وحب عليه ما لا يحب في قطعها لان المقصود بها هو المنفعة فوجب
في اندا من منفعتها ما وحب في ايلافها وان قطع بها شيلا او اصبعها شيلا او امله شيلا وحب

عليه الحكومة انه انما لا يفر من غير منفعة **فصل** ولحب في الرجلين اليد لما روى
معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجلين اليد ولحب في احد
نصف اليد لما روى عمرو بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الرجل نصف اليد
والرجل التي يحب في قطعها نصف اليد القدم فان قطع نصف الساق او من الركبة او
من بعض الفخذ او من اصل الفخذ وجبت اليد في الصام **ووجبت الكف** فما زاد لما
ذكرناه في اليد ولحب في كل اصبع من اصابع الرجل عشر اليد لما ذكرناه من حديث عمرو
ابن حزم ولحب في كل امله غير الابهام ثلث دية الاصبع وفي كل امله من الابهام نصف
ديه الاصبع لما ذكرناه في اليد **فصل** ولحب في قدم الأعرج وبعده العظم اذا كانتا
شالمتين نصف اليد لان العرج انما يكون من قصور احد الساقين وذلك ليس ينقص القدم
والعظم لقصر العضد والذراع او اعوجاج الرسغ وذلك ليس ينقص الكف فلم يسمع كمال
اليد في القدم والكف كذا في الخصي واذن المصمم وانف المصمم **فصل** اذا كسر
الساعد فخره فخر او خلع كفه فاعوجت ثم جرحه فخر وعادت مستقيمة وجبت الحكومة
لانه حصل به نقص وان لم يعد الى ما كان كانت الحكومة اكثر لان النقص المبرور قال
الحاني انا اعيد خلعها واعيد لها مستقيمة تمنع من ذلك لانه استئناف جنايه وان
كاد به وخلعه وعاد مستقيمة وجب عليه هذا الخلع حكومه ولا يستفط ما وجب من الحكومة
الا ان ينهايها حكومه استقرت للجنايه وما حصل من الاستفاده حصل معني اخر فلم يستفط ما وجب
ومخالف اذا حني على العبر فذهب الضوم عايد لا ينتقل ان الضوم يذهب **فصل**
واذا كان الرجل كفان في ذراع فان لم يبطش بواحد منهما لم يحب فيهما قود ولا دية لان
منافعهما قد بطلت وصار كاليد المشلا ولحب فيهما حكومه لان فيهما جمالا وان كان احدهما
سبطش دون الآخر فالذي سبطش هو المصلي فحب فيه القود او اليد والآخر خلقه زايده
ولحب فيهما الحكومة وان كان احدهما اكثر بطشا كان المصلي اكثرها بطشا سوا كان الما بطش
على مستوي الذراع او منحرفا عنه لان الله تعالى جعل البطش في المصلي فوجب ان يرجع في
الاستنبال اليه كما يرجع في الخشي الى بوله وان استويا في البطش فان كان احدهما على مستوي
الذراع والآخر منحرفا عن مستوي الذراع فالاصلي هو الذي على مستوي الذراع فحب فيه
القود او اليد ولحب في الآخر الحكومة فان استويا في ذلك فان كان احدهما تام المصابع والآخر

تعلق

ناقض المصابع فالاصلي هو التام المصابع فحب فيه القود او اليد والآخر خلقه زايده
ولحب فيهما الحكومة فان استويا في تمام المصابع المان في احدهما زايده اصبح لم يرح
في المان لانه قد يكون الاصبع الزايده في غير المبدأ المصليه فاذا استويا في الدليل فيهما
يد واحده زايده فان قطعها قاطع وجب فيها القود او اليد ولحب عليه للزيادة
حكومه وان قطع احدهما لم يحب القود لعدم الممانه وعليه نصف ديه وزايده حكومه لان
نصف يد زايده وان قطع اصبعها من احدها فعليه نصف ديه اصبع وزايده حكومه
لانها نصف اصبع زايده وان قطع امله اصبع من احدها فعليه نصف ديه امله وزايده
حكومه لانها نصف امله زايده **فصل** ولحب في اليدين اليد لفر فيهما جمالا كاملا
ومنفعه كامله فوجب فيهما اليد كاليد في ولحب في احدها نصف اليد لان ما وجب في اليد
في اثنين منه وجب نصفها في احدها كاليد وان قطع بعضها وجب فيه من اليد بقدر
وان جرح قدره وجب فيه الحكومة **فصل** وان كسر ضلعيه انتظر ان جرح وعاد
الى حالته لم يحكم حكومه للكسر وان احدهما ريب ليه حكومه للشين الذي حصل به وان
ضعف مشيه واحتاج الى عصي لم يحكم حكومه لنقصان مشيه وان عجز عن المشي وجب عليه
الديه لما روى الرهري عن شعيب بن المسيب انه قال مضت السنه ان في الصلح اليد
وفي اللسان اليد وفي الذكر اليد وفي الشين اليد ولانه ابطال عليه منفعة مقصود
وان كسر ضلعيه ونجح عن الوطى وجب عليه الديه لانه ابطال عليه منفعة مقصود وان ذهب
مشيه وجماعه ففنه وجمان احدهما لم يلزمه الديه واحده لانهما منفعتا عضو
والثاني لزمه دتان وهو ظاهر النص ولحب في كل واحد منهما الديه عند الانفاد
فوجب فيهما الدتان عند الاجتماع كما لو قطع اذنه فذهب شمه او قطع انفه فذهب
شمه **فصل** ولحب في الذكر الديه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كنت مع عمرو بن
حزم الى اليمن وذكر الديه ولحب في ذكر الشيخ والطفل والخصي والطنس لان العضو
في نفسه سليم ولا يحب في ذكر اشل لانه بطلت منفعة فلم تكمل ديه ولحب فيه الحكومة
لانه ابلغ عليه جماله وان حني على ذكره فشل وحب ديه لان المقصود بالعضو هو المنفعه
فوجب في انلا ف منفعة ما وجب في انلا ف وان قطع الحشفه وجبت الديه لان منفعة
الذكر تكمل بالحشفه كما تكمل منفعة الكف بالمصابع فكلت الديه لقطعها وان قطع الحشفه

وجاءه وقطع الباقي وجب عليه حكمه كما لو قطع المصابع وجاءه وقطع الكف وان
قطع بعض الحشفه وجب عليه من اليد بقتطها وهل يقتط على الحشفه وجبها او على
جميع الذكر فانه قولان احدهما يقتط على الحشفه لان اليد بكل يقطعها يقتط عليها
كيديه المصابع والباقي يقتط على الجميع لان الذكر هو الجميع فقتطت اليد على الجميع
فصل وجب في المني من اليد وجب في احدى النصف اليد لانها واجب في اثنين منها
مع عرو من حزم وفي الاثنين اليد وجب في احدى النصف اليد لانها واجب في اثنين منها
وجب في احدى النصف كاليدين **فصل** وما اشترك فيه الرجل والمرأه من المني والروح وال
فنه قولان قال في القدم تشاوي المرأه الرجل الى ثلث اليد فاذا ارادت على ذلك كانت
المرأه على النصف لما روي نافع عن ابن عمر انه قال يسوي به الرجل والمرأه الى ثلث اليد
ويختلفان فيما سوي ذلك وقال في الجديد هي على النصف من الرجل جميع المني وهو
الصحيح لانها شخصان مختلفان في دينه النفس فاختلغا في اروش الجنات كالمسلم والكافر
ولا تخافه ليجب فيها ارش مقدرة وكانت المرأه على النصف من الرجل ارشها كقطع الرجل
واليد وقول ابن عمر عارضه قول علي رضي الله عنه في جراحات الرجال والنساء سوا على النصف
فما قل او اكثر **فصل** وجب في تدلي المرأه اليد لان فيها حملا ومنفعه فوجب فيها
اليدين كاليدين والرجلين وجب في احدى النصف اليد لما ذكرناه في الاثنين وان جنى عليها
فشلا وجب عليه اليد لان المقصود بالعضو هو المنفعه فكان يلاف منفعته كاتلافه
فان كانا فاهدين فاستترسلا وجبت الحكومه لانه نقص جماله وان كان لها ابن فحني عليها
فانقطع لبنها وجب عليه الحكومه لانه قطع اللبن بخبايته وان جنى عليها قبل ان ينزل لها
لبن فولدت ولم ينزل لها لبن شيل اهل الخمر فان قالوا ان يقطع اللبن الى اللخايه وجبت الحكومه
وان قالوا ان يقطع من غير خبايه لم تجب الحكومه لحوار ان يكون انقطاعه بغير الخبايه
فلا تجب الحكومه بالشك وجب اليد في كليتيها وهو راس الثدي لان منفعه الثديين للطين
لان الصبي يما تمتص اللبن ويدها يما تعلق المنفعه الثديين فوجب فيها ما لم يجز في اليدين كما
تجب في المصابع ما لم يجز في الكف فاما جلنا الرجل فقد قال في موضع يجب فيه حكمه وقال في
موضع اخر قد قيل ان فيها اليد من احسنها من قال فيها قولان احدهما يجب فيها اليد
لان ما وجب فيه اليد من المرأه وجب فيه اليد من الرجل كاليدين والباقي وهو الصحيح انه يجب

فيها الحكومه لانه انلا في جمال من غير منفعه فوجب فيه الحكومه ومنهم من قال يجب
فيها الحكومه قوله واحدا وقوله قد قيل ان فيها اليد حكايه عن غير **فصل**
وجب في اسكني المرأه وفي السفر ان المحيطان بالفرج اليد لان فيها حملا ومنفعه
في المباشرة وجب في احدى النصف اليد لان كل ما وجب في اسكني منه اليد وجب في احدى
نصفها كاليدين **فصل** قال الشافعي رحمه الله اذا وطئ امرأه فافضاها وحت
عليه اليد واحلف احصاها في الاضاق فقال بعضهم هو ان يدخل الحاجر الذي من الفرج
وثقبه البول وهو قول الشافعي حامدا للسفر اني اجمعه الله وقال بعضهم هو ان يدخل
الحاجر الذي من الفرج والبر وهو قول ابي علي بن ابي حمزه ومحمد بن الحسن الفقيه في الطب
الطبري لان اليد لم تجب الا بالانلا في منفعه كامله ولا يحصل ذلك الا اذا زاله الحاجر من
المسيلين فاما اذا زاله الحاجر من الفرج وثقبه البول فلا سلف بها المنفعه وانما ينقص
بها المنفعه ولا يجوز ان يجب فيها يد كامله فان افضاها واستترسلا البول وجب مع يديه
الافضا حكمه للنقص الحاصل فاستترسلا البول وان افضاها والنام الحرج وحت الحكومه
دون اليد وان اجاف خافه والثابت لم يسقط ارشها والفرق بينهما ان ارش الحايضه
وجب باسرها فلم يسقط بالانتيام وديده الاضاق وحت نازاله الحاجر وود عاد الحاجر فلم يجب
اليدين **فصل** ولا يجب في انلا في الشعور غير الحكومه لانه انلا في جمال من غير منفعه
فلم يجب فيه غير الحكومه كاليدين العن القامه واليد الشلا **فصل** وجب في يدي
الرقبه وتضعير الوجه الحكومه لانه اذهاب جمال من غير منفعه فوجب فيه حكمه وان
كسر الزرق أو كسر ضلع أو فقد قال في موضع يجب فيه جمال وقال في موضع يجب فيه حكمه
ولختلف احصاها فقال ابو اسحق وابو علي بن ابي حمزه وجب فيه الحكومه قوله واحدا الذي
قال فيه جمال اراد على شيل الحكومه لان تقدير ارش لا يجوز الا بنس أو قياس على اصل وليس هذا
نقص ولا له اصل يقاس عليه وقال المزني وغيره هو على قولين وهو الصحيح احدهما يجب فيه
جمال الماري كاسلم مولى عمر رضي الله عنه انه قضى في الزرق جمال وفي الضلع جمال وقول الصفاي في قوله
القدم حجه تفيد على القياس والقول الثاني وهو الصحيح انه يجب فيه حكمه لانه كسر عظم
في غير الرأس والوجه فلم يجب فيه ارش بقدر كسر عظم الساق وما روي عن غيرهم ان
قضى به على سبل الحكومه لان قول الصفاي ليس حجه في قوله الجديد **فصل** وان اطم بجلا

اولئك او ضرب به مثقل فان لم يحصل به اثر لم يلزمه ارش في نفسه لم يحصل به نقص في حال ولا منفعة فلم يلزمه ارش وان حصل به شئ كان اسودا واخضر وحيث فيه حكمه لما حصل به من الشئ فان قضى فيه بالحكومة ثم زال الشئ سقطت الحكومة كما لو حثي على عين فابيضت ثم زال البياض فان وقع انساها فاحدث في الشاب لم يلزمه ضمان بل ان المال انما يجب في الجناية اذا اجريت نقضا في حال او منفعة ولم يوجد شئ من ذلك **فصل** اذا جنى على حر خاياه ليس فيها ارش مقدار نظرت فان حصل بها نقص في حال او منفعة وحيث فيه الحكومة وهو ان يقوم المحنى عليه قبل الجناية ثم يقوم بعد ان مال الجناية فان نقص العشر من قيمته وجب العشر من دينه وان نقص الخمس من قيمته وجب الخمس من دينه لانه ليس في ارشه نص فوجب التقدير بالاجتهاد ولا طريق للمعرفة بقدر النقص من جهة الاجتهاد لما بالقوم وهذا كما قلنا في المحرم اذا قتل صبيدا ليس في جزايه نص انه يرجع الى دوى عدل في معرفة مثله ان كان له مثل من النعم او الى قيمته ان لم يكن له مثل ووجب القدر الذي نقص من قيمته من الدين لان النفس مضمونة بالدينه فوجب القدر الماقص منها كما يقوم المبيع عند الرجوع نارش العيب ثم نوحى القدر الماقص من الثمن حين كان المبيع مضمونا بالثمن وقال بعض اصحابنا يعتبر نقص الجناية من دينه العضو المحنى عليه من دينه النفس فان كان الذي نقص هو العشر والجناية على اليد وجب عشر الدين وان كان على اصبع وجب عشر دينه المصبع وان كانت على الراس فمادون الموضع وجب عشر ارش الموضع وان كانت على الجسد فمادون الجايعة وجب عشر ارش الجايعة كما قالوا اعتبرناه من دينه النفس لان من ارش الحكومة في عضو على دينه العضو والمذهب الاول وعليه التفريع لانه لما وجب لقوم النفس وجب ان يعتبر النقص من دينه النفس ولان اعتبار النقص من دينه العضو يودي الى ان تتقارب الجنايتان وتتباعا الى ارشان فان يكون الحكومة في السحاق فنوجب عشر ارش الموضع وتتباعا ما بينهما وسنارش الموضع مع غيرها منها فان كانت الجناية على اصبع فبلغت الحكومة فيها ارش المصبع ونقص الحاكم من ارش المصبع ومن ارش الموضع شيئا على حسب ما يودي اليه الاجتهاد لانه يجوز ان تكون فيما دون المصبع وفما دون الموضع ما يجب فيها وان كانت الجناية في الكف فبلغت الحكومة ارش الاصابع لنقص شيئا من ارش الاصابع لان الكف تابع للاصابع في الحال والمنفعة فلا يجوز

ارش الارش في الجناية الحكومة وما ارش الموضع

ان

الرجب فيه ما يجب في المصابع **فصل** وان لم يحصل في الجناية نقص في حال ولا منفعة بان قطع اصبعه ازيد او قلع سننا ازيد او تلف لحيه امزاه وان دخل الموضع من غير نقص فيه وجها من احد هما وهو قول الحنابلة والشافعية في شريح انه لا شئ عليه لانه خاياه لم يحصل فيها نقص فلم يجب فيه ارش كما لو لم يطمح في الجناية وهو قول الحنابلة في شريح انه لا شئ عليه لانه خاياه لم يحصل فيه الحكومة لانه ابد لا جزء من مضمون فلا يجوز ان يعر من ارش وعلى هذا ان كان قد قطع اصبعه ازيد قوم المحنى عليه قبل الجناية ثم يقوم في اقرب احواله الى الهند مال لم يجب ما بينهما من الدين لانه لما سقط اعتبار قيمته بعد المند مال قوم الى اقرب احواله اليه وهذا كما قلنا ولابد المأخوذ والمأخذ لنقصه حال العلوق قوم في اول حال ممكن فيه القوم بعد العلوق وهو عند الوضع وان قوم ولم ينقص قيمته قوم قبل الجناية ثم يقوم والدم جاز لانه لا بد ان ينقص قيمته لما تخاف عليه فوجب تقدير ما بينهما من الدين وان قلع سننا ازيد فلم ينقص قيمته قوم وليس له خلف الزايد شئ اصلية ثم يقوم وليست له شئ اصلية ولا الزايد وجب تقدير ما بينهما من الدين وان تلف لحيه امزاه قوم لو كان رجلا ولا لحيه وبقوم ولا لحيه له وجب تقدير ما بينهما من الدين **فصل** وان جنى على رجل خاياه لها ارش مقدار مقله قبل المند مال دخل ارش الطرف في دينه النفس وقال ابو سعيد المصطفي لم يدخل لانه الجناية انقطعت شرانها بالقتل فلم يسقط ضمانها كما لو ابدملت ثم قتله والمذهب الاول لانه مات بفعله قبل استقرار الارش ودخل في دينه كما لو مات من شره الجناية وخالف اذا ابدملت فان هناك استقرار الارش فلم يسقط **فصل** وجب في قتل العبد قيمته بالغه ما بلغت لانه مال مضمون بالانفاق لمحق المولى يعتبر حشده قيمته قيمته بالغه ما بلغت كسائر الاموال وما ضمن فمادون النفس من الجناية كالمات في اللسان والذكر والشين والدين والطين ضمن من العبد بقتله وما ضمن من الجرح من الدين كالبند والمصبع والامثلة والموضحة والمجايفة ضمن من العبد مثله من القيمة لهما متساويان ضمان الجناية في القضاة والكفان فمتساوية اعتبارا ملا دون النفس عند النفس كالرجل والمرأه والمسلوك الكافر **فصل** وان قطع يد عبيد اعنق ثم مات من سرايه القطع وجبت عليه دينه جرح لان الجناية استقرت في حال الجرح وجب للمشيدين ذلك اقل الامر من ارش الجناية وهو نصف القيمة او كمال الدينه فان كان نصف القيمة اقل لم

مستحق اكثر منه انه هو الذي وجب في ملكه والربان حصلت في حال الحق له فيها وان
كانت الدية اقل لم يستحق اكثر منها لان ما نقص من نصف القمه بسبب من حتمته وهو العتق
فصل وان قضاة بني عبد وقطع دية وفيمته ديتان الفانصارم اعنق ومات
بعد ان دمال الجنابة وجب على الجاني ارش الجنابة وهو قيمة العبد سواء كان له دمال قبل
العتق او بعده لان الجرح اذا اندمل استقر حكمه ويكون له الدية لانه ارش جناحه حصلت
في ملكه وان لم يندمل وسري الى نفسه وجب على الجاني دية جرح وقال المرنجني حب الارش وهو
الفانصار لان السيد ملك هذا القدر بالجنابة فلا ينقص وهذا خطأ لمن اعتبر به
الارش لخال الاستقرار ولهذا الوقطع يدي رجل ورجليه وجب عليه ديتان واذا شرف
الى النفس وجب دية اعتبارا بحال الاستقرار وفي حال الاستقرار هو جرح فوجبت فيه
الدية ودليل قول المرنجني بطل من قطع يدي رجل ورجليه ثم مات فانه يحب ديتان ثم نقصت
بالموت **فصل** وان قطع حريد عبد فاعتق ثم قطع اخرى ومات لم يحسب على
الاول قضاة لعدم التكافؤ في حال الجنابة وعليه نصف الدية لان المحن عليه جرح وقت
استقرار الجنابة واما الماني ففهم وجهان احدهما وهو قول ابي الطيب من مثله انه يجب
عليه القضاة في الطرف ولا يجب في النفس لان الروح خرجت من شرايه قطع عين واحدها وجب
القود والآخر لا وجب فسقطا كجرح من قتلا من نصفه جرح ونصفه عيب والماني وهو المذهب
انه يجب عليه القضاة في الطرف والنفس لهما متكا فان حال الجنابة وقد خرجت
الروح عن عبد محض مضمون واما سقوط القود عن احدهما لمعنى في نفسه فلم يسقط عن الآخر
كما لو اشترك جرح عبيد فقتل عبيد وحال الجرح اذا قتلا من نصفه جرح ونصفه عيب لان كل
واحد منهما عيب مكاف له في حال الجنابة وان عفي على مال كان عليه نصف الدية لانهما شريكان في
القتل والمولى اقل من نصف فمته يوم القطع الاول ونصف الدية فان كان نصف الدية اقل
او مثله كان له ذلك وان كان اكثر فله نصف الدية لان الجزية نقصت ما اراد عليه والفرق
بينهما ومن المثله فتلها ان الجنابة هناك من واحد وجميع الدية عليه فقبول من ارش الجنابة وقت
الدية والجنابة هناك من اثنين والدية عليهما والماني حتى عليه في حال الجزية فقبول من ارش الجنابة
ومن النصف الماخوذ من الماني في ملكه فكان الفاضل لورثته **فصل** وان قطع جرح عبد
ثم اعنق ثم قطع دية اخرى نظرت فان اندمل الجرحان لم يجب في البدن الاول قضاة لانه جني

عليه وهو غير مكاف له ويجب فيها نصف قيمته ويكون للمولى وجب في البدن الاخرى القضاة
لانه فقطعها وهو مكاف له وان عفي على المال وجب عليه نصف الدية وان شرف الى نفسه
وجب القضاة في البدن الاخرى التي قطعت بعد عتقه ولا يجب القضاة في النفس لانه
مات من جنائس احدهما وجب القضاة والاخرى لم يجب فان اقتص منه في البدن وجب عليه
نصف الدية لانه مات من جنائسه وقد استوفى مته ما يقابل نصف الدية ويكون للمولى اقل الميزن
من نصف القمه وقت الجنابة ونصف الدية وان عفي عن القضاة على مال وجب كمال الدية
والمولى اقل الميزن من نصف قيمته او نصف الدية ولو ورثته الماني لان الجنابة الياسنة
في حال الجزية **فصل** وان قطع حريد عبد فاعتق ثم قطع اخرى لم يقطع
بالت رجله ومات لم يجب على المولى القضاة في النفس ولا في الطرف لعدم التكافؤ ويجب
عليه ثلث الدية ويجب على المرحون القضاة في الطرف وفي النفس على المذهب فان عفي عنهما
كان عليهما ثلثا الدية وفما يستحق المولى فو ان احدهما اقل الميزن من ارش الجنابة او لم يجب
على هذا الماني وهو ثلث الدية لان الواجب بالجنابة هو الارش فاذا اعنق انقلب مضار ملت
الدية فوجب ان يكون له اقل الميزن فان كان الارش اقل لم يكن له اكثر منه لانه الذي وجب بالجنابة
في ملكه وما زاد بالسرايه في حال الجزية لمحق له فيه فان كان ثلث الدية اقل لم يكن له اكثر منه لانه
هو الذي يجب على الماني في ملكه ونقص الارش بسبب من حتمته وهو العتق والمستحق اكثر منه
والقول الماني يجب له اقل الميزن من ثلث الدية او ثلث القمه لان الماني على ملكه هو المولى
والآخران لا حق لهم في حنائسهما فوجب ان يكون له اقل الميزن من ثلث الدية او ثلث القمه فان
كان ثلث القمه اقل لم يكن له اكثر منه لانه لما كان عيبا كان له هذا القدر وما اراد وجب في حال
الجزية فلم يكن له فيها حق وان كان ثلث الدية اقل لم يكن له اكثر منه لانه ثلث القمه نقص وعاد
الى ثلث الدية بفعله فلم يستحق اكثر منه **فصل** اذا ضرب بطن مملوك حامل بمملوك
فالقتل حنينا ميثا وجب فيه عشرين الف درهم لانه حين ادميه سقطت ميتة الجنابة فممن
بعشرين الف درهم كحسن الحرم واختلف اهل حنينا في الوقت الذي يعتقه فيه فممن المام فقال المرنجني
واو شعيد الاصططري يعتقه فمته ما يوم الاستقاط لانه حال استقرار الجنابة والمعتبر به
قدرا الضمان بحال استقرار الجنابة والدليل عليه انه لو قطع يد نصراني ثم استلم ومات فجب
فيه دية مسلم وقال ابو اسحق يعتقه فمته ما يوم الجنابة وهو المصووص لان الماني عليه معتق

حاله فكان اولي الاحوال باعتبار وقتها يوم الجنايه لانه حال الوجوب ولهذا الوقطع بعهد
 فمات على الرق وجنت فتمتة يوم الجنايه وان ضرب بطن امه ثم اعففت والفت حينئذ ميتا
 وجب فيه ديه حينئذ لان الضمان يعتبر بحال السفر الى الجنايه والوجوب ولهذا الوقطع بعهد
 فمات على الرق وجنت فتمتة حال الجنايه ولان الضمان يعتبر بحال السفر الى الجنايه فلكحين
 عند استقرار الجنايه فضمن بالديه

باب العاقلة وما تخمله من الديات

اذا قتل الحر اعمد خطا وله عاقلة وله وجب جميع الدية على عاقلة لما روى المغيرة
 ابن شعبه قال ضربت امراة صرة لها العمد فقتلها فقتل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بدنتها على عصبة العاقلة وان قتله خطا وجنت الدية على عاقلة لانه اذا قتل
 عن القاتل في عمد الخطا تخفيفا عنه مع قصده الى الجنايه فلان تحمل عن قاتل الخطا
 ولم يقصد الجنايه اولى لان الخطا وعمد الخطا فكثر ولو اوجنا دنتها في مال الحاني اخف
 به وان قطع اطرافه خطا او عمد خطا فقتله قولان قال في القدر لم تحمل لعاقلة دنتها
 لانه لا يضمن بالكفارة ولا تثبت فيه القسامة فلم تحمل العاقلة بدله كالمال وقال في الحد
 تحمل لعاقلة دنتها لان ما ضمن بالقصاص والدية وتخففت الدية بالخطا حملت العاقلة
 بدله كالنفس فعلى هذا الحمل ما قل منه وكثير كما تحمل ما قل وكثير من دية النفس وان قتل عمدا
 او حتى على طرفه عمدا لم تحمل العاقلة دنته لان الخبر ورد في الحمل عن القاتل في عمد الخطا تخفيفا
 عنه لانه لم يقصد القتل والعمد قصدا لقتل فلم يلحق به في التخفيف وان وجب له القصاص
 في الطرف فانقضت حجة دية مستومه فمات فعليه نصف الدية وهل تحمل العاقلة ذلك ام لا فنه
 وجهان احدهما تخمله لانه كما نانا انه ليس بعد محض الباني لا تخمله لانه قصدا لقتل الغير
 حق فلم تحمل العاقلة عنه وان وكل من يقتضيه في النفس ثم عفى وقتل الوكيل ولم يعلم بالعفو
 وقتلنا ان العفو صحيح وجنت الدية على الوكيل وهل تخمله العاقلة عنه فنه وجهان احدهما
 وهو قولنا ان الحق انه لا تخملها العاقلة وهو الصحيح لانه بعد القتل فلم تخمله العاقلة كما لو
 قتله بعد تعلم بالعفو والماني وهو قولنا ان الحق اني هو مريم انه تحملها العاقلة لانه لم يقصد
 الجنايه **فصل** وان قتل عبدا خطا او عمد خطا ففي مته قولان احدهما انه لا تخملها

العاقلة

العاقلة لانه لم يقصد القتل فحملت العاقلة بدله كالمال والماني انه لا تخملها
 العاقلة لانه ما لم تحمل العاقلة بدله كالمال والماني انه لا تخملها **فصل** وان قتل نفسه خطا
 لم يجب الدية لقتله ولا تحمل العاقلة دنته لما روى ان عوف بن مالك الاشجعي ضرب
 مشركا بالسيف فرجع السيف عليه فقتله وامنع اصحاب رسول الله عليه وسلم من
 الصلوة عليه وقالوا قد ابطل جهاد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مانع لهذا
 ولو وجنت الدية على عاقلة ليس النبي صلى الله عليه وسلم من الدية **فصل** وما يجب لخطا الامام
 من الدية ما لقتل نفسه قولان احدهما يجب على عاقلة لما روى ان عوف بن مالك
 عنه قال لعلي رضي الله عنه في جريح المراه التي بعث اليها عرفت على كل امرئ حتى يقتلها
 على قومك الماني انه لم يجب في بيت المال لان الخطا بكثرته في اوجكبه واحتمال دلو اوجنا
 ما يجب لخطا به على عاقلة اجمعناهم فاذا قلنا انها يجب على عاقلة وجنت الكفارة
 في ما له كغير الامام واذا قلنا انها يجب في بيت المال ففي الكفارة وجهان احدهما يجب في
 ما له لانها لا تخمل والماني انها يجب في بيت المال لانه بكثر خطاه فلو اوجناها في ما له اخف
 به **فصل** وما يجب لجنايه العمد خطا لانه بدله متلف لا تخمله العاقلة بحال وجب
 حالا كرامته المتلفات وما يجب لجنايه الخطا وشبه العمد من الدية يجب موطا فان كانت
 اذويه كما عليه وجنت في ثلث سنين لانه روى ذلك عن عوف بن عباس رضي الله عنهما وجنت
 كل سنة ملتها فان كانت دية نفس كان ابتداء الاجل من وقت القتل لانه حق موطا فاعتبر
 الاجل من حين وجود السبب كالدين الموطا وان كان دية طرف فان لم يسر اعتبرت المدة من
 وقت الجنايه لانه وقت الوجوب وان شرت الى عضو اخر اعتبرت المدة من وقت المزدمال
 لان الجنايه لم تقف واعتبرت المدة من وقت الاستقرار فان كان الواجب اقل من دية نظرت
 فان كان ثلث الدية او دونه لم يجب للمتي سنة لانه لا يجب على العاقلة شي في اقل من سنة وان
 كان اكثر من الثلث لم يرد على دية وجب في السنة الاولى الثلث وفي الثانية الثلث وفي الثالثة
 الباقي وان وجبت بحسب سنة دنتان فان كانتا اثنتين وان قتل اثنين وجب في كل سنة لكل واحد
 منها مائة الدية لانها الجنايات المستحقين فلا يفيض جوك واحد منهما مائة كل سنة من ثلث الدية
 وان كانتا الواحدة فان قطع اليدين والرجلين من رجل وجنت في سنتين في كل سنة ثلث الدية
 لانها جنايه على واحد ولا يجب له على العاقلة في كل سنة اكثر من ثلث دية وان وجبت لجنايه

المرور على النسخ في جيب الشرايع الامام وان كان في النسخ

الخطا او بعد الخطا ديه فافضه كديه الجنتين والمراد به اهل الذمه ففيه وجهان احدهما
انما يجب في ذلك سنتين في كل سنة ثلثها لايه ديه نفس فوجب في كل سنة ثلثها كاليه الكامله
والثاني انه كارتش الجاني اذا انقض عن الدية لانه ذر الدية الكامله فعلى هذا ان كانت دلت
ديه وهو ديه اليهودي والنصراني او اقل من ذلك وهو ديه المجوسي وديه الجنتين وجب في سنة
واحدة وان كان اكثر من ذلك وهو ديه المراد وجب في السنة الاولى ديه كامله ويجب ما
زاد في السنة المانية كما قلنا في الطر وان كان فتمه عبده قلنا انما على العاقله ففيه وجهان
احدهما انها تقسم بثلث سنتين وان زاد حصته كل سنة على ثلث ديه لانه ديه نفس والثاني ان يوزن
في كل سنة بثلث ديه **فصل** والعاقله هم العصبات الذين يرثون بالنسب او
الولد غير الاب والجد والابن وان لم ير ولد له على ما روي المغيرة بن شعبه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قضى في المراه بدنتها على عصبته القاتله واما الاب والجد والابن وان لم ير
فلا يعقلون لما روي جابر رضي الله عنه ان امرأتين من هذيل قتلتا احدهما الاخرى ولكل
واحدة منهما زوج وولدهما جعل النبي صلى الله عليه وسلم ديه المقتولة على عاقله القاتله وبرا
زوجها وولدها اذا ثبت هذا في الولد بنت في الابك للنساء وهما في البعضية ولان الدية
حصلت على العاقله انما على القاتل حتى لا يكثر عليه فيحرف به فلو جعلنا على الاب والابن
احفانه لان ما لها كاله وهذا لا يقبل شهادته لها كما لا يقبل بنفسه ويستغنى عن المستله
لما لها كما يستغنى ما لنفسه وان كان في بني عوا لها ابن لم يحل محرم لما ذكرناه وان لم يكن له عصبه
نظرت فان كان مسلما حمل عنه في بيت المال فان كان بيت المال للمسلمين وهم يرونه كما يرت
وان كان ذميا لم يحمل عنه في بيت المال فان كان بيت المال للمسلمين وهم لا يرونه وانما ينقل ماله الى
بيت المال فياختلف قوله في المولى من استقل فقال في احد القولين لا يعقل وهو الصحيح لانه
لا يرتبه فلم يعقله وقال في الاخر يعقله لانه يعقله المولى ويعقل المولى كالاخوين فعلى هذا
نقدم على بيت المال لانه من خواص العاقله فقدم على بيت المال كالمولى من اعلى وان لم يكن له
عاقله ولا بيت مال فلهما على القاتل فوجهان يتأ على ان الدية هل يجب على القاتل لم يحل
عنه العاقله او يجب على العاقله ابتداء فوجهان احدهما يجب على القاتل ثم تنتقل الى العاقله
لانه هو الجاني فوجب الدية عليه فعلى هذا يجب الدية في ماله والقول الثاني يجب على العاقله ابتداء
لانه لا يبطا لغيره فعلى هذا يجب عليه وقال ابو علي الطبري اذا قلنا انما يجب على القاتل عند
عدم

عدم بيت المال حمل الاب والابن ويؤداهما قبل القاتل لانه لم يحمل عليهما انما على القاتل فاذا حمل
القاتل كانا بالقتل او لم يحمل عندي انه لم يجب عليهما لانه انما اوجبتا على القاتل على هذا
القول لانه وجب عليه في الاصل فاذا لم يجد من يحمل نفق الوجوب في محله والاب والابن لم يجب
عليهما في الاصل ولا حمل مع العاقله فلم يجب الحمل عليهما **فصل** ولا يعقل مسلم عن كافر
ولا كافر عن مسلم ولا ذمي عن ذمي ولا جريح عن ذمي لانه لم يرت بعضهم من بعض شيئا فان
دمي نصراني شهما الى صيدم اسلم اصاب الشتم انسانا فقتله وحبته الدية في ماله لانه لم
يمكن احباها على عاقلة من النصراني لانه وجد القاتل وهو مسلم ولا يمكن الجانيها على عاقلة
من المسلمين لانه دمي وهو نصراني وان قطع نصراني بدرجل ثم اسلم ومات المقطوع عقلت
عنه عصباته من النصراني دون المسلمين لان الجناية وجدت منك وهو نصراني ولهذا
نحبها بالقصاص ولا يشق طعنه بالاسلام وان رمى مسلما شهما الى صيدم ارتد اصاب
الشتم انسانا فقتله وحبته الدية في ذمته لانه لم يمكن احباها على عاقلة من المسلمين لانه
وجد القاتل وهو مرتد ولا يمكن احباها على القاتل لانه اسلم منهم عاقله يرونه فوجب في
ذمته وان جرح مسلما انسانا ثم ارتد ونفى في الردة وما ناسري الجرح في مثله ثم اسلم ومات
المجروح وحبته الدية او على من حبته فلو ان احدهما لم يحمل على عاقلة لان الجناية في حال الاسلام
وحروح الروح في حال الاسلام والعاقلة لم يحمل الجنايتين في حال الاسلام فوجب في ذمته
عليها والقول الثاني انه يجب على العاقله نصف الدية ويجب في مال الجاني النصف لانه وجد مرتد
في حال الاسلام ومرتد في حال الردة لم يحمل ما سري في حال الاسلام ولم يحمل ما سري في الردة **فصل**
ولا يعقل صبي ولا معتوم ولا امراه لانه لم يحمل الدية على تسليم النصرة ولا عما كان الجاني عليه
من النصرة بالسيف ولا نصرة في الضمي والمعتوم والمراد به يعقل المريض والشخص الكبر اذا لم
يبلغ المريض جدا لانه والشخص جدا الهرم لانه من اهل النصرة بالذمة وهذا قائل عاقل
محقق واما اذا بلغ الشخص جدا الهرم والمريض جدا لانه فوجهان يتأ على القولين
في قولهما في السرقة قلنا انما يقتلان في السرقة عقلا وان قلنا لا يقتلان في السرقة لم يقتلا
فصل ولا يعقل فقير لان حمل الدية على العاقله مواساة والفقير ليس من اهل
المواساة ولهذا لم يجب عليه الركون ولا ينفقه الاقارب ولا لا لعاقله يحمل لرفع
الضرر عن العاقل والضرر يزال بالضرر ويجب على الموسر ان يعير دينار كان الموسر ان يحصل

باقل قليل ولا يمكن الحجاب لكثرة زينة اضرار انا العاقلة فقد راقل ما يوجد بربع دينار لكنه
 ليس في حجب النافه والدليل عليه انه يقطع فيه الشارق وقد قالت عائشه رضي الله عنها
 هذا الشارق لم يقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المشي النافه وحجب على
 العني نصف دينار لانه لا يجوز ان يكون ما يوجد من الغني وغيره ولا يجد فقيرا نصف دينار
 لانه اقل قدر يوجد من العني في الزكاه التي تصد بها المواساه فقد رما يوجد من العني
 الدية بدل لانه في معناه وحجب هذا القدر في كل سنة لانه حق يتعلق بالحول على سبيل
 المواساه فنكر شكر الحول كالركوه ومن احبنا من قال لربك ذلك في ثلث سنين قالوا
 او حبنا هذا القدر في كل سنة احمفه ويعتبر حاله في القفر والغنى والتوسط عند حلول
 النجم لانه حق ما يتعلق بالحول على سبيل المواساه واعتبر فيه حاله عند حلول الحول كالركوه
 وان كانت قبل حلول الحول لم يجب كما لا يجب الركوه اذا مات قبل حلول الحول وان مات بعد
 الحول لم يستفط ما وجب كما لا يستفط ما وجب في الركوه قبل الموت **فصل** اذا اراد
 الحاكم قسمه الدية على العاقلة ودم الاقرب فالاقرب من العصبان على ترتيبهم في الميراث
 لانه حق يستحق بالتعصيب فقدم فيه الاقرب فالاقرب كالميراث وان كان اقدم من بدل
 بالموتين وفهم من بدل بالاقرب ففيه قولان احدهما انها مساو النشاء وهما في رايه الهب
 لمن لم يدخل لهما في النضر وحمل الدية فلا تقدم بها والماني يقدم من بدل بالموتين
 لانه حق يستحق بالتعصيب فقدم من بدل بالموتين على من بدل بالاقرب كالميراث وان امكن
 ان يقسم ما يجب على الموتين منهم لم يحمل على من بعدهم وان لم يمكن ان يقسم على الاقربين لفضله
 بعدهم فقدم ما فضل على من بعدهم على الترتيب فان كان القاتل من بني هاشم قسم عليهم فان
 عجزوا دخلوا معهم بنو عبد مناف فان عجزوا دخل معهم بنو قصى ثم كذلك حتى يستوعب
 فريشوا ولا يدخل معهم بنو نضير لان غيرهم ينسب اليهم وان غاب الموتون في النسب وحضر
 الابعدون ففيه قولان احدهما تقدم الاقربون في النسب لانه حق يستحق بالتعصيب
 فقدم فيه الموتون بالنسب كالميراث والماني يقدم الموتون في الحضور على الموتين في
 النسب لان حمل العقل على سبيل النضر والحاضر في الحق بالنضر من الغيب فعلى هذا
 ان كان القاتل ملكه وبعض العاقلة بالمدينة وبعضهم بالشام فقدم من بالمدينة على من بالشام
 لانهم اقرب الى القاتل وان استوت جماعه في النسب ولو بعضهم حضور وبعضهم غيب فقدم الحضور

لانه
 في ذلك
 في ذلك

لانهم اقرب الى النضر والماني يسوي بين الجميع كما يسوي الميراث وان كثرت العاقلة وقيل
 المال المستحق للجنايه تحت اداقهم عليهم حض المتوسط دون ربع دينار والعني دون نصف
 دينار وفيه قولان احدهما ان الحاكم يقسمه على من يرى منهم في تقسيط العليل على
 الجميع مشقه والماني وهو الصحيح اليه تقسم على الجميع لانه حق يستحق بالتعصيب فقدم
 وكثير من الجميع كالميراث **فصل** وان حتى عبد على جوارحه جناية بوجه المال
 فعلق المال برفقته لانه لا يجوز الجايبه على المولى لانه لم يوجد منه جناية ولا يجوز تاجير
 الى ان يعق لانه يودي الى اقدار الدماء فعلق برفقته والمولى بالخيار بين ان يبعه
 ويقضي حق الجنايه من ماله ومن ان يقدره ولا يحب عليه تسليم العبد الى المحني عليه
 لانه ليس من حشر حقه فان اختار بيعه فباعه فان كان الثمن يقدر مال الجنايه صرفه
 منه وان كان اكثر قضى ما عليه والباقي للمولى وان كان اقل لم يلزم المولى ما بقي لان حق المحني
 عليه لا يتعلق باكثر من الرقبه فان اختار ان يقدره ففيه قولان احدهما يلزمه ان يقدره
 باقل الميراث من ارش الجنايه او قيمه العبد لانه لا يلزمه ما زاد على واحد منهما والقول
 الماني يلزمه ارش الجنايه بالغاما يبلغ لانه قد يرغب فيه رايه فيشتر به بالترين فممنه
 فاذا امتنع من البيع ارش الارش بالغاما يبلغ وان قل عشر اعطى رجل عبد المحر عداقا
 مولى المصنوع من حشيه وعفي عن حشيه على المال فعلق برفقته نصف القمه في رقبه كل واحد
 منهم عشرها لانه قل حشيه نصف عبيد ونقوله النصف فوجب فيه الاعتبار

باب اخلاف الجاني وولي الدم

اذا قتل جرحا لانه ادعى ان المقتول كان عبدا او قال المولى بل كان جرحا للمقتول
 ان القول قول المولى مع مبيته وقال فمن قدف امرأه ثم ادعا انها امه ان القول قول القاذف
 فمن احبها من قتل جوابه في كل واحد من المسائلين الى اخرى وجعلها على قولين احدهما ان
 القول قول الجاني والقاذف لان ما يدعيان محتمل لان الدار جمع الجحاز والعبد والمصل
 جحا الظاهر وجحق الدم والماني ان القول قول ولي المحني عليه والمقدوف لان الظاهر من الدار
 الحره ولهذا الوجوه الدار لقطط حكم حرته ومن احبنا من قال القول في الجنايه قول المولى
 والقول في القذف قول القاذف والفرق بينهما انا اذا جعلنا القول قول القاذف استقطنا

هذا القذف واوجبنا التعذر فحصل به الردع واذا جعلنا القول قول الجاني يتفقد القذف
ولم يبق ما يقع به الردع **فصل** اذا وجب القضاة في موصوفه فاقضوا اكثر من حقه
او وجب له القضاة في اصبح فاقضوا في اصبحين وادعاه انه اخطا في ذلك وادعى المستفاد منه
انه تعذر فالقول قول المقض مع مبيته انه اعرف بفعله وقضيه وما يدعيه لغير الخطا
في مثله فقبل قوله فيه فان قال المقض ان هذه الرأيه حصلت باضطرابه وانكر
المستفاد منه ففيه وجهان احدهما ان القول قول المقض لان ما يدعيه كل واحد منهما
محمول والمصل يراه الذمه والاني ان القول قول المستفاد منه لان المصل عدم الاضطراب
فصل اذا اشتراك بثلثه في جرح رجل ومات المجرم ثم ادعى احدهم ان جرحه اشد منه اشد ملئت
وانكر الاخران وصدق الولي المدعي نظرت فان اراد القضاة قبل تصديقه ولم يثبت على المدعي
الاضمان الجراحه انه لا ضرر على الاخرين لان القضاة حسب علمهما في الجالبين وان اراد ان ياخذ
الديه لم يقبل تصديقه لانه يدخل الضرر على الاخرين لانه اذا حصل القتل من الثلثه وجب
على كل واحد منهم ثلث الدية واذا حصل من جرح اجهتها وجب على كل واحد منهما نصف الدية والمصل
براه ذمتها ما زاد على الثلث **فصل** اذا قدر رجل امل فوقه كسائمه ادعى انه قد وهبته
وقال الولي بل كان حيا ففيه قولان احدهما ان القول قول الجاني لان ما يدعيه محتمل والمصل
براه ذمته والاني ان القول قول الولي لان المصل حيا انه لو كونه مضمونا فصار كما لو قبل مالا
وادعى انه كان مريدا **فصل** وان حثي على عضو من اختلاف في سلامته وادعى الجاني انه جنى
عليه وهو اشل وادعى المحني عليه انه جنى عليه وهو سليم فقد اختلفت اوجهنا فيه فمنهم من قال
فيه قولان احدهما ان القول قول الجاني لان ما يدعيه كل واحد منهما محتمل والمصل يراه ذمته
والاني ان القول قول المحني عليه لان المصل سلامته العضو ومنهم من قال القول في الاعضا الظاهر
قول الجاني وفي الاعضا الباطنه القول قول المحني عليه لانه لا يعذر عليه اقامه البيهه على
السلامه في الاعضا الظاهر فكان القول قول الجاني ويتعذر عليه اقامه البيهه في الاعضا
الباطنه والمصل سلامه فكان القول قول المحني عليه وهذا لو علق بطلاق امراته على
ولايتها فقالت ولدت لم يقبل قولها لانه يمكن اقامه البيهه على الوطء ولو علق بطلاقها
على حبسها فقالت خضت قبل قولها لانه يتعذر اقامه البيهه على حبسها وان ايقفا على سلامه
العضو الظاهر وادعى الجاني انه طار عليه شلل وانكر المحني عليه ففيه قولان احدهما ان القول

قول

قول الجاني لانه لا يتعذر اقامه البيهه على سلامته والاني ان القول قول المحني عليه لانه
قد ثبتت سلامته فلا يراد عنه حتى يثبت الشك **فصل** اذا اوضح راس رجل من صحتين
بينهما جرح ثم زال الجرح وقال الجاني فا كل ما بينهما شرابه فعلى ولا يدرى الجاني من صحته
وقال المحني عليه انا خرفت ما بينهما فعليك راسن موضعين فالقول قول المحني عليه لان ما يدعيه
كل واحد منهما محتمل والمصل يراه الموضعين وجوب الراسين وان اوضح راسه فقال الجاني
اوصحته موضع واحد وقال المحني عليه اوصحت موضعين وانا خرفت ما بينهما فالقول قول
الجاني لان ما يدعيه كل واحد منهما محتمل والمصل يراه الدية **فصل** وان قطع رجل يدي رجل
ورجله ومات واحلف الجاني والولي فقال الجاني مات من شرابه الجنايتين فعلى ذمته وقال الولي
ان ملئت الجنايتين ثم مات فعليك ديتان فان كان قبض زمان يمكن فيه ايد مال الجراحين
فالقول قول الولي لان المصل وجوب الديتين وان لم يقض زمان يمكن فيه ايد مال فالقول
قول الجاني لان ما يدعيه الولي غير محتمل وان احلف في المده فقال الولي مضيت مده يمكن فيها
الايد مال فقال الجاني لم يقض فالقول قول الجاني لان المصل عدم المده **فصل** وان قطع
يد رجل فمات ثم اختلفا فقال الولي مات من شرابه فطعك فعليك الدية فقال الجاني ان ملئت
حنايتي ومات بسبب اخر فعلى نصف الدية نظرت فان لم يقض مده يمكن فيها الايد مال فالقول
قول الولي لان الظاهر انه مات من شرابه الجنايه ويحلف على ذلك لجواز ان يكون قتله اخر او
شرب شتا فمات منه وان مضت مده يمكن فيها الايد مال ثم مات فان كان مع الولي بيته
انه لم ير متا لما مضى الى ان مات فالقول قول الولي مع مبيته لان الظاهر انه مات من الجنايه
وان لم يكن له بيته على ذلك فالقول قول الجاني لان ما يدعيه كل واحد منهما محتمل والمصل يراه ذمه
الجاني مما زاد على نصف الدية **فصل** وان قطع يد رجل ومات ثم اختلف الولي والجاني
فقال الجاني شرب شتا او حثي عليه اخر بعد جنايتي فدايت على المصلف الدية وقال
الولي مات من شرابه حنايتك فعليك الدية فليس بينهما نص ويحتمل ان يكون للقول قول الولي
لان المصل حصول جنايته وعدم غيرها ويحتمل ان يكون القول قول الجاني لانه محتمل ما يدعيه
والمصل يراه ذمته **فصل** وان جنى حنايه ذهب بها ضوا العينين وقال اهل الحرم ترجأ
عود الضوميات واختلفا الولي والجاني فقال الجاني عاذا الضوميات وقال الولي لم يعبد
فالقول قول الولي مع مبيته لان المصل ذهب الضوم وعدم العود وان حثي على غلبه ذهب

الضوء وجاه آخر فقلع العين واختلاف الحائنان فقال الاول عباد الضوئ قلعت انت فعلك
 الذي هو قال الثاني قلعت ولم يعد الضوئ فعلى حكمه وعليك الذي هو قال الاول قول الثاني
 المصل عدم العود فان صدق المحنى عليه الاول قبل قوله في ابر الاول انه سقط عنه
 حق ولا تقبل قوله على الثاني انه يوجب عليه حق المصل عدمه **فصل** اذا حثي رجل جنبه
 فادعى المحنى عليه انه اذهب سمعه وانكر الحائني امتنح في اوقات غفلاته بالصباح من
 بعد من فان ظهر منه امان السماع فالقول قول الحائني لان الظاهر يشهد له ولا تقبل قوله
 من غير مبن على احتمال ان يكون مظهر من امان السماع اتفاقا وان لم يظهر منه امان السماع
 فالقول قول المحنى عليه لان الظاهر معه ولا يقبل قوله من غير مبن لجواز ان يكون مظهر
 لجوده تحفظه وان ادعى نقصان سمع فالقول قوله مع مبنه لانه يتعدا راقامه اليه
 عليه ولا يعرف ذلك الا من حشنته وما يدعيه محتمل فقبل قوله مع مبنه كما يقبل قول
 المراه في الخيض وان ادعى ذهاب السمع من احري الدين شيئا التي لم يذهب السمع منها ثم
 تمتحن بالصباح في اوقات غفلاته فان ظهر منه امان السماع فالقول قول الحائني مع مبنه
 وان لم يظهر منه امان السماع فالقول قول المحنى عليه مع مبنه لما ذكرناه **فصل** وان
 ادعى المحنى عليه ذهاب شمه وانكر الحائني امتنح في اوقات غفلاته بالرواح الطيبه
 والرواح المنتنه فان كان لا يرتاح الى الرواح الطيبه ولا يظهر منه كراهيته للرواح المنتنه
 فالقول قوله لان الظاهر معه ويحلف عليه لجواز ان يكون قد تصنع لذلك وان ارتاح
 للرواح الطيبه وظهرت منه الكراهيه للرواح المنتنه فالقول قول الحائني لان الظاهر
 يشهد له ويحلف على ذلك لجواز ان يكون ما ظهر من المحنى عليه من الارتياح والكرم اتفاقا
 وان حلف المحنى عليه على ذهاب شمه ثم غطا انفه عند ارتاحه المنتنه فادعى الحائني انه
 غطا البقا شمه وادعى المحنى عليه انه غطا الحاحه او لعاده فالقول قول المحنى عليه لانه
 محتمل ما يدعيه **فصل** وان كثر صلب رجل فادعى المحنى عليه انه ذهب جماعه
 فالقول قوله مع مبنه لان ما يدعيه محتمل ولا يعرف الا من حشنته فقبل قوله مع مبنه
 كما المراه في دعوى الخيض **فصل** وان اضطربت سفينتان فقلنا فادعى صاحب
 السفينه على القيم انه فرط وضبطها وانكر القيم فالقول قول القيم مع مبنه لان المصل عدم
 التفرط وبراءه الزمه **فصل** اذا ضرب بطن امراه والقت حليتها ميتا ثم اختلفا

ما زلة السماع

طار

فقال الضارب ما اسقطت من ضربي وقالت المراه اسقطت من ضربك نظرت فان كان الاستسقاط
 المستقاط بعد مبد نظرت فان بقيت المراه متالمه الى ان اسقطت فالقول قولها لان الظاهر
 معها وان لم يكن متالمه فالقول قوله لانه محتمل ما يدعيه كل واحد منهما والمصل براءة الزمه
 وان اختلفا في المالم فالقول قول الحائني لان المصل عدم التالم وان ضربها فاسقطت حينها
 حيا ومات واختلفا فقالت المراه مات من ضربك وقال الضارب مات بسبب اخر فان
 مات عقب المستقاط فالقول قولها لان الظاهر معها وان مات من جنبه وان مات بعد
 مبد ولم يبق اليه انه بقي متالم الى ان مات فالقول قول الضارب لانه محتمل ما يدعيه
 والمصل براءة الزمه وان اقامت بينه انه بقي متالم الى ان مات فالقول قولها مع المبن
 لان الظاهر انه مات من جنبته **فصل** وان اختلفا فقالت المراه استعملت ممت
 وانكر الضارب فالقول قوله لان المصل عدم الاستعمال وان لقت حيا ومات
 ثم اختلفا فقال الضارب كان انتي وقالت المراه كان ذكرا فالقول قول الضارب لان المصل
 براءة الزمه مما زاد على ذبه انتي **فصل** وان ادعى رجل قتل على اخر حجب فله ابريه
 على العاقله وصدقه المبدعي عليه وانكرت العاقله وجبت اليه على الحائني باقران ولجب
 على العاقله من غير بينه لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لم يحل العاقله عمدا
 ولا عدا ولا صلحا ولا اعترافا ولانا لو قبلنا اقراره على العاقله لم يؤمن بان يواطى في
 كل وقت من بقره بقتل الخطا فيؤدي الى الاضرار بالعاقله وان ضرب بطن امراه والقت
 حيا فقال الحائني كان مشا وقالت المراه كان حيا فالقول قول الحائني لانه محتمل ما يدعيه
 كل واحد منهما والمصل براءة الزمه وان صدق الحائني المراه وانكرت العاقله وجبت على العاقله
 قدرا الغرم لانها لا تعترف بالكثير منها ووجبت المراه في ذمه الحائني لان قوله مقتول على
 نفسه دون العاقله **فصل** اذا سلم من عليه الديه الجبل في قتل العدم اختلفا فقال
 الولي لم يكن فيها خلقات وقال من عليه الديه كانت فيها خلقات فان لم يرجع في حال ارفع
 الى اهل الخبز فالقول قول الولي لان المصل عدم الجمل وان رجع في الدفع الى اهل الخبز فله
 وجهان احدهما ان القول قول الولي لما ذكرناه والثاني ان القول قول من عليه الديه لانه جاكنا
 ما فيها خلقات بقول اهل الخبز فلم يقبل فيه قول الولي

علق الضارب ما اسقطت من ضربك نظرت فان كان الاستسقاط

باب كفارة القتل

من قتل من حرم عليه قتله من مسلم او كافره امان خطا وهو من اهل الضمان وحبس
عليه الكفار لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطا فعذر رقبته مومنه وديه مسلمه
الى اهلها وقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مومن فحرر رقبته مومنه وان كان
من قوم بينكم وبينهم ميثاق فديه مسلمه الى اهلها وحرر رقبته مومنه وان قتل عدا
او شبهه عدا وحبس عليه الكفار لانها اذا وحبس في قتل الخطا مع عدم الميثاق وان
حبس في العمد وشبه العمد وقد غلط بالاثم اولى وان توصل الى قتله بسبب تضمن به النفس
كحفر البير وشبهه الرور والكره وحبس عليه الكفار لان السبب كالمباشر في الخاب
الضمان فكان كالمباشر في احباب الكفار وان ضرب بطن امراه فالقت حينئذ ميا وحبس
عليه الكفار لانه ادعى محضون الدم لم حرمته فضمن بالكفار كغيره وان قتل نفسه او قتل
عبده وحبس عليه الكفار لان الكفار يجب بحق الله تعالى وقتل غيرهما في التحريم
لحق الله تعالى فكان كقتل غيرها في احباب الكفار فان اشترك جماعة في قتل واحد
وجب على كل واحد منهم كفارة ومن اصحابنا من قال فيه قول اخر انه يجب على الجميع كفارة واحد
لانها كفارة يجب بالقتل واذا اشترك الجماعة فيه وحبس عليهم كفارة واحد كالكفار
وقتل الصبي والمشمور وهو الاول لانها كفارة يجب على سبيل البدل فاذا اشترك الجماعة
في سببها وجب على كل واحد منهم كفارة ككفار الطب واللباس **فصل**
والكفار عتق رقبه وان لم يجد فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مومنا
خطا فعذر رقبته مومنه الى قوله تعالى فحرر رقبته مومنه فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
فان لم يستطع ففدية فانه احد ما يلزمه اطعام ستين مسكينا كل مسكين بمدين
طعام لانه كفارة يجب فيها العتق وصيام شهرين او فدية اطعام ستين مسكينا
قياسا على كفارة الظهار والجماع في رمضان والنفق لا يلزمه اطعام لان الله تعالى ذكر
العتق والصيام ولم يذكر اطعام ولو وجب ذلك لذكر كما ذكر في كفارة الظهار وصفه
الرقبه والصيام والطعام اذا اوجبناه على ما ذكرناه في الظهار فاعني عن الماعان

كتاب قتال اهل البغي
لما جاز الخروج على الامام لما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من نزع يده من طاعة الامام فانه باق في يوم القيمة ولا حجه له ومن مات وهو مفارق
للجماعة

نفسه وقيل غير ذلك

في سببها

للجماعة فانه موات ميتة جاهلية وروى ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا **فصل** اذا خرجت على الامام طائفة
من المسلمين ورأيت خلعة متاويل او منعت حقا لوجه عليها متاويل وخرجت عن
قبضه الامام وامتنعت منعه فانيها الامام لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فاصلحو ايمنهما فان نعت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي سعى حتى تفي الى امر الله
ولان ابا بكر الصديق رضي الله عنه فاني ما بيع الركونه وفاني على كرم الله وجهه اهل
البصرة يوم الجمل وقابل معوية بصفين وقابل الخوارج باليمامة وان لا يبدى بالقتال حتى
يتسلم ما ينفقون منه فان ذكرنا مظلما ازهاها وان ذكرنا واعلمه مكن ازاجتها ازاجها
وان ذكرنا او شبهه كسبها القول في قتالها فاصالحوا بينهما وفما ذكرناه اصلاح وروى عبد
الله بن شداد بن الهادي عن عليا كرم الله وجهه ما كانت معاوية وجعلت عليه
بمانه الحاف وقرلوا بارض يقال لها جوزا وقالوا اسلمت من فميص المسلمك الله وطقت
في دس الله ولا حله الله تعالى فقال علي رضي الله عنه بيني وبينكم كتاب الله يقول الله
تعالى في رجل وامرأه وان حتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهلها وحكما من اهلها
ان يريدا اصلاحا فوق الله بينهما واما محمد بن عبد الله عليه وسلم اعظم دما وحرمته من
رجل وامرأه ونفقوا اني كاتبت معوية من علي بن ابي طالب وجعلت سبيل من عمر وومن
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلخ ببيعة جند صالح قومه وشا وقات رسول الله
صلى الله عليه وسلم الكنت محمد بن رسول الله فقال لو تعلم انك رسول الله لم تخالفك فكتب
هذا ما قاضي محمد بن رسول الله ليقدر كان لكم رسول الله اشوم حشنة لمن كان
برجوا الله واليوم الآخر ويحدث اليهم عبد الله بن عباس رضي الله عنه فواضعوا عبد الله
ابن عباس كتاب الله عليه ايام ورجع منهم اربعة الموف فان ابوا وعظم وخوفهم بالقتال
فان ابوا قاتلهم وان طلبوا الى نظار نظرت فان كان يومين او ثلثة انظر لهم ان ذلك
مبداء فريده واعلمهم يرجعون الى الطاعة وان طلبوا اكثر من ذلك تحت عنقه الامام فان
كان فصددهم الاجتماع على الطاعة امهم وان كان فصددهم الاجتماع على القتال لم ينظرهم
لما في النظر من الضرر فان اعطوا على النظر ارضهم لم يقبل منهم لانه لو من ان يكون
هذا مكر او طريقا الى قهر اهل العدل وان بدلو اعلمهم لم يقبل لما ذكرناه ولان فيه

لا بد من العلم بالشرع في كل ما يتعلق بالدين

أخر أصغار على طائفة من المسلمين فلم يجر كما أخذ الجريه منهم **فصل** ولا تمتنع في القتال
مديروهم ولا يذوق على جرحهم لما روى عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا أنفسكم ولا تقتلوا أولادكم ولا تقتلوا
ولا تحاربوا على جرحهم ولا تقتلوا أسيرهم ولا تقتلوا من أسيرهم ولا تقتلوا من أسيرهم ولا تقتلوا
على جرح ولا تمتنعوا مديروهم ولا تمتنعوا من أسيرهم ولا تمتنعوا من أسيرهم ولا تمتنعوا من أسيرهم
لا يظلمون ولا يظلمون ولا يظلمون ولا يظلمون ولا يظلمون ولا يظلمون ولا يظلمون ولا يظلمون
الطائفة دون القتلة ولا يجوز فيه القصد إلى القتل من غير حاجة وإن حضر معهم من لا
يقابل فضمه وجهان أحدهما لا يقصد بالقتل لا القصد من قتالهم كقتلهم وهذا قد كف
نفسه فلم يقصدوا بالقتل لأن عليا كرم الله وجهه نهاهم عن قتل محملين طلبة السجادة
وقال يا أيها أصحاب البرنس قتلوا رجلوا الشيايقول

أوشعت قوام بآيات ربه فليل إذا فماترى العين مسلما
هتكت له بالرح حبيب فمضيه فخر صريعا للبدن وللقسم
على غرشي غير أن ليس قايما عليا ومن لا يتبع الحق يظلم
فما شدي في جرح والرح ينشأ فملا فلا جرح قبل التقديم

ولم ينكر على رضي الله عنه قتله ولأنه صار زجرا لهم ولا يقتل النساء ولا الضبيان كما
يقتلون في حرب الكفار فإن قاتلوا جاز قتلهم كما يجوز قتلهم إذا قصدوا قتله في غير القتال
وبكم ان يقصد قتلهم في غير القتال الكفار فإن قاتله لم يكفر كما لا يكفر إذا قصدوا قتله
في غير القتال **فصل** ولا تقتل أسيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم حدثني عبد
الله بن مسعود ولا تقتل أسيرهم فإن أخذه ضمنه بالدينه لأنه بالشر صار محقون
الدم فصار كما لو رجع إلى الطاعة فمهل ضمنه بالقصاص فيه وجهان أحدهما ضمنه
لما ذكرناه والماني لا ضمنه لأن إباحته تحريم قتله فصار ذلك شبهة في استقاط القود
فإن كان المشرك جازا بالغا فدخل في الطاعة أطلقه وإن لم يدخل في الطاعة حبسه
إلى أن تنقضي الحرب ليكلف شرم بطلقه ويسترط عليه أن لا يعود إلى القتال وإن كان
عبدا أو صبيا لم يحسه لأنه ليس من أهل البيعة ومن أحببنا من قال حبسه لأن حبسه
كسر القلوبهم **فصل** ولا يجوز قتالهم بالنار والرعي عن المتخيف من غير ضرورة لأنه لا

نجور

لجوز أن يقتل المؤمن تقابل بالقتال بالنار والمتخيف من قاتل ومن لا تقابل وإن دعت
إليه ضروره جاز كما يجوز أن يقتل من لا تقابل إذا قصد قتله للدفع ولا يستعين في قتالهم
بالكفار ولا بمن دافعهم مديروهم لأن القصد كقتلهم وردهم إلى الطاعة دون قتلهم وهو كذا
لقصد دون قتلهم فإن جعلت حاجته إلى الاستعانة بهم فإن كان يقدر على منعهم من اتباع
المديروهم جاز وإن لم يقدر لم يجر **فصل** وإن اقتتل فريقان من أهل البغى فإن قدر
المام على قتلهم لم يعاون واحدا منهما لأن الفريقين على الخطا وإن لم يقدر على قتلهم
ولم يأمن أن يجتمعوا على قتاله ضم إلى نفسه أو يها إلى الحق فإن استوفى ذلك جهدهم فيه
ضم أحدهما إلى نفسه ولا يقصد بذلك معاونة على الآخر بل يقصد الاستعانة على الآخر
فإذا انتهزم الآخر لم تقابل الذي ضمته إلى نفسه حتى يدعو إلى الطاعة لأنه حصل بالاستعانة
به في إمانه **فصل** ولا يجوز أخذ ماله لمحدث ابن مسعود وحدثني أبي إمامه في صفتين
ولأن أسلافهم غصم دمه وماله وإنما أسلف قتالهم للدفع والرد إلى الطاعة وفي حكم المال
على ما كان فلم يجر أخذه كما لا يطاع الطريق ولا يجوز الانتفاع بسلاتهم ولا إخراجهم من غير إذنهم
من غير ضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم لا حل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ولأن
من لا يجوز أخذ ماله لم يجر الانتفاع بماله من غير إذنه من غير ضرورة كقتله وإن اضطرا إليه جاز
كما يجوز لكل مال غير عند الضرورة **فصل** وإن تلف أحد الفريقين على الآخر ماله أو

نفسا في غير القتال وجب عليه الضمان لأن جرحهم نفس كل واحد منهما وماله كغيرهما فيقتل
البغى فكان ضمانهما قبل البغى وإن تلف أهل العدل على أهل البغى نفسا أو مالا في
حال الحرب حكم القتال المحب عليه الضمان لأنه ما مور ما تلا فقه فلا يلزمه ضمانه كما لو قتل
من يقصد نفسته أو ماله من قطاع الطريق أن تلف أهل البغى على أهل العدل نفسه أو ماله
أحدهما لمحب عليه الضمان لأنه تلف عليه بعد وإن وجب عليه الضمان كما لو تلف عليه في
غير القتال والماني لمحب عليه الضمان وهو الصحيح لما روى عن أبي هريرة أنه قال كانت الغلبة
الغضبي من الناس وهم البذريون فاجتمعوا أن يقيم جرح رجل ارتكب في حاربنا سواويل
القرآن ولا تقبل رجل يفتك بآثار ما يتاويل القرآن ولا نعزم ماله تلفه سواويل القرآن
ولا نهاطيفه ممتنعه بالحرب يتاويل فلم يضمن ما سلف على الأخرى حكم الحرب كحكم العدل
ومن أحببنا من قال لقولان في غير القصاص فاما القصاص فالحب فوله لو لم يجد الله يشق

من المراجع والسير في كل

بالشبهة ولم في القتل شبهه **فصل** وان استعان اهل البغي باهل الحرب في القتال وعقدوا امانا او ذمه بشرط المعاونه لم ينعقد لان شرط الذمه والامان ان لا يقاتلوا المستلكن فلم ينعقد على شرط القتال فان عاونوهم جاز لاهل العدل قتلهم مبدئين وجاز ان يدفع على حربهم وان استروا حاز قتلهم واسترقاقهم والمن عليهم والمقادير منهم لانه لا عهد لهم ولا ذمه فصاروا كالمالوجوا ومنفرد من اهل البغي ولا يجوز شي من ذلك لمن عاونهم من اهل البغي لانهم يدلوهم الذمه والامان فلم ينعقد الوفاة فان استعانوا باهل الذمه فعاونهم نظرت فان قالوا كنا مكرهين او ظنا انه لحوز ان يعاونهم عليهم كالحوز ان يعاونهم عليهم لم ينقض الذمه لان ما ادعوه محتمل ولا يجوز نقض العهد مع التسليمه وان قالوا لم ينعقد لان من عاونه فان كان قد شرط عليهم ترك المعاونه في عقد الذمه ينقض العقد لانه زال شرط الذمه وان لم بشرط ذلك ففقه قولنا اجدوها تنقض كما لو اهدروا بقتال اهل العدل والماني لا ينقض لانهم قالوا اننا بعين اهل البغي واذا قلنا لا ينقض عنهم كانوا في القتال كاهل البغي لا يتبع مدبرهم ولا يدفع على حربهم وان اقلعوا نفسا او ماله في الحرب لم ينعقد الضمان قولا واحدا والفرق بينهم وبين اهل البغي ان اهل البغي يتغير اهل البغي تغيرا عن الرجوع الى الطاعه فسقط عنهم الضمان في احد القولين ولا يخاف تغير اهل الذمه لاننا قد استقام على هذا القول وان استلجنا ان اماننا الى مدبره فعاونهم انقض امانهم فان ادعوا انهم كانوا مكرهين لم يكن ثبوتهم على الاكراه ينقض امانهم والفرق بينهم وبين اهل الذمه في اجد القولين ان اماننا لم ينفذ بل خوف من الجيانه فانقض بالمعاونه وعقد الذمه لا ينقض بالخوف من الجيانه فلم ينقض بالمعاونه **فصل** وان ولو افي ما استنولوا عليه قاضيا نظرت فان كان ممن سلكه دما اهل العدل واموالهم لم ينفذ حكمه لان من شرط القضا العدا له والاحتياط وهذا ليس بعدل ولا محتمل وان كان ممن استنبح دما لم لا واموالهم ينفذ من حكمه ما ينفذ من حكم اهل العدل في ذم حكمه ما لم ينفذ من حكم قاضي اهل العدل لان لم تاويل لا يتنوع فيه الاجتهاد فان كتب قاضيه الى قاضي اهل العدل استنبح ان لا تقبل كتابه استنباة لهم وكسر القلوب فان قبله جاز لانه ينفذ حكمه فجاز للملك كتابه كقاضي اهل العدل **فصل** وان استنولوا على بلد واقاموا الحدود واحدوا الركوه والحراج والحريه اعتد به لان عليا كرم الله وجهه قاتل اهل البصر ولم يتنبح ما فعلوا ولا

ولم ينعقد لانهم قالوا اننا بعين اهل البغي

ولان ما فعلوا واحدوا ساوينا وبلغت فوجب ايضا وكلما اذ احكم ما يتنوع فيه الاجتهاد فان عايد البلد الى اهل العدل فادعى من عليه الركوه انه دفعها الى اهل البغي قبل قوله وهل حلف عليه مستحبا او لحيافه وجهان ذكرها في الركوه وان ادعى من عليه الحريه انه دفعها اليهم لم يقبل قوله لانها عوض فلم يقبل قوله في الدفع كالمستاجر اذا ادعى دفع الحريم وان ادعى من عليه الحراج انه دفعها اليهم ففقه وجهان اجدها يقبل قوله لا ينعقد قبل قوله في الدفع كما قلنا فمن عليه الركوه والماني لا يقبل لان الحراج ممن اوجبه فلم يقبل قوله في الدفع كمن المبيع والمجرم في الجاه **فصل** وان اظهر قوم راي الخوارج ولم يخرجوا عن قصده امام لم تعرض لهم لان عليا كرم الله وجهه سمع رجلا من الخوارج يقول لا حكم الا لله تعريضا له في الحكم في صفتين فقال كلمه حق لا يبدلها باطل فقال لا حكم الا لله لا يمنعكم من سجد الله ان تذكروا انها اسم الله ولا تمنعكم التي ما دامت ايديكم معنوا لم تبدلوا يقبل وان لان النبي صلى الله عليه وسلم لم تعرض للمنافقين الذين معه في المدينة فلان لم تعرض لاهل البغي وهم من المسلمين اولى وحكمهم في ضمان النفس والمال والماله اهل العدل لان من ملج حرج عليا كرم الله وجهه فقال الطحون واستقوه واحبسوه فان اعشت فاننا ولي ذي اعفوان شئت وان شئت استقدت وان مت فاقبلوه ولا تشكروا فان قتلوا لم ينجح قتله فقه وجهان اجدها انه ينجح لانه قتل شبه السلاح والنجح قتله كقاطع الطريق والماني لا ينجح وهو الصحيح لقول علي كرم الله وجهه اعفوان شئت وان شئت استقدت وان شئتوا امام او غيره من اهل العدل عزوا لانه محرم ليس فمجد ولا كفار فوجب فيه التعزير وان عصىوا بالسب ففقه وجهان اجدها يعزرون لانهم اذ لم يعزروا على التعريض خرجوا وخرقوا الهيبه والماني لا يعزرون لما زوي ابو يحيى قال صلى الله عليه وسلم عنه صلاه الفجر فناداه رجل من الخوارج لمن اشركت ليحيطن عذلك ولتكون من الخاسرين قال فاحابه على رضي الله عنه وهو في الصلوه فاصبر ان وعد الله حق ولا تستخفك المدن لا يوقنون ولم يعزروا **فصل** وان خرجت على الامام طائفة لم تنعده لها واطهرت راي الخوارج كان حكمهم في ضمان النفس والمال والحد حكم اهل العدل لانه لا يخاف نفوذهم لقلته وقدره الامام عليهم فكان حكمهم فما ذكرناه حكم الجماعة كما لو كانوا اية قصته **فصل** وان خرجت طائفة من المسلمين عن طاعة الامام بغير تاويل واستولت على البلاد ومنعت ما عليها واحد من الخوارج احدث

فصدده الإمام وطالبهم بما منعوا وردد ما أخذوا وغرمهم ما أفلقوا بغير حق وأقام عليهم جبرود
ما ارتكبوا منه لا ما وبل لهم فكان حكمهم ما ذكرناه كقطائع الطريق

باب قتل المرتد

يصح الرد من كل بالغ عاقل مختار فاما الصبي والمجنون فلا يصح ردتهما لقوله
صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن التام حتى يستنطق
وعن المجنون حتى ينطق واما الكسرة ان فقهه طريقان من اصحابنا من قال يصح ردته
قولا واحدا ومنهم من قال فيه فوطان وقد بينا ذلك في الطلاق واما الحكم فلا يصح
للقوله تعالى الا لمن اكرم وقلبه مطمئن بالايمان وان بلفظ بكلمة الكفر وهو اسير لم يحكم
بردته لانه مكرم وان بلفظها في دار الحرب من غير اسير حكم بردته لان كونه في دار الحرب لا يدل
على الكراهه وان اكل لحم الخنزير وشرب الخمر لم يحكم بردته لانه فله بكل ويشرب من غير اعتقاد ومن
اكرم على كلمة الكفر فلا افضل ان لا تاتي بالمأزوي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت من
كفر فيه وجبر جلاؤه الايمان ان يكون الله ورسله احب اليه مما سواه وان يحب الى الجنة
الا الله تعالى وان يكرم ان يعود في الكفر كما يكرم ان يوقد نار فيقذف فيها وروي جابر عن المرتد
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان كان الرجل ممن كان قبلكم الخنزير في الارض فجعل فيها
فيجاء منشرا فوضع على رأسه فيشوق باثنين فلم يمنع ذلك من دينه وبمشطه ما مشط
الحديد يادون عظمه من لحم وعصب فما يصدر ذلك عن دينه ومن اصحبنا من قال ان كان ممن
يرجو النكاح في العدو والغنام باحكام الشرع فالفضل له ان يدفع القتل عن نفسه وتلفظ
بكلمة الكفر لما في بقاياه من صلاح المسلمين وان كان له وجود ذلك اختار القتل **فصل** واذا
ارتد الرجل وجب قتله لما روي امير المؤمنين عمن رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لا يحل دم امري مسلم الا يجرى بثلث رجل كفر بعد اسلامه او زنى بعد
احصائه او قتل نفسا بغير نفس فانه ارتدت امرأه وجب قتلها لما روي جابر رضي الله عنه
ان امرأه يقال لها ام زومان ارتدت عن الاسلام فباع امرها الى النبي صلى الله عليه وسلم
فامر ان تستتاب فان تابت ولم تلن وهل يجب ان يستتاب او يستجب فيه قولان اجمعا
لوجب لانه لو قتل قبل الاستتابة لم تضمنه القاتل ولو وجبت الاستتابة لضمنه والمالي

انها

انها يجب لما روي انه لما ورد على عمر فتح شتر سألهم هل من مغيرة خير قالوا نعم رجل ارتد عن
الاسلام فالحق بالمشر كمن فاحدناه وقلناه قال فهذا لا دخلتموه بيتا واعلقتكم عليه بابا
واطعمتموه كل يوم زعيفا واستنبتتموه ثلثا فان تاب ولم يفلتموه اللهم اني لم اشهد ولم امر
ولم ارض اذ بلغني ولولم يجب الاستتابة لما تراءى فاعلموه فان قلنا انه يجب الاستتابة او يستجب
ففي مذهبنا قولان اجمعا انما دللنا عليه ايام الحديث عمر رضي الله عنه ولان الرد لا يكون الا عن
شبهة وقد يبروز ذلك بالاستتابة في الحال فقد رسلته الى امرأته من قومه يمكن فيها المراسية
والنظر ولهذا قد ربه الخيار في البيع والمالي وهو الصحيح انه يستتاب في الحال فان تاب
والحق الحديث ام زومان ولانه استتابة من الكفر فلم يقد رسلته كما استتابة للمرجى وان كان
سكرا فقد قال الشافعي رحمه الله يوجب الاستتابة من اصحبنا من قال يصح استتابة والناس
مستحب لانه يصح ردته فصحت استتابة ومنهم من قال لا يصح استتابة ويجب التلخي لان
ردته لا تكون الا عن شبهة ولا يمكن بيان الشبهة وكما ان النكاح مع السكران ارتد من جن لم يفل
حتى ينفق ويعرض عليه الاسلام لان القتل يجب بالردة والضرر ارفعها والمجنون لا يوصف
بانه مصر على الرد **فصل** وان تاب المرتد قبل توبته سوا كانت ردته الى كفر
بنيظا فربه اهله او الى كفر يستقر به اهله كالتعطيل والردة لما روي انس رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وان
محمد ارسل الله صلى الله عليه وسلم فاذا شهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
واستقبلوا قبائلنا وصلوا صلاتنا واكلموا اذ يجئنا فقد حرمت علينا دماء واموالهم الا حقنا
لهم بالمسلمين وعلمهم ما على المسلمين ولان النبي صلى الله عليه وسلم كف عن المناقبة بما
اظهره من الاسلام مع ما كانوا يظنون فوجب ان يكف عن المعطل والردة بق ما تظهره
من الاسلام وان كان المرتد من طائفة او بل الى كفره وان بالشهادتين حكمه باسلامه لحديث
انس رضي الله عنه وان صلى في دار الحرب حكمه باسلامه وان صلى في دار الاسلام لم يحكم باسلامه
لانه محتمل ان يكون ضلالتة في دار الاسلام للمأواه والنقطة وفي دار الحرب لم يحتمل ذلك فدل على
اسلامه وان كان ممن رجع عن النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى العرب وجدها او ممن يقول ان
محمد ابعت وهو غير الذي بعث لم يصح اسلامه حتى يترامع الشهادتين من كل خالف الاسلام
لانه اذا اقتصر على الشهادتين احتمل ان يكون اراد ما يعتقد وان ارتد نحو فرض واستنبله

هذا هو الأصل



محرم لم يضح اسلامه حتى يرجع عما اعتقده ويصدق الشهادتين على انه كذب الله تعالى
 وكذب رسوله صلى الله عليه وسلم مما اعتقده فلا يضح اسلامه حتى ياتي بالشهادتين وان
 ارتد لم يضح اسلامه فانه ذلك قبل اسلامه ويعز على منها وبه بالدين وقال ابو اسحق لم يقبل اسلامه
 اذا نكرت ردة وانه هذا خطأ لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يعف لهم ما قد سلف
 ولانه اتي بالشهادتين بعد الرد فكل ما اسلامه كما لو ارتد مرة ثم اسلم **فصل** وان ارتد
 واقام على الرد فان كان حرا كان قتل له الى الامام لانه قتل لحق الله تعالى فكان الى الامام
 كرجع الرابي فان قتله غرم بغير اذنه عز ربه افات على الامام وان كان عبدا فقبضه
 وجهان احدهما انه حور للمولى قتله لانه عقوبه لحق الله تعالى فحاز للمولى اقامتها
 كجدا الزنا والماني لا يجوز له ان يحق الله تعالى لا يبطل الحق للمولى فلم يكن للمولى فيه حق بخلاف
 جد الزنا فانه يتصل بحقه في اصلاح ملكه **فصل** اذا ارتد وله مال وفيه دليته اقول
 احدها انه لا يزول ملكه عن ماله وهو اختيار الماني رحمه الله لانه لم يوجد اكثر من شيب
 يبيح الدم وهذا لا موجب زوال الملك عن ماله كما لو قتل اوزنا والقول الماني انه يزول
 ملكه عن ماله وهو الصحيح لما روي طارقي من شهاب ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه
 قال لو قتل اخاه وعطفان لغنم ما اصبنا منك وتروون اليما ما اصبتم منا ولانه عظم
 بالاسلام دمه وماله ثم ملك المسلمون دمه بالرد فوجب ان يملكوا ماله بالرد والقول الثالث
 انه مراع فان اسلم حكمنا بانه لم يزل ملكه وان قتل او مات على الرد حكمنا بانه زال ملكه
 عن المال كمن ماله معتبر بدمه ثم استباحه دمه موقوفه على ثوبته فوجب ان يكون زوال
 ملكه عن المال موقوفا وعلى هذا لا يند املكه بالاصطبياد والابتياح وغيرها الموقول المثلثة
 احدها ملك والماني لا يملك والمالث انه مراع فان قلنا ان ملكه قد زال بالرد صار ماله
 في المسلمين واخذ الى بيت المال وان قلنا انه لا يزول او مراعى حرم عليه ومنع من التصرف
 فيه لانه يتعلق به حق المسلمين وهو منهم في اضعاعه فحفظ كالحفظ مال الشفيعه واما نصه
 في المال فانه ان كان بعد الحرج لم يضح لانه لم يثبت بالحكم فصح النص فيه كالحج على الشفيعه
 وان كان قبل الحرج ففيه ثلثه اقوال بنى على الاول بقا ملكه احدها انه يضح للماني
 انه يضح والمالث انه موقوف **فصل** وان ارتد وعليه دين قضى من ماله لانه ليس
 ليس بالكر من موته ولو مات فضيت ديونه فكذلك اذا ارتد **فصل** ولا يجوز استرقاقه

لانه

لانه لا يجوز اذانه على الكفر فان ارتد له ولدا وحمل كان محكوما باسلامه فان بلغ وصف
 الكفر قبل وقال ابو العباس فيه قول اخر انه لا يقتل لان الشافعي رحمه الله قال ولو بلغ
 فقتله قاتل فيل ان يصف الاسلام لم يحب عليه القود والمذهب الاول لانه محكوم
 باسلامه واما اسقط الشافعي رحمه الله وجوب القود بعد البلوغ للشبهة وهو اذا
 بلغ ولم يصف الاسلام ولهذا الوقت قبل البلوغ وجب القود وان ولد له ولد بعد الرد من
 دميته فهو كافر وله ولد من كافرين وهل يجوز استرقاقه فيه قولان احدهما لا يجوز لانه لا
 يشترق الوه فلم يشترق والماني يشترق لانه كافر ولد من كافرين فحاز استرقاقه كولد الحسين
 فان قلنا لا يجوز استرقاقه استلتيب بعد البلوغ فان تاب والقتل وان قلنا لا يجوز استرقاقه
 فوقع في المستر فلا امام ان من عليه وله ان يفاري به وله ان يشترقه كولد الحسين عن ابنه اذا
 اشترقه لم يحرق اقران على الكفر لانه دخل في الكفر بعد ذوال القرآن **فصل** وان ارتد
 طاب يفه وامشعت منعه وجب على الامام قتالها لان ابا بكر الصديق رضي الله عنه
 قاتل المرتد وبتبع في الحرب مدرهم وندف على حريمهم لانه اذا وجب ذلك في مال اهل الحرب
 فلان يجب في قتال المرتد وكفره المظا اولى ان اخذ منهم اسيرا استتيب فان تاب لم
 قتل لانه لا يجوز اقران على الكفر **فصل** ومن اذلف منهم نفسا او مالا على مسلم فان
 كان ذلك في غير القتال وجب عليه ضمانه لانه التزم ذلك بالقرار بالسلام فلم يسقط عنه
 باحجوه كمالا يستقط ما التزمه بالقرار عبد الحاكم بالجور وان اذلف ذلك في حال القتال وفيه
 طريقتان احدها وهو قول الشيخ في حاشية السلفاني وغيره من المعتزلة ان اذلف على قواس
 كما قلنا في اهل البغ والماني وهو قول القاضي في حاشية المروزي وغيره من البصريين انه يجب
 عليه الضمان قولنا واحدا لانه لم ينفذ قضا قضيه فكان حكمهم في الضمان حكم قاطع الطريق
 والمول هو الصحيح وانه على قولين احدهما انه يجب الضمان لما روي طارقي من شهاب قال جا
 وقدر اخاه وعطفان الى كرهى الله عنه لسألوته الصل وقال يندون قتلانا ولا تدي
 قتلانا وقتلانا في الجنة وقيل لا في النار فقال عمران قتلانا قتلوا على امر الله ليس لهم ديات
 فتفرق الناس على قول عمر رضي الله عنه **فصل** للشيخ حقيقه وله تأشير في ايلام
 الحشم والتلافه وقال ابو جعفر المستر اباذي من اصحابنا لا يحققه لانه لا تأشير له
 والمذهب الاول لقوله تعالى ومن شر التفانات في العقيد والتفانات الشواجر ولولم

وان اطلع ذو رحم محرم لعله لم يجر فيه كانه غير ممنوع من النظر وان كانت رفجته متجردة فقط
النظر اليها جاز له وفيه كانه محرم عليه النظر الى دون السرم وفوق الركبة كما جرم على الاجتناب
فان اطلع عليه من باب مفتوح او كونه واستعده فان نظره هو على اختيار لم يجر فيه كانه المفطر
صاحب الدار لفتح الباب وتوسعه الكوة وان وقف واطال النظر فيه وجرمان احدهما انه
لجوز له وفيه كانه مفطر في الاطلاع فاشبه اذا اطلع من ثقب والماني لانه يجوز له وفيه وهو
قول القاضي في القسم الضمري ان صاحب الدار مفطر في فتح الدار وتوسعه الكوة **فصل**
وان دخل رجل داره فغله اذنه امره بالخروج فان لم يقبل فله ان يدفعه ما يدفع به من قصد
نفسه او ماله فان قتله فادعى انه قتله للدفع عن داره وانكر الولي لم يقبل قول القاتل من غير
بينه ان القتل متحقق وما يدعيه خلاف الظاهر وان اقام بينه انه دخل داره مقبلا عليه
بسلح شاهر لم يضمن لان الظاهر انه قصد قتله وان اقام بينه انه دخل داره بسلح غير شاهر
ضمنه بالقتل او الدية لان القتل متحقق وليس ما هنا ما يدفعه **فصل** اذا اصبحت
ماشية زرع الغريم ولم تكن معها فان كان ذلك بالليل لم يضمن وان كان بالليل ضمن لما روي
جزام بن سعد بن جبضة ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حايطة قوم فاصتت زرعاً ففضي
الشيء صلى الله عليه وسلم على اهل الاموال حفظ اموالهم بالليل واليوم وعلى اهل المواشي ما
اصابت مواشيهم بالليل وان كانت له هرة باكل الطيور فاكلت طير الغريم اوله كلب عقور
فانكف انساناً وجب عليه الضمان لانه مفطر في ترك حفظه **فصل** وان مرت له
هيمه بجوهره لآخر فابتلعها نظرت وان كان معها من الجوهر من فعلها مشوب اليه
وقال ابو علي بن ابي هريرة ان كانت شاه لم يضمن وان كانت بعير اضمن لان العادة في البعير ان يصب
وفي الشاه ان يربط وهذا فاشبه لانه يبطل بافساد الزرع فانه لم يفرق فيه من الجميع وان لم
يلن معها ففيه وجرمان احدهما وهو قول القاضي في الجرح للماردي البصري انه لانه
وان كان ليلا ضمن كزرع والماني وهو قول القاضي في الجرح للماردي البصري انه لانه
ليلا زرعاً او الفرق بينه وبين الزرع ان زرع الاربع مألوف فلم يضمنه حفظه منها
واقتلاع الجوهر غير مألوف فلم يضمنه حفظها منها فعلى هذا ان طلب صاحب الجوهر
دخ الهيمه لجل الجوهر لم يندج ويغرم قيمه الجوهر فان دفع القنمة ثم مات الهيمه واخرجت
الجوهر من جوفها وجب ردّها الى صاحبها لانه عين ماله واسترجعت القنمة فان نقصت قيمه

الجوهر

الجوهر بالابتلاع ضمن صاحب الهيمه ما نقص من قيمتها وان كانت الهيمه مأكولة اللحم
ففي دجها وجرمان بناء على القولين فمن غصب خيطاً وخطابه جرح حيواناً مأكولاً

كتاب السيرة

من اسلم في دار الحرب ولم يقدر على اظهار دينه وقدر على الهجر وجبت عليه الهجر
لقوله تعالى ان الذين يوفاهم المليك ظالمين انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا انما استضعفنا
في الارض قالوا الم يكن ارض الله واستعده فيها جرحوا فيها فاولئك ما واههم الله وساء
مصيباً وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اباي من كل مسلم مع مشرك فان لم يقدر
على الهجر لم يجب لقوله تعالى الم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
جيلة ولا يملكون سبيلاً فاولئك عسى الله ان يعفو عنهم وكان الله عفواً غفوراً وان
قدر على اظهار الدين ولم يخف الفسنة في الدين لم يجب عليه الهجر لانه لما اوجب على
المستضعفين دل على ان لا يجب على غيرهم ويستحب له ان يهاجر لقوله تعالى لا تحذوا اليهود
والنصارى اوليا بعضهم اوليا بعض ولا تله اذا اقام في دار الشرك كثير ستوادهم ولا تلبسوا
ان يميل اليهم ولا تله ربما ائتملك الدار فاستترق ولله **فصل** والجهاد فرض على الكفاية
والدليل عليه قوله تعالى كنت عليكم القتال وهو كرم لكم وقوله عز وجل وجاهدوا
باموالكم وانفسكم وهو فرض على الكفاية اذا اقام به من فيه الكفاية ستفظ الفرض عن الباقي
لقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله
باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدون رجاء وكلوا وعد
الله الحسن ولو كان فرضاً على الجميع لما فصل بين من فعل وبين من ترك لانه وعد الجميع للحسن
فدل على انه ليس بفرض على الجميع وروى ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث الى بني الحبيان وقال اخرج من كل رجلين رجل ثم قال للقاعد من ايكم خلف للخارج في
اهله وماله خير كان له مثل نصف اجر الخارج ولانه لو جعل فرضاً على الماعيان لم يستغل
الناس به عن العمار وطلب المعيشة وودي ذلك الى خراب الارض وهذا الحق **فصل**
وستحبب للمكابر منه لما روي ابو هريرة رضي الله عنه قال سالت رسول الله صلى الله عليه
وسلم اي الاعمال افضل قال الايمان بالله ورسوله ثم الجهاد في سبيله وروى ابو سعيد

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر كفر الله
 عند خطاياك الى الدين كذلك قال الحزبي ولا يجوز من غير اذن ولا يجوز زكاه لفرض
 على الكفاية لقوم منه غير فان استتاب من يقضيه من مال حاضر جاز ان الغرم يصل الى حقه
 وان كان من مال غائب لم يجز له قد يتلف فيضيع حق الغرم وان كان الدين موجلا وفيه وجهان
 احدهما انه يجوز ان يجاهد من غير اذن الغرم كما يجوز ان يسافر لغير الجهاد والماني انه لا يجوز له ان يتفرغ
 للقتل طلبا للشهادة فلا يؤمن ان يقتل افضيع دينه **فصل** فان كان اجبا بوجه مسلم
 لم يجز ان يجاهد بغير اذنه لما روي عبد الله بن عمرو عن العاص قال جاز لي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم استناذته في الجهاد فقال ايجي والذالك قال نعم قال ففهما فجاهد وروي عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم اي اعمال افضل قال الصلوة
 لم يقاها قلت ثم ماذا قال ترا الوالدان قلت ثم ماذا قال انما اقول انما اقول انما اقول انما اقول
 الوالدان مقدم على الجهاد ولا يجوز فرض على الكفاية من غير اذن الوالدان يتعين
 عليه ما سبب عنه فيه غير ولهذا قال رجل من عباس رضي الله عنه اني نذرت ان اغزو الروم
 وان ابوي منعاني فقال اطع ابويك فان الروم ستخدم من يغزوهم غيرك وان لم يكن له ابوان وله
 احد او جده لم يجز ان يجاهد من غير اذنها لانها كالابوين في البر وان كان له اب وجدا وام وجدة
 هل يلزمه استئذان الجدة مع الاب او استئذان الجدة مع الام ففيه وجهان احدهما ان يلزمه
 من الاب والام لم يجز ان يجاهد من غير اذنها عن الوطية والحضانه والماني يلزمه وهو الصحيح عندي
 لان وجود الوالدان لا يشق بغير الجدة ولا ينقص شفعتهما عليه وان كان الابوان كافرين جاز
 ان يجاهد من غير اذنها لانها منتهمة في الدين وان كانا مملوكين فقد قال بعض اصحابنا انه يجاهد
 من غير اذنها لانه اذن لها في نفسها فلم يعتبر اذنها لغزوها وعندي انه لا يجوز ان يجاهد
 لهما اذنها لان المملوك كالحر في البر والشفقة فكان كالحرة اعتبار الماذن وان اراد الوالدان
 يسافرا في بخاره او طلب علم جاز من غير اذن الابوين لان الغالب من سفرهم السلامة **فصل**
 فان اذن الغرم لغزوه او الوالدان لم يولدوا رجعا او كانا كافرين واسما فان كان ذلك قبل التقا
 الرجعين لم يجز الخروج لهما باذنها وان كان بعد التقا الرجعين ففيه قولان احدهما لا يجوز
 ان يجاهد لهما باذنها لانه عقد منع وجوب الجهاد فاذا اطر المنع الوجوب كالعماد المرض والماني
 انه يجاهد من غير اذن لانه اخضع حقان متعينا ونقض الجهاد سابقا فقدم وان احاط العبد

هم ونقض فرض الجهاد جاز من غير اذن الغرم ومن غير اذن الابوين بان ترك الجهاد في هذه الحال
 يؤدي الى الهلاك فقدم على حق الغرم والابوين **فصل** ويكره الغزو من غير اذن الامام
 او الامير من قبله لان الغزو على حسب الحاجة والامام والمير اعرف بذلك ولا يكره له ان يشر فيه
 اكثر من الغزو بالنفس والتعريض بالنفس جواز في الجهاد **فصل** ويجب على الامام ان يرضى
 ما يلي الكفار ليجوش بكفون من بلهم ويستعمل عليهم امر اتقات من قبل الاسلام مدبرين
 لانه اذا لم يفعل ذلك لم يؤمن اذا توجه في جهه العدو وان يدخل العدو من جهه اخرى فملكوا
 بلاد المسلمين وان احتاج الى ما حصن او حفر خندق ففعل لان النبي صلى الله عليه وسلم خفر
 الخندق قال البراء بن عازب رآنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ينقل التراب
 حتى وارى التراب شعره وهو يخرجه من جحر عبد الله بن رواحة

اللهم لو ماتت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا نصليان
 فانزلن سكينته علينا وثبت اقدام انما قينا

واذا اراد الغزو يد اباهم فاطهم لقوله تعالى قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار وان استوت
 للجهات في الخوف اجتمعوا وبكدا بابلها عنده **فصل** واذا اراد الخروج عرض الجيش
 ولا ياذن لمخذي ولا لمن يعاون الكفار بالمكانة لقوله تعالى لو خرجوا فكل ما زادكم
 المخابلا ولا وضعوا حلا لكم قبل في النفس وقواستلم الاختلاف ومما شكر عواني
 تفريق جمعكم ولان حضورهم اصرار ابا المسلمين ولا يستعين بالكفار من غير حاجة لما روت
 عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى بدر فنبهه رجل من المشركين
 فقال يومئذ يا الله ورسوله قال قال فارجع فلا استعين بمشرك فان احتاج الى ان يستعين
 بهم فان لم يكن من يستعين به حسن الراي في المسلمين لم يستعين به لان ما لحاف من الضرر
 لحضورهم التماسا لرجي من المنفعة وان كان حسن الراي في المسلمين جاز ان يستعين بهم
 لان صفوان بن امية شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شره جوب هوازن فسمع
 رجلا يقول غلبت هوازن وقتل محمد فقال لعنه الله في شره جوب هوازن فسمع
 هوازن وان احتاج ان يستاجرهم جاز لانه يقع الجهاد له وفي القدر الذي يستاجر به
 وجهان احدهما انه لا يجوز ان يبلغ بالاجرة سهم راجل لانه ليس من اهل فرض الجهاد ولا يبلغ
 لحقه سهم راجل كالصبي والمراه والماني وهو المذهب انه يجوز لانه عوض في الجاهان

فأرسلهم فذرتهم الرجل كالأجر في شأير الجارات وحوزان بادن للفتا لما روت
الربيع بنت معوذ قالت كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخدم القوم وسبقهم
الماؤز والجرار والقتلا إلى المدينة وحوزان بادن لمن اشتد من الصبيان لمن فيهم
معونه ولا ياذن لمجنون لأنه يعرضه للإهلاك من غير منفعة وينبغي أن تتعاهد الخيل
ولا يدخل جثما وهو الكثير ولا فحما وهو الكثير ولا ضرعا وهو الصغير ولا اعحف وهو
المرجل لأنه إنما كان سببا للزحمة ولأنه يراحمهم الغائبين في شملهم وياخذ البيعة
على الجيش إن لم يفروا لما روى جابر رضي الله عنه قال كنا يوم الخندق بين الف رجل وأربع
ماية فباعدناه تحت الشجر على أن لا نفر ولم يبايعه على الموت لعن النبي صلى الله عليه
وسلم وتوجه الطلائع ومن يتخسش أخبار الكفار لما روى جابر رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق من يبايعنا خيرا القوم فقال الزبير أنا فقال إن
لكل بني جوارى وحواري الربيع والمستحب أن يخرج يوم الخميس لما روى كعب بن مالك
قال قل ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في شهر الصوم الخميس ونسخت أن
يعقد الرابات وتجعل تحت كل راية طائفة لما روى العباس رضي الله عنه أن أباسفين
أسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجبتكم باعسان على الوادي حتى تمزقه جنود
الله فيراها قال مجبته حتى أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومروا به القبائل
على أياتها حتى تمزقه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكنية الخضراء فيها المهاجرون
والأنصار لا يرى منهم إلا الجدي من الجدي فقال من هو يا عباس قلت هذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المهاجرين والأنصار فقال ما لأجد هو قبيل والله يا أبا الفضل
لقد أصبح مثلك أن الجيكة العظيمة عظماء والمستحب أن يدخل دار الحرب بتعذيبه
للجرب لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل
حالد بن الوليد على إحدى المجنبتين وجعل الربيع على الأخرى وجعل أباسعد على المشاقة
وبطن الوادي ولأن ذلك أحوط للحرب وأبلغ في إرهاب العدو **فصل** وأركان العدو
من لم يبلغهم الدعوى لم يخرقناهم حتى يدعوه إلى الإسلام لأنه لا يلزمهم الإسلام قبل العلم
والدليل عليه قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولأنه لا يجوز قتالهم على
ما يلزمهم وإن بلغتهم الدعوى والمستحب أن يعرض عليهم الإسلام لما روى سهل بن سعد قال

قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلي يوم خيبر إذا نزلت بساحتهم فادعهم إلى الإسلام
واخبرهم بالحرب عليهم فوالله إن يهدى الله بهداى رجل لا واحد الخيبر لك من خير النعم
وإن قاتلهم من غير أن تعرض عليهم الإسلام حار لما روى نافع قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون وروى وهم غافلون **فصل** فإن كانوا ممن
لا يجوز أقرارهم على الكفر بالحربة أقامهم الإمام إلى أن يسلموا القول صلى الله عليه وسلم
أبوت أن أقابل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله فإذا قالوا بها عصمتهم من دماءهم وأموالهم
الحققة فإن كانوا ممن لا يجوز أقرارهم على الكفر بالحربة أقامهم إلى أن يسلموا أو يذلو للحربة
والدليل عليه قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما
حرم الله ورسوله ولا يدنون من الحق من الذين آتوا الكتاب حتى يعطوا الحرب عن يد
وهم ضاغرون وروى يزيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أمرا في
جيش أو سرية قال إذا أنت لقيت عدوا من المشركين فادعهم إلى الهدى ثلاث خصال
فإنهم إن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار الهجرة فإن
فعلوا فاخبرهم أن لهم مال المهاجرين وعليهم ما عليهم فإن دخلوا في الإسلام وأبوا أن يحولوا
إلى دار الهجرة فاخبرهم أنهم كأعراب المؤمنين الذين يجري عليهم حكم الله ولا يكون لهم في الف والجنة
شي حتى يجاهدوا مع المؤمنين فإن فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم وإن أبوا فادعهم إلى إعطاء
الحربة فإن فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم وإن أبوا فاستنعت بالله عليهم ثم قاتلهم واستنعت
بالضعفاء لما روى أبو الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اتقوا ضعفاءكم
فإنما تزقون وتضرون بضعفاءكم ويستحب أن يدعو عند التقاتل الضعفين لما روى
أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزى قال اللهم أنت عضدي
وأنت ناصرى وبكى أقابل وروى أبو موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خاف أمرا
قال اللهم اني اجعلك في خورهم واعوذ بك من شرهم ويستحب أن يخرج الجيش على القتال
لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بلغنا أنصار هذه أقباس من أشد القسوم
عذبا فاحصدوهم وروى سعد رضي الله عنه قال نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
أجد كنا ننته وقال إنهم قد آتوا في وامي ويستحب أن يكبر عند لقاء العدو ولما روى أنس رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم غزى خيبر فلما دخل القرية قال الله أكبر حيث خيبرنا إذا

أدعهم إلى الإسلام ثلاث خصال فادعهم إلى الهدى ثلاث خصال فادعهم إلى إعطاء الحربة فإن فعلوا فاقبل منهم وكف عنهم

نزلنا بساجده قوم فتصاحبا المندرسين قالها نلما ولا رفع الصوت والتكثير لما روى ابو موسى
 الاشعري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاه فاشرفوا على واحد جعل الناس
 يكرهون ويملكون الله اكبر الله اكبر يرفعون اصواتهم فقال يا ايها الناس انكم لا تدعون
 ائمتكم ولا غائبيا انما تدعون سميعة قريشا انه معلم **فصل** واذا التقى الخيفان ولم يرد
 عبد الكفار على مثلي عبد المسلمين ولم يخافوا الهلاك تعين عليهم فرض الجهاد لقوله
 تعالى ان حلف الله عليكم وعلم ان حكمه ضعيف فان كنتم ما به ضاربم تغلبوا ما شئ وان كنتم
 منكم اقل تغلبوا الغني وهذا امر بلفظ الخبر انه لو كان الخبر لم يقع خلاف المحبة فدل
 على انه امر بالمائة مضارب المائتين واما امر الالف بمضارب الالفين ولا يجوز لمن تعين عليه القتال
 ان يولي الماتح فالقتال وهو ان ينتقل من مكان الى مكان لتمكن للقتال او متحيزا اليه وهو
 ان ينضم الى قوم ليعودوا الى القتال والدليل عليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا لقيتم الذين
 كفروا زلجفا فلا تولوهم الادبار ومن تولوهم فاولم يسميد بئس الماتح فالقتال او متحيزا اليه فيه فقد
 بالغت من الله وسوا كانت الفئه فريسة او بعيدة والدليل عليه ما روي عن عمر رضي الله عنه
 انه كان في سرية من سرى ايا رسول الله صلى الله عليه وسلم فحاض الناس جنيضة عظيمة وكنت
 فمضج حاض فلما ابرونا قلت كيف نضجع وقد فرنا من الخيفة وتونا بغضب ربنا فجلسنا لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر فلما اخرج علينا فقلنا نحن الفرارون فقال ليل
 انتم الكرازون فذلونا فقبلنا ايده وقال انا فية المسلمين وعن عمر رضي الله عنه انه قال
 انا فية كل مسلم وهو بالمدينة وجيوشه في الحفاق وان ولي غير متحيز للقتال ولا متحيز اليه
 فيه انتم وارثكم حكيم والدليل عليه ما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال الكماير سبع اولهن الشرك بالله وقتل النفس بغير حقها واكل الربوا واكل مال
 اليتيم بذرا ان يكبر واوفرا يوم الخيف ورمي المحصنات وانقلاب الى المعارب وان غلب
 على ظنهم انهم ان يقتلوا مثلهم هلكوا وفيه وجهان احدهما ان تولوا وهو الصحيح لقوله
 تعالى اذا لقيتم الذين كفروا فاقبضوا على ايديهم واما الجاهل فيقتل او يقتل وان زاد عبد الكفار على
 مثلي عبد المسلمين فلم ان يولو الهمة لما اوجب الله تعالى على المائة مضارب المائتين دل على
 انه لا يجب عليهم مضارب ما زاد على المائتين وروي عطاء بن ابي عبيد رضي الله عنه انه قال من
 ومن اثنين فقد فر من ثلثه فلم يفر وان غلب على ظنهم انهم يملكون ففيه وجهان
 احدهما

احدهما انه يلزمهم ان ينصرفوا لقوله تعالى ولا تفلحوا بايديكم الى التهلكة والثاني انه مستحب ان
 ينصرفوا ولا يلزمهم ان يقتلوا فافروا بالشهادة وان القى رجل من المسلمين رجلا من
 المشركين في غير الحرب فان طلباه ولم يطلبهما فله ان يولي عنهما لانه غير متاهب للقتال وان طلبهما
 ولم يطلباه ففنه وجهان احدهما ان يولي عنهما لانه غير متاهب للقتال لان فرض
 الجهاد على الجماعة دون الافراد والثاني حرمة عليه ان يولي عنهما كما لو كان في جماعة **فصل**
 ويكره ان يقصد قتل ذي رحم محرم من رسول الله صلى الله عليه وسلم منع ابا بكر الصديق
 رضي الله عنه من قتل ابيه فان قاتله لم يكره ان يقصد قتله كما لا يكره اذا قصد قتله وهو
 مسلم وان سمعه يذكر الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يكره ان يقتله
 لان ابا عبد بن الجراح رضي الله عنه قتل اياه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته
 يشك ولم ينكر عليه **فصل** ولا يجوز قتل صبياتهم وصبياتهم اذا لم يعاملوا لما روى ابن
 عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان ولا
 يجوز قتل الحنثي المشرك لانه يجوز ان يكون رجلا او جوزا ان يكون امراة فلم يقتل مع
 الشك وان قابلا واحاز فلهما لما روى ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 مرتا امراة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل انا يا رسول الله غنيتها فادركتها
 خلفي فلما رأت الهرمه قينا اهنوت الى سبيعي اوالى قابلي فقتلتها فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ما بال النساء ما شان قتل النساء ولو حرم ذلك لم يكره النبي صلى الله عليه وسلم لانه
 اذا جاز قتلهم اذا قصدن القتل وهن مسلمات ولان يجوز قتلهم وهن كاذبات اولي ان
فصل فاما الشيخ الذي قال فيه فان كان له راي في الحرب جاز قتله لان ذلك من
 الصمة كان شحا كبيرا او كان له راي فانه اشار على هوازن يوم حنين ان يخرجوا
 معهم الذراري فخالفهم ما كان عوف فخرج بهم فمزبوا فقال **فصل**
 امرتهم امرتهم من عرج اللوى فلم يستبينوا الرشيد الاصحى العبد **فصل**
 قتل ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم قتله ولان الراي ابلغ في الحرب من القتال لانه هو
 وعنه صدر القتال **فصل** اولها ذاق الموت المنبت
 الراي قبل سماعة الشحعان هو اول وهي المحل الثاني
 فاذا ما احتج بالنفس من بلغت من الغلبة كل مكان

ولما طعن الفتى اقاربه بالراي قبل نظاير القرآن
 فان لم يكن له راي فقهه وفي الراهب قوله ان احدها انه يقتل لقوله تعالى فاملوا المسكين
 ولانه ذكر مكلف جرحا فقله بالكفر والشاب والماني انه يقتل لما روى ان ابا بكر الصديق
 رضي الله عنه قال لربدين الى شقين وعمرون العاص وشريحيل بن جثنه لما بعثهم الى الشام
 لا يقتلوا الولدان ولا النساء ولا الشيخوخة ولا النسا حبسوا انفسهم على
 الصوامع فدعوه وما حبسوا انفسهم ولانه نكاهه في المسلمين فلم يقتل بالدفن
 الاصل كالمراه **فصل** ولا يقتل رسولك لما روى ابو داود قال لما قتل عبد الله بن مسعود
 ابن النواجه قال ان هذا او ابن اناي قد كانا انبياء رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولين
 لمسيه الكذاب فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتهد ان اني رسول الله فقال لا
 تشهدان مسيله رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت قاتلا لارسلوا
 لصرت اعناقكم فحرت سته لا يقتل الرسل **فصل** فان تترسوا باطفالهم ونسائهم
 فان كان في حال النكاح الحرب حاربهم وتوقا الاطفال والنساء فلو تركناهم جعل ذلك
 طريقا الى تعطيل الجهاد ودفعه الى اللطم بالمسلمين وان كان في غير حال الحرب فقهه قوله ان
 احدها انه يجوز رميهم ان ترك قتالهم يودي الى تعطيل الجهاد والماني انه لا يجوز رميهم لانه
 يودي الى قتل نسائهم واطفالهم من غير ضرورة وان تترسوا من استاري المسلمين فان
 كان ذلك في حال النكاح الحرب جازا منهم ويتوقى المسلمون لما ذكرناه وان كان في غير النكاح الحرب
 لم يجز لهم قتل واحد او الفرق بينهم وبين اطفالهم ونسائهم ان المسلم يحقون الدم لجرمه الدين
 فلم يجز قتلهم من غير ضرورة والاطفال والنساء حقل وما ولى لانهم غلبه للمسلمين فجاز قتلهم من
 غير ضرورة فان تترسوا باهل الذمه او من بيننا وبينهم امان كان الحكم فيه كالحكم فيه اذا
 تترسوا بالمسلمين لانه يحرم قتلهم كما يحرم قتل المسلمين **فصل** وان نصب عليهم تخنيقا
 او بينهم ليلا وفهم نسا واطفال جازا لما روي على كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نصب المخنيق على اهل الطاييف وان كانت تخلو من نسا واطفال وروي الصبيح بن حاتم
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذراري من المشركين فينبون فيصاب من
 درارهم ونسائهم فقال هم منهم ولان الكفار لا تخلون من النساء والاطفال فلو تركنا ربيهم
 لجل النساء والاطفال ليطال الجهاد وان كان فهم استاري من المسلمين نظرت فان حيف
 منهم

منهم انهم ان تركوا قاتلوا وظفروا بالمسلمين جازا منهم ان حفظ من معان المسلمين اولي
 من حفظ من معهم من المسلمين وان لم تحف منهم نظرت فان كان الساري قتل جازا منهم
 لان الظاهر انه لا يقتلهم والاولى ان لا يرميهم لانه ربما اصاب المسلمين وان كانوا الكفر لم
 يجز ربيهم لان الظاهر انه لا يصيب المسلمين وذلك لا يجوز من غير ضرورة **فصل**
 ويجوز قتل ما يقابلون عليه من الدواب لما روى ان جنظله من الراهب عقر باني شقين
 فربه فسقط عنه فحلت على صدره فحاش شعوب فقال
 لا حرج من صاحبي وتقتي بطعنه مثل شعاع الشمس
 وقتل جنظله واستنفذ ابا سفيان ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم فعل جنظله ولان
 يقتل الفرس توصل الى قتل الفارس **فصل** وان احتج الى الخرب سائرهم وقطع
 اشجارهم ليطفروا بهم جاز ذلك وان لم يحتج اليه نظرت فان لم يغب على الظن انما ملك جاز
 قطعه وتركه وان غلب على الظن انما ملك عليهم فقهه وجهان احدهما انه لا يجوز لانهما
 نصير عبيده فلا يجوز اتلافها والماني ان الاولى ان لا يفعل فان فعل جاز لما روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جرح على بني النضير وقطع البؤزيم فازل الله تعالى ما قطعتم
 من لبنه اوزكموها قائمه على اظولها فاذن الله وليجزي الفاسقين **فصل** ويجوز
 للمسلم ان يؤمن من الكفار اجادا لا يعطل بايديهم الجهاد في ناحية كالواحد والعشرة والمائة
 واهل قلعه لما روى عن علي كرم الله وجهه انه قال ما عدي شي الا كتاب الله تعالى
 وهذه الصحيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دمه المسلمين واحد فمن اخف مسلما
 فعليه لعنة الله والمليكة والناس اجمعين ويجوز للمراه من ذلك ما يجوز للرجل لما روى ابن عباس
 رضي الله عنه عن ام هاني رضي الله عنها انها قالت يا رسول الله من اعين اي انه قابل من
 اجرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اجرت من اجرت ويجوز ذلك للعبد لما روى
 عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا خير على المسلمين ادبام وروى
 فضل بن زيد الرقاشي قال جرح عمر رضي الله عنه جيشا كنت اخرجهم فخرنا وانه من فراز ام ابر
 فكتب عبيدنا امانا في صحيفة وشدها مع شهم ورمي به اليهم فاحدوها وخرجوا بامانه
 فكتب بذلك الى عمر رضي الله عنه فقال العبد المسلم رجل من المسلمين دمه دمه ولا يصح ذلك
 من صبي ولا محنون ولا مكرم لانه عقد فلم يصح منهم كتابا العقود وان دخل مشرك على امان

واحد منهم فان عرف ان امانه لا يصح جل قتله لانه جرح امان له وان لم يعرف عرف امانه له
يصح ولا يجل قتله الى ان يرجع الى امانه لانه دخل على امان ويصح الهما في القول وهو ان
يقول المشتك واخرجك اذ انت امن او حجارا ولا باس عليك ولا خوف عليك او لا تخف ومنه
بالفارسيه وما اشبه ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مکه من دخل دارا الى
سفين فهو امن وقال لهم هاني قد اخرجت من ارجب وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يزل
قتله سبيل قلت له تكلم لا باس عليك فامسك عمرو بن زرع بن عبد الله انه قال ان الله يعلم
كل لسان فمن اتى منكم احدا فقال مشرك فقد امنه ويصح الهما ان يله شان لما روى ابو
سليم قال قال عمر والى نفس عمر بن عبد الله لو ان احدا منكم اشار باصبعه الى مشرك ثم نزل اليه
على ذلك لم يقتله لقتله اشار اليه بالامان ثم قال لم ارد الهما ان قبل قوله لانه اعرف
بما اراده ويعرف المشرك انه امان له ولا تعرض له الى ان يرجع الى امانه لانه دخل
على انه امن وان امن مشركا فاد الهما لم يصح الهما لانه احبب حق لعين لعقد فلم يصح
الرد كالا حجاب في البيع والهبة وان امن استرا لم يصح الهما لانه يبطل ما نبت للامان وانه
من الخيارات من القتل والمسترقاق والمن والقتل وان قال كنت امنه قبل المسترقاق قبل
قوله لانه لم يملك عقد الهما في هذه الحال فلم يقبل اقران **فصل** وان استرا امراه حرم
او صبيا حراما في الاسترا ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم بيني وبين المظطلق واضطفي
صفيه من سبي جبر وقسم بيني وبين هوازن ثم استقر لثمة هوازن اقران واستقر للناس فنزلوا
وان اشترجوا بالغان من اهل القتال فللامام ان الحنا زما يري من القتل والمسترقاق والمن
والقتل فان راي القتل قتل لقوله تعالى فاقتلوا المشركين ولان النبي صلى الله عليه وسلم
قبل يوم بدر بثمة من قرش مطعم من عدي والنضر من الحث وعقبه من الحثي وقيل يوم
احد با عرق الحثي وقيل يوم الفتح ابن خطيل وان راي امن من عليه لقوله تعالى فاما من
بعده واما فدا ان النبي صلى الله عليه وسلم من على الى عمر الحثي ومن على ثمانية الحثي ومن على
الى العاص بن الربيع وان راي ان يغادي مالا او من استرا من المسلمين فاد القول تعالى فاما
من بعد واما فدا وروي عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم فاد استرا من غنم
من اصحابه استرا ثمانية فان راي ان يسترقه فان كان من غير العرب نظرت فان كان من كلب
او شبهه كتاب استرقه لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال في قوله تعالى ما كان للنبي ان

يكون له اسرى حتى يثنى في الرض وذلك يوم بدر والمشتلون يومئذ قليل فلما كثروا واستبد تسلطهم
 اقبل الله تعالى في الاسارى فاما ما بعد واما قد اجمع جعل الله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم
 والمؤمنين في امر الاسارى بالخيار ان يشاءوا قتلوا وان شاؤا الاستعباد وهم ان شاؤا فادبهم وان
 كان من عبده المؤمن ففنيه وجهان احدهما وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجوز استرقاقه
 لانه لم يجوز اقرانه على الكفر بل جريه فلم يجز بالاسترقاق كالمزيد المالى انه لم يجوز لما روينا عن ابن
 عباس رضي الله عنه ولا من جاز الممن عليه في الاسترقاق استرقاقه كاهل الكتاب وان كان من
 العرب ففنيه فقولان قال في الحديث لم يجوز استرقاقه وهو الصحيح لمن جاز الممن عليه والمفاد انه به
 في الاسترقاق استرقاقه كغير العرب وقال في القديم لم يجوز استرقاقه لما روى معاذ رضي الله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين لو كان الاسترقاق قابلا على العرب لكان اليوم انما هو
 امثرو فدان فان زوج عربي يملك منه يولد فعلى القول الجديد الاول يملك وعلى القول
 القديم الاول جرح ولا ولا عليه لانه جرح في المصل **فصل** في الاختيار للممام في المستبر من القتل
 والمسترقاق والممن والفداء المما فيه حظ للاسلام والمسلمين لانه ينظر لهم ولا يفعل المما
 فيه احظ للمما فان بذل المستبر الجريه وطلب ان يعقده الذمه وهو ممن يجوز ان يعقده
 لمثله الذمه ففنيه وجهان احدهما انه يجب قبولها كما اذا بذل في غير المستبر المالى انه لم يجب
 تسقط بذلك ما ثبت من اختيار القتل والمسترقاق والممن والفداء ان قتله مسلم قبل ان
 يختار الممام ما يراه عز القاتل لاقبانه على الممام ولا ضمان عليه لانه جرحى لا امكن له وان
 اسلم جرحى ذمه لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا لحقها وهل يرق بالاسلام او يبقى الخيار فيه
 بين المسترقاق والممن والفداء ففنيه فقولان احدهما انه يرق بنفس الاسلام وسقط للخيار في
 في الباقي لما روى عمران بن الحصين ان المستبر العقيلي قال يا محمد اني مسلم فاداه بخرجلين ولان
 ما ثبت الخيار فيه من اشياء اذا سقط احدها لم يسقط الباقي فكفان الممن اذا عجز بها عن
 العتق فعلى هذا ان اختيار الفداء الجرحان يفاديه المان يكون له عشرين يوما من معهم على دينه
 ونفسه وان استر شخ لا قال فيه ولا راي له في الجرحان ولما انه لم يجوز قتله فهو كغيره في خيار
 بين القتل والمسترقاق والممن والمفاد انه وان قلنا لم يجوز قتله فهو كغيره اذا اسلم في المستر
 وقد بيناه **فصل** في اختيار الممام القتل ضرب عنه لقوله تعالى اذا القستم الذين كفروا

دالبا و الخ شمس بدو لا يصلح فتح و طاقه في الميزان و اما ما يقع لا بد و هو ما يقع في الحما و

فرض بالقباب ولا يمثل به لما روى بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرا
على جيش أو سرية قال أعزوا بسم الله قاتلوا من كفر لا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وانكم
جمل رأس من قتل من الكفار إلى بلاد المسلمين لما روى عقبه عن عامر بن شرحبيل بن حنيفة
وعمر بن العاص باعتبار ربه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه برأس نياق البطريق فقال
تخلون الخيف إلى مدينه رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا خليفة رسول الله انهم يفعلون
بنا هكذا قال لا تملوا اليانهم شيئا وان اختاروا شترقا فله كان للغامنين وان قاداه مالا كان
للفامنين وان اراد ان يشقط المالك لم يجز الا رضا الغامنين لما روى عروة عن الريان بن الروان عن الحكم
والمسور بن مخرمة اخبراه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء وفد هوازن مسلمين فقال
ان اخوانكم هؤلاء قاتلوا قاتلنا في ابي قريظ ان اردت ان يرد الله اليهم فمنا ان يطيب ذلك فلفعل
ومن احب استكم ان يكون على حقه حتى تعطيته اياه من اول ما بقي الله علينا فلفعل فقال
الناس قد طيبتنا لك يا رسول الله قال المهرى اخبرني سعيده بن المسيب وعروة عن الريان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دسسته الف من شتى هوازن من النساء والصبيان والرجال
الى هوازن حتى اسلموا وان اسلم عبد وراى الامام ان من عليه لم يجز الا رضا الغامنين وان
راى قتله لمشر وقوته قتله وضمن فتمتته للغامنين لانه مال لهم **فصل** وان دعى مشرك
الى المبارزة والمستحب ان يبرز اليه مسلم لما روى ان عتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد
ابن عتبة دعوا الى المبارزة فبرز اليهم حمزة بن عبد المطلب وعلي بن ابي طالب وعبيدة بن الحارث
ولانه اذا لم يبرز اليه احد ضعفت قلوب المسلمين وقويت قلوب المشركين وان نهى المسلم
ودعا الى المبارزة لم يكره وقال ابو علي بن ابي هريرة رضي الله عنه بكم لانه ربما قتل وانكسر فلو
المسلمين والصحيح انه لا يكره لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن المبارزة بين الصفتين فقال لا بأس بالمستحب ان يبارز الاقوى في الحرب لانه اذا
بارز ضعيف لم يؤمن ان يقتل وضعف قلوب المسلمين فان بارز ضعيف حاز ومن احصا
من قال لا يجوز ان القصد من المبارزة اظهار القوة وذلك لا يحصل مبارزة الضعيف والصحيح
هو الاول لان التعرض بالنفس لجوز في الجهاد ولهذا يجوز للضعيف ان يجاهد كما يجوز للقوى
والمستحب ان لا يبارز الا باذن الامام ليكون رداله اذا احتاج فان بارز بغفرا ذنبا جاز ومن
اصحنا من قال لا يجوز لانه لا يؤمن ان يتم عليه ما نكسر به الجيش والصحيح انه يجوز لمن التزمه

بالنفس

بالنفس في الجهاد جاز وان بارز مسلم مشركا نظرت فان بارز من غير شرط جاز لكل احد ان يرضيه
لانه حريه امان له وان شرط ان لا تقابله عن من يرضاه لم يجز فيه وقاس شرطه وان لم يرضه
مجتنا او مجتبا او ولي عنه المسلم مجتازا او مجتبا جاز لكل احد رمية لانه شرط امان في حال
القتال وقد انقضى القتال فرال امان وان استنجد المشرك اصحابه في حال القتال فليجده
او بدا المشركون بمعاوخته فلم يمنعهم جاز لكل احد رمية لانه نقض امان في حال القتال وان
اعانوه فمنعهم فلم يقتلوا منه فهو على امان لانه لم ينقض امان ولا انقضى القتال وان لم بشرط
ولكن العادة في المازن ان لا تقابل عن من يرضاه وقد قال بعض اصحابنا انه يستحب ان يرضيه
غيره وعدي انه لا يجوز لغرم رمية وهو ظاهر النص لان العادة كالشرط وان شرط ان لا تقابل
غيره ولا تنقض له اذا انقضى القتال حتى يرجع الى موضعه ففيه بالشرط فان لم يرضه المسلم
فتبعه ليقبله جاز لكل احد رمية لانه نقض الشرط فشق امانه **فصل** وان عرض نفسه
من له سهم في قتل كافر مقبل على الحرب استحق سلبه لما روى ابو قتادة قال خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم حنين فرأيت رجلا من المشركين على ارجل من المسلمين فاشتد زحف له
حتى ائبته من ورائه فضربت على رجل عاتقه فضمني صمته وحدث منها الموت ثم ادركه الموت
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتلا له عليه بينه فله سلبه ونقضت عليه
فقال رجل صدق يا رسول الله وسلبت ذلك الرجل عندي فارضة وقال ابو بكر له ما الله اذا لم
يعد الى اسد من اسد الله ليقابل عن من الله فعطيتك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم صدق فاعطاه اياه فاعطاني اياه فبعث الذرع فابتعت به مخرفا في بني سلمة وكان اول
ما نال الله في الاسلام وان كان ممن لاحق له في الغنيمه كالمخذل والكاذب احضر من غزاه لم
يستحق لانه لاحق لهم في السهم الراتب فلان لا يستحق السلب وهو غير راتب اولي وان كان ممن
يرفع له كالصبي والمراه والكاذب احضر باذن الامام ففيه وجهان احدهما لا يستحق لما ذكرناه
والثاني انه يستحق لان حقا في الغنيمه فاشبه من له سهم وان لم يعرض نفسه في قتله بان رماه
من وراء الصف فقتله لم يستحق سلبه وان قتله عن مقبل على الحرب كالصبي والمضغ والمهرم
لم يستحق سلبه وقال ابو ثور كل مسلم قتل مشركا استحق سلبه لما روى انس رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من قتل كافرا فله سلبه ولم يفصل وهذا لا يصح لان من شهد رضي الله عنه
قتل انا جهل وكان قد اخذناه علامان من الجصار فلم يدفع النبي صلى الله عليه وسلم سلبه الى ابن

مستعود وان قبله وهو مولد ليكر استحق سلبه من الحرب كروفر وان اشترك انسان في القتل
اشترك في السلب كاشتركا في القتل وان قطع احدهما يدينه او تجلبه وقوله الاخر ففقه قولان
احدهما ان السلب الاول له عطله والماني ان السلب للماني له هو الذي كف عنه دون
الاول كان بعد قطع المدين ممكنه ان يغدو ويحلب وبعد قطع الرجل ممكنه ان يقابل ادا ركب
وان عرر نفسه من له سهم فاسترجل انما قبل الحرب وسلمه الى الامام حيا ففقه قولان احدهما
انه لا يستحق سلبه لانه لم يكف شرم بالقتل والماني انه يستحق ان يعرر نفسه في اسره ومنعه
من القتل ابلغ من القتل فان من عليه الامام او قتله استحق الذي اسره سلبه وان اسرقه
او فاداه مال ففي رفته وفي المال المفاديه قولان احدهما انه للذي اسره والماني انه لا
يكون له لانه ما حصل سبب تعريضه وكان فيه قولان كالسلب **فصل** والسلب ما كانت
يدله عليه من جنه الحرب كالشباب الذي يقابل فيها والسلاح الذي يقابل به والمركوب
الذي يقابل عليه فاما ما لا يدله عليه كخمينه وما في رجله من السلاح والكراع فلا يستحق
له ليس من السلب واما ما في يده مما يقابل به كالطوق والمنطقه والسوار والخنجر وما في
وسيطه من النفقه ففقه قولان احدهما انه ليس من السلب لانه ليس من جنه الحرب والماني
انه من السلب كان يده عليه فهو لجنه الحرب ولا تجس السلب لما روي عوف بن مالك وخالد
ابن الوليد رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السلب للقاتل ولم تجس السلب
فصل وان جازر قلعه ونزل اهلها على حكم حازر لان بني قريظه نزلوا على حكم سعد بن
معاذ فحكم بقتل رجالهم وسبي نسائهم وذرارهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمت
فيهم حكم الله تعالى من فوق شيعه اراقعه وحلب ان يكون للحاكم حرا مسلما ذكرا بالغ عاقلا
عالم اعلم ولا لانه ولا به حكم فشرط فيها هذه الصفات كونه القضاة وحوزان يكون
اعلم من الذي يقتضيه الحكم هو الذي يشتهر من عالم وذلك وذكر في السماع فصيح من العمي
كالشهاد فمما طريفة الاستفاضه ويحكم ان يكون الحاكم حرا مسلما اعلم من الجوز
حكمه لانه عبد في الدين فان نزلوا على حكم حازر لانه لا يجرار من الجوز حكمه
وان نزلوا على حكم حازر لونه لم يجرار ان يسترط ان يكون على الصفات التي ذكرناها وان
نزلوا على حكم اسير حازر لانه حكمه في مصلحه طريقها الراي فحازر ان يجعل الى اسير كالتحكم
في اختيار الامام وان نزلوا على حكم من الجوز ان يكون حازرا او على حكم من الجوز ان يكون حازرا
فان

فان او على حكم اسير فماتا او مات احدهما وجب زدهم الى القلعه لانه نزلوا على امان فلا يجوز
احدهم ولا يجرار الحاكم الا بما فيه الحظ للمسلمين من القتل والاشترقاق والمن والقدرا وان حكم
بقتل الذميه واخذ الجزية ففقه وجهان احدهما انه لا يجوز له رضاه لانه عقدها وضدها
فافقر الى رضاه والماني يجوز لانه نزلوا على حكمه وان حكم ان من اسلم منهم استترق ومن اقام على
الذم قبل حازر فان حكم بذلك لم اراد ان يستترق من حكم بقتله لم يجرار لانه نزل على هذا الشرط
وان حكم عليهم بالقتل ثم راي كراهوا والامام ان يرضى عنهم حازر ان سعد بن معاذ حكم بقتل رجال
بني قريظه فسال يات اليه نصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرضى ان يرضى ان يرضى ان يرضى
اليهودي ففعل وان حكم باستترقا فم لم يجرار من عليهم الا رضاه الغا ائمنهم صاروا امانا لهم
فصل ومن اسلم من الكفار قبل الاسلام عظم ماله ودينه لما روي عمر رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال امرن ان انا نزل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عظموا مني
ديارهم واموالهم الا لحقها وان كانت له منفعة باجران لم يملك عليه لانها كمالا وان كانت له
زوجه جازر استترقا فم على المنصوص ومن اصحابنا من قال لا يجوز له الجوز ان يملك ماله ومنعه
وهذا خطأ لان منفعة البضع ليست بمال ولا تجري مجرى المال ولهذا ضمن بالعصب خلاف
المال والمنفعة وان كان له ولد صغير لم يجر استترقا فم لان النبي صلى الله عليه وسلم حاضري وقظه
فاسلم انا شيعته فاجزوا اسلامها اموالها واولادها ولانه مسلم فلم يجر استترقا فم كالم
وان كان له حمل من حريمه لم يجر استترقا فم لانه محكوم باسلامه فلم يستترق كالولد وهل يجوز
الحامل به فيه وجهان احدهما انه لا يجوز لانه اذا لم يستترق الحمل لم يستترق الحامل الى الذي
انه لما لم يجر بيع الحريم الحامل به والماني انه يجوز لانه حريمه امان لها **فصل**
وان اسلم رجل وله ولد صغير تبعه الولد بالسلام لقوله تعالى والذين امنوا واتبعهم
درهم بالمان الحقتهم ذرياتهم وان اسلمت امراه ولها ولد صغير تبعها بالسلام لانها
احد البوين فبعتها في الاسلام كالب وان اسلم احدهما والولد حمل بعده الولد بالسلام
لانه لا يبيع استلامه فبيع المسلم منها وان اسلم احد البوين دون الاخر بيع الولد المسلم منهما
لان السلام اعلا فكان الحاقه بالمسلم منها اولى وان لم يسلم واحدهما فالولد كافر لما روي ابو
هريره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرم فابواه يهودونه
وي نصرانه وي مجسانه وان بلغ وهو محضون فاسلم احدهما يبيع تبعه في الاسلام لانه لا يبيع

استلامه بنفسه فتبع الميوس في الاسلام كالطفل وان بلغ عاقلًا ثم حين تم استلامه الميوس
ففيه وجهان احدهما انه لا يتبعه لانه زال حكم الاستماع بكونه عاقلًا فلا يعود اليه والماني
انه يتبعه وهو المذهب لانه لم يتبعه نفسه فتبع الميوس في الاسلام كالطفل **فصل**
وان سبي المسلم ضبيًا فان كان معه احد ابويه كان كافرًا لما ذكرناه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه
وان سبي وجده ففقه وجهان احدهما انه باق على حكم كفره ولا يتبع السبي بالاسلام وهو
ظاهر المذهب لان بدل السبي بدم ملك فلا توجب اسلامه كبد المستري والماني انه يتبعه لانه
لم يتبعه اسلامه بنفسه ولا معه من يتبعه في كفره فجعل باعًا للسبي لانه كالبنت في حضنته
وكفالتة فتبعه في الاسلام **فصل** وان وصف الاسلام سبي عاقل من اولاد الكفار لم
يصح اسلامه على ظاهر المذهب لما روي عن علي كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال رفع القلم عن بدنة عن المحن المملوك على عقله حتى يفتق وعن النيام حتى يستيقظ
وعن الصبي حتى يحتلم ولانه غير مكلف فلم يصح اسلامه بنفسه كالمجنون فعلى هذا حال
بينه وبين اهله من الكفار الى ان يبلغ لانه اذا ترك معهم خديعوه وزهدوه في الاسلام فان بلغ
وصف الاسلام حكمه بالاسلام وان وصف الكفر ثم يدركه وضرب وطول بالاسلام فان اقام
على الكفر رد الى اهله من الكفار ومن احببنا من قال يصح اسلامه لانه يصح صومه وصلاته
فصح اسلامه كالبالغ **فصل** وان سببت امراه ومعها ولد صغير لم يجر الفرق بينهما
وقد بيناه في البيع وان سبي رجل ومعه ولد صغير ففيه وجهان احدهما انه لا يجوز الانفراق
بينهما لانه احد الميوس فلم يفرق بينه وبين الولد الصغير كالم والماني انه لا يجوز ان يفرق
بينهما لان الاب لا يدان انفارقه في الحضانه لانه لا يتولى حضنته بنفسه وانما يتولىها
غيره فلم يجرم الانفراق بينهما بخلاف الام فانها انفارقه في الحضانه فاذا فرق بينهما ففقت
مفارقة فجرم الانفراق بينهما **فصل** وان سبي الزوجان واحدهما الفسخ النكاح لما روي
ابو سعيد الخدري رضي الله عنه قال اصبتا نسًا يوم اوطاس فكرهوا ان يقعوا عليهن
فانزل الله تعالى والحضنات من النساء اما كن فاستحللنهن قال السافعي رحمه
الله سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم واطاس وسبي المصطلق وقسم الف في امران لا نوطا جليل
حتى تضع ولا تحبل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها وان كان الزوجان مملوكين فشيئا
او احدهما فلا نص فيه والذي يقتضيه قياس المذهب ان لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ النكاح

رق

رق وانما حدث انتقال الملك فلم يفسخ النكاح كما لو انتقل الملك فبما تابع ومن احببنا من قال
يفسخ النكاح لانه حدث شيء لوجب الاسترقاق ان ضايف رقا كما ان الرنا لوجب الحد وان
ضايف جدا **فصل** اذا دخل الجيش من الحرب فاضاوا بواكل من طعام او حلاق او فاكهه
واختلجوا اليه حازم اكله من غير صمان لما روي ابن عمر رضي الله عنه قال كنا نضرب في المعازي
العسل والفاكهه فناكله ولا نرفعه وسبل ابن ابي اوفى عن طعام خبز فقال الرجل يا خرمه
قدر حاجته ولان الحاجة تدعو الى ما ياكل ولا يجد من يشتري منه مع قيام الحرب فحازم اكل
وهل يجوز لهم اكل من غير حاجه فيه وجهان احدهما يجوز وهو قول ابن ابي هريرة كما يجوز
في غير ذلك من الحرب اكل مال الغنم بغتر اذنه من غير حاجه والماني انه يجوز وهو ظاهر المذهب وقول
الكثر احببنا لما روي عبد الله بن مغفل قال دخل حرايت من شجر يوم خبز فانتبه فالتزمته ثم قلت
لا اعطى من هذا احد اليوم شيئا فانفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم سبى الى فلولم
حراكل ما زاد عن الحاجة لنهاه عن منع ما زاد على الحاجة ونخالف طعام الغنم وان ذلك لا يجوز
اكله من غير ضروره وهذا يجوز اكله من غير ضروره وطعام الغنم باكله بغرض وهذا باكله بغير
غرض فحازان ياكله من غير حاجه ولا يجوز لاحد منهما ان يبيع شيئا منه لان حاجته الى اكل
دور البيع وان يباع شيئا منه نظرت فان باعه من بعض الغنم وسلم اليه صار المشتري الحق
به لانه من الغنم وقد حصل له ما يجوز له اخذ الاكل وكان الحق به وان رده الى البائع
صار البائع الحق به لما ذكرناه في المستري وان باعه من غير الغنم وسلمه وجب على المشتري
رده الى العينه لانه ابتاعه من لا يملك بيعه وليس هو من الغنم فيمسكه بحقه فوجب عليه
رده الى العينه **فصل** ويجوز ان يعلف منه الموكوب وما حمل عليه رجله من البهائم ان
حاجته اليه كحاجته الى اكل ولا يدهن منه شعره ولا يضر البهائم لانه لا حاجه به اليه
ولا يعلف منه ما معه من الجوارح كالصفر والعبد لانه لا حاجه به اليه وان جرح الى دار
الاسلام ومعه بفيه من الطعام وفقه وجهان احدهما انه لا يدهن ردها في الغنم لانه مال
اختص به من العينه فلا يجب ردها فيها كالمسلب والماني انه يجب ردها لانه مال الجرح
في الحرب للحاجه ولا حاجه اليه في دار الاسلام ومن احببنا من قال ان كان كسر اوجب
رده قوله واجدا وان كان قليلا فعلى القولين الخصم هو المولى ولا يجوز تناول ما يضرب من
المديونه من غير حاجه وان دعت الحاجه اليه جازاؤه وجب صمانه لانه ليس من المطعمه

في الجوارح ما سئل عن

من العقوبة **فصل** وان تحسنت رجل من المسلمين للكفار لم يقتل الماروي عن علي كرم الله وجهه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والريث والمقداد وقال اطلقوا حتى باتوا روضه حاج فان بها طعينة معها كتاب في عقابها فخذوه منها فانطلقنا حتى اتينا الروضه فاذا بالظعينة فقلنا اخرج الكتاب فاخرجته من عقابها فاني انا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من جابط من الخيل فاني انا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا اخرج الكتاب فاجابني يا رسول الله لا تجعل علي اما كنت امرأ ماضيا فاجبت ان اخلد عديدهم يدانهم فاني لم افعل ذلك اذ بدا عن ديني ولا رضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ان قد صدق فقال عمر رضي الله عنه دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال انه قد شهيد بدارا قال سفين بن عيينه فامر الله تعالى بابها الذين امنوا لا يتحدوا عدوي وعدوكم او لنا وقراسفين بن عيينه الى قوله فقد ضل سوا السبيل **فصل** اذا اخذ المشركون مالا للمسلمين بالقهر لم يملكوه واذا استرجع منهم وجب رده الى صاحبه لقوله صلى الله عليه وسلم امل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه وروي عمران بن الحصين قال اغار المشركون على سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبوا به وذهبوا بالعضبة واستروا امراة من المسلمين فزكيتها وجعلت لله عليها ان اخطاها الله عليها لتخرجها فقدمت المدينة واخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بيئس ماجر بيني والوق المذري ومعضيه الله تعالى ولا فملا مملكتهم ان دم فان لم يعلم بكم حتى قسم دفع الى من وقع في سهمه العوض من خمس الخمس ورد المال الى صاحبه لانه شق نفس القسمة **فصل** وان اسر الكفار مسلما واطلقوه من غير شرط فله ان يقتلهم في النفس والمال لانهم كفار لا امان لهم وان اطلقوه على انه في امان ولم يستامنوه ففنه وجهان احدهما وهو قول الخ على ان لا يهرم انه لا امان لهم لانهم لم يثبت امنهم والماني وهو ظاهر المذهب انهم امانه لانهم جعلوه في امان فوجب ان يكونوا امنه في امان وان كان محسوسا فابتدا وحلف انه ان اطلق لم يخرج الى دار الاسلام ففنه وجهان احدهما انها بمن كراه فان خرج لم يلزمه كفارة لانه لم يقدر على الخروج الا باليمين فاشبهه اذا جلفوه على ذلك والماني انه ممن احتيارا فان خرج لم يلزمه الكفار لانه بدا بهما من غير كراه وان اطلق لم يخرج الى دار الاسلام وشرطوا عليه ان يعود اليهم او يحملهم ماله لم يلزمه العود لان مقامه في دار الحرب لا يجوز ولا يلزمه بالشرط ولا

ولا يلزمه ما ضمن من المالا لانه ضمان لا يغير حق والمستحب ان يحمل لهم ما ضمن ليكون ذلك طريقا الى اطلاق الساري

باب الانفال

يجوز لامير الجيش ان يتقل من فعل فعلا يفيض الى الظفر بالعدو كالاحتشيش والدلالة على الطريق او قلعه او التقدم بالدخول الى دار الحرب او الرجوع اليها بعد خروج الجيش منها الماروي عبادته من الصامت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتقل في البداة الرابع وفي الفقول المثلث وتقدير النقل الى اى امر الجيش لانه بذل مال لمصلحة الحرب فكان تقديره الى راي الامير ويكون ذلك على قدر العمل لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في البداة الرابع وفي الفقول المثلث لان المقرب في الفقول اعظم لانه يدخل الى دار الحرب والعدو ومنه على حذر وفي البداة يدخل والعدو ومنه على حذر ويجوز شرط ذلك من مال المسلمين في حوز شرطه من المال الذي توحده من المشركين فان جعل في مال المسلمين كان ذلك من خمس الخمس لما روى سعيد بن المسيب قال كان الناس يعطون النقل من الخمس لانه مال يصرف في المصلحة فكان من خمس الخمس ولا يجوز ان يكون مجهولا لانه عوض في عقد لا تدعو الحاجة فيه الى التحمل به فلم يجز ان يكون مجهولا كالجعل في رد المبق وان كان النقل من مال الكفار جاز ان يكون مجهولا لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في البداة الرابع وفي الفقول المثلث وذلك خبر من عنده مجهول **فصل** وان قال الامير من دلي على القلعة افلا يمينه فله منها جارية فله عليها رجل نظرت فان لم تفتح القلعة لم يجب للدليل شيء ومن احسننا من قال بوضع له لدلالته والمذهب الاول لانه لا جعل في الخارج من القلعة صار يقدر من دلي على القلعة وفتح كان له منها جارية لانه لا يقدر على تسليم الجارية الا بالفتح فلم يستحق من غير الفتح شيئا وان فتح عنوه ولم يكن فيها جارية لم يستحق شيئا لانه شرط معدوم وان كانت فيها جارية سلمت اليه ولا حق فيها للغانمين ولا لاهل الخمس لانه استحقها بسبب سابق للفتح وان سلمت الجارية قبل القدر عليها لم يستحقها لان اسلامها منع من اسرها وحبها كقمتها لان النبي صلى الله عليه وسلم صلح اهل مكة على ان يرد اليهم من جاءه من المسلمين فمعه الله تعالى من ربهن فامر ان يردوا رهن

وان استلمت بعد القدره عليها فان كان الدليل مسلماً استلمت اليه وان كان كافراً وان لم يكن
الكافر ملك العبد المسلم المشترا استحقها ثم اجر على ازالة الملك عنها وان قلنا انه لا ملك دفع
اليه فممنها وان اسلم الدليل بعد ذلك استحقها لانه استلم بعدما انتقل حقه اليه فممنها وان
فحقت الحاربه فممنها قولنا ان احدهما ان له قيمته لانه بعد تسليمها ففحقت فممنها
كما لو استلمت والماني لمحب له قيمته لانه غنم فممنها قولنا ان له قيمته لانه لم يكن فيها حاربه
وان فحقت صلحاً نظرت فان لم تدخل الحاربه في الصلح كان الحكم فيها كالحكم فيها اذا فحقت عنوة
وان دخلت فيها وجهان احدهما وهو قولنا ان الحق ان الحاربه للدليل وشرطها في الصلح
لا يضح كالموز وحت امراه من رجل ثم زوجت من اخر والماني ان شرطها في الصلح صحيح لان الدليل
لو عقاعها امضيها الصلح فيها ولو كان فاستلم بعض العبد بعد ففحقت هذا ان يصلي الدليل
بغيرها من جوار القلعه او رضى بغيرها امضيها الصلح فان امتنع اهل القلعه من دفع الحاربه
وامتنع الدليل من الانتقال الى البديل ردوا الى القلعه وزال الصلح لانه اجتمع امران متناقضان
وتغذرا بجمع بينهما وحق الدليل سابق ففسخ الصلح ولصاحب القلعه ان يحضر القلعه كما
كانت من غير رباذه وان فحقت بعد ذلك عنوة كانت الحاربه للدليل وان لم يفصح لم يكن له شيء **فصل**
اذا قال الممرك قبل الحرب من اخذ شيئاً فهو له وقد اوى فيه الى قولنا احدهما انه يصح الشرط لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اخذ شيئاً فهو له والماني وهو الصحيح انه لا يصح الشرط
لانه جزم من الغنم شرطه الممرك يستحق ذلك من غير شرط فلا يستحقه بالشرط كما لو شرط العسكر
الغنائم والخير ورد في غنائم بدر وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بضعها حيث شان

باب قسم الغنمة

الغنمة ما اخذ من الكفار بالحاف الخيل والركاب فان كان فيها سلب للقتال او مال
لمسلم سلم اليه لانه استحقه قبل الغنائم ثم يدفع منها اجره النقال والحفاظ الى المصلحة
الغنمة فقدم ثم تقسم الباقي على خمسة خمس اهل الخمس ثم تقسم اربعة اخماسها بين الغنائم
لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول والذى القري والمثاني
والمساكين وان السبيل فاضاف الغنمة الى الغنائم ثم جعل الخمس اهل الخمس فدل على ان
الباقي للغنائم والمستحب ان تقسم ذلك دار الحرب وتكرها خربها الى دار الاسلام من غير غدر
لان

لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر لشعب من شعاب الصقري فرب من بدر وقت غنائم
بنى المصطلق على ما هم وفيهم غنائم احسن باوطاس وهو ادم من حين ان كان الجيس حاله
شوي بينهم وان كانوا فرسانا شوي بينهم وان كان بعضهم فرسانا وبعضهم رجالا جعل
للراجل سهمين وللفرسان ثلثه اسهم لما روي ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
اسهم للراجل ولفرسه ثلثه اسهم للفرسان سهمين وللفرس سهمان ولا يفضل من قاتل على من لم
يقا بل لان من لم يقاتل كالمقاتل في ازهاق العدو ولا انه ارصد نفسه للقتال ولا يستحق كواب
غير الخيل لانه لا يلحق الخيل في الناصر للحرب من الكوا والفرس يلحق بها في السهم وسهم الفرسان
العقيق وهو الذي ابواه عزميان ولليزدون وهو الذي ابواه عجميان والمقرف وهو الذي
امه عريبه وابوه عجمي والمحمين وهو الذي ابوه عجمي وامه عجمية لما روي ابن عمر رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الخيل معقود بنواضيها الخير الى يوم القيمة ولانه حيوان
يسهم له ولم يختلف سهمه باختلاف ابواه كراجل وان حضر بفرس خط او ضرع او اعحف
فقد قال في الامم وقد قيل اسهم له وقيل سهم له فمن احسننا من قال فيه قولنا ان احدهما انه
لأسهم له لانه لا يعني غنا الخيل فلم يسهم له كالبعول والثاني انه يسهم له لان معقوده لا
يستقط سهمه كضعف الرجل وقال ابو اسحق ان امكن القتال عليه السهم له وان لم يمكن
القتال عليه لم يسهم له ولان الفرسان يراذل للقتال وهذا اقسى الاول شبهه بالنص ولا
يسهم للراجل اكثر من فرس لما روي ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
باقراس فلم يسهم النبي صلى الله عليه وسلم للفرس واحد ولا يقاتل الا على فرس واحد
فلم يسهم لاكثر منه وان حضر بفرس والقتال في الماء او على حصن استحق السهم لانه اربى لفرسه
فاستحق سهمه كما لو حضره القتال لم يقاتل لانه في الحاجة اليه اذا خرجوا من الماء والحصن
فصل وان غضب فرسا وحضره الحرب استحق للفرس سهمين لانه حصل له المرافاة
وفي مستحقه وجهان احدهما انه له والماني انه لصاحب الفرس ساعا القولى ورجل الدرم
المعضوبه احدهما انه للغاضب والماني انه للمعضوب منه وان استعار فرسا واستاجر
للقتال فحضره الحرب استحق به السهم لانه ملك للقتال عليه وان حضره الحرب بفرس والغضب
الحرب ولا فرس معه بان يفرق او يبعه او اجره او اعانه او غضب منه لم يسهم له وان حضره الجمل
ثم ملك فرسا واستعانه وحضره الحرب استحق السهم لان استحقاق المقاتل بالمصور وكذلك الاستحقاق

بالفرق من ان حضر يفر من وعار الى ان نفقت الحرب لم يستهم له ومن احتجنا من قال يستهم له فانه خرج
من يده بغير احتياجه والمذهب الاول ان خرج من يده اسقط السهم وان كان بغير احتياجه كما
اسقط سهم الرجل اذا ضل عن الوقعة وان كان بغير احتياجه **فصل** ومن حضر الحرب مرض
فان كان مرضا بقدر معه على القتال كالشعال ونفورا البطال والجالا الخففة استهم له لانه من
اهل القتال ولان الانسان لا يخلو من مثله فلا يسقط سهمه لاجله وان كان لا يقدر على
القتال لم يستهم له لانه ليس من اهل القتال فلم يستهم له كالمجنون والطفل **فصل** وكحق
في الغنمه لم يخذل ولا من زحف بالمسلمين ولا مشرك حضر من غير الذن لانه لم يضره للمسلمين
في حضورهم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان العبد والمشرک اذا حضر بالاذن ولا يستهم له لما روى عن
ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما العبد مملوك فلما فتح الله على نبيه صلى الله عليه وسلم
خبرني قلت يا رسول الله شهمي فلم يضرب لي سهم واعطاني سيفاً فنقلته وكنت احب ان اعطاني
في الارض وامرني من خيخي المشاع وروى عن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما العبد مملوك
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن سهم وكنت اليه ابن عباس
رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وبن الخيخي ويخذهن من
الغنمه واتما سهم فلم يضرب لهن **فصل** وتقدير الرخ الى المصداق الامام وامير الجيش ولا
يبلغ به سهم راجل لانه تابع لمن له سهم فقص عنه كالحكومة لا يبلغ بها ارش الغنم ومن ارش
بوصح لم يفرقه ثلثه او جدها انه رخصا لم من اصل الغنمه لانه اعوان للمجاهدين فجعل
حقيهم من اصل الغنمه كالنقل والحاظ والماني انه من ربعة الخماس الغنمه والمالت انه من
خمس الخمس لانه من اهل المصالح وكان حقيهم من سهم المصالح **فصل** وان حضر اجرة اجارة
مقدرة بالزمان ففقه عليه اقوال اجدها انه يرضح له مع الاجرة لان منفعة مستحقة لغيره
ورخص له كالعبد كالعبد والماني سهم له مع الاجرة لان الاجر واجب للمالكين والسهم بالحضور
وقد وجد الجميع والمالت انه خبير بين السهم والاجرة فان اختار الاجرة رخص له مع الاجرة او ان اختار
السهم استهم له وسقطت الاجرة لان المنفعة الواحدة لا يستحق بها حقان واختلف قوله
في اجار الجيش فقال في احد القولين سهم لهم لانه شهدوا الوقعة والماني انه يستهم لهم لانه لم يحضر
للقتال واختلفنا في موضع القولين فمنهم من قال بالقول ان اذا حضروا ولم يقاتلوا فاما
اذا قاتلوا فانه سهم لهم قول واحد ومنهم من قال بالقول ان اذا قاتلوا فاما اذا لم يقاتلوا فانه لا
يسهم

لا يفر من اجرة احد من الغنمه

يستهم لهم قول واحد **فصل** اذا لحق بالجيش مددا او اقلت اسير ولحقهم بطرت فان كان
قل يلقنا الحرب استهم له لقول عمر رضي الله عنه الغنمه لمن شهد الوقعة وان كان بعد
انقضا الحرب وقيل جيان الغنمه ففقه قولان احدهما انه يستهم لهم لانه لم يشهد والوقعة
والماني انه يستهم لهم لانه حضر واقبل ان ملك الغامون **فصل** وان خرج امير الجيش انفذ
شريه من الجيش الى الجبهة التي يقصدها او الى غيرها فعنت الشريه شاركتهم الجيش وان عنت
للجيش بشاركتهم الشريه لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من فوارس الجيش اشرى قبل وطاش من
وعنت فقتل غنائمهم من الجميع وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال للمسلمون يدوا جنة على من يتواهم بسعي يذمتهم ادنام ويرد عليهم اقصاهم ويرد سراياهم على
قاعدهم ولان الجميع جيش واحد فان انفذوا شريه الى الجبهة واجده من طريق اخر فقتل استترك
الجيش والشريه فاما ينعهم كل واحد منهما لان الجميع جيش واحد وان انفذوا شريه الى الجبهة
الشريه الى الجيش فاما ينعهم وشاركتها الجيش فاما ينعهم هل يشارك كل واحد من الشريه والشريه
الاجرة فاما ينعهم فانه وجهان احدهما انها لا تشارك لان الجيش اصل الشريه وليست احدي
الشريه اصلا للآخرى والماني وهو الصحيح انها تشارك لانها من جيش واحد وان انفذوا شريه
من الجيش واقام لهم مع الجيش وعنت الشريه لم تشاركها الجيش المقيم مع الجيش لان النبي صلى الله
عليه وسلم بعث السرايا والمدنه فلم يشاركهم اهل المدنه فاما عفو اولان الغنمه للمجاهدين
ولجيش المقيم مع الامر ما حاهدوا فلم يشارك الشريه فاما عنت

باب قسم الخمس

وقسم الخمس على خمسة استهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهم لذوي القربى
وسهم للملأى وسهم للمساكين وسهم للذين في السبيل والدليل عليه قوله تعالى واعلموا انما
عنتهم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذوي القربى والسماح والمساكين والذين في السبيل فاما سهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يرضح في مصالح المسلمين والدليل عليه ما روى عن
مطعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من حنين ثمانين سبابة من الرض او من
لعبث وقال والذي نفسي بيده مالي مما افاض الله تعالى اليه احسن من رددت عليكم فحمله
جميع المسلمين ولا يمكن صرفه الى جميع المسلمين الا بان تصرف في مصالحهم وام المصالح مستند

ديار الغنمه السهم الاول هو السهم الثاني هو السهم الثالث هو السهم الرابع هو السهم الخامس هو السهم

التعويض له حفظه الاسلام والمستلمين هم الامم فالله **فصل** واما سهم ذوي القربى
فهو من ينسب الى هاشم والمطلب ابن عبد مناف لما روى جابر بن مطعم رضي الله عنه قال
لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب حيث انا
وعشرون اقلنا رسول الله هو بنو هاشم بنكر فضلهم لمكانك الذي اوضعك الله به منهم
ازايت اخواننا من بني المطلب اعطينهم وتركنا واما نحن اوهم منك منزله واحده قال انهم لم
يفارقوني في جاهليته ولا اسلام واما بنو المطلب وبنو هاشم شي واحد من شريك من اهل بيته
ويشوي من الغنى والفقر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى منه العباس رضي الله
عنه وكان موثرا يقول غايه بني المطلب ولانه حق استحقاق القرابة بالشرع فاستوى فيه
الغنى والفقير كالميراث ومشارك فيه الرجال والنساء لما روى عبد الله بن الربيع رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم لم الربيع في ذوي القربى ولانه حق استحقاق بالشرع واستمر
فيه الذكر والامثلي كالميراث والحصل للذكر مثل حظ الانثى وقال الربيع والي بنو تميم
من الذكر والامثلي لانه مال مستحق باسم القرابة فلا يفضل الذكر على الانثى كالمال المستحق
بالوصية للقرابة وهذا خطأ لانه مال مستحق لقرابة الاب بالشرع ففضل فيه الذكر على
الانثى كالميراث ولذا اب يدفع ذلك الى القاضي والاداني وقال ابو اسحق يدفع في كل
اقليم الى من فيه منهم لانه يسبق نقله من اقليم الى اقليم والمذهب الاول لقوله تعالى ولذي
القربى فم ومن لم تحض ولانه حق استحقاق بالقرابة واستوى فيه القاضي والاداني كالميراث
فصل واما سهم البنيان فهو لكل فقير صغير اب له فاما من له اب فلا حق له فيه
لان البنيان هو الذي له اب له وليس له فيه حق لانه لا يمتنع بعد بلوغ بتمامه والدليل عليه
قوله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ وليس له فيه حق ومن اصحبنا من قال للفقير فيه
حق لان البنيان هو الذي له اب له غنيا كان او فقيرا والمذهب الاول لان غناه بالمال
الشر من غناه بالاب واذا لم يكن له اب فيه حق فلان لا يكون له مال اولى **فصل**
واما سهم المساكين فهو لكل محتاج من الفقراء والمساكين لانه اذا افرد المساكين تناول
الفرقتين **فصل** واما سهم ابن السبيل فهو لكل مسافر او مريد للمسافر في غير معصية
وهو محتاج على ما ذكرناه في الركعة **فصل** ولا يدفع شي من الخمس الى كافر لانه عطية من الله
تعالى فلم يكن للكافر فيها حق كالزكاة ولانه مال مستحق على الكافر بكفره

فلم

باب قسم الفتي

الفتي هو المال الذي يوزع من الكفار من غير قتال وهو ضربان احدهما ما اخلوا عنه خوفا
من المسلمين او بدلوله للكفر عنهم فهذا الخمس ونصف الخمسة الى من يصرف اليه خمس العينة
والدليل عليه قوله تعالى ما اقا الله على رسوله من اهل القرى فقله وللرسول ولذي القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل والماني ما اخذ من غير خوف كالدية وعشور تجارتهم وما لم يات
منهم في دار الاسلام ولا وارث له ففي الخمسة قوله ان القدر لا خمس لانه مال احدث
عن خوف فلم خمس كالمال المأخوذ بالبيع والشرا وقال في الجديد خمس وهو الصبح للاديه
ولانه مال مأخوذ من الكفار لحق الكفر المختص به بعض المسلمين فوجب تحميمه كالمال الذي
اخلوا عنه واما اربعة اجاسه فقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحاشاه الدليل
عليه قوله تعالى ما اقا الله على رسوله من اهل القرى فقله وللرسول ولا ينقل ما
ملكه الى ورثته لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقسم ورتي
دينارا ولا درهما ما تركته بعد نفقة عيالي وموته عاملي فانه صدقة وروى مالك بن اوس
ابن الجردان عن عمر رضي الله عنه انه قال لعثمان وطلحة والربيع وعبد الرحمن بن عوف رضي
الله عنهم انشدكم الله ايها الرهط هل سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا انور
ما تركنا صدقة ان النبي لا تورث قال القوم ابي قد سمعناه ثم اقبل على علي والعباس وقال
انشدكم الله هل سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركناه صدقة ان النبي لا
تورث فقال لا نعم اخرجهم البخاري ومسلم وابوداود واختلف قول الشافعي رحمه الله فما حصل
من مال الفتي بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في احد القولين يصرف في المصلحة
لانه ما انايت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعد موته في المصلحة كخمس الخمس وعلى
هذا انبدا لاهم وهو سيد الثغور وازراق المقاتلة ثم المظالم وقال في القول الثاني هو
المقاتلة لانه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان فيه من حفظ الاسلام والمسلمين
ولما كان له في قلوب الكفار من الرعب وقدر صار ذلك بعد موته في المقاتلة فوجب ان يصرف
اليهم **فصل** وينبغي للامام ان يضع ديوانا يثبت فيه اسما المقاتلة وقدر اراقهم لما

روي ابو هريرة رضي الله عنه قال قدمت على عمر بن عبد الله بن موسى المشعري ثماني مائة درهم
فلما صلى الصبح اجتمع اليه نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم قد جاءنا
مال لم ياتكم مثله منذ كان الاسلام استبروا واعلموا ان ابا منكم فقالوا بلى يا امير المؤمنين
انك ولي ذلك فقال له ولكن ابد الرسول الله صلى الله عليه وسلم في القربى والموتى اليه
فوضع الدنانير على ذلك وسحب ان يجعل على كل طائفة عريف من النبي صلى الله عليه وسلم
جعل علم خبير على كل عشيرة عريف اولاد ذلك مصلحه وهو ان يقوم العريف بامورهم ويجمعهم
في وقت العطا وفي وقت العرو ويجعل العطا في كل عام من اموالهم ولا يجعله في كل شهر
ولا في كل اسبوع بل في ذلك يشعرون الجهاد **فصل** في استنباط ما ينفق من مال من بيت الله
عليه وسلم في مواقيت الشا ولا تقدر مواقيت لان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواقيت فانه محمد
ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن
عالم بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ولختلف الناس في قسمة منهم من قال كل من نسب الى
النضر بن كنانة فهو من وراثته ومنهم من قال كل من ينسب الى فهر بن مالك فهو من وراثته ويقدم
من قريش بنو هاشم لانهم اقرب قبايل قريش الى النبي صلى الله عليه وسلم ويضم اليهم بنو المطلب لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال انا بنو هاشم وبنو المطلب شي واحد وشكيد بن ابي لهبه وعن عمر رضي
الله عنه انه قال حضرات رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطونهم فاذا كان السن في الهاشمي
قديمه على المطلبى اذا كان المطلبى قديمه على الهاشمي ثم يعطى ابن عبد شمس وبنو نوفل بن
عبد مناف ويقدم بنو عبد شمس على بنو نوفل لان عبد شمس اقرب منه اخوه هاشم من ابيه وامه
ونوفل اخوه من ابيه واستشهد ادم بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
يا امين الله اني قاييل قول ذي برودين وحسب
عبد شمس لا ينسب اليها انا عبد شمس عبد عبد المطلب
عبد شمس كان ينسب اليها وهما بعد لادم ولا ينسب
ثم يعطى عبد العري وعبد الدار ويقدم عبد العري على عبد الدار لان فيهم اصرار رسول الله
صلى الله عليه وسلم فان جد حبه ابنه خويلد منهم وكان فيهم جلف المظنيين وجلف الفضول
وهما جلفان كانا من اقوم من قريش اجتمعوا فيها على نصر المظلوم ومنع الظالم وروى عائشه
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شهدت جلف الفضول ولو دعيت اليه لاجبت
وعلى

وعلى هذا يعطى القربى فالقربى حتى ينفق قريش فان استوى اثنان في القربى قدم استنهما لما
روىناه من حديث عمر رضي الله عنه في بني هاشم وبنو المطلب فان استويا في السن قدم اقدمهما
هجرة وسابقه فاذا انقضت قريش قدم الانصار على بني العرب لما لهم من السابقة والاقارب
الحبيد في الاسلام ثم يقسم على بني العرب ثم يعطى العم ولا تقدم بعضهم على بعض لان السن
والسابقه دون النسب **فصل** في تقسيم بينهم على قدر اكراميتهم لانهم كفوا المسلمين امر
الجهاد فوجب ان يكفوا من النفقة ويتعاهدوا امام في وقت العطا بعدد عيالهم فانه قد
يزيد وينقص في شرف الشعار وما يحتاجون من الطعام والكسوة له فانه قد يغفلوا ويخس
ليكون عطيتهم على قدر حاجتهم ولا يفضل من سبق الى الاسلام او الى الهجرة على غيرهم لان المستحق
بالجهاد وقد تساوا وبالجهاد فلم يفضل بعضهم على الآخر فبينما في العتمة **فصل** في العطا
الفصي ولا يمنون ولا يعبدوا ولا امرأه ولا ضعف ولا يقدر على القتال لان الفتي المجاهد من
ولس هو من المجاهدين ان مرض المجاهد فان كان مرضا يرجى رواه اعطى لان الماسن الخلون
من عارض مرض وان كان مرضا يرجى رواه سقط حقه من الفتي فانه خرج عن ان يكون من
المجاهدين وان مات المجاهد وله ولد صغير او زوجة ففقه قوله ان احدهما انه لا يعطى وله
ولا زوجته من الفتي شي لان ما كان يصل اليهما على سبيل التبع لمن يغزو او قد زال المصلح وانقطع
التبع والمالي يعطى الولد الى ان يبلغ ويعطى الزوجه الى ان تخرج من ذلك مصلحه ولا المجاهد
اذ علم انه يعطى عياله بعد موته لوفقه على الجهاد واذا علم انه لا يعطى يشتغل قلبه بالكتب
لعياله ولا يعطى الجهاد فاذا قلنا هذا فبلغ الولد فان كان يصلح للقتال كالمع والرمي اعطى
الكفايه كما كان يعطى قبل البلوغ وان كان يصلح للقتال فاراد الجهاد فوض له وان لم يرد الجهاد
لم يكن له في الفتي حق فانه صار من اهل الكسب فان زوجت الزوجه سقط حقه من الفتي لانها
استغنت بالزوج وان دخل وقت العطا فمات المجاهد اسقط حقه الى ورثته فانه مات بعد
الاستحقاق فاسقط حقه الى الوارث **فصل** وان كان في الفتي اراض كان حسمها لاهل البيت
فاما اربعة اجناسها فقد قال الشافعي رحمه الله يكون وفقا من احبنا من قال هذا على القول
الذي نقول انه المصلح فان المصلحه في الارض ان يكون وفقا لها سفي فتصرف عليها في المصلح
واما اذا قلنا انها للمقاتله فانه لم يمتها من اهل الفتي منها صارت لهم فوجت قسمتها بينهم
كاربعة اجناس الغنيمة ومن احبنا من قال يكون وفقا على القولين فان قلنا انها للمصلح صرقت

علمتها في المضام وان قلنا انها للمقاتلة صرفت غلقتها في مصالحهم لان اجتهاد في مال الفتي
الى الامام ولهذا يجوز ان يفضل بعضهم على بعض بحال الغلبة فانه ليس للامام فيها
اجتهاد ولهذا يجوز ان يفضل بعض العامة على بعض

باب الجزية

لجوز اخذ الجزية ممن له كتاب له ولا يشبهه كتاب كعبد الوثان لقوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنون
دين الحق من الدين او ثوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فخص اهل الكتاب
بالجزية فدل على انها لا تؤخذ من غيرهم وجوز اخذها من اهل الكتابين وهم اليهود والنصارى
للاية وجوز اخذها من يذل منهم دينه لانه ان لم يكن لهم حزمة بانفسهم فلم حرمة بابا بهم
وجوز اخذها من المجوس لما روى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال سئواهم سنة اهل الكتاب وروى ايضا عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى
الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوسهم واختلف قول الشافعي رحمه الله هل كان لهم كتاب
ام لا فقال فيه قولان احدهما انه لم يكن لهم كتاب والدليل عليه قوله تعالى وهذا
كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واقوالكم ترجحون ان يقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين
من قبلنا وان كانا عن دراستهم لافلين والماني انه كان لهم كتاب والدليل عليه ما روى عن
علي رضي الله عنه انه قال كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وان ملكهم شكر فوقع على ايته
او اخيه فاطلع عليه بعض اهل مملكتهم فجاؤا انتمون عليه ليجدوا منافع فرفع الكتاب من
سراطهم وذهب العلم من صدورهم **فصل** وان دخل وثني من اهل الكتاب نظرت فان
دخل قبل السد بل احدث منه الجزية وعقدت له الذمة لم يدخل في دين حق وان دخل
بعد السد بل نظرت فان دخل في دين من يذل لم تؤخذ منه الجزية ولم يعقد له الذمة لم يدخل
في دين باطل وان دخل في دين من لم يبدل فان كان ذلك قبل السد بشرعيه بعد احدث منه
الجزية لانه دخل في دين حق وان كان بعد السد بشرعيه لم يؤخذ منه الجزية وقال المزي
لؤخذ منه وجمعه انه دخل في دين يقر عليه اهله وهذا خطأ لانه دخل في دين باطل ولم يؤخذ
منه الجزية كالسليم اذا ارتد وان دخل في دينهم ولم يعلم انه دخل في دين من يذل او في دين من لم يبدل

كنضاري

كنضاري العرب هم يترأسون وتعلل احدث منهم الجزية لان عمر رضي الله عنه اخذ منهم الجزية
باسم الصدقة ولانه اشكل امره فحقق دمه بالجزية احتياطاً للدم فاما من تمسك بالكتاب التي
انزلت على سيدنا واربهم وداود عليهم السلام ففنه وجهان احدهما وهو قول النجاشي انهم يقرن
بذل الجزية لانهم اهل كتاب فاذل الجزية كالله يهود والنصارى والماني يقرن بان هذه الضم
كالاحكام التي انزل بها الوحي واما السامون والصاسيون ففنه وجهان احدهما يؤخذ منهم
الجزية والماني يؤخذ وقد بيناه في النكاح وامتناع كل واحد بوليهم وشيئا من احكامهم فاعلى
ما ذكرناه في النكاح وان دخل وثني من اهل الكتاب وله ولد صغير فحما الاسلام وبلغ الامن
واختار المقام على الدين الذي اسقل اليه اليوم احدث منه الجزية لانه تبعه في الدين فاحدث
منه الجزية وان علم المسلمون قوما من الكفار لا يعرف دينهم فادعوا انهم من اهل الكتاب احدث منهم
الجزية لانه لا يعرف دينهم الا من جنتهم فقبل قوله وان اسلم منهم انسان او عدلا وشهد انهم من
غير اهل الكتاب بشد انهم عهدهم لانه بان يطلان دعواهم **فصل** واقل الجزية دينار لما
روى معاذ بن جبل رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني
ان اخبر من كل جالم دينار او عدله معاذيا فان التزم الكرم دينار عقدت له الذمة
واخذها دايه لانه عوض وعقد منع الشرع فيه من البقضاء عن دينار وفي امر فما زاد
على ما يرفع عليه التراضي كماله وكل وكل في بيع سلعة وقال لا تنبع مما دون دينار وان امتنع
قوم من اهل الجزية باسم الجزية وقالوا نودي باسم الصدقة وراى الامام ان ياخذ باسم الصدقة
حاز لان نضاري العرب قالوا لعرضي الله عنه ما نودي بالجزية ولكن باسم الصدقة
كما اخذ من العرب قاضي عمر وقال الما في الجزية فقالوا اخذنا ضعف ما اخذ من المسلمين
قاضي عليهم فاذا دوا الحق مدار الحرب فقال زرعه من النعمان او النعمان من زرعه لعرضي الله
عنه ان يغل برب وفهم قومه فخذ منهم ما يذلو او لا تذرهم بلحقوا بعدوك فصالحهم على ان
يضعف عليهم الصدقة وان كان ما يؤخذ منهم باسم الصدقة لم يبلغ الدنار وحب المانم الدنار
لان الجزية لا تكون الاقل من دينار وان اضعف عليهم الصدقة فبلغ دينار من فمالوا اسقطت
دينار او خذ من دينار باسم الجزية وجب اخذ الدنار لان الربان وجهت لتعريف الاسم فاذا
اضوا بالاسم وجب اسقاط الربان **فصل** والمستحب ان تجعل الجزية على ثلاث طبقات
فتمنع على الفقير المحتمل دينار او على المتوسط دينارين وعلى الغني اربعة لان عمر رضي الله عنه

بعث ابن خنيفة الى الكوفة فوضع عليهم اربع وعشرين وثمانيه واربعين واثني عشر ولا بد ذلك
خرج من الخلاف فان با حنيفة رحمه الله لا يجوز الا ذلك **فصل** في حوزان نصيب الجريه
على مواشيم وعلى ما يخرج من الارض من ثمر او زرع فان كان لا يبلغ ما يضرب على الماشيه
وما يخرج من الارض دينار لم يجز له الجريه لحوزان تنقص عن دينار فان سطرانه ان نقص
عن ذلك تم دينار جاره انه يحقق به حصول الدينار وان غلب على الظن انه يبلغ الدينار
وان لم يسطر انه ان ينقص يتم الدينار فنه وحيث ان احدهما انه لا يجوز له ونقص
عن الدينار والماني انه يجوز ان الغالب في الثمار انما المختلف **فصل** في حوزان نصيب الجريه على ما
يخرج من الارض فباع الارض من مسلم صح البيع لانه مال له وينتقل ما ضرب عليها الى الرقبه
لانه لا يمكن احدا مضرب عليها من المسلم لقول صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم ان يودي
الجريه ولا يهاجره فلا يجوز احدها من المسلم ولا يمكن اقراره الكافر على الكفر من غير حزيه
فانتقل الى الرقبه **فصل** في حوزان نصيب الجريه في الخرج الحول لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى
اهل اليمن ان يوحى من كل حال في كل سنة دينار وروى ابو مجلز ان عمر بن الخطاب وضع على
الروث على كل رجل اربعه وعشرين في كل سنة فان مات او اسلم بعد الحول لم يسقط ما وجب
عليه لانه عوض عن الحق والمساكنه وقد استوفى ذلك فاستقر عليه العوض كالمجرم بعد
استنفا المنفعه وان مات او اسلم في انا الحول فنه قوله ان احدهما انه لا يلزمه شيء لانه
مال يتعلق وحيثه بالحوال فيسقط بموته في انا الحول كالركوب والماني وهو الصحيح انه يلزمه
من الجريه حصه ما مضى له من الحق والمساكنه وقد استوفى البعض فوجب عليه
بخصته كما لو استاجر عبدا مده واستوفى المنفعه في بعضها لم يهلك العبد **فصل** في حوزان نصيب الجريه
ولحوزان سطر عليهم الجريه ضيافه من ثمرهم من المسلمين لما روى ان النبي صلى الله عليه
وسلم صالح الكثير ردومه من نصارى ابيه على ثلثمائة دينار وكانوا يلما به رجل وان نصيفوا
من ثمرهم من المسلمين وروى عبد الرحمن بن عوف قال كتبت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه
حين صالح نصارى اهل الشام بسهم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب لعبد الله عمر بن الخطاب
من نصارى يده سنه كذا انكم لما قد منتم علينا سالناكم الامان في نفسنا وذراريها واموالنا وطرنا
لان نزل من عرسنا من المسلمين بثلثه انا لم نطعمهم ولا نستترط ذلك عليهم الا مرضاهم لانه ليس من الجريه
وشرط عليهم الضيافه بعد الدينار لحدك التبريد ودمه ولانه اذا جعل الضيافه

من الدينار لم يوجب من ان لا يحصل بعد الضيافه مقدار الدينار ولا بشرط الضيافه الا على غنى
او متوسطا فما الفقير فلا بشرط عليه وان وجبت عليه الجريه لان الضيافه تنكر فلا
يمكنه القيام بها وحب ان يكون ايام الضيافه من السنه معلومه وعبد بن يضاف من
الفرسان والرجال وقدر الطعام والدم والعكوفه معلومه لانه من الجريه ولم يجز مع
الجهل بها ولا مكلفون الا من طعامهم او ادمهم لما روى اسلم ان اهل الجريه من اهل الشام
اتوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقالوا ان المسلمين اذا مروا بنا كلفونا دوح العنم والديجاج
فضيافتهم فقال طبعوهم مما ناكلون ولا تزيدهم على ذلك ونقسط ذلك على قدر جزاهم
ولا نزيد ايام الضيافه على مله ايام لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الضيافه
مله ايام وعليهم ان يسكنوهم في فضول مساكنهم وكنا سيم لما روى عبد الرحمن بن عوف في الكتاب
الذي كتب له عمر بن الخطاب رضي الله عنه على نصارى الشام وشرطنا ان لا يمنع كنا سينا
ان نزلها احد من المسلمين من ليل او نهار وان يوشع ابوابها للمان وان السيل فان كثروا
وضاق المكان فدم من سبق وان جاوا في وقت واجد اقرع بينهم ليشاؤهم وان لم يشعهم هذه
المواضع نزلوا في فضل سوت الفقرا من غير ضيافه **فصل** في حوزان نصيب الجريه من نصيب
لحديث معاذ رضي الله عنه قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخذ من كل حال دينار
او عدله معافيا ولان الجريه من الحق والدم والصبي يحقون الدم وان بلغ صبي من او لم يلد
اهل الذمه فهو في امان لانه كان في امان فلا يخرج منه من غير عناد وان اخطار ان يكون في
الذمه فنيه وحيث ان احدهما انه يستأنف له عهد الذمه لان العقد الاول كان للان دون
فعلى هذا حريته ما يقع عليه التراضي والماني انه لا يحتاج الى استئناف عقد لانه يتبع الماب
في الامان فبتعه في الذمه فعلى هذا يلزمه حزيه ابيه ولا يلزمه حزيه جد من الام لانه لا
حزيه على الام فلا يلزمه حزيه ابيه **فصل** في حوزان نصيب الجريه من حقون الدم
ولا نوحده منه الجريه كالصبي ان كان يحن يوما ونفق يوما لفق امام الفاقه فلا يبلغ قدر
سنه اخذت منه الجريه لانه ليس يغلب احد الامر من باولي من الاخر فوجب التلحق وان
كان عاقلا في اول الحول ثم جن في انايه واطبق الحقون ففي حزيه ما مضى من اول الحول قوله ان
كما قلنا فمن مات او اسلم في انا الحول **فصل** في حوزان نصيب الجريه من نصيب الجريه من نصيب الجريه
عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى امراء الاجناد ان لا تضربوا الجريه على النساء ولا تضربوا

على من جرت عليه الموصى بها بحقوقه الدم فلم تؤخذ منها الجزية كالصبي ولا توجد من الحنث المشكل
لجواز ان يكون امراه وان طلبت امراه من دار الحرب ان تعقد لها الذمة وتقيم في دار الاسلام من
غير جريه حاز ولا نه لا حزمه عليها ولكن بشرط علمها ان تخرى عليها احكام الاسلام وان نقل
المسلمون على حصر فيه نشاء لا رجال وطلبين عقد الذمة بالجزية ففقه قولان احدهما انه لا
يعقد لمن كان ما هن محقونه فعلى هذا انهموا حتى يفتحوا وتسبوهن والماني انه يجوز ان يعقد
لمن الذمة ويجري عليهم احكام المسلمين كما قلنا في الجزية اذا طلبت عقد الذمة فعلى هذا لا
يجوز تسببهن وما نزلن من الجزية كالمهذبه وان دفعن اخذت منهن وان امتنعن لم يخرجن
من الذمة **فصل** ولا تؤخذ من العبد ولا من السيد بسببه لما روي عن عمر رضي الله عنه
انه قال لا جريه على مملوك ولا نه لا يقتل بالكفر فلم تؤخذ منه الجزية كالصبي والمراه ولا تؤخذ
من نصفه جز ونصفه عبيد ولا نه لا يحقون الدم فلم تؤخذ منه الجزية كالعبد ومن احبنا
من قال فقه وجه اخر انه يؤخذ منه بقدر ما فيه من الجزية لانه مملوك المال بقدر ما فيه من
الجزية وان اعنق العبد نظرت فان كان المعتق مسلما عقده الذمة بما يقع عليه التراضي
من الجزية وان كان ذميا ففقه وجهان احدهما انه يستأنف له عقدا الذمة بما يقع عليه
التراضي من الجزية لان عقد المولى كان له دون العبد والماني يلزمه جريه المولى لانه تبعه
في الامان فلم يجره جريته **فصل** في الرهاب والشيخ الفاني قولان بناء على القولين
في قتلها فان قلنا ان قتلها يجوز اخذت منها الجزية كالحقن بهما وان قلنا انه لا يجوز
قتلها لم يؤخذ منها لان ديمهما محقون فلم يؤخذ منها جريه كالصبي والمراه وفي الفقه الذي
لا كتب له قولان احدهما انه لا يجب عليه الجزية لان عمر رضي الله عنه جعل اهل الجزية
على طبقات وجعل ادناها الفقير المعتمل قبل على انها لا يجب على غير المعتمل ولا نه اذا لم يجب
خراج الارض في ارض لا نبات لها لم يجب خراج الرقاب في رقبته لا كتب لها فعل هذا يكون
مع المعنا في عقد الذمة فاذا ايسر استوفى الجول والماني انها لا يجب عليه لانها لا يجب على شئيل
العوض فاستوى فيه المعتمل وغير المعتمل كالتمتع الاجرم ولان المعتمل وغير المعتمل يستويان
في القتل بالكفر فاستويا بالجزية فعلى هذا انظر الى الميسر فاذا ايسر طولب بجزية ماضية ومن
احتجنا من قال لا ينظر لانه بقدر على حقن الدم بالاسلام فلم ينظر كما ينظر من وجبت عليه كفارة
ولا حد رقبه وهو بقدر على الصوم فعلى هذا القول انه ان توصلت الى الجزية خلتناك وان لم يفعل

بنزنا

بنزنا اليك العهد **فصل** وبكتب الامام عبد اهل الذمة واسماهم وتجليتهم بالصفات
التي لا تتغير بالامام فقول طويل او قصير او ربعه او ابيض او اسود او اسقر او اودح
العينين او مقرون الحاجبين او اقفا الالف ونشت ما يؤخذ من كل واحد منهم ويجعل على
كل طائفة عرفا ليجتمع عند احد الجزية ويثبت من يدخل منهم في الجزية بالبلوغ ومن خرج
منهم بالموت والاستلام ولو وجد منهم الجزية كما يؤخذ سائرا لدول ولا يؤذيه في اخذها
بقول ولا فعل كما جرم الدار ومن اخذت منه جريته كبت له براه لتكون حجة له اذا اختلف
اليها **فصل** وان مات الامام او عزل او ولي غير لم يعرف مقدار ما عليهم من الجزية
رجع الى علمهم في ذلك لانه لا يمكن معرفته مع بعد البينة لمن جنتهم وحلفهم اسطهرا
ولا يجب ان يابعدونه بالخالف الظاهر فان قال بعضهم هو دينار وقال بعضهم هو ديناران
اخذ من كل واحد منهم ما اقر به لان قرارهم مقبول ولا تقبل شهادتهم على بعض لان شهادتهم
لا تقبل وان ثبت بعد ذلك باقرار ابينه ان الجزية كانت اكثر استوفى منهم وان قالوا كان دفع
دينارين دينارين اقر به ودينار اهديه فالقول هو لهم مع منعه واليمن واجبه لانه عوامهم
تخالف الظاهر وان غاب منهم رجل سنين ثم قدم وهو مشكوك ادعى انه اسلم من اول ما عان ففقه
قولان احدهما انه لا تقبل قوله وبطال بجزية ماضية في عبته لان الاصل بقاؤه على
الكفر والماني يقبل لان الاصل براه الذمة من الجزية

باب عقد الذمة

لنصف عقد الذمة الامن الامام او من فوض اليه الامام لانه من المصالح العظام فكان
الى الامام ومن طلب عقد الذمة وهو ممن يجوز اقراره على الكفر بالجزية يجب العقد له
لقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله
ورسوله ولا يدينون من الحق من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
قبل على انهم اذا اعطوا الجزية وجب الكف عنهم وروي في ريد رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان اذا بعث امرا على جيش قال اذا بعثت عدوا من المشركين فادعهم الى
الدخول في الاسلام فان جاؤك فاقتل منهم وكف عنهم وان ابوا فادعهم الى اعطاء الجزية
فان فعلوا فاقتل منهم وكف عنهم ولا يجوز عقد الذمة للمشركين بل الجزية والتزام احكام

لا نه عوم في عقد الذمة فان يؤخذ من واحد بنوا لا يفعل

المسلمين في حقوق الادميين في العقود والمعاملات وغرامات المتلفات وان عقود
على غير هذين الشرطين لم يصح العقد والدليل عليه قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرم الله ورسوله ولا يدسون دين الحق من الذين
اونوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار هو ان يجري عليهم احكام
المسلمين ولا فرق بين الخبايا وغيرهم في الجزية والذي يدعيه الخبايا ان معهم كتابا من على
كرم الله وجهه بالبراه من الجزية اصله ولم يذكر احد من علماء الاسلام واخبار اهل الامة
للقبل وشهادتهم لا تسمع **فصل** وان كان اهل الذمة في دار الاسلام اخذوا بلبس
الغيار وشدة الزنا وان يكون مما يظهر ثيابهم لون مخالف لونه لون ثيابهم كالا زرق
والاصفر وخوهم الزنا وان تشدوا في اوساطهم خيطا عظميا فوق الثياب وان لبسوا القلا
جعلوا في اخرها خيطا يمتد عن قلائش المسلمين لما روى عبد الرحمن بن عوف في الكتاب الذي كتبه
لعمري صالح بن نضاري الشام وشرطنا ان لا تشبههم في لباسهم في شئ من قلائشهم ولا عامه ولا
يغلبون ولا فرق شغل وان تشد الزنا في اوساطنا ولان الله اعلم بالاسلام واهله وندب الى اعزاز
اهله واذل الشرك واهله وندب الى اذلال اهل الله والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لعنت من يدى المتاعه بالسيف حتى يعبد الله ولا يشرك به شيا
و جعل الذل والصغار على من خالف امرى فوجب ان يتميزوا عن المسلمين لئلا يشغل مع كل واحد
منهم ما نذرتنا اليه وان شرط عليهم الجمع بين الغيار والزنا اخذوا بهما وان شرط احدهما
اخذوا به كان التميز لحصل احدهما والحمل في اعناقهم خاتم ليمتدوا عن المسلمين في الاحكام
وفي الاحوال التي يتحدون فيها عن الثياب ويكون ذلك من جديد او رضاء وخوهم ولا يكون من
ذهب ولا فضة كان ذلك اعظا ما لم وان كان لم يشغل امره واجز النواصي ومنعوا من ارشاله كما
يصنع الاشراق والمخيار من المسلمين لما روى عبد الرحمن بن عوف في كتاب عمر رضي الله عنه على
نضاري الشام وشرطنا ان يخرج مقدم رؤسنا ولا يمنعون من لبس العمائم والطيلسان لان
التميز لحصل بالزنا والغيار وهل يمنعون من لبس الدجاج فيه وجهان احدهما انهم يمنعون
لما فيه من الخبيث والنقض والماني انهم لا يمنعون كما لا يمنعون من لبس الرقع من القطن والكتان
وتوجد نساهم بالغيار والزنا لما روى ابن عمر رضي الله عنه كتب الى اهل الافاق ان يروا نساء اهل
الاديان ان يعقدن زنا يبرهن ويكون زنا يبرهن تحت الحمار لانه اذا كان فوق الحمار انكشف

رواه

رواهن وانصفت ابدانهم وجعل في اعناقهم خاتم من جديد ليمتدوا عن المسلمين في الاحكام
فلما في الرجال وان لبس الخفاف جعل الخفن من الوثين ليمتدوا عن نساء المسلمين ومنعون
من ركوب الخيل لما روى في حديث عبد الرحمن بن عوف شرطنا ان لا تشبهه بالمسلمين في غير ذلك ان
ركبوا الخيل والبغال ركبوا على المكف دون السروج ولا مقلدون السيوف ولا يحملون السلاح
لما روى عبد الرحمن بن عوف في كتاب عمر رضي الله عنه ولا يركب السروج ولا مقلدون السيوف ولا
تخذ شيئا من السلاح ولا يحمله ويركوب عرضا من جانب واحد لما روى ابن عمر رضي الله
عنه كان يكتب الى عماله يا امرهم ان يجعل اهل الكتاب المناطق في اوساطهم وان يركبوا الدواب
عرضا على شوق **فصل** ولا يتدأون بالسلام ولما روى في طريقه لما روى ابو
هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا القتم المشركين في طريق فلا
تبدواهم بالسلام واضطروهم الى اضيقها ولا تصدروا في المجالس لما روى عبد الرحمن بن
عوف في كتاب عمر ان ابوقر المسلمين ويقوم لهم من مجالسنا اذا اذادوا الخلو من شئ يصدرهم اعزازا
لهم وتثوية بينهم وبين المسلمين في الاحكام ولم يخرج **فصل** ومنعون من اجداث بناعلوك ولا نعلا
وهل يمنعون من مساواتهم في النفاقة وجهان احدهما انهم لا يمنعون لانه لو من ان
شرف المشرك على المسلم والماني انهم منعون لان المقصد ان يعلوا الاسلام ولا يحصل ذلك مع
المساواة وان ملكوا دارا عالية او اعلوها وان كانت اعلى من دور حيرانه لانه ملها على هذه
الصفة وهل يمنعون من المستعلا عن محله المسلمين فيه وجهان احدهما انهم لا يمنعون لانه
لو من مع البعدان يعلو على المسلمين والماني انهم منعون في جميع البلدان لانهم يتطاولون على
المسلمين ومنعون من اظهار العزم والحزم وضرب النافوس والجرم بالورا والاحمل
فصل واطهار الصليب واطهار اعيادهم ورفع الصوف على موتاهم لما روى عبد الرحمن بن عوف في
كتاب عمر رضي الله عنه على نضاري الشام شرطنا ان لا يتبع الخو ولا تظهر صلبا نسا وكنا
في شئ من طرق المسلمين ولا استوائهم ولا ضرب نواقيسنا المضربا حقيقا ولا رفع اصوانا
في القراه في كتابتنا الاخفيافي شئ من حضرة المسلمين ولا يخرج شعابنا ولا ياجون ولا يرفع
اصوانا على موتانا **فصل** ومنعون من اجداث الكنايس والبيع والصوامع في بلاد الاسلام
لما روى ابن عباس رضي الله عنه انه قال اما مضر مضرته العرب فليس لهم ان يبنوا بها كنيسة
وزوى عبد الرحمن بن عوف في كتاب عمر رضي الله عنه على نضاري الشام انكم لما قدتم على ناس طنا

بناخذونهم من الكنايس والبيع والصوامع في بلاد الاسلام

لحق على المسلمين ان لا يحدث في مدينتها ولا يهاجمها ديارا ولا قلاية ولا كنيسة ولا ضواعة
ذاهب وهل يجوز اقرارهم على ما كان منها قبل الفتح بنظره فان كان في بلد تحت صلحا
واستثنى فيها الكنائس والبيع جاز اقرارها لانه اذا حاربا ان يصلحوا على ان لها النصف
ولهم النصف حازان يصلحوا على ان لنا البلد الكنائس والبيع وان كان في بلد تحت
عنوة او فتح صلحا ولم يستثن الكنائس والبيع ففقه وجهان احدهما انه يجوز اقرارها الجوزا
بعد الفتح والماني انه يجوز لانه لما جاز اقرارهم على ما كانوا عليه من الكفر جاز اقرارهم على ما بنى
بالكفر وما جاز ذلك من ذلك دار الاسلام اذا ائتمروا في الجوزا عارضة فيه وجهان احدهما
وهو قول ابن سعد المصطفى والى على بن ابي هريرة انه يجوز لما روى كثير من من قال سمعت
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبني الكنائس في دار
الاسلام ولا تحدد ما حارب منها وروى عبد الرحمن بن عوف في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الشام ولا
ولا تحدد ما حارب منها ولا تباكنيسة في دار الاسلام فتعلم منه كما لو بناها في موضع اخر الماني
انه يجوز لانه لما جاز تشييد ما تشعت منها جاز اعاده ما تهدم وان عقدا لانه لم يبلد
لهم منفردون به لم يمنعوا من اعداء الكنائس والبيع والضوامع ولا اعاده ما حارب منها
ولا منعون من اظهارها من الخزير والصلب وضرب الناقوس والجر بالوزار والمجمل
واظهار ما لهم من الاعباد والوحدون بلبس الغيار وشدا الزنا لانه لم يدارهم فلم يمنعوا من
اظهار دينهم فيه **فصل** ولحب على الامام الذب عنهم ومنع من تقصيرهم من المسلمين
والكفار واستنقاذ من اشر منهم واسترجاع ما اخذ من اموالهم سواء كانوا مع المسلمين او كانوا
منفردين عنهم في بلد لانه لم يدارهم بل لواء الجبهة لحفظهم وحفظ اموالهم فان لم يدفع عنهم حتى مضى
حول لم يجب الجبهة عليهم لان الجبهة للحفظ وذلك لم يوجد فلم يجب ما في مقابلته كما لا
يجب الاجتناء اذا لم يوجد الفكن من المنفعة وان كان ما اخذ منهم الجبهة لم يجب استرجاعه
لانه محرم للجوزا افتناوه في الشرع فلم يجب المطالبة به **فصل** وان عقدت الذمة بشرط
ان لا يمنع عنها اهل الحرب نظرت فان كانوا مع المسلمين او في موضع اذا قصدهم اهل الحرب
كان يفرهم على المسلمين لم يصح العقد لانه عقد على ما ليس للكفار من المسلمين فلم يصح وان كانوا
منفردين عن المسلمين في موضع ليس اهل الحرب طريق على المسلمين صح العقد لانه ليس فيه
تمكين الكفار من المسلمين وهل يكرم هذا الشرط قال الشافعي رحمه الله في موضع يكرم وقال في موضع

١٦٧
لم يكرم ولستت المسئلة على قولين وانما هي على اختلاف في الموضع الذي قال يكرم اذا اطلب
الامام الشرط لان فيه اظها رضعف المسلمين والموضع الذي قال لا يكرم اذا اطلب اهل الذمة الشرط
لانه ليس فيه اظها رضعف المسلمين وان اغار اهل الحرب على اهل الذمة واخذوا اموالهم فظفر الامام
بهم واسترجع ما اخذوا من اهل الذمة وجب رد عليهم وان اذلوا اموالهم وقتلوا منهم لم يضمنوا
لهم لم يلتزموا احكام المسلمين وان اغاروا من بيننا ومنهم هبة على اهل الذمة واخذوا اموالهم
فظفرهم الامام واسترجع ما اخذوه وجب رد على اهل الذمة وان اذلوا اموالهم وقتلوا منهم
وجب عليهم الضمان لانهم التزموا بالهدنة حقوق الدمامين وان يقضوا العهد واشتقوا
في ناهيهم اغاروا على اهل الذمة واذلوا عليهم اموالهم وقتلوا منهم فقه قولان احدهما يجب
عليهم الضمان والثاني لا يجب كالقولين فما يترك اهل الردة اذا امكنوا واذلوا على المسلمين
اموالهم وقتلوا منهم **فصل** وان تحاكم مشركا الى حاكم المسلمين نظرت فان كانا معاهدين
فهو بالخيار من ان يحكم بينهما ومن ان يحكم لقوله تعالى فان حاول فاحكم بينهم او اعرض عنهم
ولا تختلف اهل العلم ان هذه الآية نزلت فيمن فادعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهود
المدينة قبل فرض الجزية وان حكم بينهم لم يلزم احدهما الحكم بينهما لم يلزم
الحضور وان كانا ذميين نظرت فان كانا على دين واحد فقه قولان احدهما انه بالخيار من ان
يحكم بينهما ومن ان يحكم بينهما لانهما كافران فلم يلزم الحكم بينهما كالمعاهدين وان حكم بينهما
لم يلزم احدهما وان دعا احدهما لحكم بينهما لم يلزم الحضور والقول الثاني انه يلزم الحكم بينهما
وهو اختيار المرئي لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تلهيهم من قبله فقه قولان احدهما
انهما يغير حق فله الحكم بينهما كالمسلمين وان حكم بينهما لم يلزم احدهما الحكم
بينهما لانهما للحضور وان كانا على دينين كاليهود والنصارى فقه قولان احدهما انه
على القولين كالقسم قبله لانهما كافران فصارا كما لو كانا على دين واحد والماني وهو قول اليعاقبة
ان ابي هريرة انه يجب الحكم بينهما فوله واحد لانهما كافران على دين واحد ولم يلزم احدهما الحكم
بينهما فحكم بينهما واذا كانا على دينين لم يرض كل واحد منهما دين الاخر فصنع الحق واختلف
اصحابنا في موضع القولين فمنهم من قال القولان في حقوق الله تعالى وحقوق الدمامين ومنهم
من قال القولان في حقوق الدمامين فاما في حقوق الله تعالى فانه يجب الحكم بينهما قولان احدهما
لان حقوق الدمامين من يطلب بها ويتوصل الي استيفائها فلا يصنع ترك الحكم بينهما وليس

لحقوق الله تعالى من يطلب بها فاذالم يحكم بينهما صاعته ومنهم من قال لقوله في حقوق الله
تعالى فاما في حقوق الادميين فانه لحب الحكم بينهما قوله واحدا الله اذالم يحكم بينهما في حقوق
الادميين صاع حقه واستنصر ولا يجوز ذلك في حقوق الله تعالى وانما حكم اليه في معاهد
ففيه قولان كالادميين وانما حكم اليه مسلم وذمي او مسلم ومعاهد الحكم بينهما قوله واحدا
لانه يلزمه دفع كل واحد منهما عن ظلم الآخر فله حكم بينهما ولا يحكم بينهما بالحكم الاسلام
لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ولقوله تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان
تخاكم الله رجل وامراه في نكاح فان كانا على نكاح لو اسما عليه لم يجز اقرارهما عليه كنكاح
ذوات المحارم حكم باطلا وان كانا على نكاح لو اسما عليه جاز اقرارهما عليه حكم صحيحه فان
انكحه الكفار محكوم بفسخها والدليل عليه لقوله تعالى وقالت امرأه فرعون فاضاف الى فرعون
زوجته وقوله تعالى وامراته حمالة الحطب فاضاف الى الحب زوجته ولانه اسلم خلق كثير
على انكحة الكفار فافروا على انكحتهم فان طلقها او اظلم منها او لا عنها حكم في الجميع بحكم
الاسلام **فصل** وان تزوجها بمكهر فاستبد وسلم اليها حكم حكمهم ثم ترافعها النافقه
قولان احدهما يقرون عليه لانه من مقبوض فافرا عليه كما لو اقبضها من غير حكم والماني انه
يجب لها مهر المثل لما قبضت عن امراه بعرض حق فصار كما لو لم تقبض **فصل** او من اتى من
اهل الذمه محرما بوجوب العقوبة نظرت فان كان ذلك محرما في دينه كالقتل والربا والسرقة
والقذف وحب عليه ما يجب على المسلم والدليل عليه ما روى اسحق بن عيسى عن ابن عمر
قيل جارية على اوضاعها فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجرين وروى ابن عمر
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى يهوديين قد اضرعا جصاها فامرهما
فجعا ولانه محرم في دينه وقد التزم حكم الاسلام لعقد الذمه فوجب عليه ما يجب على المسلم
وان كانا لعقد الابحثة كسرب الخمر لم يجب عليه الجدة لانه لا يعقد حرمة فلم يجب عليه عقوبته
كالكفر وان نظما لهما غرة لانه اظها ركنه دار الاسلام فغرة عليه **فصل** واذا اشيع الذي
من التزام الحرية او استنعت من التزام احكام الاسلام انتقض عهده وان عقدا الذمه لا يعقد لهما
فلم يبق دونهما وان قابل المسلمين انتقض عهدهم بشروط عليه تركه في العقد او لم يشترط ان
مقتضى عقد الذمه الامان من الجانبين والقتال ينافي الامان فانقض به العهد وان فعل
ما سوى ذلك نظرت فان كان مما فيه اضرار المسلمين فقد ذكر الشافعي رحمه الله ستة اشياء
وهو

وهو ان يرضى مسلم او يصيبها باسم نكاح او يعقن مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او
يقوى عينا لم او يدل على عوراته ولفظ الله اصحبنا ان يقتل مسلما فان لم يشترط الكف عن
ذلك العقد لم ينقض عهده لبقا ما يقتضي العقد من التزام اذا الحرية والتمزام احكام
المسلمين والكف عرفا لم وان شرط عليهم الكف عن ذلك العقد ففقه وجهان احدهما لا ينقض
به العهد لانه لا ينقض به العهد من غير شرط فلا ينقض به مع الشرط كاظهارا الخ والخبر
وترك الخيار للماني انه ينقض به العهد لما روى ان بصرا نكحوا امرأة مسلمة على الزنا
ورفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا يملك هذا صلتا لهما وضرب عقبه ولان عقوبه هذه الافعال
تستوفي من غير شرط فوجب ان يكون لشرطها ناسخ وانما ناسخ لما ذكر من نقض العهد فان ذكر الله
تعالى او كايه او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الله تعالى فقد اختلف اصحابنا
فيه فقال النواصب حكمه حكم البلية الاولى وهي الامتناع من اداء الجزية والتمزام احكام المسلمين
والامتناع على قتالهم وقال عامة اصحابنا حكمه حكم ما فيه ضرر بالمسلمين وهي المسببات الستة
فان لم يشترط العقد الكف عنه لم ينقض العقد وان شرط الكف عنهم فعلى الوجهين **فصل**
ذلك اضرار المسلمين لما دخل عليهم من اعارها الحق مما ذكرناه مما فيه اضرار بالمسلمين
ومن اصحابنا من قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب قتله لما روى ان خلافا ل
لعبد الله بن عمر سمعت ابا سبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو سمعته لقتلته
انما يعطيه الامان على هذا وان اظهره من منكر دينهم ما لا ضرر فيه على المسلمين كالحرق والحرق
وضرب الناقوس والجر بالنوراه والحمل وترك الغار لم ينقض العهد بشرط او لم يشترط واختلف
اصحابنا في تعليله فمنهم من قال لا ينقض العهد لانه اظها رما لا ضرر فيه على المسلمين ومنهم
من قال لا ينقض لانه اظها رما يتبدنون به واذا فعل ما ينقض به العهد ففقه قولان احدهما
انه يرد الى مامنه لانه حصل في دار الاسلام بامان فلم يجر قتله قبل ايراده الى مامنه كما لو دخل
دار الاسلام بامان صبي والماني وهو الصحيح انه لا يجب رده الى مامنه لان ابا عبد الله بن
الحجاج رحمه الله قتل النصراني الذي استنصر المراه على الربا ولم يرد الى مامنه ولانه مشرك
لا امان له فلم يجب رده الى مامنه كما لا يشترط مخالفة من دخل بامان الصبي لان ذلك غير مضبوط
لانه اعقد صحه عقد الامان ورد الى مامنه وهذا مضبوط لانه نقض العهد ولم يرد الى مامنه
فعل هذا الختار الامام ما يراه من القتل والاسترقاق والمن والفدا كما قلنا في الخبر **فصل**

ولا يمكن مشرك من الإقامة في الحجاز قال الشافعي رحمه الله في مكة والمدينة واليهامة ومجايفها
قال الأصمعي شجر الحجاز لانه حاجر من تمامه وجره الدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله
عنه قال لما استند رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه قال اخرجوا المشركين من حرم العرب
واراد الحجاز والدليل عليه ما روى ابو عبيد بن الجراح رضي الله عنه قال اخرجوا المشركين من حرم العرب
الله صلى الله عليه وسلم قال اخرجوا اليهود من الحجاز واهل الحجاز من حرم العرب او روي
ابن عمر رضي الله عنه اخرج اليهود والنصارى من الحجاز ولم يسفل عن احد من الخلفاء انه اخل
من اليمن من اهل الله وان كانت من حرم العرب فان حرم العرب في قول الأصمعي من اقصى عدن
الى ثقف العراق في الطول ومن جده وما واليهما من ساحل البحر الى اطراف الشام في العرض وفي قول
ابن عبيد بن جعفر في موسى الى اقصى اليمن في الطول وما من يترين الى السماء في العرض قال
يعقوب حفر في موسى على منازل من البصرة من طريق مكة حمسه او شته اميال فاما حيران
فليست من الحجاز ولكن صلحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان لا ياكلوا الا فاكهوه
ونقصوا العهد فامر باجلالهم فاجلهم عمر رضي الله عنه وحوزا مكينهم من دخول الحجاز لعمره اقام
كان عمر رضي الله عنه اذن لمن دخل منهم بالجرا في مقام بلته ايام ولا يمكن من الدخول بغير
اذن الامام لان دخولهم انما اوجب حاجه المسلمين فوقف على رأي الامام وان استادن للدخول
فان كان للمسلمين منفعة بدخوله كحل مبره او اذا رساله او عقيدة او عقده هده اذن
فيه لان فيه مصلحة للمسلمين وان كان في حارة المحتاج اليها المسلمون لم ياذن لهم الا بشرط
ان لاخذ من تجارتهم شيئا لان عمر رضي الله عنه امر ان يعطى من اتيها الشام من حمل القطنية
من الجوز العشر ومن حمل الزيت والقمح نصف العشر ليكون اكثر الحمل وتقدير ذلك الى رأي الامام
لانه اخذه باختياره فكان يقدم الى داره وان دخل للحارة فله ان يقيم ببله ايام لا يقيم
الكثيرة لحدوث عمر رضي الله عنه ولانه لا يصير مقما بالبله ولا يصير مقما بما زاد وان اقام
في موضع ببله ايام لم ينقل الى موضع اخر فاقام ببلته ايام لم كذلك ينقل من موضع الى موضع
ويقيم في كل موضع ببله ايام جاز له لا يصير مقما في موضع ولا يمنع من ركوب بحر الحجاز لانه
ليس بموضع للاقامة ومنع من المقام في شوارع الجار المشكوتة في الجرح لانه من بلاد الحجاز
وان دخل الحارة فمريض فيه ولم يمكنه الخروج اقام حتى يبرأ لانه موضع ضرور وان مات منه
وامكن نقله من غير تعذر لم يدفن فيه لان الدفن اقامه على التاميد وان خيف عليه التغيير والنقل
عنه

الحجاز

عنه لبعده المسافة ومن فيه لانه موضع ضرور **فصل** ولا يمكن مشرك من دخول الحرم لقوله
تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا والمسجد الحرام عيان عن
الحرم والدليل عليه قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعده كلالا من المسجد الحرام الى المسجد
الحقضي واراد به مكة لانه اسرى به من منزل جديده وروى عطاء بن النسي صلى الله عليه وسلم قال
لم يدخل مشرك المسجد الحرام فان جاز سولا خرج الله من سمع رسالته وان جاز سولا خرج
اليه من سري منه وان جاز سولا خرج الله من سمع كلامه فان دخل ومريض فيه لم يترك فيه
وان مات لم يدفن فيه وان دفن فيه انشأ وخرج منه لانه ولانه اذا لم يدخله في حياته
فلان لم يورث دفن حقيقته فيه اولى ان تقطع تركه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر بنقل
من مات فيه منهم ودفن قبل الفتح وان دخل بغير اذن فان كان عالما بغيره غزوا وان كان جاهلا
اعلم فان غزا فان اذن له في الدخول مال لم يجر وان فعل استحق عليه المشي لانه حصل
له العوض ولا يستحق عوض المثل وان كان فاسدا لانه اجره مثله والحرم من طريق المدينة
على بلته اميال ومن طريق العراق على سبعه اميال ومن طريق الجعرانه على تسعة ومن طريق
البايعة على عرفة على سبعه اميال ومن طريق جده على عشرة اميال **فصل** واما دخول ما
شوي المسجد الحرام من المساجد فانه منع منه من غير اذن لما روى عياض السعري ان ابا
موسى وفد على عمر ومعه نصراني فاعجب عمر خطه فقال قل لكاتبك هذا القران كما قال انه
لم يدخل المسجد قال لم اكتب هو قال هو نصراني قال فانتهم فان دخل من غير اذن عذر
لما روت ام غراب قالت رأت عليا على المنبر فبصر بجوسني فبصره واخرجه من الباب
كبده وان استاذن للدخول فان كان لعم او اكل لم يادن له لانه يري ابتداء له بباؤه بحجبه
من اذانه وان كان لسمع قران او علم فان كان ممن رحي اسلامه اذن له لقوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك فاجر حتى سمع كلام الله ولانه ربما كان ذلك سببا لاسلامه وقد روى
ابن عمر رضي الله عنه سمع احدهما تقرأ طه فاستلوا وان كان خنياضه وجهان احدهما انه منع من المقام
فيه لانه اذا منع المسلم اذا كان خنياضا فلان منع المشرك اولى والماني انه منع لان المسلم يعقد
تعظيمه فمنع المشرك لانه يعقد تعظيمه فلم يمنع وان كان وقد قوم من الكفار ولم يكن الامام موضع
ينزل فيه جاز ان ينزل في المسجد لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل سبي بن في رظنه والنضير
في مسجد المدينة وربط ثامنه من اثار في المسجد **فصل** ولا يمكن جري من دخول دار الاسلام

من غير حاجه لانه لا يؤمن كبره ولعله يدخل في الخمس شر اسلام وان استاذن في الدخول اذا
رساله او عقد دمه او عقده دينه او حمل ميراث المسلمين اليه حاجه جاز الاذن له من غير عرض
لان ذلك مصلحة للمسلمين فاذا اجابته لم يكن من المقام وان دخل من غير دمه ولا امان فللا امام
ان يختار ما يراه من القتل والاسترقاق والمن والفداء الدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنه في
فتح مكة ومحيي بن عيسى مع العباس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عمر دخل وقال يا رسول الله
هذا ابو سفيان قد امكن الله منه من غير عقد ولا عهد فديني اضرب علقته فقال العباس يا رسول
الله اني قد اجرته ولا نه جري امان فكان حكمه ما ذكرناه كالمشرك فان دخل وادعى انه دخل رساله
قبل قوله لانه سعد راقامه اليه على الرساله وان ادعى انه دخل بامان مسلم فنه وجهان
احدهما انه يقبل قوله لانه لا يتعد راقامه اليه على امان والماني انه يقبل قوله وهو ظاهر
المذهب لان الظاهر انه لا يدخل من غير امان وان اذاد الدخول التجار حاجه للمسلمين اليهم لم
يؤذن له الا مال يوخد من تجارته لان عمر رضي الله عنه اخذ العشر من اهل الحرب ويستحب ان لا
ينقص من ذلك شيئا اقبل ابر رضي الله عنه وان ينقص باحتياطه جاز ان اخذ ما احتياها فكان
يقدم اليه ولا يوخد ما استرط على الذي في دخول الحجار في السنة الممره كما توضح الجزية
منه في السنة الممره وما يوخد من الجري في دخول دار الاسلام فيه وجهان احدهما انه يوخد منه
في كل سنة كاهل الدمه في الحجاز والماني في كل من يدخل من الذي تحت يد الامام ولا نفوت ما
شرط عليه بالتأخير الجري يرجع الى دار الحرب فاذا ائوخد منه فات ما شرط عليه وان شرط
ان يوخد من تجارته لخدمته بلغ اول سبع وان شرط ان يوخد من من تجارته فكسب المنافع ولم يبع
لم يوخد منه لانه لم يحصل له ثم ان دخل الذي الحجاز والحري دار الاسلام ولم يشرط عليه في
دخوله مال لم يوخد منه شي ومن اصحبنا من قال يوخد من تجاره الذي نصف العشر ومن تجار
الجري العشر لانه قد نذر هذا في الشرع بفعل عمر رضي الله عنه فحمل مطلق العقد عليه والمذهب
المول لانه امان من غير شرط المال فلم يستحق به مال كالمهديه

باب الهدنة

للمجوز عقدا الهدنة اقليم او صقع عظيم الى الامام او لمن فوض اليه الامام لانه لو جعل
ذلك الى غير الامام لم يؤمن ان يهادن الرجل اهل اقليم والمصلحة في قتالهم ويحفظ الضرر فلم
يجز

هو الموال السار والعلوم

في الموال السار والعلوم

نجر الى الامام او النائب عنه فان كان الامام مستظها انظرت فان لم يكن في الهدنة مصلحة
لم يجز عقدها لقوله تعالى فلا تمسوا وادعوا الى السلم وانتم المعلنون وان كان فيها مصلحة
وان رجوا اسلامهم او بذل الجزية او معاوتهم على قتال غيرهم حاز ان يهادن اربعة اشهر لقوله
تعالى يراه من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسلكوا في الارض اربعة اشهر لا يجوز
ان يهادنهم سنة فما زاد لانهما مبدع يجب فيها الجزية فلا يجوز اوارهم فيها من غير جريه وهل يجوز فيما
زاد على اربعة اشهر وما دون سنة فنه قولان احدهما لا يجوز لان الله تعالى امر بقتال اهل
الكتاب الى ان يعطوا الجزية لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولابال يوم الاخر
وامر بقتال عبيد الا وثان الى ان يؤمنوا لقوله تعالى اقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم
اذن في الهدنة اربعة اشهر وفي فيما زاد على اربعة اشهر على ظاهر الحديثين والقول الثاني
انه لا يجوز لانهم مبدع يقصر عن مدة الجزية فجاز فيها عقد الهدنة كاربعة اشهر وان كان الملام
غير مستظها بان كان في المسلمين ضعف وقوله وفي المشركين قوة وكثرة او كان مستظها لکن العدو
على بعد وحتاج في قصدهم الى موتين يحققه جاز عقدا الهدنة الى مدة تدعو اليها الحاجة واكرها
عشر سنين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا في الحد بيته عشر سنين ولا يجوز
فما زاد على ذلك لان الاصل وجوب الجهاد المفا وركت فيه الرخصة وهو عشر سنين وفي فيما زاد على
على العشر وفي العشر قولان بناء على الفرق الصنفه في البيع وان دعت الحاجة الى خمس سنين لم يجز
الربا دعهما فان عقد على ما زاد على الخمس بطل العقد فما زاد على الخمس في الخمس قولان وان عقد
الهدنة بطريق من غير مبدع لم يقع لان اطلاقه يقتضي التماس ذلك لا يجوز وان هادن على ان له ان
ينقص اذا اشاجاز الى النبي صلى الله عليه وسلم وادع بهود حبة وقال اقركم الله وان قال
عمر النبي صلى الله عليه وسلم هاديتكم الى ان يثلكم الله او اقركم الله لم يجز لانه لا طريق له الى
معرفه ما عند الله تعالى وخالف الرعا صلى الله عليه وسلم فانه كان يعلم ما عند الله تعالى بالوحي
وان هادنهم ما شافلان وهو رجل مسلم امين عالم له راي جاز وان شافلان ان ينقص بقص
وان قال هاديتكم ما شيتكم لم يجز لانه جعل الكفار يحل على المسلمين وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم الاسلام يعلم ولا يعلم ولا يعلم ولا يجوز عقدا الهدنة على مال يوخد منهم لان ذلك مصلحة للمسلمين
ولا يجوز مال يودي اليهم من غير ضرورة لان ذلك الحاق صغار بالاسلخ فلم يجز من غير ضرورة فان
دعت الى ذلك ضرورة فان احاط الكفار بالمسلمين وخافوا الاصطدام او اشركوا من المسلمين وخيف

في الموال السار والعلوم

بعد فيه جازي المال لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جعلت لي شطر دار المدينة والملائيها عليك خيلا ورحلا فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم حتى اشاور السعد بن عباد واستعدت رزانه
 فقالوا ان كان هذا بائنا من السما فستلزم لثرائه وان كان بذايك فباينا تابع لربك وان لم يكن
 بائنا من السما ولا براك فوالله ما كنا نجعلهم في الجاهلية ممن لا يشتر او فادف وقد اعزنا الله
 بك فلم نعطه شيئا فلو لم نجزع الى المنصار ليدفعوا ان راو اذلك ولا نلخاف
 من الحطاط لم نغضب المستر اعظم من الضر من نذل المال بخار دفع اعظم الضر من باحفا وهل
 حب نذل المال فيه وحرماننا على الوحيين وجوب الدفع عن نفسه وقد بيناه في الأصول واذا
 نذلهم على ذلك ما لم يملكوه لانهم لا يملكون ما خوذ بغير حق فلم يملكوه كالمأخوذ بالفهر **فصل** ولا
 يجوز عقد الهدية على ربح من جاز من المسلمين لان النبي صلى الله عليه وسلم عقد الصلح بالحديبية
 فحات ام كلثوم ابنة عقيقه من الحبيبة مسلمة فاحواها بطلبها فانزل الله تعالى ولا ترجعون
 الى الكفار فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى منع الصلح في النساء لانه لا يؤمن ان
 تزوج مشرك فقتلها ولا يؤمن ان تقتل في دينها لتقصان عقلمها ولا يجوز عقدها على ربح من
 لا عشير له من الرجال تمنع عنه لانه يامن على نفسه في اطهار دينه في ما بينهم وجوز عقدها
 مطلقا على ربح من جاز من الرجال مسلمة لانه يدخل فيه من جوز ربه ومن لا يجوز **فصل** وان
 عقدت الهدية على ما لا يجوز مما ذكرناه او عقدت الدية على ما لا يجوز من المقصان عن
 دنار في الجبهة او المقام في الحجاز او الدخول الى الحرم او بناء كنيسته في دار الاسلام او ترك الغار
 او اظهار الخمر والخمر في دار الاسلام وجب نقضه لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس
 عليه امرنا فهو بوزر وما روى عن عمر رضي الله عنه انه خطب وقال ربهوا الجاهليات الى المسنة
 ولانه عقد على حرم فلم يجز اقراره عليه كالبيع بشرط باطل او عوض حرم **فصل** وان عقدت
 الهدية على ما لا يجوز الى مده وجب الوفاء بها الى ان تنقضي المدة ما اقاموا على العهد لقوله تعالى
 او فوا بالعهود وقوله وبشر الذين كفروا بالعذاب الهم الى الذين عاهدتم من المشركين
 ثم لم ينقضوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فانتم ابايهم عهدهم اليهم ان الله يحب
 المنفقين ولقوله تعالى في استقاموا لكم فاستقيموا لهم وروى سلمة بن عمار قال كان من معوية
 وسن الروم هدية فسار معوية في ارضهم كانه يريد ان يعبر عليهم فقال له عمرو بن عبسة سمعت

على ربح من جاز من المسلمين لان النبي صلى الله عليه وسلم عقد الصلح بالحديبية

رسول

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يخل عقده ولا يشدها حتى
 ينصني امدها او ينزل اليهم على شلوا قال فانصرف معوية ذلك العام ولان الهدية عقدت لمصلحة
 المسلمين فاذا لم يف لم عهد قد رتبنا عليهم لم يفوا لنا عهد قد رتبنا فيودي ذلك الى الضرر
 بالمسلمين وان مات الامام الذي عقد الهدية ووالى غيره له الهدية لما روى ان نصارى نجران
 اتوا عليا كرم الله وجهه وقالوا ان الكتاب بيدك والشفاعة بيدك وان عمر اجلنا من ارضنا
 فارديننا اليها فقال علي ان عمر كان رشيدا في امره وانى لا غير امر افعله عمر **فصل** ويجب
 على الامام منع من يقصد به من المسلمين ومن معهم من اهل الذمة لان الهدية عقدت على الكف
 عنهم ولا يجب عليه منع من يقصد به من اهل الجاهلية ولا يمنع بعضهم من بعض لان الهدية
 لم تعقد على حفظهم وانما عقدت على تركهم بخلاف اهل الذمة فان الذمة عقدت على حفظهم
 فوجب منع كل من يقصد به من المسلمين ومن معهم من اهل الذمة ضمان انفسهم واموالهم
 والتعجيل بقصد ذمة لان الهدية تقتضي الكف عن انفسهم واموالهم واعراضهم فوجب ضمان ما لم يجب
 ذلك **فصل** الا اجاب امرأه منهم حرم عاقله بالغه مسلمة مهاجرة الى بلد فيها الامام او قاتل
 عنه ولها زوج مقيم على الشرك وقد يخل بها وسلم اليها من اجل ما روي في طلبها فاهل البيت
 ما سلم اليها من المهر فانه قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار هن حل لهم ولا
 هم حلون لهم وانهم ما انفقوا ولا البضع مقوم حيل بينه وبين ما لكة فوجب رد بدلها كمالو
 اخذ منهم ما لا وعذر رده والقول المأني وهو الصصح وهو اختيار المأني انه لا يجب ان الصصح
 ليس مال والامان لا يدخل فيه المال ولهذا الوامن مشركا لم يدخل امراته في الامان ولانه لو
 ضمن البضع بالحيولة ضمن المهر المثل كما ضمن المال عند تعذر رد المثل بعينه ولا خلاف انه
 لا ضمن البضع بمهر المثل فلم يضمن بالمسبي واما الهبة فانها زلت في صلح رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالحديبية قبل تحريم رد النساء وقد منع الله تعالى من ذلك بقوله تعالى فلا ترجعوهن
 الى الكفار فسقط ضمان المهر وان قلنا لا يجب رد المهر فلا تفريع وان قلنا انه لا يجب وعليه
 التفريع وجب ذلك فخمسة الخمس لانه ما لا يجب على سبيل المصلحة فوجب خمسة الخمس وان لم يكن
 قد دفع اليها المهر لم يجب له المهر لقوله تعالى وانتم ما انفقوا وهذا المنفق وان دفع اليها
 مهر احراما كالحرم والحريم لم يجب له شي لانه لا فقه لما ادفع اليها فصار كما لو لم يدفع اليها شيئا
 وان دفع اليها بعض مهرها لم يجب له اكثر منه لان الوجوب يتعلق بالمدة فوجب فلما لم يجب المالا دفع

وان جات الى بلد ليس فيه امام ولا نايب عنه لم يجب رد المهر لانه يجب في شتم المصالح وذلك الى
الامام او النايب عنه فلم يطل **فصل** وان جات مسلمة عاقله ثم جئت وحبر رد المهر
لان الحيلولة حصلت بالاسلام وان جات محنونه ووصفت الاسلام ولم يعلم هل وصفته في
حال عقلها او في حال جنونها لم ترد لحوال ان تكون وصفته في حال عقلها فاذا اردت اليهم خبر عوها
ونهبوها بالاسلام فلم يرجعها احتياطا للاسلام فان افاقت ووصفت الكفر وقال انها لم تزل
كافرة ردت الى زوجها فان وصفت الاسلام لم ترد فان جازا الزوج في طلبها دفع اليه مهرها لانه حيل
بينهما بالاسلام وان طلب مهرها قبل الافاق لم يدفع اليه لان المهر يجب بالحيلولة وذلك لا يتحقق
قبل الافاق لحوال ان ينفق وتصف الكفر فترد اليه فلم يجب مع الشك **فصل** وان جات ضيعة
ووصفت الاسلام لم ترد اليهم وان لم يحكم بالاسلام بالان ترجوا اسلامها واذا اردت اليهم خبر عوها
ونهبوها بالاسلام فان بلغت ووصفت الكفر فترت فان قامت على الكفر ردت الى زوجها وان
وصفت الاسلام دفع الى زوجها المهر لانه تحقق المنع بالاسلام وان جازا طلب مهرها قبل
البلوغ ففقه وجهان احدهما انه يدفع اليه مهرها لانه ما منع منه لوصف الاسلام في
كالباقية والماني انه لا يدفع لان الحيلولة لا تتحقق قبل البلوغ لحوال ان تبلغ وتصف الكفر فترد اليه
فلم يجب المهر كما قلنا في المحنونه **فصل** وان جات مسلمة ثم ارتدت لم ترد اليهم لانه
يجب قبلها وان جازا زوجها بطلب مهرها فان كان بعد القتل لم يجب دفع المهر لان الحيلولة
حصلت بالقتل وان كان قبل القتل ففقه وجهان احدهما انه يجب لان المنع وجب بحكم الاسلام
والماني لا يجب لان المنع لقامه الجدة بالاسلام **فصل** وان جات مسلمة ثم جازا زوجها
ومات احدهما فان كان الموت بعد المطالبة بها وجب المهر لان الحيلولة حصلت بالاسلام
وان كان الموت قبل المطالبة لم يجب لان الحيلولة حصلت بالموت **فصل** وان اسلمت ثم
طلقها الزوج فان كان الطلاق بانساف هو كالموت وقد بناه وان كان رجعيًا لم يجب المهر لانه
تركها رضاء فان راجعها وطالب بها وجب دفع المهر لانه حيل بينهما بالاسلام وان جات مسلمة
ثم اسلم الزوج فان اسلم قبل النكاح لم يجب المهر لاجتماعها على النكاح وان اسلم بعد انقضاء
العدة فان كان قد طالك بها قبل انقضاء العدة وجب المهر لانه وجب قبل البيونة وان طالك بعد
انقضاء العدة لم يجب لان الحيلولة حصلت بالبيونة باختلاف الدين **فصل** وان هاجرت
منهم امه وجات الى بلد فيها الامام نظرت فان فارقتهم وهي مشركة ثم اسلمت صادرت جرم فلاننا

ان

ان الهدنة لا تجب امان بعضهم من بعض فملكتم نفسها بالهدنة فان جازاها في طلبها لم ترد اليه
لانها احسبه منه لا حق له في رقبته ولا لها مسلمة فلم يرجعها الى مشرك وان طلب فتمتها فقد ذكر
الشيخ ابو حامد الاستغفاري رحمه الله فيها قولين كلهم اذا هاجرت وجازا الزوج بطلب مهرها
والصحيح انه لا يجب قمتها قوله واحد او هو قول شيخنا القاضي الى الطيب الطبري رحمه الله
لان الحيلولة حصلت بالهدنة قبل الاسلام ولما لم يجرم فانها منعت بالاسلام والامة منعت
بالملك وقد زال الملك فها قبل الاسلام وان اسلمت وهي عندهم ثم هاجرت لم تصر حرم لانه في امان
منها واما المحظون علينا فلم يزل الملك فيها بالهدنة وان جازاها في طلبها لم ترد اليه لانها
مسلمة فلم يرجعها الى مشرك وان طلب قمتها وجب دفعها اليه كما لو غصب منهم مال ولف ان
كانت الامة من زوجها من جازا زوجها في طلبها لم ترد اليه وان طلب مهرها فعلى القولين في الحرم
وان كانت من زوجها من عبد فعلى القولين ايضا لانه لا يجب دفع المهر لان المحضر الزوج فيطالب
بها لان البضع له فلا يملك المطالبة به والمحضر المولى فيطالب بالمهر لان المهر للمولى فلا يملك الزوج
المطالبة به **فصل** وان هاجر منهم رجل مسلم فان كان له عشيرون منع منه جازا له العود
اليهم والمفضل ان لا يعود وقد بني ذلك على اول السيرة وان عقد الهدنة على رده واختار العود لم
يمنع لان النبي صلى الله عليه وسلم اذن على جندك والى بغير العود وان اختار المقام ودار الاسلام
لم يمنع لانه لا يجوز اخبار المسلم على الانتقال الى دار الشرك وان جازا من بطلبه قلنا للطالب ان قدرت
على رده لم تمنعه منه وان لم تقدر لم تمنعه عليه ونقول للمطلوب في الشران رجعت اليهم ثم قدرت
ان تهرب منهم وترجع الى دار الاسلام كان افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم ردا بغيره فرب
منهم واتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال وقت لم فجان الله منهم **فصل** او من اتلف منهم على
مسلم ما لا وجب عليه ضمانه وان قتله وجب عليه الفضاضة وان قدفه وجب عليه الجدة لان
الهدنة تقتضي امان المسلمين في النفس والمال والعرض فلم يملك في ذلك ومن سرتهم
احمر او زني لم يجب عليه الجدة لانه حق لله تعالى ولم يلزم بالهدنة حقوق الله تعالى وان
سرق ما لا مسلم ففقه قولان احدهما انه لا يجب عليه القطع لانه جازا لصل الله تعالى
فلم يجب عليه كحد الشرب الزنا والماني انه يجب عليه لانه حد يجب لصيانة حق الامم فيرجب
عليه كحد القذف **فصل** اذا نقض اهل الهدنة عهدهم بقتال او بظواهر عدوا او بقتل مسلم
او اخذ مال اسفقت الهدنة لقوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم فدل على انهم اذا لم

يستقيموا لم يستقيم لهم ولقولهم تعالى الم الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا
عليكم اجدا فاقموا اليهم عهدهم الى ميدهم فذل على انهم اذا اظهروا علينا احدا لم ينقصوكم عهدهم
ولان الهدنة بنقض الكف عنا فانقضت بتركها ولا ينقض بقضها الى حكم الامام بنقضها لان
الحكم اما يحتاج اليه بامر محتمل وما تظاهروا به لا يحتمل غير نقض العهده وان نقض بعضهم
وسكت الباقيون ولم ينكروا ما فعل الناقض انقضت الهدنة في حق الجميع والدليل عليه ان
ناقه صالح عليه السلام عقرها القذا من سالف واستل عنها القوم فاحذر الله تعالى جميعهم
فقال الله تعالى فدمدم عليهم ربهم بدتهم فستواها فلا تخاف عقباها ولان النبي صلى الله عليه
وسلم وادع بنو ربيعة وادعان اعظم ابائهم بن حرب على حرب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فالتخندق وقيل الذي اعان منهم ملته حتى بن اخطب واخوه واخراهم فنقض النبي صلى
الله عليه وسلم عهدهم وعقرهم وقتل رجالهم وشي ذراهم ولان النبي صلى الله عليه وسلم هادن
قرشيا بالجد بديله وكان بنو بكر خلفا وقرش وخراجه خلفا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجارب بنو بكر خراجه واغار نفر من قرش بنو بكر على خراجه وامسك شارب قرش فجعل النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك نقضا لعهدهم وشارا اليهم حتى فتح مكة ولانه لما كان عقد بعضهم الهدنة
امانا لمن عقده والامن امسك وحب ان يكون نقض بعضهم بعضا من نقض لمن امسك وان بعض
العهد وانكر الباقيون واعتزلوهم وارسلوا الى الامام بذلك فنقض عهدهم بنقض وصار جربا لنا
بنقضه ولم ينقض عهدهم من لم يرض لانه لم ينقض العهده ولا رضي بفعل من نقض وان كان من لم ينقض
مختلطا من نقض امير من لم ينقض بتسليم من نقض ان قدروا وبالنمير عنهم فان لم يفعلوا اجد
مع القدرة عليه انقضت هديتهم لانهم صاروا منتظاه من اهل الحرب وان لم يقدروا على
ذلك صار حكمهم حكم من اسلم الكفار من المسلمين وقدينا في اول السيرة وان اسلم الامام قوما منهم
فادعوا اليهم على ان ينقض العهده واشكل عليه حالم قبل قوله لانه لا يتوصل الى معرفة ذلك الا من
جهنم **فصل** وان ظهر منهم ما يخاف معه الحيانة جاز للامام ان ينبدلهم عهدهم لقوله
تعالى اما تخافون من قوم خيانته فانبدلهم على سواء ولا ينقض الهدنة الا ان يحكم الامام
بنقضها لقوله فانبدلهم لان نقضها خوفا لحيانته لا ينفق الى نظر واحتملها فافقر الى الحاكم
وان خاف من اهل الذمة خيانته لم ينبدلهم عهدهم والفرق بينهم وبين اهل الذمة ان النظر في
عقد الذمة وجب لهم ولهذا يطلبوا عقد الذمة وجب العقد لم فلم ينقض خوفا لحيانته والنظر

في عقد الهدنة لنا ولهذا يطلبوا الهدنة كان النظر فيه الى الامام ان راي عقدها عقدها وان
لم يعقدها لم يعقدها فكان النظر اليه في نقضها عند الخوف ولان اهل الذمة في قبضته فاذا اظهرت
منهم خيانته امكن استبدالها واهل الهدنة خارجون عن قبضته فاذا اظهرت منهم خيانته لم يمكن
استبدالها فجاز نقضها بالخوف وان لم يظهر منهم ما يخاف معه لحيانته لم ينقضها لان الله تعالى
امر بنقض العهده اليهم مع الخوف فذل على انه لا يجوز مع عدم الخوف ولان نقض الهدنة من غير
سبب يبطل مقصود الهدنة ومنع الكفار من الدخول فيها والسكون اليها واذا انقضت الهدنة
عند خوف خيانته ولم يكن عليهم حق ردهم الى ما منهم لم ينقضوا على امان فوجب ردهم الى امان
وان كان عليهم حق استوفاه منهم ثم ردهم الى ما منهم **فصل** واذا دخل الجربى دار الاسلام بامان
في نخاع اورسالة ثبت له الامان بنفسه وماله ويكون حكمه في ضمان النفس والمال وما
يجب عليه من الضمان والحد وحكم المهادن لانه مثله في الامان فكان مثله فمادركناه وان
عقد الامان ثم رجع الى دار الحرب في نخاع اورسالة فهو على الامان في النفس والمال كالذي
اذا خرج الى دار الحرب في نخاع اورسالة وان رجع الى دار الحرب بنيه المقام وذكر ماله في دار
الاسلام انقضت الامان بنفسه ولم ينقض في ماله فان قتل او مات اسفل المال الى وارثه
وهل يغنم ام لا فنه قولان قال في سيرة الواقدي ونقله المزي في نه يغنم ماله وسفل الى بيت
المال فيا وقال في المكاتب ردد الى ورثته فذهب اكثر اصحابنا الى انها على قولين احدهما انه يرد الى
ورثته وهو احتار المزي والدليل عليه ان المال لو ارثه او من ورث ماله ورثه لحقوقه وهذا
الامان من حقوق المال فوجب ان يورث والقول الثاني انه يغنم وينقل الى بيت المال فيا
وجمعه انه لما مات انقل ماله الى وارثه وهو كافر لانه امان له في نفسه ولا في ماله فكان غنيمة
وقال ابو علي بن حنبل ان المسلم على اختلاف جالين والذي قال يغنم اذا عقد الامان
مطلقا ولم يشترط لوارثه والذي قال لا يغنم اذا عقد الامان لنفسه ولوارثه وليس
للساقي رجمة الله ما يدل على هذه الطريقة او اما اذا مات في دار الاسلام فقد قال في
سيرة الواقدي انه يرد الى دارثه واختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال هي الضاع على قولين كالتي
قبلها والشافعي يرض على اجد القولين ومنهم من قال يرد الى دارثه قوله واحد الفصل من
المسائل انه اذا مات في دار الاسلام مات على امانه فكان ماله على الامان واذا مات في
دار الحرب وفقد مات بعذر زوال امانه فبطل في اجد القولين امان ماله وان استرق زال

ملكه عن المال بالاسترقاق وهل يغنم منه قتلان احدهما يغنم في البيت المال والقول للماني انه
موقوف لانه لا يمكن نقله الى الوارث لانه حي ولا الى مستوفيه لانه مال له امان فان اعتق دفع
المال اليه ملكه القديم وان مات عبداً افغى ماله قتلان حكاهما ابو علي بن الجهم احدهما انه يغنم
فيما لا يكون موروثا لان العبد لا يورث والماني لانه لو ارثه لانه ملكه في حرته **فصل** وارثه
جزي من جزي ماله ثم دخل البناء بامان واسلم فقد قال ابو العباس عليه رداً ليدل الى المقرض
لانه اخذ على سبيل المعاوضة فلم يهدل كما ان زوج جزيه ثم اسلم قال ويحتمل انه لم يلزمه المدل
فان المشافعي قال في النكاح اذا تزوج جزي جزيه ودخل بها الزوج ومات ثم اسلم الزوج او
دخل البناء بامان فجاء وارثها بطلب ميراثه من صداقها انه لا شيء له لانه مال فان في حال
الكفر قال في القول اصح ويكون ثاويل المسئلة ان الجزي زوجها على غير مهر وان دخل مسلم دار
الجزب بامان فسرق منهم ماله او فرض منهم ماله وعاد الى دار الاسلام لم يجز صاحب المال الي
دار الاسلام بامان وجب على المسلم رد ما سرق او اقترض منه لان الامان يوجب ضمان المال

باب خراج السواد

خراج السواد ما بين عبادان الى الموصل طولاً وما بين القادسية الى جلولان عرضاً
قال الشاجي هو اثنتان وثلاثون الف فخراب وقال ابو عبيد هو ستة وثلثون الف
حرب وفتحها عمر رضي الله عنه وقسمها بين الغانمين ثم سألهم ان يردوا ففعلوا والدليل
عليه ما روى قيس بن ابي حازم قال كثر ربيع الناس في القادسية فاعطانا عمر رضي الله عنه
ربع السواد فاحدناها لث سنين ثم وقد جرت من عهد الله البجلي الى عمر بعد ذلك فقال
اما والله لو اني فاسم مسؤل لكنتم على ما قسمتم لكم فاري ان تردوا على المسلمين ففعلوا
ولا يدخل في ذلك البصرة وان كان داخلها في السواد لانه كانت ارضاً شعبة فاجباها عمر
انزل الى العاصم الثقفي وعنتبه من غزو ان بعد الفتح الى مواضع من شرفي دخلتها شعبة اهل
البصرة الفرات ومن عري دخلها منهم يعرف بنهر المراه واختلفت احوالها ففعل عمر فيما فقه من
ارض السواد فقال ابو العباس في الاستحقاق باعها من اهلها وما يوجد من الخراج ثم والدليل عليه
ان ابن ابي عمير الى وقتنا تبع وقتنا تبع من غير انكار وقال ابو سعيد المصطفي وقفها عمر على المسلمين

فلا

فلا يجوز بيعها ولا هبتها ولا زهونها وانما تنقل من يد الى يد وما يوجد من الخراج فهو لعمرو وعليه نص
في سير الواقدي والدليل عليه ما روى بكير بن عامر عن عامر قال اشترى عبده من فخر قد ارضا
من ارض الخراج فاني عمر فاحرم فقال عمر من اشترى منها فقال من اهلها فقال هو اهلها المسلمين
اي يقوم شيئا فالوالم قال فاذهب فاطلب مالك فاذا قلنا انه وقف فهل يدخل المنازل في الوقف
فيه وجهان احدهما ان الجميع وقف والماني انه لم يدخل في الوقف غير المزارع لانه لو قلنا ان
المنازل دخلت في الوقف اذكي الى خرابها واما الثمار فهل يجوز لمن هي في بدء الانتفاع بها فيه
وجهان احدهما لا يجوز وعلى الامام ان يأخذها ويبيعها ويصرف منها في مصالح المسلمين
والدليل عليه ما روى الشاجي في كتابه عن ابي الوليد الطيالسي انه قال ادرت الناس بالبصرة
وتحمل الهمم التمر من الفرات فيونابه وبطرح علي جافة الشط ويلقى عليه الحشيش ولا يطبخ
ولا يستري منه الا اعر الى ومن يستري منه فينبذ فما كان للناس يقدون على شرايه والوجه
الماني انه يجوز لمن في بدء الارض الانتفاع ثم يترهل من الحاجة تدعو اليه فجاز كما يجوز المساقاة
والمضاربة على جرء محمول **فصل** ويؤخذ الخراج من كل حرب شعبر درهمان ومن كل حرب
حظية اربعة دراهم ومن كل حرب سحر وقصب وهو الرطبة ستة دراهم واحلف اصحبنا
في خراج النخل والكرم فلكمهم من قال يوجد من كل حرب نخل عشرة دراهم ومن كل حرب كرم مائة
دراهم لما روى مجاهد عن الشعبي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث علي بن جنيث ففعل
على حرب الشعبر درهمين وعلى حرب الخطبة اربعة دراهم وعلى حرب العصب والسحر
ستة دراهم وعلى حرب الكرم مائة وعلى حرب النخل عشرة وعلى حرب الزيتون اثنى عشر ومنهم من
قال الحرب على حرب الكرم عشرة وعلى حرب النخل ثمانية لما روى قتادة عن لاحق بن حميد عن ابي
مخنف قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمن بن جنيث ورض على حرب الكرم عشرة وعلى
حرب النخل ثمانية دراهم وعلى حرب البرار اربعة وعلى حرب الشعبر درهمين وعلى حرب
القصب ستة وكتب بذلك الى عمر فاجازه ورضي به وروى عطاء بن كثير عن جندب قال قال عمر العراق
مائة الف الف وسبعة وثلثون الف الف وجباها الحجاج ثمانية عشر الف الف وجباها عمر بن
عبد العزيز مائة الف الف واربعه وعشرون الف الف وما يؤخذ من ذلك تصرف في مصالح المسلمين

كتاب الحدود

احدكم فلجلدهما الجرد ولم يذكر النفي لان القصد بالتغريب تعذيبه بالخروج من اهل المملوك
لا اهل له والقول الثاني ان تغريب وهو الصحيح لقوله تعالى فقل من تصف بما على المحضات من
العذاب ولانه جرد يتبع فوجب على العبد كالجرد وان قلنا انه تغريب في قوله فان احدهما
انه تغريب سنه لانها مبدية مقدرة بالشرح فاستوى فيها الجرد والعبد كمدد العتق والقول
الثاني انه تغريب تصف سنه للابيه ولانه جرد يتبع فكان العتق منه على النصف من الجرد
كالجلد **فصل** وان زنا وهو بكر ولم يحد حتى احصى وزنا فنه وجرمان احدهما انه برجم ويدخل
فيه الجرد والتغريب لانها جردان مجازان بالانفاذ احلا كما لو وجب جردان وهو بكر والثاني
انه لا يدخل فيه لانها جردان مختلفان فلم يدخل احدهما في الآخر كجدا السرقه والمشرط فعل
هذا الجرد برجم ولا تغريب لان التغريب يحصل بالرحم **فصل** والوطي الذي يجب
به الجردان تغيب الحشفه في الفرج فان احكام الوطي تتعلق بذلك لا تتعلق بما دونه
وما يجب بالوطي في الفرج من الجرد يجب بالوطي في الدبر لانه فرج مقصود فتعلق الجرد بالمبايع
فيه كالقبول لانه اذا وجب بالوطي في القبيل وهو ما يستباح فلان يجب في الوطي بالدبر وهو
مما لا يستباح **فصل** ولا يجب على الصبي والحنون جدا ان يقول صلى الله عليه وسلم
رفع القلم عن ثلثه عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الحنون حتى يقبض
ولانه اذا سقط عنه التكليف في العبادات والماله في المعاصي فلان سقط الجرد ومبناه
على الدراء والسقاط اولى في السكران قولان او قد مبناه في الطلاق **فصل** ولا
يجب الجرد على المراه اذا اكرهت على التمكن من الزنا لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن
امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ولا نهام مسلوبه الاجتنار فلم يجب عليها الجرد
كالنائه وهل يجب على الرجل اذا اكره على الزنا فنه وجرمان احدهما وهو المذهب انه لا يجب
عليه لما ذكرناه في المراه والثاني انه يجب لان الوطي يكون الا بالانشار والحدوث عن الشهوة
والاجتنار **فصل** ولا يجب على من لا يعلم خرم الزنا لما روى سعيد بن المسيب قال ذكر الزنا
بالشام فقال رجل ريت البارحة فقالوا اما لقول فقال ما علمت ان الله جرمه فكنيت يعني عمر
ان كان قد علم ان الله تعالى جرمه فجدوه وان لم يكن علم فاعلموه فان عاد فارجوه وروى ان جاريه
سوداء رقت الى عمر رضي الله عنه وقتل ابها رنت كحفظها بالدبر خفقات وقال اي
لكاع رنت فقالت فرفقت بغير رهيض بغير صاحبهما الذي زنا بها ومنزها الذي اعطاها

فقال

فقال عمر ما تزون وعند علي وعثمان وعبد الرحمن فقال علي ان فرجهما قال عبد الرحمن
ارى مثل ما ارى على اخوك فقال لعمر ما تقول فقال اراها تستهمل بالذي صنعت لا يرى به
ناسا وانما جدد الله على من علم امر الله تعالى قال صدقت فان زنا رجل بامرأه فادعي انه لم يعلم
بخرمه فان كان قد نشأ من المسلمين لم يقبل قوله لانه لم يعلم كونه وان كان من قبل العهد بالسلام
او نشأ في ياديه بعينه من المسلمين او كان مخنونا فافاق او زنا قبل ان يتعلم الاحكام قبل
قوله لانه محتمل ما يدعيه فلم يجب الجرد وان وطئ المرء من الحارة المهرونه باذن المراه او ادعي
انه جرد بخرمه فنه وجرمان احدهما انه لا يقبل دعواه الا ان يكون قريب العهد بالسلام
او نشأ في موضع بعيد من المسلمين كما لا يقبل دعوى الجرد اذا وطئها من غراذل المراهين
والثاني انه لا يقبل قوله لان معرفه ذلك يحتاج الى فقه **فصل** وان وجد امراه في فراشه
فظمها امته او زوجته فوطئها لم يلزمه الجرد لانه محتمل ما يدعيه من الشبهة **فصل**
وان كان احدهما مشركا في الوطي صغيرا او اخر بالغ او احدهما مسنقظا والاخر فاما او
احدهما عالما فالاخر غير مجرم والاخر جاهلا او احدهما عاقلا والاخر مخنونا او احدهما مختارا والاخر
مكرها او احدهما مسلما والاخر مستنما واجب الجرد على من هو من اهل الجرد ولم يجب على الاخر
لان احدهما انفرادا بواجب الجرد وانفرد الاخر بما سقط فوجب على احدهما وسقط عن الاخر
وان كان احدهما محضنا والاخر غير محض وجب على المحض الرحم وعلى غير المحض الجرد والتغريب
لان احدهما انفرادا بسبب الرحم والاخر انفرادا بسبب الجرد والتغريب وان فر احدهما بالزنا وانكر
الاخر وجب على المقر الجرد لما روى سهل بن سعد الساعدي ان رجلا اقرانه زنا بامرأه فبعث
النبي صلى الله عليه وسلم اليها فجدت فجد الرجل وروى ابو هريره وروى عن الجهمي ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال علي ابنك جلد مائه وتغريب عام واغذيا انيس على امرأه هذا فان
اعترفت فارجمها فاوجب الجرد على الرجل وعلق الرحم على اعتراف المراه **فصل** وان استباح
امرأه للزنا فزنا بها او تزوج امرأه ذات رحم محرم ووطئها وهو يعتقد حرمتها وجب عليه
الجرد لانه لا تاتر للعقد في نكاحه ووطئها فكان وجود كعبه وان ملك ذات رحم محرم ووطئها
ففيه قولان احدهما انه يجب عليه الجرد لان ملكه لا يبيح ووطئها بحال لم يسقط الجرد
والثاني وهو الصحيح انه لا يجب لانه وطئ ملك فلم يجب به الجرد كوطئ امته الحايض ولانه
لا يختلف المذهب انه يثبت به النسب وتضمن الحايضه ام ولد له فلم يجب به الجرد وان

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا باذنه ولا بإيام الخلق إلا باذنه ولا نه حق لله
تعالى فافقر إلى الاحتياط ولا نوم في استيفاء به الجيف فلم يجز بعض الأمم ولا يلزم الإمام أن
يجوز إقامة الجحد ولا أن يتبدى بالرحم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجمع جماعه ولم ينقل
أنه حضر بنفسه ولا أنه رماهم بنفسه وأن ثبت الجحد على عبد باقراره وموله فحرم مكلف عدل
فله أن يجلد في الزنا والقذف والشرب لما روى على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم
وسئل قال أقموا الجحد وعلى ما ملكت أيمانكم وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى أدر كنت نقابا لمضار
وهم يضره من الولد من ولدهم في مجالسهم إذا رت وهل له أن يغربه فيه وجهان أحدهما أنه
لا يغرب الإمام لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا رت أمه
أحدكم فتبين في ناهي فليجلدها الجحد ولا يثرب عليها ثم إذا رت فليجلدها ولا يثرب عليها
ثم إذا رت المائنة فتبين في ناهي فليثربها ولو جيل من شعره أمر بالجلد دون النفي والماني
وهو المذهب أن له أن يغرب لحديث على كرم الله وجهه ولأن ابن عمر رضي الله عنه جلد أمه
له رت ونفاها إلى فذكر ولأن من ملك الجحد ملك النفي كالإمام وأن ثبت عليه الجحد بالنسبة
ففيه وجهان أحدهما أنه يجوز أن يقيم عليه الجحد وهو المذهب لانا قد جعلناه في حقه
كالإمام فملك إقامة الجحد عليه بالبينه والثاني أنه يجوز له أن يحتاج إلى تركيه الشهود
وذلك إلى الحاكم فعلى هذا إذا ثبت عند الحاكم بالبينه حازر للشيد أن يقيم الجحد من غير إذنه
وهل له أن يقطع في الشقة فيه وجهان أحدهما أنه ملك له أنه ملك من جنس القطع
ويملك من جنس الجحد وهو التعرير والماني أنه ملك وهو المنصوص في الوسيط لحديث على كرم
الله وجهه ولأن ابن عمر رضي الله عنه قطع عبدا له سرق وقطعت عايشه رضي الله عنها
أمه لها شرف ولأنه جحد فملك الشيد أقامته على مملوكه كالجحد وإن كان المولى فاسق فففيه
وجهان أحدهما أنه ملك إقامة الجحد لها ولا يثبت بالملك فلم يمنع الفسق منها
لأن زوج الأمة والماني أنه لا يملكه لأنه ولا يثرب في إقامة الجحد فمنع الفسق منها كولاية الحاكم وإن
كانت أمراه فالمذهب أنه يجوز لها إقامة الجحد إن الشافعي رحمه الله استبدل بآب فاطمه
رضي الله عنها جلدت أمه لها رت وقال أبو علي بن هرم لا يجوز لها ولا يثرب على الغير ولا
ملكها المراه كولاية الزوج فعلى هذا فمن يقيم وجهان أحدهما أنه يقيم وليه في النكاح
فما سأل على تزويج أمته والماني أنه يقيم عليها الإمام لأن الأصل إقامة الجحد وهو الإمام فإذا

سقطت

سقطت ولأنه المولى ثبت الأصل وإن كان المولى مكاتباً فففيه وجهان ذكرهما في الكتاب
فصل والمستحب أن يحضر إقامة الجحد جماعة لقوله عز وجل وليشهد عداها بما طاب فففيه
من المؤمنين والمستحب أن يكونوا أربعة لأن الجحد يثبت مشاهدتهم فإن كان الجحد هو الجحد
وكان صححا قويا والأمان معتدلا أقام الجحد ولا يجوز ما خرم فإن الفرض الجحد ما خرم من
غير عذر ولا جحد ولا يمد لما روى عن عبد الله بن مسعود قال ليس في هذه الأمة مذ ولا خريد
ولا غل ولا تصفد ويفرق الضرب على الأعضاء وتوقى الوجه والمواضع المخوفة لما روى هيب
أن خالدا الكندي أنه شهد عليا كرم الله وجهه أقام على رجل جدا فقال الجحد إذا ضرب به
وأعطى كل عضو منه حقه واتق وجهه ومذاكيره وعن عماره أن جارية قد حرت فقال
أذهب بها فاضربها ولا تحرقها جلد أولان القصد الردع دون القتل فإن كان الجحد سديا
أو البرد شديد أو كان مرضا مرضا يرحى مروه أو كان مقطوعا أو أقيم عليه جدا آخر إلى أن
يعتدل الأمان أو يبرأ من الرض أو الفطع أو يبين لم الجحد أنه إذا أقيم عليه الجحد في هذه
الحجوال إعان على قتله وإن كان نضوا خلق لا يطيق الضرب أو مرضا مرضا يرحى مروه
جمع ما به شتموا وضرب به دفعه وأجده لما روى سهل بن حنيف أنه أخبر بعض أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنصاره استكى رجل منهم حتى اضنى فدخلت عليه
جارية له بعضهم فوقع عليها فلما أدخل عليه رجال قومه يعودونه ذكر لهم ذلك وقال استفتوا
لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ما رأينا
بأحد من الضرب مثل الذي هو به لو جلدناه الملك لنفست عظامه ما هو الجحد على عظم فامر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا ما به شتموا فيضربوه بها ضربة واحدة ولأنه لا
مكن ضربه بالسوط لأنه متلف به ولا مكن تركه لأنه يؤدي إلى تقطيل الجحد قال الشافعي رحمه
الله ولأنه إذا كانت الصلوة مختلفة باختلاف حاله فالحديث لك أولى وإن وجب الجحد
على أمراه حامل لم يرق عليها الجحد حتى تضع وقدينا في الفضاض **فصل** وإن أقيم الجحد
في الحال التي يجوز أقامته فيها فملك منه لم يضر من الحق قبله وإن أقيم في الحال التي لا يجوز
أقامته فيها فإن كانت حاملا فملك منه الجحد وجب الضمان لآينه مضمون ولا سقط ضمانه
بجنايه غيره وإن تلف الجحد وفقد قال إذا أقيم الجحد في شدة جلا وترد فملك فلا ضمان عليه وقال في
الأم لا احتسب في شدة جلا وترد فملك وجب على عائلته الدية من أصحابنا من نقل جواب كل واحد

وان كان دون ما يقتضيه الصلوة لم يقتضيه بعد الصلوة

منها الى اخرى وجعلها على قولين احدهما انه يجب كونه هلك من حد والماني انه يجب كونه مفقود
ومنهم من قال لا يجب الضمان في الجدة انه منصوص عليه ويجب في الختان انه ميت بالاحتياط
فان قلنا انه يجب الضمان في القدر الذي ضمن وجهان احدهما انه ضمن جميع الديه لانه
مفقط والماني انه ضمن نصف الديه لانه مات من واجب ويحظر فسقط النصف وجب النصف
فصل وان وجب الغيب ثقي الى مسافه نقص فيها الصلوة لان مادون ذلك وحكم
الموضع الذي كان فيه في المنع من القصر والقطر المسح على الخف ثلثه لايام فان رجع قبل
انقضاء المدة ردد الى الموضع الذي بقي منه فاذا انقضت المدة فهو بالخيار بين اقامته بين
العود الى موضعه فان راى الامام ان سفيه الى العبد من المسافه التي نقص فيها الصلوة
كان له ذلك لان عمر رضي الله عنه غلب الى الشام وغرب عثم الى مصر وان راى ان يزيد عايشته
لم يجر لان سنته منصوص عليها والمسافه محتسبه فيها وحكي عن ابي علي بن ابي هريره انه قال
غرب الحيت يطلق عليه اسم الغربة وذلك لخصل يدون ما نقص اليه الصلوة ولا يغرب
المراه الا في حجه ذي رحم حرم او امرأه ثقه ما مونه فان لم يوجد ذور حرم ولا امرأه ثقه
تطوع بالخروج معها استلوج من خرج معها ومن ابن شتاج فيه وجهان من احصائهم قال
يستاجر من مالها لانه حق عليها فكانت موته عليها وان لم يكن لها مال استاجر من بيت
المال ومن احصائهم من قال يستاجر من بيت المال لانه حق لله تعالى فكانت موته من بيت
المال فان لم يكن بيت المال من استاجره استوجر من مالها **فصل** وان كان الحد رجما
وكان محصا والامان معتدلا رجم لان الجدة الجوز تاخير من غير عذر وان كان مريضا
مريضا يروح زواله والامان مشرف الى الابل دفنه وجهان احدهما انه لا يجوز تاخير رجمه لان
القصد قتله فلا يمنع الجوز والبرء والمرض منه والماني انه لو أخر لانه ربما رجع في كل حال اثم وقد اثر
فجسته اثم فعين الجوز والمرض على قتله وان كانت امرأه جاملا لم ترحم حتى تضع لانه
يتلف به الحنين **فصل** وان كان المرحوم رجلا لم يجز له ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يخفف طاعه ولا انه ليس بقور فان كانت امرأه حفر لها لما روى ربه قال جات امرأه من
غامد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترفت بالزنا فامر فحفر لها حفر الى صدرها
ثم امر بوجعها ولان ذلك استرها **فصل** وان هرب المرحوم من الرحم فان كان الحد ميت
بالبيته اتبع وزحم ولا نه لا يسيل الى تركه ولان ثبت بالقرار لم يتبع لما روى ابو شعيبه

قال

قال اجماعنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان المخرزنا وذكر الى ان قال اذهبوا هذا
فارجموه فابتنا به مكانا قليلا فجاء فلما رمينا به اشتد من بين ايدينا يستعج فنبعناه فاتي
بناجره كثير الحجاره فقام ونصب نفسه فربناه حتى قبلناه ثم اجتمعنا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاجزناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله فهذا اخليت عنه
حين سعي من بين ايديكم وان وقف واقام على القرار رجم وان رجع عن القرار لم يرحم لان
ارجوعه مقبول

باب حد القذف

القذف محرم والحد ليل عليه ما روى ابو هريره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال اجتنبوا السبع الموفقات قالوا ما رسول الله وما هن قال الشرك بالله تعالى
والسحر وقتل النفس التي حرم الله الجاهل والكل الربا واكل مال اليتيم والتولي يوم الحرف
وقذف المحصنات **فصل** قذف بالغ عاقل تحتار مسلمان او كافرا المزم حقوق المسلمين
من مرتدا وذي او معاهد محصنا ليس بولي له بوطي بوجع الحد وجب عليه الحد فان
كان حرا اجلده مائة لوطي والذين يرمون المحصنات هم لم ياتوا اربعة شهداء
فاجلدهم مائة مائة من اجلده وان كان مملوكا حله اربعين لما روى يحيى بن سعيد عن انصار
قال ضرب ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم مملوكا اقترى على حر ثمانين حله وبلغ ذلك عبد الله
ابن عامر بن ربيعة فقال ادركت الناس زمن عمر بن الخطاب الى اليوم فارأت احدا ضرب
المملوك المقتري على الحر مائة حله قبل ان يكره محمد بن عمرو بن حرم وروى خلاش ان
عليا كرم الله وجهه قال في عيب قذف حر نصف الحد ولانه حد ينعض فكان المملوك
على النصف من الحد **فصل** وان قذف غير محصن لم يجب عليه الحد لقوله
تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا اربعة شهداء فاجلدهم مائة مائة حله قبل
على انه اذا قذف غير محصن لم يجلده والمحصن الذي يجب الحد قذفه من الرجال والنساء من
اجتمع فيه البلوغ والعقل والاسلام والحرية والعفة عن الزنا فان قذف صغيرا او مجنونا
لم يجب عليه الحد لان ما يبري به الصغير والمجنون لم يحقق لم يجب به الحد فلم يجب
على القاذف كما لو قذف بالغ عاقل مادون الوطى وان قذف كافرا لم عليه الحد لما روى

في النقل ان الزنا لا يوجد من هذه المعصاة حقيقة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم العنا
بريمان والبدان بريمان والرجلان بريمان وتصديق ذلك كله الفرج ولكنه وان قال ان
بدنك ففنه وجهان احدهما ليس بقذف من غير فيه ان الزنا جميع البدن يكون بالمباشرة
فلم يكن ضرر في القذف والماني انه قد فنه اضافة الى جميع البدن والفرج داخل فيه وان
قال لا قد يبدل من لم يكن قد قال الماروي ان رجلا من بني قريظة قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان
امرأتى لا تريد ان يمسها ولم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم اقرا قال زنا بك فلان وهو صبي لا
لجامع مثله لم يكن قد فنه لم يوجد منه الوطى وان كان أصيبا جامع مثله فهو قذف لانه
يوجد منه الوطى الذي يجب به الحد عليه وان قال امرأته رنت فقلانه اورنت بك فلانه
لم يجب الحد لان ما زناها به ابوجب الحد **فصل** وان انت امرأته بولد فقال ليس مني لم يكن
قد فام من غير منه لجواز ان يكون معناه ليس مني خلقا او خلقا او زوج غيري او وطي شبهه
او مستعار وان نفاسب ولد باللعان فقال رجل لهذا الولد لست بامرأته فلان لم يكن قد فنه
لانه صادق في الظاهر انه ليس منه لانه منفي عنه قال الشافعي رحمه الله اذا فرغ من نسب ولد
فقال له رجل لست بولد فلان فهو قذف وقال في المهرج اذا قال للولدا الذي اقره لست باني
انه ليس بقذف واختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال ان اراد القذف فهو قذف في المسائلتين
وان لم يرد به قد فاق ليس بقذف في المسائلتين وحمل جوابه في المسائلتين على هذا من الجاهل ومن
اصحابنا من نقل جوابه في كل واحد من المسائلتين الى الاخرى وجعلها على قول من احدهما انه ليس
بقذف ففهم الجواز ان يكون معناه لست بامرأته فلان او لست باني خلقا او خلقا والماني
انه قذف لان الظاهر منه النفي والقذف ومن اصحابنا من قال ليس بقذف من المهرج وهو قذف
من الاجنبي لان الاجنبي يحتاج الى تاديب ولده فيقول لست باني مبالغة في تاديبه والاجنبي غير
محتاج الى تاديبه فجعله قد فاق منه **فصل** وان قال العري يابن بطي فان اراد بطن اللسان
او بطن الدار لم يكن قد فاق وان اراد في نسبه من العرب ففنه وجهان احدهما انه ليس بقذف
لان الله تعالى علق الحد على الزنا بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء
فاجلدوهم وشهادته المربعة تحتاج اليها في اثبات الزنا والماني انه يجب به الحد لما روي الحسن
ابن قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اوتي برجل يقول انك فنه لست من قرنتي الحجلته
وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال لا حد في اثنتين قذف محصنة ونفي رجل عن ابيه

فصل

فصل ومن لا يجب عليه الحد لعدم احضار المقدوف والتعريض بالقذف من غير منه عزز
لانه اذا لم يحدوا اذ اذ وان قال امرأته استكرهت على الزنا ففنه وجهان احدهما انه عزز
لانه لم يحدوا بذلك عار عند الناس والماني انه لا يعز له عار علمها في الشرع بما فعل بها وهي
مستكرهه **فصل** وماذا لقذف من الحد او التعريض بالقذف هو حق المقدوف يستوفي اذا
طالب به ويستعطا اذا عفي عنه والدليل عليه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجز
احدكم ان يكون كابي فمضم كان يقول تصدقت بعرضي التصديق بالعرض لم يكون الله بالعفو
عما لم له ولا نه لخلاف انه يستوفي الحد المطالب به وكان له كالقصاص وان قال لعنتم
اقذفني فقد فنه ففنه وجهان احدهما انه لا حد عليه لانه حق له فسقط بانه كالعصاة
والماني انه يجب عليه الحد لان العار يلحق بالعشير فلم يملك الحد فيه واذا سقط الحد
فيه وجب الحد ومن وجب له الحد او التعريض لم يحد في المحض المستلطان لانه يحتاج
الى الاحتياط ويدخله الحنف لو فوض الى المقدوف لم يامن ان يحلف للنسفي **فصل**
وان مات من له الحد او التعريض وهو من يورث انتقل ذلك الى الوارث ومن يرثه ملكه اوجه
احدها انه يرثه جميع الورثة لانه موزون فكان لجميع الورثة كالمال والماني انه جميع
الورثة لمن يرث بالرجحية لان الرجحية لا تدفع العار ولا يلحق به عار بعد الموت لانه لا
يبقى رجحية والمات انه يرثه العصباء كولاية النكاح وان كان له وارثان فعفي لهما
ثبت للآخر جميع الحد لانه جعل الراجع والزجر ولا يحصل الراجع الا بما جعله الله تعالى
للمردع وان لم يكن له وارث فهو للمسلمين ويستوفيه السلطان **فصل** وان جن من له الحد
او التعريض لم يكن لولي له ان يطالب باستيفائه لانه حق يجب للنسفي ويدر كل العطف فالحق الى
المفارقة كالقصاص وان قذف مملوكا كانت المطالبة بالتعريض للمملوك دون السيد لانه ليس
بمال ولا له بدل هو مال فلم يكن للسيد فيه حق كفتح النكاح اذا اعتقت الممثلة تحت عبد
وان مات المملوك ففي التعريض له اوجه احدها انه سقط لانه لا يستحق عنه بالارث ولا
يستحق المولى له لو ملك الحق الملك للملك في حياته والماني انه للمولى لانه حق من المملوك
فكان المولى احق به بعد الموت كمال المكاتب والمات انه ينتقل الى عصبائه لانه حق من
لنفي العار وكان عصبائه احق به **فصل** وان قذف جماعة نظرت فان كانت جماعة لا
يجوز ان يكونوا اكلهم زنا كاهل بعد اذ لم يجب الحد لان الحد يجب لنفي العار ولا عار على المقدوف

ومن لا يجب عليه الحد لعدم احضار المقدوف والتعريض بالقذف من غير منه عزز

لأننا نقطع بكلمته ويعزى للذهب وإن كانت جماعته حوزا أن يكونوا كلهم زناة نظرت فإن كان قد قذف
كل واحد منهم على الأفراد وجب لكل واحد منهم حوزا أن قد فهم بكلمة واحد ففنه قولان قال في
القديم يجب حوزا أن كل القذف واحد فوجب حوزا أن لو قذف امرأة واحد فقال في
الحديث يجب لكل واحد منهم حوزا وهو الصحيح أنه الحق العار بقذف كل واحد منهم فلم يوجب لكل واحد
منهم حوزا لو أورد كل واحد منهم بالقذف وإن قذف زوجته رجل ولم يدا عن نفسه بطرفقان
من أصحابنا من قال لو على قولين كما لو قذف رجلين أو امرأتين منهم من قال يجب حوزا واحد قول
واحد لأن القذف هاهنا زنا واحد والقذف هاهنا كزناين وإن وجب عليه حوزا اثنين
فإن وجب لأحدهما قبل الآخر فشا قديم السابق بينهما أن حقه أشبه وإن وجب لهما في حاله
واحد بان قد فهمنا معاشرا أفرع بينهما أنه لا مزية لأحدهما على الآخر فقديم بالقرعة
وإن قال زوجته بأزائه بنت الرأيه وهما محصنتان لم يوجب حوزا ومن خضعت منهما وطالت
بجدها حوزا وإن خضرتا وطالتا لهما حوزا ففنه وجهان أحدهما أنه يثبت الحوزا للبنت كانه بدا
بها في القذف والماني وهو المذهب أنه يثبت الحوزا لأن جدها صحيح عليه وحوزا البنت مختلف
فيه لأن عندنا حنفية لا تجب على الزوج قذف زوجته حوزا لأن جدها المأكدة أنه لا يسقط
لها بالبينة وحوزا البنت يسقط بالبينة واللغة فقديم آدها **فصل** وإن وجب حوزا
على رجل لاثنين فحوزا أحدهما المجد للآخر حتى يبرأ ظهري من الأول لأن المولى بينهما يؤدي إلى
النكاح وإن كان المجد على أحد ففنه وجهان أحدهما أنه لا حوزا للمولى بينهما كما لو كانا على حر
والماني حوزا المجد على العبد كالحزب الواحد **فصل** إذا قذف اجنبيا بالزنا فحوزا قذفه
قائما بذلك الزنا غير أن المجد لأن أباهم شهد على المغير بالزنا فحوزا عمر ثم أعاد القذف
فأزاد الحوزة فقال له على أن كنت تريد أن تخلد فارجم صاحبك فترك عمر حوزا ولائته يحصل
النكاح بالجد وإن قذفه زنا ثم قذفه زنا آخر قبل أن يقام عليه الجحد ففنه قولان أحدهما أنه
يجب عليه حوزا لأنه من حقوق آدميين فلم يتدخل كالدون والماني أنه يلزمه حوزا واحد
وهو الصحيح أنه إنما حوزا من جنس واحد المستحق وأجود فيه أخلاقا لو زنا ثم قذف زوجته
ولا عنها ثم قذفها بزنا أضافه إلى ما قبل اللعان ففنه وجهان أحدهما أنه لا يجب عليه الحوزا لأن
اللعان في حق الزوج كالبينة ولو أقام عليها البينة ثم قذفها لم يلزمه الجحد وكذلك إذا لعنها والماني
أنه يجب عليه الحوزا لأن اللعان مما يسقط الحضانة في أحكامه التي توجبها وما بعدها ولا يسقط
فما

فما تقدم فوجب الحوزا لما هابه وإن قذف زوجته وتلاعنا ثم قذفها اجنبيا وجب عليه
الحوزا لأن اللعان إسقاط الحضانة في حق الزوج لأنه من بينه مختص بها فاما في حق الاجنبى في
باقية على الحضانة فوجب عليه الجحد بقذفها وإن قذفها الزوج ولا عنها ولم تلعن فحوزا ثم قذفها
الاجنبى بذلك لم ينافقه وجهان أحدهما أنه لا حوزا له لأنه قد قذفها بزنا خذت منه فلم يوجب
كما لو أقام عليها الجحد بالبينة والماني أنه يجب لأن اللعان مختص به الزوج فإن لم يلعن الحضانة في
حقه وبقي في حق الاجنبى **فصل** إذا سمع السلطان رجلا يقول زنا رجل لم يقم عليه الجحد
لأن المستحق محمول ولا يظا له بتعبدية لقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم
ولأن الجحد يدرأ بالشبهة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسترته بتوكيد أباه زال
وإن قال سمعت رجلا يقول إن فلانا زنا لم يجده أنه ليس بقاذف وإنما هو جاك ولا تسأله
عن القاذف لأن الجحد يدرأ بالشبهة وإن قال زنا فلان فهل يلزم السلطان أن يسأل عن
المقذوف فيه وجهان أحدهما أنه يلزمه لأنه قد ثبت له حق في تعلمه فلم يلزم الإمام اعلامه
كما لو ثبت له عنده مال لا يعلم به فعلى هذا أن يسأل المقذوف فأكدته قطا بالجد حوزا أن
صديق جده المقذوف لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغدبا أينس على امرأة هذا فإن اعرفت
فارجمها والوجه الماني أنه لا يلزم الإمام اعلامه لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الجرد
بالشبهات **فصل** إذا قذف محصنا وقال قذفته وأنا ذاهب العقل فإن لم يعلم له حال
جنون قال القول قول المقذوف لأنه لا يعلم نفسه والماني أن القول قول القاذف لأنه محتمل
بما يعنيه من الجنون لأن الأصل عدم الجنون وإن علم له حال جنون ففنه قولان بناء على
القولين في الملفوف إذا قذف ثم احتلف في حياته أجدها أن القول قول المقذوف لأن الأصل
الصحة والماني أن القول قول القاذف لأنه محتمل ما يدعيه والمصلح حتى يظهر لأن الجحد يسقط
بالشبهة والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ادروا الجرد وبالشبهات وأدروا الجرد
ما استطعتم ولأن خطي الإمام بالعفو خير من أن يحل في العقوبة **فصل** وإن عصى بالقذف
وأدعى المقذوف أنه أراد قذفه وانكر القاذف قال القول قوله لأن ما يدعيه محتمل والمصلح براءة
ذمته **فصل** وإن قال المحصنة زنت في الوقت الذي كنت فيه نصرانية أو أمة فإن عرفت
أنها كانت نصرانية أو أمة لم يجب الجحد لأنه أضاف القذف إلى حالها فيها غير محصنة وإن قال
لها زنت ثم قال أدبت في الوقت الذي كنت فيه نصرانية أو أمة وقالت المقذوفه بل أدبت في

فهذه الحال وجب الحدان لظالماته ارايد قد في الحال وان قدف امراه وادعى انها مشرکه
او امه فاقرب المراه انما كانت مشرکه وامه وادعت انها اسلمت واعققت فالقول قول القاذف
لان المصل بقا الشري والرف وان قدف امراه وادعى انها كانت مسلمه وادعى انها ارتدت وامكرت المراه
ذلك فالقول قولها لان المصل بقاها على الاسلام وان قدف جموله وادعى انها امه او نصرانيه وامكرت
المراه ففنه طريقان ذكرناهما في اجنابيات **فصل** وان ادعت امراه على زوجها انه قدفها
وانكر فشهد شاهدان انه قدفها جازان يلاعن لان انكاره للقدف لا يوجب ما يلاعن عليه
من الزنا لانه يقول انما انكرت القذف وهو الرمي بالكذب وما كذبت علمها لاني صادق انما زنت
تجازان يلاعنهما كما لو ادعى على رجل انه اودعه مالا فقال المبدعي عليه ما لك عندى شى فشهد
شاهدان انه اودعه فان له ان يخلف لان انكاره لا يمنع المبدع ان يادع انه قد بوعده شيئا تلف
فلا يلزم فى شى

باب حلال السرقة

من سرق وهو بالغ عاقل مختار التزم حكم الاسلام نصا من المالك الذي تقصد الى سرقة
من حرز مثله لا شبهه له فيه وجب عليه القطع لقول الله تعالى والشارق والشارقة فاقطعوا
ايهما جزا بما كسبا ولان الشارق باخذ المالك على وجه لا يمكن الاجترار منه فلو لم تجب القطع
عليه لادى ذلك الى هلاك الناس سرقة اموالهم ولا يحل لقطع على المنتهب ولا على المحتلس لما روى
جابر بن عبد الله رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المنتهب قطع ولا على المحتلس
قطع ومن انتهب ثيابه مشهور فليس منا ولا على المنتهب والمحتلس باخذان المالك على وجه يمكن
انزاعه منه بالاستغاثه بالناس والاستلطان ولم يخض في ردعه الى القطع ولا يجب على من جحد
امانه او عازبه لانه يمكن اخذ المالك منه بالحكم فلا يحتاج الى القطع **فصل** ولا يجب على من
ولا على محتون لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلثه عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى
يستيقظ وعن المحتون حتى يفتق وروى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم انى يجازيه قد
سرق فوجدها لم يخض فلم يقطعها وهل يجب على السكران فيه قوله ان ذكرناهما في الطلاق
ولا يجب على من لم يقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امته الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه
ولان ما اوجب عقوبه الله على المختار لم يوجب على المذموم ككلمه الكفر ولا يجب على الحرى لانه
لم يلزم حكم الاسلام وهل يجب على المستأجر فيه قوله ان ذكرناهما في الشير **فصل** ولا يجب

دون

دون النصاب والنصاب ربع دينار او ما قيمته ربع دينار لما روى عائشه رضى الله عنها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقطع يد السارق ربع دينار فصاعدا فان سرق غير
الذهب قوم بالذهب لان النبي صلى الله عليه وسلم قد رالنصاب بالذهب فوجب ان يقوم غيره
به وان سرق ربع مثقال من الخالص وقيمته دون ربع دينار ففنه وجهان احدهما وهو قول
ابى سعيد الاصطخري والى على بن عيسى بن الحرير انه لا يقطع لان النبي صلى الله عليه وسلم يرض على ربع
دينار وهذا قيمته دون ربع دينار والماني وهو قول عليه اصحنا انه يقطع لان اكل الاض
نفع عليه اسم الدينار لانه يقال دينار خالص كما يقال دينار فضه وان نقتل ثمان حرز او سرق
نصابين قطعوا لان كل واحد منهما سرق نصابا وان اخرج احدهما نصابين لم يخرج الاخر شيئا قطع
الذى اخرج دون الاخر لانه هو الذي انفرذ بالسرقة وان اشتركا في سرقة نصاب لم يقطع واحدهما
وقال ابو ثور يجب القطع عليهما كما لو اشتركا في القتل وجب القصاص عليهما وهذا خطأ
لان كل واحد منهما لم يسرق نصابا وخالف القصاص فانما لو لم يوجب على الشريك جعل المشتراك
طريقا الى استقاط القصاص وليس كذلك السرقة فاذا اذا لم يوجب القطع في الشريك في سرقة
نصاب لم يرض للمشتراك طريقا الى استقاط القطع لانها لا تقصدان الى سرقة نصاب واحد
لقوله ما يصيب كل واحد منهما واذا اشتركا في نصابين او جينا القطع فاذا انقب حرز او سرق منه
ثمان دينار شهاد وسرق منه ثمانية ففنه عليه اوجه احدها وهو قول ابى العباس لانه يجب القطع
لانه سرق نصابا كاملا من حرز مثله فوجب عليه القطع كما لو سرقه في دفعه واحد والماني
وهو قول ابى اسحق انه لا يجب عليه القطع لانه سرق تمام النصاب من حرز ممتول والمالك
وهو قول ابى علي بن جرير ان انه ان عاود وسرق الثمن الماني بعد ما اشتهر هناك لم يقطع لانه
سرق من حرز اشتهر خرابه وان سرق قبل ان يشتهر خرابه قطع لانه سرق من حرز قبل ظهور خرابه
فصل ولا يجب القطع فمات سرق من غير حرز لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه
ان رجلا من مزينة قال يا رسول الله كيف ترى في حرثه للجبل قال ليس شى من الماشية قطع
لما اواه المراح وليس شى من الثمر المعلق قطع لما اواه الحرثين فما اخذ من الحرثين فبلغ ثم لم يكن
ففيه القطع واستقطا القطع في الماشية لما اواه المراح وفي الثمر المعلق لما اواه الحرثين
فدل على ان الحرز شرط في احباب القطع ورجع في الحرز الى ما يعرف الناس حرزا فاعرف حرزا او قطع
بالسرقة منه وما لم يعرفونه حرزا لم يقطع بالسرقة منه لان الشرع عدل على اعتبار الحرز وليس

له جرم منه الشرع فوجب الرجوع فيه الى العرف كالقسط والمفرق في البيع ولحيا الموات
 فان سرق ماله شيئا كالذهب والفضة والجزء من البيوت في المحانات الحريم والدور
 المشبعة في العماران ودونها اغلاق وجب القطع لان ذلك حرز مثله وان لم يكن دونهما اغلاق
 فان كان في الموضع حافظ مستيقظ وجب القطع لانه محرز به وان لم يكن حافظ او كان حافظ
 فام لم يحب القطع لانه غير محرز وان سرق في بيت في غير العماران كالباطات في
 البرية والجواسق التي في البساتين فان لم يكن فيها حافظ لم يقطع مغلقة كان او مفتوحة لان المال
 المحرز فيه من غير حافظ وان كان فيها حافظ فان كان مستيقظا قطع السارق مغلقة كان الباب
 او مفتوحة لانه محرز وان سرق متاع الصياد له او البقالين من البكا كن في الأسواق
 ودونها اغلاق او درابا على ما قبل او سرق او في الحرف ودونها شراخ القصب فان كان
 للمتر ظاهرا قطع السارق لانه حرز مثله وان قل اليمن فان كان في السوق جارش قطع لانه
 محرز وان لم يكن جارش لم يقطع لانه غير محرز فان سرق باب دار او كان قطع لانه حرز
 بالنصب وان سرق خلفه الباب وهي مستمر منه قطع لانه محرز في التسمية بالباب وان
 سرق اجر الحائط قطع لانه محرز بالتشريح في البناء وان سرق الطعام او الدقيق في عرابر شد
 بعضها الى بعض في موضع البيع قطع على المنصوص فمن احببنا من قال ان كان في موضع مأمون
 في وقت الامن فيه ظاهر ولم يمكن احدي شي منه الاجل رباطه او فتق طرفه قطع لان العادة
 تركها في موضع البيع ومن احببنا من قال لا يقطع الا ان يكون في بيت دونه باب معلق والذي
 نص عليه الشافعي رحمه الله في غير العراق وان سرق خطبا سدد بعضه الى بعض تحت يمكن
 ان ينسب منه شي الاجل رباطه قطع لانه محرز بالشد فان كان متفقا لم يقطع لانه غير محرز
 ومن احببنا من قال لا يقطع الا ان يكون في بيت دونه باب معلق محتمعا كان او متفقا
 وان سرق اجدا غائقا لم يقطع وجهه على ابواب المساكن قطع لان العادة فيها تركها على ابواب
فصل وان نشئ قبر او سرق منه الكفن فان كان في برية لم يقطع لانه ليس حرز للكفن
 وانما يدفن في البرية للضوء وان كان في مقبره المسلمين في العماران قطع لما روي في البرية عارب
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من غرق عرقناه ومن حرق حرقناه ومن نبش
 قطعناه ولان القبر حرز للكفن وان كان الكفن اكثر من خمسة اثواب فسرقت ما راد على الخمسة
 لم يقطع لان ما راد على الخمسة ليس مشروعا في الكفن فلم يجعل القبر حرزا له كالبيت المدفون

لا حرز فيه وان كان في باطنها كان معلقا قطع لانه محرز وان كان موقفا لم يقطع

معه وان اكل السبع الميت وفي الكفن فقيه وجهان اخدهما انه ملك للورثه فيقتسم بينهم وهو قول
 ابي علي بن ابي حمزة والى على الطبري لان المال ينقل اليهم بالارث وانما اختص الميت بالحق
 للجاحه وقدر التلججه فجع اليهم والمالي انه لبيت المال لانهم لم يروا عند الموت فلم يروا بعده
فصل وان نام رجل على ثوب فسكره سارق قطع لما روي ان صفوان بن امية قدم المدينة
 فنام في المسجد فتوسد ارجاءه فاسارق فاحذر داه من تحت راسه واخذ صفوان السارق
 وجأ به الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يده فقال صفوان
 اني لم اذمه الله عليه صدقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اقل ان تاتي بي هؤلاء
 محرز وان زحف عنه في النوم فسرق لم يقطع لانه زال الحرز به وان ضرب فسطاطا وترك
 فيه ماله فسرق وهو فيه او على يابه فام كان او مستيقظا قطع السارق لان عاده الناس
 احراز الملاء في الخيم على هذه الصفة وان لم يكن صاحبه معه لم يقطع السارق لانه لا
 ترك الفسطاط بلا حافظ **فصل** وان كان ماله بين يديه وهو نظرا اليه فمغفله رجل
 وسرق قطع لانه سرقه من حرزه وان نام واستغل عنه او جعله مغلقة تحت ساه
 اليد فسرق لم يقطع لانه سرقه من غير حرز وان علق الثياب في الحمام ولم يامر الحامي بحفظها
 فسرق لم يضمن الحامي لانه لم يلمه بحفظها ولا يقطع السارق لانه سرق من غير حرز لان
 الحمام مستطرق وان امر الحامي بحفظها فسرق فان كان الحامي مراعيها لم يضمن لانه لم يفرط
 و يقطع السارق لانه سرق من حرزه وان نام الحامي او تشاغل عن الثياب فسرق صلت في
 الحامي لانه فرط في الحفظ ولم يقطع السارق لانه سرق من غير حرز **فصل** وان سرق
 ماشية من الرعي نظرت وان كان الراعي ينظر اليها ويبلغها صوته اذا جرها قطع السارق
 لانه في حرزه وان سرق والرعي نام او سرق منها ما غاب عن عينه يحايل لم يقطع لان الحرز
 في الحفظ وما لا يراه غير محفوظ وان سرق ماله يبلغه صوته لم يقطع لانها تجمع وتفرق
 بصوته فلا الم يبلغها صوته لم يكن في حفظه فوجب القطع لسرقته وان سرق ماشية سائر
 او جمالا منقطرا فان كان خلفها سابق ينظر الى جميعها ويبلغها صوته اذا جرها قطع لانه
 محرز به وان سرق منه ما غاب عن عينه او ماله يبلغه صوته لبعده لم يقطع لما ذكرناه
 في الرعيه وان كان مع الجمال قايذا اذا التفت نظر الى جميعها ويبلغها صوته اذا جرها واكثر الى الف
 قطع لانه محرز به بالقابض وان سرق ماله ينظر اليه اذا التفت او ماله يبلغه صوته او لم يكثر

الثلثان لم يقطع لانه سرق من خزروان كانت اجمال باركه فان كان صاحبها ينظر اليها
قطع السارق لانهما حجر محفوظ وان سرق وصاحبها نام فان كانت غير ثقيله لم يقطع
لانها غير مخزونه وان كانت معقوله قطع لان عاده اجمال اذا نام ان يعقلها وان كان على اجمال
اجمال كان خزرها حجر اجمال لان عاده ترك اجمال على اجمال **فصل** ولا يجب القطع المبان
تخرج المال من الخزير بفعلة فان دخل الخزير ورى المال الى الخارج الجزا ونقب الخزير وادخله او
مخترعه واخرج المال بقطع وان دخل الخزير واخرج المال ودفعه الى الخارج الخزير قطع لانه
هو الذي اخرجته وان اخرجته ولم يحد منه الاخر شيئا فزاد الى الخزير لم يسقط القطع لانه وجب
القطع بالخراج فلم يسقط بالرد وان قطع بربطه اذ كان في يده فوقع منه المال ونقب خزير لانه
طعام وانما لقطع لانه خرج بفعلة وان كان في الخزير ما جاز في نفسه المال حتى خرج الى خارج
الخزير قطع لانه خرج بسبب فعله وان تركه في يده اذ خرج حتى خرج المال فذكرناه وان
جره غير لم يقطع لانه لم يخرج بفعلة وان تغير الما واخرج المال ففقه وجهان احدهما انه
يقطع لانه سبب لخرجه والماني انه لا يقطع لان خروجه بالانفجار الحادث من غير فعله وان
وضع المال في النقب في وقت هبوب الريح فطارته الريح الى خارج الخزير قطع كما لو تركه في ماء
جارت فخر الما وان وضعه ولا ربح ثم هبت الريح واخرجته ففقه وجهان كما قلنا فيما تركه في ماء
فنغير الما فخرج منه وان وضع المال على حمار ثم ساقه او قاد حتى خرج من الخزير قطع لانه خرج
بسبب فعله وان خرج الحمار من غير شوق ولا قود ففقه وجهان احدهما انه لا يقطع لان عاده اليه نام
اذا انقلبا اجمال ان تسيروا الماني انه لا يقطع لانه سارق باختياره وان نقب الخزير وامر صغير الما
بغير وخرج الما من الخزير فخرج قطع لان الصغير كما له له وان دخل الخزير واخرجوه سرق
فانقلبا وخرج ففقه وجهان احدهما انه لا يقطع لانه استهلكه في الخزير ولهذا يجب عليه
فمنها فلم يقطع كما لو اخذ طعاما فاكله والماني انه لا يقطع لانه اخرجته من الخزير وعافاشه اذا
جعلها لاجبيه مخرج وان اخذ طبيبا فطبيب به ثم خرج فان لم يكن ان تجمع منه ما قيمته فقدر
النصاب لم يقطع لانه استهلكه في الخزير فصار كما لو كان طعاما فاكله وان لم يكن ان تجمع منه
قدرا للنصاب ففقه وجهان احدهما انه لا يقطع لان استعمال الطبيب اذ لا يملك له فصار كما لو كان
اذا اكله في الخزير والماني انه لا يقطع لانه عينه باقية ولهذا يجوز لصاحبه ان يطالبه بدينه **فصل**
ولا يجب القطع حتى يفصل المال عن جميع الخزير فان سرق حذوا او عامه فاجزأ قبل ان يفصل

الجميع

الجميع من الخزير لم يقطع لانه لا ينفرد بفضله عن بعض وهذا لو كان في طرف منه نجاسته لم تنقص صلته
فلا يجب القطع فيما بقي من الخزير لم يجب فيما خرج منه وان نقب رجلان خزيرا او اخذ
احدهما المال فوضعه على بعض النقب واخذ الآخر ففقه وجهان احدهما انه يجب عليهما
القطع لانه لو لم يجب القطع عليهما صار هذا طريقا الى اسقاط القطع والماني انه لا يقطع
واحد منهما وهو الصحيح لان كل واحد منهما لم يخرج المال من كمال الخزير وان نقب احدهما الخزير وحل
الاخر واخرج المال ففقه طريقان من صحيحنا من قال انه قولان كما لمصلحة قبلها ومنهم من قال
يجب القطع قول واحد لان احدهما نقب ولم يخرج المال والاخر اخرج المال من غير خزير **فصل**
وان خرج من الجاهل عن غيب من الما فاذا انصاب وخرج به قطع لان العثم مع اللين في خزير
واحد فصار كما لو سرق نصابا من خزير في بيت واحد **فصل** وان دخل السارق الى دار
فها سكن سرق كل واحد منهم بيت مقفل ففقه وجهان احدهما ان يخرج الما الى صحن الدار
قطع لانه اخرج الما من خزير وان كانت الدار لواحد وقربا بيت ففقه وجهان احدهما ان يخرج السارق
من البيت الما الى الصحن فان كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا لم يقطع لان
في البيت مخزى باب الدار وان كان باب الدار مفتوحا وباب البيت مغلقا قطع لان الما
مخزى بالبيت دون الدار وان كان باب الدار مفتوحا وباب البيت مغلقا قطع لان الما
غير مخزى وان كان باب البيت مغلقا وباب الدار مفتوحا ففقه وجهان احدهما انه لا يقطع
لان البيت مخزى لما فيه فقطع كما لو كان باب الدار مفتوحا والماني انه لا يقطع لان البيت
المغلق في دار مغلقه خزير في خزير فلم يقطع بالخراج من احدهما كما لو كان في بيت مقفل
صندوق مقفل فخرج الما من الصندوق ولم يخرج من البيت **فصل** وان سرق
الصيف من مالك المضيف نظرت فان كان سرق من مال لم خزير عنه لم يقطع لما روى ابو
الرهتر عن جابر قال ان الصاف رجل رجلا فانزله في مشربه له فوجد متاعا له قد اختبأ فيه
فاتي به ابا بكر رضي الله عنه فقال امخل عنه وليس سارقا وانما هي امانه اختبأها ولا نه غير
مخزى عنه فلم يقطع ففقه وجهان احدهما ان سرقه من بيت مقفل فقطع لما روى محمد بن جابط او الحارث
ان رجلا قدم المدينة فكان يكثر الصلوة في المسجد وهو اقطع اليد والرجل فقال له ابو بكر
رضي الله عنه ما لي بك بليل سارق فليثوا ما شئت الله ففقدوا جليلا لم فعمل الرجل يدعو
على من سرق اهل هذا البيت الصالح فمضى رجل يصارع فراي جليلا فقال ما اشبهه هذا الجلي الجلي

الذي يكره فقال للمصايغ من امر شرقة فقال من صيف اني بكر فاحذر فاقه رجل البكر سلكي فقال لولما
بيكيد من رجل سرق فقال اني اغريم بالله فامر به فقطعت يده ولان البيت المعلق حرز
لما فيه فقطع بالشرقة منه **فصل** ولا يحب القطع شرقة ما ليس بمال كالكلب والخنزير
والحمير والشرحين شوا شرقة من مسلم ومن ذمي لان القطع جعل لصيانته الاموال وهذه
المشييا ليست بمال وان سرق انا بئنا وى نصا بانه خرقه وجرمان احدهما انه لا يقطع
لان ما فيه يجب ازاقتة ولا يجوز اقراره فيه والماني انه لا يقطع لان سقوط القطع في الشرع لا يجب
سقوط القطع فيه كما لو سرق انا فيه بول **فصل** وان سرق صنما او تربطا او مراما
فلاذا كان اذا فصل لم يصل لغريمه معصية لم يقطع لانه لا قيمة لما فيه من التالف وان كان
اذا فصل يصل لمنفعه مباحه ففنه ثلثه اوجه احدها انه لا يقطع لانه مال يقوم على
متلفه والماني انه لا يقطع لانه له معصية فلم يقطع بشرقة كالجزء الثالث وهو قول اني
على اني هو ان ان اخبره مفضلا فقطع لروا المعصية وان اخبره غير مفضل لم يقطع
لما المعصية وان سرق والى الذهب والفضة قطع لانهما يتخذ للزينة لا للمعصية **فصل**
وان سرق جزءا صغيرا لم يقطع لانه ليس بمال وان سرقه وعليه جلي بقدر النصاب ففنه وجرمان
احدهما انه لا يقطع لانه قصد الى شرقة ما عليه من المال والماني انه لا يقطع لان يده ثابتة
على ما عليه ولهذا لو وجد لقطا ومعه مال كان المال له فلم يقطع كما لو سرق حملا وعليه
صاحبه وان سرق ام ولد ففنه وجرمان احدهما انه لا يقطع لانهما متقوم على متلفها
في كالعبد لانهما مال لا يزي انهما اذا اتلفت صحت بالقيمة والماني انه لا يقطع لان معنى
المال فيها ناقص لانه لم يكن ثقل المالك فيها لانهما متقوم على متلفها معنى كالعبد وان سرق عشا
موقوفه على غيره ففنه وجرمان كالوجهين في ام الولد وان سرق من غله وقف على غيره قطع
لانه مال يباع ويباع فان سرق لما فيه وجرمان احدهما انه لا يقطع لانه ماع وبتناع والماني
انه لا يقطع لانه لا يقصد الى شرقة لكثرته **فصل** ولا يقطع فيما له فيه شبهة لقوله صلى
الله عليه وسلم ادراوا الحدود بالشبهات فان سرق مسلم من مال بيت المال لم يقطع لما
روى ان عاملا العركيت اليه سئله عن سرق من مال بيت المال قال لا يقطعه فيما من احد
الاوله جرحي وروى الشعبي ان رجلا سرق من بيت المال مبلغا عاليا رضي الله عنه فقال
ان له فيه ستم او لم يقطعه وان سرق ذمي من مال بيت المال قطع لانه لا جرح له فيه وان

كفن

كفن ميت بثوب من مال بيت المال فشرقة سارق قطع لان المنكف من به انقطع عنه حق سائر
المسلمين وان سرق ففمن من غله وقف على المسلمين لم يقطع لان له فيه جرح وان سرق فقير
من غله وقف على الفقراء لم يقطع لان له فيها حقا وان سرق عنى منها قطع لانه لا جرح له فيها
وان سرق رباح الكعبة او باب المسجد او تار من قطع لما روى عن عمر رضي الله
عنه انه قطع سارقا سرق فيطيه من منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه مال محرز
حرز مثله لا شبهة له فيه وان سرق مسلم من قناديل المسجد او من حصر لم يقطع لانه جعل ذلك
لمنفعة المسلمين والشارق فيه جرح وان سرقه ذمي قطع لانه لا جرح له فيها **فصل** ومن
سرق من ولده او ولد ولده وان سفل او من امه او جده وان على لم يقطع وقال ابو ثور يقطع
لقوله تعالى والشارق والشارقة فاقطعوا ايديهم فلم تخض وهذا خطأ لقوله صلى الله
عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات والاب شبهة في مال الامن والامن شبهة في مال الهبة
جعل ماله كما له في استحقاق النفقة وروا الشهاده فيه والهبة حصنها ما ذكرناه ومن سرق
من سواهما من القارب قطع لانه لا شبهة له في ماله ولا يقطع العبد شرقة مال مولاه وقال
ابو ثور يقطع لعموم الهبة وهذا غلط لما روى الشايب بن زيد انه جرح من الخطاب رضي الله
عنه وجاه عبد الله بن عمر والمضري وقال ان غلامي هذا سرق فاقطع يده فقال عمر ما سرق
فقال مراه امراني فقال له ارسله خارجا مكم اخذنا عكم ولكن لو سرق من غيركم قطع ولا بد
كيد المولى بدليل انه لو كان يده مال فادعاه رجل كان القول فيه قول المولى وصير كالموت
ماله من زاوية في داره الى زاوية اخرى ولان له في ماله شبهة في استحقاق النفقة فلم يقطع
كالاب والامن وان سرق من غيرهم قطع لقوله عمر رضي الله عنه ولانه لا شبهة له في مال غيرهم
وان سرق احد الزوجين من مال الاخر ما هو محرر عنه وفنه بلبه اقوال احدها انه لا يقطع لان
النكاح عقد على المنفعة فلا يسقط القطع في الشرقة كالحار والماني انه لا يقطع لان الوجه
لستحق النفقة على الزوج والزوج مملوك ان يحجر عليها ومنعها من التصرف على قول بعض الفقهاء
فصار ذلك شبهة والمالك انه لا يقطع الزوج بشرقة مال الزوج ولا يقطع الزوج بشرقة مال
الزوج لان الوجه حقا في مال الزوج بالنفقة وليس للزوج حق في مالها ومن لا يقطع من الزوجين
بشرقة مال الاخر لا يقطع عده شرقة ماله لقوله عمر رضي الله عنه في غلام احضرني الذي
سرق مراه امراته ارسله فلا قطع عليه خارجا مكم اخذنا عكم ولان يده كيد وكان شرقة

من ماله كسرقته **فصل** وان كان له على رجل من شرف من ماله فان كان جاحدا او ماطلا
لم يقطع له ان يتوصل الى احده بدنه وان كان مفرا مكيلا يقطع له شبهة له في شرفه
وان غضب ماله فاجزه في دينه فنقب المعصوب منه الميت وسرق مع ماله نصا كما من مال
الغاصب ففنه بثلثه اوجه احدها انه لا يقطع له هتك حررا كان له هتكه لخدمته له
والثاني يقطع له ان يخله مال الغاصب علما انه نقب لذلك فصار كما لو انفر دمال الغاصب
والثالث انه ان كان شرفه ممترا اعز ما له قطع له شبهة له في شرفه وان كان مختلطا
بماله لم يقطع له ان يمتز ما يحب فيه الفطع مما يحب فيه الفطع فليقطع وان سرق الطعام
عام المجاعة نظرت فان كان الطعام موجودا قطع له عن محتاج الى شرفه وان كان معدوما لم
يقطع لما روي عن عيسى بن ابي عمير انه قال لا يقطع في عام المجاعة والسنة ولا ان يخله
فلم يقطع فيه **فصل** وان نقب الموحرا لدار المستاجر فسرق منها مالا المستاجر قطع له
شبهة له في ماله ولا هتك حرره وان نقب المعتر لدار المستعان وسرق منها مالا المستعان
ففيه وجهان احدهما انه لا يقطع له ان يرجع في العارية فجعل النقب رجوعا والثاني
وهو المنصوص انه يقطع له ان يخرجه من المخرج حق فاشبهه اذا نقب الموحرا لدار المستاجر
وسرق مالا المستاجر وان غضب رجل ماله او شرفه فاجزه في شرفه ففنه وجهان
احدهما انه لا يقطع له حرره لم يرض به ماله والثاني انه يقطع له شرفه ماله شبهة له فيه
من حرره مثله **فصل** وان ذهب المشرق منه العين المشرقة من السارق بعد ما رفع الى
السلطان لم يسقط الفطع لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في سارق ردا صقوان
ان يقطع به فقال صقوان اني لم ار هذا هو عليه صدقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا قبل ان تاتني به ولا تهاجرت بعد وجوب الحد ولم يوجب شبهة في الوجوب لو تواتر الحد
كما لو زناه هو عد فصار حرا قبل ان يحد وزنا وهو يكفر فصار شرا قبل ان يحد وان سرق عتقا
فقتلها ربه فقتلته فقتلها قبل ان يقطع لم يسقط الفطع لما ذكرناه وان سرق السرقة
بالبينة فاق المشرق منه بالملك السارق او قال كنت الخجة له سقط الفطع له لاحتل
ان يكون صادقا في قراره وذلك شبهة فلم يحب معها الحد وان ثبت السرقة بالبينة فادعى
السارق ان المشرق ماله او اباحه له وانكر المشرق منه ولم يكن للسارق بينه لم يقبل
دعواه في حق المشرق له خلاف الظاهر اما الفطع والمنصوص انه لا يحب له يجوز

ان

ان يكون صادقا وذلك شبهة فمنعت وجوب الحد وذكر ابو اسحق وجهها اخر انه يقطع له ماله
اسقطنا الفطع بدعواه فضا الى ان لا يقطع سارق وهذا خطأ له بسطله اذا ثبت
عليه الزنا بالمرأة وادعى تزويجا فانه يسقط الحد وان قضى ذلك الى اسقاط الحد الزنا وان ثبت
السرقة بالبينة والمشرق منه غاب والمنصوص في السرقة انه لا يقطع حتى يحضر ويدعى
وقال قنبر فثبت بالبينة عليه انه زنا بامه ومولاها غاب انه لا يحد ولا يسقط حضور المولى
والمختلف اختلفا فيه على بطلان مذهب ابي حنيفة وهو قول ابي العباس بن سرح انه لا يقام عليه
الحد في المسائل حتى يحضر وما روي في حد الزنا شهوة من الناقل ووجهه انه يجوز ان يكون عند
الغائب شبهة مستقط الحد بان يقول في المشرق كنت الخجة له ويقول في المممة كنت وقفها عليه
والحد يدرك بالبينة فلا يقام قبل الحضور والثاني وهو قول ابي اسحق انه ينقل جواب كل واحد
منهما الى الاخرى فيكون في المستغرق ان احدهما انه لا يحد لجواز ان يكون عند الغائب شبهة
والثاني انه لا يحد له وجب الحد في الظاهر فلا يحب تأخير والمالك وهو قول ابي الطيب
ان سلمه والى حفص بن الوكيل انه لا يحد الزاني ولا يقطع السارق على ما نص عليه من حد الزنا
لا يمنع اباحه من وجوبه وان ثبت السرقة والزنا بالمرأة فلو كان الميت بالبينة فيكون على
ما تقدم من المذاهب المثلثة ومن اصحابنا من قال فيه وجه اخر انه يقطع السارق ويحد
الزاني في المقر او جهما واحد او الصبح انه كالبينة فاذا قلنا انه منظر قدوم الغائب ففيه
وجهان احدهما انه لا يحد له حد وجب الحد ونفى الاستيفاء بحبس كالحبس عليه العتق
الى ان يبلغ الصبي يقدم الغائب والثاني انه ان كان المشرق في الحبس الى ان يقدم الغائب
وان كان بعد الحبس ان حبسه اضرا اياه والحد لله تعالى فلم يحبس له جله **فصل**
اذا ثبت الحد عند السلطان لم يجر العفو فيه عنه ولا الشفاعة فيه لما روت عائشة
رضي الله عنها قالت اني رسول الله صلى الله عليه وسلم سارق فامر به ففقط قبل ان رسول
الله ما كنا نرا ان تبلغ به هذا قال لو كانت فاطمة بنت محمد لقت عليها الحد وروي عروة
قال شفع الرب في سارق فقبل حتى تاتي السلطان قال اذا بلغ السلطان فلحق الله الشافع
والمشفع كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حد لله تعالى فلا يجوز فيه العفو الشفاعة
فصل اذا وجب القطع فقطعت به اليمنى فان سرق ثانيا فقطعت رجله اليسرى فان
سرق ثالثا فقطعت يده اليسرى فان سرق رابعا فقطعت رجله اليمنى لما روي ابو هريرة رضي الله

والعلم في السرقة بعد الاقامة من وجوبه

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله
ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله فان سرق حلسا لم يقتل لان النبي صلى الله
عليه وسلم بين حديث الى يهرم ما يحب عليه في اربع مزارات فلو وجب في الخامسة قتل ليين
ويعرى لانه اني معصيه ليس فيها جلد ولا كفارة فعرى فيها **فصل** وتقطع اليد من مفصل
الكف لما روي عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما انهما قالما اذا سرق السارق فاقطعوا يده من
الكوع ولان البطش في الكف وما زاد من الذراع تابع ولهذا الحب اليده فيه وجب فما زاد
الحكومة وتقطع الرجل من مفصل القدم وقال ابو ثور يقطع الرجل من شطر القدم لما روي
الشعبي قال كان على كرم الله وجهه يقطع الرجل من سطر القدم وترك له عقبا وقال اربع
له ما اعتمد عليه والمذهب ما ذكرناه والدليل عليه ما روي عن عمر رضي الله عنه انه كان يقطع
القدم من مفصلها ولان البطش في القدم واجب فيها اليده فوجب قطعها **فصل** وان
سرق ولا يمين له قطعت الرجل اليسرى وان كان له يمين عند السرقة ذهبت باكله او حيايه
سقط الجبد ولم يستقل الجبد الى الرجل والفرق بين المستلتن انه اذا سرق ولا يمين له تعلق الجبد
بالعضو الذي يقطع بعدها واذا سرق وله يمين تعلق القطع بها فاذا ذهبت زالما تعلق
به القطع فسقط وان سرق وله يد ناقصة المصابيح قطعت لان اسم اليد تقع يقع عليها
وان لم يبق غير الراحه ففيه وجهان احدهما انه لا يقطع وينتقل الجبد الى الرجل لانه قد ذهبت
المنفعة المقصوده بها ولهذا لا يضمن بارش مقدار قصار كما لو لم يبق منها شيء الثاني انه يقطع
ما بقي لانه يبق حرم من العضو الذي تعلق به القطع فوجب قطعها كما لو بقيت امله فان
سرق وله يد شلا فان قال اهل الخبر انها اذا قطعت انسدت عروقها قطعت وان قالوا
لا تنسد عروقها لم يقطع لان قطعها يودي الى ان يهلك **فصل** واذا قطع والسنة
ان يعلق العضو في عنقه ساعة لما روي فضاله بن عبد قال النبي صلى الله عليه وسلم
يسارق فامر به وقطعت يده ثم امر فعلمت في رقبتة ولان ذلك ردع للناس ويحسم
موضع القطع لما روي ابو هريره رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اني يسارق فقال
اذهبوا به فاقطعوا يده ثم احسموه ثم اتوني به فقطع فاني به فقال ثبت الى الله فقال ثبت
الى الله تعالى فقال تاب الله عليك والجسم هو ان يغلق الرئت غليا جيدا ثم يخمس فيه موضع
القطع لتخمس العروق وينقطع الدم فان ترك الجسم جازا لانه ما بداواه فجاز تركها واما من

الرئت

الرئت واجرم القطع فهو في بيت المال لانه من المصلح فان قالوا اقطع بنفسه ففيه وجهان
احدهما انه لا يمكن كما لا يمكن من القصاص والماني انه ممكن لان الحق لله تعالى والقصاص منه التكيل
وذلك الحصل يقطعه خلاف القصاص فانه يجب للدمي للشفق فكان المستيف اليه **فصل**
وان وجب عليه قطع يمينه فاخرج يمينه واعتقد ان يمينه او اعتقد ان يمينه فخرج يمينه
اليمين فقطعها القاطع ففيه وجهان احدهما وهو المنصوص انه جرمه عن اليمين لان الحق
لله تعالى وميناه على المشاهله فقامت اليمين وفيه مقام اليمين والماني لانه قطع
غير العضو الذي تعلق به القطع فعلى هذا ان كان المقتطع تعذر قطع اليمين وجب عليه
القصاص في يمينه وان قطعها وهو يعتقد انها يمينه او قطعها وهو يعتقد ان قطعها لغيره
عن اليمين وجب عليه نصف اليده **فصل** اذا نلف السارق في يد السارق ضمن
بده وقطع ولا يمنع احدهما الاخر لان الضمان يجب لحق الدمى والقطع لحق الله تعالى فلا يمنع
احدهما الاخر كما ليد والكفارة

باب حد قاطع الطريق

من شتم السلاح واخاف السبيل في مضر او بئرته وجب على **فصل** الامام طلبة لانه
اذا ترك قوت شوكته وكبر الفسليه في قتل النفس واخذ الاموال فان وقع قبل ان ياخذ
المال ويقتل النفس حيس وعمر على قدر ما يراه السلطان لانه تعرض للدخول في معصية
عظيمة فعرضه كالمعرض للسرقة بالنقب المنع من الدنا بالقبلة وان اخذ نصابا محزرا
بحر ز مثله ممن يقطع سرقة ماله وجب عليه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى لما روي
الشافعي رحمه الله عن ابن عباس انه قال في قطع الطريق اذا قتلوا او اخذوا المال قتلوا وصلبوا
واذا قتلوا ولم ياخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا اخذوا المال ولم يقتلوا قطع يديهم
وارجلهم من خلاف وفيهم ادا هو ان يطلبوا حتى يوجروا او تقام عليهم الحدود ولا يهمل
السارق في اخذ النصاب على وجه لا يمكن الاحتراز منه فشاواه في قطع اليد وراي عليه باخا
السبيل وشتم السلاح فغلاظ يقطع الرجل وان لم يكن له اليد اليمنى ولما الرجل اليسرى قطعت
الرجل اليسرى وتعلق بها فاذا فقد احدها تعلق الحق بالماني كما قلنا في السارق اذا كانت له يد
ناقصة المصابيح وان لم يكن له اليد اليمنى ولا الرجل اليسرى انقل القطع الى اليد اليسرى والرجل اليمنى

لمن ما يدا به معذور ومعلق الجرم بعده وان اخذ دون النصاب لم يقطع وخرج ابو علي بن
خسران قولا اخذناه لا يعتبر النصاب كما لا يعتبر التكافؤ بالقتل في المجازية في احد القولين وهذا
خطا لانه قطع يجب باخذ المال بشرط منه النصاب كالقطع في السرقة وان اخذ المال من غير حرز
بان يفر عن القافله او اخذ من جمال مقيم ترك القابض عهدا لم يقطع لانه قطع معلق باخذ
المال بشرط منه الجز لقطع السرقة **فصل** وان قتل ولم باخذ المال الختم قلبه ولم يجر لولي الدم
العفو عنه لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال نزل رجل على السلام بالجديف من ان قتل ولم
باخذ المال قتل والجديف يكون الاجتهاد لان ما وجب عقوبه في غير المجازية تغلظت العقوبه
فيه بالمجازية كما اخذ المال بقلط يقطع الرجل فان جرح جرحه بوجوب القود فهل يختم فيه قولا ان
اجدها انه يختم كان ما وجب القود في غير المجازية الختم القود فيه بالمجازية كالقتل والماني
لا يختم لانه تغلظ لا يتبع بعض النفس فلم يجب فمادون النفس كالكفارة **فصل** وان قتل
واخذ المال قتل واصلب ومن احسننا من قال بصلب جيا ومنع الطعام والشراب حتى يموت وحلي
ابو العباس بن القاص في التخيض عن الشافعي رحمه الله انه قال بصلب ثلثا قبل القتل ولا يعرف
هذا للشافعي والدليل على انه بصلب بعد القتل قوله صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا
القتله وان كان الرمان باردا او معتدلا صلب بعد القتل ثلاثا وان كان الحرس باردا وحرف
عليه الغنم قبل المثلث خط وغسل وكفن وصلى عليه وقال ابو علي بن ابي هريرة رضي الله عنه بصلب الى ان
يشيل صديده وهذا اخطا لان ذلك تعطيل احكام الموتى من الغسل والكفن والصلوة والدفن
وان مات فهل بصلب فيه وجهان احدهما وهو قول الشيخ ابي حامد السمراني رحمه الله انه
لا بصلب لان الصلب تابع للقتل وصفة له وقد سقط القتل فسقط الصلب والماني وهو قول
شيخنا القاضي ابي الطيب الطبري رحمه الله انه بصلب لانها محققان فاذا عذرا احدهما لم يسقط
الآخر **فصل** وان وجب عليه الجديف لم يقع في يد الامام بطلب الى ان يقع ليقام عليه الجديف
لقوله تعالى او ينفوا من الارض وقد روي عن ابن عباس انه قال يقيمهم اذ هم يروا ان يطلبوا حتى
يوجدوا ويقام عليهم الجديف **فصل** ولا يجب ما ذكرناه من الجديف على من باشر القتل واخذ
المال اما من حضر رد المأثم او عينا فلا يلزمه الجديف لقوله صلى الله عليه وسلم الجديف امرى
مسلما لا ملحدى ملث كفر بعد ايمان ورونا بعد احسان وقتل نفس بغير انفس وعذر لانه
اعان على معصية فعزروا ان قتل بعضهم واخذ بعضهم المال وجب على من قتل القتل وعلى من اخذ

المال



المال لا يقطع لان كل واحد منهم انفراد بسبب جديف فاحتمل **فصل** واذا قطع الطريق
اليدي اليسرى من رجل واخذ المال قديم قطع القصاص على اخذ المال تقدم احد المال او تاخره ان
جنى الجديف اكبر فاذا انبذل موضع القصاص قطع اليدي اليمنى والرجل اليسرى باخذ المال
ولا يوالي بينهما لانهما عقوبتان مختلفتان فلا يجوز الموالاة بينهما وان قطع اليدي اليمنى والرجل
اليسرى واخذ المال قلنا ان القصاص يختم نظرت فان تقدم اخذ المال سقط القطع الواجب
سببه لانه يجب تقدم القصاص عليه لنا كجنى الجديف واذا قطع لليدي زال ما علق
الوجوب به باخذ المال فسقط وان تقدمت الجناية لم يسقط الحد باخذ المال فسقط
بده اليسرى ورجله اليمنى لانه استحق بالجناية فيصير كمن اخذ المال وليس له يدي يمنى ولا
ولا رجل يسرى فعلى اليد اليسرى والرجل اليمنى **فصل** وان تاب قاطع الطريق بعد
القدر عليه لم يسقط عنه شيء مما وجب عليه من حد المجازية لقوله تعالى الى الذين
تابوا من قبل ان يقدروا واعلمهم فاعلموا ان الله عفود رحيم فشرط في العفو عنهم ان يكون
التوبة قبل القدر عليهم فدل على انهم اذا تابوا بعد القدر لم يسقط عنهم وان تاب قبل
القدر عليه سقط عنه ما يخص بالمجازية وهو الختام القتل والصلب وقطع الرجل لليدي
وهل يسقط عنه قطع اليدين **فصل** احدهما وهو قول ابي علي بن ابي هريرة انه يسقط لانه
قطع عضو وجب باخذ المال بالمجازية فسقط بالتوبة قبل القدر كقطع الرجل والماني
وهو قول ابي اسحق انه لا يسقط لانه قطع بد اخذ المال فلم يسقط بالتوبة قبل القدر كقطع
السرقة **فصل** واما الجدي الذي لا يختص بالمجازية فيبطل فيه فان كان له جدي وهو جدي القذف
لم يسقط بالتوبة لانه جنى لا جنى فلم يسقط بالتوبة كالقصاص وان كان لله تعالى وهو جدي
حد الزنا واللواط والسرقة وشرب الخمر ففيه قولان احدهما انه لا يسقط بالتوبة
لانه جدي لا يختص بالمجازية فلم يسقط بالتوبة كحد القذف والماني انه يسقط وهو الصحيح
والدليل قوله تعالى في حد الزنا فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما وقوله تعالى في السرقة
من تاب من بعد ظلمه واصلح فان الله يتوب عليه ان الله عفود رحيم وقوله صلى الله عليه
وسلم التوبة تحب ما قبلها ولا تهاب ما خلف الله فسقط بالتوبة كحد قاطع الطريق فان قلنا
انها سقطت نظرت فان كان وجب في غير المجازية لم يسقط بالتوبة حتى تقرب بها الى اصلاح
في زمان يوثق بتوبته لقوله تعالى فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما ولقوله تعالى فمن تاب

فأشبهه إذا ضرب به ما يخرج فأت منه **فصل** في السوط الذي يضرب به سوط من سوطين ولا يمد ولا يجر ولا يشد به لما روي عن ابن مسعود أنه قال ليس في هذه الأمة مد ولا يجر ولا يمد ولا يجر ولا يمد ولا يجر **فصل** ولا يفام الحدة في المسجد لما روي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إقامة الجرد في المسجد ولأنه لما من أن شق الجرد فسيل منه الدم أو حدث من شدة الضرب فيخس المسجد وإن أقيم الجرد في المسجد سقط الفرض لأن النبي لمعنى يرجع إلى المسجد إلى الجرد فلم يمنع صحته كالصلوة في الأرض المعصوبة **فصل** إذا زنى دفعات جرد الجميع جرداً واحداً وكذلك إن سرق دفعات أو شرب الخمر دفعات جرد الجميع جرداً واحداً لأن سببها واحد فتداخلت وإن اجتمعت عليه جرداً واحداً بسبب بان زنا وسرق وشرب الخمر وقد تداخلت لها جرداً واحد ودوحت بسبب فلم يتداخل وإن اجتمع عليه الجرد في الزنا والقطع في السرقة أو قطع الطريق قدم جرد الزنا تقدم الزنا أو آخره لأنه أخف من القطع فإذا قدم أمكن استيفاء القطع بعده وإذا قدم القطع لم يؤمن أن يموت منه فيبطل جرد الزنا وإن اجتمع عليه مع ذلك جرد الشرب أو جرد القذف قدم جرد الشرب وجرد القذف على جرد الزنا لأنها أخف منه وأمكن للاستيفاء وإن اجتمع عليه جرد الشرب وجرد القذف ففيه وجهان أحدهما أنه يقدم جرد القذف لأنه لا يدمى والماني أنه يقدم جرد الشرب وهو الصحيح لأنه أخف من جرد القذف وإذا أقيم عليه الجرد لم يبق عليه جرد آخر حتى يترامى الأول لأنه إذا أتوا عليه جردان لم يؤمن أن يتلف وإن اجتمع عليه جرد السرقة والقطع في قطع الطريق قطعت ماله للسرقة ولقطع الطريق ثم تقطع رجله لقطع الطريق وهل يجوز الموالاة بينهما وفيه وجهان أحدهما أنه يجوز لأن قطع الرجل مع قطع اليد جرد واحد فجاز الموالاة بينهما والماني أنه لا يجوز قطع الرجل حتى يمدل اليد لأن قطع الرجل لقطع الطريق وقطع اليد للسرقة وهما سببان مختلفان فلا يوالاهن جردهما فإن كان مع هذه الجرد وقيل فإن كان في غير الجارية أقيمت الجرد على ما ذكرناه من الترتيب والتفريق بينهما فإذا أوقع من الجرد وقيل فإن كان القتل في الجارية ففيه وجهان أحدهما وهو قول أبي إسحق أنه يوالاهن الجميع والفرق بينه وبين القتل في غير الجارية أن القتل في غير الجارية غير مضمون وما غنى عنه وتيسل نفسه والقتل في الجارية مضمون فلا معنى لترك الموالاة والوجه الثاني أنه لا يوالاهن لأنه لا يؤمن إذا

والأحسن جرد من أن يموت من الماني فسقط ما بقي من الجرد ودين

باب التعزير

من أتى معصية لم يجد فيها ولا كفارة كما يشتم الجندية فيما دون الفرج وشرقه ما دون النصاب أو السرقة من غير جزاء أو القذف لغیر الزنا أو الخيانة التي لا فاض فيها وما أشبه ذلك من المعاصي عزز على حسب ما يراه السلطان لما روي عبد الملك بن عمرو قال سئل علي رضي الله عنه عن قول الرجل للرجل يا فاسق يا خبيث فقال هن فواحش فمن تعزير وليس فيه من جرد وروي عن ابن عباس أنه لما خرج من المصرم استخلف أبا المصمودي الدؤلي فأتى بلص نقيب حرراً على قوم فاحذوه في النقب فقال مسكين أراد أن يسرق فأعجلتموه فضر به خمسة وعشرين سوطاً وأخلى عنه ولا يبلغ بالتعزير إلى الجرد وإن كان على حر لم يبلغ به أربعين وإن كان على عبد لم يبلغ به عشرين لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بلغ ما ليس بجحد إلا فهو من المعتدين وروي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى أنه لا يبلغ نكالا أكثر من عشرين سوطاً وروي عنه بلص سوطاً وروي عنه ما من اللص إلى الأربعين سوطاً ولأن هذه المعاصي دون ملحق فيه الجرد فلا يلحق بها يجب فيه الجرد من العقوبة وإن رأى السلطان ذلك التعزير جاز تركه إذا لم يتعلق به حق آدمي لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أقتلوا ذوي الهيات عثراتهم إلا في الجرد وروي عبد الله بن الرزبان رجلاً لحاصم الرزبي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في سراح الحج الذي تسفون به الخلق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للرسول استق أرضك ثم ارتحل الما إلى جارك وغضب أنضاري فقال يا رسول الله وإن كان ابن عمك فنلوت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا زبير استق المائمه احبس الماء حتى يبلغ الجرد فقال الزبير فوالله أني لأحسب هذه المائمه نزلت في ذلك فلا ذر بك لأبومنون حتى يحكيوك فما شئتمهم ولولم يجر ترك التعزير لعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما قال **فصل** وإن عرر الإمام رجل فمات وجب ضمانه لما روي عمر بن سعد عن علي رضي الله عنه قال ما من رجل أقيمت عليه جرداً فمات فاجزى بقضائه أنه لا يديه له الماشار بغير فانه لو مات ودينه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسفنه ولا يجوز أن يكون

المراذبه اذ امانات من الجدران النبي صلى الله عليه وسلم حذر في الميراث انه اراد من الربا
على المرءين لانه ضرب جعل الى الجحيم فاذا ادى الى التلف ضمن كضرب الروح روحه
فصل وان كان على راس بالغ عاقل غير مؤثر عليه شلعه لم يجر قطعها من غير اذنه
فان قطعها قاطع باذنه فان لم يضمن كانه قطع باذنه وان قطعها بغير اذنه فان وجب
عليه القضاء كانه تعدي بالقطع وان كانت على اسن منى ومجنون لم يجر قطعها لانه خرج
لأنه من منه الهلاك فان قطع فان منه نظرت فان كان القاطع له ولا له عليه وجب
عليه القود لانه جناية تعدي بها وان كان ابا او جدا او بنتا عليه الدية وان كان وليا
غيرها ففنه قودا ان احدها انه يحب عليه القود لانه قطع منه مال الحوز وقطعه
والثاني انه يحب عليه القود لانه لم تقصد القتل وانما قصد المصلحة وعلى هذا يجب
عليه دية مغلظة لانه عير خطان

كتاب القضاة

باب ولاية القضاة والقاضي

القضاة فرض على الكفاية والدليل عليه قوله تعالى باذ او انا جعلنا خلفه
في الارض فاحكم بين الناس بالحق وقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى
اهلها واذ احكم بين الناس ان يحكموا بالعدل وقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل
الله ولان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الناس وبعث عليا الى اليمن للقضاة بين الناس
ولان الخلفاء الراشدين حكموا بين الناس وبعث عمر ابا موسى الاشعري الى البصرة قاضيا
وبعث عبد الله بن مسعود الى الكوفة قاضيا ولان الظلم الطباع فلا بد من حاكم ينصف
المظلوم من الظالم فان لم يكن من يصلح للقضاة واحد تعين عليه ويكرهه طلبه واذا
امتنع الجبر عليه لان الكفاية لا تحصل الا به وان كان هناك من يصلح له غير نظرت فان
كان حاملا واذا ولي القضاة انتشر عليه استحب له ان يطلبه بالحصل به من المنفعة
بنشر العلم وان كان مشهورا فان كان له كفاية كرم له الدخول فيه لما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من استقضى فكا نماذج بغير سكن ولانه يلزمه بالقضا حفظ الامانات
ورعا عمنه وقصر فيه فكم له الدخول فيه وان كان فقيرا ابرجوا بالقضا كفاية من بيت المال

بالدخول

لم

لم يكره له الدخول فيه لانه يكسب كفاية بسبب مباح فان كان جماعه يصلحون للقضا احتيا
الامام افضلهم وقدره وان اختار غير جاز كان له كفاية فان امتنعوا من الدخول
فيه اثموا له الحق وجب عليهم فاموا ان كرهه كماله بالمعروف والنهي عن المنكر وهل يجوز للامام
ان يجبر واحدا منهم على الدخول فيه ام لا فيه وجهان احدهما انه ليس له اجبار لانه موضوع على
الكفاية فلو اجبرناه عليه تعين عليه والمالي ان له اجبار لانه اذا لم يجز بقى الناس بلا قاض
وضاعت الحقوق وذلك لا يجوز **فصل** ومن يعين عليه القضا وهو في كفاية لم يجز ان
يأخذ عليه رزقا لانه فرض عين عليه فلا يجوز ان يأخذ عليه مالا من غير ضرورة وان لم يكن
له كفاية فله ان يأخذ الرزق عليه لان القضا بدنه والكفاية لا بد منها فحاز ان يأخذ
عليه الرزق وان لم يتعين عليه فان كانت له كفاية كرم ان يأخذ عليه الرزق لانه قريب
فكره اخذ الرزق عليها من غير حاجة وان اخذ جاز لانه لم يعين عليه وان لم يكن له كفاية
لم يكره ان يأخذ عليه الرزق لان ابا بكر الصديق رضي الله عنه لما ولي خرج بزرزمنه الى
السوق فقيل ما هذا فقال انا كاسب اهل فاجروا له كل يوم درهمين وعن عمر رضي الله عنه
انه قال انزلت نفسي من هذا المال بمنزلة ولي التمس ومن كان غنيا فليست تعفف ومن كان
فقرا فلياكل بالمعروف وبعث عمر رضي الله عنه الى الكوفة عمار بن ياسر واليا وعبد الله بن
مسعود قاضيا وعين بن خنف ماسحا وفرض لهم كل يوم شاه نصفها واطرافها لعمار ونصفها
للآخرين عبد الله وعين لانهم لحاز للعامل على الصدقات ان يأخذ مالا على العالمه جاز للقضا
ان يأخذ على القضا ويدفع اليه مع رزقه شيئا للقرطاس لانه محتاج اليه لكت المحاضر ويعطى
لمن على يابه من الاجرة لانه محتاج اليهم لحصار الخصوم كما يعطى لمحتاج اليه للعامل على
الصدقات من العرفا ويكون ذلك من سهم المصلح لانه من المصلح **فصل** ولا يجوز ان يكون
القاضي كافرا ولا قاسقا ولا عبدا ولا صغيرا ولا معنوها لانه اذا لم يجز ان يكون واحدا
من هؤلاء شاهدا فلا يجوز ان يكون قاضيا او ولي لا يجوز ان يكون امراه لقوله صلى الله
عليه وسلم ما افلح قوم اسندوا امرهم الى امراه ولانه لا بد للقاضي من محاسنة الرجال الفقهاء
والشهود والخصوم والامراه ممنوعة من محاسنة الرجال المخاف عليهم من الفتنان ولا يجوز
ان يكون اعشى لانه لا يعرف الخصوم ولا الشهود ولا اخر من الذي يفهم المشان وجهان
كالوجهين في شهادته ولا يجوز ان يكون جاهلا بطرق الاحكام لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال القضاة ملته واجد في الجنة وانسان في النار فاما الذي في الجنة وخلع في الحق فحكم به فهو
في الجنة وخلع في الحق فجار في حكمه وهو في النار وخلع في الناس على حمل وهو في النار ولا نه ادا لم
لحزان نفسي الناس وهو لا يلزمهم حكمه فلان لا يجوز ان يقضى بينهم وهو يلزمهم حكمه اولى ويكرم
ان يكون القاضي جارا يستوفوا وان يكون ضعيفا مهنيا ولا ن الجار بها به الحضم فلا يمكن من
استيفاء حخته والضعيف يطع فيه الحضم فينشط عليه ولهذا قال بعض السلف وجدنا هذا
الامر لا يصلح له الشدة من عظمه وليتأمن بغير ضعف **فصل** ولا يجوز ولا يه القضاة الا بولي
الامام او توليه من فوض اليه الامام لانه من المصلحة العظام فلا يجوز الامن حبه الامام وان
تخالم رحلان الى من يقضى ان يكون جاكما الحكم بينهما جاز لانه تخالم عروا الى من ريد من
ثابت وتخالم عظم وطحة الى خير من مطع واختلف قوله في الذي يلزم به الحكم فقال في احد
القولين لا يلزم الا بتراضيهما بعد الحكم وهو قول المولى في ما لو ارضاها حكمه كان ذلك عزلا
للقضاة واقتناعا على الامام ولانه لما اعتبر رضاها في الحكم اعتبر رضاها في ارجوم الحكم والماني انه
يلزم بنفس الحكم لان من جاز حكمه لزم حكمه كالقاضي الذي ولاه الامام واختلف اصحابنا فيما يجوز
فيه التحكيم فمنهم من قال يجوز في كل ما تخالم فيه الخصمان كما يجوز حكم القاضي الذي ولاه الامام
ومنهم من قال يجوز في الاموال فاما في النكاح واللعان والقصاص وحده القذف فلا يجوز فيها
التحكيم لانه يحقوقي بنيت على الاحتياط فلم يخرج منها التحكيم **فصل** ولا يجوز ان يجعل قضا بلدا
الى اثنين او اكثر على ان يحكم كل واحد منهم في موضع ويجوز ان يجعل الى احدهما القضا في حق
والى الاخر في حق اخر والى احدهما زمان والى الاخر زمان اخر لانه من اياه عن الامام وكان على
حسب الاستنباه وهل يجوز ان يجعل اليهما القضا في مكان واحد في حق واحد في زمان واحد
فيه وجهان احدهما انه يجوز لانه من اياه فجاز ان يجعل الى اثنين كالوكالة والماني انه لا يجوز
لانهما قد يختلفان في الحكم فتقف الحكومة ولا يقطع الخصومة **فصل** ولا يجوز ان تقلد القضا
على ان يحكم بذهب بعينه لقوله تعالى فاحكم بين الناس بالحق والحق ما دل عليه الدليل وذلك لانه
تبعين في مذهب بعينه وان قلد على هذا الشرط بطلت التولية لانه عقدها على شرط وقد
بطل الشرط فبطلت التولية **فصل** فاذا ولي القضا على بلد كتب له العهد مما ولي به ان
النبى صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم حين بعثه الى اليمن وكتب ابو بكر الصديق رضي الله
عنه عن من بعثه الى البحرين كما ناهي وختمة خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى جازته

ان

187
ان مضرب ان عمر رضي الله عنه كتب الى اهل الكوفة اما بعد فاني بعثت اليكم عمرا اميرا وعبد الله
قاضيا ووزيرا فاشمخواهما واطيعوا فبقوا فيكم بها فان كان البلد الذي ولاه بعد الاستبداد
على التولية شاهدين يثبت بها التولية وان كان في بلدت من قبله بالخبر بالتولية ففيه
وجهان احدهما وهو قول النسخ ان حب الشهادة لانه عقد فلا يستد بالاستفاضة كالمبيع
والماني وهو قول الشيخين ان حب الشهادة لانه ثبت بالاستفاضة فلا ينقل الى
المشهادين والمستحب للقاضي ان يسأل عن ائمة البلد ومن فهم من العلم لانه لم يدره من قبله فاستحب
لقد علمهم والمستحب ان يدخل البلد يوم الاثنين لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المدينة
يوم الاثنين والمستحب ان ينزل وسط البلد ليساوي بين الناس كلهم بالقرب منه واجمع الناس
ويقرا عليهم العهد ليعلوا التولية وما فوض اليه **فصل** وان اذن له من ولاه ان يستخلف
فله ان يستخلف وان نهاه عن الاستخلاف لم يجز له ان يستخلف لانه نائب عنه فمتبع امره
ونهيته وان لم ياذن له ولم ينهه نظرت فان كان ما قبله بقدر ان يقضى فيه نفسه وفيه وجهان
احدهما وهو قول الشيخين ان يستخلف لانه لا يجوز ان يستخلف لانه ينظر في المصلحة فجاز ان ينظر
نفسه وبغيره والماني وهو المذهب انه لا يجوز ان الذي ولاه لم يرض بغيره وان كان ما
ولاه لا يقدر ان يقضى فيه نفسه لكن نه حاز ان يستخلف فيما لا يقدر عليه لان تقلده لما
يقدر عليه بنفسه اذن له في الاستخلاف فيما لا يقدر عليه كما ان توكيل الوكيل فيما لا يقدر
عليه بنفسه اذن له باستنابه غيره وهل له ان يستخلف فيما يقدر عليه ان يقضى فيه نفسه
فيه وجهان احدهما ان له ذلك لان ما جاز له ان يستخلف في البعض جاز له ان يستخلف
في الجميع كالامام والماني انه لا يجوز لانه اجبر له ان يستخلف فيما لا يقدر عليه للعرف وجب
ان يكون مقصورا على ما يعرض عنه **فصل** ولا يجوز ان يقضى ولا يولي ولا يسمع البيعة
ولا يكتب قاضيا في حكم غيره عمله وان فعل شيئا من ذلك لم يعتد به لانه لا يملكه في غير
عمله فكان حكمه فيما ذكرناه حكم الرعية **فصل** ولا يحكم لنفسه فان انقضت له حكمه مع خصم
تخا كما فيه الى خليفه له لان عمر جازم مع ابي بكر على ان يرضى بابت وتخالم عظم مع طلحة الى
جبير بن مطعم وتخالم على مع هود بن درع الى شرح ولا نه لا يجوز ان يكون شاهدا لنفسه
فلا يجوز ان يكون جاكما لنفسه ولا يجوز ان يحكم لوالده وان علا ولا لولده وان سفل وقال ابو ثور
لحوز وهذا خطأ لانه منهم في الحكم لها كما منهم في الحكم لنفسه وان لحاكم اليه واليه مع ولده فحكم

لجدهما فقد قال بعض الحكماء انهما جديان احدهما انه يجوز ان يكونا احدهما مع اجتناب الثاني
فلا يجوز انهما سويا في العصبية وارتفعت عنه تمام الميل وان اراد ان يستخلف في اعماله والد
او ولد له جازلاهما جديان محري نفسه يجوز ان يحكم في اعماله فجاز ان يستخلفهما في الحكم في اعماله
ولما اذا فوض الامام الى رجل ان يختار قاضيا لم يجز ان يختار والده ولا ولده لانه يجوز ان يختار
نفسه فلا يجوز ان يختار والده او ولده **فصل** ولا يجوز ان يرثي على الحكم لما روى ابو هرون
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله الراشي والمرشي في الحكم ولا يخلو ولا يخلو
على حرام فكان حراما كره البغي ولا تقبل هدية من من لم يكن له عاقل ان يهدي اليه قبل الولاية
لما روى ابو حميد الساعدي قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني اسدي فقال
له اني انبئني على الصدقة فلما قدم قال هذا لك وهذا الهدي الى مقام النبي صلى الله عليه وسلم
على المنبر فقال ما بال عامل ينعتني على بعض اعمالي فاقول هذا لك وهذا الهدي اليه
المجلس في بيت ابيه او امه فينظر اليه الذي يهدي اليه ام لا والذي نفسي بيده لا ياخذ احد منهما شيئا
المجاوم المقمة محله على رقبته فدل على ان ما يهدي اليه بعد الولاية لا يجوز قبوله واما
من كانت له عاقل فان يهدي اليه قبل الولاية بترجم او مودة فانه ان كان له في الحال حكمه
لم يجز قبولها لانه باخذ في حال يتم فيه وان لم يكن له حكمه فان كان الكرم ما كان يهدي اليه
او ارفع منه لم يجز قبولها لان الولاية بالولاية وان لم يكن كرم ولا ارفع مما كان يهدي
اليه جاز قبولها لخرجهما من سبب الولاية والحوال ان لا تقبل الحوازل ان يكون قد اهدى لحكومته
منظم **فصل** ولا يجوز ان يحضر الولاية من المحابة الى وليه غير الغرض مستحبة وفيه
الغرض وجهان احدهما انها فرض على الاعيان والثاني انها فرض على الكفاية ولا تخص المحابة
قومادون قوم لان في بعض بعضهم ميلا او ذرا للعدل فان كثرت عليه ووطعته عن الحكم
ترك الحضور في حق الجميع لان المحابة الى الولي اما ان يكون منه او فرضا على الكفاية
او فرضا على الاعيان اما انه لا يستغنى عنها جميع المسلمين والقضاة فرض عليه ويستغنى عن تركه
جميع المسلمين فوجب تقديم القضاة عليه **فصل** ولا يجوز ان يعود المريض ويشهد الجنائز
وباني تقديم الحاج والغائب القول صلى الله عليه وسلم عايد المريض في محارف من محارف
الجنة حتى يرجع وعاد النبي صلى الله عليه وسلم سعيديا وعايدا وعايدا يهوديا في جوان
عز وجله الاسلام فاجاب وكان صلى الله عليه وسلم يضي على الجنائز وان كثرت عليه التي من ذلك

ما لا يقطع عن الحكم والفرق بينه وبين حضور الولاية حيث قلنا انما اذا كثرت عليه ترك
الجميع لان الحضور في الولاية لم يحق اصحابها فاذا حضر عند بعضهم كان ذلك للميل الى من حضر
والحضور في هذه الاشياء لطلب الثواب لنفسه فلم يترك ما قدر عليه **فصل** ويكره ان يباشر
البيع والشرا بنفسه لما روى ابو اسود المالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ما عدل في الشرا في بيعته اذ او قال شرح شرط علي بن ابي طالب في بيعته ولا في القضا ان لا يبيع ولا ابتاع ولا
ارشي ولا اقضي واما عضبان ولا نه اذا باشر ذلك بنفسه لم يومن ان الحاي فميل الى من حباها فان
احتاج الى البيع والشرا وكل من يتوب عنه ولا يكون معروفا فان عرف انه وكيله استبدل بمن لا
يعرف به حتى لا يخالق فتعود المحاباة اليه فان لم يجد من يتوب عنه تولى بنفسه لانه لا بد له منه
فاذا وقعت لمن ياعه حكمه استخلف من حكم بينه وبين خصمه لانه اذا تولى الحكم بنفسه لم
يومن ان يميل اليه **فصل** ولا تقضي في حال الغضب ولا في حال الجوع والعطش ولا في حال
الحر والفرح ولا تقضي في الغضب والغضب في المرض بقلقه ولا تقضي وهو يدافع الماخذ
ولا تقضي وهو في حجر مخرج ولا يبرء مولا لما روى ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي
للقاضي ان يقضي بين اثنين وهو غضبان وروى ابو سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تقضي القاضي له وهو شيعان ريان ولا في هذه الحال يستغل فيه ولا
يتوفر على المحنة في الحكم فان حكم هذه الاحوال صح حكمه لان الزهر ورجلا من الانصار اختصما
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراخ الحرم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استق
ارضك وارسل الما الى جازل فقال الانصارى وان كان ابن عمك يا رسول الله وغضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى احمر وجهه ثم قال للبر استق ارضك واحبس الما حتى يبلغ الخبر
ثم ارسله الى جازل فحكم في حال الغضب **فصل** والمستحب ان يجلس للحكم في موضع بارز
يصل اليه كل احد ولا يجتنب من غير عذر لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ولي
من امور الناس شيئا فاجتنب دون حاجتهم وفافتهم اجتنب الله دون فاقته واقفهم والمستحب
ان يكون المجلس فسيحا حتى لا يتأذى لضيقه الخطوم ولا يراهم فيه الشخ والعجز
وان يكون موضع لا يتأذى فيه لحر او برد او دخان او رائحة منبهة لان عمر رضي الله عنه
كتب الى موسى رضي الله عنه واماك القلق والضيق وهذه الاشياء تقضي الى الضيق ومنع
الحكم من التوفر على الاحتياط ومنع الخصوم من استيفاء الحق وان حكم هذه الاحوال صح

الحكم كما يصح في حال الغضب وبكم ان جلس للقضا في المسجد لما روى معاذ رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال اجنبوا مسجدكم صبيانا وكهنا نيك ورفع اصواتكم وخصوماتكم
وجددكم وشل سبوقكم او بشراكم وبعلمكم ولا تخطوكم في حضرها اللغو والسكفة فمن
المسجد عن ذلك ولانه قد يكون الخطم حائضا او حيا فلا يمكنه المقام في المسجد للخصومة فان
جلس في المسجد لعذر الحكم فخصم حاضرا لم يكره ان يحكم بينهما لما روى الحسن البصري قال دخلت
المسجد فرائت عثمان بن عفان الذي رداه ونام فأتاه سقيا بقرية ومعه خصم فجلس عثمان ووضي بينهما
وان جلس في البيت لعذر الحكم وخصم حاضرا لم يكره ان يحكم بينهما لما روت ام سلمة رضي الله عنها
قالت احضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الانصار في موارث متقادمة ومضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما في بيتي **فصل** وان احتاج الى اخذ جوار
الخصوم اخذ جواريا ثمنا ونوصلهم بالرفق بالخصوم ويكره ان يخذل جواريا لانه لما من ان يمنع
من له ظلامه او يقدم خصما على خصم فان دعت الى ذلك حاحه لخدمته بعدا من الطمع وقب
بما يكره من تقديم من سبق من الخصوم ولا يكره للامام ان يخذل جواريا لان يرفقا كان حاجب عن الحسن
كان حاجب عن عثمان وقبيل كان حاجب على ان الامام ينظر في جميع المصالح فتدعو الحاجة الى ان
يجعل لكل مصلحة وقتا لا يدخل فيه كل احد **فصل** ويستحب ان يكون له جليس من عمر رضي الله
عنه اشترى دارا بمكة مائة الف درهم وجعلها مسجدا واخذ على نفسه السلام سخنا وحسن
عمل الخطيبه الشاعر فقال

ماذا نقول له فراخ بدي مزج حمر الجواصل لما ولا شجر
القيت كاسهم في قعر مظلمه فارحم عليك سلام الله يا عمر

فخلاه وحسن اخرا فقال
يا عمر الفاروق طال حبسه ومل متي اخوتي وعسر شتي

في حديث لم تقزقه نفسي والامراضا من شعاع الشمس
ولانه احتاج اليه للناديب ولا ينبغي الحق الى الما بطل بالدين ويستحب ان يكون له درة لناديب
لان عمر رضي الله عنه كانت له درة يورث بها **فصل** وان احتاج الى كاتب اخذ كاتبان
النبي صلى الله عليه وسلم كان له كتاب منم على المطالب وزيد بن ثابت ومن شرطه ان يكون
عازقا بما يكاتب به القضاة من المحكام وما يكتبه من المحاضر والسجلات لانه اذا لم يعرف ذلك
افسد

افسد ما يكتبه لجهله وفعل من شرطه ان يكون مسلما عدلا فيه وجهان احدهما ان ذلك شرط
فلا يجوز ان يكون كافرا لان اماما مني المشعري قدم على عمر رضي الله عنه ومعه كاتب نصراني
فانتمهم عن فقال لانا منوهم وقد خونهم الله ولا بد نوههم وقد ابعدهم الله ولا نهرهم وقد اذلهم
الله ولان الكافر عدو للمسلمين ولا يؤمن ان يكتب ما سطل به حقوقهم ولا يجوز ان يكون سقيا
لانه لا يؤمن ان يحون والوجه الثاني ان ذلك مستحب لان ما يكتبه لانه ان يقف عليه القاضي
فمضيه يقوم من فيه الخيانة **فصل** ولا يخذل شهودا معينين لا يقبل شهادتهم غيرهم لان في
ذلك تضيقا على الناس واضرا لاهم بحفظ حقوقهم ولان شروط الشهادة لا يخص للمعنى فلم يح
لخصيصهم بالقبول **فصل** ويخذل قوما من اصحاب المسائل المتعرف بهم احوال من
جهلت عبد الله من غيرهم وينبغي ان يكونوا عدا ولا يذامن الشخاسنهم وبين الناس بعدا
من العصبية في شهادتهم مذهب حتى لا يلزم ذلك على جرح عدل وتركبه غير عدل ان يكونوا
وافري العقول ليصلوا اليه فقولهم الى المطلوب ولا يشتر سلوا فيسألوا بعدا او صدقا
لان العبد ويظهر القبح ويخفي الخيل والصدق يظهر الخيل ويخفي القبح فان شهد عنه شاهد
نظرت فان علم عدلته قبل شهادته وان علم فسقه لم يقبل شهادته وتعمل في العدا والفسق
يعلمه وان جهل اسلامه لم يحكم حتى يسأل عن اسلامه ولا يعمل في اسلامه بظالمه الدار
كما تعمل في اسلام اللقيط بظالمه الدار لان عرايا شهد عنه النبي صلى الله عليه وسلم تزويه
الهلال فلم يحكم بشهادته حتى يسأل عن اسلامه ولانه يتعلق بشهادته الحاجب حق على غيره
فلا يعمل فيه بظالمه الدار ورجع في اسلامه الى قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم رجع
الى قول الامراء فان جهل حريته وفيه وجهان احدهما وهو ظاهر النص انها شئت لقوله
لان الظاهر من الدار حريمه اهلبا كما ان الظاهر من الدار اسلام اهلبا ثم ثبتت الاسلام لقوله
فكذلك الحريم واللى وهو المظهر انها المثبت بقوله والفرق بينهما ومن الاسلام ان يملك
الاسلام اذا كان كافرا او قبل اقراره ولا يملك الحريم اذا كان عبدا فلم يقبل اقراره بها وان
جهل عبد الله لم يحكم حتى يثبت عبد الله لقوله تعالى ان لم يكونا رجلين فجل امراتان ممن
ترضون من المشهد او لا يعلم انه مرضي قبل السؤال وروى سالم عن خريث قال شهد رجل عند
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له عمر الى شئت اعرك ولا يضرك ان اعرك فاني من يعرفك
فقال رجل انا اعرفه يا امير المؤمنين قال باي شئ تعرفه قال يا بعد اله قال هو جارك الذي تعرف

ليله ونهاره ومداخله ومخرجه قال فمعا ملك بالدينار والدرهم الذي يستدل بهما على الوزن قال
 لقال فصاحجه في السفر الذي تستدل به على مكانه المخلوق قال لقال لست تعرفه ثم قال
 للرجل اتقني من يعرفك ولانه لا يؤمن ان يكون فاسقا فلا يحكم بشهادته وان اراد ان يعرف عدله
 كنت اسمه ونسبه وحليته ووضيعة وشوقه ومسكنه حتى لا يثبت عليه لغيبه ويذكر من
 شهده له عليه حتى لا يكون ممن لا يقبل شهادته له من والده او ولد ويذكر من شهده عليه حتى لا
 يكون عدوا لا يقبل شهادته عليه ويذكر قدرا ما شهده به لانه قد يكون ممن يقبل قوله في قليل
 ولا يقبل قوله في كثير ويبحث ما كتبه مع اصحاب المسابيل ويختبر ان يكون اصحاب المسابيل
 معروفين عند اليهود حتى لا يختال في تعديله ولا عند المشهود عليه حتى لا يختال
 في جرح اليهود ولا عند المشهود حتى لا يختال في تعديله انفسهم ولا عند المسولين عن اليهود
 حتى لا يختال في تعديله في الجرح ولا المصدق في التعديل ويختبر ان لا تعلم اصحاب المسابيل بعضهم
 ببعض فيجمعهم الهوى على التواطؤ على الجرح او التعديل قال **المشافعي رحمه الله** ولا يثبت
 للجرح والتعديل الا باثن من وجهه انه شهاد فاعتبر فيها العدد واختلف اصحابنا هل يحكم
 القاضي بالجرح والتعديل باصحاب المسابيل او بمن عدل وجرح من الجحمان فقال ابو اسحق
 يحكم بشهادة الجحمان لانهم شهدون بالجرح والتعديل فعلى هذا يجوز ان يقتصر على قول الواحد
 من اصحاب المسابيل وكذا يلفظ الخبر ويحكم الحاكم من عدل وجرح ثم يسمع الشاهد بالتعديل
 او الجرح من الجحمان على شرط الشهادة في العدد ولفظ الشهادة وحمل قول المشافعي في العدد
 على الجحمان وقال ابو سعيد المصطفي حكم بشهادة اصحاب المسابيل وهو ظاهر النص لان
 الجحمان لا يلزمهم الحضور للشهادة مما عندهم فيحكم بشهادة اصحاب المسابيل فعلى هذا يجوز
 ان يكون اصحاب المسابيل اقل من اثنين ويجوز ان يكون من خبرهم من الجحمان واحدا او قسما
 نفوسهم صدقه ويجب ان يشهد اصحاب المسابيل عند الحاكم على شرط الشهادة في العدد ولفظ
 الشهادة وحمل قول المشافعي في العدد على اصحاب المسابيل وان يثبت اثنين فعاد بالجرح
 حكم بالجرح وان عاد بالتعديل حكم بالتعديل وان عاد بواحد بالتعديل وعاد بالآخر بالجرح لم يحكم
 بقول واحد منهما في جرح ولا تعديلا وبعث ثالثا فان عاد بالجرح كملت بينه الجرح وان عاد
 بالتعديل كملت بينه التعديل وان شهد اثنان بالجرح واثنان بالتعديل حكم بالجرح لان
 شاهدي الجرح يخبران عن امر باطن وشاهدي التعديل يخبران عن امر ظاهر فقدم من خبر

عن الباطن

١٨٩
 عن الباطن كما لو شهد اثنان بالاسلام وشهد اثنان بالردة وان شهد اثنان بالجرح وشهد
 اثنان بالعدالة قدمت بينه الجرح لان بينه الجرح كملت قدمت على بينه التعديل ولا يقبل
 الجرح المفسر او هو ان يذكر السبب الذي جرح به لان الناس يختلفون فيما يستق به
 المشان والعدل من شهد بفسقه شهده على اعتقاده والحاكم لا يعتد ان ذلك فسق والجرح
 والتعديل الى باي الحاكم فوجب بيانه ليظهر منه ولا يشهد بالجرح من شهد من الجحمان او من اهل
 الخبر لان يعلم الجرح بالمشاهدة في الواقع كالسرقه وشرب الخمر او بالسماع بالاقوال كالشتم
 والكذب واطهار ما يعقده من البديع او استيفاض عنده ذلك بالخبر كما يشاهد عن علم فاما
 اذا قال ما اذا قال بلغني انه يفعل او يقول او يعتد لم يجز ان يشهد به لقوله تعالى الامن
 شهد بالحق وهم يعلمون قال المشافعي رحمه الله لا يقبل الشهادة بالتعديل حتى يقول هو عدل
 على ولي من اصحابنا من قال بلغني او يقول هو عدل وهو قول ابو سعيد المصطفي لان قوله عدل
 يقتضي انه عدل عليه وله وما ذكره المشافعي رحمه الله ذكره على سبيل الاحتياط ومنهم من قال
 لا يقبل حتى يقول عدل على ولي وهو قول ابو اسحق لان قوله عدل يقتضي العدالة على المطلق
 لانه قد يكون عدلا في شيء دون شيء فاذا قال عدل على ولي دل على العدالة على المطلق
فصل ولا يقبل التعديل الا من يقدم به معرفته وطالت خبرته بالشاهد لان
 المقصود معرفة العدالة في الباطن ولا يعلم ذلك من يقدم به معرفته ويقبل الجرح من يقدم
 معرفته ومن لم يقدم معرفته لانه لا يشهد بالجرح الا ما شاهد او سمع او استفاض وبذلك
 يعلم فسقه **فصل** وان شهد بمحول العدالة فقال المشهود عليه هو عدل فبینه
 وجهان احدهما انه يجوز للحاكم ان يحكم بشهادته لان الحق عن العدالة في حق المشهود عليه
 وقد شهد له بالعدالة والثاني انه لا يحكم لان حكمه شهادته حكم تعديله وذلك لا يجوز بقول
 الواحد ولا اعتبار العدالة في الشهادة ليقول الله تعالى في هذا الورد المشهود عليه شهادة
 الفاسق لم يجز للحاكم ان يحكم بشهادته **فصل** وان بينت عدالة الشاهد ومضى على
 ذلك زمان ثم شهد عند الحاكم بحق نظر فان كان بعد زمان قريب حكم بشهادته ولم يستال
 عن عدالته وان كان بعد زمان طويل فبینه وجهان احدهما انه حكم بشهادته لان
 المصل بقا العدالة والثاني وهو قول ابو اسحق انه لا يحكم حتى يعيد السؤال عن عدالته لان
 مع طول الزمان يتغير الحال **فصل** وان شهد عنده شهود وارتاب بهم فالمستحب ان

بشأنهم عن تحمل الشهادة ونفهمه وبشأن كل واحد منهم على الافراده عن صفه التحال ومكانه وزمانه
لما روى الأربعة شهداء على امرائه بالرافعة ذابنا لفرقهم وشأنهم فاختلوا فادعوا عليهم فزلت
نار من السما فاحرقتهم فلن فرقتهم واختلوا سقطت شهادتهم وان القفوا وعظم لما روى أبو حنيفة
قال كنت عند محارب ابن قار وهو قاضي الكوفة فجاه رجل فادعى على رجل جفا فلكم فاحضر المدعى
شاهدين فشهدا له فقال المشهود عليه والذي تقوم به السموات والارض لقد كذبنا على بالشهادة
وكان محارب بن قار متكيا فاستوى جالسا فقال سمعت من عمر يقول سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ان الطير لتحقق بأجنحتها وترعى بما في خواصلها من هول يوم القيمة وان
شاهد الزور لا تزول قدماءه حتى يتبوا مقعده من النار فان صدقما فائتبا وان كذبتا فغطيا
رؤسكما وانصرفا فغطيا رؤسهما وانصرفا **فصل** والمستحب ان يحضر مجلسه الفقهاء
ليشاورهم فيما اشكل لقوله تعالى وشاورهم في الامر فالجواب ان كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لغنيا عن مشاورتهم ولكن اراد الله ان يستن بذلك للحكام ولان النبي صلى الله
عليه وسلم كشاور في اشارى بدر لاشارة ابوبكر بالقدوا واشارة عمر بالقتل وروي عبد الرحمن بن
القاسم عن امية ان ابا بكر رضى الله عنه كان اذا اذله امر يريد منه مشاورة اهل الرأي والفضة
ديعار جالس من المهاجرين والانصار ديعامر وعمر وعليا وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل
واى من لعب وزيد بن ثابت رضى الله عنهم فمضى ابوبكر على ذلك ثم ولى عمر وكان يدعو هؤلاء النفس
فان لفق امر مشكل شاورهم فان ائضح له الحق حكم وان لم يئضح اخبر الى ان يئضح ولا تقلد غيرهم
لانه محتمد فلا تقلد غيرهم وقال ابو العباس ان ضاقت الوقت وخاف الوقت بان يكون الحكم
بين مشاوين وهم على المروج فليدعهم وحكم كما قال في القبلة اذا خاف قوات الضلوة وقدا
بين ذلك في كتاب الضلوة وان اختلفت فالاداه اجتهاد الى حكم فحكم به ثم بان انه اخطا فان
كان ذلك بدليل مقطوع به كالنص والاجماع والقناس الى نقص الحكم لقوله تعالى وان احكم
بينهم بما انزل الله ولما روى عن عمر رضى الله عنه انه قال ردوا اليها مات الى السنة وكنت الى
الى مواسى لم يمنعك قضا قضيت به ثم راجعت نفسك فهديت فيه لشدك ان تراجع الحق
فان الحق قديم لا يبطله شئ وان الرجوع الى الحق اولى من التماذى في الباطل ولانه مفطر في حكمه
غير معدور فيه فوجب نقضه **فصل** وان ولي قضا ببلد وكان القاضى قبله لا يصلح للقضا
نقض احكامه كلها اصاب فيها او اخطا لانه حكم من لا يجوز له القضا فوجب نقضه كالحكم من
بعض

بعض الرعية وان كان يصلح للقضا لم يجب عليه ان يتبع احكامه لان المظالم انما تصححها واذ اراد
ان يتبعها من غير متظلم لم يجوز له ذلك لانه لا ينفذ احكاما وهو اختيار الشيخ الشافعي
حامد المستفاني رحمه الله انه يجوز له ان فيه اجتنابا والمالى لا يجوز لانه يستعمل مما حصر لا
يلزمه عن مستقبل يلزمه وان يظلم منه متظلم فان سال اجضاه لم يحضر حتى يساله عما
بينهما لانه ربما قضى ان ينفذه ليحلف من غير حق وان قال الى عليه مال في جامله او غضب
او ائلاف او رشوه احدهما منى على حكم اجضاه وان قال حكم على شهادة عبد بن او فاسق فيه
وجها ان احدهما انه يحضر كالحضرم اذا ادعى عليه ما لا والمالى انه يحضر حتى يقيم عليه
بينة مما يدعيه لانه لا ينعذر اقامه البينة على الحكم فان حضر وقال ما حكمت عليه بالشهادة
جزى عن عدلين فالقول قوله لانه امين وهل يحلف فيه وجهان احدهما وهو قول الى شعيب
المصطفي انه لا يحلف لانه عدل اظاهر انه صادق والمالى انه يحلف لانه امين ادعى عليه
حياته فلم يقبل قوله من غير من كالمودع اذا ادعى عليه حياته فانكرها وان قال جاز على في
الحكم نظرت فان كان ما حكم به مما لا يشوع فيه الاجتهاد بقضه كما يقض على نفسه اذا حكم
بما لا يشوع فيه الاجتهاد وان كان مما لا يشوع فيه الاجتهاد كمن الكلب وضمان ما ائلف على
الذئب والحر لم ينقضه كما لا ينقض على نفسه ما حكم به مما لا يشوع فيه الاجتهاد ولا نالوا بقضنا
ما يشوع فيه الاجتهاد لم يستقر له حد حق ولا ملك لانه كمال اولى حاكم يقض ما حكم به من قبله
فلا يستقر له حد حق ولا ملك **فصل** واذا خرج الى مجلس الحكم والمستحب ان يدعوبد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روت امر سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا خرج من بيته يقول اللهم انى اعوذ بك ان اذل او اذل او اضل او اضل او احمى او احمى
على والمستحب ان يجلس مستقبل القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم خير المجالس ما استقبل
به القبلة ولانه فرقة فكان جهة القبلة فيها اولى كمال اذان والمستحب ان يجلس عليه
السكينة والوقار من غير حيرة ولا استكبار لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وهو
متكى على سارية فقال هذه جلسته المعصوب عليهم ويتكى من يديه القمطر محتوما لئلا يترك
فيه ما يجمع منه من المحاضر والسجلات ومجلس الكاتب بقربه ليشاهد ما يكتبه فان غلط
في شئ رده عليه **فصل** والمستحب ان يبدى في نظم بالمجتهدين لان الحسن عقوبة وعدل
ورما كان فيهم من حب تخليته فاستحب البداهة بهم وليت اسمها المجتهدين وينادى بالبلد

او اظلم او اظلم

القاضي يزيد الفطر في امر المحبسين في يوم كذا فليحضر من له محبوس فاذا حضر الخصوم اخرج خصم كل واحد منهم فان وجب اطلاقه اطلقه وان وجب حبسه اعاده الى الحبس فان قال المحبوس حبست على ديني وانا معسر فان ثبت اعساره اطلق وان لم تثبت اعساره اعيد الى الحبس فان ادعى صاحب الدين ان له دارا واقام على ذلك المينة وقال المحبوس هو الذي يتبيل زبد فان اذبه بيعت الدار وقضى الدين فان اقره سقط ما كذابه وان صدقه ردد نظره فان اقام زبد بينه ان الدار له حكم له بالدار ولم ينبع في الدين فان له بينه وبينه اقرار المحبوس لصالح الدين بينه من غير يد وقد تمت بينه زبد وان لم تكن له بينه وبينه وجهان احدهما انه يحكم بها الربد ولا ينباع في الدين فان بينه صاحب الدين بطلت باكذاب المحبوس وفي اقرار المحبوس بالدار الربد والثاني انه لا يحكم بها الربد وينباع في الدين لا بينه صاحب الدين شهدت المحبوس بالملك وله بقضا الدين من بينها فاذا اذبه المحبوس سقطت في حقه ولم يسقط في حق صاحب الدين **فصل** في نظر امر الوصية والمنازلهم تنصرفون في حق من له ملك المطالبة ماله وهم الاطفال فان ادعى رجل انه وصي لم يقبل قوله الا سنه لان المصل عدم الوصية فان اقام على ذلك سنه فان كان عبدا قويا اقر على الوصية وان كان فاسقا لم يقر على الوصية لان الوصية ولايته والفاستق ليس من اهل الوصية وان كان عبدا ضعيفا ضم اليه غير ليتقوى به وان اقام بينه ان الحاكم الذي كان قبله انفذ الوصية اليه اقر ولم يسأل عن عبد الله لان الظاهر انه لم ينفذ الوصية اليه الا وهو عدل فان كان وصيا في تفرقه فله ان يفرقه بالحكم اقراره على الوصية على ما ذكرناه فان كان قد فرقه فان كان عبدا لم يلزمه شيء لانه دفع المواريث الى المستحقه وان كانت الوصية لغير معتق ففيه وجهان احدهما انه لا يبرم لانه دفع المال الى مستحقه فاشبه اذا كانت الوصية لمعتق في الثاني انه يبرم ما فرقه لانه ما لم يكن له تفرقه ففرقه كما لو فر ما جعل بفرقه الى غير **فصل** في النظر في اللقطة والضوال امر اوقاف العامة وغيرها من المصلح بتقديم الماهم فالله لانه ليس لها مستحق معتق وعين الحاكم النظر فيها

باب ما على القاضي في الخصوم والشهود
اذا حضر خصوم واحد بعد واحد قدم الاول فالاول لان الاول سبق الى حق له فقدم

واذا كانا معا فان كانت الوصية لمعتق لم يلزمه شيء

على

على من بعده كما لو سبق الى موضع مباح وان حضر اثنان وقت واحد سبق بعضهم واشكل السابق ارفع بينهم من حجت له الفرقة فقدم لانه لا يبرم له بعضه على بعض فوجب التقديم بالفرقة كما قلنا فمن اراد السفر ببعض نسائه فان ثبت السابق لاحدهم فقدم السابق غيره على نفسه جاز لان الحق له فجاز ان يؤثر به غيره كما لو سبق الى منزل مباح ولا تقدم السابق في اكثر من حكمه لانه لو قدمناه في اكثر من حكمه استوجب المجلس يدعاويه واحضر بالماضي وان حضر مسافرون ومقيمون في وقت واحد فان كان المسافرون قليلا وهم على الزوج قدموا من علمهم في المقام والاضر على المقيمين وكل بعض اصحابه وجهها اخر انهم لا يقدمون الا ما دون المقيمين لنسائهم في الحضور وظاهر النص هو الاول وان كان المسافرون مثل المقيمين او اكثر لم يجر تقديمهم من غير رضا المقيمين لان تقديمهم اضرار المقيمين والضرر لا يزال بالضرر وان تقدم الى الحاكم انسان واحد على الاخر خطا وقال المدعي علمه انا جيت به وانا المدعي قدم السابق بالمدعى فان ما يدعيه كل واحد منهما محتمل للسابق بالمدعى حق السابق فقدم **فصل** وعلى الحاكم ان يسوي بين الخصمين في الدخول والمقال علمهما والمستماع منهما لما روت ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقبل بالقضايين المسلمين فليعدل بينهما في لفظه واشارته ومقعده وكتب عمر رضي الله عنه الى الخموشي المشعري ان اتى بين الناس وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطع شريف في حيف ولا ينس ضعيف من عدلك لانه اذا قدم احدهما على الاخر في شيء من ذلك انكسر الاخر ولم يتمكن من استيفاء حخته والمستحق ان يجلس الخصمان من يديه لما روى عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجلس الخصمان من يدي القاضي ولان ذلك امكن لخطابهما وان كان احدهما مسلما والاخر ذميا ففيه وجهان احدهما استوى بينهما في المجلس كما استوى بينهما في الدخول والمقال علمهما والاستماع منهما والثاني انه ترفع السلم على الذم في المجلس لما روى ان عليا رضي الله عنه جازم يهوديا في درع الى شرح فقام شرح من مجلسه واجلس عليا فنه وقال علي الوالي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشووا بينهم جلست معه بين يديك ولا يضيف احدهما دون الاخر لما روى ان رجلا نزل على اكرم الله وجهه فقال له الك حضم قال نعم قال تحول عنا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يضيف احد الخصمين الا ومعه حضمه ولان اضافته احدهما اظهر الليل وترك العدل ولا يشأ احدهما ولا يلقنه حخته لما ذكرناه ولا يامر احدهما

ثم الجواب الثاني من الطهور

بأقراره فيه اضراؤه ولا ياتكاريه فيه اضراؤه الخضمه وان ادعى احدهما دعوى غير صحيحة
فهل له ان يلقيه كيف يدعي فيه وجهان احدهما وهو قول الربيع بن خثيم المصطفي انه يجوز له
لاضراء على الاخر في صحيح دعواه والماني لا يجوز له نهيكس قلب الاخر فلا يمكن من استيفاء حخته
وله ان يرتك عن احدهما ما عليه في ذلك فغالبها وله ان يشفع لاحدهما ان المجابهة الى المشفع
اليه ان شاشفعه وان شام شفعه وان مال قلبه الى احدهما او احب ان يفلح احدهما حضمه
ولم يظهر ذلك منه بقول ولا فطر جاز له لا يمكنه التثوية بينهما في المحبة والميل بالقلب ولهذا
قلنا لزمه التثوية من النساء والقسم ولا يلزمه التثوية من المحبة بالقلب ولا يثبت حضمه
لان ذلك يكسره ومنعه من استيفاء حخته وان ظهر من احدهما ليد او شوايد نهيه فان عارضه
فان عارضه ولا يثبت شاهد ولا يثبت عتته لان ذلك منعه من الشهادة على وجهها ويدعو الى
ترك القيام بحمل الشهادة واداءها وفي ذلك يضيع الحق **فصل** وان كان من نفس حكومه
فدعا احدهما صاحبه الى مجلس الحكم وجب عليه المجابهة لقوله تعالى انما كان قول المؤمنين
اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا وان لم يحضر فاستعدا عليه
الحاكم وجب عليه ان يجزيه له انه اذا لم يقدر اذ ذلك الى ابطال الحقوق فان استدعا
الحاكم فامتنع من الحضور تقدم الى صاحب الشريعة ليحضره وان كان بينه عائق حكومه ولم يكن
عليه بينه فاستعدا الحاكم عليه فان كان الغائب في موضع فيه حاكم كتب اليه لينظر بينهما وان
لم يكن حاكم وهناك من تنوشت بينهما كتب اليه لينظر بينهما وان لم يكن من ينظر بينهما لم يحضر
حتى يحق للدعوى انه يجوز ان يكون ما يدعيه ليس بحق عنده كالشفعة للحار ومن الكلب
وقمه حرم النصراني فلا يكلفه تحمل المشقة للحضور بل يقضي به بحالف الحاضر في الملاحض
قلنا انه يحضر قبل ان يحق المدعي دعواه لانه لا مشقة عليه في الحضور فان حقق الدعوى
على الغائب احضره لما روي ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب الى المهاجرين ائمة ان ابعت
الى يقيس من كشوج في وفاق فاجلعه خمسين مئاة على منير رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه ما قتل اذ وثقه ولانا لو لم نلزمه الحضور جعل البعد طريقا الى ابطال الحقوق فان
استعداه على امرائه فان كانت برز في كاحل كاحل منها كاحل الخروج للحاجات وان كانت
غير برز لم تكلف الحضور بل يوكل من مخاطب عنها فاذا توجهت عليها بمن بعث اليها
من خلفها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس اعبدوا الله على امرائه هذا فان اعترفت

فارجها

فارجها فبعث اليها من يسمع اقرارها ولم يكلفها الحضور

باب صفة القضاء

اذا حضر عند القائم خصمان فادعا احدهما على الاخر حقا فصح دعواه وسال القاضي
مطالبه الخضم بالخروج من دعواه طالبه وان لم يساله مطالبه للخضم ففقه وجهان
احدهما انه لا يجوز للقاضي مطالبته لان ذلك حق للمدعي فلا يجوز استيفاءه من غير اذنه
والماني وهو المذهب انه يجوز له مطالبته لان شاهد الحال يدل على اذنه المطالبة
فان طولب لم يحل اما ان يقر او ينكر او لا يقر ولا ينكر فان اقر له به الحق ولا يحكم له بالمطالبة
المدعي لان الحكم حق له فلا يستوفيه من غير اذنه وان طالبه بالحكم حكم له عليه وان انكر
فان كان المدعي لم يعلم ان له اقامه البينة قال له القاضي الكسنة وان كان يعلم فله ان
لقول له ذلك وله ان اسكت وان لم يكن له بينة فان كانت الدعوى في غير الدم وله ان
يخلف المدعي عليه ولا يجوز للقاضي اجلافة ولا لمطالبه المدعي انه حق له فلا يستوفيه
منه بغير اذنه وان خلفه قبل المطالبة لم يعتد بها لانه من قبل وقتها والمدعي ان يطالب
باعتدائها من الممن الاول لم يكن بمئنه فان امتسك المدعي عن اجلافة المدعي عليه ثم اراد
ان يخلفه بالبرعى الملقية جاز له ان يسقط حقه عن الممن وانما اخرها وان قال
ابرايك من الممن يسقط حقه منها في هذه الدعوى وله ان يستأنف الدعوى لان حقه
لا يسقط بالبر من الممن فان استأنف الدعوى فانكر المدعي عليه فله ان يخلفه لان هذه
الدعوى عن الدعوى الذي ابراه فيها من الممن فان خلفه سقطت الدعوى لما روي
وابل من حمران رجلا من حضرموت ورجلا من كنده انيارسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
لحضرمي هذا اغلبني على ارضي ورتتها من ابي وقال الكندي ارضي وفي يدي ارضها الحق
له فيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك اقمينه قال انه لا نورع من سي قال ليس
لك بذلك فان امتنع عن الممن لم يثبت له سبب امتناعه فان ابتداء قال امتنعت لا نظرو
في الحساب امهل بلته ايام لانه مبدء قريبه ولا يمهل اكثر منها لانه مبدء كثر وان لم يذكر
عذر الامتناع جعل ناكلا ولا يقضي عليه بالحق فيكوله لان الحق انما ثبت باقرار او
بينته والنكول ليس باقرار ولا بينة فان بذل الممن بعد النكول لم يسمع منه لان نكوله ثبت

المدعي حق وهو اليمين فلم يجر ابطاله عليه فان لم يعلم المدعي ان اليمين صادقة اليه قال له القاضي
لتخلف وتستحق وان كان يعلم فله ان يقول له ان يشك فان قال اخلف ردت اليمين عليه لما
روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على صاحب الحق وروى ان المقداد
استقرض من عمر بن الخطاب مائة دينار فقال له المقداد اذ لكوارعة الماف وقال عثمان سبعة الماف
فقال المقداد لعثمان اخلف انه سبعة الماف فقال عثمان انه نصفك فلم يخلف عثمان فلما روى
المقداد قال عثمان والله لقد اقرضته سبعة الماف فقال عمر لم تخلف فقال خشيت ان يوافق
قدرك لا فقال اليمينه واخلف قول الشافعي رحمه الله في نكول المدعي عليه مع يمين
المدعي فقال في احد القولين هما منزله اليه لا تكسبه من جهة المدعي وقال في القول الاخر
هما منزله المقرار وهو الصحيح لان النكول صار من جهة المدعي عليه واليمين قد ثبتت عليه
فيه فصار كقراره فان نكل المدعي عن اليمين سبيل عن شيب نكوله والفرق بينه وبين المدعي عليه
حيث لم يسأل عن شيب نكوله ان نكول المدعي عليه وجب للمدعي حق رد اليمين والقضاه
فلم يجر سوال المدعي عليه ونكول المدعي عليه بل يجب للمدعي حق فليسقط بسؤاله فان سأل فذكر انه
امتنع من اليمين كان له بينه وبينها او حثا بالانظر فيه فهو على حقه من اليمين ولا ينقض عليه
في المدة وتوركت ما تارك والفرق بينه وبين المدعي عليه حيث قلنا لا يترك اكثر من ثلثة ايام ان
ترك المدعي عليه يتاخر حق المدعي في الحكم له ويترك المدعي في تناخر الحق وان قال امتنع
لاني انا انا ان اخلف حكم بنكوله فان بدل اليمين بعد النكول لم يقبل في هذه الدعوى لانه
استقط حقه منها فان عاذا في مجلس اخر واستأنف الدعوى وانكر المدعي وطلب ميمته
خلف فان خلف ترك وان نكل ردت اليمين على المدعي فادخل حكم له لانها يمين في غير الدعوى
التي حكم فيها بنكوله فان كان له شاهد واختار ان يخلف المدعي عليه جاز وتنقل اليمين الى
جنبه المدعي عليه فان اذ ان خلف مع شاهد لم يكن له في هذا المجلس لان اليمين انقلت
عنه الى جنبه غيرم فلم تعد اليه فان عاذا في مجلس اخر واستأنف الدعوى جاز له ان يقدم الشاهد
ويخلف معه لان حكم الدعوى الاولى قد سقط عنه المطالبة وان نكل عن اليمين لم يقض عليه
بنكوله وشاهد المدعي لان الشاهد معني تقوى به حننه المدعي فلم يقض به مع النكول كاللوث
مع القسامه وهل ترد اليمين على المدعي لخلف مع الشاهد فيه فلو ان احدهما انما لا ترد لانها
كانت في حننه وقد سقطها فصارت في جنبه غيرم فلم يعد اليه كالمدعي عليه اذا نكل عن

اليمين

وان حلف المدعي عليه في الدعوى الاولى لم يرد

اليمين فردت على المدعي فنكل فانما لا ترد على المدعي عليه والقول الثاني وهو الصحيح انها لا ترد هذه
اليمين غير الاولى لان شيب الاولى فوق حننه المدعي بالشهادة بسبب الثانية فهو حننه نكول
المدعي عليه واليمين الاولى للحكم بها الى المال وما يقضيه المال الثانية تقضي بها في جميع
الحقوق التي يسمع فيها الدعوى فلم يكن سقوط احدهما سببا لسقوط الاخرى فان قلنا انها لا ترد
حينئذ المدعي عليه حتى يخلف او يقر لانه تعين عليه ذلك وان قلنا انها لا تخلف مع الشاهد واشتق
فصل وان كانت الدعوى في موضع لا يمكن رد اليمين على المدعي فان ادعى على رجل حيا ومات
المدعي ولا وارث له غير المسلمين وانكر المدعي عليه ونكل عن اليمين فعنه وجهان ذكرهما ابو سعيد
المصطفي احدهما انه يقضي بنكوله لانه لا يمكن رد اليمين على الحاكم لانه يجوز ان يخلف عن المسلمين
لان اليمين لا تدخلها النيابة ولا يمكن رد دعوى المسلمين منهم لا تعينون فقصي بالنكول عبد الرحمن
والباني وهو المذهب فيمنع اليمين المدعي عليه حتى يخلف او يقر لان المدعي لا يمكن ان يذكرناه والقضا
ما النكول لا يجوز لما قد مناه لانه انما ان يكون صادقا لانه ان كان فلا ضرر عليه في اليمين او كاذبا
فيلزمه المقرار وان ادعى قضى بشا الطفل في حرم على رجل وانكر الرجل ونكل عن اليمين وقف
الى ان يبلغ الطفل فخلف لانه لا يمكن رد اليمين على الوصي لان اليمين لا يدخلها النيابة ولا على
الطفل في الحال لانه لا يصح ميمته فوجب التوقف الى ان يبلغ **فصل** وان كان المدعي يمينه
عادله قدمت على من المدعي عليه لانها حجة لا تتم فيها لانهما من جهة غيرم واليمين حجة تتم
فيها لانهما من جهة ولا يجوز سماع اليمينه ولا الحكم بها المسألة المدعي لانه حق له ولا يستوفي
الباذنه فان قال المدعي عليه اخلفوه انه يستحق ما شهد به اليمينه لم يخلف لان ذلك طعن
في اليمينه العادله وان قال الداعي منه فحلفوه انه لم يبرئ او قصته فحلفوه اني لم اقضه خلف لانه
ليست في ذلك قبح في اليمينه وما يدعيه محتمل فخلف عليه وان كانت اليمينه غير عادله قال له
القاضي ردني في شهودك وان قال المدعي ليمينه غايبه وطلب من المدعي عليه خلف لان الغايبه
كالعديمه لتعذر اقامتها فان خلف المدعي عليه ثم حضرت اليمينه وطلب شامها والحكم بها
وجب شامها والحكم بها لما روى عن رضي الله عنه انه قال اليمينه العادله احق من اليمين
الفاجره ولان اليمينه كالمقرار لم يحب الحكم بالحق المقرار بعد اليمين وكذلك اليمينه وان قال المدعي
جاضره ولكن اريد ان اخلفه خلف لانه قد يكون له عرض في خلافه فان تورع عن اليمين ففقر
واثبت الحق بالمقرار اقوى واشتهل من اشتهل باليمينه وان قال ليس لي بينه جاضره ولا غايبه

للمسمع كونه كذبها وان كان ظاهرا استوفى بالسمع

او قال كل بينه تشهد لي في كاذبه وطلب اجلا فحلف ثم اقام البينة على الحق ففنه بلبه اوجه
احدها انها لا تسمع كانه كذبها بقوله والماني انه ان كان هذا الذي استوفى بالبينة سمعت كانه
لم يعلم بالبينة فجمع قوله بالبينة الى المانع والمالك انما تسمع بكل حال وهو الصحيح كانه يجوز
ان يكون ما علم وان علم فلعنه فترجى قوله بالبينة الى المانع **فصل** وان قال المدعي
الى بينه بالحق لم يجر له ملازمه لخصم قبل حضورها لقوله صلى الله عليه وسلم شاهد اكل او بينه
ليس لك الما ذلك وان شهد له شاهدان عبد بن عبد الحاكم وهو يعلم ان له دفع البينة بالجرح
قال له قد شهد عليك فلان وفلان وقد ثبتت عندنا عندنا وقد اطرقتك جرحهما وان كان يعلم
فله ان يقول وله ان يثبت فان قال المسموع عليه الى بينه جرحهما انظر فان لم يأت بها حكم عليه
لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال في كتابه الى ابي موسى رضي الله عنه واحمل لمن ادعى جحفا غائبا
امدا ينتمى اليه فان احضر بينه اخذت له حقه والم استخلصت عليه الفضيته فانه انفي للشك
ولجل العي ولا ينظر اكثر من بلبه ايام لانه كثير وفيه اضرار بالمدعي فان قال الى بينه بالقضا او
المبرا اهل بلبه ايام فان لم يأت بها حلف المدعي انه لم يقضه ولم يتم تقضاه لما ذكرناه وله
ان يبارمه الى ان يقيم البينة بالجرح او القضا بالحق ودرجت في الظاهر وان شهد له شاهدان
لم يثبت عند التماذج الباطن فتشال المدعي ان يحبس الخصم الى ان تشال عن عداله الشهود ففنه جرحان
احدهما وهو قول الى اسحق وظاهر المذهب انه يحبس الى ان يظاها العبد له وعدم الفسق والماني
وهو قول الى سعيد المصطفي انه يحبس الى ان يظاها العبد له وان شهد له شاهد واحد
ان يحبس الى ان ياتي بشاهد اخر ففنه قولان احدهما انه يحبس الى ان يظاها العبد له الشهود
والماني لا يحبس وهو الصحيح كانه لم يأت بتمام البينة وحالف اذا حمل عبد التمام لان البينة تم عدلها
والظاهر عندنا انها وقال ابو اسحق ان كان الحق مما يقضي فيه بالشاهد واليمين حبس قوله واحدا
لان الشاهد الواحد حجه فيه كانه حلف معه **فصل** واذا علم القاضي عبد الله الشاهد
وفسقه على علمه في قتوله ورده وان علم جال المحكوم فيه نظرت فان كان ذلك في حق المدعي
ففنه قولان احدهما انه يجوز ان يحكم فيه بعلمه لقوله صلى الله عليه وسلم للحضري شاهد اكل
او بينه ليس لك الما ذلك ولانه لو كان عليه كشهاد اشين لا تعقد النكاح به وادعاه والماني وهو
الصحيح وهو اختيار الماني انه يجوز ان يحكم بعلمه لما روي ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا تمنع احدكم من حق الناس ان يقول في حق اذا زاده او علمه او سمعه ولا نه
اذا

اذا جاز ان يحكم ما شهد به الشهود وهو قولهم على نطن فلان يجوز ان يحكم ما سمعه او زاده
وهو على علم اولي او ان كان ذلك في حق الله تعالى ففنه بربان احدها وهو قول الى العباس
والى علي بن ابي هريرة انهما على قولين كحقوق المدينين والماني وهو قول اكثر اصحابنا انه لا
يجوز ان يحكم فيه بعلمه قوله واحدا الماروي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال
لو رأت رجلا على احد لم اجده به حتى تقوم البينة عندي ولا نه مندوب الى سنته ودرجه
والدليل عليه صلى الله عليه وسلم هذا سنته تشوبك باهزال فلم يحكم فيه بعلمه **فصل**
وان سكت المدعي عليه ولم يقر ولم ينكر قال له الحاكم ان اجبت والم يجعلنا ناكلا والمستحقت
ان يقول له ذلك بلثا فان لم يحب جعله ناكلا وحلف المدعي وقضى له بانه لم يخلوا اذا اجاب
من ان يقر او ينكر فان اقر فقد قضى عليه ما يحب على المقر وان انكر فقد وصل الى ان كان بالنكول
فقضى عليه ما يحب على المنكر اذا نكل عن اليمين **فصل** واذا حاكم الى الحاكم لم يعرف
لسانه لم يقبل في الترجمة المعدلين لانه اثبات قول يقف الحكم عليه فلم يقبل بل من عدلين
كالافراد وان كان الحق مما يثبت بالشاهد والمراثن قبل ذلك في الترجمة وان كان مما لم يقبل
فيه المذكران لم يقبل في الترجمة المذكران وان كان اقرارا بالزنا ففنه قولان احدهما انه
يثبت شاهد من الماني باست المبادر به **فصل** وان حضر رجل عند القاضي وادعى
على غائب عن البلد او على حاضر فرب او على حاضر في البلد استقر وتعد راجضه وان لم يكن
معه بينه لم يسمع دعواه وان سماعها لا يقيد وان كانت معه سنة سمعت دعواه وسمعت
بينه لانا ولم يسمع جعلت الغيبة والمستنار طريقا الى استقاط الحقوق التي نصب
الحاكم لحفظها ولا يحكم عليه الما ان حلف المدعي انه لم يري من الحق كانه يجوز ان يكون
قد حدث بعد شوته بالبينة امرا او قضا او جواله ولهذا الوجه من علمه الحق وادعى البراه
بشيء من ذلك سمعت دعواه وحلف عليه المدعي فاذا تعدر حضوره وجب على الحاكم ان يخط
وحلف عليه المدعي فان ادعى على حاضر في البلد يمكن احضاره وفنه وجهان احدهما
انه تسمع الدعوي والبينة وتقضي بها بعد ما حلف المدعي لانه غائب عن مجلس الحكم فحاز
القضا عليه كالغائب عن البلد والمستنار في البلد والماني انه لا يجوز سماع البينة عليه ولا
الحكم وهو المذهب كانه يمكن سؤاله ولا يجوز القضا عليه قبل السؤال كالحاضر في مجلس
الحكم وان ادعى على مست سمعت البينة وقضى عليه فان كان له وارث كان للاف المدعي اليه

وان لم يكن له وارث فعلى الحاكم ان يحلفه ثم يقضي له وان كان على صبي تمتعت البيعة وقضى عليه
بعد ما حلف المدعي انه تعذر الرجوع الى احواله وقضى عليه مع من المدعي كالعاب المستتر
وان حكم على الغائب ثم قدم او على الصبي ثم بلغ كان على حخته في القيد في السنة او المعارضة
بيئته لقمها على القضا او الابرار **فصل** ويجوز للقاضي ان يكتب الى القاضي فيما ثبتت عنده
ليحكم به ويجوز ان يكتب اليه فيما حكم به لينفذه لما روى الصحاك بن شفيان قال كتب الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وراث امرأه اشتم الضباني من ديه زوجها ولان الحاجة
مدعو الى كتاب القاضي الى القاضي فما ثبتت عنده ليحكم به فيما حكم به لينفذه فان كان الكتاب
فما حكم به جاز قبول ذلك في المسافة القريبة والبعيدة لان ما حكم به يلزم كل احد لمضاه
وان كان فما ثبتت عنده لم يجز قبوله اذا كان بينهما مسافة لا تقصر الصلوة فيها لان القاضي الكاتب
فما حمل شهود الكتاب كشاهد الاصل والشهود الذين شهدوا وما في الكتاب كشهود الفرع
وشاهد الفرع لا يقبل مع وثب شاهد الاصل **فصل** ولا يقبل الكتاب الا ان يشهده شاهدان
وقال ابو ثور يقبل من غير شهادته لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتب ويعمل بكتبته من غير
شهادته وقال ابو سعيد الصطري اذا عرف المكتوب اليه خط القاضي الكاتب وحتمه
جاز قبوله وهذا خطأ لان الخط يشبه الخط والحتم يشبه الحتم فلا يؤمن ان يور على الخط
والحتم واذا اراد ان يقرأ الكتاب حضر شاهدين وقرأ الكتاب عليهما او يقرأ غيرهم وهو يشمعه
والمستحجب ان ينظر الشاهدان في الكتاب حتى لا يظفر فيه شيء فان لم ينظر اجاز لهما لو ديان
ما سمعا واذا وصل الى القاضي المكتوب اليه قرا الكتاب عليه وقال فيشهدان هذا
كتاب فلان اليك وسمعتنا واشهدنا انه كتب اليك بما فيه وان لم يقرأ الكتاب ولكنهما
سماها اليه وقال فيشهدان انه كتب اليك بما فيه لم يجز لانه ربما زورا الكتاب عليهما وان اكسر ختم
الكتاب لم يضر لان المعول على ما فيه وان احسب بعضه فان كان الحفظان او معهما نسخة اخرى
شهادة او ان لم يحفظاه ولا معهما نسخة اخرى لم يشهد لهما ليعلم ان ما احسب منه **فصل**
وان مات القاضي الكاتب وعزل المكتوب اليه قبول الكتاب والعمل به لانه ان كان الكتاب
ما حكم به وجب على كل مبلغه ان ينفذه في كل حال وان كان الكتاب مما ثبتت عنده والكاتب
كشاهد الاصل وشهود الكتاب كشهود الفرع وموت شاهد الاصل لا يمنع من قبول شهادته
شهود الفرع وان فسق الكاتب ثم وصل كتابه فان كان ذلك فما حكم به لم يوثق فسقه لان

الحكم

الحكم لا يسلط بالفسق الحادث وان كان فيما ثبتت عنده لم يجز الحكم به لانه كشاهد الاصل وشاهد
الاصل اذا فسق قبل الحكم لم يحكم بشهادته شهود الفرع وان مات القاضي المكتوب اليه او عزل
وولي غيره قبل الكتاب لان المعول على ما حفظه شهود الكتاب والحملوه ومن تحمل شهادته وجب
على كل قاض ان يحكم بشهادته **فصل** وان وصل الكتاب الى المكتوب اليه فحضر الخصم وقال
لست فلان بن فلان قال القول قوله مع مبيته لان الاصل انه لم يطالب به عليه وان اقام المدعي
بيئته انه فلان بن فلان فقال لانا فلان بن فلان لا انا غير المحكوم عليه لم يقبل قوله لان يقوم
البيئته ان له من شراكه في جميع ما وصف به لان الاصل عدم شراكه فلم يقبل قوله من غير
بيئته فان اقام بيئته ان له من شراكه في جميع ما وصف به توقف عن الحكم حتى يست من المحكوم
عليه منهما واذا حكم المكتوب اليه على المدعي عليه بالحق فقال المحكوم عليه اكتب لي الى
الحاكم الكاتب انك حكمت علي حتى لا يدعي علي ثانيا ففنه وجهان احدهما وهو قول الى
شعيب الصطري رحمه الله انه يلزمه لانه لما من من ان يدعي ثانيا ويقم عليه السنة وبعض
عليه دانيا والماني انه لا يلزمه لان الحاكم انما يكتب ما حكم به او ثبتت عنده والكاتب هو الذي
حكم او ثبتت عنده دون المكتوب اليه **فصل** اذا ثبتت عند القاضي حق بالفرع دار
فتسأله المقر له ان يشهد على نفسه بما ثبتت عنده من الفرع او لا ربه ذلك لانه لما من ان ينكر المقر
فرعه لا يشهد ليلكون حجه له اذا انكر وان ثبتت عنده الحق يمين المدعي بعد نكول المدعي
عليه فتسأله المدعي ان يشهد على نفسه لزمه لانه حجه المدعي غير الشهاد وان ثبتت عنده
الحق بالسنة فتسأله المدعي ان يشهد ففنه وجهان احدهما انه لا يجب لان له الحق بيئته
فلم يلزم القاضي تحديد بيئته اخرى والماني يلزمه لان في اشهاد على نفسه تغديلا
ليبيئته واثباتا لحقه والزاما لخصمه وان ادعى عليه حقا فانكر فحلف له وسأله للحالف
ان يشهد على رآته لزمه ليكون حجه له في سقوط الدعوى حتى لا يطالبه بالحق
من اخرى وان سأل ان يكتب محضرا في هذه المسائل كلها وهو ان يكتب ما حري وما ثبت
به الحق فان لم يكن عنده قسط من بيت المال ولم يات به المحكوم له بقسط لم يلزمه ان يكتب
لان عليه ان يكتب وليس عليه ان يغرم وان كان عنده قسط من بيت المال او اقله فالحق
بقسط من قبل يلزمه ان يكتب المحض فيه وجهان احدهما انه يلزمه لانه وثقه بالحق فله
كالاشهاد على نفسه والماني لا يلزمه لان الحق ثبت باليمين والبيئته دون المحض وان سأل

ان يجعل له وهو ان يذكر ما يكتب في المحضر وشهد على انفاذ استحل له وهل يلزمه ذلك ام لا على ما
 ذكرناه في كتب المحضر وما يكتب من المحاضر والسجلات يكتب في تحتين احدهما تسلّم الى المحكوم له
 والاخرى تكون في ديوان الحاكم وان حضر عند القاضي رجلان لم يعرفهما فحلف بينهما ثم سأل المحكوم
 له كتب محضر او سجل كتب حضر الى رجلان قال احدهما انه فلان بن فلان او قال الاخر انه فلان
 ابن فلان وتخلّيهما او يذكر ما جرى بينهما وشهد على ذلك **فصل** وان اجتمعت عنده محاضر
 وسجلات كتب على كل محضر اسم المبدعين وضم ما اجتمع منها في كل شهر او في كل سنة على قدر
 قلنها وكثرتها بعضها الى بعض ويكتب عليها محاضر شهر كذا من سنة كذا السهل عليه طلبه اذا
 احتاج اليه وان حضر رجلان عند القاضي فادعى احدهما ان له في ديوان الحاكم حقه على خصمه
 فوجهها فان كان حاكما حكم به غير لم يجعل به الا ان يشهد شاهدا ان هذا الحكم به فلان القاضي
 ولا يرجع في ذلك الى الخط والختم لانه بمنزلة التزوير في الخط والختم وان كان حاكما حكم هو به فان
 كان ذاكر الحكم عالما به عمل به والا لم يخضع حكمه فان كان غير ذاكر لم يجعل به لانه يجوز ان يكون قد
 روى على خطه وختمه وان شهد بان عليه انه حكم بوجهه يرجع الى شهادتهما لانه شك في فعله فلا
 يرجع فيه الى قول غيره كما لو شك في فرض من فرض ضلّاته وان شهد الشاهدان على حكمه عند
 حاكم اخر ان قدما شهدا به وان شهدا شاهدا ان الاول يوقف في شهادتهما لم يحرج الماني ان ينفذ
 الحكم الذي شهدا به لان الشهود فرع للحاكم الاول فاذا توقف المصل لم يحرج الحكم شهادة الفرع
 كما لو شهد شاهدا ان على شهادته المصل ثم شهد شاهدا ان شاهدا المصل يوقف
 في الشهادتين **فصل** اذ انقض الحكم للقاضي بين الخصمين فالمستحب ان يامرهما بالصلح فان لم
 يفعلا لم يحرج ذلك لان الحكم لازم فلا يجوز تاخير من غير رضامن له الحق **فصل** اذا
 قال القاضي حكمت لفلان بكذا قبل قوله انه ملك الحكم فملك له اقراره كالأمر ملك
 الطلاق قبل اقراره به وان علم ثم قال حكمت لفلان لم تقبل اقراره انه ملك الحق فلم يملك
 الاقرار به وهل يكون شاهدا اذ ذلك منه وجهان احدهما وهو قول ابو سعيد
 المصطفي انه يكون شاهدا لانه ليس فيه اكثر من انه شهد على فعل نفسه وذلك لا موجب
 رد شهادته كما لو قالت المرأة ارضعت هذا الصبي والماني وهو المذهب انه لا يكون شاهدا
 فيه لان شهادته بالحكم يستلزم نفسه العبد له لان الحكم لا يكون له من عدل فالحققة التمه في
 هذه الشهادتين فلم يقبل ويخالف المصنفه لان شهادتهما بالرضاع لا تثبت عدا له لنفسهما

لان

لان الرضاع يقع من غير عدل ولان المقلب في الرضاع ففعل الرضاع ولهذا يصح دونها المقلب
 في الحكم ففعل الحاكم فتكون شهادته على فعله فلم تقبل

باب القسمة

وحوز قسمة الاموال المشتركة لقوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى
 والمتاح المساكين فارز قوه منه وقولوا له قوه معروفا ولان النبي صلى الله عليه وسلم
 قسم غنائم بدر وشعب فقال له الصفر وفكهم غنائم حبر على مائة عشر شهرا وقسم غنائم
 حنين ووطاس وقيل للجعرانه ولان بالشرك حاجة الى القسمة ليتكفل كل واحد منهم
 من النصرف في ماله على الكمال ويخلص من كثر اليدوي وسؤال مشاركه **فصل** ويجوز
 لهم ان يتقاسموا بالقسمة ويجوز ان ينصبوا من انفسهم من يقسم بينهم ويجوز ان يرفعوا الى الحاكم
 لينصب من يقسم بينهم ويجب ان يكون القاسم عالما بالقسمة ليوصل كل واحد منهم الى حقه
 كما يجب ان يكون الحاكم عالما بالحكم بينهم بالحق فان كان القاسم من جهة الحاكم لم يجز ان يكون
 فاسقا ولا عبدا كالحاكم فان لم يكن فيها تقوم جاز قاسم واجد وان كان فيها يقوم لم يجز
 اقل من اثنين لان القوم لا تثبت الا باثنين وان كان فيها خرض ففيه قوله ان احدهما
 انه يجوز ان يكون الخارض واحدا والماني انه يجب ان يكون الخارض اثنين **فصل**
 فان كان القاسم نصيبه الحاكم كانت اجرة من سهم المصالح لما روي ان عليا رضي الله عنه
 اعطى القاسم من بيت المال ولانه من المصالح فكانت اجرة من سهم المصالح فان لم يكن في
 بيت المال شيء او جبت على الشر كاعلى قدر املاكهم لهما مودونه حب بمال مشترك فكانت
 على قدر المال كنفقة العبيد واليهام المشتركة وان كان القاسم نصيبه الشركا
 حازا ان يكون فاسقا وعبدا لانه وكيل له ويجب اجرة عليهم على ما شرطوا لانه اجبرهم
فصل وان كان في القسمة رد فهو بيع وان صاحب الابدال المالك في مقابلته ما
 حصل له من حق شريكه عوضا فان لم يكن فيها رد ففقه قوله ان احدهما انه يبيع كان كل
 جزء من المال مشترك بينهما فاذا اخذ نصف جميع فقد باع حقه لهما حصل له من حق صاحبه
 والعول الماني انها فزا لنفسه ونسب الحق لهما لو كانت بغيرها لما حاز
 لعلي فقه على ما خرج القسمة ولا يملك لو كانت بغيرها ففقت الى لفظ التملك

لان القسمة لا تملك الحاكم علم خزانة فاسقا ولا عبدا كالحاكم

ولتثبت فيها المشفعة ولما نفد ربحه كسائر البتوع فان قلنا انها بيع لم تجز في الجوز
بيع بعضه ببعض كالطيب والعسل ^{الذي} العقيدت اجزأوه بالنار وان قلنا انها في النصيبين
جاء وان قسم الجوز والمدهان فان قلنا انها بيع لم تجز لانها من غير قبض ولم تجز قسمتها
لما الكيل كما في الجوز والبيع وان قلنا انها في النصيبين لم تجز لانها من غير قبض
فجوز قسمتها بالكيل والوزن وان كانت بينهما من على شجرة فان قلنا ان القسمه بيع لم تجز قسمتها
جزءا كالجوز بيع بعضها ببعض جزأوا وان قلنا انها في النصيبين فان كانت المهر غير الكرم
والخيل لم تجز قسمتها لانها لا يقع فيها الخوض وان كانت ثمرة الخيل والكرم جاز لانه يجوز خوضها
للفقر في الركون فجاز للشركاء **فصل** وان وقف على قوم نصف ارض فزاد اهل الوقف
ان يقاسموا صاحب المطلق فان قلنا ان القسمه بيع لم يصح وان قلنا انها بمنزلة الحقن نظرت
فان لم يكن فيها ربح فصح وان كان فيها ربح فان كان من اهل الوقف جاز لانهم يتنازعون المطلق
وان كان من اهل المطلق لم يجز لانهم يتنازعون الوقف **فصل** وان طلب احد الشركاء القسمه
وامتنع الآخر نظرت فان لم يكن على واحد منهما ضرر في القسمه كالمحبوب والمدهان والنياب
الغليظة وما تشاؤون اجزأوه من المراضى والدور اجبر الممتنع لمن الطالب يزيد ان ينفع ماله
على الكمال وان تخلص من شوا المشاركه من غير اضرار باحد فوجبت اجابته الى ما طلب وان كان
عليها ما ضرر كالجواهر والنياب المرتفعة التي تنقص قيمتها بالقطع والرجح الواحد والبر والهام
الصغير لم يجز الممتنع لقوله صلى الله عليه وسلم ولا ضرر ولا ضرار وروى ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن اضعاف الماله ولانه اتلاف مال مشقة يستحق به الجرح فلم يجز عليه
وان كان على احدهما ضرر دون الآخر نظرت فان كان الضرر على الممتنع اجبر عليه وقال ابو ثور
لم يجز لها قسمه فيها ضرر ولم يجز عليها كما لو دخل الضرر عليها وهذا خطأ لانه طلب حقا
له فيه منفعة فوجبت الاجابة اليه وان كان على المطلوب منه ضرر كما لو كان له دين
على رجل لا يملك الما انقص به دينه وان كان الضرر على الطالب دون الآخر فنه وجب ان
اجدها انه لا يجز لها قسمه لانه لا ضرر فيها على احدهما فاجبر الممتنع كما لو كان الضرر على الممتنع
دون الطالب والماني انه لا يجز وهو الصحيح لانه يطلب ما يستنصر به فلم يجز الممتنع وخالف
اذا لم يكن على الطالب ضرر لانه يطلب ما يستنفع به وهذا ابطال ما يستنصر به وذلك سفسه
فلم يجز الممتنع **فصل** وان كان بينهما دور او اراضي مختلفة في بعضها نخل وفي بعضها

شجر

شجر او بعضها يستفي بالبيع وبعضها يستفي بالناسخ فطلب احدهما ان يقسم بينهما اعيانا فان القسمه
وطلب الآخر ان يقسم كل عين قسم كل عين لان كل واحد منهما له حق في الجميع فجاز له
ان يطلب بحقه في الجميع وان كان بينهما عينا بدلا من القسمه فطلب احدهما ان يقسم اعيانا
وطلب الآخر ان يقسم كل عين منها فنه وجب ان اجدها انه يقسم اعيانا كما لو اراد الواحد اذا
كان فيها بون والماني انه يقسم كل عين منها على المفرد على ان يسكن على المفرد فقسم كل
واحد منها كالدور والمنفقه **فصل** وان كان بينهما دار فطلب احدهما ان يقسم فمجل العلو
لحدهما والسفل للاخر فامتنع الآخر لم يجز الممتنع لان العلو تابع للعرضه في القسمه ولهذا
لو كان بينهما عرض فطلب احدهما القسمه وحبس القسمه ولو كان بينهما عرق فطلب احدهما
القسمه لم يجز لان الجوز ان جعل النافع في القسمه مبيوعا **فصل** وان كان بين ملكين ما عرضه
حايط فزاد احدهما ان يقسم طوله فمجل لكل واحد منهما نصف الطول كما في العرض انفق
عليه جاز فان طلب احدهما ذلك وامتنع الآخر اجبر عليه لانه ضرر فيها وان اراد قسمته بارضا
في كمال الطول انفق عليه جاز وان طلب احدهما وامتنع الآخر فنه وجب ان اجدها لا
يجز لانه لا يدخله الرعه لانه اذا افزع زما صار ملك كل واحد منهما الى ناحيه ملك الآخر
فلا يستنفع به وكل قسمه لا يدخلها الرعه لم يجز عليها كالقسمه التي فيها ربح والماني وهو
الصحيح انه لا يجز عليها لانه ملك مشترك يمكن كل واحد من الشركين ان يستنفع بحصته اذا قسم
فاجبر على القسمه كما لو اراد ان يقسمها طوله وان كان بينهما حايط وازاد قسمته نظرت فان
ازاد قسمته طوله كما في العرض انفق عليه جاز وان طلب احدهما ذلك وامتنع الآخر فنه
وجب ان اجدها انه لا يجز لانه لا بد من خط في ذلك اتلاف والتالي خبر وهو الصحيح لانه
يمكن قسمته على وجه ينفعان به فاجبر الممتنع منهما كما عرضه وان اراد قسمته عرضا في
كمال الطول وانفق عليه جاز وان طلب احدهما وامتنع الآخر لم يجز لان ذلك اتلاف واستناد
فصل اذا كان بينهما ارض مختلفة الاجزاء بعضها عامر وبعضها خراب وبعضها قوي
وبعضها ضعيف او بعضها شجر او بنا وبعضها باض او بعضها يستفي بالبيع وبعضها يستفي
بالناسخ نظرت فان امكن التسوية من الشركين وجب له وان يكون الجيد في مقدمتها
والردي في مؤخرها فاذا قسمت بينهما نصفين صار الى كل واحد منهما من الجيد والردي مثل
ما صار الى المحرم من الجيد والردي فطلب احدهما هذه القسمه اجبر عليها لانه كالأرض

لا بد من حايط

المتساوية الاجزاء امكان التسوية بينهما وان لم يمكن التسوية بينهما في الجيد والري
 فان كانت العماره او الشجر او البناء اجدا النصفين دون الاخر نظرت فان امكن ان تقسم قسمه
 تعديل بالقسمه بان يكون الارض ثلثين حريشا ويكون عشره من حريشها بقسمه عشر
 حريشا من ردها فربما قد عا الى ذلك اجدا المشرى ومنع الاخر ففقه قولنا اجدها انه لا يجزى
 الممنوع لتعذر التساوي في الذرع ونقص القسمه الى ان تراضيا والقول الماني انه لا يجزى
 لوجود التساوي بالتعديل فعلى هذا اجرم القاسم وجهان احدهما انه يجب على كل واحد
 منهما انصف الاجرم لانهما متساويان في اصل الملك والثاني انه يجب على صاحب العشر ثلثها
 وعلى صاحب العشرين ثلثها لثناصلاهما في الماخوذ بالقسمه وان امكن قسمه التعديل
 وقسمه الرديف عا احدهما الى قسمه التعديل ودعا الاخر الى قسمه الرديف قلنا ان قسمه التعديل
 لا تجزى عليها فالقول قول من دعا اليها لان ذلك مستحق وان قلنا لا تجزى وقف الى ان تراضيا
 على احدهما **فصل** وان كان بينهما ارض مزروعه وطلب احدهما قسمه الارض دون الذرع
 وجبت القسمه لان الذرع لا يمنع القسمه في الارض فلم يمنع وجوبها كالقماش في الدار وان
 طلب قسمه الارض والزرع لم يجز لان الذرع لا يمكن تعديله فان تراضيا على ذلك فان كان يذرا
 لم يحرق قسمته لانه مجهول وان كان قد ظهر فان كان مما لا يرافقه كالقصيل والقطن حازه لانه
 معلوم مشاهد وان كان قد انقصد منه الحب لم يحرقه انا اذا قلنا ان القسمه بيع لم يحرقه
 بيع ارض وطعام بارض وطعام ولانه قسمه مجهول ومعلوم **فصل** وان كان بينهما عبيد
 او ماشيه او اخشاب او ثياب فطلب احدهما قسمتها اعيانا او امتنع الاخر فان كانت متفاضله
 لم يجز الممنوع وان كانت متماثله ففقه وجهان احدهما وهو قول الى العباس والى اسحق والى شهيد
 المصطفي انه تجزى الممنوع وهو ظاهر المذهب لانهما متماثله والماني وهو قول الى علي بن خنيزان
 والى علي بن ابي حمزة انه لا تجزى الممنوع لانهما اعيان مختلفه فلم يجز على قسمتها اعيانا كالردور
 المنفرقه **فصل** وان كان بينهما منافع فاراد قسمتها بما ياه وهو ان يكون العنق في يد احدهما
 مده ثم يد الاخر مثل ذلك المده جاز لان المنافع كالأعيان محازقتهما كالأعيان وان طلب
 احدهما وامتنع الاخر لم يجز الممنوع ومن اصحبتا من حاز فيه وجهان اخر انه لا يجزى كالحجر على قسمه
 المعيان والصحيح انه لا يجزى لان حق كل واحد منهما في الحجر على الحجر بما ياه وحالف
 المعيان فانه لا يحتاج بالقسمه حتى احدهما واذا عقد على مده احتض كل واحد منهما منفعتة

وان عا الى القسمه في الماشيه والاشجار والاعمار

وان

وان كان يحتاج الى نفقه كالعبد والهيمه كانت نفقته على من يستوفي منفعتة وان كتب
 العبد كسبا معتادا في مده احدهما كان لمن هو في مده مده وهل يدخل فيها المكتسبات المتأخره
 كاللقطه والتركاز والهيمه والوضيه ففقه قولنا احدهما انها يدخل فيها المكتسبات فاشبهه
 المعتاد والماني انها لا تدخل فيها لان الما ياه مع لانه يبيع حقه من الكسب في احد التامين
 بحقه في اليوم الاخر والبيع لا يدخل فيه لانهما تقدر على تسليمه في العا والنادر لا تقدر عليه
 في العا فلم يدخل فيه فعلى هذا يكون بينهما **فصل** وينبغي للقاسم ان يخصى عبدا اهل
 السهام ويعدل السهام بالاجزاء او بالقسمه او بالترديفان تساوي عدد دبر وسهامهم كثلثه
 منهم ارض ثلثا فله ان يكتب السهام وخرج على السهام وله ان يكتب السهام وخرج على
 السهام فان كتب السهام كتبها في ثلث رفاع في كل رفاعه اسم واحد من الشركاء كما يامر من لم
 يحضر كتب الرفاع والبندقه ان خرج رفاعه على السهم الاول فمن خرج اسمه اخذته ثم خرج
 على السهم الثاني فمن خرج اسمه اخذته وتعين السهم الثالث للشريك الثالث فان كتب السهام
 كتب في ثلث رفاع في رفاعه السهم الاول وفي رفاعه السهم الثاني وفي رفاعه السهم الثالث ثم يامر
 ما حراج رفاعه على اسم احدهما كافي سهم خرج اخذته ثم يامر ما حراج رفاعه اخرى على اسم
 الاخر فافى سهم خرج اخذته الماني ثم تعين السهم الثاني للشريك الثالث وان اختلفت سهامهم فان
 كان لواحد السدس والاخر الثلث والثلث النصف قسمتها على اقل السهام وهو السدس فجعلها
 اسداسا ويكتب السهام وخرج على السهام في امران خرج على السهم الاول فان خرج اسم صاحب
 السدس اخذته ثم خرج السهم الثاني فان خرج اسم صاحب الثلث اخذ السدس والذي
 يليه لان له سهمين وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرجت الفرعه الاولى على اسم صاحب
 النصف اخذ السهم الاول والذين يليانه وهو الباقي والمالث ثم خرج على السهم الرابع فان
 خرج اسم صاحب الثلث اخذته والسهم الذي يليه وهو الخامس فتعين السهم السادس
 لصاحب السدس وانما قلنا انه ياخذ مع الذي يليه لينفع مما ياخذ ولا يستصير ولا يخرج
 في هذا القسم السهام على السهام لانا لو فعلنا ذلك لما خرج السهم الرابع لصاحب النصف فيقول
 اخذته وسهمين قبله ونقول الاخران ياخذونه وسهمين بعده فيؤدي الى الاختلاف والخصومه
فصل اذا تراضى الشريكان الى الحاكم وسأله ان يتقضى من يقسم بينهما ففقه اجاب
 لم يعتبر تراضى الشريكان لانهما لم يعتبر التراضى في ابتداء القسمه لم يعتبر بعد خروج الفرعه وان

نصيب الشريك كان قاسما يقسم بينهما المتصور ان يعبر الزاوي في ابتداء القسمة وبعد خروج
الفرعة وقال رجلين حكما رجلا يحكم بينهما فانه قولان احدهما انه يلزم الحكم ولا يعتبر
رضاهما والماني انه لا يلزم الحكم الا برضاهما والقاسم هاهنا منزله هذا الحاكم لانه نصيبه
الشريك كان فكون على قولين احدهما وهو المتصور ان يعبر الزاوي بعد خروج الفرعة لانه
لما اعتبر الرضا في المبدأ اعتبر بعد خروج الفرعة والماني يعتبر ان القاسم مخير بعد بل
الشهائم والمقارن فلم يعتبر الرضا بعد حكم الحاكم وان كان في القسمة رد وخرجت الفرعة لم يلزم
الماني الزاوي وقال ابو سعيد المصطفي تارم طرعر الزاوي كقسمة الجبار وهذا خطأ لان في
قسمة الجبار لا يعتبر الزاوي في المبدأ وهاهنا يعتبر باعتبار بعد الفرعة **فصل** اذا قاسما
ارضا ثم ادعى احدهما غلطا فان كان في قسمة الجبار لم يقبل قوله من غير بينه لان القاسم كالحاكم
فلم يقبل دعوى الغلط عليه من غير بينه كالحاكم وان اقام البينة على الغلط نقضت القسمة
فان كان في قسمة اختيار نظرت فان تقاسما بالنفسهما من غير قاسم لم يقبل لانه رضى باخذه
فاقصا وان اقام بينه لم يقبل لحوار ان يكون قد رضى بدون حقه وان قسم بينهما قاسم نصيباه
فان قلنا انه ينفق الى الزاوي بعد خروج الفرعة لم يقبل دعواه لانه رضى باخذه فاقصا
وان قلنا انه ينفق الى الزاوي بعد خروج الفرعة فهو كقسمة الجبار ولا يقبل قوله لانه بينه
وان كان في القسمة رد لم يقبل قوله على المذهب وعلى قول ابو سعيد المصطفي هو كقسمة الجبار
فلا يقبل قوله لانه بينه **فصل** وان سارع الشريك ان يعبر القسمة في بيت من دار قسمها
فادعى كل واحد منهما انه في شهم ولم يكن بينه تخالفا ونقضت القسمة كما قلنا في المناهين
وان وجد احدهما ماضا رايه عينا فله الفسخ كما قلنا في البيع **فصل** اذا قسمنا ارضا
ثم استحق ماضا الى احدهما شي بعينه نظرت فان استحق ماله من نصيب الاخر انقضت القسمة
وان لم يستحق من نصيب الاخر مثله بطلت القسمة لان من استحق ذلك من حصته ان يرجع في
شهم شريكه واذا استحق ذلك عادت المشاعة وان استحق جزء مشاع بطلت القسمة في المستحق
وهل يبطل في الباقي منه وجهان احدهما وهو قول ابو علي بن ابي هريرة انه سئل عن رجل يبيع
الصفقة فان قلنا ان الصفقة لا تفرق بطلت القسمة في الجميع وان قلنا انها تفرق
صحت في الباقي والماني وهو قولنا استحق ان القسمة تبطل في الباقي قوله واحد المن القصد
من القسمة تمثيل الحقيق ولم يحصل ذلك لان المستحق صار شريكا لكل واحد منهما فبطلت القسمة

فصل

لو قيل دعواه لانه رضى باخذ الحق باقتضا وارطبا انه لا ينفق الى الزاوي بعد خروج الفرعة

فصل اذا قسم الوارثان التركة ثم ظهر دين على الميت فانه يدين على بيع التركة قبل قضا الدين
وفيه وجهان ذكرناهما في التعليل فان قلنا ان القسمة تمثيل الحقيق لم ينقص القسمة وان
قلنا انها بيع ففي بقضها وجهان

كتاب الدعوى والبيانات

لا يصح دعوى مجهول في غير الوضعية لان القصد بالحكم فصل الخصومة والزام الحق
ولا يمكن ذلك في المجهول فان كان المدعى يدعي ان له في المجهول نوع والصفة وان
كان عينا باقية ذكر صفاتها وان ذكر قيمتها كان اجوبا وان كانت العنق اللفه فان كان
لهامثل ذكر صفاتها وان ذكر قيمتها كان اجوبا وان لم يكن لهامثل ذكر قيمتها وان كان المدعى
شيئا محليا او لحاما محليا فان كان لفضه قومه بالذهب وان كان يذهب قومه بالفضه
وان كان تحكما بالذهب والفضه قومه مما شامنها وان كان المدعى ماله عن وصيه جاز
ان يدعي مجهولا لان الوضعية ملك المجهول ولا يلزمه في دعوى المال ذكر السبب الذي
ملك به لان اسبابه كثر فيشتق معرفة سبب كل درهم منه وان كان المدعى قتيلا لزمه ذكر
صفته انه عدا او خطا وانه انفرديه او شاركه فيه وغيره وذكر صفته العبد لان القتل لا
يمكن تلافيه فاذا لم يبين لم يضمن ان يفتقر فيما لم يحب فيه القصاص وان كان المدعى نكاحا
فقد قال الشافعي لا يسمع حتى يقول نكحتا بولي وشاهدني عدل ورضاها من اصحابنا
من قال لا يسترط لانه دعوى ملك فلا يسترط فيه ذكر السبب كدعوى المال وما قال الشافعي
ذكر على سبيل الاستحباب كما قال في امتحان الشهود ادا ارتاب بهم ومنهم من قال ان ذلك
شرط لانه مبني على الاحتياط وتعلق العقوبة بجنسته فشرط في دعواه ذكر الصفه كدعوى
القتل ومنهم من قال ان كان يدعي ابتداء النكاح لزمه ذكره لانه شرط المبدأ وان كان يدعي
استدائه النكاح لم يسترط لانه ليس بشرط الاستدائه وان ادعت امرأة على رجل نكاحا
فان كان مع النكاح حق تدعيه من مهر او نفقة سمعت دعواها وان لم تدع خفاستواه
ففيه وجهان احدهما انه لا يسمع دعواها لان النكاح حق للزوج على المرأة فاذا ادعت
المراه كان ذلك اقرارا او لقرارا يقبل مع انكار المقر له لواقرب له بدار والماني انما يسمع
لان النكاح تضمن حقوقا لها فصح دعواها فيه وان كان يبيغا او اجاره ففيه بلته واجه

المدعى

احدها انه لا ينفق الى ذكر شرطه لان المقصود به المال فلم ينفق الى ذكر شرطه كدعي المال
والثاني ينفق الى ذكر شرطه انه دعوى عقيد فنفق الى ذكر شرطه كالتكاح والمالت انه ان
كان في غير الحارة لم ينفق لانه لا يقصد به غير المال وان كان في حارته افقر لانه مملوكه الوطى
فاشبه النكاح وما لم يذكر في الدعوى ولم يذكر ساه له الحاكم عنه ليدكر فنفق الدعوى
معلومه فنمكن الحكم بها **فصل** وان ادعى عليه ما لم يضاف الى شئب فان ادعى عليه القا
افرضه اياه او ابلغه عليه فقال ما اقرضني او ما املت عليه صح الجواب لانه اجاب عما
ادعى عليه وان لم يتعرض الى ادعى عليه بان قال لا يستحق علي شي مما صح للجواب ولا يكلف انكار
ما يدعى عليه من المقرض والتمتلاف لانه يجوز ان يكون قد اقرضه او ابلغه عليه ثم قضاه او ابراه
منه فيستضربه واذا انكر الاستحقاق كان صادقا ولم يكن عليه ضرر **فصل** واذا ادعى
على رجل ديناً في دينه فانكر ولم يكن دينه فالقول قوله مع ميمنه لما روى ابن عباس رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو ان الناس اعطوا بدعواهم لادعى الناس من الناس دينا فاش
واموالهم لكن الناس على المسدع عليه ولا ان المصل براه ذمته فجعل القول قوله وان ادعى
عسائى ابيه فانكر ولا يشبهه فالقول قوله مع ميمنه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
في قصة الحضري والكبرى شاهدان او ميمنه وكان الظاهر من ابي الملك فقبل قوله وان ابراهما
عسائى بدها ولا يبينه حلقا وجعل المدعى بينهما نصفين لما روى ابو موسى المشعري ان رجلين
تداخيا دابة ليس احدهما يسه فحجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ولا بد كل واحد
منهما على نصفها وكان القول فيه قوله كما لو كانت العين في يد احدهما **فصل** وان ابراهما عسائى
ولا احدهما يسه وهي بدها او في يد احدهما او في يد غيرهما حكم لمن له اليه ليقول صلى الله
عليه وسلم شاهدان او ميمنه فيد الحكم بالشهادة ولا ان اليه حجة صرحه في اثبات الملك
لانهم فيها واليد بحمل الملك وغيره والذكي يقو بها هو الميمن وهو ميمن فيها فقدمت اليه
عليها وان كان لكل واحد منهما منه نظرت فان كانت العين في يد احدهما قضى لمن له اليد ومن
اصحنا من قال لا يقضى لصاحب اليد من غير ميمن لان يمينه يعارضها يمينه المدعى
فتسقطها وتبقى له اليد لا يقضى بها من غير ميمن والمنصوص انه يقضى له من غير ميمن
لان ميمنه يمينه معها ترجح وهو المدعى مع الآخر يمينه لا ترجح معها والحقان اذا تعارضا
ومع احدهما ترجح قضى بالذي معها الترجيح كالخبرين اذا تعارضا ومع احدهما قياس وان كانت

فاد التارة كان كالتجارة وان اقرضه او ابلغه عليه فقبل قوله وان ابراهما عسائى

العين في يد احدها فاقام الآخر دينه ففرض له وسلمت العين اليه ثم اقام صاحب الدين دينه اليها
له يقضى الحكم ورددت العين اليه لانا حكمنا بالآخر طمنا انه لا يمين له فاذا اتى باليمين بان انه
كانت له يد وليمينه فقدمت على يمينه الآخر **فصل** وان كان لكل واحد منهما يمينه والعين في يد
اخرى يد غيرهما او لا يد لاحدهما تعارضت البيتان وفيهما قولان احدهما انهما مستقطبان
وهو الصحيح لانهما جحان تعارضتا ولا مزب لاجلها على الاخرى مستقطبان كما انهما جحان
في الحادثة فعلى هذا يكون الحكم فيهما كما لو تداعيا ولا يمينه لو احدهما والماني انهما مستعملان
وفي كيفية استعمال يمينه اقوال احدها انه توقف المراسل ان يكتشف او يضطجحا
لمن احدها صادقة والاخرى كاذبة ويرجى معرفة الصادقة فوجب التوقف كما لمراه اداوجها
وليان احدهما بعد الآخر ونسب المسابق منها والماني انه يقسم بينهما لان الميمنه حجة كاليد
ولو استويا في البدق قسم بينهما فكل ذلك اذا استويا في اليمينه والمالت انه يقرع فمن خرجت له
القرعة حكم له لانه لا مزب لاجلها فوجب التقديم بالقرعة كالزوجه اذا اراد الزوج
السفر بل احدها **فصل** وان كانت يمينه احدهما شاهدين وبينه الآخر اربعة فاكتر
فهما متعارضتان وفيهما القولان كان الميمن يمينه مقدرة بالشرع وكان حكمها فحكمها
زاد استواء ان كانت احري البيتين اعدل من الاخرى فهما متعارضتان وفيهما قولان لانهما
متساوتان في اثبات الحق وان كانت يمينه احدهما شاهدين وبينه الآخر شاهدا وامر اس
فهما متعارضتان وفيهما قولان لانهما متساوتان في اثبات المال وان كانت يمينه احدهما
شاهدين وبينه الآخر شاهدا او متساوية قولان احدهما انهما متعارضتان وفيهما
القولان لانهما متساوتان في اثبات المال والقول الماني انه يقضى لمن له شاهدان لان
يمينه مجمع عليها وبينه الآخر مختلف فيها **فصل** وان كانت العين في يد غيرهما فشهدت
بينه احدهما بان ملكه من يمينه وشهدت يمينه الاخر انه ملكه من سنتين وفيه قولان
قال في البوطي هما استويا لان القصد اثبات الملك في الحال وهما متساوتان في اصابة الملك
في الحال والقول الماني ان التي شهدت بالملك المقدم اولى وهو اختيار المزمي وهو الصحيح لانها
انفردت باثبات الملك في زمان لا تعارضها فيه اليمينه الاخرى اما اذا كان الشئ في يد
احدهما فان كان في يد من شهد له بالملك المتقدم حكم له وان كان في يد الاخر فقد اختلف
اصحنا فيه فقال ابو العباس بنى على القولين في المسئلة قبلها فان قلنا انهما يتساويان

حكم لصاحب اليد وان قلنا ان التي شهدت بالملك المتقدم تقدم قدمت هاهنا الضالمان
 التراجع من جهة البيعة اولى من الرجوع باليد من اصحابنا من قال الحكم به لمن هو في يده قوة
 واحد لان اليد الموحدة اولى من الشهاد بالملك المتقدم واما اذا اتد اعيا دابة واقام احدها
 بيعة انها له تخت في ملكه واقام الاخر بيعة انها له ولم يذكر التناج فقد اختلف اصحابنا فيه فقال
 ابو العباس الحكم فيه كل حكم في الشهاد بالملك المتقدم وفيه قوة لان الشهاد بالشاه كالشهاد
 بالملك المتقدم وقال ابو اسحق حكم لمن شهدت البيعة له بالتناج قوة واحدا لان بيعة التناج
 تنفي ان يكون الملك لغير والبيعة بالملك المتقدم لا تنفي ان يكون الملك قبل ذلك لغير
 المشهود له **فصل** واذا ادعى رجل دارا في يد رجل واقام بيعة ان هذه الدار كانت
 في يده او ملكه امس فقضى في الربيع انه لم يحكم بهذه الشهاد وحكي البويطي انه يحكم بها
 فقال ابو العباس فيها قوله ان احدها انضجكم بذلك انه قد ثبت بالبيعة ان الدار كانت
 له والظاهر بقا الملك والقول الثاني انه لم يحكم له وهو الصحيح انه ادعى ملك الدار في
 الحال وشهدت له البيعة مما لم يدعه فلم يحكم بها كما لو ادعى دارا فشهدت له البيعة
 بدار اخرى وقال ابو اسحق حكم بها قوله واحد او ما ذكره البويطي من حجة **فصل**
 وان ادعى على رجل دارا في يده فافترقها لغير نظرت فان صدقه المقر حكم له انه مصدق
 فيما في يده وقد صدقه المقر حكم له وتنقل الخصومة الى المقر له فان طلب المدعي من المقر
 انه يعلم انها له ففيه قوله ان ابتاع على من فرشت في يده لغير ثم اقره لآخر وفيه قوله ان
 احدها يلزمه ان يغرم للماني والماني لم يلزمه فان قلنا يلزمه ان يغرم حلف له وما حاف
 ان خلف فيقر الثاني فيغرمه له وان قلنا لا يلزمه لم يحلف له انه ان خاف من الماني فاقر
 للماني لم يلزمه ان يغرم فلا يبره في تخليفه وان كذبه المقر ففيه وجهان احدهما وهو
 قول ابو العباس انه ياخذها الحاكم وحفظها الى ان يجد صاحبها لان الذي هي في يده لا يدعيها
 والمقر له اسقط اقراره بالتكذيب وليس للمدعي بيعة فلم يبق الا ان يحفظها الحاكم كالمال الضال
 وهو قول ابو اسحق انها تنسب الى المدعي لانه ليس هاهنا من يدعيها غير وهذا خطأ لانه
 حكم بمجرى الدعوى وان اقر بها الغائب ولا يبيعه وقف الامر الى ان تقدم الغائب لان الذي
 هي في يده لا يدعيها ولا يبيعه يقضي بها فوجب التوقف فان طلب المدعي من المدعي عليه
 انه يعلم انها له فعلى ما ذكرناه من القولين وان كان المدعي بيعة قضى له وهل يحتاج ان يحلف

نقل

مع

مع البيعة فيه وجهان احدهما انه يحتاج ان يحلف مع البيعة لانه احكامنا باقرار المدعي عليه
 انها ملك للغائب ولا يجوز القضاء بالبيعة على الغائب من غير بين والماني وهو قول ابو اسحق
 انه لا يحتاج ان يحلف لانه قضى على الحاضر وهو المدعي عليه وان كان مع المدعي عليه بيعة انها
 للغائب والمنصور من انه لم يحكم بيعة المدعي ويشمل اليه ولا يحكم بيعة المدعي عليه وان كان وجهان
 يدلان بيعة صاحب اليد انما تقضى بها اذا اقام بها صاحب الملك او وكيل له والمدعي عليه
 ليس بملك ولا هو وكيل للمالك فلم يحكم بيعة وحكي ابو اسحق عن بعض اصحابنا انه ان كان المقر
 يدعي ان الدار في يده ويدعيه او عارية لم يسمع بيعة وان كان يدعي انها في يده بل جاز سمعت
 بيعة وقضى بها لانه يدعي لنفسه حقا فسمعت بيعة فصح الملك للغائب ويستوفى به حقه
 من المنفعة وهذا خطأ لانه لا يسمع البيعة في اثبات الملك وهو المصل فلان لا يسمع له بيت
 الجار وفي فرع على الملك اولى فان اقر بها المجهول فقد قال ابو العباس فيه وجهان احدهما
 انه يقال له اقر اول المجهول ليصح فاما ان تقر بها المعروف او يدعيها لنفسك او تجعلك ناكلا ولا
 ولا تقبل دعواه لنفسه لانه باقر ان لغرم ففي ان يكون له فلم يقبل دعواه بعد **فصل**
 اذا ادعى جار يده وشهدت له البيعة انها بنت امته لم يحكم له بها لانه قد يكون بنت امته
 ولا يكون له بان تلدها في ملك غير مملك الامه دونها فتكون بنت امته ولا يكون له
 وان شهدت البيعة انها بنت امته ولدتها في ملكه فقد قال الشافعي رحمه الله حكمت
 بذلك وذكر في الشهاد بالملك المتقدم قولين فنقل ابو العباس جواب ذلك المثل الى هذه
 وجعلها على قولين وقال سائر اصحابنا حكم بها هاهنا قوله واحد او هناك على قولين والفرد
 بينهما ان الشهاد هناك باصل الملك فلم يقبل حتى تثبت الملك في الحال والشهاد هاهنا
 بتجاء الملك وانه حدث في ملكه فلم يقف الى اثبات الملك في الحال وان ادعى غزلا او طيرا او
 اجزا او اقام البيعة على ان الغزل من قطنه والطير من بيضه والاجز من طينه قضى له بان
 ايجع عن ماله واما لغرمه ففيه **فصل** اذا ادعى رجل ان هذه الدار ملكه من سنتين
 واقام على ذلك بيعة فادعى اخر انه ابتاعها منه منذ سنتين واقام على البيعة قضى بيعة المبتاع
 لان بيعة الملك شهدت بالملك على المصل وبيعة المبتاع شهدت بغير حاد حفي على بيعة
 الملك فقد ثبت على بيعة الملك كما تقدم بيعة الجرح على بيعة التعديل **فصل** وان كان
 في يد رجل دار وادعى رجل انه ابتاعها من زيد وهو مملوكا واقام على ذلك بيعة حكم له لانه ابتاعها

المدعي دفعه له والساكن في الدار قال ان يقر بها المجهول او يجعلك ناكلا ولا تقبل

من مالها وان شهدت له البيعة انه ابتاعها منه وسلمها اليه حكم له لانه لم يسلم الاما مملكة وان
شهدت انه ابتاعها منه ولم تذكر الملك ولا التسليم لم يحكم بهذه الشهادة ولم يوجد الدار
من هي يد لانه قد بيع الانسان بملكه وماله مملكة فلا تروا يد صاحب اليد **فصل**
وان كان يد رجل دار وادعاه رجل واقام البيعة انها له اجرها من هي يد واقام الذي
في يد الدار بيعة انها له قدمت بيعة الخارج الذي لا بد له ان الدار المستاجر في ملك المجر
ويعد ليس المستاجر الى المنفعة فيصير كما لو كانت في يد رجل دار فادعاه رجل انها له غصبه
عليها الذي هي يد واقام البيعة فانه يحكم بها للمغضوب منه **فصل** وان تدعى
رجلان دارا في يد ثالث فتشهد احداهما شاهداً ان الذي في يد الدار غصبه عليها
وشهد الاخر شاهداً انه اقر له بها فحسب للمغضوب منه لانه ثبتت بيعة انه غاصب
واقرار الغاصب لا يقبل فحكم بها للمغضوب **فصل** واذا ادعى رجل انه ابتاع دارا من
فلان ونقد الثمن واقام على ذلك بيعة وادعى اخر انه ابتاعها منه ونقد الثمن واقام على
ذلك بيعة وتاريخ احدهما في رمضان وتاريخ الاخر في شوال قضى لمن ابتاعها في رمضان لانه
ابتاعها وهي في ملكه والذي ابتاعها في شوال ابتاعها بعد ما زال ملكه عنها وان كان تاريخهما
واحد او كان تاريخهما مطلقا او تاريخ احدهما مطلقا وتاريخ الاخر موقفاً فان كان الدار
في يد احدهما قضى له ان يبعه بيعة ويدوان كانت في يد البائع تعارضت البيعتان وفيهما
قولان احدهما انهما يسقطان والثاني انهما يستعملان فان قلنا انهما يستعملان رجوع
الى البائع فان انكرهما خلف لكل واحد منهما ما سأل الى انفراد وقضى له وان اقر لاحدهما
سلك اليه وهل خلف للاخر فيه قولان وان اقرهما جعلت بينهما نصفين وهل خلف لكل
واحد منهما منهما على النصف على القولين وان قلنا انهما يستعملان نظرت فان صدق البائع
احدهما ففقه وجهان احدهما وهو قول الرضا انهما جعلت لهما نصف البائع لان الدار
في يد فاذا اقر لاحدهما فقد نقل يده اليه فيصير له يد وبيعه وقال اكثر ائمة لا يرجع اقرار
البائع وهو الصحيح لان البيعتين تفقتا على ان ملك البائع واسقاط يده فعلى هذا ترفع
بينهما في احد القولين وتقسّم بينهما في الثاني وجعل لكل واحد منهما نصف الدار ونصف
الثمن الذي ادعى انه ابتاع به ولا يلحق القول بالوقف لان العقود لا توقف **فصل** وان
ادعى رجل انه ابتاع هذه الدار من زيد وهو ملكها ونقد الثمن واقام عليه بيعة وادعى اخر انه

ابتاعها

ابتاعها من عمرو وهو ملكها ونقد الثمن واقام عليه بيعة فان كانت في يد احدهما وفي يد الاخر المبيع
وقلنا على المذهب الصحيح انه لا يرفع البيعة نقول المبيع تعارضت البيعتان وفيهما
قولان احدهما انهما يسقطان والثاني انهما يستعملان فان قلنا انهما يستعملان رجوع الى من
يد الدار فان ادعاهما لنفسه والقول قوله وحلف لكل واحد منهما وان اقر لاحدهما سلك اليه
وهل خلف للاخر فيه قولان وان اقرهما جعل لكل واحد منهما نصفها وهل خلف في ذلك
قولان وان قلنا انهما يستعملان ارفع بينهما في احد القولين وتقسّم بينهما في القول الثاني
فجعل لكل واحد منهما النصف نصف الثمن الذي ادعى انه ابتاع به ولا يلحق الوقف لان
العقود لا توقف **فصل** وان كان يد رجل دار فادعى زيد انه باعها منه بالف واقام
عليه بيعة وادعى عمرو انه باعها منه بالف واقام عليه بيعة فان كان المبتاع تارخا واحدا
تعارضتا وفيهما قولان احدهما انه يسقطان والثاني انهما يستعملان فاذا قلنا انهما
يسقطان رجوع الى قول من هي يد فان ادعاهما لنفسه وانكر المشرع خلف لكل واحد
منهما وحكم له وان اقر لاحدهما لم يملك الثمن من اقر له وحلف للاخر قوله واحد لانه لو اقر له
بعد اقرار الاول لزمه الحلف لانه اقر له بحق وضمنه فلم يملك ان يحلف قوله واحد وان
قلنا انهما يستعملان ارفع بينهما في احد القولين وتقسّم بينهما في الثاني ولا يلحق الوقف لان العقود
لا توقف وان ادعى رجل انه باع هذه الدار من زيد بالف وادعى اخر انه باعها من هي
يد بالف واقام كل واحد منهما بيعة مما ادعاه نظرت فان كانا بتاريخين مختلفين بان شهدت
بيعة احدهما بعقد رمضان وبيعة احدهما في شوال لزمه القنان لانه يمكن ارجح بينهما
ان يكون قد اشتراه في رمضان من احدهما ثم باعه واشتراه من الاخر في شوال وان كانت
البيعتين مطلقتين ففيه وجهان احدهما انه يلزمه الثمان لانه يمكن استيعاها بان
يكون قد اشتراه في وقتين مختلفتين والثاني انهما يتعارضان فيكون على القولين لانه
محتمل ان يكونا في وقتين فيلزمه الثمان وحتمل ان يكونا في وقت واحد والمصلح براه لزمه
فصل واذا ادعى رجل ملك عبد واقام عليه بيعة وادعى اخر انه باعه او وقفه او اعطاه
واقام عليه بيعة قديم البيع والوقف والعق لانه بيعة الملك شهدت بالمصلح وبيعة
البيع والوقف والعق شهدت بامر حاد خفي على بيعة الملك وقدمت على بيعة الملك
وان كان في يد رجل عبد فادعاه رجل انه ابتاعه واقام عليه بيعة وادعى العبدان مولاه

اعقبه واقام عليه بينه فان عرف السابق منهما بالنار فحقى بالسبق المضر من ذلك السابق
منها منع صحة الثاني فقدم عليه وان لم يعرف السابق منهما تغارضا وفيهما قولان
احدهما انهما سقطان ورجع الى من جدد العبد فان كذا ما حلف لكل واحد منهما ممسا
على المنفرد وان صدق احدهما فحقى لمن صدقه والقول الثاني انهما سقطان فيفرع منهما
احد القولين فمن خرجت له القرعة فحقى له وينقسم بالقول الثاني ويعقب نصفه وحكم المستاع
نصفه بنصف الممن ولا يلحق القول بالوقف بل ان العقود لا توقف **فصل** قال في المم
اذا قال العبد اذا قتلت فانت حر فاقام العبد بينه انه قتل واقام الورثة بينه انه مات
فيه قولان احدهما انه يتعارض الميثان وسقطان ويرق العبد لكن بينه القتل بينت
القتل ونفي الموت وبينه الموت بينت الموت ونفي القتل فيسقطان وسقى العبد على
الرق والماني انه تقدم بينه القتل وحقى العبد لكن بينه الورثة بشهد بالموت وسنه العبد
تشهد بالقتل لان المقتول ميت ومعها زيادة صفه وهي القتل قدمت فان كان له عبدان
سالم وغام فقال العام ان ميت في رمضان فانت حر وقال السلام ان ميت في شوال فانت حر ثم مات
فاقام غام بينه بالموت في رمضان واقام سالم بينه بالموت في شوال ففيه قولان احدهما انه
يتعارض الميثان وسقطان ويرق العبدان لان الموت في رمضان بنفي الموت في شوال
والموت في شوال بنفي الموت في رمضان فيسقطان ونفى العبدان على الرق والقول الثاني انه
تقدم بينه الموت في رمضان انه يجوز ان يكون قد علمت البينة بالموت في رمضان وحقى
ذلك على البينة الاخرى الى شوال قدمت بينه رمضان لما معها من رباة العلم وان قال العام
ان ميت من مرضي هذا فانت حر وقال السلام ان مات من مرضي هذا فانت حر ثم مات فاقام
غام بينه بالموت من مرضه واقام سالم بينه انه بري من المرض ثم مات تغارضا الميثان
وسقطان وارقا العبدان لان احدهما اثبت الموت من مرضه ونفت البرؤ منه والاخرى
اثبت البرؤ من مرضه ونفت موته منه فتعذر الجمع بينهما فتغارضا وسقطان وفيما العبدان
على الرق **فصل** وان اختلف المتياعان في قدر الكفن واختلف المتكاريان في قدر الحجر
او في مدة الجارة فان لم يكن بينه فالحكم في التخالف والفسخ على ما ذكرناه في البيع وان كان
احدهما بينه فحقى له وان كان لكل واحد منهما بينه نظرت فان كانتا موترختين فارتخا مختلفا
فحقى بالاول منهما لان العقد الاول منع صحة العقد الثاني وان كانتا مطلقتين او موترختين

فارتخا

تأخرا واحدا او احدهما مطلقة والاخرى موترخة فهما متغارضان وفيهما قولان احدهما
انهما سقطان ويصير كما لو لم يكن بينه فتخالفان على ما ذكرناه في البيع والماني انهما سقطان
فيقرع بينهما فمن خرجت له القرعة فحقى له ولا يلحق القول بالوقف بل ان العقود لا توقف بل يلحق
القول بالنصفه كانهما متغارضان وعقدوا العقد لم تكن قسمته وخرج ابو العباس قول اخر
انه اذا كان الاختلاف في قدر المدة او في قدر الحجر فحقى بالمسنة التي يوجب الربا كالمو شهدت
بينه ان لفلان عليه الف او شهدت بينه ان له عليه الفين وهذا خطأ لان المسنة باللف
لا يفي الربا له عليه فلم يكن بينهما ومن الشهاد الاخرى تغارضا وهما احدي البيتين
سقى ما شهدت به البينة الاخرى لانه اذا عقدوا احديا لغرض لم يجز ان يعقدوا بالآخر
الاخر **فصل** اذا ادعى رجلان دارا في يد رجل وجزيا الدعوى الى سبب بقضى اشترى اهما
كالارث عن ميت والميتبايع في صفقه فارق المبدع عليه نصفها لاجلها شاركه الآخر
لان دعواهما بقضى اشترى اهما في كل جزء منها وهذا لو كان طعنا ما فذلك بعضه كان
ها لكاسيها وكان الباقي بينهما فاذا احدى النصف واخر بالنصف جعل المحجور بينهما والمقرع
بينهما وان ادعيا ولم يغتربا الى سبب فارق لاجلها نصفها لم يشاركه الآخر لان دعواه لا
بقضى المشترى في كل جزء منه **فصل** وان ادعى رجلان دارا في يد رجل لكل واحد
منهما نصفها فارق الذي في يد لاجلها جميعها نظرت فان كان قد سمع من المقرع
المقرع المبدع الاخر لثمة تسلم النصف اليه لانه اقر له بذلك فاذا صار له من حكم او ان
كرجل اقر لرجل بعين من صارت العين في يد وان لم يسمع منه اقر اذ ادعى جميعها حكم له
بالجميع لانه يجوز ان يكون الجميع له ودعواه بالنصف صحيح لان من له الجميع فله النصف
وجوز ان يكون قد خضع النصف بالدعوى لان له على النصف الاخر منه او يعلم انه يقر
له بالنصف وينقل الخصومة اليه مع المبدع الاخر في النصف فان قال الذي سده الدار
نصفها الى النصف الاخر لا اعلم لمن هو فقه بلته اوجه احدها انه يترك النصف في يده
لانه اقر لمن لا يدعيه فبطل المقرار ونفى على ملكه والماني ان الحاكم يترعه منه ويكون عنده
لان الذي هو في يده لا يدعيه والمقرع لا يدعيه فاحد الحاكم الحفظ كالمال الضال والمالك
يدفع الى المبدع الاخر لانه يدعيه وليس له مستحق اخر وهذا الخطا لانه حكم بغير الدعوى
فصل اذا مات رجل وخلف ابنا مثيلا وابنا نصرانيا وادعى كل واحد منهما انه مات ابوه

بنصفها

دينة وانه يدرته واقام على ما يدعه بينه فان عرف انه كان نصرانيا فطرت فان كانت البيستان
 غير موافقة حكم بينه الاسلام فان من شهد بالنصرانية شهيدا بالصلوة الذي شهد به الاسلام
 شهيدا بغير جاذب الخفي على من شهد بالنصرانية فقد تمت شهادته كما تقدم بينه الجرح على بينه
 التعديل وان شهدت احدها انه مات واخر كلامه الاسلام وشهدت الاخرى انه مات واخر
 كلامه النصرانية فهما متعارضان وفيهما قولان احدهما انهما مستقطبان فكون كما لو مات
 ولا بينه فيكون القول قول النصراني لان الظاهر معه والماني انهما يستعملان فان قلنا بالقرعة
 ارفع بينهما فان جرت له القرعة ورث وان قلنا بالوقف وقف وان قلنا بالقسمة ففيه وجهان
 احدهما انه يقسم كما يقسم في غير الميراث والماني وهو قولنا انما يستحق انه اذا قسم بينهما
 يتيقن الخطا في ثورتها وفي غير الميراث يجوز ان يكون المال مشترك بينهما فقسم وان لم يعرف اصل
 دينة تعارضت البيستان سواء كانتا مطلقتين او موافقتين وفيهما قولان احدهما انهما
 مستقطبان فان كان المال في يد غيرهما فالقول قول من في يده المال وان كان في يدهما فهو بينهما وان
 قلنا انهما يستعملان فان قلنا بقرعة بينهما وان قلنا انه توقف وقف الى ان ينكشف الحال فان
 قلنا نقسم فمهم وقال ابو اسحق لا تقسم له يتيقن الخطا في ثورتها والمقصود انه يقسم وما
 قال ابو اسحق الخطا انه يجوز ان يموت وهو نصراني فورثه ابناه وهما نصرانيان ثم اسلم احدهما
 وادعى ان اباه مات مسلما ليأخذ الجميع ونفس الميت وبصل عليه في المسائل كلها ويدفع في مقابر
 المسلمين ونوى بالصلوة عليه ان كان مسلما كما قلنا في موت المسلمين اذا احتلوا بموت الكفار
فصل وان مات رجل وخلف ابنين فافق الابن ان اباهما مات مسلما وان اجد الاخوان
 اسلم قبل موت الاب واختلفا في الخبر فقال اسلمت انا قبل موت ابي فالميراث بينهما فان اخرجوه
 فالقول قول المفق على اسلامه لان المصل بقاءه على الكفر وان ابقا على اسلامهما واحتلفا
 في وقت موت الاب فقال احدهما مات الى قبل اسلامه فالميراث الى وقال الاخر بعد اسلامه
 ايضا فالقول قول الماني لان الاصل حياة الاب وان مات رجل وخلف ابوين كافرين وابنين
 مسلمين فقال ابوان مات كافر او قال الابن مات مسلما فقد قال ابو العباس فميراث ابوين
 احدهما ان القول قول ابوين انه اذا انت انهما كافران كان الولد محكوما بكفرهما الى ان يعلم
 الاسلام والماني ان الميراث توقف الى ان يصطلحا او ينكشف الحال لان الولد انما يتبع ابوين
 بالكفر قبل البلوغ فاما بعد البلوغ فله حكم نفسه ويحتمل انه كان مسلما ويحتمل انه كان كافرا

فوقف

فوقف الميراث الى ان ينكشف **فصل** وان مات رجل وله ابن حاصر وان غاب وله دار في يد
 رجل فادعى الحاصر ان اباه مات وان الدار بينه وبين اخيه واقام بينه من اهل الخبز بانه
 مات وانه وارث له سواء انزعت الدار من هيء به وسلم نصفها الى الحاضر وحفظ
 النصف للغائب وان كان له دين في الدية فنصف الحاضر نصفه وفي نصف الغائب وحمان
 احدهما انه باخذ الحاكم وحفظه عليه كالعين والماني انه باخذه لانه كونه في الدية احفظ
 له ولا يطالب بالحاضر فيما يدفع اليه ضمنين لان ذلك قد حابا لبيته وان لم يكن السنة من اهل
 الخبز الباطنة او كانت من اهل الخبز المأثمة لم تشهد بانها لا تعرف له وارثا سواء لم يدفع
 اليه شي حتى يعث الحاكم الى البلاد التي كانت يفتاؤها لهما فيسئل كل واحد وارثا اخر فاذا اسأل
 ولم يعرف وارثا اخر سواء دفع اليه دفع اليه قال الشافعي رحمه الله باخذ منه
 ضمنا وقال في المم واجب ان باخذ منه ضمنين من ائتمنا من قال فيه قولان احدهما انه
 يجب احدهما الضمين لانه ربما ظهر وارث والماني انه يستحب ولا يجب لان الظاهر لا وارث له
 غيره ومنهم من قال ان كان الوارث من محب كالمخ والعزم يجب وان كان من لا يحب كالمس
 استحب لان من لا يحب سقن انه وارث وشك فمن دبر الجرح فلم يترك القس بالمشك ومن لم يحب
 شك في ارثه وحمل القولين على هذين الحالين ومنهم من قال ان كان الوارث غريبا مومنا وجب
 له لانه لا يومن ان يضيع حق من يظهر وان كان مامونا لم يجب لانه لا يضيع حق من يظهر وحمل
 القولين على هذين الحالين وان كان الوارث من له فرض لا ينقص كالفرض فان شهد
 الشهود انه لا وارث له سواء وهم من اهل الخبز دفع اليه اكل الفرض ولا يوجد منه بين
 وان كان لم يشهدوا انه لا وارث له سواء وهم من اهل الخبز دفع اليه اكل الفرض ولا يوجد
 منه ضمن وان لم يشهدوا انه لا وارث له سواء او شهدوا بذلك ولم يكونوا من اهل الخبز
 دفع اليه الفرض لفرقتين فان كان زوجا دفع اليه ربع المال عابدا وان كان زوجه
 دفع اليها ربع المهر عابدا وتوقف الباقي فان لم يظهر وارث اخر دفع اليه الباقي فان مات
 امراه وابنها فقال زوجها مات قبل فورتها المات ثم مات المات فورتها فقال اخوها
 مات المات ولا فورتها المات ثم مات المات فورتها المات ثم مات المات فورتها المات
 للزوج ومال المراه للزوج والمخ لانه لا يرث المات من ينفق حياته عند موت مورثه وهما هنا
 لم يعلم جياها واحدا من البيتين عند موت مورثه فلم يورث احدهما من الاخر **فصل**

فصلك

وارثات رجل وله دار وخلفه شاة وزوجه فادعى ابنه تركها ميراثا وادعت المراه انه اصبرها
 البدار واقام كل واحد منهما بينه وبينه الروجة على سنه المراثى لان سنه المراثى
 تشهد بظاهر الملك المتقدم وسنه الصداق تشهد بامر جارت خفي على سنه المراثى
فصل اذا تدارع رجلان حايظا من دارهما فان كان بينهما على تربع دار احدهما مساويا
 لها في المشرق والجديد يكن سناه مخالفا لسنه البدار ولم يكن بينه والقول قول من سناه على تربع داره
 لان الظاهر انه سني لداره وان كان له حدها عليه ارجح فالقول قوله لان الظاهر اني البدار
 وان كان مطلقا وهو الذي لم يقصد به سوى الشبهة ولم تكن بينه حلفا وجعل بينهما لانه
 متصل بالملكين اتصالا واحدا وان كان احدهما عليه جذوع لم تقدم على الاخر ذلك لانهما
 لوتنا رعايته في وضع الجذوع كان بينهما ووضع الجذوع محوزان يكون بادن من الجباز
 او بقصا جاكري وضع الجذوع على حايظ الجار بغير رضاه فلا ينزل ما يتبقناه بامر محتمل
 كما لو مات رجل عن دارم وحدها دار في يد احده **فصل** وان تدارع صاحب السفلى
 وصاحب العلوى السقف ولا بينهما حلفا وجعل بينهما لانه جازر بوسط ملكهما فكان
 بينهما كل حايظ من الدارين وان تدارع في الدرجه فان كان بينهما مسكن في سنهما لهما
 متساويا في ارتفاع بها وان كان بينهما موضع جب وقفه وجهان احدهما انهما الحلفان
 وجعل بينهما لانهما يرتفعان بها والاني انه حلف صاحب العلوى وقضى له لان المفضو بها
 منفعه صاحب العلوى وان تدارعيا سلكا منصوبا حلف صاحب العلوى وقضى له لانه
 تحتص بالارتفاع به في الصعود وان تدارعيا صحن الدار فظرت فان كانت الدرجه في
 الصحن حلفا وجعل بينهما لان لكل واحد منهما رعايتها وان كانت الدرجه في الدهليز ففيه
 وجهان احدهما انه سنهما لان لكل واحد منهما يد اوله والوتار عا في اصل الدار كانت
 سنهما والاني انه لصاحب السفلى لانهما في نده وله الحوزان يمنع صاحب العلوى من
 المستطراق فيها **فصل** وان تدارع رجلان مسنانه من سائر احوالهما وارض الاخر
 حلفا وجعل بينهما لان فيها منفعه لصاحب النهر لانهما لجمع الماء النهر ولصاحب
 الارض فيها منفعه لانهما تمنع الماء من ارضه **فصل** وان تدارع رجلان دابة واحدها
 راكبا والاخر اخذ لجامها حلف الراكب وقضى له وقال لو استحق في سنهما لان كل واحد منهما لو
 انفرج لكانت له والصحيح هو الاول لان الراكب هو المنفرد بالتصرف وقضى له وان تدارعيا

علمه

علمه في يد احدهما ذراع وفي يد الاخر الباقي حلفا وجعلت بينهما لان يد كل واحد منهما ثابتة
 على العلم وان تدارعيا عبدا او لاحدهما عليه شاب حلفا وجعل بينهما ولا تقدم صاحب
 الشاب لان منفعه الشاب تعود على العبد لا على صاحب الشاب **فصل** وان كان في يد
 رجل علم بالاعمال وادعى انه عبده فان صدقه حكم له بالملك وان كذبه فالقول قوله مع
 يمينه لان الظاهر للحرية فان كان طفلا لا يميز فالقول قول المدعي لانه لا يعبر عن نفسه وهو
 في يد فصار كالسبي وان بلغ هذا الطفل وقال لست بمملوك لم يقبل قوله لانهما لانهما
 بالملك فلا يسقط بالانكار وان جارجل وادعى انه ابنه لم يثبت نسبته لغير دعواه لان فيه
 اشتراك لصاحب الملك لانه رما لعنقه فينت له عليه الولد فاذا ثبت النسب لمن يدعي النسب
 سقط حق ولا يه وان كان مزاهقا فادعى انه مملوك فأنكر وقفه وجهان احدهما انه لا
 يحكم له بالملك لانه يعبر عن نفسه فلم يحكم ملكه مع انكاره كالبائع والاني انه حكم له بالملك
 وهو الصحيح لانه لا حكم لقوله **فصل** وان تدارع الرجلان مشايخ البيت الذي يسكنان
 فيه ولا بينهما حلفا وجعل جميع بينهما نصفين لانه في يدهما فحلف بينهما كما لو تدارعيا
 الدار التي يسكنان فيها وان تدارعيا المكي والمكزي المنافع الذي في الدار المكيه فالقول
 قول المكزي لان يد يد تابتة على ما في الدار فان تدارعيا الرفوف المستمرة والقول قول المكزي
 لانهما متصلان بالدار فكانت كجزائرها وان كانت غير مستمرة فقد قال المشافعي رحمه الله انهما
 يتجانسان ولجعل بينهما لان الرفوف قد تترك العار وقد سفل عنها فحوزان يكون للمكزي
 وحوزان يكون للمكزي فحلف بينهما **فصل** ومن وجب له حق على رجل وهو غير منع من
 دفعه لم يجر لصاحب الحق ان يخذل من ماله حقه لغير اذنه لان الخيار فيما يقضى به الدين
 الى من هو عليه فلا يجوز ان يخذل ما يعطيه وان اخذ لغير اذنه لم يرد وان بلغ ضمنه
 لانه اخذ ماله غير غير حق وان كان مستعانا من اذنه ولم يقدر على اخذه للمالك وله ان يخذله
 من ماله لقول صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وفي منعه من اخذ ماله في هذه
 الحال اشتراط وان كان يقدر على اخذه بالمعيار لم يجر ان يخذله بنفسه والاني انه حوزان
 يخذله لان هذا قالت دارسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح لانه لا يعطي ما يكفني
 وولدي اما اخذته سرا فقال صلى الله عليه وسلم جزى منك بكفني وولدي المعروف
 فان له في اخذ ماله مع القدر على اخذ الحاكم ولان عليه في المجاكمة مشقة فجاز له اخذه

ان يكون المولى عليه منعه رجلا لا يجوز ان يخذله لانه لا يعبر عن نفسه

واحد لحلف ميثا واحده وان كانوا جماعة حلف كل واحد منهما ميثا واحده فان لمنا بغاظ بالعد
وكان المدعي عليه واحدا لحلف خمسة ميثا وان كانوا جماعة فعلى قول من احدهما انه حلف كل
واحد منهم خمسة ميثا والماني انه يقسط على عدد روستهم فان بكوا ردت اليهم على المدعي
فان كان واحد لحلف خمسة ميثا وان كانوا جماعة فعلى قول من احدهما انه حلف كل واحد منهم
ميا والماني انه يقسط عليهم خمسة ميثا على قدر روستهم من الدين وان بكل المدعي عليه لحلف
المدعي فضله فان كان في قتل كوجب المال ففضله بالدينه وال كان في قتل كوجب القصاص
وجب القصاص قوله واحد المان من المدعي مع نكول المدعي عليه كالمينه في احد القولين وكما امر
في القولين الاخرين القصاص بح كل واحد منهما **فصل** وان ادعى القتل على اثنين وعلى احدهما
لوث دون الاخر حلف المدعي على صاحب اللوث لوجود اللوث وحلف الذي لا لوث عليه
لعدم اللوث وان ادعى القتل على جماعة لا يصح استراكتهم على القتل لم يسمع دعواه لان هذا
دعوا محال وان ادعى القتل على بنته وهناك لوث فحضر منهم او احد وغاب اسان وانكر الحاضر
حلف المدعي خمسة ميثا فان حضر الماني وانكر فضله وجهان احدهما انه حلف عليه خمسة
ميا لهما لو حضر اذكر كل واحد منهما في نفسه فاذا انفرد وحده ان ينكر ذلكم والوجه الماني
انه حلف خمسة وعشرين ميثا لهما لو حضر احدهما حلف عليه خمسة ميثا فاذا انفرد وجب
ان يحلف عليه نصف الخمسين واذا حضر الماني وانكر فضله وجهان احدهما انه حلف
خمس ميثا والماني انه حلف عليه ثلث خمسين ميثا وخبر الكسرة حلف بشبع عشر ميثا وان
قال قتله هذا احد او لا علم كيف قتله الاخران اقسام على الحاضر ووقف الامر الى ان حضر
الاخران فان حضر واقر او ابان العمد في القود فوكان وان اقر بالخطا وحده على الاول ثلث
الدينه مغلظه وعلى كل واحد من الاخران ثلث الدينه محققه وان انكر القتل فضله وجهان
احدهما انه حلف كنه لا يعلم ما حلف عليه ولا يعلم الحاكم ما حكم به والماني وهو قول
اسحق انه حلف كنه حمله لصفه القتل ليس يحمل اماصل القتل واذا حلف حيا حتى
تصفى القتل وان قال قتله هذا او نفر لا علم عددهم وان قلنا لا يجب القود لم يقسم على الحاضر
انه لا يعلم بالخصه وان قلنا لا يجب القود فضله وجهان احدهما انه يقسم لان الجماعة
لقتل بالواجب فلم يضر الجهل بعدد الماني وهو قول اسحق انه لا يقسم لانه ربما عفى عن
القود على الدينه ولا يعلم بالخصه منها **فصل** واللوث الذي تثبت له حمله المين في
خسه

حنبه المدعي عليه هو ان يؤخذ ميثا يعقب معه على الظن صدق المدعي فان وجد القتل في
مجله اعيانه لا يخلطهم غيرهم كان ذلك لو توافقت حلف المدعي لان قتل المنيار واحد في خبر
واهلها اعد المنيار فحلف المدعي على المين على المدعي فصار هذا اصلا لكل
ما يعقب معه على الظن صدق المدعي فحلف القول قول المدعي مع مينه وان كان يخلطهم
غيرهم لم يكن لو توافقت الحوازان يكون قتله غيرهم وان نفرت جماعة عن قتل دارا وستان
وادعى الولي انهم قتلوه فهو لوث فحلف المدعي عليهم انهم قتلوه لان الظاهر انهم قتلوه
وان وجد القتل في رجمه فهو لوث فان ادعى الولي انهم قتلوه حلف وقضى له وان وجد
قتل في ارض وهناك رجل معه سيف مخضب بالدم وليس هناك غير فهو لوث فان
ادعى الولي عليه القتل حلف معه لان الظاهر انه قتله وان كان هناك غير من
سبع او رجل مول لم يثبت اللوث على صاحب السيف لانه يجوز ان يكون قتله السبع
او الرجل المولى وان تقابل طائفتان فوجد قتيلا من احد الطائفتين فهو لوث على
الطائفة الاخرى فان ادعى الولي انهم قتلوه حلف وقضى له لان الظاهر انهم قتلوه
الطائفة سواها وان شهد جماعة من النساء او العبيد على رجل بالقتل بظن فان
حاو ادفعه واحده وسمع بعضهم كلام البعض لم يكن ذلك لو توافقت الحوازان يكونوا قد
تواطوا على الشهادة وان حاوا امتنع قس وانفقت اقوالهم ثبت اللوث وحلف
الولي معهم وان شهد صبيان او فساق وكفار على رجل بالقتل وجاوا دفعه واحده
وشهدوا لم يكن ذلك لو توافقت الحوازان يكونوا قدواطوا على الشهادة وان حاوا امتنع قس
وانفقت اقوالهم فضله وجهان احدهما ان ذلك لوث لان اتفاقهم على شيء احدى تطاطبوا
يترك على صدقهم او الماني انه ليس بوث لانه لا حكم لخبرهم لانا لو اتفقتا لقولهم لو توافقتا
لخبرهم حكما وان قال المروج قتلني فلان ثم مات لم يكن قوله لو توافقتا دعوى
فلم يعلم به صدقه فلا تجعل لوثا وان شهد رجل على رجل بالقتل فان كانت الدعوى
في قتل يوجب المال حلف المدعي وقضى له بالدينه لان المال يست بالشاهد والمين
وان كان في قتل يوجب القصاص حلف خمسة ميثا وحلف القصاص قوله القدم
والدينه في قوله الجديد **فصل** وان شهد رجل واحدانه قتله فلان بالسيف
وشهد اخر انه قتله بالعض لم يثبت القتل سهادتهما لانه لم ينفق سهادتهما على

قتل واحد وهل يكون ذلك لو تأيوج القسامه في جانب المدعي قال في موضع لو حلف القسامه
وقال في موضع لا يوجب القسامه واختلاف اصحابنا في ذلك وقال الواسطي هو لو حلف بوجوب
القسامه فوله واحد الا انما انفق على اثبات القتل واما اختلاف في صفته وجعل القول
الآخر غلطاً من الناقل وقال ابو الطيب بن سبله وابن الوكيل ان ذلك ليس بلوث ولا يوجب
القسامه فوله واحد ان كل واحد منهما يكذب الآخر ولا تغلب على الظن صدق ما يدعيه
والقول الآخر غلط من الناقل ومنهم من قال في المسئله فوله ان احدهما انه لو حلف بوجوب القسامه
والثاني انه ليس بلوث ووجهها لما ذكرناه وان شهدوا احد انه قتله فلا ان وسهد الآخر
انه اقر بقتله لم تثبت القتل بشهادتهما لان احدهما يشهد بالقتل والآخر بالقرار ويست
اللوث على المشهور عليه ومخالف المسئله قبلها فان هناك كل واحد منهما يكذب الآخر
وهاهنا كل واحد منهما غير مكذب للآخر بل كل واحد منهما يقوى الآخر بخلاف المدعي مع من
شاهدهما فان كان القتل خطا حلف بمساو اوجه وثبتت اليه فان حلف مع من شهد
بالقتل وجبت اليه على العاقله لانها تثبت بالبينه وان حلف مع من شهد بالقرار
وجبت اليه في ما له لانها تثبت بالقرار وان كان القتل موجبا للقصاص حلف المدعي
خمسین بمساو ووجب له القصاص في احدا القولين والديه في الآخر فان ادعى على رجل
انه قتل وليه ولم يقل عمدا ولا خطا وشهد له بما ادعاه شاهد لم يكن ذلك لو تأي له لو
حلف مع شاهد لم يمكن الحكم بمسئله انه يعلم صفة القتل حتى يستوفي وجوبه فسقطت
الشهاده وبطل اللوث **فصل** في ان شهد شاهدان ان فلانا قتله احدهما من
الرجلين ولم يعنا بنت اللوث فحلف لولي على يد القتل عليه انه درست ان المقتول
قتله احدهما فصار كما لو وجد بينهما مقتول ان شهد شاهد على رجل انه قتل احدهما من
الرجلين لم تثبت اللوث لان اللوث ما يغلب معه على الظن صدق ما يدعيه
المدعي ولا يعلم الشاهد من شهد من الوليين فلا يغلب على الظن صدق واحد من الوليين
فلم يست في حقه لو حلف وان ادعى احد الوارثين قتل مورثه على رجل في موضع اللوث وكذا
الآخر سقط حق المذنب من القسامه وهل يسقط اللوث في حق المدعي فوله واحد
انه لا يسقط فحلف ويستحق نصف اليه وهو احتار المرني لان القسامه مع اللوث كاليمين
مع الشاهد ثم يكذب احد الوارثين لا يمنع الآخر من ان يحلف مع الشاهد فكذلك تكذب

احد

احد الوارثين لا يمنع الآخر من ان يقسم مع اللوث والقول الثاني انه يسقط لان اللوث
يدل على صدق المدعي من جهة الظن او يكذب المنكر يدل على كذب المدعي من جهة الظن
فتعارضوا وسقطا وبقي القتل يعتبر لو حلف المدعي عليه على ما ذكرناه وان قال احد
الحسين فلولي زيد ورجل اخر لا اعرفه وقال الآخر قتله عمر ورجل اخر لا اعرفه اقسام
كل واحد منهما على من عينه ويستحق عليه ربع اليه لان كل واحد منهما غير مكذب للآخر
لجواز ان يكون الآخر هو الذي ادعى عليه اخوه فان رجعا وقال كل واحد علمت ان الآخر
هو الذي ادعى عليه اخي اقسام كل واحد منهما على الذي ادعى عليه اخوه ويستحق عليه ربع
اليه لان كل واحد منهما غير مكذب للآخر وان قال كل واحد منهما علمت ان الآخر غير
الذي ادعى عليه اخي صار كل واحد منهما مكذبا للآخر فان قلنا ان يكذب احدهما
لا يسقط اللوث اقسام كل واحد منهما على الذي يدعيه ثانيا واستحق عليه ربع اليه
وان قلنا ان التكذب يسقط اللوث بطلت القسامه فان احدهما رده وكون
القول قول المدعي عليه مع يمينه فان ادعى القتل على رجل عليه لو حلف في آخر فقال
انا قتلته ولم يقتله هذا الم سقط حق المدعي من القسامه باقراره واوارى على نفسه
لا يقبل لان صاحب الدم لا يدعيه وهل المدعي ان يرجع ويطلب المقتول اليه فيه قوله
احدهما انه ليس له مطالبته لان دعواه على الاول ابرأ الكل من سواء والثاني ان له ان
يطلب لان دعواه على الاول باللوث من جهة الظن واوارى الآخر يقين في ان ترك
الظن ورجع الى اليقين وان ادعى على رجل قتل عمه فقتل له كف صفه العمد فقسم سبه
العمد وقد بطل المرني انه لا يقسم وروى الربيع انه يقسم من اصحابنا من قال فوله ان
احدهما انه لا يقسم لان بقوله قتله عمدا ابرأ العاقله ونفسه ابرأ اللقائل والقول
الثاني انه يقسم ويجب اليه على العاقله لان الموعول على النفس وقد قسم شبه العمد
ومنه من قال يقسم فوله واحد الما بيناه وقوله لا يقسم معناه لا يقسم على ادعائه
فصل في ان كانت الدعوى في الجنايه على الطرف ولم يكن شاهدا والقول قول
المدعي عليه مع يمينه لان اللوث قضى به في النفس لحرمة النفس فلا يقضي به في الطرف
كالقائه وهل يغلط الممن منه بالبعد عنه فوله واحد انه لا يغلط به بسقط
فنه حكم اللوث يسقط منه الدعوى بالبعد والماني انه لا يغلط بالبعد بل يجب

فيه الفصاض والديه المغلظه فوجب فيه تغليظ اليمين فان قلنا لا تغلظ حلف المبدعي
عليه ميثا واجبه وان قلنا لا تغلظ فان كان جنابه بوجبه كامله كاليد بن غلط فحسب
مينا وان كان فيما بوجبه كامله كاليد الواجب في قدر المغلظ قولان احدهما انه
تغلظ فحسب ميثا لان المغلظ حرمة الدم وذلك موجود في اليد الواجب والماني انه تغلظ
لخصته من المده لان دمه دون غيره النفس فلم تغلظ فيما تغلظ به النفس **فصل** وان
كانت الدعوى في قتل عبده وهنالك لوث ففقه طريقان احدهما انه يمتنع ذلك على العاقله
هل حصل فمته بالجنابه فان قلنا حمل العاقله فمته بنت فيه القسامه للسيد وان
قلنا لا يحمل لم تبنت القسامه والماني وهو قول الحاشي ان السيد القسامه قوه واجدا
لان القسامه لم يمس بها النفس فاستوى فيه الحر والعبد كالقمار فان قلنا ان السيد ان يقسم
اقسم المكاتب في قتل عبده وان لم يقسم حتى عجز عن اذا الكا به اقسم المولى وان قتل عبدا
وهنالك لوث ووضي مولاه بقمته لم ولد ولم يقسم السيد حتى مات ولم يقسم الورثه
فهل يقسم ام الولد ففقه قولان احدهما يقسم والماني لا يقسم كما قلنا في غيرها الميت اذا
كان له دين فله شاهد ولم يحلف لورثته ان لغا يقسمون في احدى القولين ولا يقسمون
في القول الاخر وقد بينا ذلك في النفليس **فصل** وان قتل مسلم وهنالك لوث ولم يقسم عليه
حتى ارتد لم يقسم له انه اذا اقدم على الرده وهي اكبر الكا بولم يؤمن ان يقدم على اليقين
الكاذبه فان قسم فمته القسامه وقال المزي لا يضح له نه كما فلا يصح منه بالله وهذا
خطا لان القصد بالقسم الكسب المال والمراد من اهل الكسب فاداء قسم وجب الفصل
او بالديه فان رجع الى الاسلام كان له وان مات على الرده كان ذلك للمال فيا وقال ابو
علي بن حنبلان وابو جعفر بن الوكيل بناد حوب الدية بقسامته على حكم ملكه فان قلنا ان
ملكه لا يزول بالرد او قلنا انه موقوف فعاد الى الاسلام بنت الدية وان قلنا ان ملكه يزول
بالرد او قلنا انه موقوف فعاد الى الاسلام بنت الدية وهذا الخطا لان كسبه للمال يضح على القول
كلها وهذا الكسب **فصل** من توجهت عليه ميسر دم غلظ عليه في ايمان لما
روي ان عبدا الرحمن بن عوف رضي الله عنه مربي قوم خلفون بن البيت والمقام فقال اعل
دم قبل قال افعلى عظيم من المال قبل فقال لقد حشيت ان يثما الناس بهذا المقام

وان

وان كانت اليمين في كساح او طلاق او جد قذف او غيرها مما ليس بمال ولا المقصود منه المال
غلظ فيه انه ليس بمال ولا المقصود منه المال فغلظت فيه كالدم وان كانت اليمين في مال
او فيما يقصد به المال فان كان يبلغ عشرين مثقالا غلظت اليمين وان لم يبلغ عشرين
مثقالا لم تغلظ لان عبد الرحمن بن عوف فرق بين المال العظيم وبين ما دونه وان كانت
اليمين في دعوى عتق فان كان الذي يحلف هو السيد غلظت قيمته ولو كانت فان كانت
قيمته العبد يبلغ عشرين مثقالا غلظت اليمين وان لم يبلغ عشرين مثقالا لم تغلظ لان
المولى يحلف في ثبات المال في فرق بين القليل والكثير كارتوش الجنانيات وان كان الذي
يحلف هو العبد غلظت قيمته او كبرت له نه يحلف في ثبات العتق والعق ليس بمال
ولا المقصود منه المال فلم تعتبر فيه فمته كدعوى القصاص لفرق بين ان يكون
في طرف قليل الارش او في طرف كثير الارش **فصل** والمغلظ قد يكون بالزمان وبالمكان
وباللفظ فاما التغليظ بالمكان ففقه قولان احدهما انه يستحب والماني انه واجب
واما التغليظ بالزمان فقد ذكر الشيخ ابو حامد المشغري رحمه الله انه يستحب وقد
بيننا ذلك في اللعان وقال كبر اصحنا ان التغليظ في الزمان كالنغلظ بالمكان وفيه
قولان واما التغليظ باللفظ فهو مستحب وهو ان يقول والله الذي لا اله الا
الله هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانيه لما
روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف رجلا فقال قل والله الذي لا اله الا الله هو ولا
القصد باليمين الرجوع والرجوع على الكذب وهذه الالفاظ ابلغ في الرجوع وامنع من الاقدام
على الكذب وان اقتصر على قوله والله اجراه لان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في احواف
ركانه على قوله والله وان اقتصر على صفه من صفات الذات كقوله وعزم الله اجزاه لانها
منزله قوله والله ولانه سؤال الحث في اليمين والعباب الكفار وان حلف بالمصحف وما فيه
من القرآن فقد حلف الشافعي رحمه الله عن طريق ان ابن الزبير كان يحلف على المصحف قال ورايت
مطرفا يصنعها يستحلف على المصحف قال الشافعي وهو حسن ولان القرآن من صفات الذات
ولهذا الجب بالحث فيه الكفار وان كان الحالف يهوديا يحلفه بالله الذي انزل التوراه
على موسى ونجاه من الغرق وان كان نصرانيا يحلفه بالذي انزل الانجيل على عيسى وان كان
محيبيا او وثنيا يحلفه بالله الذي خلقه وصوره **فصل** ولا يصح اليمين في الدعوى

هذا هو الذي عليه صلى الله عليه وسلم في الايمان والاحكام والادب والادب الاوحد

الان يستخلفه القاضي بان زكاته من عبد زيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ظلمت
امرا في ستميه البتة والله ما اردت الا واحدة ولان الاعتبار بينه الحاكم فاذا حلف من غير
استخلافه نوا ما لمحت به فمحل ذلك طريقا الى ابطال الحقوق وان وكل بمنه استثناء او
شرطا او وصلة بكلام لم يفهمه اعدا عليه اليمين من اولها وان كان الحالف اخرس ولا يفهم اشارته
وقف الامر الى ان يفهم اشارته وان طلب المديعي ان يدعي عليه اليمين لم يدعي عليه ان رد اليمين
متعلق بنكول المديع عليه ولم يوجد النكول وان كان الذي عليه اليمين حلف بالطلاق انه
لحلف بيمين مغلظة فان كان التغليظ مستحقا عليه لزمه ان حلف وان حث في منه في
بالطلاق كما لو حلف بالطلاق انه لم يحلف عند القاضي وان امتنع جعل ناكلا وردت
اليمين على خصمه وان كان التغليظ غير مستحق لم يلزمه ان حلف منما مغلظة وان امتنع
من التغليظ لم يجعل ناكلا **فصل** فان حلف على فعل نفسه في نفي او اثبات حلف على
القطع لان علمه محيط بحاله فما فعل او فيما لم يفعل وان حلف على فعل غيره فان كان في اثبات
حلف على القطع لان له طريقا الى العلم بما فعل غيره وان كان على نفي حلف على العلم فنقول والله
لا علم ان اني اخذ منك مالا ولا اعلم ان ابي ابراهيم من دينه لانه لا طريق له الى القطع بالنفي
فلم يكلف اليمين عليه **فصل** وان ادعى عليه دينا من بيع او قرض واجاب دانه لا يستحق
عليه شيء ولم يتعرض للبيع او القرض لم يحلف الماعى اجاب ولا يكلف ان يحلف على نفي البيع
والقرض لانه يجوز ان يكون قد استقرض منه او ابتاع قضاة وادراة منه فاذا حلف على
نفي البيع والقرض حلف كاذبا وان اجاب دانه ما باعني ولا اقرضني ففي الحلف وجهان
احدهما انه لم يحلف انه لا يستحق عليه شيئا ولا يكلف على نفي البيع والقرض لما ذكرناه من
التعليل والماني انه لم يحلف على نفي البيع والقرض لانه نفي ذلك في الجواب فلم يه ان حلف
على النفي وان ادعى رجل على رجل الف درهم فانه حلف انه لا يستحق عليه ما يدعيه ولا شيئا
منه وان حلف انه لا يستحق عليه الف لم يخبره ان يمينه على نفي الف منع وجوب
بعضها **فصل** وان كان جماعة عليه حق فوكلوا رجلا في استخلافه لم يحلف لم
يمينا واحدا من كل واحد منهم عليه مينا فلم يتداخل فان رضوا بان يحلف لهم مينا واحدا
ففيه وجهان احدهما انه يجوز ان يكونان يمينين واجده حقوق الجماعة والثاني
وهو المذهب انه لا يجوز لان العضد من اليمين الآخر وما حصل من الآخر بالمفروق لم يحصل

بالجمع

بالجمع فلم يحرجوا ان رضوا كما لو رضيت المراه ان يقضي الزوج في اللعان على شهادته واحده

كتاب الشهادات

تحمل الشهادة واذا فرض لقوله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا وقوله تعالى
ولا تكتموا الشهادات ومن كتمها فانه اثم قلبه قال ابن عباس من الكاين كتمان الشهادة
لان الله تعالى يقول ومن كتمها فانه اثم قلبه وفي فرض على الكفاية فان قام بها من فيه
كفاية سقط الفرض عن الباقي لان المقصود بها حفظ الحقوق وذلك يحصل بالعض
وان كان في موضع لا يوجد فيه غير من يقع به الكفاية تعين عليه لانه لا يحصل المقصود
المية فتعين عليه وجب الشهادة على عقد النكاح وقد ينه في النكاح وهل يجب على
الرجعة فيه فقولان وقد ينه في الرجعة واما ما سوى ذلك من العقود كما في الجارة
والبيع وغيرها فالمستحب ان يشهد عليه لقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم ولا يجب
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع من اعرابي فشاخه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
من يشهد لي فقال خيمته من بابت الا انضاري انا اشهد لك فقال لم يشهد ولم يحضر فقال
نصديقك على اخبار السبا ا فلا نصديقك على اخبار الرض فسماه النبي صلى الله عليه وسلم
ذا الشهادة **فصل** ومن كانت عنده شهادة في حيد لله تعالى والمستحب ان يشهد
به لانه مندوب الى شتمه وما موردي ربه فان شهد جاز لانه شهد ابوبكر ومنه وشهد
ابن عبد الله المعير من شعبه بالانواع عن رضى الله عنه ولم ينكر رضى الله عنه ولا غير
من الصحابة ذلك ومن كانت عنده شهادة لدمي فان كان ضاحيا يعلم بذلك لم يشهد قبل ان
يشال لقوله صلى الله عليه وسلم خيركم من فرغ من الدين ولو نهم ثم يفتشوا
الكذب حتى يشهد الرجل قبل ان يشهد ومن كان ضاحيا لم يعلم شتمه ان يشال لما
روي زيد بن جالدين رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اخر الشهود الذي ياتي بالشهادة قبل
ان يسألها **فصل** ولا يجوز لمن تعين عليه فرض الشهادة ان يأخذ عليه اجره لانه
فرض تعين عليه فلم يحرج ان يأخذ عليه اجره كسائر الفرائض ومن لم يتعين عليه فنه وجهان
احدهما انه يجوز له اخذ اجره لانه لا يتعين عليه فجاز ان يأخذ عليه اجره كما يجوز على
كتب الوثيقة والماني انه لا يجوز لانه يلحقه التهمة بأخذ العوض وبالله التوفيق

باب من تقبل شهادته وعرضه تقبل

لا تقبل شهادة الصبي لقوله عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون والصبى ليس من الرجال لما روى ابن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلثه عن الصبي حتى يبلغ وعن الثمام حتى يستيقظ وعن المحنون حتى يفيق ولا يملك اذالم يوم من على حفظ حقوق نفسه اقلان لا يوم من على حفظ حقوق غيره اولى ولا تقبل شهادة المحنون للخبر المعنى الذى ذكرناه ولا تقبل شهادة المغفل الذى يكثر منه الغلط لانه لا يوم من ان يغلط في شهادته ويقبل ممن يقبل منه الغلط لمن اجده لا ينفك من الغلط واختلف اصحابنا في شهادة الاخرس فمنهم من قال يقبل لمن اشارته كعبان الناطق في نكاحه وطلاقة فذلك في الشهادة ومنهم من قال لا يقبل لان اشارته اقيمت مقام العيان في موضع الضرر وهو النكاح والطلاق لانها لا تستفيد الا من جهته ولا ضرر بنا الى شهادته لانها تنضم من غير النطق فلا يجوز باشارته **فصل** لا تقبل شهادة العبد لانه امر لا يتبع بعضه على النفاض ولم يكن للعبد فيه مدخل كالميراث والرحم ولا تقبل شهادة الكافر لما روى معاذ بن ابي عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان اهل دين على اهل دين المسلمين فانهم عدول على انفسهم وعلى غيرهم ولانه اذا لم يقبل شهادته من شهيد بالزور على المدين فلا يقبل شهادته من شهيد بالزور على الله تعالى اولى ولا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بقباض فبينوا ان تصبوا قوماً جحاً له فان ارتكب كبير كالعصب والشرقة والقذف او شرب الخمر فسق وردت شهادته سواء فعل ذلك من او تكر منه والدليل عليه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا منهم شهادة ابداً واوليك هم الفاسقون وروى ابن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة خائن ولا خائنه ولا زان ولا زانية ولا ذي غش على اخيه فورد النص في القذف والزنا وقسنا عليه سائر الكبائر ولا من ارتكب كبير ولم يقبل شهيد بالزور ولا يبالى وان تخب الكياير وارتكب الصغائر فان كان ذلك نادر من افعاله لم يفسق ولم يرد شهادته وان كان ذلك غالباً من افعاله فسق وردت شهادته لانه لا يمكن رد شهادته بالقليل من الصغائر لانه لا يوجد من يحض الطاعة ولا يخطئها بمعضيه ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من امر من عصى اوم معصيه

المحبي من روى عليه السلام ولهذا قال المشاعر ٥

من لك بالمحضر ليس محض الخشوع وبعض يطيب بعض
ولا يمكن قبول الشهادة مع الكثرة من الصغائر لان من استجار الكفار من الصغائر استجار ان شهيد بالزور فغلقت الحكم على الغالب من افعاله لان الحكم للغالب والنادر حكم له ولما قال الله تعالى فمن قبلت مواريثه فاوليك هم المفلحون ومن خفت مواريثه فاوليك الذين خسروا انفسهم في جهنم خالدون **فصل** لا تقبل شهادة من لا يترقه له كالأقوال والرقا من باكل في الاشواق ومن مشى مكشوف الرأس في موضع عار له في كشف الرأس عن المروءة في النساءية وفي مشتقه من المروءة من ترك النساءية لم يؤمن ان شهيد بالزور ولا من استخفى من الناس في ترك المروءة لم يبال بما صنع والدليل عليه ما روى ابو مسعود البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان مما ادرى الناس من كلام النبوة اذالم استخفى فاصنع ما شئت واختلف اصحابنا في اصحاب الضياع الدينية اذا حسنت طريقتهم في الدين كالناس في الدين والزيال والنحال والحمام والقيم بالحمام فمنهم من قال لا تقبل شهادتهم لانه لا يترقون ولا يترقون ومنهم من قال يقبل شهادتهم لقوله تعالى ان لكم عند الله اتفاقا لا لان هذه صناعات متباحة وبالناس اليها حاجة فلم يرد بها الشهادة **فصل** وبكم اللعن الشطر من لانه لعب لا ينفع به في امر الدين ولا حاجة اليه فكان تركه اولى ولا يجرم لانه روى اللعب به عن ابن عباس وابن الزبير واليهم وروى عن سعيد بن المسيب وروى عن سعيد بن جبير انه كان لعب به استدبائاً ومن لعب به من غش وعوض فلم يرد شهادته ولا يرد شهادته وان لعب به على عوض بطر فان اخرج كل واحد منهما مائة مائة على ان من غلب منهما اخذ المائتين فهو ما يستقط به العبد له وورد به الشهادة لقوله تعالى اما اخروا الميسر والمضارب المازلهم رجس من عمل الشيطان فاجنبوه والميسر القمار وان اخرج احدهما مائة على انه ان غلب اخذ مائة وان غلبه صاحبه اخذ المائتين لم يضح العبد لانه ليس من الهبة الحرب ولا يصح بدل العوض ولا يرد به الشهادة لانه ليس بقمار لان القمار ان لا يخلوا احد من ان يغرم ويغرم وهذا ما اجدنا نعم ولا يجرم وان استغل به عن الصلوة في وقتها مع العلم فان لم يكن ذلك منه لم يرد شهادته وان اكثر منه ردت شهادته لانه من الصغائر فرق بين قليلها وكثيرها وان ترك فيه المروءة بان لعب به على الطريق او تكلم في لعبه ما مسح من الكلام واستغل به الليل والنهار

ردت شهادته لترك الموه **فصل** وحرم اللعب بالزرد وزد به المشهاد وقال الواضح هو
 كالشطرنج وهذا خطأ لما روى أبو موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لعب
 بالزرد شرب كفا من غشيد في الحذر ورواه وكان المعول فيه على مخرجه الكعبان فاشبه المازن
 فخالف الشطرنج فان المعول فيه على رايه ونجس اللعب بالاربعه عشر من المعول فيه على ما
 خرج الكعبان فحرم كالزرد **فصل** وحوز اتخاذ الحمام لما روى عباد بن الصامت ان رجلا
 شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الوجشه فقال الخذر وجا من حمام ولا في منفعه ولانه
 باخذ بيضه وفرجه وكرم اللعب به لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يبيع حمامه
 فقال شيطان يتبع شيطانه وحكمه في رد الشهاده حكم الشطرنج وقديناه **فصل**
 ومن شرب قليلا من النبيذ لم يفسق ولم ترد شهادته ومن اطحنا من قال ان كان يعتقد تحريمه
 فسق ورت شهادته والمذهب الاول ان استحل الشئ اعظم من فعله بدليل انه من استحل
 الزنا كفر ولو فعله لم يكفر فاذا لم ترد شهادته من استحل القليل من النبيذ فلا ان ترد شهادته اولى
 وحكم عليه الحد وقال المزني لا يجب كما لا ترد شهادته وهذا خطأ لان الحد للردع والنبيذ كالحمر
 في الحاجة في الردع لانه يشتمل كما يشتمل الحمر ورت شهادته الرور وشرب النبيذ ليس يكفر لانه
 مختلف في تحريمه وليس من اقدم على مختلف فيه اقدم على شهادته الرور وهي من الكبائر **فصل**
 ويكره الغنا وسماعه من غير الميطر لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغنا
 يفت التفاق في القلب كما ثبت الما البقل لا حرم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحاربه
 لحسان بن ثابت وهي تقول هل على وجهك ان لون من حرج فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يخرج ان شا الله ورت عايشه رضي الله عنها قال كان قنبري جاريان غنيان
 فدخل ابوك فقال مرموز الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دعها فانها ايام عبيد فان عايشه او سمع عايشه لم يكفر لم ترد
 شهادته لان عمر رضي الله عنه كان اذا دخل في دانه نزل بالبيت والبيتين واستودن عليه
 لعبد الرحمن بن عوف وهو يترجم فقال اسمعتني يا عبد الرحمن قال نعم قال اذا اخلونا في
 منازلنا نقول كما نقول الناس وروي عن ابي الدرداء وهو من زهاد الصحابه وفقهاها
 انه قال اني اجمع قلوبى شئ من الما طلل استعجن به على الحق فاما اذا اكثر من الغنا او اتخذ
 صبغه يغشاها الناس لسماع او يدع الى المواضع ليغنى ردت شهادته لانه سفيه وسقوط

لو كان قد ردت شهادته ورواه في السيرة النبوية
 السكاه لا تظن ان كونه لانه اذا اقدم على كبره اقدم على

مروه

مروه ورتاه **فصل** وحرم استماع المملوك التي تطرب من غير عينا كالعود والطنبور والمغفره
 والطبل والممارو والدليل عليه قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن
 سبيل الله قال ابن عباس انهما الملاح وروي عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ان الله حرم على امتي الخمر والميسر والرمز والمز والكوبه والقنن والكوبه هو الطبل
 والقنن البربط وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر من امتي شرب الخمر وصبرهم بالكوبه
 والمعارف ولانها تطرب وتندعو الى الضد عن ذكر الله تعالى وعن الصلوه والى اطلاق المال فحرم
 كالحمر وحوز ضرب الدف في الغرض والخنان دون غيرها لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اعلنوا النكاح واضربوا عليه الدف وكرم القضيبي الذي يرد العناطربا ولا يطرب اذا انفرد
 لانه تابع للعناطرب كان حكمه حكم العناطربا رد الشهاده فما حكمنا تحريمه من ذلك فهو من الصغار
 فلا ترد الشهاده مما قل منه وزاد بما اكثر منه كما قلنا في الصغار وما حكمنا بكراهيته او اباحته
 فهو كالشطرنج في رد الشهاده وقديناه **فصل** فاما الحد فهو مناج لما روى ابن مسعود
 قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة نام بالوادي جاريان ورت عايشه
 رضي الله عنها قالت كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكان عبد الله بن رواحه
 حيد الجدا وكان مع الرجال وكان الجشه مع النساء فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله
 ان رواحه جرك بالقوم فاندفع برجر فتبعه الجشه فاعققت المابل في السير فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم بالجشه رويدك رفقا بالقوارير وجوز استماع وجوز استماع وشهد
 المعراب لما روى عن ابن مسعود عن ابيه قال اردني رسول الله صلى الله عليه وسلم وراه فقال
 امعك من شعر اميه من الى الصلت شئ ولت نعم فانشدته بيتا فقال هيه قال فانشدته
 بيتا اخر فقال هيه فانشدته الى ان بلغ ما يله بيت **فصل** ويستحب حسن الصوت
 بالقران لما روى الشافعي رضي الله عنه فاسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما
 اذن الله لشي كاذنه لشي حسن التزم بالقران وروي حسن الصوت بالقران وراوى الترابين
 عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احسنوا القران باصواتكم وقال صلى الله عليه وسلم ليس
 منا من لم يتغن بالقران وحمله الشافعي رحمه الله عليه على الحسن الصوت وقال لو كان
 المراد به المستغنا لقال من لم يتغنا بالقران واما القراءه بالالحان فقد قال في موضع
 بكره وقال في موضع اخر لا بكره وليس على قولين وانما هي على اختلاف جالين والى قال بكره

اراد اذا حاور الجدة في التطويل وادغام بعضه في بعض والري لم يكن اراد ان يحاور الجدة
فصل في حوز قول الشعر لانه كان النبي صلى الله عليه وسلم شعر منهم جنان من ثبات وكعب
ان مالك وعبد الله بن رواحه ولانه وقد عليه الشعر او مدحوه وجاه كعب بن زهير فاشبه
كانت سعدا فقلبي اليوم متبول فاعطاه دري كانت عليه فابنا عمامته معجوبة لعشر
للف درهم وهي التي مع الخلفا الى اليوم وحكمه حكم الكلام في خطره واباحته وكرهيته واستحبابه
وردا الشبهان به والديك عليه ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال الشعر منزله الكلام حسنة كحسن الكلام وقبيحة كقبح الكلام **فصل** ومن شهد
بالرور فسق وردت شهادته لهما من المكار والديك عليه ما روى خرم في فائق قال صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلاة الضحى فلما انصرف قائم قائما ثم قال عبدك شهادا الرور بالمشرك
بالله ثلث مرات ثم تلى قوله تعالى فاجتنبوا الحثيث من الوثان واجتنبوا قول الرور روى
محارب بن دثار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شاهد الزور لا يزول قدماه حتى يتبوا
مفعلة من النار وثبت انه شاهد الرور من ثلثة اوجه احدها انه شاهد زور والاني
ان يقوم البينة انه شاهد زور والمالت ان شهيدا ما يقطع بكذبه بان يشهد على رجل بانه
قتل او زنا في وقت معين في موضع معين والشهود عليه في ذلك الوقت كان في بلد اخر
فاما اذا شهد شي احطافيه لم يكن شاهد زور لانه لم يقصد الكذب وان شهد رجل شي
وشهد اخوانه لغيره لم يكن شاهد زور لانه ليس تكذب احدهما باولي من كذب الآخر
فلم يقطع ذلك بعد الله واذا ثبت انه شاهد زور روى الامام بعزم بالضرر والجيش
او الرجز فعمل وان راي ان شهر امره في سؤفه ومضلاه وفتيله وناذي عليه انه شاهد
زور فاعرفه فعمل لما روى عن حمزة بن حنبل عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذكروا الفاسق ما فيه فخذرك الناس ولان ذلك زجرا له ولغيره عن فعل مثله وجلي
عن علي بن ابي طالب انه قال ان كان من اهل الصيانة لم يناد عليه لقوله صلى الله عليه
وسلم اقبلوا ذوى الهيئات عزائهم وهذا غير صحيح لان لشهادا الرور خروج عن ان يكون
من اهل الصيانة **فصل** ولا تقبل شهادا جاز الى نفسه نفعا ولا دافعا عن نفسه ضررا
لما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادا خصم ولا ظنين
ولا ذي اجته والظنين المشتم الجار الى نفسه نفعا ولا دافعا عنها ضررا امتهم ان شهد

المولى



المولى المكاتبه ما لم يقبل شهادته لانه ثبت لنفسه حقا ان مال المكاتب يتعلق به حق المولى
فان شهدا الوصى للثمن والوكيل للموكل فيما فوض النظر فيه اليه لم يقبل لهما بستان في نفسيهما حق
المطالبة والتصرف وان فكله في شي ثم غراه ثم شهد فيما كان النظر فيه اليه فان كان قد خاض فيه
لم يقبل شهادته وان لم يكن قد خاض فيه فنه وجهان احدهما انها تقبل لانه الحق تمامه
والاني انه لا يقبل لان يعقد الوكالة ملك الخصومة فيه وان شهدا الغرم لم ينع عليه الدين
وهو محذور عليه بالعلم لم يقبل شهادته لانه يتعلق حقه بما ثبت له شهادته وان شهدا
له عليه دين وهو موثر فقبلت شهادته لانه لا تتعيب حقه فيما شهد به وان شهدا له وهو
معسر قبل الحجر فنه وجهان احدهما انه لا يقبل لانه ثبت له حق المطالبة والاني انه
لا يقبل لانه لا يتعلق بما شهد له حق **فصل** وان شهد رجلان على رجل انه جرح اخاهما
وهما وارثاه قبل المني ما لم يقبل لانه قد شري الى نفسه فحب الدين لهما وان شهدا له
بما لا وهو مريض فنه وجهان احدهما وهو قول الى الشق انه لا يقبل لانهما متهمان لانه
قديمون ويكون المال لهما فلم يقبل كما لو شهدا بالجر اوجه والاني وهو قول الى الطبيب سلمه
انه لا يقبل لان الحق ثبت للمريض ثم شغل بالموت لهما وفي الحنايه اذا وحيت الدين وحت
لها لهما لاجب موته فلم يقبل وان شهدا له بالجر اوجه وهناك من ارث قبلت شهادتهما
لانهما غير متهمين وان مات الاقرب وصار المخوان وارث من نظرت فان مات الاقرب بعد الحكم لشهادتهما
لم تنسقط الشهادان لانه حكم بها وان مات قبل الحكم بها سقطت الشهادان كما لو فسقا قبل
الحكم وان شهد المولى على غريم المكاتبه او الوصى على غريم الصبي او الوكيل على غريم الموكل بالابرا
من الدين ونفسق شهودا الدين لم يقبل الشهادان لانه يدفع بالشهادان عن نفسه ضررا
وهو حق المطالبة وان شهدا شاهدان من عاقله القابل لفسق شهودا القتل فان كانا موثرين
لم يقبل شهادتهما لانهما يدفعان هذه الشهادان عن نفسيهما ضررا وهو الدين وان كانا فقيرين
فقد قال الشافعي رحمه الله ترد شهادتهما وقال في موضع اخر اذا كانا من ابا عبد العصبان
احت لصل العقل اليهما حتى يموت من قبلهما قبلت شهادتهما فمن اصبنا من قبل جواب
كل واحد منهما الى اخرى وجعلهما على قول احدهما انه لا يقبل في الحالين لانهما لا يتحدا في العقل
والاني لا يقبل لانه قد يموت القرب قبل الجوار يوشق الفقير فصر ان من العاقله ومنهم
من جعلهما على ظاهرهما فقال يقبل شهادا الما بعد ولا يقبل شهادا القرب الفقير لان القرب

معدود في العاقلة والبشار بعينه عند الجول وزمان صير موسى عند الجول والبعيد عن معدود
في العاقلة وانما يصير من العاقلة اذ امانات الحزب **فصل** ولا تقبل شهادة الوالد من الاولاد
وان شغلوا ولا شهادة الاموال للوالدين وان علقوا وقال المزي والوثور يقبل وجههما قوله
نعال واستشهدوا استشهد من من رجالكم ولم يخص ولا منهم كغيرهم في العدا له فكانوا كغيرهم
في الشهادة وهذا خطأ لما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة خصم ولا
طعن ولا ذي احنة والطعن المنهم وهذا منهم بانه يميل اليه الطبع ولا الولد له كسعة
من الوالد ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قاطعة كسعه مني فبني ما
يؤمنها ولا يفسد نفسه كفسده وماله كما له ولهذا قال عليه السلام في معشر الدائمي انت
وما لك لميك وقال صلى الله عليه وسلم ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولد من كسبه
ولهذا العنق عليه اذا ملكه ويستحق عليه النفقة اذا احتاج واليه يخصها ما ذكرناه
والاستدلال انهم كغيرهم في العدا له تبطل نفسه فانه كغيرهم في العدا له ثم لا تقبل شهادته
تستوي تقبل شهادتهما على الاخر في جميع الحقوق ومن اصحنا من قال لا تقبل شهادة الولد على
الوالد في ايجاب القصاص وجه القذف لانه لا يلزمه القصاص يقبله ولا يجد القذف بقذفه
فلا يلزمه ذلك لقوله والمذهب الاول لانه انما ردت شهادته له للتممة ولا تتمه عليه
في شهادته عليه ومن عبد الوالد من المولودين من القارب كالاخ والعمة وغيرها تقبل شهادته
بعضهم لبعض لانه لا يجعل نفس اجدها لنفس الاخر في العنق ولا ماله كماله في النفقة وان
شهد شاهدان على رجل انه قذف ضمه امهما فنه قوله قال في القديم لا تقبل لهما بحران
الي امهما نفق لانه يحب عليه بقذفها الجحد محتاج ان يلاعن وتقع الفرقة بينه وبين
ضمة امهما وقال في الجدد يقبل وهو الصحيح لان حق امهما لا يرد بفارقة الضمة وان شهدا
انه يطلق ضمة امهما فنه قوله ان اجدها انه يقبل والماني انه لا يقبل وتعليقها ما ذكرناه
فصل ولا تقبل شهادة اجد الوحيين الاخر لان النكاح سبب ولا مزية لاحدهما على الاخر
بالمالك فلم يمنع من شهادة اجدها للاخر كقراة ابن العم ولا تقبل شهادة الزوج على الزوجة في الزنا
لان شهادته دعوى خيانه في حقه فلم يقبل كشهادة المودع على المودع بالخيانة في الودعه
ولانه خصم لها فما شهد به فلم يقبل كما لو شهد به لهما انما جنت عليه **فصل** ولا تقبل
شهادة العبد وعلى عبده لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم ولا طين ولا ذي احنة
و

وذا احنة هو العبد ولا نه منهم في شهادته لسبب مني عنه فلم يقبل شهادته **فصل**
ومن جمع في الشهادة من امرين فادت شهادته في اجدها بظرت فان ردت للعبد او منه
ومن المشهور عليه مثل ان يشهد على رجل انه قد فده واجنيا ردت شهادته في حقه وفي
حق الاجني لان هذه تضمنت الاخبار عن عداوين بينهما وشهادة العبد وعلى عبده لا تقبل
وان ردت شهادته في اجدها التهمة عن العدا وان شهد على رجل انه اقرب من امه ومن
احني ما ردت شهادته في حق ابيه وهل ترد في حق الاجني فنه قوله ان احدهما انما ترد
كما لو شهد انه قد فده واجنيا والماني انها ترد لانها ردت في حق ابيه لهما ولا تتم في
حق الاجني فقبلت **فصل** ومن ردت شهادته لمعضيه فتاب قبلت شهادته
لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واوليك هم الفاسقون الا الذين تابوا والنوبة ثوبان نوبه
في الباطن ونوبه في الظاهر فاما النوبة في الباطن فهي ما بينه وبين الله تعالى فنظر في المعصية
فان لم تتعلق بها مظالم لا محي ولا جدد الله تعالى كاستمتاع بالمحسنة فيما دون الفرج
والنوبة منها ان يقلع عنها وان يندم على ما فعل وان يرم ان يعود الى مثلها والبريل
عليه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا
لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصر واعلى ما فعلوا وهم يعلمون وان يتعلق بها حق
ادمي فالنوبة منها ان يقلع عنها ويندم على ما فعل ويعزم ان يعود الى مثلها وان يبرأ من
حق الادمي اما ان بوديه او ساله حتى يبريه منه لما روى ابراهيم النخعي ان عمر الخطاب
رضي الله عنه راي رجلا يصلي مع النساء فصر به بالذنوب فقال الرجل والله لمن كنت احسنت
فقد طمئنتي وان كنت اسأت فما علمتني فقال عمر انقص قال انقص قال اعفو فافرقا
على ذلك ثم لقيه من الغد فتغير لون عمر فقال له الرجل يا امر المومنين اري ما كان مني فبد
استرع فيك قال اجل قال فاشهد اني قد عفوت عندك فان لم يقدر على فاصحاب الحق نوى
انه ان قد راوا فاحقه وان يتعلق بالمعضية جدد الله تعالى كذا الزنا والشرب فان لم يظهر
ذلك فالاول ان يستمر على نفسه لقوله صلى الله عليه وسلم من اتى من هذه الفلاذوات
شيئا فليستتر بستر الله تعالى فان من ابد الناصح فنه انما عليه جدد الله تعالى فان اظهر
لم ياتم لان ما عدا العلم به اغفر فاعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزنا وجرهما ولم ينكر

علمها واما التوبة في الظاهر وهي التي تعود بها الولاية وقبول الشهادة فنظر في المعصية فان
كانت فعلا كالزنا والسرقة لم يحكم بصلتها التوبة حتى يصلح عمله من لقله تعالى الى الذين
تابوا من بعد ذلك واصبحوا وقد ارجعنا المدة بسنة واحدة لانه يظهر صحة التوبة في مدة قريبة
فكان في المدة بالنقد في سنة واحدة فتمت فيها الفضول الاربعة التي يبرح فيها الطبايع وسغير
فيها الجواهر وان كانت المعصية بالقول فان كانت زينة والتوبة منها ان يظهر الشهادتين
وان كانت قد فقدت في الشافعي رحمه الله التوبة منه اذ اياه لنفسه واختلف اصحابنا
فيه قال ابو سعيد المصطفي هو ان يقول كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله ووجهه ما
روى عن رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال توبه الفادف اذ اياه نفسه وقال ابو
اسحق وابو علي بن ابي هريرة هو ان يقول قد زني له كان باطلا ولا تقول ان كنت كاذبا الجواز
ان يكون صادقا فيصير تكذيبه عاصيا كما كان عاصيا بقذفه ولا يصح التوبة منه الا
باصلاح العمل على ما ذكرناه في الزنا والسرقة واما اذا شهد عليه بالزنا ولم يتم العبد وان قلنا
انه يحب عليه الحد فهو على عبد الله المحتاج الى التوبة وان قلنا انه يحب عليه الحد وجبت
التوبة وهو ان يقول قد زنت على ما فعلت ولا اعود الى ما اتيتم به فاذا قال هذا اعادت
عبد الله ولا تشترط فيه اصلاح العمل بل عن عمر رضي الله عنه قال لا يكره تب اقبل شهادتك
وان لم تبنت لم تقبل شهادته وتقبل خرم لمن اياكم ردت شهادته وقبلت اجابته وان كانت
معصيته كشهادة زور والتوبة ان يقول كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله وسترط في صحة
توبته اصلاح العمل على ما ذكرناه **فصل** وان شهد بصبي او عبدا وكافر لم يقبل شهادتهم
فان بلغ الصبي او اعنق العبد واسلم الكافر واعاد ذلك الشهادة قبلت وان شهد فاسق
فردت شهادته ثم تاب واعاد ذلك الشهادة لم يقبل وقال المرئي وابو ثور يقبل كما يقبل
من الصبي اذا بلغ والعبد اذا اعنق والكافر اذا اسلم وهذا خطأ لان هؤلاء اعار عليهم رد
شهادتهم فلم يحكمهم ثممة في اعادة الشهادة بعد الكمال والفاسيق علمه عار في رد شهادته
ولا يامن ان يظهر التوبة لانه العار فلا ينفك شهادته من التهمة فان شهد المولى لمكانته
بمال فردت شهادته ثم ادى المكاتب مال الكايبه وعنق واعاد المولى الشهادة له بالمال
فقد قال ابو العباس فيه وجهان احدهما انها تقبل لان شهادته لم ترد بل عزم فيه واما ردت
لانه سبب لنفسه حق شهادته وقد زال هذا المعنى بالعنق والماني انها لا تقبل وهو

الصحيح

الصحيح انه ردت شهادته للتهمة فلم يقبل اذا عاد كالفاسق اذ ردت شهادته ثم تاب
واعاد وان شهد رجل على رجل انه قذفه وزوجه فردت شهادته ثم عفا عن قذفه وحسن
الحال بينهما ثم اعاد للزوجه لم يقبل منها شهادته ردت للتهمة فلم يقبل وان زالت التهمة
كالفاسيق اذ ردت شهادته ثم تاب واعاد الشهادة وان شهد رجل اخوان له مجراجه
لم يندمل وها وارتان فردت شهادتهما ثم اندملت الجراجه واعاد الشهادة فنه وجهان
احدهما تقبل لانه ردت بالتهمة وقد زالت التهمة والماني وهو قول الشيخ وظاهر المذهب
انها لا تقبل لانه شهادته ردت للتهمة فلم يقبل كالفاسق اذ ردت شهادته ثم تاب واعاد

باب عبد الشهود

لا يقبل في الشهادة على الزنا اقل من اربعة انفس ذكر قولهم تعالى واللاتي
ياتن الفاحشه من نسائك فاستشهدوا عليهم اربعة منهم وروى ان سعد بن عباد قال
يا رسول الله ارأيت ان وحيدت مع امرأتى اميمة حتى اتى انا ربعة شهدا قال نعم وشهد
على المغيرة ببلته انوبكم ونافع وشبيل بن مغيرة وقال رنا درانت اسنانا ننبو ونفسا
يعلمو ورجلين كانما اذنا جاز ولا ادرى ما ورا ذلك فجلد عن البلته ولم يجلد المغيرة
ولا تقبل في اللواط الاربعة لانه كالزنا في الحد فكان كالزنا في الشهادة واما اسان
الهممة فان قلنا انه يحب فيه الحد فهو كالزنا في الشهادة لانه كالزنا في الحد فكان
كالزنا في الشهادة وان قلنا انه يحب فيه النحر فنه وجهان احدهما وهو قول الشيخ على
ان جسران واختار المرئي انه سبب بشاهد من لانه يلحق بالزنا في الحد فلم يلحق به
في الشهادة والماني وهو الصحيح انه سبب الاربعة لانه فرج حيوان يحب اليه يلدج
فيه العقوبة فاعنبر في الشهادة عليه اربعة كالزنا ونقصانه عن الزنا في العقوبة
لا يوجب نقصانه عن الزنا في الشهادة كزنا المممة بنقص عن الزنا المممة في الحد ولا ينقص
عنه في الشهادة واحلف قوله في الزنا فقال في احد القولين سبب
بشاهد من لانه اقرار فثبت بشاهد من كالمقرار في غير والماني انه سبب الاربعة
شهادة لانه سبب بته فعل الزنا فاعنبر فيه اربعة كالشهادة وان كان الممر اعنبر
في الترجمة وجهان احدهما انه سبب باسنان كزنا في غير والماني انه كالمقرار فيكون

على قولين كالآثار **فصل** وان شهد بثلثة بالزنا فنفقه قوله ان احدهما انه قد فارقوا فحدون
وهو اشهر القولين كان عمر رضي الله عنه حله للثمة الذي شهدوا على المغرم وروى
ابو الوضئ ان ثلثه شهدوا على رجل بالزنا فقال الرابع انتمما في ثوب واحد وان كان
هذا زنا فهو ذلك فحله على من طالت الثلثة وعمرها الرجل والمراه ولانا لو لم نوجب احدا
جعل الهدف بلفظ الشهادتين طريقا الى القذف والقول الثاني انهم لم يحدوا بل ان الشهادتين
على الزنا امر حار فلا يوجب الحد كسائر الجرائم ولان احباب الحد عليهم يودى الى ان
لا تشهد احدا بالزنا خوفا من ان ينفق الرابع عن الشهادتين فحدون فبطل الشهادتان على الزنا
وان شهدا ربيعة على امرأه بالزنا واحدهم الروح فنفقه وجهان احدهما وهو قول ابي اسحق وظاهر
النقل انه يجب الروح قوله واحدا لانه لا يجوز شهادته علمها بالزنا فاحل فاداف وفي
الثلثة قوله الثاني وهو قول ابي علي بن ابي هريرة ان الروح كالثلثة لانه ان يلفظ
الشهادتين فكون على القولين **فصل** وان شهدا ربيعة على رجل بالزنا وزد الحاكم شهادته
احدهم بسبب ظاهر بان كان عبدا او كافرا او منظاهرا بالفسق كان كما لو لم يتم العدد
لان فحوله كعدمه وان كان بسبب حفي كالفسق الباطن فنفقه وجهان احدهما ان حكمه
حكم ما لو نقص العدد لان عدم العدد كعدم العبد والماني انهم لم يحدوا فاحدا
لانه اذا كان الزنا بسبب في الباطن لم يكن من حيثهم بغير طاعة الشهادتين لانهم معذورون
فلم يحدوا وان كان ذلك بسبب ظاهر كانوا مفرطين فوجب عليهم الحد وان شهدا ربيعة
بالزنا ورجعوا احدهم قتل ان حكم شهادتهم لم يراجع حدا القذف لانه اعترف بالقذف
ومن احتجنا من قال فحله قوله لانه اضاف الزنا اليه بلفظ الشهادتين وليس بشي واما
الثلثة فالمنصوص انه لا حد عليهم قوله واحدا لانه ليس من حيثهم بغير طاعة الشهادتين
والعبد تام ورجوع من رجع لم يكن له اجترار منه ومن احتجنا من قال فحله قوله ان
وهو ضعيف وان رجعوا كلهم وقالوا نعمدنا الشهادتين وجب عليهم الحد ومن احتجنا من قال
قوله قوله وليس بشي وان شهدا ربيعة على امرأه بالزنا وشهدا ربيعة نسوة انها بكر لم يجب
عليها الحد لانه لا يثبت ان يكون البكر اصلية ولم تزل ويحتمل ان يكون عابدة لان البكر
تعود اذا لم يبالغ في اجماع فلا يجب الحد مع الاجتهال ولا يجب الحد على الشهود لانا اذا
بدرا الحد عنها لجواز ان تكون البكر اصلية وهم كاذبون وجب ان يدر الحد عنهم لجواز
ان

ان يكون البكر عابدة وهم ضادقون **فصل** وبنت المال وما يقضيه المال كالبيع والمجان
والهبة والوصية له والرهن والضمان وشاهد وامرأتين لقوله تعالى واستشهدوا شهادتين
من رجالكم فان لم يكونا رجلين فاحد امرأتان ممن رضون من الشهادتين فصل على ذلك في السلم
وقسنا عليه المال وكما يقضيه المال **فصل** وما ليس بمال ولا المقصود به المال او يطاع
عليه الرجال كالزنا والرجعة والطلاق والعتاق والوكالة والوصية اليه وقتل العمد
والحدود يستوجب الزنا بيت الشاهد من ذكر من لقوله تعالى في الرجعة واستشهدوا ربيعة
عبد منكم ولما روى عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في نكاح المولى وسأله
عبد وعن الزهري انه قال جرت السنة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فحله على ربيعة
من بعده ان لا يقبل شهادته النساء في الحد وقد دل النص على الرجعة والنكاح والحدود
وقسنا عليها كل ما لا يقضيه المال ويطاع عليه الرجال فان اتفق الزوجان في النكاح واختلفا
في الصداق ثبتت الصداق بالشاهد والمرأتين لانه اثبات مال وان ادعت المراه للخلع وانكر
الزوج لم يثبت الشهادتين رجلين وان ادعى الزوج للخلع وانكرت المراه بنت شاهد من رجل
وامراتين بان يثبت المراه ثبات الطلاق وسنة الرجل لثبات المال وان شهد رجل امرأتين
يقبل العمد لثبات القصاص والدية والفرق بين القتل والسرقة ان قتل العمد احدا
القولين يوجب القصاص والدية بدل عنه لخص بالعفو عن القصاص فالا لم يست القصاص
لم يثبت بدله وفي القول الثاني يوجب احدا للبدن لا بعينه وانما سعى بالخيار فلو اوجنا الدية
دون القصاص اوجنا معينا وهذا خلاف موجب القتل وليس كذلك السرقة فانها يوجب القطع
والمال على سبيل السج وليس احدهما بدلا عن الآخر فحاز ان يوجب احدهما دون الآخر **فصل** ولا
يقبل في موضعه العمد بالشاهد ان ذكر ان لهما حيايته فوجب القصاص في العاشمة والمنقلة
قوله ان احدهما لم يثبت بالشاهد من ذكر ان لهما حيايته فوجب القصاص في العاشمة والمنقلة
بالشاهد والمرأتين فعلى هذا يجب ارش العاشمة والمنقلة ولا يثبت القصاص في الموضحة
وان اختلف السبب والمكان في قدر المال او صفته او ادايته قضى فيه بالشاهد والمرأتين
لان الشهادتين على المال وان قضى الى العتق الذي يثبت شهادته الرجل والمرأتين كما ثبت الوطء
مشاهدة النساء وان قضى الى النسب الذي يثبت شهادته **فصل** وان كان في يد رجل
جارية ولها ولد فادعى رجل انها ام ولد له وولدها منه واقام على ذلك شاهدا وامراتين قضى له

ان يكون البكر عابدة وهم ضادقون

ان يكون البكر عابدة وهم ضادقون

والحارة لانها مملوكة ففرض فيها بشاهد وامرأتين واذا ماتت عنفت باقراره وهل ثبت نسب
 الولد وجرته فيه فقولان احدى المائتين كان النسب والحرة كانت شاهدة وامرأتين فكون
 الولد باويا على ملك المدعي عليه والقول الثاني انها ثبتت لان الولد بالحارة وقد حكم بالحارة
 له فحكم له بالولد فعمل هذا الحكم بنسب الولد وجرته منه انه اقرب لذلك وان ادعى رجل ان العبد الذي
 في يد فلان كان له وانه اعطاه وشهد له رجل وامرأتان فقد اختلف اصحابنا فيه فممن
 قال فيه قولان احدى المائتين انه لا حكم بهذه البينة لانها شهدت بملك مقدم فلم يحكم بها كما لو
 ادعى على رجل عينا وشهد له شاهد وامرأتان انه كان له والثاني انه حكم بها لانه ادعى ملكا
 مسبقا وشهدت له البينة بما ادعاه ومن اصحابنا من قال يحكم بها قوله او احدى او الفرق
 بينهما ومن المسئلة قبلها ان هناك لا بدعي ملك الولد وهو مقر انه اجر المصل فلم يحكم بسنته في
 احد القولين وهناك ادعى ملك العبد وانه اعطاه فحكم بسنته **فصل** وقيل فيما لم يطلع
 عليه الرجل من الولد والرضاع والعيوب والعيوب التي تحت الثياب شهاد النساء منفردات
 لان الرجال لا يطلعون عليها في العادة فلو لم يقبل فيه شهادة النساء منفردات بطلت عند الحاجة
 ولاستلشى من ذلك لا تعدد لها شهادته فاعتبر فيها العبد ولا يقبل اقل من اربع شتمه لان
 اقل الشهادات رجلان وشهادة امرأتين يشهد رجل والدليل عليه قوله تعالى وان لم تكونا
 رجلين فرجل وامرأتان فاقام المراسم مقام الرجل وروى عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ما دانت من فاضات عقل ودين اغلب لدى لب منكن فالت امرأه
 ما رسول الله ما فاضات العقل والدين قال اما فاضات العقل فشهادة امرأتين سهلان رجل
 فهذا نقصان العقل فتمكث الليل الا تصلي وتفطر في شهر رمضان فهذا من نقصان الدين
 ويقبل فيها شهادة الرجل والمرأتين لانه اذا اجتر شهادته النساء منفردات لعذر الرجال ولان
 يقبل شهادة الرجال والنساء اولى ويقبل في الرضاع شهادة المصع لما روى عقبه من الحارث
 انه زوج ام يحيى بنت ابي اهاب مات امرأه سودا فقالت قد ارضعتكم احييت الى المي صلى
 الله عليه وسلم فذكرت له ذلك قال فكيف وقد رعت انهما وارضعتكم افنها عزا ولا ينالها اجر
 هذه الشهادة فلقها الى نفسها ولا يدفع بها ضررا ولا يقبل شهادة المراه على ولادتها لانها
 سنته بذلك لنفسها حقا وهو الفقه ويقبل شهادة النساء منفردات على اشتغال الولد وانه
 يفي مثالي الى ان مات وقال الربيع فيه قول اخر انه لا يقبل الشهادة رجلين والصحيح هو
 الماول

الماول لان الغالب انه لا يحضرها الرجال **فصل** وما ثبت بالشاهد والمراسم ثبت بالشاهد
 واليمين لما روى عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
 بيمين وشاهد قال عمرو ذلك في الاموال واختلف اصحابنا في الوقف فقال ابو اسحق وعامة اصحابنا
 انه يبنى على القولين فان قلنا ان الملك للموقوف عليه قضى فيه بالشاهد واليمين لانه نقل ملك
 ففرض فيه بالشاهد واليمين كالبيع وان قلنا انه ينقل الى الله تعالى لم يقض فيه بالشاهد
 واليمين لانه اذا له ملك الى غير الذي لم يقض فيه بالشاهد واليمين كالعق و قال ابو العباس
 نقض فيه بالشاهد واليمين على القولين جميعا لان القصد بالوقف بملك المنفعة
 وقضى فيه بالشاهد واليمين كما لم يجاز

باب نخمل الشهادة وايجابها

لا يجوز نخمل الشهادة واذا وها الماعن علم والدليل عليه قوله تعالى ولا تقف ما ليس
 لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مشهودا لقوله تعالى لا يرضى
 بالحق وهم يعلمون وامرأتان يشهد عن علم وقال عمرو بن دينار في شهادتهم وسالون وهذا
 الوعيد لوجوب التخييط في الشهادة وان لا يشهد الماعن علم وروى طاووس عن ابن عباس
 انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال هل تزي الشمس قال نعم
 قال على مثلها فاشهدوا وبع فان كانت الشهادة على فعل كالجناية والغصب والزنا والسرقة
 والرضاع والولد وعقرها ما يدرك بالعين لم يجز الشهادة به الماعن مشاهده لانها تعلم
 الجبهة وان كانت الشهادة على عود ودفع عليها بصره من غير قصد حازان يشهد بما شاهد
 وان راها ان يقصد الى النظر ليشهد بالمنصوص انه يجوز وهو قول ابو اسحق المروزي لان
 ابا بكر ونا فحاشيل بن معبد يشهد واعلى المغيرة عند عمر بن الخطاب ولم يكره ولا غنم نظره
 وقال ابو سعيد المصطفي لا يجوز ان يقصد الى النظر في الزنا من دون النظر الى الشتر
 وفي الشهادة على الولد والرضاع يقبل شهادة النساء ولا حاجة بالرجال الى النظر للشهادة ومن
 اصحابنا من قال يجوز الزنا دون غيره لان الزنا هي حرمته الله تعالى بالنظر الى عورته وفي غير
 الزنا لم يوجد من المشهود عليه هتك حرمته فلم يجره هتك حرمته ومنهم من قال يجوز غير الزنا
 ولا يجوز الزنا لان جوارها مبنى على الذرا والمسقاط فلا يجوز ان تنوصل الى اثباته بالنظر

قال ابو اسحق المروزي لا يجوز

وغيره لم ين على الدماء والسقراط فان ينوصل الى اثنائه بالنظر **فصل** وان كانت الشهادة
على قول كالبيع والنكاح والطلاق والقرار لم يجز التحمل فيها الاستماع القول ومشاهدة
القبائل انه لا يحصل العلم بذلك الاستماع والمشاهدة وان كانت الشهادة على ما لا يعلم بالخير
وهو بئس النسب والمالك والموت حازان تشهد فيها بالاستفاضة فان استفاض الي الناس
ان فلان بن فلان هاشمي او اموي جازان شهيد به لان سبب النسب لا يدرك بالمشاهدة
وان استفاض ان هذا العبد او هذا الدار لفلان جازان شهيد به لان الملك لا يضبط حازان
شاهد عليها بالاستفاضة وان استفاض ان فلان مات جازان شهيد به لان سبب الموت
كثير منها خفية ومنها ظاهريه وتعدا الوقوف عليها وفي عدد الاستفاضة وجهان احدهما
وهو قول الشيخ الى حامد السقراطي رحمه الله ان اقله ان يسمع من عدلين لان ذلك بينه
والثاني وهو قول ابي القضاة الى الحسن الماوردي انه لا يستلزم بعدد يقع العلم بخبرهم
لان ما دون ذلك من اخبار الاجاد فلا يقع العلم من جهتهم فان سمع انسانا يقر بنسب اب وابن
فان صدقه المقر له حازان شهيد به لانه شهادة على اقرار وان كذبه لم يجزه ان شهيد به
لانه لم يثبت النسب وان سكنت فله ان شهيد به لان السكون في النسب رضا بدليل انه
اذا شربوا لفسكت عن بقاء حقه نسبه ومن احصا من قال ان شهيد حتى يتكرر اقراره مع
السكون وان راي سباني بدلائل ان مبدء يسمي جازان شهيد له باليد ولا شهيد له بالملك
وان راه في مبدء طويله متصرف فيه حازان شهيد له باليد وهل يجوز ان شهيد له بالملك
فيه وجهان احدهما وهو قول الشيخ المصطفي انه يجوز ان يبدوا النصف بدل على
الملك والثاني وهو قول الشيخ انه لا يجوز ان شهيد له بالملك لانه قد يكون البد والنصف
عن ملك وقد يكون عن اجاره او وكالة او غصب فلا يجوز ان شهيد مع الاحتمال واختلف
اصحابنا في النكاح والوقف والعتق والولا قال ابو سعيد المصطفي يجوز ان شهيد فيها بالاستفاضة
لانه يعرف بالاستفاضة ان عاشه روح النبي صلى الله عليه وسلم وان باعها مولى ابن عمر كما عرف ان
فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو اسحق لا يجوز ان يبدوا النصف فلا يجوز ان شهيد فيه
بالاستفاضة كالبيع **فصل** ويجوز ان يكون العا شاهد اذما يثبت بالاستفاضة لان طريق
العلم به السماع والاعمال البصيرة والسماع ويجوز ان يكون شاهدا في الرحمة لانه تفسير ما سمعه يحضر
الحاكم وسماعه كسماع البصيرة ولا يجوز ان يكون شاهدا على المفعول كالقتل والغصب والربا لان

طريق

بدونها من ضمن جنائته وفي عكسها لا يبرأ من اخذه واشي
القديم او رده وارث الحديث الا عن سبب قبل التمسك
فلا شيء فان رآه اخذها فالتمسك بها تعين الارش وقطوع لا غيره
ونحوه جنائيه ويريد ان يثبت معه ما لا ينفصل بفعله وفي المفضل
تخير بين اخذ الارش او القلع والرد فان تصرفه بطل الزن
لا الارش ولو كان الرايد بها ممن المغيب قيمته اسلم الم
يبطل واستحق قيمه الزيادة كلو تصرفات وتجرع
فيهما واما بفعل غيره فيرد دون الفرقة **فصل** وكذا
الاضلية التي كمر قيض تالفها **فصل** وفتح
على التلخي ويورث وبالتراضي والاولى كما بعد القبض
ولو حكم غا عليه وهو بنوب عن الغائب والمتروك في الفسخ و
البيع لتوفير الثمن او خشية الفساد وفتح ابطال الاصل
العقد فورد معه الاضلية وبطلان العقد ترتب عليه وكل
غيره لا قيمة للمغيب معه **مطلعا** اوجب رد جميع الثمن لا
بعد جنائيه فقط فالارش فقط وان لم يغتر
باعه اخرج يشري فشري فلا شيء عليه

فيه وتغيب وتلف في يده من ماله فيبطل والا فالغنى والفوائد
فيه لم يستقر له الملك والموت عليه وينتقل الى وارثه

موت حق وولي مرجح وصبي بالغ ويلغو في النكاح والطلاق

والعتاق والوقف وسطل الصرف والسلم ان لم يطل في

المجلس والشفقة **فصل** وما ثبت او حدث في المبيع

قبل القبض وبقي او عار مع المشتري وشهد بخلاف ذكروا

خبره فيه انه يجب ينقص القيمة زكبه ما هو على حاله

حيث وجد المالك ولا يرجع بما انفق ولو علم البائع **فصل**

ولا زك ولا امرش ان تقدم العلم ولو احدى زوايا تكثر

او ترضى ولو بالصحيح منه او طلب الا قاله او عالجها او نزل

معه او تصرف بعد العلم بأي تصرف **غالب** او تكثر

البائع من جنس غيبه او قدر منه وطايق لا ما حدث قبل

القبض فيقتد **فصل** ويشترى الامس لا الترد الا بالرضى

تلفه او يعضه في يده ولو بعد امتناع البائع عن القبض او

يد وخرجه عن ملكه قبل العلم ولو عوض

تجكر وتغيبه معه لجنايه يعرف الغيب

او يوزن في حياض البائع او يوزن في حياض المشتري
او يوزن في حياض المشتري او يوزن في حياض البائع
او يوزن في حياض المشتري او يوزن في حياض البائع
او يوزن في حياض المشتري او يوزن في حياض البائع

او يوزن في حياض البائع او يوزن في حياض المشتري
او يوزن في حياض البائع او يوزن في حياض المشتري
او يوزن في حياض البائع او يوزن في حياض المشتري
او يوزن في حياض البائع او يوزن في حياض المشتري

طريق العلم بها النظر ولا يجوز ان يكون شاهدا على الموقوف كالمبيع والمقرار والنكاح والطلاق اذا
كان المشهود عليه خارجا عن يده وحكي عن المرنى انه قال يجوز ان يكون شاهدا في اذاعه في الصوت
ووجهه هو انه اذا حاز ان يروي الحديث اذا عرف الحديث بالصوت واستمع بالوجه اذا عرفها بالصوت
حاز ان يشهد اذا عرف المشهود عليه بالصوت وهذا خطأ لمن شرط الشهاده العلم بالصوت
لم يحصل له العلم بالمسكول ان الصوت يشبه الصوت ويخالف روايت الحديث والاستماع بالوجه
لان ذلك يجوز بالظن وهو كبر الواحد فاما اذا جاز رجل وترك فاه على اذنه فطلق او اعق او اقر ويبد
العمى على راسه ويضبطه الى ان حضر الى الحاكم وشهد عليه ما سمعه منه قلت شهادته لانه
شاهد عن علم وان تحمل الشهاده على فعل او قول او هو بصير ثم عي نظرت فان كان يعرف المشهود عليه
الما العين وهو خارج عن يده لم يقبل شهادته عليه لانه لم يعلم له من شهد عليه وان تحمل الشهاده
وبده في يده وهو بصير ثم عي ولم يفارق يده حتى حضر الى الحاكم وشهد عليه قلت شهادته لانه
شهد عليه عن علم فان تحمل الشهاده على رجل وهو يعرفه بالاسم والنسب وهو بصير ثم عي قلت
شهادته لانه شهد على من يعلمه **فصل** ومن شهد بالنكاح ذكر شروطه لان الناس يختلفون

في شروطه فوجب ذكرها في الشهاده وان رهن رجل عبدا عند رجل بالف ثم زاده الف اخرى
وجعل العبد رهنا مما واشتمد بالشهود على نفسه ان العبد رهن بالفين وعلم اليهود حال
الرهن في الباطن فان كانوا يعتقدون انه لا يجوز الحاق الرهن بالدين في الرهن ففنه وجهان
احدهما يجوز ان يشهدوا بان العبد رهن بالفين وانهم يعتقدون انهم صادقون في ذلك والمالحي
انه لا يجوز ان يشهدوا بالمدكر ما جرى الامر عليه في الباطن لان الاعتبار في الحكم باحتساب
الحاكم دون الشهود **فصل** ومن شهد بالرضاع وصف الرضاع وانه ارضع الصبي من
تدبيرها او من لبن حلب منها خمس رضعات مفترقات في حولين لا اختلاف الناس في شروط
الرضاع فان شهد انه ابنه من الرضاع لم يقبله لان الناس يختلفون فيما يصرا من الرضاع
وان داي امراه اخذت صبيها تحت ثيابها وارضعته لم يجز ان يشهد بالرضاع لانه لا يجوز ان
يكون قد اعدت شفاعه لبن من غرضها على هيئه الثدي وراى المصى من مطنه ثديا **فصل**

ومن شهد بالجنايه ذكر صفاتها فان قال ضربه بالسيف فمات او ضربه بالسيوف فوجدته ميتا
نشت القتل بشهادته لا يجوز ان يكون مات من غرضه فان قال ضربه فمات منه او ضربه فقتله
مات القتل بشهادته وان قال ضربه بالسيف فانه يدمه فمات مكانه مات القتل بشهادته

والعلم بها الطريق العلم بها النظر ولا يجوز ان يكون شاهدا على الموقوف كالمبيع والمقرار والنكاح والطلاق اذا كان المشهود عليه خارجا عن يده وحكي عن المرنى انه قال يجوز ان يكون شاهدا في اذاعه في الصوت ووجهه هو انه اذا حاز ان يروي الحديث اذا عرف الحديث بالصوت واستمع بالوجه اذا عرفها بالصوت حاز ان يشهد اذا عرف المشهود عليه بالصوت وهذا خطأ لمن شرط الشهاده العلم بالصوت لم يحصل له العلم بالمسكول ان الصوت يشبه الصوت ويخالف روايت الحديث والاستماع بالوجه لان ذلك يجوز بالظن وهو كبر الواحد فاما اذا جاز رجل وترك فاه على اذنه فطلق او اعق او اقر ويبد العمى على راسه ويضبطه الى ان حضر الى الحاكم وشهد عليه ما سمعه منه قلت شهادته لانه شاهد عن علم وان تحمل الشهاده على فعل او قول او هو بصير ثم عي نظرت فان كان يعرف المشهود عليه الما العين وهو خارج عن يده لم يقبل شهادته عليه لانه لم يعلم له من شهد عليه وان تحمل الشهاده وبده في يده وهو بصير ثم عي ولم يفارق يده حتى حضر الى الحاكم وشهد عليه قلت شهادته لانه شهد عليه عن علم فان تحمل الشهاده على رجل وهو يعرفه بالاسم والنسب وهو بصير ثم عي قلت شهادته لانه شهد على من يعلمه فصل ومن شهد بالنكاح ذكر شروطه لان الناس يختلفون في شروطه فوجب ذكرها في الشهاده وان رهن رجل عبدا عند رجل بالف ثم زاده الف اخرى وجعل العبد رهنا مما واشتمد بالشهود على نفسه ان العبد رهن بالفين وعلم اليهود حال الرهن في الباطن فان كانوا يعتقدون انه لا يجوز الحاق الرهن بالدين في الرهن ففنه وجهان احدهما يجوز ان يشهدوا بان العبد رهن بالفين وانهم يعتقدون انهم صادقون في ذلك والمالحي انه لا يجوز ان يشهدوا بالمدكر ما جرى الامر عليه في الباطن لان الاعتبار في الحكم باحتساب الحاكم دون الشهود فصل ومن شهد بالرضاع وصف الرضاع وانه ارضع الصبي من تدبيرها او من لبن حلب منها خمس رضعات مفترقات في حولين لا اختلاف الناس في شروط الرضاع فان شهد انه ابنه من الرضاع لم يقبله لان الناس يختلفون فيما يصرا من الرضاع وان داي امراه اخذت صبيها تحت ثيابها وارضعته لم يجز ان يشهد بالرضاع لانه لا يجوز ان يكون قد اعدت شفاعه لبن من غرضها على هيئه الثدي وراى المصى من مطنه ثديا فصل ومن شهد بالجنايه ذكر صفاتها فان قال ضربه بالسيف فمات او ضربه بالسيوف فوجدته ميتا نشت القتل بشهادته لا يجوز ان يكون مات من غرضه فان قال ضربه فمات منه او ضربه فقتله مات القتل بشهادته وان قال ضربه بالسيف فانه يدمه فمات مكانه مات القتل بشهادته

على المنصوص له انه اذا انزل الدم فمات علم انه مات من ضربه وان قال ضربه بالسيف فانضم او
 ضربه بالسيف فوجدته موضحا لم تثبت الموضحة بشهادته لما ذكرناه في النفس فان قال ضربه
 فامضحه ست الموضحة بشهادته انه اضاف الموضحة اليه وان قال ضربه فسال دمه لم يست
 الداميه شهادته لحوازان يكون سبيلان للدم من غير الضرب وان قال ضربه فسال دمه
 ومات فثبت شهادته في الداميه انه اضافها اليه ولا نقل الموت ولا نقل الموت ان يكون الموت
 من غيرهم وان قال ضربه بالسيف فامضحه فوجدته في راسه موضحا لم يحل الفصل في العلم
 على اى الموضحين شهد ولجب ارش الموضحة لان الجهل بعينها ليس بحمل بانه قد اوضحه **فصل**
 ومن شهد بالزنا ذكر الرأى ومن رآى به فانه قد رآه على يديه فيعقد ان ذلك زنا والحاكم لا يعقد
 ان ذلك زنا او يراه على زوجته او حاربه انه فيظن انه رآه والحاكم لا يرى ذلك زنا ولا يكرهه
 الرافان لم يذكر انه رآى ذكرهم في فرجها لم يحكم به لان زياد الماشهد على المغيره عنده ولم يذكر
 ذلك لم يقيم الحد على المغيره فان لم يذكر الشهود ذلك سألهم الامام عنه فان شهد عليه بالزنا
 ووصفوا الزنا فشهد الرابع ولم يذكر الزنا لم يحل الحد على المشهود عليه لان البينه لم تكمل
 ولم يجد الرابع انه لم يشهد بالزنا فحل الحد على البينه فيه قوله وان شهد اربعة
 بالزنا وفتر بكثه منهم الزنا وفتر الرابع مما ليس بزنا لم يجد المشهود عليه انه لم يكمل البينه
 وجب الحد على الرابع قوله واحد انه قد رآه بالزنا فذكر ما ليس بزنا وفتر الحد على القوم
 فان شهد اربعة بالزنا ومات واحد منهم قبل ان يفسر وفتر الباقيون لم يحل الحد على المشهود
 عليه لحوازان يكون ما شهد به الرابع ليس زنا ولا يجب الحد مع الاحتمال ولا يجب على الشهود
 الباقيين الحد لحوازان يكون ما شهد به الرابع زنا فلا يجب الحد مع الاحتمال **فصل** ومن
 شهد بالسرقة ذكر السارق المشروق منه والجز والنصاب وصفه السرقة لان الحكم يختلف
 باختلافها فوجب سايقا ومن شهد بالزنا من ما سمع منه لاختلاف الناس فيما يصير به
 مزيدا فلم يحل الحد قبل السان كما لا يجوز بالشهادتين على حرج الشهود قبل بان يخرج
 وهل يجوز للحاكم ان يعرض للشهود بالتوقف في الشهادتين في حدود الله تعالى فيه وجهان
 احدهما انه لا يجوز لان فيه قد جاعل الشهود والماني انه لا يجوز لان عمر رضي الله عنه عرض
 الزنا في شهادته على المغيره فزوى انه قال زوجا ان يفصح الله تعالى على يدك احبا من
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه لما جاز ان يعرض للمقرر بالتوقف جاز
 ان

باب الشهادة على الشهاد

ان يعرض للشاهد
 لحوزا الشهاد على الشهاد في حقوق الادميين وفيما لا يشك بالاشبهه من حقوق
 الله تعالى لان الحاجة تدعو الى ذلك عند نذر شهاد سهود الاصل بالموت والمرض
 والغيبه وفي حدود الله تعالى وهو حد الرنا وحد السرقة وقطع الطريق وشرب الخمر
 قوله ان احدهما يجوز لانه حق يست بالشهاد فحاز ان يست بالشهاد على الشهاد
 كحقوق الادميين والماني انه لا يجوز لان الشهاد على الشهاد في ادلتنا كد الوثقه
 ليتوصل بها الى اثبات الحق وحدود الله تعالى مبنيه على البراءة والمستقاط فلم يحركها
 ووثقتها بالشهاد على الشهاد وما است بالشهاد على الشهاد يست بكتاب القاضي
 الى القاضي لان الكتاب لا يست الا بتحمل الشهاد من جهة القاضي الكاتب وكان حكمه حكم
 الشهاد على الشهاد **فصل** ولا يجوز للحاكم بالشهاد على الشهاد المعند بعد حضور
 شهود الاصل بالموت والمرض او الغيبه لان شهاد الاصل اقوى لانها تست نفس الحق
 والشهاده على الشهاد لا تست نفس الحق فلم يقبل مع القدره على سهود الاصل والغيبه
 التي يجوز بها الحكم بالشهاد على الشهاد ان يكون شاهد الاصل من موضع الحكم على مسافه
 لو حضر لم يقدر ان يرجع بالليل الى منزله لانه لحقه المشقه في ذلك فاما اذا كان على مسافه
 لو حضر امكنه ان يرجع الى بيته بالليل لم يحرك حكم مشاده شهودا لفرجه لانه يقدر على شهاد
 شهود الاصل من غير مشقه **فصل** ولا يقبل بالشهاد على الشهاد وكتاب القاضي
 الى القاضي شهاد النساء لانه ليس بمال ولا المقصود منه المال وهو ما يطلع عليه الرجال
 فلم يقبل فيه شهاد النساء كالتكاح **فصل** ولا يقبل الا من عدا عنه شهاد ولا عتق فيها
 العبد كسائر الشهادات فان كان شهود الاصل اثنين فشهد على احدهما شاهدان وعلى الآخر
 شاهدان حاز لانه ثبت قول كل واحد منهما بشاهد من وان شهد واحد على شهاد احدهما وشهد
 اخر على شهاد الماني لم يحرك لانه اثبات قول شهاد واحد وان شهد اثنان على شهاد احدهما
 ثم شهد على شهاد الاخر فبينه قوله ان احدهما انه لا يجوز لانه اثبات قول اثنين محازا لهدن
 كالشهاد على اقرار نفسيين والماني انه لا يجوز وهو اختيار المزني لانهما قانما في الضل مقام

الى القاضي لان الكتاب لا يست الا بتحمل الشهاد من جهة القاضي الكاتب وكان حكمه حكم الشهاد على الشهاد

مقام شاهد واحد في حق فاذا شهد اثنان على الشاهد الآخر صار كالشاهد اذا شهد بالحق
مرتين وان كان شهود المصل رجلا وامراة في حق واحد القولين شهدا اثنان على شاهد
كل واحد منهم ولا يقبل القول الاخر المستشهد به كل اثنين على شاهد واحد منهم وان كان
شهود المصل اربع نسوة وهو في الولاية والرضاع قتل في احد القولين شهدا رجلين على كل
واحد منهم ولا يقبل القول الاخر المستشهد به ثمانية مستشهد كل اثنين على شاهد واحد منهم فان كان
شهود المصل اربعة من الرجال وهو في الرضا وقتلنا انه يقبل الشهادتين على الشهادتين في الحد ودفعان
قلنا نقبل شاهدين على شاهدي المصل غير الرضا في الرضا فان احدهما انه يكفي شاهدان
في اثبات شهادة اربعة كما يكفي شاهدان في اثبات شهادة اثنين في الماني انه يحتاج الى اربعة لمن قما
ثبتت باثنان يحتاج شهادة كل واحد منهما الى العبد الذي ثبت به اصل الحق وهو انسان واصل
الحق هاهنا ليست الا اربعة فلم يثبت سهادتهم الا اربعة فان قلنا لا يقبل فاما ثبتت سهادتهم
الا اربعة ففي حد الرضا قولنا احدهما انه يحتاج الى ثمانية لثبتت شهادة كل شاهد من
شهادته واحد والماني انه يحتاج الى ستة عشر لان ما ثبتت شهادة كل شاهد من شهادته
الما ثبتت به اصل الحق واصل الحق لا ثبت الا اربعة فلا ثبتت شهادة كل واحد منهم الا اربعة
فيصير الجميع ستة عشر **فصل** ولا يقبل الشهادتين على الشهادتين حتى يسمي شاهدا في الفرع
شاهد المصل بما يعرف به فان عدالة شرط فاذا لم يعرف لم يعلم عدالة فان سمي
شهود الفرع وعدلوه حكم سهادتهم لانهم غير متمسكين بقولهم او ان قالوا ان شهد على
شهادته عدلنا ولم يسموه لم يحكم به ولا يجوز ان يكونوا عدلا عند غير عدل عند الحاكم **فصل**
ولا يقبل تحمل الشهادة على الشهادة الا من يثبت اوجه احدهما ان سمع رجلا يقول ان شهد
ان لفلان على فلان كذا وكذا مضافا الى سبب لوجب المال من من مبيع او مهر او غيره لا يحتمل
مع ذكر السبب الا الوجوب والماني ان سمعه يشهد عند الحاكم على رجل بحق لانه لا يشهد
عند الحاكم الا بما يلزم الحكم به والمالي ان يستتر عيه رجل فان نقول ان شهدا فلان على فلان
كذا وكذا فاشهد على شهادتي بذلك لانه لا يستتر عيه الا على واجب لان المستتر عا وشعه والواقع
لا تكون الا على واجب واما اذا سمع رجلا في مكانه او طريقه يقول ان شهدا فلان على فلان الف
درهم ولم نقل فاشهد على شهادتي لم يحكم به لانه لا يحتمل انه اراد ان عليه الفان وعدوه به
فلم يحتمل الشهادة عليه مع الاحتمال وان سمع رجلا يقول فلان على الف درهم فحمل الجوزان

شاهد

شاهد عليه بذلك فيه وجهان احدهما وهو قولنا ان يستحق انه لا يجوز ان يشهد عليه كما لا يجوز
ان تحمل الشهادة عليه والثاني وهو المنصوص انه يجوز ان يشهد عليه والفرق بينهما ان تحمل
ان المقر بوجوب الحق على نفسه فحاز من غير استعانة بالشاهد بوجوب الحق على عيشه فاعتبر فيه المستعانة
ولان الشهادة اكد لانه يعتبر فيه العدا له ولا يعتبر ذلك في الاقرار **فصل** واذا اراد شاهد
الفرع ان يودي الشهادة اذ اما على الصفة التي تحملها فان سمعه يشهد بحق مضاف الى
سبب بوجوب الحق ذكره وان سمعه يشهد عند الحاكم ذكره وان شهد شاهد المصل على شهادته
واستتر عاها قال ان شهدا فلان فلان فلان فلان كذا واستتر عاها في عاها شهادته
فصل وان رجع شهود المصل قبل الحكم فشهدوا بالفرع بطلت شهادته الفرع لانه بطل
المصل فبطل الفرع وان شهد شهودا الفرع لم يحضر شهود المصل قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم
لانه قد رجع على المصل فلا يجوز ان يبدل الحكم

باب اختلاف الشهود في الشهادة

اذا ادعى رجل على رجل القس فشهد له رجل انه اقربا له وشهد اخر انه اقربا لفسنت
له المالف فشهادتهما لهما اتفاقا على اثباتها وله ان يحلف مع شاهد المالف وثبت
له المالف الاخرى لانه شهد له بها شاهد وان ادعى القاسم شهد له شاهد بالف وشهد اخر
بالمفسن ففنه وجهان احدهما انه يحلف مع الذي شهد له بالمالف ونقض له ويسقط
شهادته من شهد بالمالف لانه صار مكذبا له فسقطت شهادته له في الجميع والساني
انه ثبت له المالف فشهادتهما يحلف ويستحق المالف الاخر ولا يصير مكذبا لشهادته
لانه لا يجوز ان يكون له حق وبيع بعضه ويجوز ان لم يعلم ان له من شهد بالمالف
فصل وان شهد شاهد على رجل انه زنا مائة في زاوية من بيت وشهد اخر انه زنا
بها في زاوية ثابته وشهد اخر انه زنا بها في زاوية ثابته وشهد اخر انه زنا بها في زاوية
رابعة لم يجب الجحد على المتهود عليه لانه لم يكمل اليه على فعل واحد وهل يجب جحد
القذف على الشهود على القولين وان شهدا اثان انه زنا بها وهي مطاوعة وشهدا اثان
انه زنا بها وهي مكره لم يجب الجحد عليه لانه لم يكمل الشهادتين زناها واما الرجل والمذهب
انه لا يجب عليه الجحد وخرج ابو القباس وجه اخر انه يجب عليه الجحد لانهم اتفقوا على

انه زناه و هذا خطأ لان زناه بها وفي مطاوعه عن زناه بها وهي مكرهه فصار كما لو شهد
 انسان انه زنا بها في زاويه وشهد اخر انه زنا بها في زاويه اخرى **فصل** وان شهد شاهد
 انه قد ف رجل بالعرية وشهد اخر انه قد ف بالجمعه او شهد احدهما انه قد ف يوم الخميس
 وشهد اخر انه قد ف يوم الجمعة لم يجب الحد له لم يكمل البينه على قد ف واحد وان شهد
 احدهما انه اقرب قد ف بالعرية انه قد ف وشهد اخر انه اقرب بالجمعه انه قد ف او شهد
 احدهما انه اقرب بالقد ف يوم الخميس وشهد اخر انه اقرب بالقد ف يوم الجمعة وجب الحد
 لان المقرب واحد وان اختلفت العيان **فصل** وان شهد شاهد انه سرق من رجل
 كسًا او بعض غنقه وشهد اخر انه سرق ذلك الكس بعينه عشيبه لم يجب الحد له لم يكمل
 بينه الحد على سرقه واحد والمسروق منه ان يحلف ويغضيه بالغرهم لان الغرم يست
 شاهد ومبين وان شهد شاهد ان انه سرق من رجل كسًا او بعض غنقه وشهد اخر ان
 انه سرق منه ذلك الكس بعينه عشيبه تعارضت البينتان ولم يحكم بواحد منهما بخالف
 المسئلة التي قلها فان كل واحد من الشاهدين ليس بعينه والتعارض لا يكون في عريته
 وهما هنا كل واحد منهما بينه فتعارضتا وسقطتا وان شهد شاهد انه سرق منه
 كسًا او بعض غنقه وشهد اخر انه سرق منه كسًا عشيبه ولم يعين الكس لم يجب الحد له لم يكمل
 بينه الحد وله ان يحلف مع اهما ما شاؤا ويحكم له فان ادعى الكسبين حلف مع كل واحد منهما
 وحكم له بهما لانه لا تعارض بينهما وان شهد شاهد ان انه سرق كسًا او بعض غنقه وشهد اخر
 انه سرق كسًا عشيبه وجب القطع والغرم فيها لانه كملت بدنه الحد والغرم وان شهد
 شاهد انه سرق ثوبًا او قممته ثمن دينار وسهد اخر انه سرق ذلك الثوب وقممه ربع دينار
 لم يجب القطع لانه لم تكمل بدنه الحد وجب له الثمن لانه انفق عليه الشاهدان وله ان
 يحلف على الثمن الاخر ويحكم له لانه انفق به شاهد فقضى به مع المبين فان ابلغ عليه ثوبًا
 فشهد شاهدان ان قيمته عشرة وشهد اخر ان قيمته عشرون قضى له بالعشر لان البينتين
 اتفقتا على العشر وتعارضتا في البان لان احدهما ثبتها والاخرى نفىها فسقطتا
فصل وان شهد شاهدان على رجلين انهما قتلا فلانًا وشهدا المشهود عليهما على
 الشاهدين انهما قتلاه فان صدق الولي الاولين حكم بشهادتهما وقتل الاخران لان
 الاولين غير متهمين فاما شهدا الاخرين فمتهمان لانهما يدفعا عن انفسهما القتل وان كذب

الولي

الولي الاولين وصدق الاخرين بطلت شهاد الجميع لان الاولين كذبا والولي الاخران يدفعا
 عن انفسهما القتل **فصل** وان ادعى رجل على رجل انه قتل مورثه عبدًا او قال المذبح عليه
 قتلته خطأ فاقام المذبح شاهدين فشهد احدهما انه اقرب قتله عبدًا وشهد الاخر انه اقرب
 بالقتل خطأ فالقول قول المذبح عليه مع مبيته لان صفه القتل ليست بشهادة واحد فاذا
 حلف بنبوت ديه الخطا وان كل حلف المذبح انه قتله عبدًا او حلف القضاة او ديه مغلظه
فصل اذا قتل رجل عبدًا وله وارثان انسان واخوان فشهدا احدهما على اخيه انه عفا عن
 القود والمال سقط القود عن القاتل عبدًا كان او فاسقًا لان شهادته على اخيه
 تضمنت الاقرار بسقوط القود فاما الدية فان نصيب الشاهد ببيت لانه ما عفا
 عنه واما نصيب المشهود عليه فانه ان كان الشاهد من لا يقبل شهادته حلف المشهود
 عليه انه ما عفا وشحق بصفه الدية وان كان من يقبل شهادته حلف القاتل بوجه
 وسقط عنه حقه من الدية لانهما طرقة المال ثبت بالشاهد واليمين وفي كفه الثمن
 وجهان احدهما انه حلف انه قد عفى عن المال والماني يحلف انه قد عفا عن القود
 والمال وله وظائف النص لانه قد عفى عن الدية ولا يسقط حقه منها وهو اذا قلنا ان
 قتل العبد لا يوجب غير القود فاذا عفا عن الدية كان ذلك ككفا عفو محب ان يحلف انه
 قد عفى عن القود والدية **فصل** وان شهد شاهد انه قال وكلك وشهد اخر انه قال
 ادنت لك او انت حري لم تثبت الوكاله لان شهادتهما لم تنفق على قول واحد وان شهد
 احدهما انه قال وكلك وشهد اخر انه اذن له في التصرف او سلطه على التصرف
 تثبت الوكاله لان احدهما ذكر اللفظ والاخر ذكر المعنى ولم يخالفه الاخر في اللفظ
فصل وان شهد شاهدان على رجل انه اعنق مرمته عبده سالما وقيمته ثلث
 ماله وشهدا اخر ان انه اعنق عا مًا وقيمته ثلث ماله فان علم السابق منهما عتق وورق
 الاخر وان لم يعلم ففقه قولان احدهما انه يقرع بينهما لانه لا يمكن الجمع بينهما لان الملك
 لا يحتملها وليس احدهما باولي من الاخر فاقرع بينهما كما لو اعنق عبدين وهما ملكان
 والقول الثاني انه يعنق من كل واحد منهما النصف لان السابق منهما جرد الماني عبد فاذا
 اقرع بينهما لم يؤمن ان يخرج سهم الرق على السابق وهو جرد فيسرق وسهم العتق على الثاني
 فيعققه وهو عبد فوجب ان يعنق من كل واحد منهما النصف لساوئهما كما لو اوصى رجل

الولي الاولين

سليمه ماله ولاخر بالثالث ولم يجر الورثه ما زاد على الثالث فان الثالث يقسم بينهما وان شهد
شاهدان على رجل انه وصي الرجل سلت ماله وشهد اخر ان انه رجوع عن الوصيه وادعى
لاخر بالثالث بطلت الاولى وصحت وصيته الثاني وان ادعى رجل على رجل انهما وهما عدا
لها عنده بدين لهما فصدقه كل واحد منهما في حق شريكه وكذا في حق نفسه ففقه
وجهان احدهما انه لا يقبل شهادتهما انه يدعي ان كل واحد منهما كاذب والثاني انه
يقبل شهادتهما ويخلف مع كل واحد منهما ويضرب العبد رهنا عنده لانه يجوز ان يكون
شقي فلا يكون كذبه معلوماً

باب الرجوع عن الشهادة

اذا شهد الشهود بحق ثم رجعوا عن الشهادة لم يخل اما ان يكون قبل الحكم او
بعد الحكم وقبل الاستيفاء او بعد الحكم والاستيفاء فان كان قبل الحكم لم يحكم
بشهادتهم وحكي عن ابي ثور انه قال يحكم واخذ اخطاؤه محتمل ان يكونا صادقين
في الشهادة كاذبين في الرجوع ومحتمل ان يكونا صادقين في الرجوع كاذبين في الشهادة
فلم يحكم بهما مع الشك كما لو حمل عداه الشهود فان رجعوا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فان
كان في رجوعهم قضاة لم يجر الاستيفاء لان هذه الحقوق تستقطب بالشبهة والرجوع شبهة
ظاهر فلم يجر الاستيفاء معها وان كان بالالا وعقد او المنصور انه يجوز الاستيفاء ومن
اصحنا من قال يجوز لان الحكم غير مستقر قبل الاستيفاء وهذا اخطاؤه لان الحكم نفذ والشبهة
لا تؤثر فيه فجاز الاستيفاء وان رجعوا بعد الحكم وبعد الاستيفاء لم يقض الحكم ولا يجب على
المحكوم له رد ما اخذه لانه يجوز ان يكونا صادقين ويجوز ان يكونا كاذبين وقد اقرنا باحد
الجانبين الحكم والاستيفاء فلم يقض الرجوع محتمل **فصل** وان شهدوا بما لا يجب
القتل ثم رجعوا نظرت فان قالوا نعمنا القتل بشهادتنا وجب عليهم القود لما روي
الشعبي ان رجلين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل انه شرب فقطعه ثم اتياه
بوجع اخر فقال انا اخطانا بالاول وهذا هو السارق فابطل شهادتهما على الآخر
وضمنهما دية الاول وقال لو اعلم انكما نغدرما لقطعنكما ولائكما الحاء الى قتله لغفر حق
فلهما القود كما لو اكرهاه على قتله فان قالوا نعمنا بالشهادة ولم يعلم انه بقتل وهم
يجهلون

يجهلون مثله وجب عليهم دية مغالطة لما فيه من العمد وموجله لما فيه من الخطا وان قالوا
اخطانا وصحت عليهم دية مخففة لانه خطا ولا يحملها العاقلة لانهما وصحت باعترافهم وان
انفقوا ان بعضهم انعم وبعضهم اخطا وجب على المخطي قسطه من الدية المخففة وعلى
المتعمد قسطه من الدية المغلظة ولا يجب عليه القود لمشاركه المخطي وان اختلفوا فقال
بعضهم نعمنا كلنا وقال بعضهم اخطانا كلنا وجب على المقر بعد الجميع القود وعلى المقر
خطا الجميع قسطه من الدية المخففة وان كانوا اربعة وشهدوا بالرجوع فقال انسان منهم
عمدا وهذان اخطا او قال الاخران بل نعمنا واخطا الاولان ففقه قولنا احدهما يجب
القود على الجميع لان كل واحد منهما اقربا للعبد واذن الخطا الى من اقربا للعبد فصار كما لو اقر
جميعهم بالعبد والقول الثاني وهو الصحيح انه لا قود على احدهم بل يجب على كل واحد منهم
قسطه من الدية المغلظة لانه لا يؤخذ احد بالباقران وكل واحد منهما مقر بعمد
شاركه فيه مخطي فلا يجب عليه القود باقران غيره بالعبد وان قال انسان نعمنا كلنا وقال
الاخران نعمنا واخطا الاولان فعلى الاولين القود وفي الاخرين قولنا احدهما يجب
عليهما القود والثاني وهو الصحيح انه يجب عليهما قسطهما من الدية المغلظة وقد صي
توجيهها وان قال بعضهم نعمنا ولا اعلم حال الباقرين فان قال الباقران نعمنا وجب القود
على الجميع وان قالوا اخطانا سقط القود عن الجميع **فصل** وان رجع بعضهم
نظرت فان لم يرد عددهم على عدد البينة بان شهد اربعة على رجل بالزنا فرجع اربعة والجد
منهم وقال اخطات ضلي ربع الدية وان رجع انسان ضمنا نصف الدية وان زاد عددهم
على عدد البينة بان شهد خمسة على رجل بالزنا فرجع واحد منهم لم يجب القود
على الراجع لبقاء القتل على المشهود عليه وهل يجب عليه شيء من الدية فيه وجهان احدهما
وهو الصحيح انه لا يجب لبقاء حوب القتل والثاني انه يجب عليه خمس الدية لان
الرجوع حصل بشهادتهم فقسمت الدية على عددهم وان رجع انسان وقال نعمنا كلنا
وجب عليهما القود وان قال اخطانا ففي الدية وجهان احدهما انها بضمنان الحسنين
من الدية اعتبارا بعددهم والثاني انها بضمنان ربع الدية لانه نفي ثلثة ارباع الدية
فصل وان شهد اربعة على رجل بالزنا وشهد انسان بالاحضان فرجع ثم رجعوا
كلهم عن الشهادة فهل يجب على شهود الاحضان ضمان فيه ثلثة اوجه احدها انه لا يجب

لأنهم لم يشهدوا بما يوجب القتل والمالاني أنه يجب على الجميع أن لا يرحم لم يستوفوا الأهم والمالك
أما ان شهدا بالاحضان قبل ثبوت الزنا لم يضمنا لهما لم يشا الاصفه وان شهدا بعد
ثبوت الزنا ضمنا لان الرحم لم يستوف الاهما وفي قدر ما تضمنان من الدية وجهان احدهما
انهما تضمنان نصف الدية لانه ربح منوعين من البينة بالاحضان والزنا فقسمت الدية
عليهما والمالاني انه يجب عليهما لانه ربح لشهادتهما فوجب على المبتني بثلث الدية وان شهد
اربعة فزنا وشهدا انان بالاحضان قبلت شهادتهما لانهما لا يجران هذه الشهادة الى
انفسهما نفعا ولا يدفعان عنها ضررا فان شهدا فرحم المشهود عليه ثم رجعا وان قلنا انه
يجب الضمان على شهود الاحضان وحبته الدية عليهم ارباعا على كل واحد منهم ربعها
وان قلنا انه يجب الضمان على شهود الاحضان ففي هذه المسألة وجهان احدهما انه لا يجب
لجل الشهادة بالاحضان شي بل يجب على من شهد بالاحضان نصف الدية وعلى الآخر من
نصفها لان الرجوع عن الشهادة كلجنايه فوجب على كل اثنين نصف الدية كاربعة انفسنا
انان جنايتن وحنا انان اربع حنايات والوجه المالاني انه يجب الضمان لجل الشهادة
بالاحضان فان قلنا يجب على شاهدي الاحضان نصف الدية وعلى شهود الزنا النصف
وجب هاهنا على الشاهدين بشهادتهما بالاحضان نصف الدية وفسم النصف بينهما نصفين
على شاهدي الاحضان النصف وعلى الآخرين النصف فيصير على شاهدي الاحضان
ثلثه ارباع الدية وعلى الآخرين ربعها وان قلنا انه يجب على شاهدي الاحضان ثلث
الدية وجب عليهما هاهنا الثلث بشهادتهما بالاحضان وسبق للبيان منهم النصف على
من شهد بالاحضان والنصف على الآخرين فيصير على من شهد بالاحضان ثلثا الدية
وعلى من انفر بشهادته الزنا ثلثها **فصل** وان شهدا اربعة على رجل بالزنا وشهدا انان
بتركيتهم فرحم ثم بان ان الشهود كانوا عبيدا او كفارا او جبن الضمان لان المرجوم قتل بغير
حق ولا شيء على الشهود بالزنا لانهم يقولون انا شهدنا بالحق ولو الى اليم ان يطالب من شا
من الامام او المركبين لان الامام ربح والمركبين الجاه فان طالب الامام رجع على المكين
لانه ربحه بشهادتهما وان طالب المكين لم يرجع على الامام لانه كاله لهما **فصل** وان
شهد شاهدان على رجل انه اعتنق عبده ثم رجعا عن الشهادة وحبته عليهما قيمته العبد
لانهما ائلفاه عليه فلم يهاضماه كما لو قتلاه فان شهدا على رجل انه طلق امراته ثم رجعا

عن

عن الشهاد فان كان بعد الدخول وجب عليهما من المثل لانهما ائلفاه عليه بمقوما فلم يها
ضماه كما لو ائلفاه عليه ماله وان كان قبل الدخول ففسده طريقا فان ذكرناهما في الرضاع
فصل وان شهدا عليه مال وجب عليه ثم رجعا عن الشهادة فالمنصوص انه يرجع على
الشهود وقال فممن يدر دارا فافترانه طعنه بان فلان ثم افترانه عصبه بان اخر انهما تسلم الى
المول باقراره السابق وهل يجب عليه ان يغرم قيمتها للثاني منه قوله رجوع الشهود كرجوع
المقرضين ائتمنا من قال هو على قولين وهو قول ابي العباس اربعة رجوع على الشهود بالغرم عليهم
حالوا بينه وبين ماله بعد وان فلهم الضمان والمالاني انه لا يرجع عليهم لان العين لا تضمن
لما يلبدا والمال لا يلف ولم يوجب من الشهود واحد منهما ومن ائتمنا من قال لا يرجع على الشهود
قولا واحدا والفرق بينه وبين الغاصب ان الغاصب ثبت بده على المال بعد وان والشهود
لم تثبت اديهم على المال والصحيح ان المستله على قولين والصحيح من القولين انه يجب عليهم
الضمان فان شهد رجل وامرأتان بالمال ثم رجعا وجب على الرجل النصف وعلى كل امراه
الربع لان كل امرأتين كل رجل وان شهد ثلثه رجال ثم رجعا وجب على كل واحد منهم الثلث
فان رجع واحد وبقي اثنان ففسده وجهان احدهما انه يلزمه ضمان الثلث لان المال ثبت بشهادة
للجميع والمالاني وهو المذهب انه لا شيء عليه لانه يثبت بده ست بها المال فان رجع اخر وجب
عليه وعلى الاول ضمان النصف لانه لجل نصف البينة وان شهد رجل وعشرون ثم رجعا
عن الشهادة وجب على الرجل ضمان الستين وعلى كل امراه ضمان نصف الستين وقال ابو العباس
يجب على الرجل ضمان النصف وعلى الستين ضمان النصف لان الرجل في المال نصف البينة فلم يه
ضمان النصف والصحيح هو الاول لان الرجل في المال منزه امراسين وكل امراس من امره رجل
فضاروا الستين رجال شهدوا ثم رجعا فكون حصه الرجل الستين وحصه امراس الستين
وان رجع ثمانى فتوى لم يجب على الصحيح من المذهب شي لانه بقيت بينه ثبوت بها الحق فان
رجعت اخرى وجب عليها وعلى الثمان ضمان الربع وان رجعت اخرى وجب عليها وعلى السبع
النصف **فصل** اذا شهد شاهد بحق ثم مات او جن او غي عليه قبل الحكم لم يبطل شهادته
لان ما حدث له بوقع شبهه في الشهادة فلم يمنع الحكم بها وان شهد ثم فسق قبل الحكم لم يحكم
بشهادته لان الفسق بوقع شك في عدالة الشاهد فلمنع الحكم بها وان شهد على رجل
ثم صار عبدا له بان قد فقه المشهود عليه لم يبطل شهادته لان هذه عداوة حدثت بعد الشهادة

المعامله في الحال ويتبع به اذا علق لانه لا يمكن احده من رقبته لانه لم يرض من له الحق وان
اقر بشفقة مال الحب فيه القطع كما دون النصاب وما شرب من غير حرز وصدق المولى وجب
التسليم ان كان باقيا وتعلق رقبته ان كان بالفا لانه لم يرض بشفقة صاحبه وان كذبه المولى
كان ذمته ببيع به اذا علق وان وجب فيه القطع قطع لانه غير منهم في الجار القطع وفي
المال قولان واختلفت اوجهنا في موضع القولين على ثلث طرق احدها وهو قول ابي اسحق
انه ان كان المال في يده ففقه قولان احدهما انه يستلم اليه لانه انشئت التهمة عنه في احباب
القطع على نفسه والماني انه لا يستلم اليه لان يده كيد المولى فلم يقبل اقراره فيه كما لو كان
المال في يد المولى وان كان المال بالفا لم يقبل اقراره ولا متعلق برفقته قوله واحد ان العزم
مجالا ثبتت فيه وهو ذمته والطريق الثاني وهو قول القاضي ابي حامد المروزي رحمه الله
انه ان كان المال قالفا ففقه قولان احدهما متعلق برفقته ببيع فيه والماني لا متعلق برفقته
فان كان باقيا لم يقبل اقراره فيه قوله واحد ان يده كيد المولى فلم يقبل اقراره فيه كما لو
اقر بشفقة مال في يد المولى والطريق الثالث وهو قول ابي علي بن ابي هريرة ان القولين في الحائض
سواء كان المال باقيا او قالفا لان العبد وما في يده في حكم ما في يد المولى فان قبل في احدهما
قبل في الاخر وان ردي احدهما ردي الاخر فلا معنى للفرق بينهما **فصل** وان باع السيد
عبد من نفسه والمنصوص في الامم انه يجوز وقال الربيع رحمه الله فيه قول اخر انه لا يجوز
واختلفت اوجهنا فيه فقال ابو اسحق وابو علي بن ابي هريرة يجوز قول واحد اذهب القاضي
ابو حامد المروزي والشيخ ابو حامد المستفاني رحمهما الله الى انها على قولين احدهما
يجوز لانه اذا حارت كذبه فلا يجوز بيعه وهو ايت والعق فيه اسرع اولى والماني
لا يجوز لانه لا يجوز بيعه مما في يده لانه للمولى ولا يجوز ما في ذمته لان المولى لم يست له المال
في ذمته عبده فاذا قلنا انه يجوز وهو الصحيح فاقرا المولى انه باعه من نفسه وانكر العبد
عق باقراره وحلف العبد انه لم يشر نفسه ولا حب عليه الثمن **فصل** ويقبل اقرار المريض
بالجد والقصاص لانه غير منهم في حقه وان اقر رجل بدين في الصحة واقر اخر بدين في المرض
وضاق المال عنهما قسم بينهما على قدر الدين لانهما حقا في حجب قضا وهما من راس المال
فلم يقدم احدهما على الاخر كما لو اقرهما في حال الصحة واختلفت اوجهنا في اقراره للوارث فمنهم
من قال فيه قولان احدهما انه لا يقبل لانه اثبات مال للوارث بقوله فلم يصح من غير رضا

فيما اذا اراد المولى ان يرد العبد عليه

شاهد

شاهد الوارثه كالوصيه والماني انه يقبل وهو الصحيح لان من صح اقراره له في الصحة صح اقراره
له في المرض كما لا يخفى ومن اوجبنا من قال يقبل اقراره في واحد او القولين كما لا يخفى عن غيرهم وان
كان ارثه اخافا قر له بمال فلم يمت المفتر حتى حدث له ابن صح اقراره للاخ قوله واحد انه خرج
عن ان يكون وارثا وان اقره اخيه وله ابن فلم يمت حتى مات الابن صار الما اقرارا للوارث فيكون على ما
ذكرناه من الطريقين في الما اقرارا للوارث وان ملك رجل اخاه ثم اقره برضاه انه كان اعقبه في صحته
وهو اقر بعتبه نفقه عتقه وهل يرث ام لا ان قلنا ان الما اقرارا للوارث لا يصح لم يرث لان الوارثه
يوجب ابطال الما اقرارا بجمته واذا بطلت اجره سقط الما اقراره فثبت اجره وسقط الما اقراره
وان قلنا ان الما اقرارا للوارث يصح نفقه العلق باقراره وثبت الما اقراره بنسبه **فصل** ويصح
المقرار لكل من يست له الحق المقر به فان اقر لعبد بالنكاح او القصاص او غيرها القذف
صح الما اقراره بشفقة المولى ولذبه لان الحق له دون المولى ان اقره بمال فان قلنا انه يملك
المال صح له الما اقراره وان قلنا انه يملك الما اقراره لم يملك بشفقة بطل بدين
فصل وان اقر رجل بمال فان عزاه الى ارث او وصيه صح الما اقراره وان اطلق ففيه قولان
احدهما انه لا يصح لانه لا ثبت له الحق من جهة المعامله ولا من جهة الخيانة والثاني انه
يصح وهو الصحيح لانه يجوز ان يملكه بوجه صحيح وهو الما اقراره او الوصيه فصحة الما اقراره
مطلقا كالطفل ولا يصح الما اقراره الحمل يتحقق وجوده عند الما اقراره على ما بيناه في كتاب الوصيه
فان اقر السيد او لصنع وعزاه الى السيد صحيح من غله وقف عليه صح وان اطلق ففيه وجهان
يتأعلى القولين في الما اقراره الحمل **فصل** ومن اقر بحق لا يبيح الحق لله تعالى لا سقط بالشيء
ثم رجع في اقراره لم يقبل رجوعه لانه حق ثبت لغيره فلم يملك اسقاطه من غير رضاه وان اقر
بحق لله سقط بالشيء نظرت فان كان حدا الرضا او حبا الشرب قبل رجوعه وقال ابو ثور
لا يقبل لانه حق ثبت بالمقرار فلم يسقط بالرجوع كالقصاص وحدا القذف وهذا خطأ
لما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال اني رجل من اسلم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله اني اخذت من اعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى شق وجهه الذي اعرض
عنه فقال يا رسول الله اني اخذت من اعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى شق وجهه
الذي اعرض عنه فقال يا رسول الله اني اخذت من اعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى شق وجهه
على نفسه اربع مرات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يكن من جنون فقال لا

وفلان من وجوب المال فخوران متعلق بشهادته من شهد عليه فاذا علق عليه سهادته
دل على انه غير واجب وهما هنا لم يتعلق وجوب الدنار بالشهادتين وانما اخبر انه يكون صادقا
وهذا تصرح بوجوب الدينار عليه في الحال وان قال كان له على الف ففنه وجهان احدهما
بلمه انه اقر بالوجوب والمصل بقاؤه والماني انه لم يلزمه انه اقر به في زمان مضي فلا يلزمه
في الحال شي وان اقر اعجبي بالعريه او اقر عري بالعمته ثم ادعى انه لم يعلم ما قال فالقول قوله مع
بمينه لان الظاهر ما يدعيه

باب جامع الاقرار

اذا قال فلان على شي طوبى بالفتير فان امتنع من الفتير جعل فاكلا وزدت
المن على المدعى وقضى له انه كالتاكت عن جواب الدعوى ومن اضحيا من جلي فنه قولين
احدهما ما ذكرناه والماني انه لم يثبت حتى يفسر له انه قد اقر بالحق وامتنع من ادائه فيجب وان
شهد شاهدان على رجل بمال مجهول ففنه وجهان احدهما انه ثبت بالحق كما ثبتت اقرار
ثم بطالب المشهود عليه بالفتير كما يطالب المقر والماني انه لا يستحق لان البينه ما
انبت عن الحق وهذه ما انبت وان اقر شي ففسر مما قل او اكثر من المال قبل ان يتم الشئ
يقع عليه وان فسر بلخر والخرير والكلب والشرحين وحل الميته قبل الدباغ ففنه ثلثه
اوجه احدها انه يقبل انه دفع عليه اسم الشئ والماني انه لا يقبل لان الاقرار اخبار
عما يجب ضمانه وهذه الاشياء لم يضمنها والثالث انه ان فسر بالخمر والخرير لم يقبل
لانه لا يجب تسليمه وان فسر بالكلب والشرحين وجعلها ميته قبل الدباغ قبل انه يجب
تسليمه فان قال عصبتك وعصبتك ما تعلم لم يلزمه شي لانه قد دفعه نفسه فحسبه
وان قال عصبتك شيئا ثم قال عصبتك نفسه لم يقبل لان الاقرار يقتضي عصب شي منه وبطالب
تفسير الشئ **فصل** وان قال له على مال ففسر مما قل او اكثر قبل منه لان اسم المال يقع
عليه وان قال له على مال عظيم او اكثر قبل في تفسير القليل والكثير لانه ما من مال الا وهو عظيم
وكثير بالاضافه الى ما هو دونه لانه محتمل انه اراد به عظما وكثيرا عنده لقله ماله او
لفقر نفسه وان قال له على اكثر من مال فلان قبل في بيانه القليل والكثير لانه محتمل انه
يريد انه اكثر من مال فلان لكونه من الجلال او اكثر لكونه في ذمته **فصل** وان قال له

على

على درهم درهم من درهم الاسلام وهو شته وابق وزن كل عشر من سبعة مثاقيل
فان فسر بدرهم طبري من طبرية الشام وهو الذي فيه اربعة وابق فان كان ذلك متصلا
بالاقرار قبل منه كما لو قال له على درهم المدايقين وان كان منفصلا نظرت فان كان الاقرار
في غير الموضع الذي يتعامل فيه بالدراهم الطبرية لم يقبل كما لا يقبل الاستقنا المنفصل
عن الحمله وان كان في الموضع الذي يتعامل فيه بالدراهم الطبرية ففنه وجهان احدهما
وهو المنصوص انه يقبل لان اطلاق الدرهم محل على درهم البلد كما حمل في البيع على درهم
البلد والماني انه لا يقبل ولم يلزمه درهم من درهم الاسلام لانه اختار عن وجوب سابق بخلاف
البيع فانه للحاب في الحال محل على درهم الموضع الذي يجب فيه وان قال له على درهم كبير درهم
درهم من درهم الاسلام لانه درهم كثير في العرف وان فسر ما هو اكثر منه وهو الدرهم المعلى قبل
منه لانه محتمل ذلك وهو غير متهم فنه وان قال له على درهم صغير او درهم درهم درهم وان
لانه هو المعروف وان كان في البلد درهم صغار ففسر بها قبل لانه محتمل اللفظ وان قال له
على درهم عبد الله درهم مائة وارنه عبد الله مائة لان الدرهم يقتضي الوازنه وذكر العبد لم ينافها
فوجب الجمع بينهما **فصل** وان قال له على درهم ففسر ما بدرهم من درهم ففنه فنه الم يقبل
لان الدرهم كسناول ما افضه فنه وان فسر ما بدرهم معشوشه فالحكم فنه كالحكم فمن اقر
بدرهم ثم فسر ما بدرهم الطبرية وقدر بيناه وان قال له على درهم ففسر ما سكه كوزن سكه
بدرهم البلد الذي اقره ولا ينقص عنها في الوزن فالمنصوص انه يقبل منه وقال المزني لا يقبل
منه لان اطلاق الدرهم يقتضي سكه البلد كما يقتضي ذلك في البيع وهذا خطأ لان البيع اجماع
في الحال فاعتبر الموضع الذي يجب فيه والاقرار اخبار عن وجوب سابق وذلك لحلف وجع
اليه **فصل** وان اقر بدرهم في وقت ثم اقر بدرهم في وقت اخر اقره درهم ولجده لانه اخبار
فخوزان يكون خبر اعماله خبره في الاول ولهذا القول رأت ردتا ثم قال رأت ردتا ثم قال ردتا
ان يكون الماني خبرا عن روية ثانية وان قال له على درهم من ثمن ثوب ثم قال له على درهم من ثمن
لزمه درهمان لانه محتمل ان يكون الماني هو الاول وان قال له على درهم ودرهم درهم درهمان لان
الواو يقتضي ان يكون المعطوف عن المعطوف عليه وان قال له على درهم ودرهم درهم درهم درهم
درهم لما ذكرناه وان قال له على درهم درهم درهم درهم درهم وان قال له مائة انت طالق فطالق
وقعت طلقان ولحلف احصا في ذلك فقال ابو علي من جيران رحمة الله لوق من المستلين

فجعلها على قولين ومنهم من قال بلزمه في المزار درهم وفي الطلاق يقع طلقتان والفرق بينهما
 ان الطلاق لم يدخله التفضيل والدرهم دخلها التفضيل فجوز ان يرد له على درهم ودرهم خير
 منه وان قال له على درهم ودرهم درهم لم يلزمه درهم فان است طالق وطالق وطالق ولم ينو
 شيئا ففقه قوله ان احدهما انه يقع طلقتان والماني انه يقع ثلث طلاقات فتقل ابو علي بن
 خيران جوابه في المطلاق الى المزار وحملها على قولين ومن اصحبنا من قال يقع طلقتان في
 احد القولين وفي المزار يلزمه عليه درهم قوله واحد المان الطلاق بدخله التاكيد حمل التكرار
 على التاكيد والمزار لم يدخله التاكيد حمل التكرار على التكرار وان قال له على درهم فوق درهم او
 درهم تحت درهم لم يلزمه درهم انه لا تحت درهم او تحت درهم في الجود والحتمل فوق درهم او تحت
 درهم الى فلا يلزمه زيادة مع الاحتمال وان قال له على درهم مع درهم لم يلزمه درهم انه لا تحت مع
 درهم الى فلم يلزمه ما زاد مع الاحتمال وان قال له على درهم قبله درهم او بعده درهم لم يلزمه درهم
 ان قبل وبعد يستعمل في التقديم في الوجوب وان قال له على درهم في عشرة فان اراد الحساب لزمه
 عشرة وان ضرب الواحد في عشرة عشرة وان لم يرد الحساب لزمه درهم انه لا تحت ان له على درهم
 تحت عشرة الى وان قال له على درهم بل درهم لم يلزمه درهم انه لا تحت اكثر من درهم وان قال
 له على درهم بل درهم لم يلزمه درهم وان قال له على درهم ابل دينار لزمه الدرهم والدينار
 والفرق بينهما ان قوله بل درهم ليس يرجوع عن الدرهم لان الدرهم داخل في الدينارين
 وانما قصد الحاق الدينار به وقوله بل دينار يرجوع عن الدينار والدينار فلم يقبل رجوعه
 عن الدرهم فلم يلزمه وقبل افتران بالدينار فلم يلزمه وان قال له على درهم او دينار لزمه احدهما
 ولو حدد تعيينه لزمه اقر باحدهما وان قال له على درهم دينار لزمه الدرهم ولا يلزمه الدينار
 انه يجوز ان يكون ازايا دينار **فصل** وان قال له على درهم درهم ثلثة لزمه درهم واصل
 الجمع ثلثة وان قال له على درهم درهم اكثر من درهم لزمه درهم اكثر من درهم لزمه درهم ما
 الى ما دونها وازادها اكثر من نفسه وان قال له على مائة درهم الى عشرة لزمه مائة وان ما
 بينهما ثمانية وان قال له على من درهم الى عشرة ففقه وجهان احدهما انه يلزمه ثمانية لان
 الاول والعاشر حدان فلم يدخل في المزار فلم يلزمه مائة والماني انه يلزمه تسعة لان الواحد
 اول العبد فاذا قال من احدهما كان ذلك اقرارا بالواحد وما بعده فلم يلزمه والعاشر حد فلم يدخل
 فيه **فصل** وان قال له على كذا رجوع في التفسير اليه لزمه اقر بمهم فصار كما لو قال له على شي

وان

وان قال له على كذا درهم لزمه درهم ففقه وجهان احدهما انه يلزمه درهم وان قال له على كذا درهم
 في التفسير اليه لزمه اقر بمهم واكد بالتكرار رجوع اليه كما لو قال له على كذا درهم لزمه درهم
 لزمه درهم ففقه وجهان احدهما انه يلزمه درهم وان قال له على كذا درهم في التفسير اليه لزمه اقر بمهم لان
 العطف بالواو يقتضي ان يكون الماني غير الاول فصار كما لو قال له على شي وشي وان قال له
 على كذا وكذا درهم فقد روي الماني فيه قولن احدهما يلزمه درهم والماني يلزمه درهمان
 فمن اصحبنا من قال فيه قولن احدهما يلزمه درهمان لزمه ذكر مائة مائة ثم فسر بالدرهم رجوع
 الى كل واحد منهما والماني انه يلزمه درهم لزمه لجوز ان يكون فسر المبهين بالدرهم لكل واحد
 منهما نصفه ولا يلزمه ما زاد مع الاحتمال وقال ابو اسحق وعائمه اصحبنا اذا قال
 كذا وكذا درهم بالنصف لزمه درهمان لزمه جعل الدرهم تفسير ارجع الى كل واحد منهما
 وان قال كذا وكذا درهم بالرفع لزمه درهم لزمه اخبر عن المبهين بانها درهم وحمل القولين
 على هذين الحالين وقد نص الشافعي رحمه الله في المزار والمواهب عليه **فصل**
 وان قال له على الف رجوع في البيان اليه فبأي جنس من المال فسر قبل منه انه لا تحت جميع
 وان قال له على الف درهم درهم درهم رجوع في تفسير الف اليه وقال ابو ثور يكون جميع
 درهم وهذا خطأ لان العطف لا يقتضي ان يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه لزمه
 قد يعطف الشيء على غير جنسه كما يعطف على جنسه الماري انه يجوز ان يقول راس
 رجلا ورجلا او كما يجوز ان يقول راس رجلا ورجلا وان قال له على مائة وخمسون
 درهم او قال له على الف وعشرون درهم ففيه احدهما انه يلزمه خمسون درهم وعشرون
 درهم ويرجع في تفسير المائة والم الف اليه كما قلنا في قوله الف ودرهم والماني انه
 يلزمه مائة درهم وخمسون درهم والف درهم وعشرون درهم والفرق بينهما ومن قوله الف ودرهم
 ان الدرهم المعطوف على الف لم يذكر للتفسير وانما ذكره للايجاب ولهذا يجب به الربا
 على الف والدرهم المذكور الخمسين بعد المائة والعشرون بعد الف ذكرها للتفسير ولهذا
 لا يجب به ربا على الخمسين والعشرون جعل تفسير الما تقدم **فصل** وان قال على اهلان
 عشرة درهم او درهم درهم تسعة لزمه تسعة لان التسعة لغة العرب وعاد اهل اللسان وان قال
 له على عشرة التسعة لزمه مائة لان التسعة اكثر من تسعة لان التسعة لغة العرب والدليل عليه
 قوله تعالى فبعتك لعلهم اجتمعوا على عبادك منهم المخلصين ثم قال ان عبادي ليس

وان فسر ما حاشي في مائة

لكلهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين فاستثنى الغاوين من العباد وان كانوا اكثر من ان يحصوا
له عشر المائتين لزمه عشره ان يرفع الحمله ليعرف في الاستثناء فسقط ونفى المستثنى منه وان
قال له على ما به درهم الثوب او قيمه الثوب دون المائتين الباقى لان الاستثنى من غير جنس
المستثنى منه لغير الغريب والدليل عليه قوله تعالى فتجد المليكه كلمه الجمعون الى ان ليس
فاستثنى ان ليس من المليكه وليس منهم **وقال الشاعر**

وبله ليس بها انيس الى العجايف والى العيش
فاستثنى العجايف والعيش من العيش وان لم يكن منهم وان قال له على الف درهم ثم
فسقط الف فحسب قيمته اكثر من درهم فسقط الدرهم ولزمه الباقى وان فسقط بخمسين قيمته
درهم او اقل فحسب وجهان احدهما انه يلزمه الخمسين الى الف فسقط
الاستثناء لانه استثنى ما اقر به فسقط ونفى المقربه كما لو قال له على عشره
دراهم المائتين درهم والثاني انه بطالب بنفسه لفظ الخمسين فممنه اكثر من درهم فنه فسقط
اقرار المائتين بنفسه ابطال فسقط بنفسه لفظ الخمسين فممنه اكثر من درهم فنه فسقط
فصل وان قال هو العبد لفلان الواجد اطول بالنعين لانه ثبت بقوله فجع
في بانه اليه فان ماتوا الواجد منهم فقال الذي نفى هو المستثنى منه وجهان احدهما
انه لا يقبل لانه يرفع به المقرار فلم يقبل كما لو استثنى اجمع بقوله والماني وهو المذهب
انه يقبل لانه يحتمل ان يكون هو المستثنى فقبل قوله فيه وخالف اذا استثنى الجميع بقوله
لانه رفع المقربه وهما هنا لم يرفع بالاستثناء الواجد وانما سقط في الباقي بالموت فصار
كما لو عتق واحدا ثم ماتوا فان قتل اجمع الواجد فقال الذي نفى هو المستثنى قبل قوله
وجهان واحدا لانه لا يسقط حكم المقرار لان المقربه يستحق قيمه المقتولين وان قال عصيت
من فلان هو العبد الواجد منهم ثم ماتوا الواجد او قال المستثنى هو الذي نفى قبل
وجهان واحدا لانه لا يسقط حكم المقرار لان المقربه يستحق قيمتهم بالموت **فصل** وان قال
هذه الدار لفلان وهذا البيت لم يدخل البيت في المقرار لانه استثناء وان قال
هذه الدار لفلان وهذا البيت لي قبل لانه اخرج بعض ما دخل في المقرار بلفظ متصل فصار
كما لو استثنى بلفظ الاستثناء **فصل** وان قال له هذه الدار هي سكننا اوهبه
عاره لم يكن اقرارا بالدار لانه رفع بآخر كلامه بعض ما دخل في اوله ونفى البعض فصار

كما لو اقر بحمله ثم استثنى بعضها وله ان يمنع من كمالها لانه لم يصب بها الفرض
فجار له الرجوع فيها **فصل** وان اقر ارجل مال في طرف فان قال له عني رتب في حرم او بين غراره
او سيف في عداو فض حاتم لزمه المال دون الطرف لان المقرار لم يناول الطرف ولجوز ان يكون
في طرف المقروا قال له عني حرم فها رتب وغراره فيها من او عدا فيه سيف او حاتم
عليه فض لزمه الطرف دون ما فيه لانه لم يقر الا بالطرف ويحتمل ان يكون ما فيه للمقروا
وان قال له عني حاتم لزمه الحاتم والفض لان اسم الحاتم يجمعهما وان قال له عني
ثوب بطر لزمه الثوب بطر ومن احسنا من قال ان كان البطار متركبا على الثوب بعد
التسريح فنه وجهان احدهما ما ذكرناه والماني انه لا يدخل فيه لانه متميز عنه وان قال
له في يدي دار مقروشه لزمه الدار دون الفرش لانه يجوز ان يكون مقروشه لغيره للمقرو
وان قال له عني فرتن عليه شرح لزمه الفرس دون السرج وان قال له عني عدا عليه ثوب
لزمه تسليم العبد والثوب والفرق بينهما ان العبد له على الثوب وما في يد العبد لموله والفرش
لا يدر له على السرج **فصل** اذا قال لفلان على الف درهم احضر الف او قال هي التي اقررت
بها وهي وديعه وقال المقربه هذه وديعه لي عنده والالف التي اقر بها ديني لعه غره وديعه
فنه قولان احدهما انه لا يقبل قوله لان قوله على اخبار عن حق واحس عليه فاذا قسم
بالوديعة فقد قسم مما لم يجب عليه فلم يقبل والماني انه يقبل لان الوديعة عليه ردها
وقد يجب ضمانها عليه اذا اقلها وان قال له على الف درهمي ثم فسقط ذلك بالالف التي هي
وديعة عنده وقال المقربه بل هي ديني لعه وفي ذمته غره الوديعة فان قلنا في التي قبلها
انه لا يقبل قوله فيها فها هنا اولي وان قلنا يقبل فها هنا قوله وفي هذه المسله وجهان
احدهما انه لا يقبل وهو الصحيح لان الف التي اقر بها في الذمته والعين كانت في الذمته
والماني انه يقبل لانه يحتمل انها في ذمتي لم يثبت فيها فوجب ضمانها في ذمتي وان قال له على
الف ثم قال هي وديعه كانت عندي وطنت انها باقية وقد هلكت لم يقبل قوله لان المقرار
يقضي وجوب ردها او ضمانها والهالكه لم يجب ردها ولا ضمانها فلم يصح تفسير المقرار بها
فصل وان قال له على الف درهم وديعه ديني لعه لانه الوديعة وديعه
فيها قصير دينان وان قال له على الف درهم عاره لزمه ضمانها لان عاره اذ اقرها في اجد
الوجوب فلم يضمنها وفي الوجه الماني لا يصح اعارتها فوجب ضمانها لان ما وجب ضمانه

في العقد الصحيح وجب ضمانه في العقد الفاسد **فصل** وان قال له في هذا العبد الف درهم اوله من هذا العبد الف درهم ثم قال اردت انه وزن من منه الف درهم وورثت انا الف درهم فصفقه واحده كان ذلك او اراد انصفقه وان قال استري بثلثه او ربعه كالف وعقد واشترت انا الماني بالثمن وعقد اخر قبل قوله ان القرار مبهم وما فيه محتمل والعقد مد قبل قوله فنه وان قال حتى عليه العبد جنايه ارشها الف درهم قبل قوله وله ان يبيع العبد ويدفع اليه الارش وله ان يقبضه وان قال وصي له من منه الف درهم يبيع ويدفع اليه الف درهم وان اراد ان يدفع اليه الف درهم من ماله لم يجز ان بالوصيه تتعين حقه في منه وان قال العبد امرهون عنده بثلث فنه وجهان احدهما انه لا يقبل لان حق المرهن يتعلق حقه في الذمه وفي العين والماني وهو الصحيح انه لا يقبل لان المرهن يتعلق حقه في الذمه والعين **فصل** وان قال له في مبرات ابي الف درهم لانه تسليم الف اليه وان قال له في مبراتي من الف درهم ثم قال اردت هبه قبل منه لانه اضاف المبرات الى نفسه فلا تنقل ماله الى غيره الا من جهته وان قال له في هذا المال الف درهم لانه وان قال له في ماله هذا الف درهم لم يلزمه لان ماله لا يصير لغيره باقرار **فصل** وان قال الف فلان على الف درهم من من مبيع لم اقتضه لم يلزمه تسليم الف لان المصل انه لم يقض المبيع فلا يلزمه تسليم اما في مقابلته وان قال له على الف درهم ثم قال بعد ذلك من من مبيع لم اقتضه لم يقبل لانه لم يملك الف باقراره فلم يقبل قوله في استقاطه **فصل** وان اخفق ووصله ما سقطه بان اقره بانه تكفل بنفسه او مال على انه بالخيار او اقره بانه لفلان الف درهم من من خمر او خنزير او فلان على الف درهم وضاعا فنه قوله ان احدهما انه يلزمه ما اقره ولا يقبل ما وصله به لانه لا يسقط ما اقره فلم يقبل كما لو قال له على عشرة الا عشرة والماني انه لا يلزمه الحق لانه محتمل ما قاله فصار كما لو قال له على الف الاحتمالية وان قال له على الف درهم بوجه فنه طريقان من احبنا من قال هي على القوس لان المناجيل كالقضا ومنهم من قال يقبل قوله واحدا لان المناجيل لا تسقط الحق وانما يوجز فهو كاستئنا بعض الحمله بخلاف القضا فانه يسقطه **فصل** وان قال هذه الدار لزيد بل العمر او غصنها من زيد بل من عمر وحكم بها لزيد لانه اقره بها ولا يقبل قوله لعمر لانه رجوع عن المقرار لزيد وهل يلزمه ان لغرم فتمتها لعمر فنه قوله ان احدهما انه لا يلزمه لان العين قائمه فلا يستحق فتمتها والماني انه يلزمه وهو الصحيح لانه حال بيته وسن ماله فله ضمانها كما لو

اخذ

اخذ ماله ورثته في الحزن وان قال عصيت هذا من احدهما من الرجلين طول بالعين فان عين احدهما فان قلنا انه اذا اقر احدهما بعد الآخر عزم للماني خلف لانه اذا نكل عزم له وان قلنا انه لا يغرم للماني لم يحلف لانه لا فائدة في حليفه لانه اذا نكل لم يقض عليه بشي وان كان في يده دار فقال غصنها من زيد وملكها لعمر وحكم بها لزيد لانه في يده فقبل اقراره بها ولا يقبل قوله ان ملكها لعمر ولا نه اقراره في حق غيره ولا يغرم لعمر وشيئا لانه لم يكن منه تفرط لانه يجوز ان يكون ملكها لعمر وهو في يد زيد بلحان او رهن او عصها منه فاقربها على ماله عليه فاما اذا قال هذه الدار ملكها لعمر وغصنها من زيد فنه وجهان احدهما انها كالمسئلة قبلها لانه لا فرق بين ان يقدم ذكر المالك وسن ان يقدم ذكر الغصبة والماني انها تسلم الى زيد وهل يغرم لعمر وعلى قول كما لو قال هذه الدار لزيد بل لعمر **فصل** وان اقر رجل على نفسه بنسب محمول بالنسب يمكن ان يكون منه فان كان المقربه صغيرا او محمونا ثبتت نسبته لانه اقره بحق فثبت كما لو اقره بمال فان بلغ الصبي او افاق المحنون وانكر النسب لم يسقط النسب لانه نسب جاكثبه فلم يسقط بزيده وان كان المقربه بالغاعاقلا لم تثبت التصديقه لانه قوله صحيحا فاعتبر تصديقه في المقرار كما لو اقره بمال وان كان المقربه ميتا فان كان صغيرا او محمونا ثبتت نسبته لانه يقبل اقراره به اذا كان حيا فقبل اقراره اذا كان ميتا وان كان بالغاعاقلا فنه وجهان احدهما انه لا يثبت لان نسب البالغ لا يثبت التصديقه وذلك معدوم بعد الموت والماني وهو الصحيح لانه لا يثبت له قول فثبتت نسبته بالمقرار كالصبي والمحنون وان اقر بنسب عاقل ثم رجع عن المقرار وصدقه المقربه في الرجوع فنه وجهان احدهما انه لا يسقط نسبته وهو قول ابي علي الطبري رحمه الله كما لو اقره بمال ثم رجع في المقرار وصدقه المقربه الرجوع والماني وهو قول الشيخ ابي حامد المستفاني رحمه الله انه لا يسقط لان النسب اذا ثبت لا يسقط بالتفريق على نفيه كالنسب للمات بمال فباش **فصل** وان مات رجل وخلف انا فاقرب على ابيه بنسب فان كان ليرثه بان كان عبدا او كافرا او الهوبا مسلم لم يقبل اقراره عليه لانه لا يقبل اقراره عليه في المال فلا يقبل اقراره عليه في النسب كالحمل وان كان يرثه فاقرب عليه بنسب لو اقر به الحب لحقه فان كان قد نفاه الحب لم يثبت لانه محمل عليه نسبا حكم ببطلانه وان لم ينفه الحب ثبت النسب باقراره لما روت عائشة رضي الله عنها قالت احضمت سعد بن ابي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابيه

نعمه فقال سعد بن ابى وقاص وصاني اخي عتبة اذا قدمت مكة ان ابصر الى ابن امه زمعه واقبضه
فانه ابنه وقال عبد بن زمعه اخ وابن وليده الى ولد علي فرأشه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وان مات وله ابنان فاقرا احدهما بنسب ابن وانكر الآخر لم
ثبت لان النسب لا يتبع بعض فاذا لم يثبت في حق احدهما لم يثبت في حق الآخر ولم يشاركهما في الارث
لان المترات فرع على النسب والنسب لم يثبت فلم يثبت الارث فان اقرا احدهما بنسب بن زوجه لا يثبت
وانكر الآخر ففقه وجهان احدهما انهما لهما مشاركان بحصتها في حق المقر كما لا يشارك الا اذا اختلف
الوارثان في نسبه والثاني انهما لهما مشاركان بحصتها في حق المقر لان المقر له حقها في الارث لان الزوجية
رالت بالموت وان مات وخلف بنتا فارت بنسب اخ لم يثبت النسب لانها لم ترث جميع المال
فان اقرا معها الامام ففقه وجهان احدهما انه يثبت لان الامام باقدا لقراره يثبت مال
المسلمين والثاني انه لا يثبت لانه لا يملك المال بالارث وانما ملكه المسلمون وهم لا يتعنون فلم
يثبت النسب لان مات رجل وخلف ابن عاقل ومحنون فاقرا العاقل بنسب ابن اخر
لم يثبت النسب لانه لم يوجد لقراره من جميع الورثة وان مات المحنون قبل المفاقة فان كان
له وارث غير الاخ المقر قام وارثه مقامه في القرار وان لم يكن له وارث عنده يثبت النسب لانه
صار جميع الورثة فان خلف الميت ابنين فاقرا احدهما بنسب صغير وانكر الآخر ثم مات المتكبر
فهل يثبت النسب فيه وجهان احدهما يثبت بنسبه لان المقر صار جميع الورثة والثاني
انه لا يثبت بنسبه لان تكذيب شريكه يبطل الحكم بنسبه فلم يثبت النسب كما لو انكر او مال
في حياته ثم اقر به الوارث وان مات رجل وخلف ابنا وارثا فاقرا بن اخر بالعاقل وصيه
المقر به ثم اقرا معا بن ثالث يثبت بنسب الثالث فان قال الثالث ان الثاني ليس بابن لنا ففقه
وجهان احدهما انه لا يسقط بنسب الثاني لان الثالث يثبت بنسبه باقرار الاول والثاني قبل
لجوز ان يسقط الاصل بالفرع والثاني انه يسقط بنسبه وهو المظهر لان الثالث صار ابنا
فاعتبر اقراره في ثبوت بنسب الثاني فان اقر الاثنان الوارث باخوين في وقت واحد وصدق كل واحد
منهما صاحبه يثبت نسبهما وميراثهما وان كذب كل واحد منهما صاحبه لم يثبت نسبهما واحدهما
فان صدق احدهما صاحبه وكذبه الآخر يثبت نسبه المصدق دون المكذب وان اقر الاثنان الوارث
بنسب احد التوأمين يثبت نسبهما فان كذبا وكذب احدهما الآخر لم يوثر المكذب في نسبهما
لانهما لا يفرقان في النسب **فصل** وان كان بين المقر والمقر به واحد وهي حي لم يثبت النسب